٢٠٢٤/١/٤

العدوان الإسرائيلي على غزة في مجرى الانتخابات الرئاسية الأمريكية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يسعى كل طرف من المتنافسين على كرسي الرئاسة الأمريكية، إلى اكتساب أكبر قدرٍ من المؤيّدين حتى يفوز به، وفي هذا المسعى، فإنه يخاطب المجمع السياسي اليهودي الأمريكي ٥٠٧ ملايين مواطن منهم ٦ ملايين في سن الانتخاب، والمجمع السياسي العربي ٤ ملايين مواطن منهم ٥٠٢ مليون في سن الانتخاب، ولهذا فرضت أحداث العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، نفسها على أجواء الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وإلى هذا يمكن تفسير تصريحات المتنافسين، سواء من الحزب الديمقراطي أو الجمهوري.

ففي اليوم الثاني عشر من حرب الإبادة الجماعية، التي يمارسها جيش الاحتلال الصهيوني ضد أهالي غزة، قام جو بايدن، بزيارة تضامن مع إسرائيل استغرقت ثماني ساعات، بعد يوم من مذبحة مستشفى المعمداني، أعرب فيها وقوفه الكامل معها، وقبوله رواياتها عن العدوان وقصف هذا المستشفى، مانحاً إياها صكًا للبراءة عن هذه المذبحة، التي تسبّبت في مقتل مئات الفلسطينيين، وفي اجتماعه مع أعضاء الحكومة الإسرائيلية، خاطب الإسرائيليين قائلًا أنتم لستم وحدكم وستحصلون على كل شيء تطلبونه، وأشار إلى العلاقة المتينة بين الولايات المتحدة وإسرائيل مُنذ ٧٥ عاما، وقال :«لو لم تكن إسرائيل موجودة لتَعيّن علينا إيجادها»، وعدّ الجانب الإسرائيلي هذه الزيارة، أهم زيارة لرئيس أمريكي مُنذ نشأة إسرائيل، فعبّر فيها عن دعمه المطلق لها، واعتبر حربها على غزة حربًا بالنيابة عن العالم كله، ضد تهديد أمن البشرية، ووعد بتقديم مساعدات غير مسبوقة لها، ووافق على استمرار الحرب ضد حماس، حتى القضاء عليها، وعدّ داني إيلون النائب الأسبق لوزير الخارجية الإسرائيلي، الذي شغل منصب سفير إسرائيل في واشنطن، ما قاله بايدن في زيارته، خطابًا انتخابيًا كاسحًا، وأنه به يكسب ليس فقط غالبية المصوتين اليهود الأمريكيين، بل أيضًا الكثير من الصامتين المتردّدين، الذين يقفون في الوسط بين المتنافسين.

وتقليديًا تتمتّع إسرائيل بدعمٍ واسعٍ من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، ولم تكن نصرتها عنصر خلاف بين مرشحي الحزبين للانتخابات الرئاسية، على مدى هذه الانتخابات مُنذ قيامها، وفي الانتخابات الماضية، كان ترامب يُعد أكثر الرؤساء الأمريكيين انحيازًا لإسرائيل، وقطع العلاقات والدعم المالي عن السلطة الفلسطينية، ونقل سفارة بلاده إلى القدس، واعترف بسيادة إسرائيل على الجولان.

ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤، أصبحت سياسة بايدن الداعمة لإسرائيل جواز مروره إلى البيت الأبيض، ولكن هذا الموقف المتجاهل للقضايا الإنسانية وحقوق الإنسان، يُظهر انقسامًا للرأي العام الأمريكي، قد ينعكس تأثيره في صناديق الانتخابات، واستشعر بايدن هذا الانقسام، فهو في كثير من تصريحاته يُطالب إسرائيل بالالتزام بالقانون الدولي الإنساني، وعدم الإفراط في النيل من المدنيين، والتوسّع في إدخال المساعدات، بينما تصرّفاته على الأرض تظهر طبقًا لـ«بديعوت أحرونوت»، حجم دعم غير مسبوق لإسرائيل، تمثّل في ذخائر حملتها ٢٣٠ طائرة ونحو ٢٠ سفينة، حتى منتصف ديسمبر، وغض الطرف عن استخدام قوات الاحتلال أسلحة محرمة

أو محظورة، أو مقيّد استخدامها، فيما يُسمى بالقنابل الغبية، ومعاونة قوات الاحتلال بمستشارين، وردع أي احتمال لتوسّع نطاق الحرب، بحاملات طائرات وغواصة نووية موجودة بالقرب، ورفض أي قرار من مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، يحمل شبهة الإدانة لإسرائيل، أو يدعو إلى وقف إطلاق النار.

ويُشكّل الناخبون الشباب ما يقرب من ٤٠٪ من الناخبين، في انتخابات ٢٠٢٤، فمن المتوقّع إبراز تأثيرهم في هذه الانتخابات، فترفض الأجيال الشابة السياسات اليمينية، لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وحصار إسرائيل لغزة واحتلالها الضفة الغربية، وتُشير صحيفة واشنطن بوست، بناءً على استطلاعٍ للرأي أجرته شبكة إن بي سي نيوز الشهر الماضي، أن ٧٠٪ من الناخبين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٤ عاما، لا يوافقون على طريقة تعامل بايدن مع الحرب، وأظهر هذا الاستطلاع أن ٤٨٪ من جيل الشباب، يرون أن الرد العسكري الإسرائيلي على هجوم حماس في ٧ أكتوبر مغالى فيه، بل ومرفوض، وكشفت مقابلات الصحيفة مع طلاب جامعيين، أن تعامل بايدن مع حرب غزة، يهدّد بإضعاف حماسهم له، وكذلك القلق الذي ينتابهم من كبر سنه، ونيّتهم في تفضيل مرشحين آخرين، وإحباطهم من عودة التنافس بين بايدن، وترامب.

يواجه بايدن أيضًا، فقد ثقة المواطنين الأمريكيين من أصول عربية، بشكل خاص، والمسلمين، بشكل عام بسبب وقوفه مع العدوان الإسرائيلي على غزة، بما يؤدي إلى تعريض إعادة انتخابه للخطر، في غالبية الولايات المتأرجحة ميتشجان، فلوريدا، فيرجينيا، أريزونا، بنسلفانيا، وغيرها وهي التي يمكن أن تُحدث فرقًا، ووِفقًا للمعهد العربي الأمريكي، فإن عدد المواطنين الأمريكيين من أصل عربي يبلغ نحو ٨٠٣ ملايين شخص، والأمريكيين المسلمين نحو ٣٫٤٥ ملايين شخص، وكان ٦٩٪ من الناخبين من أصول عربية أيّدوا بايدن في ٢٠٢٠، فالانتقادات التي تتعرّض لها إدارة البيت الأبيض، جراء تعاملها مع العدوان الإسرائيلي على غزة، تُهدّد بإنقاص هذه النسبة، خاصةً مع تمادي عمليات الإبادة الجماعية قبل الأعياد، فتجاوُز عدد الشهداء ٢٢ ألفا، والمصابون أكثر من ٥٦ ألفا، وتدمير ثلثيّ منازل غزة، وبُناها التحتيّة، ونزوح أكثر من ٩٠١ مليون شخص أكثر من أربع مرات داخل القطاع، وانعدام سُبل الحياة من غذاء وماء ووقود، وتقييد قوات الاحتلال إدخال المساعدات بشكلٍ كافٍ، ما جعل إدارة بايدن تُمرّر قرار مجلس الأمن الذي تقدّمت به الإمارات مؤخرًا، والذي يدعو إلى توسيع إدخال المساعدات الإنسانية، وفي خلال فعالية انتخابية لمانحين ديمقراطيين لجمع التبرّعات، وجّه بايدن، علنا أول انتقاد للحكومة الإسرائيلية مُنذ انطلاق الحرب، وطالب نتنياهو بتغيير حكومته المتشدّدة، وتغيير موقفه من حلّ الدولتين.

ويُضاف إلى أصوات العرب والمسلمين، واتجاهات الشباب، والمنحازين لحقوق الإنسان؛ الانقسامات داخل الحزب الديمقراطي نفسه، على نحوٍ لم يسبق له مثيل في تاريخ الحزب، وتُشير إلى أن العديد من الأصوات المؤثّرة داخل الحزب، تتّهم إسرائيل بالتسبّب في مأساة إنسانية داخل قطاع غزة، بينما تعلو أصوات أخرى مؤيّدة للإجراءات الإسرائيلية، وأشارت صحيفة الجارديان، أن استطلاعات الرأي التي أجرتها صحيفة وول استريت جورنال، تُشير إلى ثقل جانب المؤيّدين للجانب الفلسطيني داخل الحزب الديمقراطي، ما دفع بايدن للتحوّل عن موقفه المؤيّد السافر للجانب الإسرائيلي، محذرًا من أن الولايات المتحدة نفسها، بدأت تفقد التأييد الدولي بسبب دعمها

للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بل حدّدت إدارة بايدن بداية عام ٢٠٢٤، موعدا مستهدفا لإنهاء العملية العسكرية الإسرائيلية.

في مقابل هذا، ندّد المرشحون الجمهوريون بالإدارة الأمريكية الحالية، وحمّلوا بايدن المسؤولية، قائلين إن ما حدث هو بسبب ضعفه وتقصيره، فمنهم من زعم أن يد بايدن ملطّخة بالدماء، لأنه لم يُقدّم دعما أكبر لإسرائيل سابقًا، وقال ترامب :الفظائع التي شهدتها إسرائيل، لم تكن لتحدث أبدًا لو كنت رئيسًا، ويستفيد الحزب الجمهوري من انقسامات الحزب الديمقراطي حول الحرب الدائرة في غزة، ليفوز بأصوات الديمقراطيين المؤيّدين لإسرائيل، وسيطرت أحداث العدوان الإسرائيلي على غزة على صدارة الملفات ذات الاهتمام، خلال المناظرة الثالثة لمرشحي الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤، والتي عُقدت في ميامي في ٩ نوفمبر الماضي، بحضور خمسة مرشحين، باستثناء ترامب الذي فضّل إقامة تجمع انتخابي منفرد، في جنوب فلوريدا، فتعهّد المرشحون كافة، بدعم إسرائيل ومُكافحة تصاعد معاداة السامية في الولايات المتحدة، ويخوض هؤلاء المرشحون سلسلة من الانتخابات التمهيدية، تنطلق من منتصف يناير، للفوز ببطاقة الترشيح لخوض الانتخابات العامة، في نوفمبر ٢٠٢٤، ونُظّمت هذه المناظرة بالاشتراك مع الائتلاف اليهودي الجمهوري، وهو جمعية يهودية محافظة تتمتّع بنفوذٍ كبير، وفي تجمّع لمناصريه في ولاية فلوريدا، قال ترامب : لا مكان حاليًا لرئيس أمريكي يلتزم المعايير السياسية، مؤكّدًا أن كل شخص يدعم حماس لا مكان له في الولايات المتحدة، وفي اجتماع الائتلاف في لاس فيجاس، أظهر المرشحون الجمهوريون الساعون، لنيل بطاقة الترشّح نحو البيت الأبيض؛ دعمهم إسرائيل أمام الناخبين والمانحين، وتعهّد ترامب بالدفاع عن إسرائيل كما لم يفعل أحد من قبل.

العدوان الإسرائيلي على غزة والضفة إذن؛ هو موضوع رئيسي في مجرى الانتخابات الرئاسية الأمريكية ٢٠٢٤، رغم أن الاهتمام الأكبر للناخب الأمريكي هو الشأن الداخلي، وانعكس ذلك في تصريحات المرشحين وموقفهم، ويسعى الحزب الجمهوري لاستهداف الناخبين الأمريكيين من أصول عربية، والمسلمين المستاءين من طريقة تعامل بايدن مع العدوان الإسرائيلي، ويعولون على انقسام الديمقراطيين، وفي استطلاع للرأي أجرته وول استريت جورنال، في ديسمبر ٢٠٢٣، أظهر تفوق ترامب على بايدن بنسبة ٣٧٪، في مقابل ٣١٪، وأن هناك تراجعا محتملًا للأصوات المؤيّدة لـ«بايدن» في ولاية ميتشجان، التي تضم جالية كبيرة من العرب الأمريكيين، ما يقرب من ٢٠٠ ألف ناخب مسجل، ويُقدّر التراجع من ٦٩٪ في الانتخابات السابقة، إلى ١٧٪ حاليًا، ورغم أن درجة عدم اليقين ما زالت عالية بشأن نتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، فإن العدوان الإسرائيلي على غزة فرض الاهتمام بالقضية الفلسطينية، على أجندة المرشحين من كلا الحزبين، ومع ظهور أصوات يهودية داخل المجتمع الأمريكي، مناهضة للعدوان الإسرائيلي، فلم يعد الانحياز المطلق لما تقوم به إسرائيل، وخاصةً في تحدّيها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني؛ أمرًا مستساغًا لمن يدلف إلى البيت الأبيض.

٢٠٢٤/١/٦

قراءة في الحصاد الاقتصادي الخليجي عام ٢٠٢٣

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بينما كان عام ٢٠٢٣ يطوي صفحاته، عقد مجلس التعاون الخليجي في ٢٨ ديسمبر اتفاقية للتجارة الحرة مع كوريا الجنوبية– إحدى دول الرعيل الأول للنمور الآسيوية –التي يقود اقتصادها التصنيع المتوجه للتصدير، وخاصة صناعات السيارات، وبناء السفن، والإلكترونيات، والأجهزة الكهربائية، وتقع في المرتبة ١٣ عالميًا من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي البالغ ٦٧٠١ تريليون دولار في ٢٠٢٢، فيما بلغ حجم صادراتها ٦٣٣ مليار دولار.

وجاء عقد الاتفاقية، بعد خمس جولات من المفاوضات، التي كانت بدايتها عام ٢٠٠٧، والتي عكست الرغبة المتبادلة في تعزيز الشراكة الاستراتيجية والتعاون الاقتصادي، مع ترقب أن تسهم هذه الاتفاقية في نمو التبادل التجاري في السلع والخدمات، وتعزيز التنوع الاقتصادي لدول الخليج، وتحقيق أمن الطاقة لكوريا، حيث شملت مجالات مثل) :التجارة في السلع والخدمات، والتجارة الرقمية، والمشتريات الحكومية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والإجراءات الجمركية، والملكية الفكرية .(

وبشكل عام، تعد الاتفاقية مع مجلس التعاون، هي الخامسة والعشرون من نوعها التي تعقدها كوريا الجنوبية، مع دول العالم، وبمقتضاها تلغي سيول، التعريفة الجمركية على ٩٠٨٩٪ من وارداتها من دول المجلس، بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال، وغاز البترول المسال، والمنتجات البترولية الأخرى، بينما تلغي دول المجلس، الرسوم الجمركية على ٤٠٧٦٪ من وارداتها من كوريا الجنوبية، وعليه، فإن دول الخليج تعد بذلك خامس أكبر شريك تجاري لها، حيث بلغ حجم التجارة بينهما ٦٠١٠٢ مليار دولار في ٢٠٢٢.

وعلى وجه الخصوص، فإن هدفها هو تسهيل تدفق ودخول السلع والخدمات بين الجانبين، من خلال إزالة وتخفيض الرسوم الجمركية، وفتح السوق، وتشجيع وحماية الاستثمارات؛ ما يجعلها تعزز اتفاقية التجارة الحرة، التي عقدها المجلس مع باكستان في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٣، في إطار رغبة العديد من دول العالم لتأكيد علاقاتها الاقتصادية مع دول الخليج –والذي جاء عقدها بعد توقف المفاوضات لنحو ١٤ عاما .

وتضيف اتفاقات التجارة الحرة، التي عقدها مجلس التعاون الخليجي، عام ٢٠٢٣، إلى أول اتفاقية تجارة حرة عقدها مع سنغافورة، والتي تم التوقيع عليها في الدوحة في ديسمبر ٢٠٠٨، واتفاقية التجارة الحرة، التي عقدها مع دول رابطة الأفتا،) سويسرا، والنرويج، وآيسلندا، ولختنشاين(، في ٢٢ يوليو ٢٠٠٩، ودخلت حيز التنفيذ في يوليو ٢٠١٥.

علاوة على ذلك، استأنفت دول مجلس التعاون، واليابان في يوليو ٢٠٢٣، مفاوضات عقد اتفاقية التجارة الحرة، حيث تحتل طوكيو، المركز الرابع في الصادرات الخليجية بقيمة ٧٠٧٦ مليار دولار، والمرتبة الرابعة في الواردات الخليجية بقيمة ٢٢ مليار دولار، بالإضافة إلى ذلك، تستمر مفاوضات عقد اتفاقيات للتجارة الحرة، بين المنظومة الخليجية، وكل من الصين، والهند، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، في إدراك لأهمية التجارة الخارجية في قيادة النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

يرتبط بهذه الأهمية، اعتماد الاقتصاد الخليجي على الصادرات النفطية، ولهذا كانت تقديرات البنك الدولي، لمعدل النمو الاقتصادي الخليجي هي ١٪ عام ٢٠٢٣، بعد أن كان قد توقع معدل نمو ٥٠٢٪ في تقديراته السابقة

في مايو الماضي، ليبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الخليجي ٢٫٣ تريليون دولار .ووفقًا لتوقعاته، يعاود النمو الاقتصادي الخليجي الارتفاع إلى ٦٠٣٪ في ٢٠٢٤، و٧٠٣٪ في ٢٠٢٥، ويعزى انخفاض النمو عام ٢٠٢٣، إلى التزام دول الخليج بتخفيضات الإنتاج، والتباطؤ الاقتصادي العالمي، خاصة الاقتصاد الصيني، فيما يعزى الارتفاع في ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، إلى توقع تحسن أسعار النفط بنسب من ١٠٪ إلى ١٥٪، وانخفاض أسعار الفائدة، والتضخم، وزيادة الطلب على النفط بنحو ١٫٢ مليون برميل يوميًا، مع توقع أن تحقق السعودية، معدل نمو ١٠٤٪ في ٢٠٢٤، والإمارات ٧٠٣٪، والبحرين ٣٠٣٪، وسلطنة عُمان ٧٠٢٪، والكويت ٦٠٢٪، وقطر ٥٠٢٪.

أما بالنسبة إلى أسعار النفط، فقد اتجهت إلى التراجع عام ٢٠٢٣، بنسبة ١٠٪ لتسجل أول انخفاض سنوي في عامين، بينما تسببت المخاوف الجيوسياسية، والتدابير العالمية لكبح جماح التضخم في تقلبات حادة بالأسعار، واتجه الخامان القياسيان) برنت، وغرب تكساس (لإنهاء العام عند أدنى مستوى منذ عام ٢٠٢٠ .ولم تكن تخفيضات الإنتاج التي قام بها تحالف أوبك بلس، كافية لدعم الأسعار، مع انخفاض أسعار الخامين القياسيين ٢٠٪ تقريبًا، مع توقع أن يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى انخفاض تكلفة الاقتراض، ومن ثمّ، تعزيز الطلب على النفط في ٢٠٢٤، ليرتفع سعر خام برنت المتوقع إلى متوسط ٨٤٫٤ دولارا للبرميل، مقارنة بمتوسط ٨٠ دولارا عام ٢٠٢٣.

وفي أحدث تقاريره، توقع صندوق النقد الدولي، في أكتوبر الماضي أن تكون الأنشطة غير النفطية، المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد الخليجي في ٢٠٢٣ وسنوات لاحقة، لكنها لن تعوض بشكل كامل تراجع نمو النفط في المدى المتوسط .فيما كان قد توقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٥٠١٪، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للنفط؛ بسبب تخفيضات الإنتاج والأسعار، كما توقع أيضا أن يبلغ معدل نمو القطاع غير النفطي ٣٠٤٪ في ٢٠٢٣، و٤٪ في٢٠٢٣ .

وارتباطًا بصعود المكانة الاقتصادية للمنظومة الخليجية؛ فازت السعودية، باستضافة معرض إكسبو٢٠٣٠– أكبر المعارض الدولية –بعد أن تنافست مع كوريا الجنوبية، و إيطاليا، ليحصد ملف المملكة ١١٩ صوتًا من الدول الأعضاء، وبالتالي يتم اختيارها مقرًا لاستضافته في عام ٢٠٣٠، فيما استضافت في عام ٢٠٢٣، عددا من المؤتمرات، والفعاليات الاقتصادية الدولية؛ أبرزها الدورة العاشرة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصين، والمؤتمر الاقتصادي السعودي العربي الإفريقي، وأعمال منتدى الاستثمار السعودي التركي، ومنتدى الاستثمار السعودي الكوري، ومنتدى الاستثمار السعودي الأوروبي، وأسبوع المناخ لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و فعاليات يوم السياحة العالمي، والنسخة الثامنة من أعمال مبادرة مستقبل الاستثمار.

وبينما استضافت الإمارات، مؤتمر كوب ٢٨، فقد وضعت مخرجات هذا الحدث العالمي، تحديًا أمام الاقتصادات الخليجية، وهو التخلص التدريجي من الاعتماد على الوقود الأحفوري، وما يفرضه من ضغوط على صادرات دول الخليج من النفط والغاز، في اتجاه تحقيق الحياد الكربوني لهذه المصادر، وتنمية الإنتاج المحلي من الوقود النظيف.

وفي أكتوبر٢٠٢٣، وصلت الدفعة الأولى من توربينات الرياح إلى مصنع الهيدروجين في مدينة نيوم المستقبلية في شمال السعودية، والذي يوصف بأنه الأكبر في العالم .ومع اكتمال وصول التوربينات والألواح الشمسية في نهاية العام، يكون قد تم التجهيز لإنتاج حوالي ٦٠٠ طن من الهيدروجين الأخضر يوميًا، فيما بلغت التكلفة الإجمالية لهذا المصنع نحو ٨,٤ مليارات دولار، ويصل إلى طاقته الإنتاجية القصوى بحلول ٢٠٢٦، وتعد كل منتجاته مخصصة للتصدير، حيث سيتم تحويل الهيدروجين الأخضر المنتج في المصنع إلى أمونيا خضراء لسهولة النقل، ثم تحويله مرة أخرى إلى هيدروجين أخضر، لاستخدامه كوقود في قطاعات تشمل؛ النقل، والصناعات الثقيلة، فيما أعلنت الرياض، في٢٠٢١ استهدافها انبعاثات كربونية صفرية بحلول ٢٠٦٠.

علاوة على ذلك، تخطط الإمارات، لتكون مركزًا عالميًا، لإنتاج الهيدروجين الأخضر وتصديره، مع خطط للاستحواذ على ٢٥٪ من حجم السوق العالمي، وسط توقعات أن تزيد قيمة الإنتاج العالمي للهيدروجين الأخضر بحلول ٢٠٣٠ عن تريليون دولار، وتستهدف أبوظبي، أن تصبح ضمن أعلى ١٠ دول منتجة ومصدرة للهيدروجين الأخضر بحلول٢٠٣١، إضافة إلى مبادرتها الاستراتيجية لتحقيق الحياد الكربوني في ٢٠٥٠ .وعليه، فقد وقعت في فبراير ٢٠٢٣، مذكرتي تفاهم مع شركتي بروج، وسيمنز للطاقة.

أما سلطنة عُمان، فقد وقعت عام ٢٠٢٣، العديد من الاتفاقات لإنتاج الهيدروجين الأخضر وتصديره للخارج، ونجحت في جذب استثمارات تقدر بـ٢٠ مليار دولار على مدار الـ ٧ سنوات المقبلة، فيما يهدف مشروعها في هذا الشأن إلى إنتاج ٨٠١ مليون طن من الهيدروجين الأخضر، وقد وفدت هذه الاستثمارات من ٩ دول هي) بلجيكا، هولندا، المملكة المتحدة، اليابان، سنغافورة، ألمانيا، الهند، الكويت، والإمارات.(

وفيما أثار منتدى قطر الاقتصادي، في يوليو ٢٠٢٣، تساؤلات حول تكلفة إنتاج واستثمار الوقود الأحفوري ومن سيشتريه، فإنه في الأجل القصير على الأقل، يصبح النفط والغاز، مفاتيح الاقتصاد الخليجي، ولكن مع السعي لتحقيق الحياد الكربوني، والعبرة هنا لا تتعلق بالإنتاج، ولكن بالاستهلاك.

على العموم، في حين أن دول الخليج، تعد الأكثر تأثرًا بالتحديات المناخية، لجهة ارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتزايد الظواهر الجوية المتطرفة والإجهاد المائي؛ فقد وضعت أهدافا طموحة، وصلت إلى حد توليد ٥٠٪ من طاقتها من مصادر الطاقة المتجددة في السعودية بحلول ٢٠٣٠، كما أنها كلها تمضي في خطى متسارعة لاحتجاز الكربون، وتخزينه للوصول إلى تصفير الانبعاثات الكربونية، ما يمكن من استمرار الاعتماد على مصادرها من الوقود الأحفوري، ولكن بشكل آمن ضد التغير المناخي.

وفي حين التزمت دول مجلس التعاون بتنويع اقتصاداتها بعيدًا عن النفط والغاز، فإن قدرتها على تحقيق هذا التنويع تظل مرتبطة بإراداتها النفطية.

وبالفعل، فإن هذه الجهود بدأت تؤتي ثمارها من خلال استحداث فرص عمل، وزيادة تشغيل العمالة الوطنية في القطاع الخاص، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة .

٢٠٢٤/١/١٠

دبلوماسية «بلينكن» الفاشلة في حرب غزة

تناول «ديفيد ماك»، نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى سابقًا، أثناء إدارة «جورج بوش الأب»، الوضع في غزة، موضحًا كيف أن اختبار القيادة «لرجل الدولة الحقيقي»، يتمثل في «تحويله مآسي الصراع إلى صنع السلام» .ويرتبط هذا القول ارتباطًا وثيقًا بوزراء خارجية الولايات المتحدة السابقين، وأبرزهم «هنري كيسنجر» في السبعينيات، و«جيمس بيكر» في أوائل التسعينيات.

وعلى الرغم من أن وزير الخارجية الأمريكي، «أنتوني بلينكن»، يواجه في الوقت الحالي العديد من التحديات نفسها التي واجهها «كيسنجر»، قبل نصف قرن؛ بما في ذلك الحاجة إلى إنهاء الصراع في الشرق الأوسط والذي يشمل إسرائيل، إلا أنه فشل بشكل كبير في الارتقاء إلى مستوى التحدي الجيوسياسي الذي يواجه .وتحت سمعه وبصره، أدى العدوان الإسرائيلي على غزة إلى تدمير ما يقارب ٧٠٪ من منازل القطاع، واستشهاد ما يزيد على ٢٢ ألف فلسطيني – معظمهم من النساء والأطفال – وإصابة نحو ٥٨ ألفا .وعليه، حذرت «الأمم المتحدة»، من أن «نصف سكان غزة يواجهون الآن خطر المجاعة الشديدة، وتفشي العنف إلى ما هو أبعد من القطاع، وتسهيل التصعيد الإقليمي الذي اجتاح منطقة تمتد من باب المندب إلى لبنان والعراق».

ومن الواضح أن إحجام «بلينكن» – وغيره من مسؤولي إدارة بايدن – عن انتقاد إسرائيل أو سن سياسات تضع السلام والاستقرار وحقوق الإنسان في المنطقة فوق المصالح العسكرية لرئيس وزرائها «بنيامين نتنياهو»، هو أمر تحركه بقوة المخاوف السياسية المحلية .ومع ذلك، فإن الأمثلة التاريخية لوزراء الخارجية السابقين ممن صمدوا أمام مثل هذه الضغوط، ودفعوا مسار السلام في الشرق الأوسط، يجب أن تكون بمثابة دليل على كيفية إحراز تقدم مع التحلي بقناعة أخلاقية وسياسية قوية.

وسلطت وفاة «هنري كيسنجر»، وزير الخارجية الأمريكية الأسبق في نوفمبر٢٠٢٣، الضوء على سجله الشخصي في تعزيز السلام بالشرق الأوسط، وهو ما يتناقض حاليًا مع إخفاق «بلينكن» في القيام بالمثل .ومن خلال استخدامه «الدبلوماسية المكوكية»، اليقظة في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، تمكن من العمل مع الرئيس المصري، أنور السادات، وإسرائيل بشأن سلسلة من الاتفاقيات الأمنية الإضافية التي نجحت في نهاية المطاف بالتوصل إلى اتفاقيات «كامب ديفيد» عام ١٩٧٩ .ووفقًا لـ«مايكل هيرش»، في مجلة «فورين بوليسي»، «كان محور هذا النجاح، هو كيفية احترامه لمعارضيه، وفرضه احترامهم له من خلال «لمسة شخصية»، ذات صبغة دبلوماسية، والتي نجحت في «كسب استمالة القادة والدبلوماسيين الأجانب، فضلا عن وعيه بالتاريخ».

وفي حين أن «جون كيري»، وزير الخارجية في عهد «باراك أوباما»، دفع أيضًا إلى اتخاذ تدابير إضافية لبناء الثقة بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية خلال الفترة من) ٢٠١٣-٢٠١٤(، وشارك بنشاط في جهود الوساطة المباشرة؛ فقد فشل «بلينكن»، عام ٢٠٢٣ في بناء علاقة عمل مع أي شركاء إقليميين .وأرجع «أنتوني زورشر»، من شبكة «بي بي سي»، السبب إلى أن تحركاته في جميع أنحاء الشرق الأوسط، لم تأت في إطار من الجهود الدبلوماسية العامة، وتمت «تحت غطاء من السرية»، وبوجود أمني كثيف ومخيف.

علاوة على ذلك، يتناقض المدى الذي ذهب إليه «بلينكن» – وبقية إدارة بايدن – لحماية إسرائيل من الإدانة الدولية والمساءلة عن هجماتها ضد المدنيين الفلسطينيين داخل غزة أيضًا، بشكل حاد مع فترة ولاية «بيكر»، وزير الخارجية، إبان حكم «جورج بوش الأب» أوائل التسعينيات.

وفي أوقات الأزمات الدولية المماثلة يقع على عاتق القوى الرئيسية الكبرى، مثل «الولايات المتحدة»، و«المملكة المتحدة»، و«الاتحاد الأوروبي»، أن يكونوا «حكاما غير متحيزين، ومحايدين»؛ لأنهم من يمتلكون أكبر قدر من النفوذ السياسي والدبلوماسي الدولي لحل النزاعات قبل أن تتصاعد .وفي حين ينطبق هذا الوصف على «بيكر»، فقد قدم «بلينكن»، وزملاؤه داخل «إدارة بايدن»، دعمهم الكامل لإسرائيل .وأعلن وزير الخارجية بنفسه أنه «طالما أن أمريكا موجودة»، فإنها ستوفر الوسائل العسكرية لإسرائيل لقتال أولئك الذين تعتبرهم أعداء لها».

وتأكيدًا لهذا التحليل، قدمت «واشنطن»، دعمها المطلق لقوات الاحتلال، وزودتها بالسلاح والدعم السياسي، ولم يقتصر الأمر على قيام ممثليها في «الأمم المتحدة»، بعرقلة قرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى السلام بشكل متكرر؛ بل قام مسؤولوها بالتنسيق مع نظرائهم الإسرائيليين طوال الحرب وتقديم الدعم لهم .وعلى سبيل المثال، التقى «بلينكن»، أواخر ديسمبر الماضي، «رون ديرمر»، وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي في واشنطن، حيث ناقشا نوايا إسرائيل طويلة المدى بشأن غزة.

وبصفته وزيرا للخارجية، أعطى أيضًا الضوء الأخضر لإدارة بايدن لتجاوز الرقابة من الهيئات السياسية لمساعدة آلة الحرب الإسرائيلية .وفي نهاية ديسمبر٢٠٢٣، تجنب «البيت الأبيض» – للمرة الثانية – موافقة «الكونجرس»، على بيع الأسلحة لإسرائيل، مع استخدامه لصلاحيات الطوارئ للموافقة على نقل معدات بقيمة ٥٠١٤٧ مليون دولار تتعلق مباشرة بقصف أهداف مدنية .

وعلى النقيض من ذلك، رأى «جوناثان ستيل»، في صحيفة «الجارديان»، كيف كان «بيكر»، «الرجل الذي قال لا لإسرائيل»، وأنه – إلى جانب بوش – «لم يكن خائفا من الاختلاف علنا مع القادة الإسرائيليين»، أو «حتى اللجوء لحجب المساعدات كأداة لممارسة الضغط» .وعلى وجه الخصوص، أشار إلى كيف كان «صارما» في إدانته نائب وزير الخارجية الإسرائيلي –آنذاك – «نتنياهو»، «بطريقة لم تجرؤ إدارتا «كلينتون»، و«أوباما»، على القيام بها أبدًا»، وبالتحديد من خلال منعه دخول وزارة الخارجية الأمريكية، ورفض مقابلته شخصيا بعد محاولة «نتنياهو»، تقويض جهود «واشنطن» – حينئذ – لبناء سلام دائم في الشرق الأوسط.

في مقابل ذلك، فشل «بلينكن»، في إظهار نفس التصميم تجاه القيادة الأخلاقية والسياسية تجاه الحرب في غزة، حيث رفض إدانة القصف الإسرائيلي لأهداف مدنية داخل القطاع، حتى في الوقت الذي يدين فيه القصف الروسي للمدن الأوكرانية، بل على العكس أظهر دعمه المطلق لإسرائيل، بما يُمكن حكومتها اليمينية المتطرفة من التصرف بأي وسيلة ترغب فيها، فضلًا عن عدم تحذيرها من مغبة عدم الالتزام بالقانون الدولي.

ورغم أن «إدارة بايدن»، انحازت بشدة لمطالب جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل داخل «واشنطن»، فقد أشار «ستيل»، إلى عدم مبالاة «جيمس بيكر»، باتهامه من قبل وسائل الإعلام الأمريكية بمعاداة السامية، حيث استطاع أن يواجه هذا الاتهام مباشرة، حينما أخبر أعضاء لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية) إيباك (في خطاب

ألقاه عام ١٩٨٩، بأنه يجب على إسرائيل «أن تضع إلى الأبد رؤيتها غير الواقعية حول إسرائيل الكبرى جانبًا»، وأن تضع حدا لطموحاتها في استيطان، وضم الأراضي الفلسطينية، واحتلال الأراضي العربية .

ومثلما كان الحال مع «كيسنجر»، لا يمكن إنكار تمكن «بيكر»، أيضًا من الاستفادة من قوة الدور الأمريكي في المنطقة لخدمة قضية السلام في الشرق الأوسط، لدرجة أنه وُصف بأنه «المهندس الرئيسي لمؤتمر مدريد عام ١٩٩١»، وفقًا لما ذكره «ستيل» .وعلى الرغم من أن «ستيفن والت»، من جامعة «هارفارد، أقر بأن هذا الحدث وحده «لم يسفر عن نتائج ملموسة، مثل التوصل إلى اتفاق سلام نهائي»، إلا أنه أكد أنه «وضع الأساس لجهد جاد لبناء نظام إقليمي سلمي».

وبسبب دعم «واشنطن»، الذي لا ينتهي لإسرائيل، ورفضها الانضمام إلى الإجماع الدولي بشأن وقف حربها وانتهاكاتها في غزة، لم يكرر «بلينكن»، دعوة «بيكر»، لعقد قمة دولية للمضي قدمًا في إنهاء القتال .وعليه، شبه «ديفيد سيلفان»، من «المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية»، التدابير التي قام بها «بلينكن»، برقصة الكابوكي المسرحية اليابانية – المعتمدة على المراوغة والخداع – لأن «اهتمامه الظاهري بشأن الدمار الذي خلفته الحرب»، لم تكن «تُترجم إلى ضغط حقيقي على إسرائيل»، لوقف عدوانها على غزة.

وفي حين أن المعلقين الغربيين، مثل «والت»، ينظرون إلى قمة «بيكر»، في مدريد بتقدير واحترام كبيرين لدرجة أنهم يتأسفون على احتمالات تغيير مسار الأحداث «لو أعيد انتخاب بوش عام ١٩٩٢، وأتيحت لفريقه الفرصة بمواصلة جهوده»؛ فإنه بالنظر إلى السجل الحالي لـ«بلينكن» – وبقية إدارة بايدن – ومدى الجدارة في استخدام الأدوات الدبلوماسية في غزة، فقد فشلوا فشلا واضحا في تحقيق السلام والاستقرار في القطاع، بل وفي الشرق الأوسط بأكمله، ما يعزز خروجهم من البيت الأبيض في نوفمبر ٢٠٢٤.

وعلى الجانب الإنساني أيضًا، لا بد من الإشارة إلى ردود فعل وزراء خارجية الولايات المتحدة السابقين إزاء الكارثة الإنسانية داخل غزة .وفي أعقاب هجوم حماس في ٧ أكتوبر مباشرة، أوضحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «كونداليزا رايس»، أن هذا الهجوم هو أحد أعراض «محنة الشعب الفلسطيني»، مؤكدة أنه «لو انسحبت إسرائيل من الضفة الغربية، لكان من الممكن تجنب الهجوم» .وفي أواخر أكتوبر ٢٠٢٣، انتقد «بيكر»، علنًا «رد الفعل المبالغ فيه»، من قبل إسرائيل، والمعني بقطع إمدادات الوقود، والكهرباء، والأدوية عن المدنيين.

وعند النظر في سجل «بلينكن»، من الضروري التساؤل عما إذا كان هذا الدبلوماسي الرفيع المستوى مناسبًا لقيادة دور «الولايات المتحدة»، الداعم للسلام في المنطقة .وفي حين كان «كيسنجر»، و«بيكر»، من أبرز وجوه السياسة الخارجية في القرن العشرين، وكانا يحظيان بالاحترام في جميع أنحاء العالم، من الأصدقاء والأعداء على حد سواء؛ فقد شهدت– ومازالت –فترة ولاية «بلينكن»، لوزارة الخارجية، تدهورًا في الصورة العالمية لواشنطن، كقوة داعمة للسلام في العالم، بصورة أسوأ مما كانت عليه في السابق.

وفي تأييد لهذا، لم يُظهر وزير الخارجية الحالي، أيا من ملامح الحنكة السياسية والفطنة الدبلوماسية في التعاون مع جميع الأطراف، أثناء العدوان الهمجي على غزة .وعلى سبيل المثال، أوضح للدول في الشرق الأوسط تفضيله لمصالح إسرائيل، بالقول إنه «يقف إلى جانبها على المستوى الشخصي»، فيما قام بزيارة العديد من دول المنطقة،

«ليس فقط بصفته وزيرا لخارجية الولايات المتحدة، ولكن أيضًا بصفته يهوديًا» .وفي هذا الصدد، أشار «برين كاريل»، إلى أن «كيسنجر»، على الرغم من كونه «يشعر بالفخر لكونه يهوديًا»، فإنه «لم يغفل أبدًا الحاجة إلى الحفاظ على التوازن في الشرق الأوسط» .وبالتالي، حينما يتعلق الأمر بحياته المهنية، «فقد وضع مصالح الولايات المتحدة أولاً، بعيدًا عن هويته اليهودية، وبعيدًا عن أي انحياز لإسرائيل».

وعلى الرغم من أن «بلينكن» أستأنف جولته في الشرق الأوسط مؤخرًا؛ فإن موقف الدبلوماسية الأمريكية الراهن تجاه حرب إسرائيل على غزة، يعني أن التوقعات بحدوث انفراجة تبدو «بعيدة المنال» .وعلى حد تعبير «إيفو دالدر»، السفير الأمريكي السابق لدى حلف شمال الأطلسي، فإن «الولايات المتحدة»، «تقف بمفردها إلى حد كبير»، في مسألة دعمها لاستمرار الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية.

وعلى الرغم من فشله – حتى الآن – في إحداث «تغيير ملموس»، في دعم الحلول الدبلوماسية لإنهاء الحرب، فإن الدور الذي مارسته «كونداليزا رايس»، في دبلوماسية المنطقة، يجب أن يكون بمثابة «نموذج»، لضرورة تبني سياسات، وبذل جهود جديدة في هذا الصدد .وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»، أنه في عام ٢٠٠٧، بعد «ما يقرب من مضي سبع سنوات مضطربة»، من عدم التقدم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، قادت «رايس»، القضية بنوع من الدبلوماسية النشطة، نحو تحول وجهد مذهلين توجا بلقاء وجها لوجه في مؤتمر «أنابوليس»، بين رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق «إيهود أولمرت»، والرئيس الفلسطيني «محمود عباس» في نفس العام.

على العموم، مع استنتاج «ستيل» – استنادا إلى ما مارسه «بيكر» – أن «الضغوط الأمريكية على إسرائيل نجحت في إحداث تغيير إيجابي في الماضي»؛ فإن استخدام «بلينكن»، نفوذه دبلوماسيًا للمساعدة في إنهاء العدوان على غزة، وبالتالي منع تفاقم التصعيد في المنطقة بأكملها، بات «أمرا حتميا» .

ومع ذلك، حذر «والت»، من أنه إذا كانت «النتيجة النهائية» للعمل الدبلوماسي الأمريكي بقيادته هي «مجرد عودة إلى وضع ما قبل السابع من أكتوبر»، فإنه يخشى أن بقية دول الشرق الأوسط، بل والعالم، سوف يشعر «بحالة يرثى لها من الاستياء والاستنكار»، بعد أن فشلت «واشنطن»، بقيادة كبير دبلوماسييها في الدفاع عن القانون الدولي، وحقوق الإنسان، وحماية المدنيين العزل، خاصة النساء والأطفال، ما أدى إلى تدمير الثقة الإقليمية فيها كوسيط في عملية السلام بالشرق الأوسط.

٢٠٢٤/١/١٣

قراءة في مؤشرات سوق الطاقة العالمي في ٢٠٢٤

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

اتجه مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي «كوب ٢٨»، الذي انعقد في «دبي»، عام ٢٠٢٣، إلى تبني توجه التخفيض التدريجي لاستهلاك الوقود الأحفوري، باعتباره مسؤولا عن ازدياد انبعاث الغازات الدفيئة، ما ينبئ بأن هذا التوجه سيمثل قيدًا على الاستثمارات الجديدة في إنتاجه؛ لكن ولأن العالم لم يصل بعد إلى إيجاد بديل كامل يستطيع التعويض عن استهلاك هذا الوقود – برغم الحديث المستمر عن مشروعات إنتاج الطاقة المتجددة – فإنه يظل مهيمنًا على سوق الطاقة على الأقل في الأجل القصير.

وإذا كان عام ٢٠٢٣، قد تجاوز فيه الطلب على النفط مستوى ما قبل جائحة كورونا في ٢٠١٩، فقد توقع الخبراء أن الطلب العالمي على النفط، قد يصل إلى مستوى قياسي جديد عام ٢٠٢٤ .ويعتمد توازن السوق في هذه السنة على إجراءات منظمة «أوبك+»، ومعدل نمو الاقتصاد الصيني، وإنتاج الولايات المتحدة، مع تأكيد أن العامل الرئيسي الذي أثر على توازن السوق العالمي في ٢٠٢٣، هو الإجراءات التي اتخذتها المنظمة بخفض إنتاج النفط طوعًا.

ووفقا للمراقبين، فإنه قد يكون هناك تمديد جديد لتخفيضات إنتاج «أوبك+»، إذا ما حدث نمو إنتاج كبير من خارجها، أو تباطأ نمو الاقتصاد العالمي .وإذا كان متوسط الطلب اليومي على الخام عالميًا قد بلغ ٢٠١٠٢ مليون برميل، فإنها قد توقعت في تقريرها يوم ١٤ ديسمبر الماضي، أن يصعد هذا الطلب إلى ٤٠١٠٤ ملايين برميل، كما توقعت «وكالة الطاقة الدولية»، أن ينمو الطلب في ٢٠٢٤، بمقدار ١٠١ مليون برميل يوميًا، على الرغم من التباطؤ المتوقع في النمو الاقتصادي العالمي، وعزت «الوكالة»، ذلك إلى التحسن الاقتصادي للولايات المتحدة، وانخفاض أسعار النفط، ونمو أسرع من المتوقع في اقتصاد الصين، التي تعد أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، بمتوسط يومي ١٠ ملايين برميل، وثاني أكبر مستهلك له بعد الولايات المتحدة، بمتوسط ٥٠١٤ مليون برميل يوميًا .وكان تحالف «أوبك+»، قد أعلن في ٣٠ نوفمبر الماضي عن جولة جديدة في تخفيضات الإنتاج حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٤.

ومقارنة بمستويات أسعار ديسمبر ٢٠٢٣، البالغة ٧٧ دولارا للبرميل، توقعت خمسة بنوك كبرى في العالم، أن يصل سعر خام برنت إلى نحو ٨٥ دولارا للبرميل في ٢٠٢٤، فيما توقع «بنك جولد مان ساكس»، أن يصل إلى ٩٢ دولارا للبرميل، ورأى محللو «مورجان استانلي»، أنه سيكون ٨٥ دولارا للبرميل، بينما «بنك أوف أمريكا»، توقع أن يصل إلى ٩٠ دولارا، وتوقعت «وحدة معلومات الطاقة الأمريكية»، لخام برنت سعر ٢٢٠٨٨ دولارا للبرميل، ولخام غرب تكساس ٢٢٠٨٣ دولارا للبرميل.

يُذكر أن أسعار النفط كانت قد سجلت خسائر بنحو ١٠٪ خلال عام ٢٠٢٣، بعدما حققت أداء متميزا في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، متأثرة بالمخاوف الجيوسياسية، ورفع «الفيدرالي الأمريكي»، أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم، فيما يتمثل التهديد الأكبر الذي يمكن أن يؤثر على الأسعار، في المخاوف من انهيار الاتفاق الحالي بين أعضاء «أوبك+»، حول خفض الإنتاج، البالغ نحو ٢ مليون برميل يوميًا، إضافة إلى التخفيضات الطوعية التي تقوم بها ٩ دول بقيادة السعودية، وكانت «المنظمة»، قد هدفت من وراء خفض الإنتاج الوصول إلى أسعار مناسبة للمنتجين، وعدم حدوث نكسات سعرية.

وتوقعت «أوبك»، أن يزيد الإنتاج من خارجها بمقدار ٤٠١ مليون برميل يوميًا، يحركه بشكل أساسي الإنتاج في الولايات المتحدة، وكندا، وغويانا، والبرازيل، والنرويج، وكازخستان، فيما تتوقع «إدارة معلومات الطاقة الأمريكية»، زيادة إنتاج النفط الخام في أمريكا إلى ١٦٠١٣ مليون برميل يوميًا في ٢٠٢٤ من متوسط إنتاج بلغ

٩٤٠١١ مليون برميل يوميًا في ٢٠٢٣، وأن يصل إنتاج أوبك إلى مستوى ٣٠٠٢٨ مليون برميل يوميًا من إجمالي إنتاج عالمي يبلغ ٨٨٠١٠٢ مليون برميل يوميًا.

أما سوق الغاز، فتشير توقعاته إلى مواصلة النمو على مستوى الاستهلاك والإنتاج والأسعار، مع تفاوت في التقديرات بحسب المناطق، فيما يشهد المعروض من الغاز المسال زيادة مدعومة بصادرات الولايات المتحدة، المرشحة لتجاوز ١٢ مليار قدم مكعبة يوميًا، لأول مرة في تاريخها، بحسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، يقابل هذا نمو الطلب العالمي في حدود ٥٠١٪ في ٢٠٢٤، إلى ٤،١٣ تريليونات متر مكعب، مع انخفاض الاستهلاك في أوروبا، وزيادته في آسيا والمحيط الهادي .

وتُعزى النسبة المنخفضة لنمو الطلب إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى ٦٠٢٪ – وهو الأسوأ منذ الأزمة المالية العالمية في) ٢٠٠٧–٢٠٠٨ (– فيما تعد أمريكا الشمالية أعلى المناطق المستهلكة عالميًا، بقيادة الولايات المتحدة تليها كندا ثم المكسيك .ومن المتوقع أن يبلغ استهلاكها ١٣٩٠١ تريليون متر مكعب في ٢٠٢٤ .وتأتي منطقة آسيا والمحيط الهادي في المركز الثاني عالميًا بقيادة الصين، وسط توقعات نمو الاستهلاك إلى ٩٣٩ مليار متر مكعب في ٢٠٢٤، أما أوراسيا فتأتي في المرتبة الثالثة، باستهلاك متوقع يبلغ ٦٣٣ مليار متر مكعب، تقودها روسيا المتوقع أن يبلغ استهلاكها ٤٩٥ مليار متر مكعب، بينما الشرق الأوسط يبلغ استهلاكه المتوقع ٦٠٣ مليارات متر مكعب في ٢٠٢٤، ثم أوروبا في المركز الخامس باستهلاك متوقع ٤٩٦ مليار متر مكعب. يقابل هذا، ارتفاع الإنتاج المتوقع من الغاز عالميًا بنسبة ٦٠١٪ ليصل إلى ١٤٠٤ تريليونات متر مكعب في ٢٠٢٤، مقارنة بـ٠٨٠٤ تريليونات متر مكعب في ٢٠٢٣ .وتأتي أمريكا الشمالية على رأس المناطق المنتجة في ٢٠٢٤، بإنتاج ١،٢٦٧ تريليون متر مكعب، تستحوذ منها الولايات المتحدة وحدها على ١،٠٥ تريليون متر مكعب .وتأتي منطقة أوراسيا في المركز الثاني بقيادة روسيا، مع توقع إنتاج المنطقة ٨٢٨ مليار متر مكعب في ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٨٠٦ مليارات متر مكعب في ٢٠٢٣، ومن هذا الرقم يبلغ إنتاج روسيا ٦٤١ مليار متر مكعب في ٢٠٢٤، مقارنة بـ٦٢٠ مليار متر مكعب في ٢٠٢٣، أما منطقة الشرق الأوسط فتحتل المركز الثالث عالميًا، مع توقع إنتاج ٧٤٥ مليار متر مكعب في ٢٠٢٤ مقارنة بـ٧٢٩ مليار متر مكعب في ٢٠٢٣، ثم منطقة آسيا والمحيط الهادي في المركز الرابع عالميًا مع توقع إنتاج ٦٧٧ مليار متر مكعب في ٢٠٢٤، مقارنة بـ٦٦٨ مليار متر مكعب في ٢٠٢٣، ومن هذا الرقم يبلغ إنتاج الصين ٢٣٤ مليار متر مكعب في ٢٠٢٤، مقارنة بـ٢٢٧ مليار متر مكعب في ٢٠٢٣، ثم تأتي إفريقيا في المركز الخامس بإنتاج متوقع ٢٥٩ مليار متر مكعب، مقارنة بـ ٢٥٤ مليار متر مكعب في ٢٠٢٣، ثم أوروبا في المركز السادس وسط توقع إنتاج ٢٢١ مليار متر مكعب، مقارنة بـ ٢١٨ مليار متر مكعب في ٢٠٢٣، وفي المركز الأخير، تأتي أمريكا الوسطى والجنوبية، بتوقع إنتاج ١٤٩ مليار متر مكعب، مقارنة بـ ١٤٥ مليار متر مكعب في ٢٠٢٣.

ومن حيث الإمدادات والمخزون، تبدو السوق العالمية مريحة نسبيًا، ما قد يسمح بتجاوز فصل الشتاء دون اضطرابات، إلا إذا زادت مخاطر ظروف الطقس .وتتوقع «إدارة معلومات الطاقة الأمريكية»، زيادة المعروض من الغاز الطبيعي المسال، بمقدار ٤ مليارات قدم مكعب يوميًا، قابلة للتصدير خلال فصل الشتاء حتى مارس ٢٠٢٤،

فيما تبدو حالة المخزونات العالمية من الغاز جيدة، خاصة في أوروبا، والولايات المتحدة، وكبرى الدول المستوردة للغاز المسال في آسيا، ما يخفف الضغط على أسواق الغاز المسال خلال فصل الشتاء، كما تتوقع أيضا نمو صادرات أمريكا من الغاز المسال إلى ١٢,٣٦ مليار قدم مكعبة يوميًا في ٢٠٢٤، بفضل التوسع في قدرات الإسالة والتصدير، ودخول إمدادات جديدة من الغاز المسال إلى السوق في عام ٢٠٢٤ من بعض الدول الإفريقية المصدرة كموريتانيا، والسنغال، والجابون.

وتشهد أسعار الغاز في ٢٠٢٤، عودة للارتفاع مرة أخرى، مدعومة بتشديد أساسيات العرض والطلب، ومن المتوقع أن ترتفع الأسعار بنسبة ١٠٪؛ ليتأرجح السعر في نطاق ١٤ إلى ١٥ دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في مراكز التسعير الأوروبية والآسيوية.

على العموم، هذا النمو المتوقع في أسواق النفط والغاز، يعني أن الاقتصاد الخليجي، ومن ثمّ، العربي، لن يكون مكشوفًا لصدمات اقتصادية في ٢٠٢٤، رغم توجه مؤتمر المناخ الأخير في دبي لخفض استهلاك الوقود الأحفوري تدريجيًا، ويعزز هذا اكتشافات النفط والغاز الجديدة، ومنها حقلان للغاز في الربع الخالي بالسعودية) حقل الحيران وحقل المحاكيك(، والوصول إلى آبار جديدة في حقول مكتشفة سابقًا في المملكة، فضلا عن ٤ اكتشافات للغاز والنفط بمصر، و١٠ اكتشافات نفطية في الجزائر، ومكامن للغاز في المغرب.

علاوة على ذلك، فقد تصدرت ٣ دول خليجية المشهد في قطاع الطاقة المتجددة؛) السعودية، والإمارات، وسلطنة عُمان(، وتتسابق ٧ دول عربية نحو الريادة العالمية في إنتاج الهيدروجين الأخضر) السعودية، الإمارات، مصر، سلطنة عُمان، الأردن، المغرب، الجزائر (في إدراك قوي للانتقال الاقتصادي السلس إلى عصر ما بعد النفط.

٢٠٢٤/١/١٦

جولة بلينكن الأخيرة وانهيار دور الدبلوماسية الأمريكية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد مرور مائة يوم على العدوان الإسرائيلي على غزة، واستشهاد أكثر من ٠٠٠٢٣ ألف مدني فلسطيني، وإصابة ما يقرب من ٦٠ ألف شخص، وتشريد ٩٠١ مليون آخرين، وتوسع نطاق الصراع ليصل إلى البحر الأحمر، والعراق، ولبنان؛ زار وزير الخارجية الأمريكية أنطوني بلينكن، كلا من تركيا، والأردن، وقطر، والإمارات، والسعودية، وإسرائيل، والبحرين، ومصر، في زيارة هي الرابعة له للمنطقة منذ بدء الحرب في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ . وبحسب المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، فإن الرسائل الرئيسية التي أرد إيصالها، تتمثل في رغبة واشنطن التنسيق مع حلفاؤنا وشركاؤنا لمنع أي طرف من توسيع حدة الصراع، ومناقشة الجهود المستمرة لإطلاق سراح الرهائن، والخطة الإسرائيلية لما بعد الحرب في غزة.

وخلال زيارته، دعا تركيا، إلى استخدام نفوذها لمحاولة إبقاء الأمور تحت السيطرة، وحشد دعمها لخطط حكم غزة ما بعد الحرب .وفي الأردن، حذر من التداعيات الكارثية لاستمرار العدوان على غزة، فيما أخبره العاهل الأردني، الملك عبد الله، أنه من مسؤولية بلاده الضغط على إسرائيل لوقف إطلاق النار في غزة .وفي قطر، أشار

إلى حق الفلسطينيين في أن يكونوا قادرين على العودة إلى ديارهم بمجرد أن تسمح الظروف بذلك، وأنه يجب عدم الضغط عليهم للرحيل– وبالنظر إلى الإدانة التي أصدرها ضد روسيا بشأن ما يصل إلى ١,٦ مليون أوكراني، ذكر أنهم تم ترحيلهم قسرًا، أكد أن هذا الأمر يمثل انتهاكًا خطيرًا لاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب –فيما أبلغه رئيس الوزراء القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أن دول الخليج لا تنظر أبداً إلى العمل العسكري كحل، وأن إخفاق الولايات المتحدة في تجنب التصعيد سيبقينا في حلقة لا يبدو أنها ستنتهي أبدا .

وفي زيارته لكل من الإمارات، والسعودية، والبحرين، ومصر أعاد تصريحاته السابقة عن رفض واشنطن التام للتهجير القسري للفلسطينيين، وضرورة عودة سكان غزة إلى ديارهم، متجاهلا أن ما يعلنه سبق أن أعلنه وكرره . وفي محاولة لإثبات صدق وجدية النوايا الأمريكية، أعلن إرسال بعثة أممية إلى شمال غزة، لتقييم الأوضاع بشأن عودة النازحين، وهي التصريحات التي تتناقض مع استمرار واشنطن في دعم إسرائيل ماليًا وسياسيًا وعسكريًا .

وبشكل لا لبس ولا غموض فيه، أعلن في إسرائيل موقف واشنطن من الحرب، حيث أكد تعهد بلاده بدعم حقها في منع تكرار الهجمات التي وقعت يوم ٧ أكتوبر، مضيفا إن قيام دولة جنوب إفريقيا بتقديم شكوى ضدها لدى محكمة العدل الدولية لاتهامها بممارسة حرب إبادة ضد الفلسطينيين، غير صحيحة، ولا أساس لها، معلنا أن بلاده ضد إيقاف الحرب في غزة ..وهي التصريحات التي تلبي في مجملها رغبة إسرائيل، وتظهر أمريكا وكأنها طرف حقيقي في الحرب .

وفيما يبدو أنه انفصال لـ«بلينكن» عن الحقائق على الأرض، حّول مسؤولية وقف التصعيد بعيدًا عن إسرائيل، من خلال الزعم بأنها لا تريد تصعيدًا أوسع في المنطقة، رغم أن الضربات الإسرائيلية ضد لبنان هي الأسباب المباشرة في إشعال التوتّرات .وبحسب جيسون بيرك، في صحيفة الجارديان، فإن هناك حالة أخرى من حالات الانفصال عن الواقع، تتمثل في مواصلته الحديث عن تنامي مصلحة واشنطن، في زيادة عدد الدول العربية التي تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وإن كان ذلك فقط من خلال مسار عملي إلى دولة فلسطينية .ومن خلال التأكيد على أن مثل هذه التحركات يمكن أن تكون مصاحبة لتغييرات محورية، فإن مدى ابتعاده عن الآراء الإقليمية حول إسرائيل، والتضامن مع محنة الفلسطينيين، يفسر إلى حد ما كيف أنه وبقية إدارة بايدن، قد أساءوا التعامل مع هذه الأزمة الحالية.

وفي تعليقاته حول الوضع الإنساني المتردي في غزة، فإن آخر بيان للبيت الأبيض، أكد دعم الولايات المتحدة لموقف إسرائيل؛ من أجل منع الهجمات الإرهابية، الأمر الذي يقوض إصرار بلينكن، على أنه يضغط على إسرائيل، بشأن قصفها للمدنيين .وبشكل ملحوظ، فشل أيضا في إدانة الجوقة المتزايدة داخل السياسة الإسرائيلية، ومنها على سبيل المثال إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي المتطرف، الذي يدعو إلى التهجير القسري للفلسطينيين من غزة، وبناء مزيد من المستوطنات غير القانونية في الضفة وغزة .وتأكيد على ذلك، اعترف وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون، بأنه يشعر بالقلق من عدم إمكانية إنكار الأدلة على ما اقترفته إسرائيل من جرائم حرب في غزة، لا سيما عند النظر لوقاحة تصريحات بلينكن في قوله إنه :تم قتل عدد أكبر من اللازم

الفلسطينيين في غزّة، وهذا يعني صراحَة إنه لا مشكلة في قتل الفلسطينيين، إنما الخلاف هو حول حجم الكتلة البشرية التي تريد واشنطن من الاحتلال الصهيوني قتلها.

ووفقا للعديد من المحللين، فإن الزيارة في مجملها تهدف إلى حماية إسرائيل، وعدم توسيع الحرب على الجبهات الأخرى، حيث لم يقدم للفلسطينيين والجانب العربي سوى وعود وكلام دون أي ضمانات .وكما أوضح أنتوني زورشر، من شبكة بي بي سي، فإن الرسالة الوحيدة التي ينبغي قراءتها، هي ضمان عدم امتداد الحرب بين إسرائيل، وغزة إلى صراع إقليمي .وعوضًا عن حل الصراع من جذوره، والعمل على وقف فوري للعدوان، سعى لضمان مساعدة الدول العربية في عدم اتساع دائرة الحرب.

وفي حين ذكرت فيليسيا شوارتز، في صحيفة فايننشال تايمز، أن وزير الخارجية أراد من لقاءاته دعوة القادة الإقليميين لاحتواء الصراع؛ فإن هذا النهج ينفي حقيقة ما قامت به إسرائيل من توسيع الحرب من خلال ضرب حزب الله في لبنان، وكيف أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي يمكنها الضغط عليها لوقف التصعيد، ومع ذلك، فإن سلوك إسرائيل أثناء الحرب يشير إلى أن الأمر قد لا يكون كذلك، نتيجة لرفض واشنطن إدانة الانتهاكات ضد الفلسطينيين .ومع استمرار القصف العنيف على غزة، وسقوط آلاف الضحايا المدنيين– رغم مناشدات بلينكن، وبايدن، وآخرين لتقليص حدة القصف –أشار دانييل ليفي، من مركز أبحاث الشرق الأوسط، إلى أن نتنياهو، شعر أنه وضع الإدارة الأمريكية حيث يريدها، وأنها لم تعد تنظر إلى أضرار الحرب في القطاع، وخطورة توسيع نطاق الحرب.

وعلى الرغم من أن بلينكن، أعلن أن زيارته، قد أسفرت عن اتفاق مع تركيا، والسعودية، والأردن، وقطر، والإمارات، للعمل معًا لتنسيق كافة الجهود لمساعدة غزة، وتأكيد السعي نحو الاستقرار والتعاون لصالح السلام والأمن في المنطقة ككل؛ فإنه لا يمكن تجاهل كيف فقدت واشنطن، السيطرة والتأثير على الوضع .وبينما أصر على أن لديه رؤية، لكيفية إنهاء الصراع عبر اعتماد نهج إقليمي يوفر الأمن الدائم لإسرائيل، وضمان تأسيس دولة فلسطينية؛ فإن الحقائق على الأرض، واستمرار تعنت إسرائيل تجاه السلام يجعل هذه الرؤية مستحيلة حاليًا.

علاوة على ذلك، يجب أيضًا الإشارة إلى أن تصريحاته خلال جولته جاءت سلبية، بالمقارنة مع تصريحات نظيره الأوروبي جوزيف بوريل الذي زار المنطقة مؤخرًا بنية واضحة لتهدئة ومنع تصعيد التوترات الإقليمية، على عكس نظيره الأمريكي أيد بوريل، الذي أشار إلى الحاجة إلى وقف إطلاق النار بشكل إنساني وعاجل، وانتقد إسرائيل لانتهاكها القانون الدولي .ومع وجود لبنان في خضم التهديدات العسكرية الأخيرة زار بيروت، لإجراء محادثات مع رئيس قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والحكومة والجيش اللبنانيين، وكذلك رئيس كتلة حزب الله البرلمانية .

وعلى النقيض من وزير الخارجية الأمريكي، أظهر هذا النهج الدبلوماسي من جانب بوريل، استعدادًا للتعامل مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لصالح تهدئة التوترات؛ مشيرا إلى أن القنوات الدبلوماسية يجب أن تكون مفتوحة، وأن الحرب ليست إلا الخيار الأسوأ على الإطلاق، وأنه يجب تأمين اتفاق سلام دائم بين إسرائيل

وفلسطين .وبالإشارة إلى تحفظ بلينكن الغامض في انتقاد أي هجوم إسرائيلي مستقبلي على لبنان؛ لم يكن لدى بوريل أي مخاوف من تحذيرها صراحة من أنه لن ينتصر أحد من اندلاع صراع إقليمي بين لبنان وإسرائيل، فيما خلص أيضا إلى أن السبيل الوحيد لمعالجة الكارثة الإنسانية في غزة هو البحث عن حل سياسي للقضية الفلسطينية .

وبحسب العديد من المراقبين، فإن بلينكن، حمل في زيارته ملفات سياسية أكثر من أي زيارة سابقة للمنطقة، ففي حين أن الرؤية الأمريكية تسعى لتخفيض عمليات قتل المدنيين في قطاع غزة، فإنها تدعو للذهاب إلى المرحلة الثالثة، التي تتمثل بعمليات مركزة، مع إطالة أمد الحرب، لافتا إلى أن الدخول في هذه المرحلة يعني مزيدا من الاستهدافات وعمليات الاغتيال .وتأكيدا على هذا التحليل، قال وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت، لصحيفة وول ستريت جورنال، إن القوات الإسرائيلية ستتحوّل مما سماه مرحلة المناورة المكثفة في الحرب إلى أنواع مختلفة من العمليات الخاصة، محذرا من أن الفصل التالي من الحرب سيستمر مدة أطول.

فيما رأى آخرون، أن الهدف من الزيارة كان تحسين صورة إدارة بايدن أمام ناخبيها قبيل الانتخابات الرئاسية المقررة هذا العام، ومحاولة إخراج مزيد من المعتقلين الإسرائيليين، علاوة على أنها تأتي لحماية إسرائيل، ومحاولة إخراجها من ورطتها، وأزمتها الداخلية والخارجية، وضبط شكل الحرب، وجعلها حربا منسية لا يلتفت أحد إليها .

وكما أوضح توم بيتمان، في شبكة بي بي سي، فإن الزيارة نفسها قدمت القليل من الحلول لإدارة التوترات المتصاعدة .وبصرف النظر عن إعرابه عن الأسف لوقوع الضحايا المدنيين، فقد تعزز دعم الولايات المتحدة للسياسات الأمنية الإسرائيلية، مع عدم محاسبتها على ما تقوم به من انتهاكات .وخلال جولاته لم يصدر بلينكن، أي بيان، أو يتخذ أي إجراء يعكس حقائق الوضع، وبالتالي، فإن هذه الزيارة، مثل الزيارات السابقة، فشلت في تحقيق أي انفراج دبلوماسي .وأوضح أليستير بونكال، من شبكة سكاي نيوز، أنه في حين أن وزير الخارجية، يدرك خطورة الوضع في غزة؛ فإنه لم يقدم خطوات ملموسة، لخفض التصعيد، أو المساءلة عن العنف .وعليه، أوضح أن الأفعال وليس الأقوال، هي التي يشتد إليها الحاجة في الوقت الراهن .

ووفقا لـ«أوليفر هولمز»، في صحيفة الجارديان، فإن قدرته على إبعاد المنطقة عن المزيد من العنف، تكاد تكون منعدمة .وعلى الرغم من الأهداف المحددة للزيارة، خلصت شبكة فرانس ٢٤، إلى أنه لا توجد مؤشرات، على أنه أحرز تقدما حتى في وقف الحرب لأسباب إنسانية، ناهيك عن تبني محادثات سلام .بينما اقترح هولمز، أنها كانت محاولة لاحتواء الصراع، كجزء من رغبة واشنطن في ضمان أن القضية الفلسطينية، لن تطغى على الأهداف الأوسع لها في الشؤون الخارجية، وعلى الأخص حرب أوكرانيا.

وبالاتفاق مع هذه الرؤية، أعلنت صحيفة الجارديان، أن الجهود الدبلوماسية الأمريكية الأخيرة في الشرق الأوسط، تبدو فاترة، وغير كافية بالشكل المطلوب، منتقدة الدعوات الغامضة للالتزام بالهدوء، دون بذل أي جهد في سبيل ذلك، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة، لا تعير أدنى اهتمام، بما قد تؤول إليه الأمور .وكما أشارت سانام فاكيل، من المعهد الملكي للشؤون الدولية، فإن اللحظة الراهنة، تتسم بالحساسية وتتطلب تخطيطًا فوريا حقيقيا.

وبسبب انحيازها الصارخ لعدوان إسرائيل على غزة، ورفضها الانضمام إلى النداءات الدولية المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار؛ تضررت الثقة العالمية بالولايات المتحدة وفقدت مصداقيتها في المنطقة .وأوضحت شبكة إن بي سي نيوز، كيف تم تحذير بلينكن قبل زيارته الأخيرة للشرق الأوسط من تنامي الرأي المناهض للولايات المتحدة، وتزايد إحباطات دول المنطقة من الإخفاقات المستمرة لها.

على العموم، فإن مناورات بلينكن، الدبلوماسية الأخيرة في الشرق الأوسط كانت بمثابة مراهنة أمريكية يائسة، حيث أعرب المعلقون عن خيبة أملهم من ضياع الفرصة التي سنحتها الزيارة، أمام واشنطن، لتعزيز الحوار الإقليمي، ومساءلة الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة .وعلى الرغم من أن وزير الخارجية قد رفض عمليات التهجير القسري للفلسطينيين؛ واستهداف المدنيين، إلا أن هناك إجماعا على أنه بدون أفعال حقيقية، تبرهن مدى قوة النفوذ الأمريكي على أرض الواقع، فإن حكومة نتنياهو، لن تغير سياساتها، خاصة أن هدف الزيارة الأساسي كان منع توسع الصراع، دون تحميل إسرائيل المسؤولية عن ذلك .

٢٠٢٤/١/١٩

دول الخليج على خريطة الطاقة النظيفة عام ٢٠٢٤

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تُسارع دول الخليج الخطى للتحول إلى الطاقة النظيفة، مدفوعة بالضغوط المناخية التي أسفرت عن تبني «كوب ٢٨»، تجاه التخفيض التدريجي لاستهلاك الوقود الأحفوري، ومواجهة مسؤوليته عن تزايد انبعاثات الغازات الدفيئة، ومن ثمّ، الاحتباس الحراري؛ وتمضي هذه الخطى في مسارين، الأول تحرير إنتاجها النفطي من الكربون، عن طريق تقنيات التقاطه وتخزينه، وإعادة استعماله، والثاني، زيادة إنتاجها من مصادر الطاقة الأخرى النظيفة؛ الغاز، الطاقة النووية، وطاقتي الشمس والرياح، والهيدروجين الأزرق والأخضر، والأمونيا.

وفي الإطار ذاته، تصدرت كل من السعودية، والإمارات، وقطر في مستهل ٢٠٢٤، قائمة دول العالم في احتياطيات الغاز الطبيعي، الذي يزداد الاهتمام به عالميًا، بصفته أقل انبعاثًا من بين أنواع الوقود الأحفوري الأخرى، باحتياطي في الأخيرة يبلغ ٦٠٨٤١ تريليون قدم مكعبة، وهي الرابعة عالميًا في الإنتاج، وثاني دول العالم في الاحتياطيات والتصدير .أما السعودية، فيبلغ احتياطيها ٩٠٣٣٥ تريليون قدم مكعبة، وهي السادسة عالميًا من حيث الإنتاج .ويبلغ احتياطي الإمارات، ٩٠٢٨٩ تريليون قدم مكعبة، بينما يبلغ احتياطي الكويت ٦٣ تريليون قدم مكعبة، وسلطنة عُمان ٢٤ تريليون قدم مكعبة، أما في مملكة البحرين فتتراوح ما بين ١٠ — ٢٠ تريليون قدم مكعبة.

وتعمل كل دول الخليج على زيادة نصيب الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة، حتى تتمكن من تصدير أكبر كمية ممكنة من النفط، خاصة بعد أن تزايد الاستهلاك المحلي منه لدرجة كبيرة تجور على هذه الصادرات .ولا يظهر الغاز في الصادرات السعودية، لتغطية إنتاجه للاستهلاك المحلي، حتى غدت المملكة، على رأس قائمة الدول العربية استهلاكًا له، سواء لمحطات الكهرباء، أو لصناعة البتروكيماويات) السعودية الرابعة عالميًا في إنتاج

البتروكيماويات .(فيما تستهدف الاعتماد عليه في توليد الكهرباء بنسبة ٥٠٪ في عام ٢٠٣٠، أما النصف الآخر، فيأتي من الطاقة المتجددة .وتستهدف الإمارات، تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز بحلول ٢٠٣٠، ورفع حصته في مزيج الطاقة إلى ٣٨٪ بحلول ٢٠٥٠، فيما لا يزال إنتاج الكويت، والبحرين دون الاستهلاك، بينما نما استهلاك سلطنة عُمان، وقطر كما زادت صادراتهما.

وفي الطاقة المتجددة– التي يُنظر إليها على أنها العنصر الرئيسي في عالم خالي من الكربون –فإن دول الخليج قد قادت التحركات العربية فيها .وفي عام ٢٠٢٤، يدخل الاتفاق الذي وقعته شركة أكوا باور، السعودية مع شركة المياه والكهرباء بديل، التابعة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي في ٢٠٢٣، حيز التنفيذ، بـ٣ محطات لإنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية) الرس ٢، سعد ٢، الكهفة(، بطاقة ٥٥٠٤ آلاف ميجاوات بكلفة استثمارية ٢٥٠٣ مليارات دولار .وتسهم الكهرباء المولدة من تلك المحطات في تزويد نحو ٧٥٠ ألف وحدة سكنية تقريبًا بالطاقة، يضاف إلى ذلك أكبر مشروعين للطاقة الشمسية الكهروضوئية) الشعيبة ١، والشعيبة ٢(، باستثمارات ٣٧٠٢ مليار دولار، ويبدأ التشغيل التجاري لهما في ٢٠٢٥، بسعة ٢٠٦٠ ميجاوات، وتوفر الكهرباء لنحو ٣٥٠ ألف منزل، و٤ مشروعات جديدة أخرى بطاقة إجمالية ٧٠٣ آلاف ميجاوات) الصداوي، الحناكية، رابغ، المصنع(، بالإضافة إلى ذلك، هناك اتفاقية تطوير موقعة بين شركة أبوظبي لطاقة المستقبل، مصدر، وشركة آي دي أف رينو ويلز، وشركة نسما السعودية، لمحطة طاقة شمسية ١١٠٠ ميجاوات في السعودية، بمبلغ مليار دولار، توفر الكهرباء لأكثر من ١٩٠ ألف منزل، وتفادي انبعاثات كربونية ٨٠١ مليون طن سنويًا .وتقوم شركة تويوتا تسوشو، بالتعاون مع شركة توتال إنرجي، الفرنسية لبناء محطة طاقة شمسية بكلفة ١٠٠ مليون دولار، وبطاقة ١١٩ ميجاوات، وتبدأ التشغيل التجاري في مارس ٢٠٢٥.

أما مشروعات طاقة الرياح، فقد طرحت السعودية، ثلاثة مشروعات تستهدف قدرة إنتاجية ١٨٠٠ ميجاوات)٧٠٠ في مدينة ينبع، ٦٠٠ في محطة الغاط، و٥٠٠ في مدينة وعد في الشمال .(وفي الهيدروجين الأخضر، أعلنت في مايو ٢٠٢٣، عن بدء تنفيذ أكبر مصنع لإنتاجه في العالم، بكلفة ٤٠٨ مليارات دولار، ويبدأ العمل به في ٢٠٢٤، من قبل شركة نيوم للهيدروجين الأخضر، بإنتاج يومي يصل إلى نحو ٦٠٠ طن متري، يلبي الطلب المحلي في قطاع النقل، ويعزز صادراتها بـ٩٠٢ مليون طن شهريًا بحلول ٢٠٣٠ .وقبل أن ينتهي عام ٢٠٢٣، أعلن وزير الطاقة السعودي، الأمير عبدالعزيز بن سلمان اعتزام المملكة بناء أول محطة للطاقة النووية، فيما تمتلك كمية هائلة من موارد اليورانيوم.

ومن خلال الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين، تستهدف الإمارات، تحقيق الريادة العالمية في إنتاج ذلك الوقود بحلول ٢٠٣١، والاستحواذ على ٢٥٪ من السوق العالمي .وفي نوفمبر الماضي، أعلنت السياسة العامة للهيدروجين الأخضر، مستهدفة واحتين إنتاج بحلول ٢٠٣١، ترتفع إلى ٥ في ٢٠٥٠، مع وصول الإنتاج السنوي إلى ٤٠١ مليون طن في ٢٠٣١، فيما وقعت شركة أدنوك، مع شركاء أجانب عدة اتفاقات للتنفيذ .فيما تسعى إلى زيادة نسبة الطاقة النظيفة في إجمالي مزيج الطاقة إلى ٣٠٪ بحلول ٢٠٣٠، بمقدار ٨٠١٩ جيجاوات، وتنفيذ مشروعات

بقيمة ٤٠٥٤ مليار دولار حتى ذلك العام .وفي العام الماضي، تم إطلاق برنامج طاقة الرياح في ٤ مناطق، مستهدفة توليد ٥٠١٠٣ ميجاوات كهرباء، توفرها لأكثر من ٢٣ ألف منزل .أما مجمع بن راشد للطاقة الشمسية، فيضيف عند اكتماله ٥ آلاف ميجاوات في ٢٠٣٠، من وضعه الحالي ٢٦٢٧ ميجاوات .

واستمرارا لهذه الجهود، تم افتتاح محطة الظفرة للطاقة الشمسية الكهروضوئية في عام ٢٠٢٣، بطاقة إنتاجية ٢ جيجاوات، وهي أكبر محطة طاقة شمسية في موقع واحد عالميًا، هذا إضافة لمشروع الطاقة الشمسية المركزة في دبي بقدرة ١٠٠٠ ميجاوات حتى عام ٢٠٣٠، ويتألف من آلاف المرايا العاكسة المرتبة في خطوط دائرية حول برج مركزي يستقبل ما تعكسه هذه المرايا، ويتتبع حركة الشمس، ويساهم عند اكتماله بخفض أكثر من ٥٠٦ ملايين طن انبعاثات سنويًا .

وتعد شركة أبوظبي لطاقة المستقبل، مصدر، واحدة من أسرع شركات الطاقة المتجددة نموًا في العالم، وتنشط في أكثر من ٤٠ دولة على ٦ قارات، وتستثمر في مشروعات حول العالم، تبلغ قيمتها الإجمالية ٣٠ مليار دولار . وكانت الإمارات قد أعلنت عن توفير ٦٠٪ من احتياجات البلاد من الكهرباء من مصادر الطاقة النظيفة، وقبل أن ينتهي عام ٢٠٢٣ وقعت مع شركة تيرا باور، المملوكة لبيل جيتس، اتفاقًا لدراسة تطوير المفاعلات النووية، فيما تملك حاليًا محطة واحدة للطاقة النووية قرب أبوظبي، وبدأت في إنتاج الكهرباء في عام ٢٠٢٠) محطة براكة(، ومن المقدر أن توفر ٢٥٪ من احتياجاتها من الكهرباء.

وتدخل سلطنة عُمان، في سباق الريادة العالمية في الهيدروجين الأخضر .وخلال عام ٢٠٢٣، وقعت عددا من اتفاقيات الإنتاج والتصدير، حيث وقعت شركة أوكيو العُمانية، اتفاقًا مع شركة شل في تحالف مشروع عُمان للطاقة الخضراء .ويهدف المشروع عند اكتماله إلى إنتاج ٨٠١ مليون طن سنويًا .وفي مارس الماضي، نجحت في جذب ٢٠ مليار دولار استثمارات في إنتاج الهيدروجين الأخضر على مدى ٧ سنوات، من خلال توقيع ٦ اتفاقات مع مطورين من ٩ دول؛ منها الكويت والإمارات .وتمتد هذه الاتفاقات إلى ٤٧ عاما، منها ٧ سنوات للإنشاء والتطوير، و٤٠ سنة للتشغيل .وتوقعت وكالة الطاقة الدولية أن تصبح السلطنة، سادس أكبر مصدر للهيدروجين عالميًا بحلول ٢٠٣٠، مع توجهها لإنتاج مليون طن سنويًا بحلول ٢٠٣٠، ترتفع إلى ٥٠٨ ملايين طن بحلول ٢٠٥٠.

أما أبرز مشاريع الطاقة المتجددة في قطر، فهو مشروع محطة الخرسعة للطاقة الشمسية، وهي من أكبر محطات المنطقة بقيمة ٧٠١ مليار ريال قطري، وبسعة كلية ٦٠١ جيجاوات، وتسهم في خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار مليون طن سنويًا، يُضاف إليها محطتان للطاقة الشمسية أيضًا، تنفيذ شركة سامسونج الكورية، باستثمارات ٣٠٢ مليار ريال قطري، وتدخل الإنتاج هذا العام ٢٠٢٤، وتستهدف استراتيجية قطر للطاقة، توليد ٥ جيجاوات من الطاقة الشمسية بحلول ٢٠٣٥.

وفي الكويت، مازالت الطاقة الشمسية في مراحلها المبكرة برغم الإمكانات المالية، وطول فترة السطوع، ومساحة البلاد، وإعلانها تحقيق الحياد الكربوني بحلول ٢٠٥٠ .ويعد مشروع الشقايا للطاقة المتجددة، من أبرز مشروعات

الطاقة الشمسية في الكويت، ويولد في المرحلة الأولى ٢٠٣ جيجاوات كهرباء، وتتضمن هذه المرحلة مزرعة طاقة رياح بطاقة إنتاجية ١٠ ميجاوات، وقد أخذت وزارة الكهرباء والماء والطاقة في إصدار طلبات التأهيل للمراحل التالية من المشروع بقدرة ٤٥٠٠ ميجاوات.

وفي عام ٢٠٢٣، أعلنت البحرين توقيع اتفاق مشروع جديد للطاقة الشمسية؛ يهدف إلى توليد ٧٢ ميجاوات، ويندرج ضمن مبادرات الخطة الوطنية للطاقة المتجددة، ويؤكد أهمية التوسع في استخدام الطاقة الشمسية، ويساهم بنسبة ٢٨٪ من إجمالي الطاقة المتجددة المستهدفة في ٢٠٢٥ التي تبلغ ٢٥٠ ميجاوات، والوصول إلى الحياد الصفري بحلول ٢٠٦٠ .وقد شملت مبادرات الطاقة المتجددة؛) إنشاء مصانع للألواح الشمسية، وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية في حلبة البحرين الدولية، والاعتماد على الطاقة الشمسية في إنارة الحدائق والسواحل والملاعب، ومشروع تركيب أنظمة الطاقة الشمسية على الجسر الرابع المزمع تشييده لربط جزيرة المحرق بالمنامة، واستخدام طاقة الرياح في مركز البحرين التجاري العالمي(، فيما تستهدف زيادة حصة الطاقة المتجددة في إجمالي توليد الكهرباء إلى ٥٪ بحلول ٢٠٢٥.

على العموم، تبوأت مشاريع الطاقة المتجددة صدارة أجندة سياسات دول مجلس التعاون الخليجي، في إطلاق خططها لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي، وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، وضمان الاستقرار الاقتصادي، فيما يحتاج الأمر إلى التنسيق بين هذه المشروعات، وتحقيق التكامل فيما بينها، بما يخفض التكلفة، ويرفع العائد، ويتجنب المضاربة على الأسعار في الأسواق الخارجية، وكما حدث في مشروع الربط الكهربائي الخليجي، تبدو الحاجة إلى مبادرات مماثلة في قطاعات الطاقة المتجددة، سواء من حيث مدخلات هذه القطاعات أو مخرجاتها .

٢٠٢٤/١/٢٠

أضواء على التحديات الاقتصادية العالمية خلال عام ٢٠٢٤

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أصدرت المؤسسات الاقتصادية، ووسائل الإعلام الرائدة في العالم تقديراتها وتوقعاتها المستقبلية بشأن الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٤ .وقَيّم والتر فريك، في مجلة هارفارد بزنس ريفيو، الأوضاع المالية الدولية، بقوله :يجري الأداء أفضل من المتوقع، ولكن تظل التوقعات الاقتصادية غير مؤكدة إلى حد كبير .في ظل أن العام الماضي، سيطرت محاولات التعافي من آثار جائحة كورونا، ومواجهة الحرب على أوكرانيا، فيما اندلعت حرب أخرى في الشرق الأوسط، والتي رأى روبن رايت، من مركز ويلسون، أن آثارها ستمتد على مستوى العالم.

وفي يناير ٢٠٢٤، أصدر البنك الدولي، تقريره الآفاق الاقتصادية العالمية، والذي حذر فيه من أن التوقعات الاقتصادية العالمية على المدى الطويل قاتمة، في ظل أن السنوات الخمس السابقة، سجلت أضعف أداء للنمو العالمي منذ التسعينيات، حيث سيكون هناك شخص من بين أربعة أشخاص في البلدان النامية أفقر مما كان عليه في عام ٢٠٢٠ .فيما تنبأ بتأثر النمو المطرد لإجمالي الناتج المحلي في الشرق الأوسط؛ نتيجة الحرب المستمرة في غزة، وتصعيدها في أماكن أخرى؛ وتأثير ذلك على اقتصاد المنطقة على المدى الطويل بما فيها دول الخليج.

وبشكل عام، تعكس النتائج التي توصل إليها التقرير، حول المسار الاقتصادي المتوقع لعام ٢٠٢٤، نفس ما توصلت إليه تقديرات المؤسسات الأخرى، حيث توقع للاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء النمو بشكل أبطأ في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، مما كانت عليه في العِقد الذي سبق جائحة كوفيد—١٩، مع انخفاض معدل النمو العالمي للعام الثالث على التوالي إلى ٤٠٢٪، بسبب الآثار المتأخرة والمستمرة للسياسة النقدية المتشددة، والظروف المالية المقيدة، وضعف التجارة والاستثمار العالميين .فيما توقع ارتفاعا في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، بنسبة ٣٠١٪ فقط في عام ٢٠٢٤، أي أقل من الزيادات المتوقعة البالغة ٠٠٤٪ و٥٠٥٪ للبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل.

وتم إجراء تقييمات مماثلة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي توقعت نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٧٠٢٪ في عام ٢٠٢٤، ونمو بنسبة ٣٫٠٪ في عام ٢٠٢٥ .فيما توقعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التابعة للأمم المتحدة، أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي ٤٠٢٪ في عام ٢٠٢٤.

ومن جانب مشابه، أفصحت بعض المؤسسات المالية عن مؤشرات أكثر إيجابية قليلا .وتوقع صندوق النقد الدولي، وصول النمو العالمي إلى ٩٠٢٪ في عام ٢٠٢٤، وتحقيق زيادة بنسبة ٦٠٢٪ في قيمة الاقتصاد العالمي . وذكر بنك جولدمان ساكس، أنه من المرجح أن يتفوق أداء الاقتصاد العالمي على التوقعات في عام ٢٠٢٤، فيما تسود حالة من التفاؤل بإمكانية أن تتجنب الاقتصادات الرائدة في العالم الركود؛ بفضل نمو الدخل الحقيقي وانخفاض التضخم.

ومع ذلك، أكد آخرون على التهديدات ونقاط الضعف على المدى الطويل .وحذرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من أن فترة طويلة من النمو المنخفض تلوح في الأفق، وأنه بالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل؛ فإن التعافي الكامل من الخسائر الوبائية، يبقى بعيد المنال .وبالمثل، قدّر هنري كور، في صحيفة الإيكونوميست، أن الاقتصاد العالمي سيظل هشًا في عام ٢٠٢٤، حيث يواجه صناع السياسات الاقتصادية في كل من البلدان ذات الدخل المرتفع والمنخفض، عملية توازن مؤلمة لمواصلة تجنب مخاطر الركود، وتخفيف مستويات التضخم التي لا تزال مرتفعة .وفي حين وصف إندرميت جيل، من البنك الدولي، تقييم منظمته بأنه محبط، إلا أنه أكد أنه لا يزال هناك وقت قبل نهاية العِقد أمام الاقتصادات الناشئة، لتعويض بعض ما خسرته؛ وللقيام بذلك، يتحتم التحرك الآن.

وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أشارت المؤسسات المالية، إلى نمو اقتصادي مطرد بجميع أنحاء المنطقة، لكنها حذرت من تأثير التصعيد الإقليمي المستمر على المستقبل الاقتصادي للمنطقة .وتوقع البنك الدولي، أن ينمو اقتصاد المنطقة بنسبة ٥٠٣٪ في عام ٢٠٢٤، وبنفس الهامش في عام ٢٠٢٥، بزيادة عن نموها المسجل بنسبة ٩٠١٪ عن عام ٢٠٢٣، ولكن أقل من ٨٠٣ و٨٠٥٪ المسجلة في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ .وفي حين أنه من المتوقع أن تستفيد البلدان المصدرة للنفط، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، من إنهاء تخفيضات إنتاجه، فإن البلدان

المستوردة له ستواجه، تضخماً مرتفعاً بشكل مستمر .وبالمثل، توقع صندوق النقد الدولي، نمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة ٤٠٣٪ هذا العام، مقارنة بنسبة ٢٪ التي سجلها لعام ٢٠٢٣.

ومتطرقًا إلى دول مجلس التعاون، أشار البنك الدولي، إلى كيفية تباطؤ معدل النمو الاقتصادي بشكل حاد في عام ٢٠٢٣؛ بسبب انخفاض إنتاج النفط؛ لكن بما أن التهديدات الناجمة عن التضخم تم احتواؤها جيدًا، فقد توقع نموًا مشتركًا للناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٤ .وهو نفس ما توصلت إليه مؤسسة أكسفورد إيكونوميكس، بتوقعها معدل نمو أعلى قليلاً بنسبة ٩٠٣٪.

وعلى وجه الخصوص، تقود السعودية، النمو الاقتصادي الإقليمي، حيث توقع البنك، أن ينمو اقتصادها بنسبة ١٠٤٪ هذا العام، ثم بنسبة ٢٠٤٪ في عام ٢٠٢٥، مع الاستثمارات غير المرتبطة بالنفط والمتعلقة بـ«رؤية ٢٠٣٠»، باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو في المستقبل .فيما توقع أن ينمو اقتصاد الإمارات، بنسبة ٧٠٣٪؛ وقطر، بنسبة ٥٠٢٪، والكويت، بنسبة ٦٠٢٪؛ وسلطنة عُمان، بنسبة ٧٠٢٪، وقد صدرت أرقام مشابهة من قبل أكسفورد إيكونوميكس، ومن صندوق النقد الدولي.

وفي حالة البحرين، توقع البنك الدولي، نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٤، و٢٠٣٪ في عام ٢٠٢٥، بزيادة عن نسبة ٨٠٢٪ المسجلة عام ٢٠٢٣ .وتوقع صندوق النقد الدولي، زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦٠٣٪ في عام ٢٠٢٤ .وسجلت وكالة فيتش سوليوشنز، آفاقًا مشرقة، لاقتصاد المملكة مع زيادة الإنفاق الاستهلاكي؛ جراء تنامي الصادرات وزيادة الاستثمارات.

علاوة على ذلك، توقعت المؤسسات الاقتصادية، أيضًا مستقبل سوق الطاقة العالمية .وأشار البنك الدولي، إلى العديد من التحديات خلال العام الجديد .فعلى الرغم من أن) أوبك(+، لديها حاليًا قدرة إنتاجية احتياطية تبلغ ٥ ملايين برميل يوميًا، فإن لدى المصدرين الأخرين، مثل الولايات المتحدة، وإيران، قدرة على تعويض تخفيضات الإنتاج المطولة، ومع توقع أن يشهد الاقتصاد الصيني تباطؤًا، العام الجاري؛ فإنه يمكن اعتبار كل ذلك عوامل تتضافر لتوقع انخفاض أسعار النفط .وفيما يتعلق بأسعار الغاز الطبيعي، من المتوقع أيضًا أن تشهد انخفاضا .وأشار البنك، إلى كيف انخفضت الأسعار في عام ٢٠٢٣، بعد أن خفضت أوروبا طلبها على الطاقة التقليدية، ودعمت مخزوناتها، وعليه، من المتوقع أن تنخفض أسعاره مرة أخرى في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥.

ورغم تقدير معهد المحاسبين القانونيين، أن القطاعات غير النفطية ستستمر في دفع نمو الناتج المحلي الإجمالي، في دول الخليج؛ فقد رأى تيم كالين، من معهد دول الخليج العربية، أنه سيتعين على الخبراء الاقتصاديين وصانعي السياسات في هذه الدول تقييم، ما إذا كان التباطؤ في نمو القطاعات غير النفطية وانخفاض الإنفاق الاستثماري، سيكون أمرا مؤقتًا، أم ذا أمد أطول، بالإضافة إلى ضرورة النظر في الآثار الاقتصادية للحرب في غزة، وتداعيات السياسة النقدية الأمريكية، وتأثير الإصلاحات المحلية بتلك الدول على مدار العام الجاري.

وفيما يتعلق أيضًا بسوق النفط العالمية؛ تم الاستشهاد بتصاعد التوترات في البحر الأحمر، كمصدر لعدم اليقين . وأكد البنك الدولي، أن الهجمات على السفن التجارية بدأت بالفعل في تعطيل طرق الشحن الرئيسية، وزادت من

احتمال حدوث اختناقات تضخمية في التجارة العالمية .وحذر سايمون آدم، وليلي ميلارد، من شركة كابيتال إيكونوميكس، من أن التصعيد الملحوظ للصراع العسكري يمكن أن يعزز أسعار الطاقة نحو الارتفاع.

وفي أماكن أخرى من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، توقع البنك، أن تشهد اقتصادات الجزائر، والأردن، ومصر، وليبيا، وتونس، والعراق، نموا في الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين ٥٠٢ و٢٠٤٪، مع توقع نمو الاقتصاد الإيراني أيضا بنسبة ٧٠٣٪ .ومع ذلك، توقع انهيار الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة الغربية، وقطاع غزة بنسبة ٦،٠٪ على الأقل.

ومع ذلك، فإنه في ضوء إشارة البنك الدولي، إلى التهديدات الاقتصادية المتمثلة في الكيفية التي من المرجح أن تؤدي بها حرب طويلة الأمد، وواسعة النطاق إلى تقليل العائدات من السياحة، بالنسبة إلى البلدان التي تعتمد على هذا القطاع، فضلاً عن انخفاض مستويات رأس المال في المنطقة، وتقليل حجم الاستثمار، ومعدل الإنتاج، والتحدي المتمثل في موجة اللاجئين، التي تنتقل من مناطق الصراع إلى اقتصادات هشة بالفعل.

وبالإضافة إلى العوامل الأخرى التي قد تؤثر على دول الشرق الأوسط، والاقتصاد العالمي، مثل تراجع النمو بالتجارة العالمية، والصراعات الدولية، واستمرار حالة انعدام الأمن الغذائي؛ أشار البنك الدولي، إلى كيف كان نمو التجارة العالمية عام ٢٠٢٣، هو الأبطأ بالمقارنة مع فترات الركود العالمي على مدى الخمسين عامًا الماضية .

ومع إلقاء اللوم على مستويات الإنتاج الصناعي العالمي الضعيفة، وتباطؤ نمو الخدمات التجارية العالمية؛ فإنه وفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) الأونكتاد(، تقلصت التجارة العالمية بنسبة ٥٪ في ٢٠٢٣، بقيمة ٢ تريليون دولار .وعلى الرغم من أن البنك، قدر أن التجارة العالمية، سوف تنتعش بمعدل ٣٠٢٪ هذا العام، ما زال الأونكتاد، يعتبر أن آفاقها أكثر تشاؤمية.

من ناحية أخرى، تظل قدرة الاقتصاد العالمي على الصمود في مواجهة المزيد من الصدمات أمرا مشكوكا فيه أيضًا . وعلى الرغم من أن البنك، قد سجل أنه خلال السنوات الماضية صمد العالم أمام وابل من الصدمات، وأن الاقتصادات الرائدة أثبتت مرونتها بشكل مدهش؛ إلا أن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ حذرت من الكيفية التي يمكن بها لهذه المرونة الظاهرية، أن تخفي الكثير من المخاطر قصيرة المدى، ونقاط الضعف الهيكلية.

علاوة على ذلك، يشكل الأمن الغذائي أيضًا مصدر قلق مستمر بالنسبة للدول النامية والفقيرة، وتلك التي تعتمد على الواردات .وحذر البنك الدولي، من أن انعدام الأمن الغذائي لا يزال يشكل تحديا رئيسيا، وسط ارتفاع مستويات التضخم .ومع تزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في العالم، بنحو ٣٠٠ مليون شخصًا بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٢، قدّر أن الارتفاع في أسعار المواد الغذائية الأساسية، من المرجح أن يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي .فيما حذر من أن المزيد من التصعيد في الشرق الأوسط، وما يقابله من عدم استقرار في قطاع الطاقة العالمي؛ يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الغذاء، وبالتالي تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي أيضا .

على العموم، تشير تقييمات المؤسسات المالية الغربية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومؤسسة أوكسفورد إيكونوميكس، إلى أنه في حين أن منطقة الشرق الأوسط، قد تشهد زيادة طفيفة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤، فإن الشكوك حول احتمال نشوب حرب واسعة النطاق في المنطقة يمكن أن تقوض جميع التوقعات المحتملة.

وبالنسبة إلى دول الخليج، تشير التوقعات إلى حالة من الاستقرار الاقتصادي، رغم أن التحديات الماثلة أمام إدارة سوق النفط من قِبل تحالف) أوبك(+، والإشراف على تعزيز القطاعات غير النفطية، ستستمر كما هي مثلما حدث في عام ٢٠٢٣، بما في ذلك نمو الاقتصاد غير النفطي بالسعودية .وأشار كالين، إلى أنه في حين أن عام ٢٠٢٤ من غير المرجح أن يشهد نموًا مرتفعًا، في ضوء السعي لتنفيذ رؤية ٢٠٣٠، سيظل معدل النمو بنسبة تتراوح بين ٣–٤٪، نتيجة إيجابية قائمة، وخاصة عند الأخذ في الاعتبار الأوضاع والتحديات العالمية الصعبة، التي تواجهها المنطقة.

٢٠٢٤/١/٢٤

قراءة في انتصار «ترامب» الكاسح في ولاية «أيوا»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

سلط نائب رئيس «مجلس العلاقات الخارجية»، الأمريكي، «جيمس ليندسي»، الضوء على كيف سيشهد عام ٢٠٢٤، «أهم الفترات الانتخابية»، حول العالم، حيث يتوجه أكثر من مليار مواطن من دول متفرقة إلى صناديق الاقتراع الوطنية على مدار السنة .وبالفعل، شهد شهر يناير انتخاب حكومة تايوانية جديدة، الأمر الذي قد يغير الديناميكيات السياسية في شرق آسيا، وفي أماكن أخرى، فيما سيتعين على الأحزاب الحاكمة في المملكة المتحدة، وباكستان، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، وجنوب إفريقيا، أن تدلي بأصواتها في الدوائر الانتخابية المعنية لها. ومع ذلك، أكد «ليندسي»، أن انتخابات الرئاسة الأمريكية – المقرر إجراؤها في نوفمبر – ستكون «الأهم في ٢٠٢٤»، حيث سيتنافس فيها الرئيس الحالي «جو بايدن»، والسابق «دونالد ترامب»، بالإضافة إلى تحديد السيطرة على مجلسي الشيوخ والنواب، مشيرا في هذا الصدد، إلى تهديد إرث التصويت الفوضوي، والمثير للانقسام عام ٢٠٢٠ بين «بايدن»، و«ترامب»، عندما رفض الأخير قبول النتيجة واقتحم مؤيدوه مبنى «الكابيتول»، ما أدى إلى تقويض سمعة الديمقراطية الأمريكية بشكل كبير.

وعلى الرغم من أن الرئيس السابق لا يزال يواجه تهمًا جنائية متعددة، وشكوكا حول شرعية عودته إلى البيت الأبيض؛ فإنه سيخوض الانتخابات الرئاسية القادمة .ومنذ هزيمته الانتخابية، احتفظ بقاعدة دعم قوية من الحزب الجمهوري، وانعكس ذلك في فوزه الكاسح في أول انتخابات للحزب لعام ٢٠٢٤، في ولاية «أيوا» .وأوضح «رونالد براونشتاين»، في مجلة «أتلانتيك»، أنه «سحق» أقرب منافسيه .ووفقاً لـ«أنطوني زورشر»، من شبكة «بي بي سي»، فإن هذا الفوز يجعله مرشح الجمهوريين «بقوة»، ما لم يتم استبعاده قانونيا.

من جانبه، حذر «ليندسي»، من احتمالية إجراء انتخابات رئاسية أخرى مثيرة للانقسام، يمكن أن «تؤدي إلى زوال الديمقراطية الأمريكية، وقلب النظام العالمي رأسا على عقب»، بالإضافة إلى تداعياتها الدولية الواضحة، ليس فقط على حلفاء «واشنطن»، وشركائها، ولكن أيضًا على خصومها، الذين قد يواجهون قريبًا ترامب وشخصيته التي لا يمكن التنبؤ بها مرة أخرى.

ولم يكن فوز الرئيس السابق في الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري في ولاية «أيوا»، «مفاجئًا»، حيث كان يتقدم بفارق كبير في استطلاعات الرأي قبل أشهر من التصويت .ومع ذلك، رأى «أنطوني زورشر»، أن نجاحه كان «تاريخيًا»؛ نظرًا لأن نسبة فوزه التي تقترب من ٣٠٪ تفوق بكثير نسبة فوز أي مرشح في الولاية من قبل . وحصل المنافسان الرئيسيان «رون ديسانتيس»، و«نيكي هيلي»، على ٢١٪ و١٩٪ على التوالي من أصوات الناخبين الجمهوريين في الولاية، وهو أقل بكثير من نسبة ٥١٪ التي حصل عليها «ترامب»، ما جعل المعلقين يتوقعون وجوده على بطاقة الاقتراع الجمهورية في نوفمبر.

وقيّم «بنجامين ويلز»، في صحيفة «نيويوركر»، جهود «ترامب»، قبل الانتخابات التمهيدية، مؤكدًا أنه «لم يبذل جهدًا خاصًا من أجل ولاية «أيوا»، غير أنه سعى خلال عام ٢٠٢٣، للتأكد من أن الانتخابات التمهيدية ستكون منظمة حوله»، من خلال رفض حضور المناظرات التلفزيونية، وإقناع المسؤولين الجمهوريين «بتعديل قواعد الانتخابات التمهيدية، والمؤتمرات الحزبية، لجعلها أكثر ملاءمة له»، واستخدام الدعاوى القضائية العديدة التي رفعها «كوسيلة لتضخيم مكانته كضحية» .وفي نهاية المطاف، أثبت هذا النهج نجاحه داخل الحزب الجمهوري . وأشار «رونالد براونشتاين»، إلى فوزه «بأصوات الرجال والنساء بشكل مريح»، كذلك «ما يقرب من نصف الناخبين في كل من المناطق الحضرية والضواحي، فضلًا عن الأغلبية في المناطق الريفية» .وكما كان الحال في عام ٢٠١٦، فإنه يواجه «مقاومة كبيرة من الناخبين من خريجي الجامعات».

ومع نجاحه في تجاوز أي منافس جمهوري له بسهولة؛ أشار «ويلز»، إلى الظروف المحيطة بحملة ترامب، حيث «يبدو غارقًا في تفاصيل قضاياه الجنائية»، و«مصرا على أن الفوز عام ٢٠٢٠ سُرق منه»، والدليل على ذلك، إدانته بعد فوزه في ولاية «أيوا»؛ «المتلاعبين الذين يواصلون التآمر ضده»، ما يعد دليلا أيضا على توقع حملة أخرى مثيرة للانقسام.

وعلى الرغم من أن «زورشر»، أوضح أن الديمقراطيين «يرحبون بالمواجهة، والفرصة لاستغلال ما يعتبرونه نقاط ضعف لدى ترامب»؛ فإن أحدث استطلاعات الرأي، يؤكد حدوث منافسة متقاربة أخرى، قد تغير المؤسسة السياسية الأمريكية، مثلما حدث عام ٢٠١٦ .ووفقا لاستطلاع مؤسسة «غالوب»، فإن نسب تأييد «بايدن»، و«ترامب»، «تبدو متساوية»، بين الناخبين، مع تمتع الأخير بميزة تصنيف أفضلية تبلغ ٤٢٪، مقابل ٤١٪ للأول .وأشارت استطلاعات الرأي، إلى انخفاض تصنيف تأييد «بايدن»، بأكثر من ١٥٪ منذ عامه الأول في منصبه، مع انخفاض شعبيته بين الناخبين الأصغر سنا والأقليات .ووجد استطلاع مجلة «الإيكونوميست»، وشركة «يوجوف»، أن المزيد من الأمريكيين يعتقدون حاليًا أن «ترامب»، سينتصر في نوفمبر، حيث يميل بنسبة

)٤٤٪(، إلى الفوز أكثر من الرئيس الحالي بنسبة) ٣٥٪(، ومن بين الناخبين المستقلين، يعتقد ٥٣٪ حاليًا أن فوزه هو النتيجة الأكثر ترجيحًا.

ووفقا للعديد من المحللين، فإنه من المرجح أن تكون انتخابات نوفمبر الرئاسية، «مثيرة للجدال»، في ضوء إصرار «ترامب»، وأنصاره على أن النصر في التصويت عام ٢٠٢٠، سُرق منهم .ووفقا لشبكة «سي بي إس»، فإن أكثر من ٩٠٪ من ناخبيه مقتنعون بأنه الفائز الفعلي في الانتخابات السابقة .ومع إشارة «مايكل أبراموفيتز»، من منظمة «فريدم هاوس»، إلى كيف عانت «واشنطن»، من «التآكل الديمقراطي»، حيث بات «الاستقطاب الحزبي، وإنكار الانتخابات، وتزايد عدم الثقة في المؤسسات العامة»؛ هي الديناميكيات المهيمنة؛ فإنه لا يمكن التقليل من أهمية استغلال حملة ترامب لهذه العوامل أكثر من حملة بايدن.

وفي ضوء هذه التقييمات، فإن الخطاب المتعلق بالانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤، يزداد تعقيدا؛ بسبب احتمالات حرمان «ترامب»، من الترشح للرئاسة مرة أخرى .وأوضحت شبكة «بي بي سي»، أن القضية تتوقف على «ما إذا كان التعديل الدستوري الذي يعود إلى حقبة الحرب الأهلية يجعله غير مؤهل للترشح» .وبحسب العديد من المعلقين؛ فإن تحريضه على اقتحام مبنى الكونجرس في يناير٢٠٢١؛ ينتهك التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكي، الذي يحظر على أي شخص تورط في «تمرد أو عصيان مسلح»، من تولي منصب سياسي في المستقبل. وبالفعل، استبعدت ولايتا؛ «كولورادو»، و«مين»، «ترامب» من الاقتراع الرئاسي القادم؛ بسبب بنودهما الدستورية المتعلقة بالتمرد؛ لكن ولايتي «ميشيغان»، و«مينيسوتا»، رفضتا محاولات عزله .وفي الوقت الحالي، تدخلت «المحكمة العليا»، لتقرر ما إذا كان يمكنه الترشح في نوفمبر .وبالنظر إلى عدم توجيه اتهامات جنائية له تتعلق بأعمال الشغب في الكابيتول وكيف أنه قام شخصيا بتعيين ثلاثة من الأعضاء التسعة في المحكمة «العليا»؛ فمن المتوقع « ألا تقف المحكمة حائلا أمام ترشحه مرة أخرى» .ووفقا لـ«براونشتاين»، فإن ما يقرب من ثلثي الناخبين الجمهوريين، عندما سئلوا عما إذا كانوا سيصوتون لصالحه، إذا أدين بارتكاب جريمة جنائية، فقد أكدوا أنهم سيفعلون ذلك، وهو الأمر الذي اعتبره «دليلا على مدى قوته داخل الحزب الجمهوري».

وحتى لو لم تكن الإدانة الجنائية كافية لمنع إعادة انتخاب «ترامب»، فإن تأثيرات عودته ستكون «واضحة» على السمعة الدولية للولايات المتحدة .وأشارت «ليزلي فينجاموري»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، إلى «مدى قلق حلفاء واشنطن وشركائها من احتمال عودته إلى البيت الأبيض .وعلى الرغم من استشهادها باعتقاد العديد من المراقبين، أن الاختلافات في السياسة الخارجية بين «بايدن»، و«ترامب»، «أمر ثانوي»؛ نظرًا لاتباع كل منهما «لأجندة حمائية»؛ فقد أوضحت أن هذه الاختلافات تنحصر فحسب في «أساليبهما المتناقضة في القيادة والأساليب الدبلوماسية».

من جانبه، رأى «غراهام آليسون»، في مجلة «فورين أفيرز»، أن قادة العالم «بدأوا يتفهمون حقيقة أنه بعد عام من الآن»، قد يعود ترامب إلى البيت الأبيض، رغم أن هذا سيؤدي إلى «خطوات واضحة نحو الانعزالية» .ومع ذلك أشار «فريدريك كيمبي»، من «المجلس الأطلسي»، إلى أن الدبلوماسيين حول العالم «يتوقون للقاء أي شخص قد يكون الأكثر تأثيرًا في الإدارة الأمريكية الجمهورية المرتقبة»، لحماية مصالحهم السياسية والاقتصادية الوطنية.

وبالنسبة للشرق الأوسط، من المتوقع أن يكون لمسار الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤، «تأثير كبير» على المنطقة . وعلى الرغم من أن «فينجاموري»، رأت أن «نفاق الولايات المتحدة»؛ بسبب «تبنيها مجموعة من المعايير الدولية المزدوجة»، وأبرزها دعمها «القوي لإسرائيل»، قد أدى إلى «تفاقم المشاعر المناهضة لها حول العالم؛ فإنه سيكون هناك حاجة من قبل «بايدن»، و«ترامب»، لجذب الناخبين محليًا عن طريق إطلاق بيانات أكثر انحيازًا لدعم إسرائيل، فضلاً عن تهديدها المتزايد بالقيام بعمل عسكري ضد إيران ووكلائها، حتى على حساب تفاقم الأزمة والاستقرار في المنطقة .

على العموم، على الرغم أن محاولة «ترامب»، لاستعادة البيت الأبيض، لا تزال تعوقها مشاكله القانونية، وسياساته المثيرة للانقسام؛ فقد رأى «براونشتاين»، أن هذه الأمور «قد يتم التغلب عليها في الأيام القادمة» .وفي الوقت الحالي «أظهر عرضًا مهيبًا لقوته»، داخل الحزب، الذي أعاد تشكيل آرائه وفق سماته التي تكاد تقترب من نزعاته العدوانية .وفي حين أشار البعض إلى استبعاد فرصه؛ فقد حذر «زورشر»، من أن «سلسلة من الانتصارات المهيمنة» له من جانب أصوات الجمهوريين، ستمنحه «أجواء الانتصار»، مما يعني أنه بحلول نوفمبر القادم، «قد يثبت أنه»، «خصمًا أكثر شراسة»، مما يعتقد خصومه.

وكما أشارت «فينجاموري»، فإن الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤، «يمكن أن تكون واحدة من أكثر الانتخابات أهمية»، ليس فقط بالنسبة للولايات المتحدة ومكانتها العالمية؛ ولكن بالنسبة لبقية العالم أيضًا، ووفقًا لما ذكره «كيمبي»، فإن المناورات السياسية التي قد ينتهجها «بايدن»، و«ترامب»، لجذب الناخبين، قد تهدد بتقويض الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، وفرض تغييرات كبرى في الدور السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة.

٢٠٢٤/١/٢٧

بعد التواطؤ البريطاني مع العدوان الإسرائيلي توقع فوز حزب العمال في الانتخابات البريطانية المقبلة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

على الرغم من سيطرة «حزب المحافظين»، على السلطة في «المملكة المتحدة» مدة ١٤ عاما، فإنه من المتوقع في العام الحالي، أن يواجه أصعب اختبار له من «حزب العمال»، بقيادة «كير ستارمر» .وعليه، توقع «جون كريج»، من شبكة «سكاي نيوز»، أن تصبح السياسة البريطانية في «غاية الخطورة»؛ بسبب اقتراب الأحزاب السياسية الأخرى من السلطة.

وفي بداية العام، أشارت استطلاعات الرأي والمعلقون إلى توقع فوز «حزب العمال»، بشكل كبير، حيث سيطيح بسهولة بأغلبية المحافظين التي تبلغ ٥٤ مقعدا وأكثر، وخاصة مع مواجهة رئيس الوزراء «ريشي سوناك»، لـ«حزب برلماني منقسم»، و«اقتصاد متعثر»، و«لامبالاة بين الناخبين»، وفي ضوء مقارنة الوضع بهزيمة «جون ميجور»، أمام «توني بلير» عام ١٩٩٧، عندما خسر حزب المحافظين ١٧٨ مقعدًا، وتم استبعادهم بعد ذلك من الحكومة مدة ١٣ عامًا أخرى.

ووفقا للعديد من المحللين، فإن تغيير الحكومة من حزب «المحافظين»، إلى «العمال»، بعد سنوات من تولي السلطة؛ سيكون له تأثير على السياسات المحلية المتعلقة؛ بـ«الرعاية الصحية، والسياسة الاقتصادية، والإصلاحات القضائية، والتعليم، وغير ذلك» .أما السياسة الخارجية، فمن المتوقع أن تتسم بالاستمرارية، عزز من هذا الاستنتاج، مواقف زعيم حزب العمال «كير ستارمر»، من العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، والتي تتماثل مع مواقف الحكومة الحالية في دعم إسرائيل، ورفض إدانتها على جرائمها بحق المدنيين الفلسطينيين، ومقاومة دعوات وقف إطلاق النار الإنساني.

وفي الانتخابات العامة السابقة عام ٢٠١٩، تنافس رئيس الوزراء – آنذاك – «بوريس جونسون»، وزعيم حزب العمال «جيريمي كوربين»، حيث حصل المحافظون على ٤٧ مقعدًا ليصبح المجموع ٣٦٥ مقعدًا، في حين خسر العمال ٥٩ مقعدًا مقابل ٢٦٢ سابقًا، ليصبح المجموع ٢٠٣ مقاعد .وكان محور هذا النصر هو سيطرة المحافظين على ما يُسمى بـ«الجدار الأحمر»، لمقاعد حزب العمال الآمنة عبر شمال إنجلترا وويلز، ودعم الناخبين في هذه المناطق لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بعد سنوات من الجمود عقب استفتاء عام ٢٠١٦.

ومنذ ذلك التاريخ، واجه المحافظون سلسلة من الانتكاسات، مع استقالة «جونسون»، بسبب فضيحة «بارتي جيت»، واستقالة رئيسة الوزراء «ليز تروس»، بعد ستة أسابيع فقط من توليها للمنصب .وأشار «مارك لاندلر»، و«ستيفن كاسل»، في صحيفة «نيويورك تايمز» – آنذاك – أن البلاد انزلقت إلى «الفوضى المالية والسياسية»؛ بسبب خطة الإصلاح الضريبي «الراديكالية»، التي كانت سببا في استقالة «تروس»، ما أفقد الثقة بالمؤسسات المالية، والبرلمان .

علاوة على ذلك، تسببت سلسلة الهزائم المتلاحقة في الانتخابات الفرعية في زيادة معاناة المحافظين، ما أدى إلى فقدانهم لثقة الجمهور، وخسارتهم للمقاعد المضمونة، ومن بين هذه المقاعد دوائر وسط إنجلترا، التي كانت تضم أغلبية تزيد على ٢٠ ألف ناخب .وفي فبراير ٢٠٢٤، من المتوقع أن تزداد معاناتهم، بسبب إيقاف عضو البرلمان السابق عن الحزب «بيتر بون»، بتهمة التنمر وسوء السلوك، والاتجاه إلى إجراء انتخابات فرعية؛ ما سيصب في صالح المعارضة .

وتأكيدًا على هذا التحليل، أشارت أحدث استطلاعات الرأي إلى فارق أصوات كبير وسط الناخبين، بين حزب العمال، والمحافظين، وهي فجوة من المستبعد سَدَّها، إلا إذا طرأت تغيرات كبيرة على السياسة الداخلية البريطانية .ويُظهر استطلاع مؤسسة «يوجوف»، أن الحكومة تحظى بدعم ٢٠٪ فقط من الناخبين، في حين تحظى المعارضة الأولية بدعم ٤٧٪ .ووفقًا لـصحيفة «فايننشال تايمز»، «تجاوزت شعبية حزب العمال بين الناخبين، حزب المحافظين في بداية عام ٢٠٢٢، وحصد بعد عامين، ميزة كبيرة بنحو ٢٠ نقطة مئوية) ٤٣,٧ إلى ٢٠٢٥.(

ودعما لهذا التقييم، من المرجح أن يحتفظ «المحافظون»، بـ١٦٩ مقعدًا فقط في مجلس العموم، بانخفاض قدره ١٩٦ مقعدًا عن فوزهم في عام ٢٠١٩، وبالمقارنة، سيتمكن العمال من تحقيق أغلبية واضحة بـ٣٨٥ مقعدًا .وفي مثل هذه الحالة، سيتم التصويت على خروج كبار المحافظين، بمن فيهم «جيريمي هانت»، وزير الخزانة،

و«جرانت شابس»، وزير الدفاع، من البرلمان تمامًا، الأمر الذي وصفه «بيتر ووكر»، في صحيفة «الجارديان»، بأنه يمثل «كارثة» بالنسبة لسوناك والمحافظين؛ لكنه لفت أيضا إلى أن هذا قد يمثل «نظرة متفائلة»، بناءً على ما قاله «روب فورد»، من «جامعة مانشستر»، من أن هذه الاستطلاعات لا تأخذ في الاعتبار أن تفضيل الناخبين للمرشح العمالي، قد يكون بغرض الابتعاد عن المحافظين فقط.

ويبقى واضحًا، أنه في حال نجح «حزب العمال»، بالفعل في الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٢٤– كما يتوقع الكثيرون – فمن الممكن حدوث «تحول واضح»، في السياسة الاجتماعية، والاقتصادية المحلية، حتى لو أصر «ستارمر»، على أن الحكومة تحت سيطرته لن تعزز الإنفاق الحكومي بشكل كبير.

ومع ذلك، أشارت «أوليفيا أوسوليفان»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، إلى أن السياسة الخارجية للعمال في الوقت الحاضر؛ «تتشابه إلى حد كبير مع نظيرتها للمحافظين»؛ حيث يتبنى كلا الحزبين مواقف مماثلة إزاء «حرب أوكرانيا»، و«حلف الناتو»، و«العلاقات مع الصين»، فيما أبدى كل من «سوناك»، و«ستارمر»، دعمهما القوي لإسرائيل في حربها على الفلسطينيين.

وفي الوقت الذي بات لزاما على حزب المعارضة في «مجلس العموم»، محاسبة الحكومة، بشأن دعمها لحكومة أجنبية متهمة بارتكاب «إبادة جماعية»؛ فإن موقف «ستارمر»، من الحرب الإسرائيلية على غزة والضفة الغربية، لا يختلف كثيرًا عن موقف «سوناك»، ما أثار استياء وغضب العديد من أعضاء حزب العمل والناخبين .وفي منتصف ديسمبر ٢٠٢٣، وعقب دعوة رئيس الوزراء إلى وقف إطلاق النار في غزة؛ وافق «ستارمر»، أيضًا على «وقف إطلاق نار مستدام»، بدلاً من وقف إنساني فوري .ولعل الأمر الأكثر انتقادًا، تصريحه في أكتوبر ٢٠٢٣، أنه من المفترض أن يكون لإسرائيل «الحق الكامل في قطع الكهرباء، والمياه، عمدًا عن المدنيين الفلسطينيين في غزة، وأن هذا الإجراء ينبغي أن يتم في إطار القانون الدولي» .ورغم تأكيد «منظمات حقوق الإنسان»، أن هذا العمل هو «جريمة حرب»؛ فإن تصريحه يتناقض مع هذا الاعتراف بشكل واضح.

علاوة على ذلك، وجّه أيضًا حزب العمال إلى اتخاذ ردود فعل وإجراءات أقرب إلى السلبية لخنق الدعم المحتمل من أعضاء حزبه لقيام دولة فلسطينية مستقلة .ووفقًا لموقع «ميدل إيست آي»، مُنعت مكاتب الحزب الفرعية – تحت إشرافه – من مناقشة القضية، وتم «تحذير»، ممثلي الحزب بها لعدم حضور الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين .وفي مؤتمر الحزب في أكتوبر ٢٠٢٣، مُنعت منظمة «حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني»، في كل من «إنجلترا»، و«ويلز»، من الإشارة إلى إسرائيل كدولة فصل عنصري في تظاهراتها .

ووفق هذا المعنى، تخلى «ستارمر»، رسميًا، عن وعد الحزب بالاعتراف بالدولة الفلسطينية من جانب واحد حال الفوز بالانتخابات، وأنه لن يفعل ذلك إلا كجزء من تنفيذ اتفاق حل الدولتين مع إسرائيل .ولعل البيان الصادر عن «واين ديفيد»، وزير حكومة الظل لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي رفض سياسة الحزب ووصفها بأنها «معادية» للشعب الفلسطيني، و«ليس لها أهمية»، يعد «دليلا»، آخر على مدى ضعف زعيم حزب العمال، ومساعديه إزاء تحدي ومعارضة كل من الحكومتين الإسرائيلية والبريطانية بشأن العدوان على غزة .وعليه،

استنتج «ديفيد هيرست»، من موقع «ميدل إيست آي»، أنه في حال انتخابه ستتواطأ بريطانيا مع إسرائيل في الدمار الذي تلحقه الأخيرة بالفلسطينيين، وإيقاع الآلاف من الضحايا بين المدنيين.

وفي حين أن زعيم حزب العمال جعل ملامح قيادته قريبة من «سوناك»، و«نتنياهو»؛ إلا أنه يجب تسليط الضوء على العديد من الإجراءات التي اتخذها أعضاء الحزب للدفاع عن حقوق الفلسطينيين .وعلى سبيل المثال، عارض عشرة نواب توجيهاته، من خلال التصويت لصالح اقتراح برلماني يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة في منتصف نوفمبر ٢٠٢٣ .بالإضافة إلى استقالة ما يقرب من ٥٠ عضوا في المجالس المحلية التابعة للحزب؛ احتجاجا على موقفه مما يحدث في غزة .ومن بين هؤلاء، وصف «أفراسياب أنور»، عمدة مدينة «بيرنلي»، شمالي إنجلترا، موقفه بأنه «لا يمكن الدفاع عنه»، نظرا لرفضه الدعوة إلى وقف إطلاق النار، فيما دعاه — هو وآخرون — إلى الاستقالة؛ لأنه «لا يقدر قاعدة حزبه الداعمة للموقف الفلسطيني» .وعلى عكس إصرار «ستارمر»، على أن حزبه «متحد»، بشأن القضية الفلسطينية، أشارت «أماندا أكاس»، من شبكة «سكاي نيوز»، إلى أن كثيرا من أعضاء البرلمان «يتعرضون لضغوط من ناخبيهم»؛ لتغيير سياسة حزب العمال، بشأن الحرب في غزة، ومصير الدولة الفلسطينية.

وعلى النقيض من القيادة الحالية، انتقد «كوربين»، سلف «ستارمر»، بشكل صريح، حرب إسرائيل في غزة، ودعم علنًا دعوى «جنوب إفريقيا»، ضدها أمام «محكمة العدل الدولية»؛ لاتهامها بارتكاب «إبادة جماعية» في القطاع .وخلافًا لـ«قادة الحكومة البريطانية»، و«رموز المعارضة البرلمانية»، علق قائلاً :إنه «لا يمكن لأحد أن يصف استشهاد آلاف الفلسطينيين، وتدمير ٧٠٪ من مساكنهم، بأنه رد فعل متناسب»، مضيفًا أنه بمثابة «هجوم على الشعب الفلسطيني بأكمله».

على العموم، قبل الانتخابات العامة المقبلة في المملكة المتحدة، توقعت استطلاعات الرأي والمعلقون، فوز «حزب العمال»، على «المحافظين»، بشكل واضح .لكن مع الاستشهاد بتحقق زعيم المحافظين «جون ميجور»، فوزًا مفاجئًا على زعيم العمال «نيل كينوك» في انتخابات عام ١٩٩٢؛ فإنه لا يزال بإمكان «سوناك»، تحقيق النصر، إذا ما جرت أحداث سياسية واقتصادية لصالحه على مدار العام الجاري .

ومهما كانت النتيجة، وتأثيرها على مجال السياسة الخارجية؛ فإن استمرار موقف «بريطانيا»، الحالي في رفض إدانة إسرائيل؛ بسبب انتهاكاتها ضد الفلسطينيين، ينبغي توقعه أيضا حال تم انتخاب حكومة جديدة بقيادة «ستارمر»، والذي وصفه «هيرست»، بأنه «متخبط»، في رد فعله تجاه الكارثة الإنسانية المتفاقمة في غزة، مؤكدا أنه «فشل في الاختبار الرئيسي لمعالم قيادته الذي أظهرها خلال هذه الأزمة»، وبالتالي إذا تم انتخابه «فإن البريطانيين سوف يشعرون بعواقب هذا الفشل على الأجيال القادمة».

٢٠٢٤/١/٣٠

حرب غزة تقوض «إعادة بناء الثقة» في المنتدى الاقتصادي العالمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

انعقد في الفترة ما بين ١٥ و٢٠ يناير، المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي ضم ما يقرب من ٦٠ رئيس دولة، و٣٠٠ شخصية عامة، و١٦٠٠ من قادة الأعمال، بالإضافة إلى العديد من الممثلين عن مئات المنظمات والمعاهد والمراكز الأكاديمية، وكان من بين أبرز المتحدثين رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ووزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، ووزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون، ورئيس مجلس الدولة الصيني لي تشيانغ .

وكما أوضح جون ديجيويا، من جامعة جورجتاون، فإن المنتدى الذي يستضيفه منتجع دافوس، بسويسرا منذ عام ١٩٧١، هو تجمع سنوي للقادة السياسيين والاقتصاديين الدوليين؛ للنظر في القضايا العالمية الكبرى، وتبادل الأفكار والحلول لمواجهتها .

ووفقا للعديد من المحللين، فإن اختيار شعار إعادة بناء الثقة، للمنتدى نسخة ٢٠٢٤، يعد مناسبا، وخاصة مع حضور المسؤولين وقادة الأعمال العالميين، في وقت يتفاقم فيه الصراع في الشرق الأوسط، واستمرار العنف في أوروبا الشرقية، وتزايد المخاوف بشأن الآثار الكارثية المحتملة للذكاء الاصطناعي، وتصاعد احتمال عودة دونالد ترامب، إلى البيت الأبيض .

وبالنظر إلى هذا الشعار تحديدا، اعتبر جيمي كيتن، من وكالة اسوشيتد برس، أنه ما زال هناك طريق طويل لقطعه، لكي يكون هناك توافق في الرؤى بين المراقبين السياسيين، والنخب السياسية والاقتصادية؛ بسبب انفصال هذه النخب عن الشؤون الجيوسياسية والاقتصادية الراهنة .وأشار مايكل هيرش، في مجلة فورين بوليسي، إلى أن المنتدى يُظهر مجموعة من الملياردیرات يقومون بحل مشاكل العالم في حين أنهم في الحقيقة هم الجناة الذين يتسببون في إدامة تلك المشاكل.

وعلى الرغم من إشارة فريدريك كيمبي، من المجلس الأطلسي، إلى مدى انتشار الإحساس بالكآبة الجيوسياسية في المنتدى الاقتصادي العالمي؛ فقد ذكرت شركة ماكينزي آند كومباني، أن الحضور أجمعوا على وجود فرص كثيرة، بغض النظر عن التحديات الموجودة.

من جانبها، أشارت ياسمين سرحان، في مجلة تايمز، إلى كيف اضطرت الأطراف المشاركة في الصراعات في غزة وأوكرانيا، إلى جذب انتباه العالم، للمساعدة في معالجة قضاياها من خلال تسليط الضوء عليها وعلى سلسلة من العوامل الاقتصادية والسياسية الأخرى .ومع إشارة كيمبي، إلى أن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، تلقى حفاوة بالغة، عندما ألقى كلمته؛ أشار لاري إليوت، وجون كولينجريدج، في صحيفة الجارديان، إلى كيف لم تتم دعوة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، لحضور المؤتمر، مشيرين إلى أن بوتين، بعد ما يقرب من عامين من عمليته العسكرية في أوكرانيا، لا يزال الشرير المفضل لدى الجميع.

وفي حين أشار شون بيل، من شبكة سكاي نيوز، إلى تراجع الدعم الغربي لأوكرانيا؛ فقد أوضح كيمبي، وجود تحول إيجابي، في هذه القضية خلال المنتدى، حيث سعت الولايات المتحدة، وأوروبا، إلى طمأنة الأوكرانيين من خلال تقديم تمويل لهم يزيد على ١٠٠ مليار دولار، واستمرار استبعاد موسكو، من الشؤون الاقتصادية العالمية، فضلا عن وجود دعم سياسي غربي لأخذ ٣٠٠ مليار دولار من الأصول الروسية المجمدة في أوروبا وأمريكا الشمالية، وإعطائها لكييف .

من ناحية أخرى، أشار كيمبي، إلى أن احتمال عودة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، إلى البيت الأبيض، مثّل حالة عدم يقين جيوسياسية أخرى، هو الأمر الذي رأه يؤثر على رغبة واشنطن، وقدرتها على حل الكثير من القضايا العالمية .وذكرت صحيفة نيويورك تايمز، أن إجماع دافوس بشأن احتمالية فوز ترامب في انتخابات نوفمبر، هيمن على عدد كبير من المحادثات .وسجل كيمبي، أن هناك إجماعًا خلال المنتدى على أن تلك اللحظة التاريخية، ستكون حدثا سيئًا .وبالتالي، شكك إليوت وكولينجريدج، في أنه سيُقابل بترحيب من جانب الزعماء الغربيين؛ نظرا لأن أجندة الجمهوريين المتمثلة في إنهاء الحرب في أوكرانيا في غضون ٢٤ ساعة، ووضع الولايات المتحدة أولا، والتراجع عن العولمة كلها مسائل تتعارض مع عقيدة دافوس.

وبالإشارة إلى التصور السائد في دافوس، إلى أن ترامب هو بالفعل الرئيس القادم، رأى ألكس سوروس، من كلية بارد، أن هذا التوقع– في ظل المعهود عن المنتدى –عادة ما يكون خاطئا .ودعما لهذا الرأي، أشارت صحيفة نيويورك تايمز، إلى كيف توقع المسؤولون فيه سابقا فوز هيلاري كلينتون، على ترامب عام ٢٠١٦، ولم يحدث، فضلا عن أن الرأي السائد عام ٢٠٢٠، كان هو إعادة انتخاب ترامب وفي النهاية نجح جو بايدن.

علاوة على ذلك، حظي استخدام الذكاء الاصطناعي باهتمام كبير خلال المناقشات .وأشاد الحضور بإمكاناته في تحسين كفاءة العديد من العمليات التقنية، لكنهم أقروا أيضًا بمخاطر ضعف تنظيم استخدامه، والمنافسة لإنتاج التكنولوجيات الأكثر تقدمًا .ومع ترحيب سام ألتمان، من شركة اوين ايه آي، بالإبقاء على مستوى عالٍ من التدقيق في تطورات هذه التكنولوجيا؛ فقد أعرب أيضًا عن قلقه بشأن الكيفية التي يجب بها إدارة الذكاء الاصطناعي بنجاح لتقديم قيمة هائلة مع تلبية متطلبات السلامة .وحذر ساتيا ناديلا، من شركة مايكروسوفت، من أن أكبر درس تعلمناه حتى الآن في هذا المجال، هو أنه علينا أن نتحمل العواقب غير المقصودة لأي تكنولوجيا جديدة إلى جانب الفوائد، مؤكدا استنتاجات ألتمان بشأن عدم انتظار ظهور العواقب غير المقصودة ثم معالجتها.

ونظراً إلى مركزية الحرب الإسرائيلية ضد غزة والضفة الغربية، بالنسبة للجغرافيا السياسية الإقليمية والدولية، أشار أندرو باراسيليتي، من مؤسسة راند، إلى أن كل الطرق تؤدي إلى الشرق الأوسط، خلال مناقشات، وتعليقات دافوس .وفي حين كرر العديد من القادة الدوليين، مثل أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة، دعواتهم إلى وقف إطلاق نار إنساني فوري في غزة؛ فقد أشارت سرحان، إلى تركيز كل من أنتوني بلينكن، وجيك سوليفان، مستشار الأمن القومي، بدلاً من ذلك، على أن إيجاد نظام إقليمي مستقبلي يتم فيه دمج إسرائيل دبلوماسيا وسياسيا واقتصاديا مع دول المنطقة؛ هو السبيل نحو إعلان الدولة الفلسطينية.

وحتى مع استمرار القصف الإسرائيلي على غزة، واستشهاد أكثر من ٢٦٠٠٠ فلسطيني– أكثرهم من النساء والأطفال –والتهديدات المتزايدة بأن الحرب ستتصاعد في جميع أنحاء الشرق الأوسط؛ زعم بلينكن، في حواره مع توماس فريدمان، بصحيفة نيويورك تايمز، أن الدول العربية مستعدة لإقامة علاقة مع إسرائيل تتسم بنوع من التكامل والاندماج، وأن الأخيرة لن تكتفي بهذا الشعور فحسب، بل يمكنها أن تشعر بحالة من الأمان .وتشير

كل تلك المزاعم إلى أن إدارة بايدن، لا تزال تحاول كسب التأييد الدولي لإسرائيل على الرغم من عمليات الإبادة الجماعية للفلسطينيين في غزة، والمجازر التي ارتكبتها، وترحيلهم قسرًا عن أراضيهم، وهي الأمور التي تعد انتهاكا واضحا للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من تأكيد باراسيليتي، أنه كان هناك حديث في دافوس عن صفقة محتملة حول نهاية الحرب في غزة، بما في ذلك الطريق إلى إقامة دولة فلسطينية؛ فإنه لا تزال هناك مخاوف حقيقية، لتحقيق ذلك، وأن الأيام القادمة، سيخيم عليها حالة من استمرار العنف والشعور باليأس .ومع تأكيد كيمبي، أن التطورات الراهنة بالشرق الأوسط، تفتقر إلى أي بديل أو حل واضح؛ فقد رأى أن إسرائيل لن تكون آمنة على الإطلاق دون وجود حل إقليمي، وأن الاتفاق الأمني، وتوسيع علاقاتها مع الدول العربية، لن يكون ممكنا دون مسار محدد نحو إقامة دولة فلسطينية .

ومع إشارة سرحان، إلى انتقاد المراقبين في المنتدى عدم التركيز على تناول الحرب في غزة، ومعالجة الأزمة الإنسانية التي تكشفت في أعقابها، حيث كان واضحًا أن المسئولين الأمريكيين لم يدفعوا باتجاه أي اتفاق للسلام على الرغم من حضور الممثلين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ فقد أعربت أنياس كالامار، من منظمة العفو الدولية، عن أسفها إذا كان مثل هذا المنتدى العالمي، لا يمكن أن يكون أكثر شجاعة في مواجهة الحرب الراهنة، مشيرة إلى أن هذا أكبر دليل على أن واشنطن، قد فقدت مصداقيتها .

وفي واقع الأمر، ألقى إخفاق المنتدى، في إحراز تقدم بشأن السلام في الشرق الأوسط، بشكوك أوسع حول أهميته، وكونه وسيلة لحل المشاكل العالمية فعليًا .ورغم أن إليوت، وكولينجريدج، أشارا إلى أنه اجتذب قائمة طويلة من زعماء العالم من كافة الانتماءات والقناعات السياسية؛ إلا أنهما أكدا أنه ليس أكثر من قمة دورية لزعماء السياسة والاقتصاد العالميين، وأن الكثير من رجال الأعمال يتشككون الآن في كونه حدثا ضخما لكسب المال .وللتدليل على ذلك، أشارا إلى عدم حضور رئيس الوزراء البريطاني، ريشي سوناك، على الرغم من أن حضوره كان سيتيح له الاحتكاك مع رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا، وخاصة الذكاء الاصطناعي، فضلاً تواجده مع النخبة العالمية . على العموم، بما أن دافوس، يعكس بشكل متزايد آراء مجموعة محددة من الحكومات الغربية وقادة الأعمال والتكنولوجيا، فإن فرصة إعادة بناء الثقة على المستوى الدولي، وفق الطموحات المعلنة للمنتدى، تتضاءل إلى حد كبير .ورغم استمرار الحروب في غزة وأوكرانيا، واحتمالات عودة ترامب، إلى البيت الأبيض، وتحذير قادة ورواد التكنولوجيا من مخاطر الذكاء الاصطناعي؛ لا يزال المحللون يشيرون إلى جو عام من عدم التفاؤل الناجم عن هذا المنتدى .

ومع ذلك، خلص كيمبي، إلى أنه لكي يكون هناك تفاؤل، فإنه يجب على القوى الكبرى إدراك العواقب طويلة المدى للتقاعس عن العمل نحو السلام، وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن عدم السعي لضمان حقوق الفلسطينيين، وإقامة دولتهم، سيكون المسار الأكثر خطورة على الإطلاق، الذي يتخذه الغرب .وفي ضوء هذا التقييم، فإن تصريحات بلينكن، في المنتدى، تؤكد مرة أخرى افتقار واشنطن إلى القيادة، وإدارة الأزمات لمعالجة الصراعات المتصاعدة في المنطقة، والدفاع عن حقوق الإنسان، والمدنيين الفلسطينيين.

٢٠٢٤/١/٣١

قراءة في سياسة بريطانيا الخارجية في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خلال العدوان الإسرائيلي على غزة، وقفت المملكة المتحدة إلى جانب الولايات المتحدة ودعمت قوات الاحتلال؛ اقتصاديا، وسياسيا، وعسكريا، ودبلوماسيا، بخلاف أغلبية المجتمع الدولي التي دعت إلى هدنة إنسانية، ووقف كامل لإطلاق النار .وأشار الكاتب البريطاني جوناثان هارفي، إلى كيف أدى تَبنّيها لمواقف واشنطن، إلى عزلتها السياسية، وتحطيم سمعتها الإقليمية في الشرق الأوسط، وتقويض مكانتها كمدافعة عن حقوق الإنسان، وداعمة للقانون الدولي .

وتكمن الأولويات الحقيقية للسياسة الخارجية البريطانية بشأن حرب غزة في كيفية مواجهة هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر .وعلى الرغم من تردد رئيس الوزراء ريشي سوناك، ووزير الخارجية ديفيد كاميرون، ووزير الدفاع جرانت شابس، في اتخاذ قرار سياسي تجاه وقف إطلاق النار في القطاع؛ فإنهم لم يترددوا في اتخاذ قرار عسكري ضد الحوثيين، بعد تهديدهم للملاحة البحرية في باب المندب والبحر الأحمر .

وتأكيدًا لهذا التحليل، صرح شابس، بأن بلاده باتت على شفا حرب؛ في ضوء أن الصراع المسلح مع كل من روسيا وإيران والصين، يُنظر إليه على أنه أمر لا مفر منه .وفي منتصف يناير٢٠٢٤، ألقى خطابا ادعى فيه أن عام ٢٠٢٤، يُعد نقطة تحول، وأن على المملكة المتحدة أن تقرر مستقبل سياستها الدفاعية، مستشهدًا برأي الحكومة حول إمكانية نمو الصراعات العالمية، مؤكدا أن النظام العالمي أصبح أكثر خطورة، بسبب تزايد الدول العدائية للغرب .وفي هذا الصدد، ركز على الشرق الأوسط، وأعداء إسرائيل، ووصف إيران والحوثيين، بأنهم من بين أبرز خصوم بريطانيا على مستوى العالم .

وبناء عليه، رأى المحللون أن تلك التصريحات توجه سياسة بريطانيا الخارجية العدوانية نحو الأمام، ما من شأنه التقليل من تأثير الدبلوماسية، والمفاوضات لتهدئة الأزمات الإقليمية .وشَبَّه أندرو دورمان، من المعهد الملكي للشؤون الدولية، محاولة لندن الحالية لحماية مصالحها من المنافسين بخطاب محور الشر، الذي ألقاه جورج دبليو بوش، عام ٢٠٠٢ .

ونتيجة لهذا النهج، تعرضت سياسة بريطانيا الخارجية لانتقادات شديدة من قبل المحللين والمراقبين .ورأى جون ريس، من جامعة جولد سميث، أن لغة وزير الدفاع تشير إلى أوهام استعمارية كبرى، وانتقد جنون العظمة، لدى لندن، إزاء فكرة أن الحكومات المعادية غير المستقرة، يمكن أن تتآمر ضدها.

وفي الشرق الأوسط تعرضت سياستها الخارجية أيضًا للانتقادات، حيث يتناقض انضمامها مع الولايات المتحدة، لشن غارات جوية ضد الحوثيين، مع إصرار شابس، على قدرة حكومته الاضطلاع بمسؤولياتها بمفردها عندما يتطلب الأمر .وأشارت الصحفية البريطانية إيفون ريدلي، إلى أن المملكة المتحدة، ارتكبت خطئًا فادحًا في

أفغانستان، وانخرطت في حرب مخزية وغير قانونية في العراق، مؤكدة أنه كان على واشنطن، ولندن، أن يدركا أن هذا الاتجاه الخطر للتدخل العسكري في الشرق الأوسط، سيكون له تداعيات طويلة المدى .

ومتفقا مع هذا التحليل، أشار ريس، إلى عدم تضمين تصريحات شابس، أي اعتراف، بحقيقة أن سياسة لندن الخارجية عانت من سلسلة من الانتكاسات السياسية والعسكرية في المنطقة، بالآونة الأخيرة، والتي ظهرت جليًا في فشلها الذريع في أفغانستان، والكارثة الأكبر المتمثلة في حرب العراق، والحروب الأهلية في ليبيا وسوريا، التي أسفرت عن منطقة حرب لا يمكن حكمها والسيطرة عليها .

علاوة على ذلك، تزايدت الانتقادات لسياستها الخارجية؛ بسبب فشل العمل العسكري ضد الحوثيين في ردع تهديداتهم للشحن التجاري الدولي، وعوضًا عن ذلك، تزايدت التوترات الإقليمية مع إيران .وادعى كاميرون، أن الضربات الجوية تبعث بأوضح رسالة ممكنة .ومع ذلك، أوضح دورمان، أن طموح بريطانيا يفوق قدرتها العسكرية، حيث يلعب سلاح الجو الملكي في النهاية دورًا رمزيًا إلى حد كبير، مقارنة بالأمريكيين .

واستمرار، قيّم مايكل هورتون، من مؤسسة جيمس تاون، هذه الضربات الجوية بأنها لن تحد بشكل جدي من قدرة الحوثيين على ضرب أهداف في البحر الأحمر، وأن إضعاف قدرتهم يحتاج إلى حملة جوية مطولة وواسعة النطاق، من قبل الدول الغربية .وبينما نفى هذا الاحتمال، باعتباره لا يمكن ترويجه سياسيا واقتصاديا بالنسبة للغرب، فإنه يجب الإشارة إلى استمرار هجمات واشنطن، ولندن، ضد الحوثيين في اليمن .وفي الوقت الذي يصر فيه سوناك، على أن حكومته لا تسعى إلى مواجهة، مع الحوثيين أو إيران، تتوقع ريدلي، فترة غير محددة من الضربات الجوية، التي أقرت بأنها لن تفعل الكثير لتحقيق الاستقرار في طرق الشحن.

ومع إشارة النواب في مجلس العموم البريطاني، إلى مخاوفهم بشأن عدم وجود استراتيجية للتعامل مع أزمة البحر الأحمر؛ أشارت صحيفة الجارديان، إلى وجود سابقة برلمانية للأعضاء للتصويت بالموافقة على العمل العسكري في الخارج، كما كان الحال في العراق وسوريا؛ ومع ذلك فإن حكومة سوناك، تجاهلت حتى الآن مثل هذه الدعوات .وأعربت ريدلي، عن أسفها لكيفية تجاوز سوناك، وكاميرون، أي نقاش سياسي، محلي لمواصلة حملة القصف في اليمن، والتي تدعم مصالح إسرائيل قبل مصالح الاستقرار الإقليمي.

ويشير دعم بريطانيا المستمر لإسرائيل– حتى بعد اعتراف محكمة العدل الدولية، بارتكابها جرائم حرب، وإبادة جماعية، وحثها على منع تلك الممارسات في غزة –إلى أنها تواجه عزلة دبلوماسية عن بقية العالم .وفي تقويض خطير لما وصفه هارفي، بأنه المصلحة التاريخية الفريدة لبريطانيا في الحفاظ على العلاقات مع العالم العربي؛ سجلت ريدلي، أنه من خلال ربط نفسها بمصالح إسرائيل، ورفض الاتهامات الموجهة لها بشأن انتهاكها للقانون الدولي؛ فقد أكد صناع السياسة البريطانيون افتقار بلادهم إلى القيادة العالمية والحنكة السياسية، وهو ما يشكل ضررا بالغا على سمعتها الدولية.

وكما هو الحال مع الولايات المتحدة، حاولت بريطانيا، تحويل اللوم عن الحرب في غزة والدمار الذي خلفته، بعيدا عن إسرائيل .وفي حين تجاهلت حكومة سوناك، النداءات العالمية الموجهة إليها لدعم وقف إطلاق النار

الإنساني الفوري في القطاع من قبل المنظمات الحقوقية الدولية؛ فقد أصر شابس، على أن الأمر متروك لإيران ووكلائها للتوقف من أجل السلام الإقليمي.

بالإضافة إلى ذلك، يتجلى ضعف دور بريطانيا في الشرق الأوسط في عدم قدرتها على محاسبة إسرائيل على ما ارتكبته في غزة من مجازر؛ وفي ظل رفض نتنياهو، قيام دولة فلسطينية مستقبلية في نهاية هذه الحرب .ولم يكن بوسع شابس، إلا أن يعلق قائلاً :إنه يشعر بخيبة أمل من مواقف القادة الإسرائيليين .وليس من المستغرب، ألا تُصدر أية ضغوط، أو ممارسة نفوذ عليها لتغيير هذا الوضع .واستنادًا إلى تراجع دورها، وخضوعها لمطالب إسرائيل، أصرت على أن مستقبل القطاع، يجب أن يكون تحت قيادة مقبولة لدى إسرائيل، وانضمت إلى الأمريكيين في تجاهل حقوق السيادة، وتقرير المصير للشعب الفلسطيني، في تأييدهم لتعيين حكومة مواتية، بدلاً من السماح بالديمقراطية– التي يزعمونها –أن تؤدي إلى ظهور مرشحين يعارضون الاحتلال الإسرائيلي.

وبشكل عام، تتضح ازدواجية المعايير البريطانية في الطريقة التي نشطت بها لندن، في الدعوة إلى إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين المحتجزين داخل غزة، وتسييرها رحلات استطلاعية فوق القطاع لدعم جهود إنقاذهم، وفي مقابل ذلك، لم تبذل أي جهد لإطلاق سراح ما يزيد على ٧٠٠٠ أسير فلسطيني تحتجزهم إسرائيل دون محاكمة، أو إدانة، ما يمثل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، وحقوق الإنسان.

ونتيجة لذلك، كانت السياسة الخارجية البريطانية أثناء الحرب في غزة؛ سببًا في ترسيخ تصور مفاده أنها تتبع القيادة الأمريكية فحسب، ولا تستطيع ممارسة استقلاليتها .وبينما انتقدت ريدلي، بشدة سياسة بلينكن، كوزير للخارجية، أعربت أيضًا عن يأسها من رؤية وزير خارجية المملكة المتحدة، يحاول دون جدوى استخدام الدبلوماسية المكوكية في الشرق الأوسط في كسب الدعم لإسرائيل .ومع توسع العمل العسكري الغربي في اليمن، رأت أن هذين السياسيين، يدفعان بلديهما إلى صراع آخر لا ينتهي؛ بسبب دعمهما المطلق لإسرائيل .

على العموم، على الرغم من تصريحات سوناك، وكاميرون، وشابس، التي اعترفت بالمعاناة الإنسانية للمدنيين داخل غزة؛ فإن مصالح السياسة الخارجية لبلادهم في هذه الحرب، تكمن بعيدًا عن ملامح القيادة الأخلاقية، وحماية حقوق الإنسان، والتمسك بالقانون الدولي .وعليه، خلص ريس، إلى أنه في حين يتخيل شابس، أن بلاده تتجول حول العالم مثل عملاق، فإنها في الواقع باتت قوة متراجعة مقيدة بالولايات المتحدة .وعلى الرغم من تأكيد هورتون، أن الحل السياسي الذي تحدده القوى الإقليمية هو القابل للتطبيق للمشاكل الراهنة في البحر الأحمر؛ إلا أن بريطانيا اختارت أن تتبع القيادة الأمريكية في إجراء تدخل عسكري في اليمن، لدعم أهداف الحرب الإسرائيلية، وبالتالي المخاطرة بتصعيد إقليمي .

ومع تأكيد ديفيد هامبلينج، في مجلة فوربس، أن الاستراتيجية الحالية لبريطانيا في الشرق الأوسط يمكن مرة أخرى أن تؤدي إلى صراع ودمار في المنطقة، ومزيد من التدهور في سمعتها الدبلوماسية العالمية؛ فقد اتفق مع استنتاج ريدلي، بأنها تتبنى بالفعل سياسة خارجية شرق أوسطية تفتقد للحكمة، وتسير خلف الولايات المتحدة فحسب في دعمها غير المشروط لإسرائيل.

٢٠٢٤/٢/١

حقائق توضح ازدواجية المعايير الغربية إزاء القضيتين الأوكرانية والفلسطينية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في الآونة الأخيرة، سلط المعلقون والمحللون الضوء على الاختلاف الكبير في ردود فعل الدول الغربية على الكارثة الإنسانية، وجرائم الحرب، وعمليات الإبادة الجماعية التي يتعرض لها ملايين الفلسطينيين في غزة، على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، في مقابل ردود أفعالها تجاه الحرب الروسية في أوكرانيا، حيث بدت ازدواجية المعايير الغربية واضحة في كلا الحالتين.

وأشار «المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان»، إلى «قصور الرغبة» لدى الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأعضاء الاتحاد الأوروبي، في النظر إلى الأدوار الذي يمارسها رموز السياسة الغربيين والقادة العسكريين والمؤسسات الحقوقية، بشأن ضرورة تعزيز المساءلة والعدالة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي .وأوضحت منظمة العفو الدولية، كيف أدى ضعف التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، من قبل هذه الدول إلى إفلاتهم من العقاب وعدم الاستقرار .

وبشكل واضح، تجلت المعايير المزدوجة، بشأن حماية حقوق الإنسان، والالتزام بالقانون الدولي، في تعامل الغرب مع حَربَيّ أوكرانيا، وغزة، حيث تعامل بطريقة الكيل بمكيالين .ففي حالة أوكرانيا، كان قادة أمريكا وبريطانيا وأوروبا في طليعة النداءات الدولية التي دعت إلى الدفاع عنها ضد العدوان الروسي، وقدموا مساعدات مالية وعسكرية هائلة لتحقيق ذلك، ودعوا إلى استعادة الأوكرانيين أراضيهم بالقوة، ومحاسبة روسيا على أفعالها، فيما حازت تطورات هذه الحرب اهتماما إعلاميا واسعا.

وعلى النقيض، حين صعدت إسرائيل، هجماتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة، غابت الدول الغربية عن إدانة استخدام القوة ضد المدنيين، واستمرت في دعمها لإسرائيل، وتقديم كل أشكال الدعم لها، فضلا عن وجود تخاذل، واضح لإدانة العدوان؛ الأمر زادت معه الإدانات الدولية لأمريكا وبريطانيا وغيرهما؛ واشتدت الانتقادات الداخلية، وبدأت جماعات حقوق الإنسان في رفع دعاوى قانونية تتهمهما بالتواطؤ في الإبادة الجماعية للفلسطينيين .

ووفقًا للقانون الدولي، تُعد وحدة الأراضي، ومنع الاحتلال القسري حقوقا أساسية، لا غنى عنها، وهو ما استندت إليه الدول الغربية في إدانتها للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، وعندما حاولت موسكو، ضم أربع مناطق من أوكرانيا رسميًا، نفى الرئيس الأمريكي جو بايدن شرعية ذلك، وقام مع حلفائه، بفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية والسياسية عليها، مع الإصرار على وجوب استعادة كييف السيطرة على جميع أراضيها قبل الحرب كشرط للسلام.

وفي المقابل، دعمت الدول الغربية الحرب الإسرائيلية على غزة، ورفضت الانضمام إلى دعوات المجتمع الدولي، بشأن الوقف الفوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية .وردًا على الهجوم، صرح مجلس الأمن القومي الأمريكي، أنه يواصل دعم أمن إسرائيل، وحقها في الدفاع عن شعبها .فيما لم يصدر الرئيس الأمريكي، ولا وزير خارجيته، بيانًا بشأن هذا التصعيد .وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك، صرح بأنه يجب إعطاء

الأولوية لحماية المدنيين، ودعا إسرائيل إلى التحلي بضبط النفس، فقد أكد أيضا أن بلاده تدعم حقها في الدفاع عن النفس .ومع أن الاتحاد الأوروبي، أدان الخسائر في أرواح المدنيين التي تسببت فيها إسرائيل، فإن رده تجاهل نهجها الدائم في العنف .وحتى مع احتلال الأخيرة لغزة عسكريًا، ورفض نتنياهو، قيام دولة فلسطينية في المستقبل، وإعلانه ضرورة الاحتفاظ بالسيطرة الأمنية على القطاع، رفضت هذه الدول اتخاذ أي إجراء ملموس لدعم القانون الدولي .وبالتالي، تم تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني، الذي يعيش في ظل ما وصفته منظمات، مثل العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، بـنظام الفصل العنصري.

وعلى نطاق واسع، اتهمت المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان كلا من روسيا، وإسرائيل، بارتكاب أعمال الإبادة الجماعية، التي أشارت إليها المحكمة الجنائية الدولية، على أنها تشمل على القتل المتعمد، والإيذاء الخطير– جسديًا وعقليا –للسكان بقصد القضاء كليا أو جزئيا على قوم أو عِرق أو أمة أو طائفة دينية ما .وفيما يتعلق بالاستهداف العسكري المتعمد للمدنيين؛ أدانت الدول الغربية، استخدام موسكو، للغارات الجوية والصواريخ ضد المدن الأوكرانية، كما زودوا كييف، بأنظمة الدفاع الجوي، والطائرات المقاتلة لاعتراض هذه الهجمات .

وعلى الرغم من ذلك، رفضت هذه الدول –نفسها –إدانة القصف الجوي الإسرائيلي المستمر على غزة، أو ممارسة ضغوط حقيقية على إسرائيل، خاصة أن سكان القطاع، لا يملكون أي وسيلة لوقف الغارات الجوية .ويقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أن هناك ٦٥ ألف وحدة سكنية دُمرت، فيما تضررت ٢٩٠.٠٠٠ وحدة أخرى؛ ما أدى إلى تشريد أكثر من ٦٠١ مليون شخص، فضلًا عن وجود أدلة مؤكدة على أن قوات الاحتلال استهدفت عمدا المؤسسات المدنية، مثل المستشفيات، وملاجئ الأمم المتحدة .وأوضحت ألكسندرا شارب، في مجلة فورين بوليسي، كيف قصفت يوم ٢٤ يناير، مركز تدريب تابع للأمم المتحدة، كان يؤوي مئات الفلسطينيين، بمدينة خان يونس .

ومنذ بداية العدوان الإسرائيلي على غزة، استشهد أكثر من ٢٦٠٠٠ فلسطيني– أكثرهم من النساء والأطفال – وأصيب أكثر من ٦٤ ألفا آخرين .ومع اعتراف بلينكن، في المنتدى الاقتصادي العالمي، بما أسماه مشاهد الدمار الموجعة في القطاع، فما زال هو وحكومته يرفضان التحرك للضغط على إسرائيل لوقف انتهاكاتها ضد المدنيين العزل .وبدلاً من ذلك، وقفت واشنطن، حائلًا أمام قرارات مجلس الأمن، الداعية إلى وقف الحرب، بل ودعمتها سياسيا واقتصاديا ودبلوماسيا، وعسكريا، مع قيام منظمة العفو الدولية، بنشر أدلة تثبت استخدم قنابل أمريكية الصنع في هجمات مميتة ضد المدنيين الفلسطينيين.

علاوة على ذلك، أظهر الغرب أيضا تناقضات ملحوظة في كلا الحالتين، فيما يتعلق بـالتهجير القسري للشعوب على يد المعتدين .ويعد هذا الفعل انتهاكًا واضحًا للقانون الدولي، حيث ينص المبدأ ٦، من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، بشأن النزوح الداخلي على أن لكل إنسان الحق في الحماية من التهجير التعسفي من منزله أو مكان إقامته المعتادة، فضلا عن نظام روما الأساسي، الذي يقنن كيف أن الترحيل، أو النقل القسري للسكان يعد جريمة ضد الإنسانية، ويعتبر النقل القسري للأطفال عملاً من أعمال الإبادة الجماعية.

وفيما يتعلق بترحيل روسيا للأوكرانيين، ليس لدى الدول الغربية أدنى شك في أن جرائم حرب قد ارتكبت .وتم الإبلاغ خلال هذه الحرب عن ترحيل ما يقرب من ٣ ملايين أوكراني بشكل غير قانوني إلى أراضي تحت سيطرة روسيا، بما في ذلك ما لا يقل عن ٢٠ ألف طفل .ولذلك، أشادت هذه الدول بقرار المحكمة الجنائية الدولية في مارس ٢٠٢٣، بإصدار مذكرة اعتقال بحق كل من بوتين، وماريا لفوفا بيلوفا، مفوضة حقوق الطفل لدورهما في اختطاف الأطفال الأوكرانيين ونقلهم قسرا .ووصف الرئيس الأمريكي جو بايدن، هذه الإدانة الدولية بأنها مبررة، وصرح المستشار الألماني أولاف شولتز، بأنها تُظهر ألا أحد فوق القانون .وفي يوليو٢٠٢٢، انتقد بلينكن، موسكو، لانتهاكها اتفاقية جنيف من خلال نقل وترحيل الأشخاص المحميين بشكل غير قانوني.

من ناحية أخرى، كانت ردود الفعل الغربية تجاه التهجير القسري المتعمد لسكان غزة مختلفة تمامًا، على الرغم من أن نادية هاردمان، من منظمة هيومن رايتس ووتش، أشارت إلى أن ما يقرب من مليوني فلسطيني —أي ما يعادل ٨٥٪ من سكان المنطقة —قد أصبحوا نازحين، جراء الهجمات التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي .

وأضافت جولييت توما، المتحدثة باسم الأونروا، أن الفلسطينيين النازحين قد تحولوا إلى العيش في العراء، ومع هذا كانت لغة رفض بلينكن، لرغبة إسرائيل في إخراج الفلسطينيين من غزة هادئة، بالمقارنة مع حماسة واشنطن، لرؤية روسيا مهمشة دوليًا؛ لترحيلها القسري للأطفال الأوكرانيين إلى أراضي تحت سيطرتها.

وفي حين أن وزير الخارجية الأمريكي— وفقًا لـجينيفر هانسلر من شبكة سي إن إن —صرح بأنه يجب السماح لسكان غزة بالعودة إلى منازلهم، بمجرد أن تسمح الظروف بذلك؛ فمن الجدير بالملاحظة، أن هذا التصريح لم يقترن بأي شروط أو ضغوط على إسرائيل للقيام بذلك .

وأشارت شارب، إلى أن أغلبية سكان غزة الذين أجبروا على الفرار إلى خان يونس، عندما غزت إسرائيل تلك المنطقة؛ قد أُجبروا مرة أخرى على الانتقال إلى مدينتي رفح، ودير البلح، وهو ما يزيد من معاناتهم القاسية جراء انتهاك القانون الدولي.

وفي حالة الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، يتبين أنه في حين أن قصف روسيا للأهداف المدنية، والترحيل الجماعي للأوكرانيين، وتقويض القانون الدولي؛ تم إدانتها بالكامل، باعتبارها جرائم ضد الإنسانية؛ فإنه في حالة الحرب الإسرائيلية على غزة، صرح بلينكن، أثناء زيارته للمنطقة في شهر يناير، أن واشنطن، ستواصل تقديم أفضل التوصيات والنصائح للإسرائيليين بشأن إدارة الحرب .

وداخليًا، عارضت إدارة بايدن، أيضًا اقتراحًا يدعو الخارجية الأمريكية، إلى التحقيق في أي انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان في غزة، وفرض قيود قانونية أكثر صرامة على إسرائيل لانخراطها في ارتكاب نمط ثابت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا، حيث تم رفض هذا الاقتراح في بيان للبيت الأبيض، بحجة أن الوقت ليس مناسبا، لفرض مثل هذه الرقابة والمساءلة، وهو البيان الذي يعترف ضمنيا بأن إسرائيل قد أوقعت بالفعل خسائر كبرى في صفوف المدنيين، وهو ما يشكل انتهاكًا للقانون الدولي.

واستمرارًا للدعوات المطالبة بمساءلة إسرائيل جراء انتهاكاتها للقانون الدولي، لم يكن مفاجئًا أن ترفض إدارة بايدن، قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب إفريقيا، ضدها أمام محكمة العدل الدولية، باعتبارها— حسب

زعمها –لا أساس لها من الصحة، وهو الموقف ذاته الذي اتخذته المملكة المتحدة وألمانيا، رغم أنه لا يتوافق تمامًا مع الرأي العالمي، ورأي وكالات حقوق الإنسان التي لا زالت توثق جرائم الحرب الإسرائيلية .

وأوضح جيريمي سكاهيل، في موقع ذا إنترسبت، أنه من غير المستغرب أن تكون هناك أدنى إدانة من واشنطن، ولا من حلفاء إسرائيل الآخرين إزاء رد نتنياهو، على الإجراءات القانونية في لاهاي :بأن الحرب ستستمر حتى تحقيق النصر الكامل، بغض النظر عن التكلفة البشرية والمادية للمدنيين الفلسطينيين .

وبمناسبة إحياء ذكرى الهولوكوست في يناير٢٠٢١، تحدث بايدن، عن أن منع عمليات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب سيظل واجبًا أخلاقيًا عليه، ومسألة ذات أهمية وطنية وعالمية لواشنطن .وبعد مرور ثلاث سنوات، تواجه إدارته، الآن دعوى قضائية فيدرالية قدمها مركز الحقوق الدستورية، تتهم بايدن وبلينكن ووزير الدفاع لويد أوستن، ليس فقط بـالفشل في منع الإبادة الجماعية، ولكن أيضًا بـالتواطؤ مع الحملة العسكرية الإسرائيلية، لإخراج الفلسطينيين بشكل دائم من غزة.

على العموم، لا يمكن إنكار ازدواجية المعايير الغربية في ردود أفعالها تجاه حرب روسيا في أوكرانيا، مقابل ما تقوم به إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث برزت هذه الازدواجية بشكل صارخ عند محاسبة الأولى جراء انتهاكاتها، فيما تم تجاهل الفظائع، والخروقات والانتهاكات، وجرائم الحرب، التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي المحتلة ليل نهار، الأمر الذي حطم بلا شك ما تبقى من مصداقية دولية لحكومات الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأوروبا وغيرها من الدول الأخرى، فيما يتعلق بقضايا حماية حقوق الإنسان، والقانون الدولي، وحق تقرير المصير.

٢٠٢٤/٢/٢

نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية في عام ٢٠٢٥

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

برغم تعدد مسارات العمل الخليجي المشترك، إلا أن المسار الاقتصادي قد اكتسب قوة دفع كبيرة منذ قيام مجلس التعاون الخليجي في ٢٥ مايو١٩٨١، ليتم إنجاز الاتفاقية الاقتصادية في ١١ نوفمبر من العام نفسه، مستهدفة تحقيق التكامل الاقتصادي، ولتبدأ التجارة الحرة بين دوله في١٩٨٣، والتي أحدثت نقلة كبيرة في التجارة البينية .ولما كان نمو هذه التجارة يتطلب استثمارات داعمة لها، والبناء عليها لتحرير انتقال رؤوس الأموال، وانتقال العمالة، وتنسيق السياسات الجمركية إزاء العالم الخارجي؛ فقد تم الانتقال إلى مرحلة الاتحاد الجمركي في٢٠٠٣، والتوجه إلى السوق الخليجية المشتركة في٢٠٠٨، وإقرار التحول إلى الاتحاد الاقتصادي، والعملة الموحدة في٢٠١٠ .

وفي القمة الـ)٤٠ (للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في ١٠ ديسمبر ٢٠١٩، تم التشديد على ضرورة الانتهاء من تشريع للتكامل الاقتصادي الإقليمي بحلول ٢٠٢٥، بما في ذلك وحدة مالية ونقدية، فيما شددت القمة الـ)٤١(، على أهمية إنجاز المشاريع الاقتصادية، والدراسات الهادفة إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية بين أعضاء المجلس

خلال السنوات المقبلة .وقد جاء ذلك بعد اطلاع قادة المجلس على تقرير متابعة تنفيذ برنامج عمل هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتوجيههم بسرعة تنفيذ ما تم الاتفاق بشأنه في خارطة الطريق، حيث أقر التقرير اتفاقية نظام ربط أنظمة المدفوعات، واعتبارها المظلة القانونية لمنظومة المدفوعات والتسوية بين الأعضاء، وأثنى على قيام شركة المدفوعات الخليجية، بعملها، وتنفيذ المرحلة الأولى من تشغيل نظام المدفوعات الخليجي، آفاق، بين مصرف البحرين المركزي، والبنك المركزي السعودي، وانضمام بقية البنوك المركزية الخليجية إلى النظام تباعًا، وفقًا للبرنامج الزمني، ومراحل العمل المتفق عليها، وشدد على ضرورة التركيز على المشاريع ذات البعد الاستراتيجي التكاملي، في المجالين الاقتصادي والتنموي، ورصد عدد بارز منها لضرورة إنهائها، كمتعلقات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، ومشروع السكة الحديدية الخليجية.

وفي القمة الخليجية الـ)٤٢ (في ١٤ ديسمبر٢٠٢١، تم استكمال مقومات الوحدة الاقتصادية، ووجه قادة المجلس في القمة الـ)٤٣ (في ٩ ديسمبر٢٠٢٢، بأهمية الإسراع في تحقيق الوحدة الاقتصادية، واستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، ومشروع السكة الحديدية الخليجية، فيما وجهوا في قمة الدوحة الـ)٤٤ (في ديسمبر ٢٠٢٣، الأجهزة المختصة في الدول الأعضاء، والأمانة العامة، واللجان الوزارية والفنية، لمتابعة الجهود لاستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي، والانتهاء من تحقيق السوق الخليجية المشتركة، والإسراع في تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وبحلول ديسمبر ٢٠٣٠، يكون أهم مشروعات البنية التحتية لهذه الوحدة الاقتصادية الخليجية، وهو مشروع السكة الحديدية الخليجية، الرابطة بين الدول الأعضاء، قد تم إنجازه، والذي سيؤدي إلى تحسين الانتقال، وتقليل أوقات النقل وتكاليفه بين المدن والموانئ الرئيسية الخليجية، وتحسين التدفقات التجارية، وجذب الاستثمار، ويعول عليه استراتيجيًا في تعزيز هذه الوحدة الاقتصادية، فيما تصل سرعة قطارات نقل الركاب إلى٢٢٠ كم في الساعة، ونقل البضائع ١٢٠ كم في الساعة، وتبلغ تكلفته الإجمالية ٤٠١٥ مليار دولار، ويبلغ طوله ٢١١٧كم من الكويت شمالاً، إلى مسقط جنوبًا، مارًا بكل الدول الأعضاء .

وقبل قمة الدوحة، كان وزراء النقل والمواصلات قد اعتمدوا ميزانية الهيئة الخليجية للسكك الحديدية لعام ٢٠٢٤، وأقروا اللوائح الناظمة إداريًا وماليًا، وكانت لجنة التعاون المالي والاقتصادي، بدول المجلس في اجتماعها)١٢٠ (بمسقط، قد اتخذت عدة قرارات تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية في ٢٠٢٥، حيث اعتمدت الجدول الزمني لاستكمال الاتحاد الجمركي قبل نهاية ٢٠٢٤، ووضع الخطة التنفيذية لذلك، والموافقة على الخطوات المتبقية لاستكمال مسارات السوق الخليجية المشتركة، وقبل ذلك عقدت لجنة السوق الخليجية المشتركة اجتماعها) ٣٧ (بالرياض، حيث بحثت استراتيجية التحول الرقمي، والترويج الإعلامي لإبراز مكتسبات هذه السوق.

وبإنجاز الوحدة الاقتصادية الخليجية في ٢٠٢٥، يكتسب الاقتصاد العالمي قوة اقتصادية بإجمالي ناتج محلي يزيد على ٢ تريليون دولار سنويًا، ويمكن مع الاستثمار في المشاريع الخضراء والمستدامة الذي شرعت فيه دول المجلس، تعزيز هذه القوة الاقتصادية عالميًا، وتعزيز قابليتها للاستثمار الأجنبي المباشر، للمشاركة في جني ثمار

هذه المشروعات، حيث استقبلت المنظومة الخليجية استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ١٠٣٧ مليار دولار في ٢٠٢٢ .
ووفقًا للبنك الدولي، من المتوقع أن يصل ناتجها المحلي الإجمالي إلى ٦ تريليونات دولار بحلول ٢٠٥٠، ويرتفع إلى ١٣ تريليون دولار في هذا التاريخ مع تبني استراتيجية التحول الأخضر.
وتشكل القوة الاقتصادية الخليجية ضمانًا لأمن الطاقة العالمي، باستحواذها على ٣٢,٧٪ من احتياطي النفط العالمي المؤكد البالغة ٥٥٠١ تريليون برميل، لدى دول الخليج منها ٥١٠ مليارات برميل، وتحتل هذه القوة الاقتصادية المرتبة الأولى عالميًا، في إنتاج النفط الخام) ١٨ مليون برميل يوميًا بنسبة ١٩٪ من إجمالي الطلب العالمي(، وكذلك الأولى عالميًا في احتياطي النفط، والغاز الطبيعي) ٤٣,٣ تريليون متر مكعب(، حيث تعد قطر، أكبر منتج ومصدر للغاز الطبيعي المسال عالميًا) بأكثر من ١١٠ ملايين طن سنويًا، وتستهدف وصولها إلى ١٢٧ مليون طن بحلول ٢٠٢٧(، كما تنتج ما يزيد على ٢٠٥ مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا، تشكل ٣٤٠٥٪ من الإنتاج العالمي، فيما تعد السعودية، صاحبة ثاني أكبر احتياطي نفط مؤكد عالميًا.
علاوة على ذلك، فإن لدى هذه القوة الاقتصادية عددا من صناديق الثروة السيادية الأكبر عالميًا، في مقدمتها جهاز أبوظبي للاستثمار، الذي بلغت أصوله ٩٩٣ مليار دولار، ويعد رابع أكبر صندوق سيادي عالمي يسبقه الصندوق التقاعدي الحكومي النرويجي ٤٢٠١ تريليون دولار، يليه مؤسسة الاستثمار الصينية، ٣٥٠١ تريليون دولار، ثم إدارة الدولة للنقد الأجنبي الصينية ٠٣٠١ تريليون دولار .وخليجيًا، جاء صندوق هيئة الاستثمار الكويتية، في المرتبة الثانية بأصول تقدر بـ٨٠٠ مليار دولار، ثم صندوق الاستثمارات العامة السعودي، بأصول ٧٠٠ مليار دولار، يليه جهاز قطر للاستثمار، ثم مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، وبعدها صندوق مبادلة للاستثمار الإماراتي، فيما يمثل الإجمالي الخليجي نحو ٣٣٪ من الإجمالي العالمي.
ومع توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو وحدتها الاقتصادية، أخذت أقطاب العالم الاقتصادية تتسابق إلى الشراكة معها بشكل أو بآخر، ما يزيد من المكاسب التي تحققها الوحدة الاقتصادية الخليجية .ومنذ عام٢٠٢٠، حلت الصين، مكان الاتحاد الأوروبي كأكبر شريك تجاري للمنظومة الخليجية بحجم تجارة بلغ أكثر من ٤٠١٦١ مليار دولار سنويًا، وأخذت تدلف إلى الفرص الاستثمارية الخليجية الواسعة، مثل استاد لوسيل في قطر، وسكك القطارات السريعة في السعودية، كما كانت الإمارات، مركزًا لإنتاج اللقاح الصيني لفيروس كورونا .وفي يناير ٢٠٢٢، في بيان مشترك، أكد مجلس التعاون الخليجي والصين، ضرورة إقامة شراكة استراتيجية، والتوسع في خطط العمل المشتركة للحوار الاستراتيجي بين عامي ٢٠٢٢—٢٠٢٥، وضرورة إتمام المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة الصينية الخليجية في أسرع وقت ممكن.
وبشكل مستمر، تركز الهند، على تعزيز علاقاتها مع المنظومة الخليجية، بما يتجاوز التعاون التقليدي في مجال الطاقة، وإقامة اتفاقية للتجارة الحرة، مع إعلان السعودية في ٢٠١٩، نيتها استثمار ١٠٠ مليار دولار في الهند .
وفي هذا العام، تأسس مجلس الشراكة الاستراتيجية بين الهند والسعودية، فيما تقوم الرياض، بالتعاون مع نيودلهي، بتنفيذ مشروع مصفاة الساحل الغربي في الهند، بطاقة إنتاجية تبلغ ٦٠ مليون طن سنويًا، لتكون أكبر مصفاة متكاملة، ومنتج للبتروكيماويات في العالم.

وقبل أن ينقضي عام ٢٠٢٣، كان التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون الخليجي، وكوريا الجنوبية .وفي مساعي زيادة التقارب والتعاون مع المنظومة الخليجية– إدراكًا للمكاسب التي تولدها وحدتها الاقتصادية في٢٠٢٥ –يمضي الاتحاد الأوروبي، وكذلك بريطانيا، في مباحثات لتعزيز التعاون الاقتصادي وتحرير التجارة.

على العموم، تعود المكاسب العديدة التي توفرها الوحدة الاقتصادية الخليجية عام ٢٠٢٥ على المواطن الخليجي بالأساس، حيث يتحرر تمامًا انتقال العمالة، ورؤوس الأموال، ومدخلات الإنتاج والسلع، والخدمات؛ ما يعزز اتجاهات توطين العمالة، وتقارب المستويات المعيشية، وتعزيز الأمن الغذائي والمائي، وأمن الطاقة، وتعزيز المواطنة الخليجية، ما يقرب مجلس التعاون، من هدفه الأسمى، وهو الوحدة الخليجية.

وإذا كانت رحلة الوصول إلى الوحدة الاقتصادية، التي كان مقدرًا لها ٢٠١٠، قد امتدت إلى ٢٠٢٥، فإن توافر الإرادة السياسية لقادة دول الخليج، وتعزيز الثقة، والعمل وفق خارطة طريق واضحة ببرامج زمنية محددة، لدى الأجهزة في كل دولة من الدول الأعضاء، وأجهزة الأمانة العامة، واللجان الوزارية والفنية والهيئات المشتركة؛ ينبئ بأن التنفيذ على مستوى التفاصيل، سيكون بقدر الآمال المعلقة على هذا الهدف المهم في ٢٠٢٥ .

٢٠٢٤/٢/٣

تداعيات وقف تمويل «الأونروا» في ظل الحرب على غزة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في أواخر يناير٢٠٢٤، أعلنت الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وأستراليا، وكندا، وإيطاليا، وهولندا، وسويسرا، وفنلندا، والنمسا، واليابان، ومعها عدد من الدول الغربية –بلغ عددها ١٨ دولة حتى كتابة هذه السطور –تعليق تمويلها لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أونروا؛ بسبب مزاعم وادعاءات إسرائيل بتورط عدد من موظفيها في هجوم حماس عليها في السابع من أكتوبر الماضي.

وعلى الفور، توالت ردود الفعل العالمية الغاضبة على هذه الخطوة التي تصب في مصلحة تنفيذ المخطط الإسرائيلي بتصفية القضية الفلسطينية من خلال دفع المجتمع الدولي إلى التخلي عن مسؤولياته في إغاثة اللاجئين الفلسطينيين، والتي تم اتخاذها من دون انتظار نتائج تحقيقات الأمم المتحدة في المزاعم الإسرائيلية، وخاصة أن هذه الادعاءات طالت ١٢ موظفا فقط من أصل ١٣ ألف موظف يعملون بها، وعلى الرغم أيضا من تاريخها الممتد لأكثر من ٧٦ عاما في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين دون أدنى شبهة حولها .

ومن ثمّ، تم التحذير من تبعات هذه الخطوة على المدنيين المحاصرين في قطاع غزة، وفي جميع المناطق التي تغطيها الوكالة، حيث تعد كارثة إنسانية، ووصمة عار جديدة على جبين المجتمع الدولي، ورضوخا لسياسة التحريض الإسرائيلي المنهج، ضد الوكالة، كونها المصدر الأساسي للمساعدات الإنسانية لهم .

وتأسست وكالة الأمم المتحدة الأونروا، في نوفمبر عام ١٩٤٨؛ لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين في كل من الأردن، ولبنان، وسوريا، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وقطاع غزة، حيث تقدم الرعاية والمساعدة لحوالي ٦ ملايين لاجئ فلسطيني، وتشمل خدماتها التعليم، والرعاية الصحية، والإغاثة، والبنية التحتية، وتحسين المخيمات،

والاستجابة لحالات الطوارئ في أوقات النزاع المسلح، وتحصل على تمويلها عبر التبرعات الطوعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

من جانبه، أعرب المفوض العام لـ)الأونروا(، فيليب لازاريني، عن أسفه لهذا القرار في ظل صعوبة حصول الوكالة على دعم مالي فوري من مصادر أخرى، ما سيؤدي إلى استمرار تفاقم أوضاع النازحين الفلسطينيين في قطاع غزة من نقص الطعام، والمياه، والرعاية الطبية، والتعليم في ضوء استمرار إسرائيل في الغارات الجوية والهجمات البرية .فيما اعتبره المراقبون قرارا غير مسؤول، وبمثابة عقاب جماعي ذي دوافع سياسية، ضد الفلسطينيين، ويتوافق مع أحد الأهداف المعلنة للحرب الإسرائيلية.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة، إلى لجوء أكثر من ٧٠١ مليون نازح إلى مباني ومؤسسات الأونروا، بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة .ومن المعلوم، أن مقراتها كانت هدفًا مباشرا ومتعمدا، للعديد من الهجمات الإسرائيلية؛ لإعاقة عملياتها الإنسانية .وبحسب الوكالة، قُتل ١٥٢ من موظفيها منذ أكتوبر٢٠٢٣، كما تضررت ودُمرت ١٤١ من منشآتها؛ رغم أن مواقع الأمم المتحدة لها حصانة، والاعتداء عليها يعد انتهاكا صارخا، لقواعد الحرب الأساسية، والقانون الدولي، واتفاقيات جنيف .

وبكل المقاييس أدت هذه الهجمات إلى تقييد أعمال الإغاثة التي تقدمها الوكالة في غزة .ووثق جيمي ماكغولدريك، منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تَعَرُضّ موظفي الإغاثة لخطر الموت أو الإصابة؛ بسبب عدم وجود أجهزة لاسلكية أو بلاغات تؤمنهم .بالإضافة إلى وجود آخرين معرضين أيضًا للتهديدات الإسرائيلية، مثل منظمة أطباء بلا حدود .

ومما لا شك فيه، أن الدول الغربية، مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، تعلم علم اليقين بحجم الكارثة الإنسانية داخل قطاع غزة، والتي تُبَث من مختلف أنحاء العالم منذ أشهر بالصوت والصورة، فقد رفضت حكوماتها إنهاء هذه الحرب المستمرة، ووقف الإبادة الجماعية بحق المدنيين الفلسطينيين، أو تسريع عملية نقل المساعدات الأساسية التي يحتاجونها، وعلى النقيض من ذلك، أعلنت وقف تمويلها للأونروا على الفور، ردًا على مزاعم وادعاءات إسرائيل؛ ما يدل على مدى افتقارها الشائن للزعامة الأخلاقية، والدبلوماسية، والسياسية، وانحيازها الصارخ إلى إسرائيل ومزاعمها.

وعلى الرغم من عدم الإعلان عن الطبيعة الدقيقة للاتهامات، فقد بدأت الأمم المتحدة، تحقيقاتها الخاصة، وأنهى لازاريني، بالفعل عقود الموظفين المتهمين، وأصر على أن وكالته سوف تتعاون مع سلطة مستقلة ومختصة قادرة على محاكمة الأفراد .ومع ذلك، فقد أصرت الدول الغربية على الانحياز بشكل كامل إلى الرواية الإسرائيلية، وأظهرت أنها لا تتورع عن التخلي بسهولة عن تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للمدنيين الفلسطينيين.

وفي مواجهة هذه المواقف، ينبغي الإشارة إلى أن بعض الدول قد أبقت على موقف أخلاقي، ورفضت الانصياع للضغوط الإسرائيلية، ووقف الدعم المالي للوكالة، مع اعتراف مايكل مارتن، نائب رئيس الوزراء الأيرلندي، بأن الحاجة إلى الأونروا، لا تزال قائمة من أجل المساعدة في إنقاذ الأرواح، وإصرار الحكومة النرويجية بالمثل، على أن الدعم الدولي للفلسطينيين مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى.

ومن الجدير بالذكر أن إجمالي موارد الوكالة لعام ٢٠٢٢، والتي تبلغ ١٧٠١ مليار دولار، كانت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وألمانيا، من بين أكبر الجهات المانحة لها، حيث قدمت واشنطن،) ٣٤٠ مليون دولار(، من هذا المبلغ، تليها ألمانيا) ٢٠٠ مليون دولار(، والاتحاد الأوروبي) ١١٤ مليون دولار .(وأوضحت مجلة تايم، أن مجموع ما استقطعته تلك البلدان من تمويلها يمثل ما يقرب من ٦٠٪ من ميزانيتها لعام ٢٠٢٢ .

ومع إشارة بيثان ماكيرنان، في صحيفة الجارديان، إلى مدى مكافحة الأونروا لجمع التمويل في السنوات الأخيرة –حتى مع الحفاظ على دعم الحكومات الغربية –فقد أدان العديد من الدول والمنظمات الحقوقية والناشطين الحقوقيين، الانهيار الوشيك للمساعدات الأجنبية داخل قطاع غزة.

وقد أثارت قرارات الحكومات الغربية انتقادات شديدة، من المدافعين عن حقوق الإنسان والجمعيات الحقوقية . وانتقد كريستيان بنديكت، من منظمة العفو الدولية، قرار المملكة المتحدة ووصفه بأنه صادم، ودعا إلى التراجع عنه فورًا، نظرًا إلى أن المدنيين الفلسطينيين الأبرياء هم من سيعاقبون بسببه .واتهم جان إيجلاند، أمين عام المجلس النرويجي للاجئين، الغرب بـالتهور، وحثهم على عدم تجويع الأطفال .كما رفضته هيلين كلارك، رئيسة وزراء نيوزيلندا السابقة، ووصفته بأنه غير متناسب تمامًا، وأثنت على الطريقة التي تصرفت بها الأمم المتحدة، وردها السريع بإجراء تحقيقات على الاتهامات الموجهة ضد عدد من موظفي الأونروا.

ومع استنكار لازاريني، أيضًا لكيفية اتخاذ مثل هذه القرارات، بناءً على سلوك مزعوم لعدد قليل من الأفراد، وعدم الأخذ في الاعتبار ضرورة وإنسانية، المهمة المُلقاة على عاتق الوكالة؛ أشار كلاوديو فرانكافيلا، من منظمة هيومن رايتس ووتش، إلى معايير الدول الغربية المزدوجة؛ ففي حين أنها تغاضت عن جرائم الحرب الموثقة التي ترتكبها قوات الاحتلال في غزة، وانتهجت سياسة ثابتَة، لحماية إسرائيل من الإدانة والمساءلة الدوليين؛ فإنها لم تتوان عن اتخاذ إجراءات عقابية سريعة، بناء على الادعاءات التي طالت حوالي ١٢ شخصًا من أصل ٠٠٠١٣ عامل داخل غزة، واعتبرت ذلك ذريعة تكفي لوقف تمويل الوكالة.

علاوة على ذلك، وصف المراقبون وقف الدول الغربية تمويلها للوكالة بـالعقاب الجماعي .وأعربت كلارك، عن فزعها من العقاب الجماعي القاسي، على المدنيين المحاصرين في غزة، وأشارت كينيث روث، من منظمة هيومن رايتس ووتش، إلى أن تطبيق هذا القرار على المدنيين الفلسطينيين الذين دمرت الحرب منازلهم، وسبل عيشهم، يضاعف من العقاب الجماعي الذي تفرضه بالفعل إسرائيل، من خلال قصفها المدمر للقطاع.

وبشكل عام، تم إدانة استخدام المساعدات الإنسانية كأداة ضغط سياسية للحرب .واتهم المتحدث السابق باسم الأونروا، كريس جانيس، الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وإسرائيل، بشن هجوم سياسي منسق، على الأمم المتحدة، ووكالة الإغاثة التابعة لها في غزة، مضيفًا أن تصرفات هذه الدول تدعم اعتقاد الأخيرة بأنها لا يمكن كسب الحرب في غزة ما لم يتم حل الوكالة الأممية .ويتفق هذا الرأي مع تصريح وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس، قبل أيام بأن حكومته تريد منع الأونروا من مساعدة المدنيين الفلسطينيين داخل غزة بعد الحرب.

ومع إصدار محكمة العدل الدولية، حكما بأن من مسؤولية إسرائيل منع الإبادة الجماعية في غزة؛ أشارت ميراف زونسزين، من مجموعة الأزمات الدولية، إلى أن توقيت اتهامات إسرائيل للوكالة يعد محاولة لصرف الانتباه، عن إدانتها من تلك المحكمة .

وبالإشارة إلى الانتقادات المزعومة، التي وجهتها بريطانيا إلى المحكمة بسبب هذا الحكم؛ رأت بنديكت، أن إنهاء تمويل لندن ذا الدوافع السياسية، للأونروا، يشير إلى أنها تعطي الأولوية لعلاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع إسرائيل والولايات المتحدة، قبل اهتمامها بالمحنة الكارثية للشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية.

وعلى نطاق واسع، تتجلى في هذه الحرب سياسة الكيل بمكيالين، التي يتبناها الغرب في معاملته لإسرائيل والفلسطينيين .ففي حين أعربت الخارجية البريطانية، عن فزعها إزاء المزاعم التي وجهتها إسرائيل ضد موظفي الأونروا، ووصفتها نظيرتها الأمريكية، بأنها تثير القلق؛ فقد سارعتا إلى رفض ما أمرت به محكمة العدل الدولية، إسرائيل من اتخاذ كل التدابير لمنع أعمال الإبادة الجماعية في غزة، وضمان عدم ارتكاب المزيد منها، واتخاذ إجراءات لتحسين الوضع الإنساني .وفي حين تحاول لندن، تقويض شرعية المحكمة من خلال الادعاء بأن لديها مخاوف كبرى بشأن حيادها، فقد رأت واشنطن، أن القضية التي رفعتها جنوب إفريقيا، ضد إسرائيل لا أساس لها من الصحة .

وبينما حاولت وزيرة الشباب الأسترالية آن علي، تبرير قرار بلادها بقطع ما يقرب من ٦ ملايين دولار من المساعدات المالية لغزة، على أساس أن هذا الأمر سيكون بشكل مؤقت؛ فإن الواقع يشير إلى ضرورة ضخ المزيد من المساعدات الإنسانية التي يشتد الحاجة إليها في القطاع .وبالفعل، حذر لازاريني، من المجاعة، التي قد تضرب المدنيين بغزة .وأوضح ماكغولدريك، أن العديد من الأدوية الضرورية يحظر نقلها إلى غزة نتيجة للضغوط الإسرائيلية، وأن الحصار المفروض على الوقود يعني أيضًا أن المستشفيات والمرافق الطبية القليلة التي لا تزال تعمل، يؤدي الأطباء عملهم فيها من دون كهرباء، وبالتالي، فإن تعليق تمويل الأونروا، يعني كما أكد لازاريني، أن شريان الحياة الدولي لشعب غزة ينهار.

وبالنظر إلى الكيفية التي أوقفت بها هذه الدول تمويلها للمساعدات الإنسانية للفلسطينيين عبر تعليق عمل الأونروا، فإن نواياها لدعم أهداف الحرب الإسرائيلية المعلنة، والمتمثلة في منع تلك الوكالة من دعم المدنيين في القطاع، قد أصبحت واضحة، حيث لم تقترح أي دولة وسيلة بديلة لإرسال الاحتياجات الضرورية من الغذاء، والماء، والوقود، والإمدادات الطبية، على الرغم من وجود العديد من الجمعيات الخيرية، والوكالات الأخرى النشطة في هذا المجال.

على العموم، بينما أدرك الناشطون في مجال حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية والحقوقية، وكثير من دول العالم، حجم التأثير الكارثي لتعليق مساعدات الأونروا، في غزة والأراضي المحتلة؛ يبدو من الواضح أن الحكومات الغربية، وفي مقدمتها واشنطن، ولندن، وبرلين، وباريس، وبروكسل، تؤيد ذلك بوضوح للدرجة التي باتت معها تتجاهل عمليات الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والمأساة الإنسانية، التي سببتها الحرب الإسرائيلية، بحق

المدنيين الفلسطينيين، في سبيل اهتمامها بدعم أهداف الحرب الإسرائيلية، على الرغم أن هذه الدول نفسها تزعم أنها حامية حقوق الإنسان، وحق تقرير المصير، واحترام القانون الدولي .

وعليه، تُظهر حالة الصمت والتخاذل الدولي– وخاصة من الدول المشار إليها –على العدوان الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، كيف يمكن لقوات الاحتلال مستقبلاً أن تستمر في جرائمها بإلحاق أضرار بشرية ومادية هائلة بهم، دون أي تداعيات أو عواقب أو مساءلة دولية من مؤيديها الغربيين.

٢٠٢٤/٢/٧

تحولات الرأي العام الغربي تجاه الحرب العدوانية الإسرائيلية على غزة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في الآونة الأخيرة، سلط المعلقون والمحللون الضوء على الكم الهائل من التناقضات التاريخية والمعايير المزدوجة والموثقة في السياسات الخارجية للدول الغربية، وأبرزها «الولايات المتحدة»، و«المملكة المتحدة» و«الاتحاد الأوروبي»؛ وذلك بالرغم من قدرتها للحفاظ على وضعها في طليعة الشؤون الجيوسياسية والاقتصادية والدفاعية العالمية .وعليه، أشار «جدعون راشمان»، في صحيفة «فايننشال تايمز»، إلى «تحول النظام الدولي الذي يهيمن عليه الغرب إلى عالم «متعدد الأقطاب»، من المتوقع أن تلعب فيه بلدان أخرى دورا أكبر بكثير في الشؤون الدولية .

وعلى وجه الخصوص، فإن الدول الغربية التي ترفض العدوان على أوكرانيا، وتعلن أن احتلالها «كارثة يجرمها القانون الدولي»، وترى «فرض عقوبات قاسية»، على موسكو، ومناصرة الأوكرانيين؛ هي نفسها، التي تعايشت مع الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، دون أن تناصر قضيتهم، أو تفرض عقوبات على المحتل وهو يرتكب جرائم حرب متتالية، ويفرض عقابا جماعيا على شعب اعترفت له قرارات الشرعية الدولية بالحق في تقرير مصيره وفي دولته المستقلة.

وبعيدًا عن الدعوات الفاترة لإسرائيل بالالتزام بالقانون الدولي، وتجنب وقوع إصابات في صفوف المدنيين، فقد غابت المُساءلة بشكل كبير .وأدى الدعم الغربي القوي لدولة الاحتلال مُنذ فترة طويلة ورفض انتقادها من قبل الحكومات الغربية إلى منحها مطلق الحرية في قتل المدنيين الفلسطينيين دون مساءلة .ومع تصاعد العدوان على قطاع غزة استشهد أكثر من ٢٨٠٠٠ فلسطيني – أكثرهم من النساء والأطفال – وأصيب ما يقرب من ٦٧ ألف شخص، وشرد ٩٠١ مليون آخرين، وتم تدمير ما يصل إلى ٦٥٪ من كافة المباني، فيما تم تسوية أكثر من ٤٧ ألف منزل بالأرض بالكامل .

ونتيجة لذلك، أوضح «ليام أوشي»، من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، أن «الدعم غير المشروط»، الذي تقدمه «واشنطن»، و«لندن»، و«بروكسل»، لإسرائيل في حربها على قطاع غزة، «لن يؤدي فقط إلى تقويض مصداقية تلك الدول كمؤيدة ومروجة للديمقراطية، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي»؛ بل سيؤثر أيضًا على علاقاتها المستقبلية بجميع دول العالم، بما في ذلك شركائها الحاليين والمستقبليين.

ونظرًا إلى استمرار الدول الغربية في دعمها الكامل لإسرائيل؛ سياسيا، واقتصاديا، ودبلوماسيا، وعسكريا، في الوقت الذي تتهمها فيه «المنظمات الحقوقية العالمية»، و«جماعات حقوق الإنسان»، بإقامة نظام «فصل عنصري»، وتتهمها «محكمة العدل الدولية»، بالقيام بعمليات «إبادة جماعية»، و«جرائم حرب»، ضد المدنيين الفلسطينيين؛ فقد تطرق «أوشي»، إلى مدى ما يواجه الأمريكيون، والبريطانيون، والأوروبيون من «صعوبة في دعوتهم إلى احتياج أجزاء أخرى من العالم إلى التحول الديمقراطي، وتعزيز حقوق الإنسان، ودعم القانون الدولي» .

وفي إدراك لأهمية هذه القضية، وقع أكثر من ٨٠٠ مسؤول بارز من «الولايات المتحدة»، و«أوروبا»، على رسالة مفتوحة يوم ٢٠٢٤/٢/٢، تتضمن «انتقادات لاذعة» للسياسات الغربية تجاه الحرب المستمرة في قطاع غزة، والأراضي المحتلة، واتهموا حكوماتهم بالتواطؤ المباشر في «واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في القرن الحالي»، من خلال السماح لإسرائيل بارتكاب «انتهاكات جسيمة للقانون الدولي»، و«جرائم الحرب»، و«التطهير العرقي»، و«الإبادة الجماعية».

وباعتباره الداعم الرئيسي لإسرائيل في حربها على الفلسطينيين؛ أوضح «إيان بريمر»، من «مجموعة أوراسيا لاستشارات المخاطر»، كيف أصبح الرئيس الأمريكي «جو بايدن»، «معزولا على الساحة العالمية»، وقارن وضعه بما كان عليه «الروس عقب شن حربهم على أوكرانيا لأول مرة»، مؤكدا أن «هذا الانفصال الصادم عن بقية العالم قد يتفاقم، مع احتمال حدوث مواجهة مسلحة مباشرة مع إيران»، وهو ما يتوقعه العديد من المراقبين الغربيين .وفي ضوء أن مخاطر تزايد الصراع في جميع أنحاء المنطقة، هي في الأساس نتيجة «للدعم غير المحدود»، الذي تقدمه «الولايات المتحدة»، لقوات الاحتلال؛ فقد أوضحت «إيما أشفورد»، من «مركز ستيمسون»، كيف ساهم ذلك في انتشار «موجة من الكراهية الإقليمية» لها في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

ومع استمرار تعنت «واشنطن»، وداعمي إسرائيل الآخرين ضد الموقف العالمي المطالب بضرورة الوقف الفوري للحرب، وحماية المدنيين الفلسطينيين، وإنفاذ المساعدات الضرورية، وإيجاد حلول عادلة للصراع؛ فقد أشار «أوشي»، إلى الكيفية التي سيتفاقم بها الضرر الذي لحق بسمعة هذه الدول، بالتزامن مع ما لحق بالنظام الجيوسياسي العالمي من تغيرات، وبالإشارة إلى الاعتقاد الشائع بين المحللين بأن «القوة الجيوسياسية ستتحول بشكل جوهري نحو تلك البلدان التي لدى حكوماتها و/أو شعوبها وجهة نظر غير مواتية لإسرائيل»، أي تلك الموجودة في الجنوب العالمي، مثل «جنوب إفريقيا»، التي أوصلت إسرائيل إلى أعلى محكمة في العالم للرد على تهمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين.

ونظرًا لرغبة «الولايات المتحدة»، وحلفائها في تقريب العديد من دول الجنوب العالمي من كتلتهم السياسية والاقتصادية في ظل منافسة أكبر مع «الصين»، و«روسيا»؛ فقد أشار «أوشي»، إلى أن رفض «واشنطن»، و«لندن»، و«بروكسل»، انتقاد إسرائيل، سيؤدي إلى «تقويض مصالحها الوطنية»، عن طريق الإضرار «بالعلاقات التجارية الرئيسية»، وخاصة مع دول الشرق الأوسط، وآسيا، وإفريقيا، التي كانت من بين أشد المنتقدين لتصرفات إسرائيل.

وعلى الرغم من تأكيد «أوشي» أن منافسي الغرب العالميين بما في ذلك «بكين»، و«موسكو»، «يستخدمون بالفعل الدعم الغربي لإسرائيل؛ لتحدي السرد القائل بأن الدول الغربية تدعم حلاً عادلاً ومُنصفًا للصراع الحالي»؛ فقد

رأى «إتش إيه هيلير»، من «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي»، أنه من «التبسيط للغاية مجرد تأطير الانقسامات حول الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين»، باعتبارها «صدعًا بين الجنوب العالمي والشمال العالمي»، منوها إلى عدد الدول والمسؤولين داخل الاتحاد الأوروبي الذين رفضوا بشدة السياسة المؤيدة لإسرائيل، التي تنتهجها «أورسولا فون دير لاين»، رئيسة المفوضية الأوروبية، والذين دعموا صراحة الوقف الفوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية.

علاوة على ذلك، تمت الإشارة إلى ما لحق من ضرر بسمعة الحكومات الغربية، جراء دعمها المعلن لإسرائيل؛ والمتمثل في احتمالية أن يؤدي ذلك إلى تقويض سلطتها محليًا .وبالإضافة إلى تنظيم العديد من المظاهرات الحاشدة التي اجتذبت مئات الآلاف من الأشخاص في جميع أنحاء أمريكا، وبريطانيا، وأوروبا؛ دعما للفلسطينيين، والمطالبة بوقف الحرب على غزة؛ تُظهر «استطلاعات الرأي»، انخفاض الدعم لإسرائيل في التاريخ الحديث بين شعوب أمريكا الشمالية، وبريطانيا، وأوروبا؛ بسبب «التحولات الديموغرافية والجيوسياسية».

وبشكل خاص، تضررت سمعة «إدارة بايدن»، بسبب فشلها في محاسبة إسرائيل، ومنع تصاعد الصراع في جميع أنحاء الشرق الأوسط .وأظهرت «استطلاعات الرأي» بين الأمريكيين، وخاصة الشباب، تعاطفا متزايدا مع الفلسطينيين في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي عليهم .وبعد تزايد الدعم الغربي لقوات الاحتلال بعد ٧ أكتوبر، أظهر استطلاع أجرته جامعة «كوينيبياك بولاية كونيتيكت»، أن أكثر من نصف الناخبين الأمريكيين) ٥٤٪(، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٤ عامًا يتعاطفون مع الفلسطينيين أكثر من الإسرائيليين، وهي الأرقام التي تمثل «انعكاسًا حادًا» عن أرقام ما قبل الحرب، والتي كانت نسبتها ٢٦٪ .ووفقًا لاستطلاعات مجلة «ذا إيكونوميست»، ومؤسسة «يوجوف» أواخر يناير ٢٠٢٤، «يعتقد ما يقرب من نصف الشباب الأمريكيين أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، وهو ما يمثل ٣٥٪ من جميع الأمريكيين الذين يعتقدون ذلك».

وفضلا عن ذلك، لاقت سياسة «بايدن»، في التعامل مع الحرب في غزة «رفضا شديدا من قبل الناخبين الأمريكيين .وأظهر استطلاع أجرته صحيفة «نيويورك تايمز»، في ديسمبر٢٠٢٣، أن نسبة الرفض بلغت ٥٧٪، وهو ما يقرب من ثلاثة أرباع الأمريكيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٩ عامًا .وبحسب «شبلي تلحمي»، من «جامعة ميريلاند»؛ فإن نتائج استطلاع القضايا الدولية الرئيسية الذي أجري في أعقاب اندلاع الحرب في غزة؛ وجدت أن عدد الشباب الديمقراطيين الذين يعتقدون أن «بايدن»، «مؤيد لإسرائيل»، تضاعف عما كان عليه قبل الحرب، وبالتالي يعارضون إعادة انتخابه في نوفمبر المقبل، وكان هذا «أعمق تحول في فترة قصيرة من الزمن» تم تسجيله بشأن هذه القضية.

وبشكل عام، بلغ مدى استنكار الأمريكيين لكيفية إساءة «بايدن»، لإدارة هذه الأزمة؛ تأكيدهم «أن الرئيس السابق «دونالد ترامب»، كان سيقوم بعمل أفضل في الاستجابة لهذا العدوان المستمر على الفلسطينيين» .وعلى الرغم من أنه قام خلال فترة رئاسته بنقل السفارة الأمريكية من إسرائيل إلى القدس، وأغلق القنصلية الأمريكية أمام

الفلسطينيين، وقدم خطة سلام في الشرق الأوسط مؤيدة بشدة لإسرائيل؛ إلا أن الأمريكيين الذين شملهم الاستطلاع ما زالوا يعتقدون أن «ترامب»، قادر على إدارة هذه الأزمة بشكل أفضل من بايدن بنسبة ٤٦٪ إلى ٣٨.%.

وعلى الرغم من أن «أوشي»، أكد أن السياسة الخارجية تجاه إسرائيل وفلسطين «من غير المرجح أن تكون قضية حاسمة لنتائج الانتخابات الغربية المستقبلية»، بما في ذلك الانتخابات العامة الأمريكية والبريطانية المقبلة؛ فقد ذكرت «لورين جامبينو»، في صحيفة «الجارديان»، أن «الشباب الأمريكيين»، كانوا في طليعة حركة التضامن العالمية مع «الفلسطينيين»، وأن «الأجيال المقبلة» في جميع أنحاء الولايات المتحدة، بدأت «تدرك ضرورة تغيير شروط نقاش قضايا السياسة الخارجية في واشنطن»، موضحة كيف يمكن أن يرى المرشحون لتولي مناصب الرئاسة ورئاسة الوزراء، داخل الدول الغربية في السنوات المقبلة، «دعم إسرائيل، بمثابة سبب لخسارة التصويت لصالحهم».

ونتيجة لهذه الاتجاهات الدولية والمحلية، حث «أوشي»، الحكومات الغربية على إعادة تقييم دعمها المستمر للحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين، وخلص إلى أنه يجب على صناع السياسات الدوليين «اعتماد منظور استراتيجي طويل الأجل»، للتأثيرات الضارة على السمعة الغربية الناجمة عن النهج الحالي، موضحا أنه إذا أرادت هذه الدول الاستمرار في «تشكيل النظام الاقتصادي والسياسي العالمي المستقبلي، بما يتماشى مع أهدافها وقيمها المزعومة»، يتعين عليهم أن يحافظوا على هذه القيم باستمرار، مثلما يحدث عندما يتعلق الأمر بخصوم الغرب الرئيسيين، روسيا، أو الصين، أو إيران .ورأى «هيلير»، أن «النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة» يجب «إصلاحه»، بشكل متسق مع احترام القانون الدولي حتى يظل ذا ثقل، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلن يكون لدى البلدان غير الغربية أي التزامات ملزمة من جانبها لاحترام هذا القانون والانصياع إليه أيضًا.

على العموم، رأى «أوشي»، أنه «لا توجد طريقة أمام الغرب لتحسين صورة إسرائيل أمام العالم»، وأنه يجب على الدول الغربية تغيير سياساتها في الشرق الأوسط؛ نظرًا للتغيرات الجيوسياسية المحتملة في المنطقة، مع الإشارة إلى أنه بعد مرور ما يقرب من خمسة أشهر على الحرب الإسرائيلية على غزة، لم تُحدث «إدارة بايدن»، أي تغيير في الموقف حتى مع تفاقم الأوضاع وتصاعد التوترات الإقليمية .

وفي الوقت الذي دعت فيه «آشفورد»، «واشنطن»، وحلفاءها إلى «بذل كل ما في وسعهم»، لدعم الحلول السلمية؛ فقد حذرت من الكيفية التي يبدو بها «البيت الأبيض»، بدلاً من ذلك «راغبا» بالتصعيد ضد «إيران»، بطرق تجعل من هذه الحرب إقليمية واسعة النطاق .ومما لا شك فيه، أنه إذا كانت هذه الدول تفضل توسيع نطاق العنف في المنطقة؛ بدلاً من تغيير دعمها لإسرائيل – حتى بعد اتهامها بارتكاب جرائم حرب وانتهاكات للقانون الدولي؛ فإن هذا الأمر سوف يُحدث ضررا، ليس فقط على سمعتها الدولية ومصالحها الخاصة؛ ولكن أيضا ستكون له عواقب واضحة على الصعيدين الدولي والمحلي.

٢٠٢٤/٢/٨

حول إعلان المنامة للقطاع الخاص العـربي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ختام اجتماع الدورة ١٣٤ لمجلس إدارة «اتحاد الغرف التجارية العربية»، الذي عُقد في المنامة في سبتمبر٢٠٢٣، برئاسة «سمير ناس»، بصفته رئيس الدورة الحالية للاتحاد، وبمشاركة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، ورؤساء اتحادات الغرف التجارية للدول العربية، ووفود من معظم الدول العربية؛ صدر «إعلان البحرين للقطاع الخاص العربي»، عقب مناقشة موضوعات ملحة، بما في ذلك التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي، والعقبات التي تحد من التجارة البينية العربية.

ومن الجدير بالذكر، أن الشؤون الاقتصادية قد حظيت بنصيب وافر من اهتمامات هذه الدورة، مستهدفة الخروج بتوصيات، تعكس رأي القطاع الخاص العربي، لرفعها إلى الجهات المعنية المختصة في الدول العربية، كما أن «إعلان البحرين للقطاع الخاص»، الذي صدر عن هذه الدورة، سوف يتم رفعه إلى القادة والملوك والرؤساء العرب في «القمة العربية الاقتصادية التنموية والاجتماعية»، المقرر عقدها في العاصمة الموريتانية «نواكشوط»، والذي كان مقررًا لها نوفمبر الماضي، لكنها تأجلت إلى العام الحالي ٢٠٢٤.

تضمن «إعلان المنامة»، عشرة مقررات، من بينها «مضاعفة الجهود لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك»، و«تحسين الأوضاع الاجتماعية عبر دعم شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية لتدارك تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية»، فيما شدد على «تحقيق الحريات الأربع التي تعزز هذا التكامل» :«حرية انتقال الأفراد»، بمنح تأشيرات متعددة طويلة الآجل لرجال الأعمال، و«حرية انتقال رؤوس الأموال، وسهولة التحويلات»، و«حرية انتقال السلع»، بإزالة المعوقات الجمركية وغير الجمركية، وتوحيد المواصفات والمقاييس، وتوحيد إجراءات التسجيل، و«حرية انتقال الخدمات»، من خلال الإسراع بإقرار اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات، كما قرر ضرورة تنفيذ مشروعات لربط الطاقة بين الدول العربية، ووضع استراتيجية عربية للطاقة المتجددة، مؤكدا أن وضع استراتيجية عربية للتحول الرقمي والاقتصاد الدائري والتشاركي – استنادًا على الثورة الصناعية الرابعة – يستهدف تطوير البنية التحتية الرقمية والتشريعية والتكنولوجية.

علاوة على ذلك، قرر «الإعلان»، ضرورة معالجة العقبات التي تواجه قطاع النقل، وتطوير النقل البري الطرقي والسككي، والنقل البحري، وتحقيق ربط شبكات النقل؛ «البري والبحري والجوي»، بين الدول العربية، بوصفها شرايين أساسية لحركة التجارة والسياحة والاستثمار والعمالة داخل المنطقة العربية .فيما شدد على الاستثمار العام والخاص في تجهيز موانئ محورية عربية، وربطها بشبكة خطوط بحرية بين الدول العربية ومع العالم، وبناء مناطق لوجستية مرتبطة بتجمعات إنتاجية صناعية وزراعية، ودعمها ببورصة عربية سلعية، كما قرر ضرورة اعتماد سياسة عربية مشتركة للتعليم، تستهدف إصلاح مناهج التعليم ومخرجاتها، بما يتناسب مع حاجات سوق العمل ومتطلبات السوق الحديثة، وتشجيع القطاع الخاص العربي على اتخاذ المبادرات لبناء الصروح العلمية والبحثية المتميزة، وإقامة آلية عربية مشتركة لدعم البحث العلمي.

بالإضافة إلى ذلك، أكد «الإعلان»، أهمية تنسيق طاقات ومؤسسات العمل العربي المشترك والحكومات العربية والقطاع الخاص، من أجل حماية الأمن الغذائي والمائي العربي؛ ارتكازًا على تعزيز مرونة القطاع الزراعي، وترشيد استهلاك المياه، واعتماد التكنولوجيا الزراعية الحديثة والزراعة الذكية، وتطوير مناطق لوجستية للتجارة والاستثمار الغذائي، وإطلاق مبادرات جديدة لتشجيع الشباب العربي على ريادة الأعمال في الابتكارات الزراعية

الرقمية، وتنمية الموارد المائية، وقرر وضع «استراتيجية واقعية متدرجة»، ذات جدول زمني لتحقيق التكامل الاقتصادي، ابتداءً من مرحلة التجارة الحرة العربية الكبرى، ثم الاتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة.

من جانبه، شدد «سمير ناس»، في كلمته على ضرورة تقوية القطاع الخاص من خلال مساعدته في تأسيس شركات، ومؤسسات تجارية واستثمارية وصناعية وزراعية تكاملية، تولد فرص عمل، وتدعم اقتصادات الدول العربية، فيما أصبح القطاع الخاص هو المنوط به النشاط الاقتصادي، ويتولى توظيف ٧٥٪ من إجمالي العمالة في البلدان العربية، كما يتولى ٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ضرورية من أجل تنفيذ الأهداف الاقتصادية لكل دولة عربية، وأكد «ناس»، أهمية تبني رؤى اقتصادية عربية موحدة في سياق التحولات العالمية الراهنة، بما يسهم في تعزيز فرص التعاون الاقتصادي والتجاري، وإحياء فرص التكامل العربي.

واستكمالا، أكد «الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية العربية»، ضرورة الاستفادة من ترؤس البحرين للدورة الحالية، باعتبارها دولة حاضنة للقطاع الخاص، ولديها رؤية مستقبلية لآليات النهوض وأدواته، كي يتمكن من القيام بدوره في عملية التنمية بالمنطقة العربية، كما أطلقت «سونيا جناحي» – عضو مجلس إدارة غرفة البحرين، عضو منظمة العمل الدولية – دعوة لمزيد من تنسيق المواقف والقرارات بين الحكومات والغرف التجارية العربية، للعب دور مؤثر في قرارات منظمة العمل الدولية، وأهمية تشكيل تكتلات وتحالفات عربية وإسلامية، والعمل مع الدول الصديقة والمنظمات العمالية لكسب دور أقوى داخل منظمة العمل الدولية،

وفضلا عن ذلك، استعرضت «جناحي»، دراسة أعدتها مجموعة التفكير الاستراتيجي بغرفة البحرين، حول الفجوات التنسيقية؛ بهدف تناغم قوة العمل مع تحديات المستقبل الاقتصادي، محليًا وإقليميًا ودوليًا، لتحقيق حضور نافذ لرأي الغرفة المتوازن في الملفات الاقتصادية، موضحة أن العالم العربي أمامه فرصة لهندسة الوجود الاقتصادي، في ظل تغير أوزان القوى الدولية، وذلك من خلال تعزيز التنسيق والتكامل بين الغرف التجارية العربية، ذات القدرة على رسم توجهات العمل في القطاع الخاص، كرائد رئيسي للتنمية والاستقرار.

وبشكل عام، ركز «إعلان المنامة»، على أبرز المعوقات للتجارة العربية البينية، التي لا تتجاوز في أحسن حالات ١٠٪ من حجم التجارة العربية مع العالم الخارجي، برغم ما يتمتع به الوطن العربي من ثروات طبيعية ومالية وموارد بشرية، ووحدة جغرافية، وموقع استراتيجي رابط بين الشرق والغرب، ما يجعل منه قوة اقتصادية كبيرة محتملة في الاقتصاد العالمي.

وتبرز أهم المعوقات، في القيود غير الجمركية، ومنها القيود الإدارية، كإعادة التثمين الجمركي، وكثرة المستندات غير اللازمة، ومدة العبور، والقيود الفنية، كتلك المتعلقة بالمواصفات، والمعوقات الخاصة بالرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية؛ ما يؤدي إلى تعطيل أثر الخفض الجمركي، بالإضافة إلى تباطؤ وعدم الاتفاق على قواعد المنشأ، كما تشكل صعوبات النقل البري أحد أهم المعوقات، فلا توجد حتى الآن طرق أو شبكات نقل برية تربط المغرب العربي بالمشرق بأسعار منافسة، فضلاً عن التعقيدات على الحدود بين الدول العربية، وطول المدة الزمنية، كما يعاني القطاع الخاص العربي من نقص المعلومات اللازمة لزيادة التجارة العربية البينية، وصعوبة تنقل الأفراد ورؤوس الأموال بين الدول العربية.

وقبل اجتماع المنامة، كان «اتحاد الغرف التجارية العربية»، قد أجرى «استبانة»، تمثل نتائجها وجهة نظر القطاع الخاص، بشأن سير تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فيما يعكس العراقيل والمعوقات في وجه التجارة العربية البينية بشفافية وموضوعية، وتم تضمين نتائجها في تقرير اتحاد الغرف التجارية العربية، الذي تم رفعه إلى «المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية»، كما اشتملت هذه الاستبانة أيضًا على التجارة الإلكترونية، وبرز في نتائجها عقبة التحويل المالي التي تصدرت المعوقات، تلتها الإجراءات الجمركية، ثم طول مدة العبور، ثم تكاليف التجارة، ورخصها، من إجمالي ١٤ عقبة تحد من التجارة البينية العربية.

على العموم، برز «إعلان المنامة»، كمنصة لإسماع صوت القطاع الخاص القائم بالأساس بالتجارة بين الدول العربية، فيما تأجلت قمة «نواكشوط»، التي كان مقررًا لها أن تبحث توصيات هذا الإعلان وتصدر قراراتها بشأنها، ما يضيف إلى المعوقات؛ التباطؤ في اتخاذ هذه القرارات، وتفعيلها، لتظل «التجارة العربية البينية»، تعاني من نفس هذه المعوقات، ناهيك عما تسببه الأوضاع الجيوساسية، وخروج أقطار عربية عديدة عن مسار هذه التجارة البينية، ومن ثمّ، بقاء الاتفاقات الاقتصادية معها معطلة، فيما وقف العمل الاقتصادي العربي المشترك عند المرحلة الأولى من التكامل، وهي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولم يصل بعد إلى الاتحاد الجمركي، وحتى التجارة الحرة العربية الكبرى، تعاني من عقبات تفعيلها كاملة، ومن ثم إحساس المواطن العربي بنتائجها.

٢٠٢٤/٢/٩

التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وتأثيرها على أسعار النفط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة في أكتوبر٢٠٢٣، حذر «البنك الدولي»، من أن تفاقم الصراع قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية .وعليه، وضع ثلاثة تصورات محتملة لأسعاره وفقًا لدرجة اضطراب إمداداته، ففي حالة وقع «اضطراب بسيط»؛ فإن أسعاره قد تقفز إلى ١٠٣ دولارات للبرميل، وفي حين كان «متوسطا»، فإن الإمدادات العالمية –البالغة ١٠٠ مليون برميل – ستنخفض بمقدار ٣ إلى ٥ ملايين برميل يوميا، وبالتالي ستقفز أسعار النفط بنسبة ٣٥٪، لتصل إلى ١٢١ دولارًا للبرميل، وفي حين كان «الاضطراب كبيرا»، فإن الأمر سيكون مشابهًا لأزمة تصدير النفط العربي عام ١٩٧٣، وسترتفع أسعاره بنسبة تصل إلى ٧٥٪، لتبلغ ١٥٧ دولارًا للبرميل.

وعلى الرغم من ازدياد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وخاصة مع الهجمات التي يشنها «الحوثيون»، في اليمن ضد السفن التجارية، بما في ذلك ناقلات النفط في البحر الأحمر؛ أوضح «بوب هندرسون»، في صحيفة «وول ستريت جورنال»، أن سوق النفط العالمية كان مستقرا في أواخر يناير٢٠٢٤، حيث عكست أسعاره حالة الطمأنينة الاقتصادية لدى كل من المنتجين والتجار والمستهلكين على حد سواء.

وبالنظر إلى أن الحرب في غزة، «لم تتسبب في انخفاض إجمالي إمدادات العالم من النفط حتى الآن»، فقد أكد «سايمون هندرسون»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، أن «الاتجاه المستقبلي لسوق الطاقة يرتبط بشكل مباشر بالتوازن بين العرض والطلب»، رغم أنه كان هناك تقييد لمستوى الطلب؛ بسبب عدم اليقين في التوقعات

الاقتصادية العالمية، مشيرا إلى ارتفاع أسعار النفط في أعقاب اندلاع العدوان على غزة أوائل أكتوبر٢٠٢٣، من حوالي ٧٠ دولارًا للبرميل إلى أكثر من ٩٠ دولارًا، ثم انخفاض سعره بحلول نهاية الشهر نفسه، إلى أقل من ٨٠ دولارًا .

وعلى الرغم من أن استمرار الاضطرابات في البحر الأحمر، قد أدى إلى بقاء أسعار «خام برنت»، عند حوالي ٨٠ دولارًا للبرميل – حيث بلغت الأسعار ٥٥.٨٣ دولارًا للبرميل يوم ٢٦ يناير ٢٠٢٤– فإن الأسعار لم ترتفع بشكل كبير بالقرب من مستوى ١٥٧ دولارًا للبرميل عالميًا، الذي توقعها «البنك الدولي» .وذكر «بوب»، أن أسعار النفط الخام في نهاية يناير ٢٠٢٤، كانت «أقل بكثير»، مما كانت عليه في بداية أكتوبر٢٠٢٣ .

من جانبه، أشار «سايمون»، إلى أن تأثير تفاقم الصراع في الشرق الأوسط على سوق الطاقة العالمية، كان «ضئيلا» .

واتفق معه في هذا الرأي، «بنك جيه بي مورجان»، حيث أكدا أن «الاضطرابات التي شهدتها تجارة النفط في البحر الأحمر كانت سهلة التعامل معها، على الرغم من حاجة الناقلات إلى الدوران حول إفريقيا، وازدياد مدة رحلتها، وزيادة سعر البرميل عن سعره بمعدل دولارين .وأشار «بوب»، إلى أن سوق النفط تمكن من «الحفاظ على هدوئه»، مع كل المخاوف المرتبطة بعدم الاستقرار والاضطرابات الكبيرة في الإمدادات نتيجة لأزمة البحر الأحمر .

ووفقا للمراقبين، فإن هناك أسبابا عالمية أخرى قد أثرت على الارتفاع الطفيف في أسعار النفط العالمية في الآونة الأخيرة .وأشار «بوب»، إلى انخفاض إنتاج النفط الأمريكي خلال فصل الشتاء إلى ما يقرب من مليون برميل يوميًا؛ بسبب العواصف الرملية، ودرجات الحرارة المنخفضة في معظم أنحاء البلاد، وتأثير التجمد الشديد على حقول النفط من «تكساس»، إلى «داكوتا الشمالية» .

علاوة على ذلك، كان هناك أيضا حالة من «التردد»، بين المتداولين، بعدما كان هناك ارتفاع سابق في القوة الشرائية للنفط وفقًا لاتجاهات السوق .وبحسب ما ذكره «دانييل غالي»، من شركة «تي دي سيكيوريتيز»، فإن الأسعار ستحتاج إلى الارتفاع أكثر لإغرائهم بشراء المزيد من النفط .وفي هذا الصدد، أوضح «سكوت شيلتون»، من شركة «يونيتد أي سي إيه بي»، أن سوق النفط كان واحدًا من أكثر الأسواق ذات التداولات المحبطة على مدار العامين الماضيين، مما جعل المتعاملين يشعرون أنهم في كل مرة يشترون فيها النفط بسبب العوامل الجيوسياسية قد يخسرون المال.

ووفقا للمراقبين الغربيين، فإن السبب الرئيسي وراء عدم ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير في الوقت الحالي؛ يرجع إلى التفاوت الحالي بين العرض والطلب في سوق الطاقة العالمية .وأوضح «سايمون»، أنه مع إنتاج «السعودية»، و«الولايات المتحدة»، و«روسيا»، والعديد من المصدرين الرئيسيين أكثر من استهلاكهم المحلي؛ فإن الكميات الفائضة لديهم – والتي يتم تصديرها – تمثل ما يقرب من نصف استهلاك النفط العالمي، حيث يوفر هذا الفائض زيادة في المعروض العالمي من النفط، وعندما يقترن بالوفرة الواضحة في الطاقة الاحتياطية للرياض وموسكو على وجه الخصوص، فقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في «حجم المخاطر»، التي أدت تاريخيا إلى ارتفاع الأسعار في أوقات الأزمات.

وفي ظل الوضع الحالي، توقعت «وكالة الطاقة الدولية»، تحقيق فائض عالمي كبير من النفط في عام ٢٠٢٤، وهو ما سيؤدي إلى زيادة الطلب، بالتزامن مع زيادة الإنتاج من قبل «الولايات المتحدة»، وغيرها مما يعوض التخفيضات التي لا تزال سارية من قبل أعضاء منظمة «أوبك+» .وعليه، فقد توقعت «نمو الطلب العالمي على النفط في العام الحالي بمتوسط ٢٠١ مليون برميل يوميا»؛ لكن هذا المعدل سيكون تقريبا نصف ما كان عليه طوال عام ٢٠٢٣، وهو ٢,٣ مليون برميل يوميًا .وبدلاً من هذه الأرقام، ذكر «بوب»، أنه «حتى لو تهاوت الإمدادات النفطية»، فإن تخفيضات «أوبك+» — المذكورة أعلاه — والتي تركت قدرة إنتاجية احتياطية تبلغ حوالي ٥ ملايين برميل يوميا، يمكن أن تسد الفجوة».

وتشير «وكالة الطاقة الدولية» — وفقًا لتقييمات منظمة أوبك — إلى أن الطلب على النفط، سيظل ينمو بمقدار ٣٠٢ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٢٤، قبل أن ينخفض إلى ٨٠١ مليون برميل في عام ٢٠٢٥ .وبالنسبة لخبراء الصناعة، فإن قرار «أرامكو»، السعودية بوقف خططها للإنتاج، وتعزيز القدرة النفطية للمملكة بمقدار مليون برميل يوميًا بحلول عام ٢٠٢٧؛ يعتبر «دليلا»، على مدى تأثير الديناميكيات المتغيرة في سوق الطاقة العالمية بقرارات أبرز المنتجين في العالم وسياستهم طويلة المدى .ووفقًا لـ«جيمي إنجرام»، من مجلة «ميدل إيست إيكونوميك سيرفي»، فإن قرار «الرياض»، يدل على أن المنتجين الرئيسيين «ليسوا واثقين تماما من أن العالم سيحتاج إلى الكثير من الطاقة الإضافية مستقبلاً».

وبعيدًا عن متابعة مستويات العرض والطلب الراهنة؛ تم أيضًا الاستشهاد بالديناميكيات طويلة المدى باعتبارها مؤثرة في الوقت الحاضر على أسواق النفط العالمية؛ ولعل أبرزها «وضع الاقتصاد الصيني»، وعلاقته بنمو وارداته النفطية من الشرق الأوسط .ومع أن الاقتصاد الصيني نما بنسبة ٥.٢٪ عام ٢٠٢٣ وانتعش من سياسة الحكومة المتمثلة في «صفر كوفيد»، وعمليات الإغلاق، وإجراءات السيطرة على الوباء؛ فقد أشار «كيث برادشر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أن «ارتفاع حجم الديون، وأزمة السكن، وتقلص وشيخوخة القوى العاملة، «أثر على الإنتاج»، وبالتالي، من المرجح أن يؤدي ذلك إلى تباطؤ معدل النمو الاقتصادي الصيني في السنوات المقبلة، وبالتالي تقلص طلبها على واردات النفط .

وعلى الرغم من أن استهلاك النفط الخام في «الصين»، زاد بأكثر من الضعف في العشرين عامًا الماضية، وسط نمو اقتصادي كبير في أواخر العِقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وأوائل العِقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ فقد رأت صحيفة «فاينانشيال تايمز»، أن التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الصيني في منتصف العشرينيات من القرن الحادي والعشرين، كفيلة بجعل نصف مبيعات السيارات الجديدة تقريبًا كهربائية بحلول عام ٢٠٢٥.

ومع اعتقاد خبراء الصناعة أن سوق النفط قد صمد حتى الآن أمام الاضطرابات الناجمة عن الأحداث في الشرق الأوسط، وأن عوامل العرض والطلب هي المحرك الرئيسي لهذا السوق؛ فإن هذا لا يعني أنهم أيضًا غير حذرين من تداعيات استمرار الصراع في المنطقة على المدى الطويل .وحذّر «مايكل ويرث»، من شركة «شيفرون»، من

«الوضع الخطير» في البحر الأحمر، والذي يزداد سوءا؛ ما يمثل مخاطر طويلة المدى على صناعة الطاقة العالمية، خاصة أن الأحداث يمكن أن تتغير بسرعة كبيرة» .

علاوة على ذلك، تمت الإشارة إلى تأثير التداعيات الاقتصادية على صناعة الطاقة العالمية .وبالنسبة لعمليات نقل النفط، ذكرت صحيفة «فايننشال تايمز»، كيف تضاعفت أسعار استئجار الناقلات العملاقة، والتي يمكنها حمل البنزين، والديزل، ووقود الطائرات مؤخرا لتتجاوز ١٠٠ ألف دولار، بعد أن كانت أعلى بقليل من ٢٠ ألف دولار في نوفمبر ٢٠٢٣.

من ناحية أخرى، رأى «جون جلين»، من معهد «تشارترد»، أن احتمال انتشار العنف إلى الممرات المائية الاستراتيجية الأخرى حول شبه الجزيرة العربية، وأبرزها «مضيق هرمز»، يظل «أمرا مقلقا»، على الرغم من أن «مايكل هسوه»، من «دويتشه بنك»، أوضح أنه من غير المرجح أن يتسع نطاق التوترات هناك؛ لأن هذا الأمر سيكون «مضرًا لكل من إيران، ودول الخليج، والغرب».

ومع ذلك، وبعد مقتل ثلاثة عسكريين أمريكيين في الأردن أواخر يناير ٢٠٢٤، واستمرار التوقعات بحدوث مواجهة بين «الولايات المتحدة»، و«إيران»، في المنطقة؛ فليس من المستغرب أن يؤكد «جيمي ديكسون»، من بنك «جيه بي مورجان»، أن المؤسسات المالية الدولية «تظل حذرة»، بشأن استخلاص النتائج المتوقعة من الأحداث في الشرق الأوسط والتي تستمر في التطور.

على العموم، فإنه على الرغم من استمرار الصراع في الشرق الأوسط، وتأثيره على طرق الشحن في البحر الأحمر؛ فإن توقعات المحللين والمؤسسات المالية الدولية، تشير إلى أن التأثير على سوق النفط العالمية كان أقل بكثير مما كان متوقعًا في البداية .وكما أوضح «بوب»، فإن الأسعار تبدو «متأثرة بالفائض العالمي من النفط الخام»، حيث ساعدت مستويات الإنتاج من المنتجين خارج «أوبك»، مثل «الولايات المتحدة»، و«البرازيل»، على «الحفاظ على سقف الأسعار» .ومع الوضع في الاعتبار، التغيرات الديناميكية الأطول أمدا في استخدام النفط من قِبَل «الاقتصادات الكبيرة»، مثل الصين؛ فقد أشارت صحيفة «فايننشال تايمز»، إلى أن «أيام أسعار النفط التي بلغت ١٠٠ دولار للبرميل قد ولت».

وعليه، أشار «سايمون»، إلى أن التوقعات المختلفة لـ«وكالة الطاقة الدولية»، و«منظمة أوبك»، هي "تذكير بالصعوبات الكامنة لتوقع حجم الطلب على النفط ومستوى تسعيره في الأسواق المعقدة اليوم»، وأن «التوقعات على المدى القريب والبعيد ربما تكون خاطئة»، ويمكن معرفة ذلك، من خلال إدراك مدى التصعيد الإضافي المحتمل في الشرق الأوسط؛ بين «إيران»، و«الولايات المتحدة»، والذي تعتقد معاهد الأبحاث الغربية، أنه سيكون له تأثير كبير على توقعات الطلب والعرض العالمي.

٢٠٢٤/٢/١٠

قراءة في حكم «محكمة العدل الدولية» تجاه غزة.. وجهات نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

لاقى قرار «محكمة العدل الدولية»، الأَولّي الذي أمرت فيه إسرائيل بالتصرف «وفقًا للقانون الدولي، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع أعمال الإبادة الجماعية ضد المدنيين الفلسطينيين المحاصرين داخل قطاع غزة»؛ «ترحيبًا دوليا كبيرا»، حيث يعد هذا القرار بمثابة «اعتراف مهم»، بارتكابها لأعمال الإبادة الجماعية.

وعُقِدَت جلسات القضية يومي ١١و١٢ يناير٢٠٢٤، حيث اتهمت «جنوب إفريقيا»، إسرائيل بارتكاب أعمال إبادة جماعية في غزة .وأوضحت «راشمين ساغو»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، أن الحكم الصادر في ٢٦ يناير، يأمر إسرائيل بـ«التصرف وفقًا لالتزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية»، و«اتخاذ جميع التدابير لمنع أي أعمال يمكن اعتبارها إبادة جماعية»، و«منع أي تصريحات أو تعليقات عامة تحرض على ارتكاب هذا الفعل»، و«اتخاذ جميع الإجراءات لضمان وصول المساعدات الإنسانية»، و«عدم التخلص من أي دليل يمكن أن يستخدم في القضية المرفوعة ضدها»، و«تقديم تقرير خلال شهر بمدى تطبيقها لهذه التدابير والأحكام».

وكرد فعل على هذا القرار، رحب المدافعون عن حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية الدولية بالحكم .وقالت «أنييس كالامار»، من «منظمة العفو الدولية»، إنه «يبعث برسالة واضحة مفادها أن العالم لن يقف صامتًا، بينما تواصل إسرائيل حَملتها الوحشية للقضاء على سكان غزة»، ووصفته «بلقيس جراح»، من منظمة «هيومن رايتس ووتش»، بأنه «تاريخي»، ينذر إسرائيل وحلفاءها بضرورة اتخاذ إجراءات فورية لمنع الإبادة الجماعية».

علاوة على ذلك، أشار المعلقون إلى أن حجم الدمار والمعاناة الإنسانية الموثقة داخل قطاع غزة، فرض على قضاة المحكمة النظر في الدعوى بجدية وإصدار حكمهم .وأوضح «أنتوني دوركين»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، أنهم «وجدوا القضية مكتملة الأركان لبحثها، نظرًا إلى الخسائر الإنسانية المدمرة التي تسببت فيها قوات الاحتلال، والتصريحات التحريضية للمسؤولين الكبار الإسرائيليين بشأن الفلسطينيين ومستقبل غزة، مع اعتراف المحكمة نفسها بـ«خطورة الوضع الكارثي في القطاع»، وعدم وجود أي تدخل خارجي يعمل على منع تفاقم هذا الوضع» .

وعلى الرغم من أن المحكمة لم تدع إسرائيل إلى وقف إطلاق النار – كما طالبت الدعوى التي تقدمت بها «جنوب إفريقيا» – فقد رأى «دومينيك واغورن»، من شبكة «سكاي نيوز»، أن «إسرائيل تفادت أصعب حكم يمكن أن تواجهه في الفترة الحالية» .واعتبر «ديفيد كاي»، من جامعة «كاليفورنيا»، الحكم «إدانة واضحة» لسلوكها، و«حالة نادرة»، بسبب الحماية الدبلوماسية الأمريكية والبريطانية والأوروبية لها، مضيفا أنه على الرغم من أن «المحكمة»، أظهرت في تقييمها ضبط النفس النسبي، والتزمت بالحياد في إرساء موقفها على قواعدها القانونية الخاصة، واستخدمت رئيستها «جوان دونوغو»، «لغة مخففة» في رأيها القانوني؛ فقد أعربت في النهاية عن «خطورة الوضع في قطاع غزة»، من خلال الاستشهاد بانتقادات مسؤولي الأمم المتحدة، ونقل التصريحات التي تدين المسؤولين الإسرائيليين، الذين أدلوا بتصريحات غير إنسانية تدينهم، وتكشف نواياهم السيئة تجاه مستقبل القطاع على المدى الطويل.

ووفقا للعديد من المراقبين الغربيين، فإن الاعتراف الدولي الكامل بجرائم الحرب الموثقة التي ترتكبها إسرائيل، سيسلك «مسارًا قانونيًا» طويلًا .وأضافت «ساغو»، أن المحكمة «ستستغرق سنوات للوصول إلى حكم»، وبالتالي، سيكون على الأرجح قد فات الأوان لإحداث تغيير ملموس بخصوص الحرب.

وعلى الرغم من أن الحكم لفت انتباه العالم إلى مسؤوليات إسرائيل بموجب القانون الدولي، واعترف بما أحدثته من جرائم حرب في غزة؛ فإنه لم يصل إلى حد مطالبتها بوقف إطلاق النار .ومع إشارة «دوركين»، إلى أن قضاة المحكمة «اقتنعوا بحجج إسرائيل بأن وقف إطلاق النار سيقوض قدرتها على الدفاع عن نفسها»؛ فقد أشار أيضا إلى «مدى تعقيد الأمور بسبب عدم اختصاص المحكمة قضائيًا بمحاسبة أي منظمة غير تابعة للدولة، ومن ثمّ، «لا يمكنها أن تأمر بوقف إطلاق النار من الجانبين» .

وفي تقييمه لهذه المسألة، رأى «كاي»، أن القضاة اتخذوا «قرارا موضوعيا»، بعدم السعي إلى «ما لا تملك المحكمة فعليًا سلطة إنفاذه، دون دعم من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة»؛ لكنه أضاف أن جهودها للنأي بحكمها عن «أي تحيز سياسي أو الوقوع تحت أي تأثير»؛ يعطي أحكامها «أهمية أكبر»، ويحرم المنتقدين من فرصة تشويه سمعتها من خلال اتهامها بالتحيز لجانب أو آخر، مشيرا إلى أن المحكمة «لم تدخل في سجال مع إسرائيل»، عبر تأكيدها إلزام جميع أطراف النزاع بالقانون الدولي، فضلاً عن الدعوة إلى «الإفراج الفوري وغير المشروط» عن الرهائن الإسرائيليين المحتجزين في غزة منذ أكتوبر٢٠٢٣، مع الإشارة إلى أنها في الوقت نفسه، لم تطالب بإطلاق سراح الفلسطينيين المحتجزين دون محاكمة في السجون الإسرائيلية .ومع أن قرارها كان «أسوأ توقع دار في مخيلة» إسرائيل – كما أوضح «هنري لوفات» من جامعة «جلاسكو» – فإن شرط «تسهيل» تقديم المساعدات للمدنيين الفلسطينيين، مازال لا يرقى إلى مستوى الآلية الدولية التي أرادتها جنوب إفريقيا ومؤيدوها، لإيصال المساعدات الدولية إلى القطاع.

ومع أن «ساغو»، أوضحت أن التدابير المؤقتة التي جاءت في الحكم، «مُلزمة قانونًا لإسرائيل»، وأنه «لا يوجد حق في الاستئناف»، إلا أنها أكدت أن «محكمة العدل الدولية»، وحدها «لا يمكنها وضع حد لجرائم الحرب الإسرائيلية»، وأن هناك «ضرورة مُلحة» إلى ضغط قوي من المجتمع الدولي على قوات الاحتلال لوقف عدوانها ضد الفلسطينيين»، ومطالبتها بالوقف الفوري لإطلاق النار على أساس أنه «الشرط الأكثر فعالية لتنفيذ التدابير المؤقتة، وإنهاء معاناة المدنيين الفلسطينيين» .وفي ضوء رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو»، دعوات المجتمع الدولي لإنهاء الحرب، وقرار محكمة العدل، ووصفه بالـ«الشائن»، وعدم اكتراث الحكومة الإسرائيلية بالمحكمة، أو الرأي الدولي بشأن حرب غزة، وتعليق «إيتمار بن غفير»، وزير الأمن القومي المتطرف، «بأن القرار معاد للسامية»؛ فمن المؤكد أن هناك «حاجة ملحة»، لمزيد من الضغط الدولي لإجبار إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي.

وتزداد هذه الضرورة بسبب إشارة المعلقين الغربيين إلى احتمال صدور حكم نهائي من «محكمة العدل الدولية»، في هذه القضية بعد سنوات .ومع استمرار إسرائيل في الطعن على اختصاص المحكمة؛ أوضحت «ساغو»، أنه من المحتمل أن تكون هناك «مرحلة تمهيدية أخرى من الإجراءات»، يتم فيها تحديد مسألة اختصاص المحكمة،

مشيرة إلى أنه «سيُطلب من الأطراف تقديم بيانات مكتوبة، تليها «جلسة استماع شفهية أخرى»، وبعدها ستصدر المحكمة أحكامهم النهائية، وهو الأمر الذي يحتاج إلى وقت طويل.

ومع ذلك، تُعد المحاولات التي بذلتها المحكمة لتحديد جريمة الإبادة الجماعية؛ بمثابة تحذير من أنه لا يمكن السماح للأحداث الجارية بالاستمرار على ذات المنوال .وبالنظر إلى السوابق التاريخية، فقد قدمت «البوسنة والهرسك»، عام١٩٩٣ دعوى لمحكمة العدل الدولية، ضد «يوغوسلافيا»، السابقة بتهمة الإبادة الجماعية ضد سكانها المسلمين؛ ولكن على الرغم من إصدار المحكمة أمرًا لها «باتخاذ جميع التدابير التي من شأنها منع ارتكاب هذه الجريمة؛ فإن هذا لم يساعد في حماية المدنيين الأبرياء، حيث وقع المزيد من الانتهاكات المروعة، والتي بلغت ذروتها في مذبحة «سربرنيتسا»، عام ١٩٩٥.

علاوة على ذلك، ينبغي الإشارة إلى الكيفية التي أعرب بها بعض قضاة المحكمة عن معارضتهم لإعلان أن سلوك إسرائيل في قطاع غزة، يعتبر بمثابة إبادة جماعية .وعلى سبيل المثال، قال القاضي الألماني «جورج نولتي»، إنه : «من غير المنطقي التسليم بأن الهجوم الإسرائيلي على غزة كان «بنية الإبادة الجماعية»، فيما رفضت القاضية الأوغندية «جوليا سيبوتيندي»، إدانتها، مبررة ذلك بأن القضية الإسرائيلية الفلسطينية هي «مسألة سياسية وتاريخية بالأساس»، وبالتالي، لا يجب أن تقررها محكمة العدل الدولية.

ومع أن القضية قد تستغرق عدة سنوات حتى صدور الحكم النهائي؛ فقد تمت الإشارة إلى أن استجابة «الولايات المتحدة»، و«أوروبا»، حيال قراراتها الأولية أكثر أهمية من جدوى القرارات نفسها» .وفي هذا الصدد، حث «كاي»، الدول الغربية على الاعتراف بهذه القرارات والتصرف وفقًا لها، ودعا «إدارة بايدن»، إلى «تبني أحكامها»، واستخدامها كوسيلة لفرض «خيارات دبلوماسية جديدة لإنهاء الحرب الإسرائيلية»، فيما دعا «دوركين»، الدول الأوروبية إلى «دعم الحكم بشكل كامل والمطالبة بتنفيذ التدابير التي فرضها»، لاسيما أن قبولها هو «أمر أساسي للحفاظ على سيادة القانون الدولي» .وعند تقييمه للأحكام الأولية للمحكمة، أوضح أنها «تحتوي على رغبة طموحة» لتحدي جميع البلدان – خاصة الولايات المتحدة – «لأخذ القانون الدولي على محمل الجد في وقت يتسم بتزايد العنف والصراع وتناقص احترام سلطة القانون الدولي».

ومع ذلك، حذر كلا المحللين من تداعيات الفشل في القيام بذلك .وأشار «كاي»، إلى أنه إذا استمرت «واشنطن»، و«لندن»، و«بروكسل»، في دعم إسرائيل؛ فإنهم «يخاطرون بإلحاق المزيد من الضرر بالقانون الدولي، وبالقواعد التي يستند عليها النظام الدولي» .واتفق معه «دوركين»، في أنه إذا رفضت الدول الأوروبية محاسبة إسرائيل، فإن هذا «سيؤدي إلى ترسيخ مفهوم المعايير المزدوجة»، التي تتصف به بالفعل الحكومات الغربية .

ومع ذلك، فإن ردود فعل الحكومات الغربية لا تشير إلى أن قرارات «المحكمة الدولية»، قد غيّرت وجهات نظرها .وبشكل أساسي، رفضت وزارتا الخارجية «البريطانية»، و«الأمريكية»، الحكم، وأكدتا دعمهما الكامل لإسرائيل .وأوضح «ستيف كروشو»، من منظمة «هيومن رايتس ووتش»، أن «واشنطن»، و«لندن»، قد قررتا الاستمرار في تجاهل الحكم على الرغم من تداعياته الخطيرة على المدنيين الفلسطينيين».

على العموم، فإن تعنت الحكومات الغربية تجاه إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات «محكمة العدل الدولية»، ليس مفاجئا، في ضوء قيام هذه الدول في السابق بمنع عدة قرارات في مجلس الأمن من شأنها محاسبتها على عدوانها على قطاع غزة، .ووفقًا لـ«دوركين»، فإن القضية التي رفعتها جنوب إفريقيا قد «اكتسبت مكانة وصدى قويين»؛ لأنها تمثل رؤية الجنوب العالمي الذي بات يهدف إلى «استعادة النظام الدولي الذي يقع تحت وطأة الهيمنة الغربية» .وعلى الرغم من أن المادة «٩٤»، من ميثاق الأمم المتحدة، تؤكد أن أحكام محكمة العدل الدولية مُلزمة لأطراف النزاع، وأنه إذا لم يتم تنفيذها يجب اللجوء إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ فإن الحماية المستمرة التي تتلقاها إسرائيل من الدول الغربية تعني أن التوقعات باتخاذ إجراءات دولية لمحاسبتها غير قابلة للتنفيذ.

بالإضافة إلى ذلك، رأت «ساغو»، أيضا أنه من الصعب إثبات تهمة الإبادة الجماعية في المحاكم الدولية بسبب شرط «ثبوت، أو استنتاج نية الإبادة الجماعية»، ضد الأشخاص الذين تعرضوا للهجوم .وعليه، فقد رأت أن جرائم الحرب الإسرائيلية في غزة، واستهداف المدنيين، وإيقاع آلاف الضحايا، تسلط الضوء على الثغرات الكامنة في القانون الدولي، وأن جرائم إسرائيل في منأى عن المساءلة الدولية، لأنه خلافًا لاتفاقية الإبادة الجماعية، لا تتضمن اتفاقيات القانون الدولي الإنساني أحكامًا تمنح المحكمة اختصاصا تلقائيا للحكم في أي جرائم أخرى قد تكون ارتكبت أثناء الحرب في غزة، إذ إن هذه الجرائم تخرج عن نطاق اختصاصها.

٢٠٢٤/٢/١٣

لماذا تتجاهل الحكومات الغربية خبراءها وتستمر في دعم العدوان الإسرائيلي؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أثارت ردود أفعال الحكومات الغربية، وبالأخص الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي، على الحرب في غزة، استنكارًا واسعًا؛ محليًا وعالميًا، حيث انتقد مسؤولو الشؤون الخارجية الغربيون سياسيات حكوماتهم، بشأن الاستمرار في دعم إسرائيل؛ سياسيًا، واقتصاديًا، وعسكريًا، ودبلوماسيا، على الرغم من جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، التي ترتكبها، والتي أسفرت عن استشهاد عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، وتشريد الملايين، وتدمير قطاع غزة .

ومن المعلوم أن الدول الغربية اتخذت إجراءات لحماية إسرائيل من الانتقادات الدولية الموجهة إليها، حيث استخدمت حق النقض الفيتو في مجلس الأمن، التابع للأمم المتحدة، وظهر ذلك جليا عندما عجزت عن كبح انتقادات محكمة العدل الدولية، لها بوجوب اتخاذ إجراءات تمنع حدوث إبادة جماعية؛ فلجأت هذه الدول إلى إضعاف الثقة بقرارات المحكمة، وتقويض شرعيتها مثل ادعاء الخارجية الأمريكية، بأن الدعوى لا أساس لها من الصحة، وأنها قضية تحريضية .واستمرارا، أعلنت واشنطن، وحلفاؤها وقف تمويلهم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) الأونروا(؛ وهو الأمر الذي لقي انتقادات شديدة من قبل المنظمات الحقوقية، ونشطاء حقوق الإنسان.

وبعد مرور ما يقرب من خمسة أشهر على الحرب الإسرائيلية على غزة، استمرت المظاهرات في جميع أنحاء العالم؛ بسبب تقاعس حكومات كل من واشنطن، ولندن، وبروكسل، عن محاسبة إسرائيل، والضغط عليها لإنهاء

الحرب، حيث تجاهلوا الاحتجاجات الجماهيرية التي قام بها مواطنوها، والتي منها مسيرة لأكثر من ٠٠٠٠١٠ شخص في لندن، وإدنبره، يوم ٣ فبراير ٢٠٢٤.

ومع تغاضي القادة الغربيين عن انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي، تم تسجيل استياء واسع النطاق داخل حكوماتهم، وخاصة من وزارات خارجيتهم، التي تم تجاهل كبار مسؤوليها ومستشاريها لصالح السياسات والقوى الأيديولوجية .وانعكاسًا لهذا النهج، وقع أكثر من ٨٠٠ مسؤول بارز من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، على وثيقة باسم رسالة عبر الأطلسي، يوم ٢٠٢٤/٢/٢، تتضمن انتقادات لاذعة للسياسات الغربية تجاه الحرب المستمرة في قطاع غزة والأراضي المحتلة، واتهموا حكوماتهم بالتواطؤ المباشر في واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في القرن الحالي، من خلال السماح لإسرائيل بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والإبادة الجماعية.

وعلى الرغم من أن بعض الوزراء وكبار المسؤولين الغربيين، قد استقالوا بالفعل من مناصبهم؛ احتجاجًا على دعم حكوماتهم لإسرائيل؛ فقد أوضح نيك بوبلي، في مجلة تايم، أن هذه الوثيقة تمثل أول معارضة منسقة منذ بدء الحرب، مشيرا إلى تأثير سوء إدارة الدول الغربية الرئيسية على وحدة مؤسساتها الحكومية .

وبشكل واضح، أدانت الوثيقة دعم الدول الأوروبية الواضح والمطلق لإسرائيل، والذي أسفر عن استشهاد عشرات الآلاف من المدنيين، وهو الأمر الذي كان من الممكن تجنبه، فيما انتقدت بشكل أساسي أدوار كل من واشنطن، ولندن، وبروكسل؛ لدعمهم القوي لقوات الاحتلال التي اعتبروها مسؤولة عن المنع المتعمد للمساعدات، وما يترتب عليه من تعريض آلاف المدنيين لخطر المجاعة والموت البطيء، مشيرين إلى الخطر الذي تواجهه حكومات الغرب لكونهم يساهمون في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، وجرائم الحرب، وحتى التطهير العرقي، أو الإبادة الجماعية من خلال استمرارهم في تسليح إسرائيل، وتوفير إدارة بايدن، تحديدا القنابل غير الموجهة المستخدمة ضد غزة، وتعمدها تجاوز الكونجرس الأمريكي، لتقديم المزيد من الذخائر لحليفته.

ومن المهم التأكيد أن تلك الوثيقة ليست الحالة الأولى التي يعبر فيها مسؤولون وموظفون في الحكومات الغربية عن اعتراضاتهم القوية على السياسات الداعمة لإسرائيل .وأوضح توم بيتمان، من شبكة بي بي سي، أن هذا دلالة على تنامي المعارضة داخل الحكومات الغربية الحليفة لإسرائيل .وأشار روبي جرامر، في مجلة فورين بوليسي، إلى أن عاصفة متنامية من المعارضة تشكلت بين الدبلوماسيين الأمريكيين عندما شرع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، في أولى جولاته العديدة الفاشلة في الشرق الأوسط، حيث شعروا بالغضب والصدمة واليأس؛ بسبب إعطاء واشنطن لإسرائيل الضوء الأخضر لقصف غزة .

وفي الإطار ذاته، أرسل أكثر من ٥٠٠ موظف من ٤٠ وكالة حكومية أمريكية في نوفمبر ٢٠٢٣، رسالة مشتركة إلى بايدن، ينتقدون فيها سياسته في الشرق الأوسط، كما وقع ١٠٠٠ موظف آخر داخل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، على رسالة أخرى تحث البيت الأبيض، على دعم وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة، مستشهدين بالانتهاكات العديدة للقانون الدولي التي ترتكبها إسرائيل، واستهدافها المتعمد للمدارس، والمستشفيات، وأماكن العبادة، كأسباب حتى تتراجع واشنطن عن سياساتها.

ومع ذلك، تمت الإشارة إلى أنه طيلة هذه الأزمة تم تجاهل الولايات المتحدة، وأوروبا، نصيحة خبراء السياسة الخارجية بشأن الشرق الأوسط .وتم تخصيص جزء من الرسالة عبر الأطلسي، لاتهام كبار صناع القرار السياسي الغربي بتجاهل تحذيرات مستشاريهم لما ينطوي عليه دعمهم المستمر لإسرائيل من مخاطر قصيرة وطويلة الأجل . ونقلت شبكة بي بي سي، عن مسؤول أمريكي بارز، شكواه من الرفض الدائم لآرائهم، وعدم الإنصات للعارفين بكُنه المنطقة وديناميكياتها، وبدلاً من ذلك، حلت محلها أصوات تتبنى اعتبارات سياسية وأيديولوجية .وفي أكتوبر٢٠٢٣، احتج جوش بول– مسؤول سابق في الخارجية الأمريكية، والمستقيل من إدارة بايدن –على نقل الولايات المتحدة المتصاعد للأسلحة إلى إسرائيل مع العلم باستخدامها ضد أهداف مدنية في غزة ..متسائلا كيف أن عملية صنع القرار في واشنطن وحلفائها، قد خلقت توترات غير مسبوقة مع الخبرة والواجب الذي يتحمله موظفو الخدمة المدنية.

وعليه، وصف دبلوماسيون سابقون هذا المستوى من المعارضة بأنه غير مسبوق .ورأى روبرت فورد، السفير الأمريكي السابق في سوريا، أن اعتراضات السياسيين والدبلوماسيين الحكوميين الغربيين؛– ردا على سياسات حكومتهم تجاه ما يحدث في غزة –تعد فريدة من نوعها، بالنظر لخبرته الممتدة على مدار أربعين عاما، مضيفا إلى شعورهم باضطرارهم للإفصاح عن مخاوفهم الخطيرة .

وعلى الرغم من ذلك، تظل الضغوط السياسية داخل وزارات خارجية الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، قوية لكبح المزيد من الأصوات المعارضة .وأشار إدوارد وونج، وماتينا جريدنيف، في صحيفة نيويورك تايمز، إلى أن الرسالة عبر الأطلسي، لم تحمل أسماء للموقعين عليها، نظرا إلى الخوف من التنكيل بهم من قبل إداراتهم.

ومع ذلك، فإن الضرورة الأخلاقية للتحدث علنًا، وأهمية التعبير عن الرفض قد تم تأكيدها من قبل بربر فان دير فودي، الدبلوماسية السابقة بالخارجية الهولندية، والتي أضحت الآن صوتًا مؤيدًا للفلسطينيين في بلادها، والتي علقت بالقول :إن كونك موظفًا حكوميًا لا يعفيك من مسؤوليتك في الاستمرار في التفكير، وأنه عندما يصدر النظام قرارات أو أفعالا فاسدة، فإن مسؤولية إيقافها تقع على عاتقنا .فيما تحدثت جينا أبركرومبي وينستانلي، الدبلوماسية الأمريكية السابقة، عن كيف لا يُمكن أن تتوقع من أي شخص في وزارة الخارجية أن يكون سعيدًا بعدم الاعتداد برأيه عندما يكون الحقل الدبلوماسي هو مجال عمله.

وبالتوازي مع الحاجة إلى انتقاد السياسات اللاأخلاقية الغربية، سلطت الوثيقة، الضوء على كيف أن دعم الغرب الحالي لإسرائيل، يعد أيضًا خطأ استراتيجيًا كبيرًا، حيث أشارت إلى كيفية إضعاف السياسات الآنية لموقف الحكومات الغربية الأخلاقي، وتقويض قدرتهم في الدفاع عن الحرية والعدالة وحقوق الإنسان بالعالم .ووافق بول، على أن الدعم الأحادي الجانب لفظائع إسرائيل في غزة، وتعامي الغرب عن الإنسانية الفلسطينية؛ يُعدان فشلاً أخلاقياً وسياسياً، بالنظر إلى الكيفية التي سيؤدي بها ذلك إلى تقويض مصالحهم في الخارج سنوات قادمة.

وفيما يتعلق بما ينبغي القيام به لإصلاح الضرر الذي خلفته السياسات الغربية خلال الحرب في غزة، أوضحت الرسالة عبر الأطلسي، أن الدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري الذي تقدمه واشنطن، وحلفاؤها لإسرائيل دون

شروط حقيقية، أو مساءلة، يجب أن يتوقف .فيما انضم الموقعون إلى قائمة متزايدة من الأفراد والجماعات التي تدعو الزعماء الغربيين إلى استخدام كل النفوذ المتاح– بما في ذلك وقف الدعم العسكري –لتأمين وقف دائم لإطلاق النار، وإيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل إلى غزة.

وكما أوضح هوارد فرينش، في مجلة فورين بوليسي، فإنه على الرغم من إرسال الولايات المتحدة، ١٥٨ مليار دولار إلى إسرائيل بين عامي ١٩٤٨ ومارس ٢٠٢٣، كمساعدات عسكرية، وبالتالي تزويدها بـواحدة من أكثر القوات المسلحة قدرة ليس في الشرق الأوسط فقط، لكن في العالم أيضًا، فقد دفعت إدارة بايدن، بمزيد من عمليات نقل الأسلحة بعد ٧ أكتوبر٢٠٢٣، وهو أمر يستوجب إثارة المزيد من الدهشة، خاصة أنها، لم تذكر أي سبب ضروري لذلك.

ونتيجة لذلك، تصاعدت الدعوة إلى تقليص المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل من أجل كبح عدوانها على المدنيين الفلسطينيين .ودعا ديلان ويليامز، من مركز السياسة الدولية، البيت الأبيض، إلى إصدار التزامات محددة، لمنع استخدام أسلحته ضد المدنيين .ورأى بيرني ساندرز، المرشح الرئاسي الأمريكي السابق، أن دور واشنطن في تسليح إسرائيل، يرقى إلى مستوى التواطؤ، مع ما ألحقته الأخيرة من قتل ودمار في غزة .

على العموم، فإنه على الرغم من الضغوط المتزايدة، سواء داخل الحكومة أو الحزب الديمقراطي، لم تبدو أي مؤشرات من إدارة بايدن، وحلفائها لتغيير دعمهم المستمر لإسرائيل، حتى إن بايدن، نفسه صرح في ديسمبر ٢٠٢٣، بعدم اكتراثه بشيء آخر غير حماية إسرائيل .وبينما اعترف وزير دفاعه لويد أوستن– في الشهر ذاته – باحتمالية تعرض إسرائيل لـهزيمة استراتيجية، جراء وحشية معاملتها للمدنيين الفلسطينيين؛ فإن الرفض المستمر من إدارته وحلفائها الغربيين لوقف الحرب، جعل منهم شركاء في هذه الأزمة، وخاصة مع تواطؤهم في تمويل وتسليح وحماية إسرائيل دبلوماسيا، وهو الأمر الذي أصبح معترفا به دوليا، وتعالت الأصوات بإدانته حتى داخل وزارات خارجيتهم.

وفي حين يعتقد هوارد فرينش، أن الحرب في غزة، كانت بمثابة لحظة جيدة للقادة الغربيين؛ لإعادة النظر في طبيعة وهدف القوة الأمريكية في العالم، إلا أنهم تجاهلوا بوضوح نصيحة المسؤولين ذوي الخبرة داخل وزارات خارجيتهم، واختارا اتباع المنطق السياسي والأيديولوجي، ما جعلهم مسؤولين عن الفشل الأخلاقي، والضرر الهائل بالسمعة الذي لحق بهم، جراء الإخفاق في منع الكارثة الإنسانية، التي يكابدها الملايين من المدنيين الفلسطينيين في غزة، فضلا عن تسهيل معاناتهم عبر دعمهم الثابت لأهداف الحرب الإسرائيلية.

٢٠٢٤/٢/١٧

الاستدامة الاقتصادية المستقبلية لصناديق السيادة الخليجية في ضوء التجربة النرويجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أوضح جون كالابريس، من معهد الشرق الأوسط، أن الثروة السيادية أثبتت أنها أداة واعدة للحفاظ على مستقبل الأجيال، والحد من آثار الصدمات الاقتصادية، واستغلال أوجه استثماراتها للإنفاق على رأس المال البشري، وفي

هذا الصدد، أشار إلى أن دول الخليج لديها حوالي ٢٠ صندوقًا للثروة السيادية تبلغ قيمتها مجتمعة ٧٠٣ تريليونات دولار، مع وجود صندوق واحد نشط على الأقل في كل دولة خليجية .

وبحسب معهد صناديق الثروة السيادية؛ فإن هذه المؤسسات تختلف من حيث النطاق، والحجم، والتركيز الاستثماري، حيث تضم الهيئة العامة للاستثمار الكويتية، أصولا تبلغ ٨٠٠ مليار دولار، وصندوق الاستثمارات العامة السعودي، ما يزيد قيمته على٧٧٠ مليار دولار، وجهاز قطر للاستثمار، تتجاوز استثماراته ٥٠٠ مليار دولار .

وخليجيا، يعد جهاز أبوظبي للاستثمار، أكبر صندوق ثروة سيادي في دول مجلس التعاون، حيث يمتلك أصولاً تزيد قيمتها على ٩٩٠ مليار دولار، فيما يفوقه بكثير صندوق التقاعد الحكومي النرويجي، الذي يمتلك استثمارات يبلغ مجموعها أكثر من ١,٥ تريليون دولار .وعلى الرغم من أن الأخير تأسس في أواخر التسعينيات، إلا أنه حقق نجاحًا هائلًا، في تحقيق ثروات إضافية .وأوضح كريستيان ألكسندر، من مركز تريندز، أن نهج النرويج الفريد في الإدارة الاقتصادية، والاستدامة البيئية، يمكن الاعتداد به كمصدر إلهام لدول الخليج، التي أشار كالابريس، إلى أنها تعيش موجة جديدة من إبرام الصفقات لتنويع مصالحها الاقتصادية عبر قطاعات وصناعات متعددة.

وفي العلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية مع بقية العالم، أشار ألكسندر، إلى أنه لطالما يُنظر إلى سنغافورة، كنموذج يجب أن تقتدي به دول الخليج؛ لتعزيز نموها الاقتصادي، والأمني، وخاصة في ظل إشارة البنك الدولي، إلى تطورها السريع من دولة منخفضة الدخل إلى مرتفعة الدخل، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لها ٧٠٧٪ منذ استقلالها عام ١٩٦٥ .وعلى الرغم من أن ثروة دول الخليج الأساسية مستمدة من عائدات النفط؛ فإن النمو الاقتصادي في سنغافورة، نتج عن الصناعات التحويلية، والمعلومات، والمالية، والاتصالات، والتكنولوجيا، والخدمات .وأوضح ألكسندر، أنها لا تزال تقدم إرثًا مهمًا لدول الخليج، فيما يتعلق بقضايا التخطيط العمراني، والتعليم، وكفاءة الإدارة؛ نظرًا إلى التنمية المستمرة، والجهود المبذولة لتنويع اقتصاداتها، بعيدًا عن الاعتماد على الهيدروكربونات.

علاوة على ذلك، أشار ألكسندر، أيضا إلى أن دراسة الحالة الخاصة بالنرويج، تقدم الآن نموذجًا أكثر أهمية وتكاملاً، وأنه بصرف النظر عن الاختلافات الجغرافية والثقافية الواضحة بين دول الخليج، والنرويج، فإنه يجب النظر إلى القواسم المشتركة بينهما، كدول صغيرة منتجة للنفط، حيث نجحت الأخيرة في الاستفادة من مواردها النفطية لدعم نموها الاقتصادي .

ومثلما تم اكتشاف موارد كبيرة من النفط لأول مرة في شبه الجزيرة العربية عام ١٩٣٨، وبالتالي وجهت نظر العالم إلى الأهمية الاقتصادية للمنطقة؛ كان لاكتشاف أحد أكبر حقول النفط البحرية عالميًا في إيكو فيسك، بمياه بحر الشمال عام ١٩٦٩، تداعيات كبيرة على مستقبل النرويج .ومع اكتشاف العديد من حقول النفط بها لاحقا –والتي تمتلك فيها البلاد حصة مهمة– باتت تنتج بحلول عام ٢٠٠٤، ما يبلغ حوالي ٦٠٤ ملايين برميل يوميًا .وأوضح صندوق النقد الدولي، أنها استخرجت منذ ستينيات القرن العشرين أكثر من ٢٩ مليار برميل نفط

من بحر الشمال، وقامت بإدارة عائداتها النفطية لصالح شعبها البالغ عدده ٤٠٥ ملايين نسمة، والذين تعتبرهم الملاك الحقيقيين للموارد، وقد ضَمِنَ التنفيذ المبكر للتشريعات المحفزة، إعادة توجيه الأرباح من صادراتها الهائلة من النفط والغاز إلى ما فيه نفع المجتمع.

وساعد استخدام أوسلو، المُدار بعناية لعائداتها النفطية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الوطني بأكثر من أربعة أضعاف، من ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٦٩، إلى ما يقرب من ٤٣٥ مليارا في ٢٠٢٢ .وفي ضوء ما جلبه ذلك من استقرار، أشار ألكسندر، إلى أنها تحتل مرتبة عالية باستمرار في مؤشرات التنافسية العالمية، باعتبارها انعكاسا لـاقتصادها القوي وحكومتها الفعالة .ووفقًا لمؤشر أفضل دول العالم عام ٢٠٢٣، الصادر عن مجلة يو اس نيوز اند ورلد ريبورت، احتلت المرتبة ١١ على مستوى العالم، فيما جاءت في المرتبة الثانية، عالميا من حيث جودة الحياة، والعلاقات الاجتماعية، خلف السويد فقط، وأرجع المؤشر شهرتها عالميًا، بفضل نظامي التعليم، والرعاية الصحية، فضلاً عن استقرارها الاقتصادي والسياسي على المدى الطويل .

علاوة على ذلك، تم تسجيل النرويج أيضًا– إلى جانب جيرانها –كدولة آمنة جدًا، حيث تبوأت المرتبة ٢٤ في مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠٢٣، في حين جاءت في مرتبة قريبة جدًا من ذيل مؤشر الجريمة المنظمة العالمية لنفس العام .وفي مؤشر الحرية الاقتصادية، الصادر عن مؤسسة هيريتيج فاونديشن لعام ٢٠٢٣، احتلت المرتبة ١٢ بدرجة ٩٠٧٦/١٠٠، مقارنة بالإمارات، الأعلى تصنيفًا خليجيا، والتي تحتل المرتبة ٢٤ بدرجة ٩٠٧٠/١٠٠ .

ونتيجة لكل هذه المقاييس، فإنه من الطبيعي– وفقًا لتقرير السعادة العالمي لعام ٢٠٢٣ –أن تصبح هي أيضًا سابع أسعد دولة في العالم.

وفي ظل إشارة كالابريس، إلى أنه يوجد الآن أكثر من ١٧٦ صندوق ثروة سيادية بالعالم، تقدر قيمة أصولها بأكثر من ١١ تريليون دولار، فإن صندوق الثروة السيادية، للنرويج، الذي يديره بنك نورجيس لإدارة الاستثمارات، يتفوق على كل الصناديق الأخرى .وفي شرحه لكيفية إدارته لهذا الوضع، وثق سام ميريديث، من شبكة سي ان بي سي، كيف استثمر الصندوق، الإيرادات الفائضة لقطاع النفط والغاز في البلاد في أكثر من ٥٠٠٠٨ شركة عبر ٧٠ دولة، مما سمح بتنمية أصوله من ٢٣ مليار دولار عام ١٩٩٨، إلى ٥٢٩ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٠، ثم إلى أكثر من ٤٠١ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٣.

ومن خلال الاستثمار الذكي، يستمر صندوق الثروة النرويجي، في النمو وتوفير دخل للحكومة، بجانب صادراتها من النفط والغاز .وفي عام ٢٠٢٣ سجل ربحًا قياسيًا، قدره ٢١٣ مليار دولار .وأشار نيكولاي تانجن، من بنك نورجيس، إلى أن الأداء القوي لأسهم التكنولوجيا التابعة للصندوق ساهم في تحقيق نتائج قوية للغاية؛ على الرغم من ارتفاع التضخم، والاضطرابات الجيوسياسية .وذكرت وكالة رويترز، أن أسهم الصندوق بشركات التكنولوجيا، شكلت أعلى سبعة أسهم قيّمة في العام الماضي، مع حيازته حصصا في شركات التكنولوجيا العملاقة؛ مايكروسوفت، وأبل، وإنفيديا، والتي كانت مُربحة بشكل خاص له .ومع وصول حصته البالغة ٢٦٠١٪ في شركة مايكروسوفت، وحدها إلى ٣٥ مليار دولار في نهاية العام؛ أشار ستيفن تريلوار، من وكالة بلومبرج، إلى أن أوسلو،

في الآونة الأخيرة، حصدت ثمار التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي، وازدياد الطلب على مكونات أشباه الموصلات، التي توفرها هذه الشركات.

وبالنسبة إلى دول الخليج، فإن أهمية صندوق الثروة السيادية النرويجي، لا تكمن فقط في كيفية تحقيقه لنمو اقتصادي ملحوظ، ومساعدته في توفير مستوى عالٍ من المعيشة والاستقرار المالي لمواطنيه فحسب– رغم كونه ينتمي إلى دولة أوروبية صغيرة –لكن في كيفية تحقيق ذلك عبر تطوير قدراته لمواجهة التحديات الجديدة للاستدامة، وخاصة في المجال البيئي.

ومع أن النرويج، تواصل إنتاج النفط والغاز الطبيعي من بحر الشمال، إلا أن إميل ساندوي، من شركة ريستاد إنيرجي، يشير إلى أنه من المتوقع أن تصل استثماراتها في صناعة النفط والغاز إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق قريبًا، وبحلول عام ٢٠٢٥، قد ترتفع مستويات الإنتاج مرة أخرى نتيجة للتركيز على إنتاج الغاز، وتنفيذ المزيد من المشروعات الجديدة؛ لمواجهة اعتماد أوروبا على صادرات الطاقة الروسية .

بالإضافة إلى ذلك، أشار ألكسندر، أيضًا إلى مدى وعي صناع السياسات في أوسلو– كما هو الحال في دول الخليج –بضرورة عدم الاعتماد المفرط على صناعة الوقود الأحفوري الذي يشكل خطرًا على اقتصاداتها وبيئاتها، موضحا أنها أصبحت بالفعل رائدة عالميًا في تعزيز الاعتماد على الطاقة المتجددة، بعد أن استثمرت بكثافة في الطاقة الكهرومائية، وطاقة الرياح .

وفي الوقت الحالي، يتم توليد ٩٦٪ من الكهرباء في النرويج عن طريق الطاقة الكهرومائية المتجددة .وأوضح هان ليرش رادال، من المعهد النرويجي لأبحاث الاستدامة، أن محطات الطاقة الكهرومائية تقع على ارتفاعات عالية في ظل المناخ البارد، وبعدها عن الحياة النباتية، وعليه، يتم الاحتفاظ بانبعاثات غاز الميثان منخفضة، ويتم أيضًا تقليل الأضرار البيئية .ورأى أتلي هاربي، من مؤسسة ترونديهايم للأبحاث الصناعية والتقنية، أن الطاقة الكهرومائية ستكون أكبر وأهم مصدر للطاقة المتجددة في البلاد لسنوات قادمة.

وفي حين أن دول الخليج، تفتقر إلى الأنهار، والبحيرات الشاسعة الموجودة في الدول الاسكندنافية لاستخدامها في إنتاج الطاقة المتجددة؛ فإنها تمتلك أشكالًا بديلة، من الطاقة التي تفتقر إليها النرويج، وأبرزها الطاقة الشمسية، وقد أكد الخبراء ضرورة تعزيز ذلك .وأشارت كارين يونغ، من جامعة كولومبيا، إلى مساهمة صندوق الاستثمارات العامة السعودي، في محطات الطاقة الشمسية في المملكة وخارجها، وبالتحديد في العراق، وإثيوبيا، وأذربيجان، وأوزبكستان.

وبدلاً من مواجهة النرويج، ودول الخليج، العديد من التحديات نفسها في إدارة صناديق ثرواتها السيادية –في ضوء إشارة تانجن، إلى كيف أثر التوتر بين واشنطن، وبكين، سلبيًا على النمو الاقتصادي، لدى أوسلو، من حيث ارتفاع معدلات التضخم، وكيف أدى التوتر الجيوسياسي في الشرق الأوسط، إلى ارتفاع تكاليف الشحن – عزز ألكسندر، قضية التعاون الوثيق بين الاثنين، لاسيما أن حيازة النرويج الوفيرة للمعادن الحيوية لتوليد الطاقة النظيفة، مثل الكوبالت، والنيكل، والليثيوم، يعني أن التعاون في استكشاف واستخراج هذه المعادن من القطب الشمالي، يمثل فرصة فريدة لتسريع التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون في كلا الجانبين.

على العموم، من الواضح أن حالة صندوق الثروة السيادية النرويجي، مكنته من القيام باستثمارات قوية، عبر الاعتماد على أصول رأسمالية كبرى، وتخفيف تأثير أسعار النفط المتقلبة على الاقتصاد .وعليه يجب على دول الخليج، أن تقتدي بهذا الأمر لمواصلة تقدمها الاقتصادي .وأشار ألكسندر، إلى أن الإمارات، درست بالفعل ونفذت أفضل الممارسات لدى الصندوق النرويجي، متفهمين أهمية التركيز على التنويع الاقتصادي، والرؤية الاستراتيجية، والاستدامة المالية طويلة الأجل، وتحديدا من قبل جهاز الإمارات للاستثمار، وشركة مبادلة للتنمية.

والأهم من ذلك، الإشارة إلى الطريقة التي نجح بها صندوق النرويج في تعظيم الثروة، مع تأكيد صندوق النقد الدولي، على قدرة عائدات النفط والغاز النرويجية في التمهيد للتحول الأخضر، عبر تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة؛ مثل طاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية، وهو الأمر ذاته التي تسعى إليه دول الخليج .

٢٠٢٤/٢/٢٣

دور السياحة في الاقتصاد الخليجي عام ٢٠٢٤

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يتجه «قطاع السياحة»، إلى قيادة النمو الاقتصادي غير النفطي في دول «مجلس التعاون الخليجي»، عام ٢٠٢٤، بعد إقرار «التأشيرة السياحية الخليجية الموحدة»، والخطط التي وضعتها كل دول المجلس لتنمية هذا القطاع، وبعد أن أثبتت استضافة «قطر»، لكأس العالم لكرة القدم عام ٢٠٢٢، أن الطقس الحار الذي تتسم به هذه المنطقة، لم يعد حائلاً دون اجتذابها ملايين السياح من كل دول العالم.

وعلى حسب جاهزية الأنظمة اللازمة بدول الخليج، يبدأ العمل بالتأشيرة السياحية الموحدة خلال العام الحالي ٢٠٢٤ أو ٢٠٢٥، بعد أن اعتمدها وزراء السياحة بدول المجلس في اجتماعهم السابع بسلطنة عُمان في أكتوبر٢٠٢٣، وبعد مناقشة إجراءات تفعيلها في اجتماع وزراء الداخلية في نوفمبر لاعتمادها، ثم رفعها إلى القمة الخليجية، التي أقرتها في ديسمبر الماضي، وتم تفويض وزراء الداخلية بتنفيذها.

وتتيح هذه التأشيرة للسائح زيارة عدة دول خليجية بتأشيرة واحدة، كما أنه بمقتضاها يتم تبسيط السفر للمقيمين في دول مجلس التعاون، فيما تسعى إلى استقطاب السياح وبقائهم بدول الخليج مدة أطول، وهو ما من شأنه تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي .ومع اعتمادها، يتم تدشين مسار سياحي خليجي موحد، يربط دول المجلس في مسار واحد ينتهجه الزوار الأجانب، الذين تمتد إقامتهم لأكثر من ٣٠ يوما، للاستفادة من التأشيرة، ومع هذا المسار السياحي بين دول المجلس، فإن كل دولة ترسم «مسارا سياحيا خاصا» بها، يُمكن السائح من زيارة كل أنحائها .ويأتي إقرار «التأشيرة السياحية الخليجية الموحدة»، ضمن «استراتيجية مجلس التعاون الخليجي ٢٠٣٠»، التي تستهدف زيادة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال زيادة الرحلات البينية، وعدد نزلاء الفنادق على مستوى دول المجلس، وجعلها الوجهة السياحية الرائدة على مستوى العالم.

وفي واقع الأمر، تمتلك دول الخليج، بنية تحتية متطورة مؤهلة لقطاع السفر والسياحة .وبنهاية عام ٢٠٢٢، بلغ عدد المنشآت الفندقية فيها أكثر من ٦٠١٠ آلاف منشأة، فيما بلغ عدد الغرف نحو ٦٧٥ ألفا، وتستهدف

«الاستراتيجية السياحية الخليجية المشتركة ٢٠٢٣–٢٠٣٠»، زيادة الرحلات الوافدة إلى دول الخليج بمعدل سنوي ٧٪، فيما بلغ عدد زوارها ٨٠٣٩ مليون زائر في ٢٠٢٢، بنسبة نمو بلغت ١٣٦,٦٪، مقارنة بعام ٢٠٢١، بينما تستهدف الوصول إلى ٧٠١٢٨ مليون زائر في ٢٠٣٠، وزيادة إنفاق السياح الوافدين إليها، بمعدل نمو سنوي ٨٪ ليصل إلى ١٨٨ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي المباشر لقطاع السفر والسياحة بمعدل نمو سنوي ٧٪، فيما حقق هذا الناتج ٤٠١٧١ مليار دولار في ٢٠٢٢، مع توقع نمو بنسبة ٥٠٨٪، ليصل إلى ٩٠١٨٥ مليار دولار في ٢٠٢٣، ويُبني هذا الرقم على استحواذ دول الخليج على نحو ٨٣٧ موقعا سياحيا.

ويتزامن العمل بالتأشيرة السياحية الخليجية الموحدة، مع بروز «السعودية»، كواجهة سياحية، معززة بالإصلاحات، والمبادرات الطموحة التي يجري تنفيذها، في إطار برنامج رؤية ٢٠٣٠، الهادفة إلى تحويل المملكة إلى واحدة من الدول التي تستقبل أكبر عدد من الزوار، وتعزيز ذلك باستثمارات متواصلة في البنية التحتية المتعلقة بالسياحة، بما فيها المطارات والفنادق والنقل .وفي هذا الإطار، أعلنت «وزارة السياحة»، عن تقديم «حزمة استثمارية»، بقيمة تريليون دولار مدة عشر سنوات، في ضوء سعي الدولة إلى زيادة القدرة الاستيعابية للفنادق بمقدار ٣١٠ آلاف غرفة بحلول ٢٠٣٠.

علاوة على ذلك، سهلت «الرياض»، الحصول على التأشيرات السياحية، وخصصت مبالغ كبيرة للاستثمار في ترميم المواقع التراثية والثقافية الغنية والترويج لها، كونها مواقع جاذبة للسياح، مثل) مدينة العلا القديمة، آثار مدائن صالح النبطية، مدينة جدة التاريخية ..إلخ(، كما تبنت الحكومة استراتيجية لاستقطاب الاستثمار، وتعزيز إنفاق السائح، من خلال الفعاليات الجاذبة والسياحة الرياضية، ومن المتوقع إقامة عدد من الفعاليات في ٢٠٢٤، بما فيها سباق جائزة السعودية الكبرى الفورمولا ١ في جدة، وعدد من المؤتمرات والقمم .وفي ديسمبر ٢٠٢٣، تم اختيارها لاستضافة معرض إكسبو٢٠٣٠، المقرر إقامته بالرياض، ومن المرجح أن تستضيف كأس العالم لكرة القدم ٢٠٣٤ .

ونتيجة لذلك، بدأت هذه الجهود تؤتي ثمارها، فبرزت «السعودية»، بصفتها الوجهة السياحية الثانية الأسرع نموًا في العالم، بناء على عدد السياح الدوليين الوافدين إليها .وتشير أرقام ٢٠٢٣ إلى استقطاب نحو ٧٠ مليون زائر محلي، و٣٠ مليون زائر دولي، ورفع مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٪، بعد أن كانت ٣٪ في ٢٠١٩، وتستهدف ١٠٪ في ٢٠٣٠ محققة معدل نمو سنوي ١١٪ خلال العقد التالي.

إلى جانب ذلك، يتأهب القطاع السياحي في «الإمارات»، لمرحلة جديدة من النمو في ٢٠٢٤، بعد أن حقق «نقلات نوعية»، و«إنجازات استثنائية»، العام الماضي، ما عزز مكانة الإمارات على خريطة السياحة العالمية، وجعلها وجهة مستدامة للسائحين من أنحاء العالم، بفضل منشآتها الفندقية عالية المستوى، والمقاصد السياحية والثقافية المتنوعة، إضافة إلى الأمن والاستقرار، والموقع الاستراتيجي والفعاليات المتعددة.

وتمثل «استراتيجية الإمارات الوطنية للسياحة ٢٠٣١»، خريطة طريق لخلق قطاع سياحي مستدام، مستهدفة رفع مكانة الدولة، لتصبح الأولى عالميًا كأفضل هوية سياحية، وزيادة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٥٠ مليار درهم، وجذب استثمارات جديدة بقيمة ١٠٠ مليار درهم، واستقطاب ٤٠ مليون نزيل

بحلول ٢٠٣١ .ويُقدر «المجلس العالمي للسياحة والسفر»، ارتفاع مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الإماراتي بـ٦٠١٨٠ مليار درهم في ٢٠٢٣، بزيادة ٨,٣٪ عن عام ٢٠٢٣، وبنسبة مساهمة في الاقتصاد الوطني تصل إلى ١٠٪، مقارنة بـ٩٪ في ٢٠٢٢، وخلال الـ ٧ أشهر الأولى من عام ٢٠٢٣ ارتفع إجمالي إيرادات المنشآت الفندقية، بنسبة نمو ٢٤٪، محققًا ٢٦ مليار درهم، بعدد نزلاء بلغ ١٦ مليونا بإجمالي ٥٦ مليون ليلة فندقية.

وعلى هامش اجتماع وزراء السياحة بسلطنة عُمان– السابق الإشارة إليه –تم اختيار «المنامة»، عاصمة للسياحة الخليجية لعام ٢٠٢٤، تأكيدًا للدور البارز للبحرين في تطوير منظومة سياحية تكاملية على مستوى المنطقة، وتشجيع السياحة البينية، بعد أن وضعت قطاع السياحة في مقدمة أولوياتها التنموية، لدوره في دفع مسيرة التنمية المستدامة، مع مضاعفة حجم الاستثمار في البنية التحتية السياحية، وتطوير الخدمات السياحية، وإقامة المزيد من المنشآت الفندقية؛ لاستيعاب السياح من مختلف أنحاء العالم؛ تحقيقًا لأهداف) الاستراتيجية السياحية ٢٠٢٢ – ٢٠٢٦ .(وفي السنة الأولى لهذه الاستراتيجية، بلغت الإيرادات السياحية ٤ مليارات دولار بزيادة ٥٠٪، واستقبلت ٩,٩ ملايين زائر، بزيادة بنسب ١٩٪، فيما شملت الاستراتيجية أربع أولويات هي) تسهيل الدخول – الجذب السياحي – التسويق والترويج – الإقامة .(فيما تستهدف ١٤ سوقا سياحيا في مقدمتها السوق السعودي، ولهذا جرى الاتفاق على أن تكون السعودية والبحرين، وجهة سياحية واحدة، مع حزمة مشاريع سياحية واعدة.

أما «سلطنة عُمان»، فقد بلغ دخلها السياحي خلال الثمانية أشهر الأولى من عام ٢٠٢٣، نحو ٣,٦ مليارات ريال، فيما وصل عدد الزوار إلى ٥٠٤ ملايين زائر في هذه الفترة، وبلغ إجمالي الإنتاج السياحي لعام ٢٠٢٢، نحو ٩٠١ مليار ريال، مرتفعًا بنسبة ٤٧٪ عن عام ٢٠٢١، وبلغ عدد الزوار ٩٠٢ مليون زائر مرتفعًا بنسبة ٣٤٨٪، كما تجاوزت قيمة المشاريع المؤكدة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، مبلغ ٧١٠٢ مليار ريال، وارتفع مؤشر مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠٢٪، في حين يستهدف الوصول إلى ٧٠٢٪ عام ٢٠٢٥، وتعمل السلطنة على تطوير قطاعها السياحي، ضمن خطة التنمية الخمسية ٢٠٢١ – ٢٠٢٥ ، باستثمارات تبلغ ٣ مليارات ريال.

بالإضافة إلى ذلك، توقع «البنك الدولي»، نمو اقتصاد «قطر»، بنسبة ٥٠٢٪ في ٢٠٢٤، وتسجيل نمو قوي في القطاعات غير النفطية، بنسبة تصل إلى ٦٠٣٪، نتيجة تزايد أعداد السياح، وتنظيم فعاليات كبيرة، إذ سيسهم تنظيم ١٤ فعالية رياضية رئيسية إضافية في تعزيز مكانتها كمركز رياضي عالمي، فيما شهدت في ٢٠٢٣، زيادة بنسبة ٢٦,٦٪ في أعداد الزوار، حيث بلغت نحو ٤ ملايين سائح، وتستهدف رفع مكانة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٢٪ بنهاية العِقد، وجذب نحو ٦ ملايين سائح.

وبالنسبة إلى الكويت، فإن السياحة والعقار يعدان من ركائز تصحيح المسار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة بها، وتتسارع الخطى لإقامة «مهرجان الكويت للسياحة والترفيه والثقافة»، في دورته الأولى ٢٠٢٤، لجهة تعزيز دور السياحة في التنويع الاقتصادي وفق «رؤية ٢٠٢٤–٢٠٤٠»، وتطور الكويت مشروعين سياحيين بقيمة ٦٤٠١

مليار دولار في جزيرة «فيلكا»، وموقع المدينة الترفيهية في منطقة الدوحة غرب العاصمة .ووفقًا للرؤية، وضعت برنامجا اقتصاديا طموحا يمتد أربعة أعوام حتى ٢٠٢٧، يتضمن ١٠٧ مشاريع وفق جداول زمنية، من أبرزها مشاريع تخدم السياحة) الربط السككي الخليجي، خط سكة حديد السعودية الكويت، تطوير جزيرة «فيلكا» كوجهة ثقافية وسياحية.(

على العموم، يشهد عام ٢٠٢٤ انطلاقة كبيرة لقطاع السياحة في الاقتصاد الخليجي، معززة بالتأشيرة السياحية الخليجية الموحدة، التي طال انتظارها سبع سنوات، ليصبح هذا القطاع، قائدًا للنمو الاقتصادي غير النفطي، كونه يرتبط بعديد من القطاعات الأخرى، وأسرع القطاعات استقطابًا للاستثمار، وضخًا للإيرادات، وأكبرها استيعابًا للعمالة .

٢٠٢٤/٢/٢٤

حربا «غزة» و«أوكرانيا» تتصدران مؤتمر ميونخ للأمن

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بحضور خمسين من رؤساء الدول والحكومات، بالإضافة إلى أكثر من مائة وزير وشخصيات عالمية، عُقد مؤتمر ميونخ للأمن في الفترة من ١٦–١٨ فبراير٢٠٢٤، وكان من بين أبرز الحضور نائبة الرئيس الأمريكي «كاميلا هاريس»، ووزير الخارجية «أنتوني بلينكن»، ووزير الخارجية الصيني «وانغ يي»، والأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريس»، والأمين العام لحلف شمال الأطلسي «ينس ستولتنبرغ»، ورئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون دير لاين»، بالإضافة إلى وفد كبير من الشرق الأوسط ضم وزراء خارجية كل من السعودية الأمير «فيصل بن فرحان»، وقطر الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني ومصر «سامح شكري»، والأردن «أيمن الصفدي» .

ومنذ الاجتماع الأول عام ١٩٦٣، أصبح المؤتمر أحد أهم اللقاءات للقادة العالميين ومسؤولي السياسة الخارجية، حيث يعد منصة للمناقشات المفتوحة والبنّاءة .وأشارت «ليز دوسيت»، من «هيئة الإذاعة البريطانية»، إلى أن شرط حضوره هو «المشاركة والتفاعل، لا إلقاء المحاضرات أو التجاهل» .وفي السنوات الأخيرة، برزت أهميته حيث أصبح منصة عالمية تشارك فيه العديد من الدول، كالصين، والهند، والبرازيل، بالإضافة إلى دول الشرق الأوسط.

وفي نسخته الـ٦٠، تصدرت أجندته العديد من التحديات الأمنية العالمية، مثل «حرب غزة»، و«الأزمة الأوكرانية»، و«احتمالية عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض عام ٢٠٢٥» .وعلى الرغم من إجراء أكثر من ٥٠ حلقة نقاشية والعديد من الخطابات والمقابلات؛ أكد «روبي جرامر»، و«جاك ديتش»، في مجلة «فورين بوليسي»، أهمية ما يدار داخل كواليس الاجتماعات الخاصة والمغلقة والسرية بين السياسيين والسُفراء والقادة العسكريين ورؤساء المخابرات، حيث تعد بالنهاية جوهر المؤتمر.

ووفقاً للباحثَين، طُرحت «ثلاثة أسئلة رئيسية» خلال المؤتمر هيمنت على جدول الأعمال، هي :«ماذا تعني ولاية ثانية لترامب بالنسبة إلى حلف شمال الأطلسي وأوكرانيا»؟، و«ما إذا كانت كييف لا تزال قادرة على الصمود في

وجه العملية العسكرية الروسية»، و«ما إذا كان لا يزال هناك أي مخرج بشأن الصراع في الشرق الأوسط، في ضوء أن إسرائيل عاقدة العزم على تصعيد الحرب من خلال شن هجوم واسع النطاق على مدينة رفح.

وكما حدث في «المنتدى الاقتصادي العالمي»، في «دافوس» يناير الماضي، لم تُوجه دعوة لحضور كل من الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب»، والروسي «فلاديمير بوتين»، وبالنظر إلى كون الأخير شخصًا غير مرغوب فيه أوروبيا بسبب حربه في أوكرانيا؛ فقد رأى «جرامر»، و«ديتش»، أنه «لم يكن من المستغرب عدم دعوته» .ومع ذلك، أوضح «ديفيد سانجر»، و«ستيفن إيرلانجر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أنه بالرغم من غيابه، فإن انتصارات «موسكو»، مؤخرًا في الحرب، وضعف الدعم لكييف من الحكومات الغربية؛ قد ألقى بظلال من «القلق والاضطراب» على المؤتمر، فضلًا عن تحول المناقشات بشأن المدة التي يمكن للأوكرانيين أن «يصمدوا فيها»؛ وليس ما إذا كان بإمكانهم تحقيق النصر في نهاية المطاف.

ويرتبط هذا السؤال ارتباطًا وثيقًا بـ«ترامب»، حيث إن مسألة عودته إلى البيت الأبيض كان وفقًا لصحيفة «واشنطن بوست»، «مُسيطرا على الأحاديث وراء الكواليس أكثر من ذي قبل» .وأثارت التصريحات الأخيرة التي أطلقها، بشأن «تشجيعه روسيا على مهاجمة أعضاء الناتو ممن لا يدفعون تكاليف الدفاع عن أنفسهم قلقا بالغاً» . وانتقده «ستولتنبرغ»، علنا لتقويضه مصداقية الحلف .وعلى الرغم من محاولة «هاريس»، طمأنة حلفاء «واشنطن»، باستمرار التزام بلادها بقضية الأمن الأوروبي من خلال تصريحها بأنه «لا يمكن لأمريكا أن تتراجع» عن دعمهم؛ فإن أحدا لم يعتريه شك في عدم قدرتها على الوفاء بوعدها إذا أطاحت بها نتيجة التصويت خارج أروقة السلطة، وحينئذ سيتحتم عليهم مواجهة أربع سنوات أخرى من المطالب والتهديدات والمواجهة من إدارة ترامب الثانية.

وبالإضافة إلى تركيز هذه المخاوف على أوروبا؛ فإن «الحرب الإسرائيلية على غزة»، كان من المستحيل تجاهلها . ويُظهر تعهد إسرائيل بمواصلة حربها على المدنيين الفلسطينيين رغم النداءات الدولية المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية؛ استمرار الانفصال بين دول الغرب وبقية العالم.

وفي ميونيخ، واصل المسؤولون الأمريكيون التعبير عن دعمهم لأهداف الحرب الإسرائيلية في غزة .وأكد «بلينكن»، أن دعم بلاده «الثابت» لإسرائيل لا يزال «قائمًا» .وعلى الرغم من إدراك «هاريس»، أنه لا يمكن إعادة احتلال غزة أو ضمها؛ فلا يزال هؤلاء المسؤولون يرفضون الدعوة إلى وقف إطلاق النار، وإدانة إسرائيل لإيقاعها خسائر كبيرة في المدنيين، وعدم الإشارة إلى خططها لإجبار الفلسطينيين على النزوح، كما فعلت في حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧.

ويأتي تحفظ المسؤولين الأمريكيين على التعليق على الانتهاكات الإسرائيلية في غزة، «تكرارًا»، لما قامت به الدول الأوروبية .وفي حين انتقد الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون»، ووزيرة الخارجية الألمانية «أنالينا بيربوك»، مؤخرًا خطط إسرائيل لمهاجمة رفح وتحذيرهما من الكارثة الإنسانية الناجمة عن ذلك؛ فلم يحضر الأول المؤتمر، ولم تُدلي الثانية بأي بيان آخر حيال ذلك، في حين ركز وزير الخارجية البريطاني «ديفيد كاميرون»، اهتمامه حول الشرق الأوسط، على «الوضع الأمني بالبحر الأحمر»، خلال مناقشاته مع ممثلي الصين.

وعلى النقيض فإن التزام المسؤولين الغربيين الصمت حول مواصلة إسرائيل حربها في غزة، يعكس فشلهم في الالتزام بمعايير القانون الدولي؛ فقد انتقد مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، «جوزيب بوريل»، تدمير إسرائيل لقطاع غزة، ورفضها الانصياع للحل السلمي، مؤكدا أنه لا يمكن أن يتحقق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال أعمال العنف .علاوة على ذلك، لم يشدد على أهمية وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة؛ للتخفيف من حجم المعاناة فحسب، لكن أيضًا على «الحاجة إلى معالجة الأوضاع بأكملها في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، مشيرا إلى أن استمرار احتلال إسرائيل للضفة الغربية، هو «العائق الحقيقي أمام حل الدولتين»، موضحا أن أمنها لن يتم ضمانه بالوسائل العسكرية وحدها»، وأنه «دون منظور واضح لتحديد مصير الشعب الفلسطيني» لن يكون هناك «سلام في الشرق الأوسط».

وردًا على إصرار الرئيس الإسرائيلي «إسحاق هرتسوغ»، في ميونخ على أن بلاده يجب أن «تنتهي من القضاء على حماس»، أوضح مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، أن الحركة أصبحت «فكرة متأصلة» من غير الممكن «قتلها»، كما ينوي الإسرائيليون، وبالتالي، من الأهمية القصوى «توفير بديل أفضل» لأمن الفلسطينيين والإسرائيليين على المدى الطويل .وتتوافق هذه الأفكار مع ما قاله وزير الخارجية الأردني «أيمن الصفدي»، من أنه «لا يمكن لإسرائيل أن تحظى بالأمن ما لم يتمتع الفلسطينيون به».

واستمرارا، دعا «بوريل»، الدول الأوروبية إلى دعم خطة السلام العربية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة تضم الضفة الغربية وقطاع غزة، مضيفا أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يكون «أكثر اتحادًا»، إذا أراد أن يكون له أي «دور جيوسياسي في هذه القضية»، منتقدًا في الوقت ذاته «تشتت الرؤى» تجاه الكارثة الإنسانية في غزة ورغبة عدد من دوله ممارسة سياسة أحادية فيما يتعلق بمستقبل فلسطين، في إشارة إلى كيفية استمرار العديد منها رفض الانضمام إلى دعوات وقف إطلاق النار، أو حتى الضغط على إسرائيل لتنفيذه.

ومع إشارة «مارك جونينت»، من «معهد كوينسي لفن الحكم»، إلى ازدواجية المعايير الغربية، بشأن الصراعات المتزامنة في كل من «أوكرانيا»، و«غزة»؛ فقد حذر «جرامر»، و«ديتش» أيضًا بأنه في حين كان هناك «شعور حقيقي»، بين المسؤولين الأوروبيين والأمريكيين بأن بقية دول العالم يجب أن تتكاتف «عندما يتعلق الأمر بعزل روسيا بعد حربها في أوكرانيا»، فإنهم أصبحوا الآن «محل انتقاد العالم»؛ بسبب دعمهم المستمر للحرب الإسرائيلية على غزة.

وفي ضوء هذه المعايير المزدوجة، خلص «جونينت»، إلى أنه مع انتهاء مؤتمر ميونيخ للأمن لعام ٢٠٢٤، فإن المشاكل الشائكة عالميا، بما في ذلك القضيتان «الفلسطينية»، و«الأوكرانية»، ستظل دون حل، وأنه من غير المعقول أن نتوقع من قمة واحدة فقط تسهيل عملية السلام في كلتيهما، كما أن حقيقة أن «مجلس الأمن»، بمثابة «نادي مغلق»، لحلفاء وشركاء الغرب يثير شكوكا حول مدى تأثيره الذي يمكن أن يمارسه كأداة لفرض السلام.

وفي المؤتمر، شجب الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريس»، «آليات الحوكمة العالمية الراهنة»، التي تعمل على «ترسيخ الانقسامات وتأجيج حالة السخط»، بدلا من حل المشاكل والأزمات في الوقت الذي باتت فيه إسرائيل تتصرف «من دون مساءلة» على المسرح العالمي .فيما كان لافتا للنظر، كيف تلقى الوفد الإسرائيلي بقيادة «هرتسوغ»، دعوة من المنظمين للحضور في حين أن حكومتي روسيا وإيران لم يسمح لهما بذلك .وأوضح رئيس

المؤتمر «كريستوف هيوسجن»، أن السبب في ذلك هو أن «موسكو»، و«طهران»، لم تكونا منفتحتين على إدارة حوار هادف بشأن قضيتهما .

ورغم أن الحكومة الإسرائيلية متهمة أمام «محكمة العدل الدولية»، بارتكاب «جرائم حرب»، و«إبادة جماعية»، وتم اتهامها على نطاق واسع بارتكاب الانتهاكات اللاإنسانية، والتصعيد المتعمد للحرب العسكرية من قبل الدول ومنظمات حقوق الإنسان العالمية؛ فقد سُمح لها بالحضور وإسماع صوتها أمام العالم .ومن هذا المنطلق، فإن عدم وجود انتقادات رفيعة المستوى لتصرفاتها في قطاع غزة في مؤتمر ميونيخ من قبل المسؤولين الغربيين، يتناقض مع تلك التي تم الإعراب عنها بقمة «الاتحاد الإفريقي»، في إثيوبيا، حيث شجب الرئيس البرازيلي «لويز إيناسيو لولا دا سيلفا»، الحرب الإسرائيلية على أنها كانت بين «جيش على درجة عالية من الاستعداد من ناحية، ونساء وأطفال من ناحية أخرى».

وبالتالي، فإن الانتقادات التي وجهها رئيس المجلس الأمريكي «ستيفن سوكول»، حول ألمانيا، إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كانت جراء ردود الفعل الأوروبية والأمريكية حيال الحرب في أوكرانيا، والتي افتقرت إلى الإلحاح وعدم الوضوح، بشأن «المسار إلى الأمام»، إلى جانب غياب «التضامن الدولي»، في حالة الحرب الإسرائيلية ضد غزة .وعلى الرغم من تصريحات «بوريل»، التحذيرية، وحديث الوزير القطري الشيخ «محمد بن عبد الرحمن آل ثاني»، أيضًا عن أن المحادثات بشأن وقف إطلاق النار «لا توحي بالتفاؤل»؛ بسبب تعنت حكومة «بنيامين نتنياهو»، تجاه السلام، وضرورة قيام دولة فلسطينية لتحقيق هذه النتيجة؛ فقد أعرب «جرامر»، و«ديتش» عن أسفهما حيال ظهور «إدارة بايدن»، بصورة غير ملتزمة بفرض «حل بعيد المدى»، و«محاولة تحويل الأزمة إلى فرصة لتجديد اتفاق السلام في الشرق الأوسط»، و«اعتماد مسار يتسم بالمصداقية»، لمحاسبة إسرائيل واحترام القانون الدولي، وحقوق الإنسان على حد سواء .على العموم، أبرزت نتائج عمل مؤتمر ميونخ للأمن ٢٠٢٤، «ازدواجية المعايير الغربية»، في ردود أفعالها تجاه حرب روسيا في أوكرانيا، مقابل ما تقوم به إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث برزت هذه الازدواجية بشكل صارخ عند محاسبة الأولى جراء انتهاكاتها، فيما تم تجاهل الفظائع، والخروقات والانتهاكات، وجرائم الحرب، التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي المحتلة ليل نهار، الأمر الذي حطم بلا شك ما تبقى من مصداقية دولية لحكومات الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأوروبا وغيرها من الدول الأخرى، فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، والقانون الدولي، وحق تقرير المصير، كما أبرزت الارتباط الوثيق بين أمن منطقة الشرق الأوسط، وبين إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

٢٠٢٤/٣/٢

أضواء على الاقتصاد البحريني في عام ٢٠٢٣

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

فيما تمضي مملكة البحرين في تنفيذ خطة التعافي الاقتصادي، التي أطلقتها في أكتوبر ٢٠٢١ بعد جائحة كورونا، فقد قاد نمو القطاعات غير النفطية الاقتصاد البحريني في ٢٠٢٣، وغدت هذه القطاعات بالفعل تمثل النسبة الأكبر في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، فيما حققه الاقتصاد من نمو في الربع الثالث لعام ٢٠٢٣ بلغ ٥٠٢٪

بالأسعار الثابتة على أساس سنوي، كان مدعومًا بارتفاع نمو القطاعات غير النفطية بنسبة ٥٠٤٪، بعد أن بلغت نسبة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ٨٣,٦٪.

ووفقا للبيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، فقد استقر مؤشر التضخم عند نسبة ٢٠٠٪، ما يشير إلى كفاءة السياسات التي أدت إلى هذه النتيجة، برغم الأوضاع العالمية، المتسمة بشكل عام بارتفاع معدلات التضخم، وما اتبعه الفيدرالي الأمريكي، بشأنها من رفع مستمر لأسعار الفائدة، وقد قاد القطاعات غير النفطية في هذا النمو قطاع السياحة، بنسبة نمو ٤٠٩٪، نتيجة لارتفاع معدلات إشغال الفنادق، بنسبة إشغال في الربع الثالث نحو ٤٩٪، وزيادة الليالي السياحية بنسبة ٩٠١٧٪، لتصل إلى ٨٠٤ ملايين ليلة سياحية .

وكان القطاع الثاني في معدلات النمو هو قطاع المشروعات المالية، محققًا نموا بمقدار ٤٠٨٪، فيما أصبح يمثل ١٨,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأصبح يقود القطاعات الاقتصادية من حيث المساهمة في هذا الناتج .وجاء في المرتبة الثالثة قطاع التجارة محققًا نسبة نمو ٩٠٥٪، ثم قطاع الأنشطة العقارية ٢,٨٪ .وتجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الربع الثالث ٢٠١ مليار دينار بحريني، ليصل رصيده إلى ٩٠١٥ مليار دينار، بزيادة قدرها ٤٠١٩٪ على أساس سنوي.

وبالفعل، ظهر هذا النمو للاقتصاد البحريني في عدد من التقارير الدولية، إذ حلت المملكة في المرتبة ٤٤ عالميًا، ضمن مؤشر تنافسية المواهب العالمي ٢٠٢٣، وحافظت على مركزها الأول خليجيًا ضمن مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٢٠٢٣، وجاءت في المركز الرابع عالميًا ضمن تقرير التنمية المالية الإسلامية ٢٠٢٣، وغدت ضمن الدول الـ١٠ الأولى عالميًا في مؤشر تنمية المعلومات والاتصالات ٢٠٢٣، مسجلة ٥٠٩٦ من أصل ١٠٠ نقطة.

وفي يوليو الماضي، أشادت رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي، إلى البحرين بما قطعته البلاد من خطوات مهمة في تنويع اقتصادها، أدت إلى تراجع اعتماده على الهيدروكربونات، لاسيما من حيث الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والإيرادات المالية، بعد أن حقق نمو الناتج المحلي الإجمالي للبحرين ٩٠٤٪ في ٢٠٢٢، مدفوعًا بالاقتصاد غير النفطي، الذي نما بنسبة لافتة بلغت ٢٠٦٪ في أعلى معدل تسجله المملكة في ١٠ أعوام، وكان هذا النمو مدفوعًا بشكل أساسي بقطاع الخدمات المالية وقطاع الضيافة، فضلاً عن التصنيع، فيما غدا الاقتصاد البحريني أحد أكثر الاقتصادات تنوعًا في مجلس التعاون الخليجي .

وفي يوليو الماضي أيضًا توقعت وكالة فيتش سوليوشنز، تحقيق المملكة نموًا إيجابيًا، في إيرادات قطاع السياحة خلال ٢٠٢٣، وتوقعت أن تحقق ٨٠٤ مليارات دولار من هذا القطاع، في مقابل ٤ مليارات دولار حققتها في ٢٠٢٢، بزيادة ٥٠٪ على المستهدف، فيما أكدت فاطمة بنت جعفر الصيرفي، وزيرة السياحة في أغسطس الماضي، أن مؤشرات النمو التي حققها القطاع، قد تجاوزت ما هو مرسوم في استراتيجية البحرين السياحية) ٢٠٢٢–٢٠٢٦(، التي تسعى أن تصل مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١١,٤٪ في ٢٠٢٦.

وتأكيدًا لهذا التحليل، اعتمدت هذه الاستراتيجية أربع أولويات؛ هي تسهيل الدخول، والجذب السياحي والتسويق والترويج، والإقامة .وفي النصف الأول لعام ٢٠٢٣ قفز إجمالي عدد الزوار الوافدين لأغراض السياحة إلى ٩٠٥ ملايين، مقارنة مع ٩٠٣ ملايين في الفترة نفسها عام ٢٠٢٢ بزيادة ٥١٪، وزاد إجمالي عدد الليالي السياحية بنسبة ٥٤٪، لتصل إلى ٩٠٨ ملايين ليلة سياحية، مقابل ٥٫٨ ملايين ليلة سياحية لنفس الفترة عام ٢٠٢٢، كما ارتفع إجمالي إيرادات السياحة الوافدة في النصف الأول لعام ٢٠٢٣ بنسبة ٤٨٪ لتصل إلى ٩٢٤ مليون دينار، مقارنة مع ٦٢٣ مليون دينار لنفس الفترة عام ٢٠٢٢ .

علاوة على ذلك، أعلنت منظمة السياحة العالمية، في أكتوبر الماضي اختيار المملكة لاستضافة النسخة التاسعة من المنتدى العالمي لسياحة الأطعمة ٢٠٢٤، في ضوء ما تتميز به من مقومات سياحية وترفيهية، وكواجهة من أبرز الواجهات في فنون الطهي على مستوى الشرق الأوسط، وفي نفس الشهر تم اختيار المنامة عاصمة للسياحة الخليجية ٢٠٢٤، خلال اجتماع الوزراء المسؤولين عن السياحة في مجلس التعاون الخليجي.

وفي النصف الأول لعام ٢٠٢٣ أضاف قطاع المشروعات المالية، للاقتصاد البحريني ١٩٠١ مليار دينار، مقارنة بـ١٣٠١ مليار دينار لنفس الفترة من عام ٢٠٢٢، وبنسبة نمو ٨٠٤٪ بالأسعار الجارية .وقد توزعت هذه الإضافة بين المؤسسات المالية المحلية ٤٠٩ ملايين دينار، والمؤسسات المالية الخارجية ٤٠١ مليون دينار، وقطاع التأمين ٣٦٥ مليون دينار .وفي أكتوبر ٢٠٢٣، احتضن مركز البحرين العالمي للمعارض، منتدى مستقبل التكنولوجيا المالية، بحضور أكثر من ٩٠٠ مشارك من بينهم أبرز القيادات الإقليمية والمالية في القطاع المالي، وذلك بعد وصول الابتكار في البيئة الداعمة للتكنولوجيا المالية في البحرين إلى آفاق جديدة، مدعومًا بجهود التحول الرقمي على مستوى المملكة .

ومن المعلوم، أن مملكة البحرين قد تميزت تقليديًا كمركز مال وأعمال المنطقة الخليجية، بإجمالي ٣٥٦ مؤسسة مالية، يبلغ إجمالي عدد العاملين فيها أكثر من ١٤ ألفا بنسبة بحرنة ٦٩٪، فيما يبلغ العدد الإجمالي للبنوك ٨٦، منها بنوك تجزئة ٣٠ وبنوك جملة ٥٦، وعدد مؤسسات التأمين المصرح لها ١٣٨.

وفي مجال الصناعة، أطلقت وزارة الصناعة والتجارة برنامج المصانع الذكية، الذي يستهدف تحويل ٣٠٠ مصنع إلى مصانع متقدمة ومستدامة بحلول ٢٠٢٦، علاوة على تدشين برنامج تكامل لتعزيز المحتوى المحلي في الصناعة، إضافة إلى انضمام البحرين إلى الشراكة الصناعية التكاملية إلى جانب الإمارات، والأردن، ومصر.

وفي إطار خطة التعافي الاقتصادي، أطلقت المملكة في أبريل الماضي الرخصة الذهبية، والمشروعات التي تتأهل للحصول عليها هي التي توفر أكثر من ٥٠٠ وظيفة محلية أو تقوم باستثمار أكثر من ٥٠ مليون دولار خلال أول ٥ سنوات لها في البحرين .وتعزز هذه الرخصة تنافسية البحرين لجذب الاستثمارات ونموها الاقتصادي، وتشجع التحول الرقمي للاقتصاد، وتمنح الشركات محلية أو أجنبية .وبمقتضاها تتمتع بمزايا أولوية في تخصيص الأراضي، والبنية التحتية والخدمات، وتيسير الوصول إلى الخدمات الحكومية، والدعم من صناديق التنمية المحلية، فيما تستهدف خطة التعافي الاقتصادي استقطاب ٥٠٢ مليار دولار استثمارات مباشرة بنهاية ٢٠٢٣ .وفي يونيو الماضي، منحت البحرين الرخصة الذهبية لـ٥ مشاريع بقيمة ٤٠١ مليار دولار، ومن المتوقع أن تسهم

المشاريع الجديدة ومشروعات توسعة الأعمال في خلق١٤٠٠ فرصة وظيفة محلية خلال السنوات الثلاث القادمة، في قطاعات الخدمات المالية والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي نفس السياق، أصدرت هيئة تنظيم سوق العمل، في يوليو ٢٠٢٣ قرارها رقم) ٨(، بشأن اعتماد الخطة الوطنية لسوق العمل) ٢٠٢٣–٢٠٢٦(، مستهدفة خلق فرص عمل نوعية للمواطنين لجعلهم الخيار الأفضل للتوظيف، ومواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية في المملكة، فيما أنجزت وزارة العمل الخطة الوطنية لسوق العمل) ٢٠٢١–٢٠٢٣ (بنسبة ٩١٪ من مبادراتها، التي استهدفت تطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين الباحثين عن عمل، لضمان حصولهم على الفرص الوظيفية المناسبة، وتقليص فارق التكلفة بين العامل البحريني والأجنبي.

على العموم، عكس نمو القطاعات غير النفطية، جهود تحقيق برنامج عمل الحكومة) ٢٠٢٣–٢٠٢٦(، الذي يقوم على أولويات رفع المستوى المعيشي للمواطنين بما يحافظ على مكتسباتهم، والعدالة، والأمن والاستقرار، والتعافي الاقتصادي، والتنمية المستدامة، وخدمات حكومية ذات جودة وتنافسية .ولتحقيقه كانت ميزانية المملكة) ٢٠٢٣–٢٠٢٤(، وفيما انخفض العجز الفعلي في الميزانية في النصف الأول لعام ٢٠٢٣ بنسبة ٢٪ عن تقديرات الموازنة، ليصل إلى ٠١٠١ مليار دولار، ففي الاجتماع المشترك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، تم التوافق على الالتزام بأهداف برنامج التوازن المالي، والاستمرار في تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات للوصول إلى نقطة التوازن، وتم تحديد الأولوية لتنفيذ مشاريع البنية التحتية، وإطلاق مبادرات لزيادة رواتب المواطنين في القطاع الخاص، وإلى هذا تمضي البحرين في تنفيذ مشروعات خطة التعافي الاقتصادي، لبناء اقتصاد متنوع متحرر من الاعتماد على النفط، يوفر فرص عمل نوعية للمواطنين، ويرفع مستوى معيشتهم.

٢٠٢٤/٣/١٤

قراءة في السباق الرئاسي الأمريكي لعام ٢٠٢٤ بين «بايدن» و«ترامب»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

من المقرر أن تشهد «الولايات المتحدة» في نوفمبر٢٠٢٤، تكرارا لمشهد الانتخابات الرئاسية المضطربة والمثيرة للجدل التي جرت قبل أربع سنوات .ومع اختتام معظم «الولايات»، انتخاباتها التمهيدية للحزبين الديمقراطي والجمهوري، بعد ما يُسمى بيوم «الثلاثاء الكبير» في ٥ مارس٢٠٢٤، تم التأكيد رسميًا على اقتراب الرئيس الحالي «جو بايدن»، والسابق «دونالد ترامب»، من سباق جديد للبيت الأبيض في الانتخابات التي ستُعلن نتيجتها في يناير ٢٠٢٥.

وكما كان الحال في عام٢٠٢٠، فمن المتوقع أن تحتدم المنافسة، حيث يتقدم «ترامب»، حاليًا في استطلاعات الرأي الوطنية .ومع ذلك، فإن الانقسام الشديد والفوضى التي صاحبت الانتخابات الماضية، والتي اشتهرت برفضه قبول النتيجة وحثه الملايين من أنصاره على الاعتراض على هذا التصويت؛ هو ما يبرر توجس معظم الناخبين الأمريكيين والمراقبين الدوليين من كيفية سير العملية الانتخابية .

ومع تورط الرئيس السابق في مشاكل قانونية غير مسبوقة بالنسبة إلى مرشح رئاسي أمريكي، والتشكيك في قدرة «جو بايدن»، على تولي المنصب بسبب عمره البالغ ٨١ عامًا، وكونه أكبر رئيس أمريكي على الإطلاق، يبدو أن «الولايات المتحدة»، وحلفاءها يواجهون آفاقًا قاتمة، حيث يثير هذا الوضع تساؤلات بشأن قدرة الرئيس الجديد على قيادة البلاد، والتصدي للتحديات الداخلية والخارجية بنجاح.

ووفقا للعديد من المراقبين، هناك العديد من الأسباب الدالة على افتقار كلا المرشحين للقدرة على تولي الرئاسة مرة أخرى في يناير٢٠٢٥ .ففي حالة «ترامب»، اعتبارًا من بداية مارس ٢٠٢٤، واجه مرتين إجراءات عزله، و٩١ تهمة في أربع قضايا جنائية، وحكم بتغريمه ٤٥٠ مليون دولار، بالإضافة إلى التساؤلات حول شرعية حملته بأكملها، نظرًا إلى اتهامه بارتكاب أعمال تمرد من خلال رفضه الإقرار بنتيجة انتخابات ٢٠٢٠ وتحريض أنصاره لمهاجمة مبنى «الكابيتول» في يناير٢٠٢١، لمحاولة قلب النتيجة بالقوة .ومع بلوغه ٧٧ عاما، فإن قدرته على تولي المنصب باتت موضع شك أيضا، حيث أبدى ما يقرب من ستة من كل عشرة أمريكيين تحفظات بشأن عمره.

وفي فبراير ٢٠٢٤، أفاد تقرير صادر عن «روبرت هور»، المستشار الخاص لوزارة العدل، بأن حالة ذاكرة «بايدن» تواجه «عوائق كبيرة»، وهو ما أضاف تنبيهًا رسميًا بشأن قدرته الذهنية، مما أثار تساؤلات بشأن إمكانية توليه منصب رئيس الولايات المتحدة لفترة تمتد أربع سنوات قادمة .وخلال محاولته دحض هذه الادعاءات، وقع في خطأ عندما خلط بين الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي»، و«رئيس المكسيك»، أثناء مناقشة الكارثة الإنسانية في غزة، وهو يعد إشارة إضافية إلى قيود تعامله في لحظات الأزمة.

وبالإشارة إلى عدم ملاءمة كل من «ترامب»، و«بايدن»، للبيت الأبيض بعد عام ٢٠٢٤، تصبح هناك حاجة ماسة إلى النظر في بدائل محتملة في بلد يضم أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة، ويتسم بوجود العديد من أكبر الشركات نجاحًا في العالم، حيث يثير هذا التحدي مجموعة من الأسئلة حول المسار المستقبلي للسياسة الأمريكية.

وفيما يتعلق بالحزب الديمقراطي، فعلى الرغم من تأييد ٢٣٪ من ناخبي الحزب – وفقًا لآخر استطلاع أجرته صحيفة «نيويورك تايمز» – لا يزال «بايدن»، «السياسي الديمقراطي النشط الأكثر شعبية» .ووفقًا لاستبانة مؤسسة «يوجوف»، للربع الرابع من عام٢٠٢٣، بلغت نسبة تأييده ٥١٪، متقدما على «بيت بوتيجيج»، وزير النقل)٤٧٪(، و«كاميلا هاريس»، نائبة الرئيس) ٤٦٪(، و«إليزابيث وارن»،) ٤٣٪ .(ومع ذلك، فمن المثير للاهتمام أنه وفقًا لهذا الاستطلاع، فإن الديمقراطيين الثلاثة الأكثر شعبية، هم الرؤساء السابقون «باراك أوباما») ٦٣٪(، و«جيمي كارتر») ٥٨٪(، و«بيل كلينتون») ٥١٪.(

وفي حالة الجمهوريين، أصبح من المُسلم به الآن سيطرة «ترامب»، بشكل كامل تقريبا على تنظيم الحزب وهيكل قيادته؛ وهو ما مكنه من التغلب بسهولة على كل المنافسين من تيارات الحزب المعتدلة واليمينية المتشددة .

وأشارت «سوزان جلاسر»، في مجلة «نيويوركر»، إلى أن سباق الترشح الجمهوري «انتهى قبل أن يبدأ» في ضوء هيمنة الرئيس السابق منذ سنوات على الحزب اليميني» .ورأى «ستيفن كولينسون»، من شبكة «سي إن إن»، أن النتائج الأولية قد «أكدت هيمنته المطلقة على الحزب».

وبصرف النظر عن الافتقار إلى القدرة على الحركة داخل الأحزاب السياسية الكبرى في أمريكا، هناك سبب مهم آخر لتفسير ما تواجهه الشخصيات الصاعدة من معوقات نحو التقدم إلى القمة، وهو «المبالغ الهائلة من المال»، و«رأس المال السياسي»، التي يجب أن يقدمها المرشحون في الانتخابات الأمريكية، والتي تفوق مقدرة أي مرشح مُستقل، وليس الشخصيات الرئيسية في الأحزاب الكبرى.

وفي عام ٢٠٢٠، بلغ إجمالي حجم الإنفاق على الحملات الأمريكية في كل من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ما يقرب من ١٤ مليار دولار – أي أكثر من ضعف ما كان عليه في عام ٢٠١٦ – حيث ساهم أكبر ١٠ مانحين من الأثرياء الأمريكيين بأكثر من ٦٤٠ مليون دولار لدعم مرشحيهم المفضلين .ويبقى واضحًا أن هذا الاختلال في التوازن سيزداد سوءًا .ووفقًا لتقييمات وكالة «جروب إم»، سيتم «إنفاق ما يقرب من ١٦ مليار دولار على الدعاية السياسية قبل الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤، على الرغم من أن كلا المرشحين ملامح سياساتهما معروفة لدى الناخبين الأمريكيين .

علاوة على ذلك، لا يشكل الاختيار بين «ترامب»، و«بايدن»، خطراً على «الولايات المتحدة»، داخليا فحسب، بل يثير أيضًا مخاوف بالنسبة للمجتمع الدولي أيضا، لاسيما وأنه من المتوقع أن تهيمن الاضطرابات السياسية والخلافات التي طغت على مسيرة الانتخابات الرئاسية في عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠، مرة أخرى في الانتخابات المقبلة .وفي السياق الدولي، يمكن أن تزيد هذه التوترات من عدم اليقين السياسي والاقتصادي، وتؤثر في العلاقات الدولية والتجارية بين الولايات المتحدة وشركائها، كما يمكن أن تؤدي إلى تقويض جهود التعاون في مجالات، مثل التغير المناخي، ومكافحة الإرهاب، والأمن الدولي بشكل عام.

وبالنسبة إلى الدول الأوروبية، أثيرت احتمالات حول ولاية ترامب الثانية، باعتبارها أمرا مثيرا للقلق .ورأت «ماجدة روجا»، و«جيريمي شابيرو»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، أن «الشبح البرتقالي – كناية عن ترامب – يطارد أوروبا»، مشيرين إلى تهديد حملته الأخيرة لحلف شمال الأطلسي – والتي فشلت في تقديم نسبة ٢٪ من إنفاق الناتج المحلي الإجمالي لديها للحلف – من خلال الإعلان أنه سوف «يدعو» الرئيس الروسي بوتين لغزو أراضيهم، كما فعل في أوكرانيا .

من جانبه، أشار «أندرو دورمان»، من «كينجز كوليدج» إلى أنه خلال رئاسته الأولى، كان «ترامب» يُدار من قبل ما يُسمى بـ«النخبة»، المكونة من مستشاري الأمن القومي، ووزراء الخارجية ذوي الخبرة .ومن المتوقع أن فترة ولايته الثانية لن تحمل نفس التأثير، حيث يبدو أنه يرغب في تنفيذ المزيد من أهداف سياسته منذ اليوم الأول لتنصيبه، بدلاً من الاعتماد على آراء الخبراء المعنيين.

وفي عصر المنافسة العالمية المتزايدة، خاصة مع «الصين»، و«روسيا»؛ أشار «ألفريد ماكوي»، من جامعة «ويسكونسن»، إلى أن انتخاب الرئيس السابق، «سوف يضع نهاية»، لأي حديث متبق عن «قوة القرن الأمريكي»، وأن آليات الدبلوماسية المنمقة الذي ينتهجها الجمهوريون سوف «تدمر قوة البلاد المتدهورة بالفعل».

وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بالحرب الإسرائيلية المستمرة على غزة ومحنة الفلسطينيين، لا تقدم نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٢٤، أي أمل في وجود تغييرات إيجابية، حيث يتبنى كلا

المرشحين الدعم لإسرائيل على الرغم من انتهاكاتها الصارخة للقانون والأعراف الدولية .ومع استمرار «إدارة بايدن»، في رفض إدانة العدوان الإسرائيلي على المدنيين في قطاع غزة، وعرقلة قرارات وقف إطلاق النار في مجلس الأمن؛ فإن هذا الموقف يتعارض بشكل واضح مع آراء الناخبين الديمقراطيين، الذين انخفض تأييدهم لإسرائيل من ٥٦٪ إلى ٤٧٪ في أكتوبر٢٠٢٣، فيما يؤكد ٥٧٪ منهم على ضرورة قيام «واشنطن»، بممارسة المزيد من الضغوط على إسرائيل لإنهاء حربها على المدنيين .

ويبقى واضحا، أن رفض «إدارة بايدن»، تغيير مواقفها بما يتوافق مع آراء مؤيديها والمجتمع الدولي قد يكلفها الانتخابات الرئاسية، في ضوء حركة الاحتجاج الراهنة داخل الديمقراطيين والمعنية بمقاطعة التصويت لصالح الرئيس الحالي في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي، والتي شهدت نسبًا لا يستهان بها) تصل إلى ١٩٪ في مينيسوتا(، كمؤشر على التفاعل مع القضية الفلسطينية .ومع ذلك، فإن «بايدن»، وأقرب مستشاريه، لا يزالون يواصلون رفض تغيير موقفهم؛ ما يعكس تحديات متزايدة تواجه القيادة الديمقراطية في تلبية تطلعات جماهيرها وتجاوبها مع التحولات في الرأي العام الدولي .

وبالنسبة إلى الحزب الجمهوري تبدو الصورة أسوأ .وأعلن «ترامب»، عن دعمه العلني الكامل لأهداف إسرائيل الحربية، مؤكدا أنها يجب أن «تنهي مشكلة» غزة، مهاجما «إدارة بايدن»؛ بسبب «تساهلها» ضد خصومها في الشرق الأوسط وأماكن أخرى .وأشار «ألان سميث»، و«فون هيليارد»، من شبكة «إن بي سي نيوز»، مسألة أن ترامب «لم يقدم بعد أفكارًا، أو مقترحات محددة»، للتوصل إلى السلام في المنطقة، بخلاف التعهد بتوسيع ما يُسمى نطاق «الحظر الإسلامي»، ليشمل اللاجئين من غزة، ومنعهم من دخول الولايات المتحدة، وهو ما يوضح أن الإدارة الأمريكية اليمينية القادمة، لن يكون لديها أي اعتبار على الإطلاق لحقوق الإنسان للمدنيين الفلسطينيين.

وفي أعقاب نتائج «الثلاثاء الكبير»، صعّد «بايدن»، و«ترامب»، هجماتهما ضد بعضهما .وصرح الرئيس الحالي أن الشعب الأمريكي يواجه «اختيارًا واضحًا»، بين «المضي قدمًا»، تحت قيادته، أو «السماح لترامب أن يجرنا إلى الوراء، وحالة الفوضى والانقسام والظلامية التي ميزت فترة ولايته» .وعلى النقيض من ذلك، أوضح الرئيس السابق أنه «إذا خسرنا هذه الانتخابات، فلن يكون لدينا بلد» .ومن المتوقع على نحو متزايد أن تشكل نتيجة الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤، أمرا مصيريا، بما في ذلك بالنسبة إلى الناخبين الأمريكيين، وبقية العالم.

على العموم، فإنه على الرغم من وجود عشرات الآلاف من السياسيين والخبراء ذوي الخبرة في السياسة الاقتصادية والشؤون الخارجية بالولايات المتحدة، إلا أن كلا الحزبين) الجمهوري، والديمقراطي (الرئيسيين في البلاد، خلال دورتين متتاليتين، قدما مرشحين مثيرين للجدل أثبتوا أنهم غير قادرين على توحيد أمتهم محليا أو كسب احترام القادة والشعوب الدولية.

وبالنظر إلى حقيقة أن ٤٢٪ فقط من الأمريكيين لديهم وجهة نظر إيجابية تجاه «بايدن»، وأقل من ٣٦٪ منهم لديهم آراء إيجابية تجاه «ترامب» –وفقًا لاستطلاع وكالة أسوشيتد برس في ديسمبر ٢٠٢٣ – فإن هذا يمثل إدانة واضحة لأخطاء النظام السياسي الأمريكي، الذي ارتبط بشكل وثيق بنفوذ المانحين الأثرياء والمؤسسات الحزبية،

وهو الأمر الذي يقوض إلى حد كبير الديمقراطية الأمريكية، ودورها كرائدة في إدارة دفة السياسة الدولية، والقانون وحقوق الإنسان.

٢٠٢٤/٣/١٥

حرب غزة تكشف عدم أهمية أوروبا الجيوسياسية في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

منذ بدأت الحرب الإسرائيلية في أكتوبر ٢٠٢٣، على غزة خرج مئات الآلاف من المتظاهرين إلى شوارع المدن الأوروبية والأمريكية، مثل، «لندن»، و«باريس»، و«برلين»، و«روما»، و«واشنطن»، و«نيويورك»؛ للتعبير عن غضبهم، ليس فقط من تصرفات إسرائيل التي تنتهك القانون الدولي، لكن أيضًا لإدانة وهن ردود الفعل الصادرة عن حكوماتهم، التي رفض العديد منها انتقاد جرائم وانتهاكات قوات الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين.

وعلى الرغم من إعراب دول، مثل «إسبانيا»، و«بلجيكا»، و«إيرلندا»، عن تعاطفها مع المدنيين الفلسطينيين المحاصرين داخل غزة، ودعوتها إلى إحلال السلام في المنطقة، وتنديد «جوزيب بوريل»، منسق السياسة الخارجية في «الاتحاد الأوروبي»، بإسرائيل، وإقراره بما آلت إليه عملية السلام في الشرق الأوسط الآن؛ فقد رفض كبار المسؤولين وصناع القرار في «بروكسل»، والعواصم الأوروبية الأخرى الأكثر نفوذاً، نداءات شعوبهم، ورفضوا مساءلة إسرائيل، سواء على المستوى الثنائي، أو أمام التجمعات العالمية، مثل «مجلس الأمن»، أو «محكمة العدل الدولية».

وفي هذا الصدد، رأي «جيمس لينش»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، أن إخفاقات «ريشي سوناك»، رئيس الوزراء البريطاني، و«إيمانويل ماكرون»، الرئيس الفرنسي، و«أولاف شولتز»، المستشار الألماني، و«أورسولا فون دير لاين»، رئيسة المفوضية الأوروبية؛ قد أضرت بشدة «بسمعة الدول الأوروبية التي طالما اعتزت بها»، كمدافع عن حقوق الإنسان، والقانون الدولي، مؤكدا أن المشاعر العامة تجاه دور هذه الدول، كقوة إيجابية في الشرق الأوسط، قد «تحطمت»؛ بسبب طبيعة تعاملها مع الكارثة الإنسانية في قطاع غزة، مشيرا إلى أن أوروبا وأمريكا أظهرتا ازدواجية صارخة في تعاملها مع الفلسطينيين، بالمقارنة مع الأوكرانيين.

وفي ظل القوة الأمريكية الطاغية بمختلف أنحاء العالم؛ دأبت الدول الأوروبية لفترة طويلة على استخدام «القوة الناعمة»، للإبقاء على نفوذها؛ ثقافيا، واقتصاديا، وسياسيا .ويتجلى نجاح هذا النهج في العلاقات الدولية، من خلال «مؤشر القوة الناعمة العالمي لعام ٢٠٢٤»، الصادر عن مؤسسة «براند فاينانس»، حيث احتلت «بريطانيا» المركز الثاني، و«ألمانيا» الخامس، و«فرنسا» السادس، و«سويسرا» الثامن، و«إيطاليا» التاسع، و«إسبانيا»، الحادي عشر، «السويد»، الثاني عشر، و«هولندا»، الرابع عشر .

وعلى وجه الخصوص، جاءت «سويسرا»، في المركز الأول عالميا فيما يخص «الاستثمار ومواقع العمل»، و«ألمانيا»، بالنسبة إلى المكان الأفضل لشراء المنتجات والخدمات، و«بريطانيا»، للجامعات والدراسة، و«إيطاليا»، للسياحة . ووفقا لـ«تيموثي جارتون آش»، و«إيفان كراستيف»، و«مارك ليونارد»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات

الخارجية»، فإن أوروبا تمتلك «احتياطيات وفيرة من القوة الناعمة»، ولا تستطيع الدول الأخرى منازعتها في هذا الشأن.

وفي حالة «الاتحاد الأوروبي»، تحققت القوة الناعمة الذي يتمتع بها من خلال «الاستثمارات الضخمة المخصصة للتنمية»، و«الدعم المالي والسياسي النشط لمنظمات المجتمع المدني» .وعلى الصعيد الدولي، تعد «بروكسل»، المانح الأول عالميًا لبرامج المجتمع المدني .وتعهدت بتقديم أكثر من ٥٠١ مليار يورو بين عامي) ٢٠٢١-٢٠٠٧(، كجزء من برنامج أوروبا العالمية .وأوضح «لينش»، أن هذه المبادرات توفر «دعمًا للأهداف الاستراتيجية الأوروبية»، مع المشاركة في مشاريع الإصلاح الاقتصادي والمجتمعي والسياسي، بمناطق، مثل الشرق الأوسط، مما يتيح لأوروبا «إمكانية الوصول إلى المجتمعات والاطلاع على وجهات نظر الشعوب».

ومع ذلك، فإن السياسات التي انتهجتها الحكومات الأوروبية أثناء العدوان على غزة، كانت سببا في توتر هذه الروابط إلى حد كبير .ورأت «سارة نيومان»، في مجلة «مودرن دبلوماسي»، أن هذه الحرب «بددت آمال أوروبا في القيام بدور سلمي وبنَّاء في الشرق الأوسط»، من خلال الكيفية التي أوقفت بها العديد من الدول عمدا علاقاتها مع المنظمات المدنية، فضلاً عن «المعايير المزدوجة»، التي اتخذتها حكومات بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا تجاه «حقوق الإنسان»، و«القانون الدولي»، والتي تم التمسك بها في حالة «أوكرانيا»، والتخلي عنها في حالة «فلسطين».

وفي حالة أوكرانيا، أدانت «الدول الأوروبية»، روسيا بشدة، وقيّدت وصولها إلى أسواقها المالية من خلال استخدام عقوبات واسعة النطاق، وتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية وإنسانية للأوكرانيين بقيمة ٩٦ مليار دولار، واتهام «موسكو»، بارتكاب جرائم حرب أمام «المحكمة الجنائية الدولية» .وبعد مرور عام ونصف، دعمت هذه الدول نفسها، العدوان الإسرائيلي– حتى في ظل استمرار تزايد أعداد الشهداء من المدنيين – وترددت في إصدار أي انتقادات قوية لإسرائيل، أو دعوتها إلى وقف هجماتها العسكرية.

وفي تناقض واضح مع التمويل الهائل المقدم للتواصل مع المنظمات الأوكرانية اعتبارًا من عام ٢٠٢٢ فصاعدًا؛ اتخذت «المفوضية الأوروبية»، عند اندلاع الحرب على غزة في٢٠٢٣ – إلى جانب «ألمانيا»، و«السويد»، و«سويسرا»، و«فنلندا»، و«الدنمارك»، و«النمسا» – قرارات لمراجعة أو تعليق تمويلها لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية، وفقًا لمزاعم أدانتها «منظمة العفو الدولية»، ووصفتها بـ«الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة»، بشأن «تحويل التمويل إلى المنظمات الإرهابية» .وفي ذلك الوقت، حذرت «العفو الدولية»، من أن «مصداقية الحكومات الأوروبية»، تجاه القضية الفلسطينية «تضررت بسبب القيود التي فرضتها على الحق في حرية التعبير، والتجمع للأشخاص والجماعات، التي تحتج على الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي».

وبالنظر إلى كيفية اعتماد «القوة الناعمة»، للدول الأوروبية على قوة تأثيرها الثقافي والتزامها، المفترض، بالقانون الدولي، ومبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان؛ فإن فشلها في اتخاذ موقف أخلاقي بشأن الحرب، يوجه ضربة قاسمة إلى سمعتها ومكانتها العالمية .وأشار «مارتن كونيشني»، من «مشروع الشرق الأوسط الأوروبي»، إلى مدى «صدمة» المجتمع الدولي – باستثناء دول الغرب – حيال «الدعم الأوروبي للعدوان الإسرائيلي» على الفلسطينيين.

وفي العالم العربي على وجه الخصوص، رأى «لينش»، أن «الأوروبيين عادة ما يتبنون سياسة ازدواجية المعايير»، ما جعل استخدامهم لقوتهم الناعمة، يمثل «إشكالية لا يمكن معالجتها» .وعلى النقيض من رفض كل من «ألمانيا»، و«فرنسا»، الانضمام إلى غزو العراق من قبل «الولايات المتحدة»، و«بريطانيا» عام ٢٠٠٣، واتخاذهما «مواقف إيجابية»، حيال تلك القضية، فقد أشار «لينش»، إلى أنه في حالة الحرب الإسرائيلية على غزة، كان الاتحاد الأوروبي «متحدا»، خلف الموقف الأمريكي، وظهرت عواقب هذا الموقف المتخاذل في الطريقة التي أصبحت تنظر بها الشعوب العربية الآن إلى الدول الأوروبية.

وأظهر استطلاع للرأي أجراه «المركز العربي»، في فبراير ٢٠٢٤، شمل ٨٠٠٠ شخص من ١٦ دولة عربية، مدى صدمة مواطني المنطقة من ردة الفعل الأوروبية حيال حرب غزة .وبالنظر إلى الكيفية التي يُنظر بها إلى دعم «الولايات المتحدة»، باعتباره السبب الرئيسي لاستمرار العدوان، فليس غريبا أن يرى ٩٤٪ من المستطلع آراؤهم أن رد الفعل الأمريكي كان سيئًا للغاية بنسبة اقتربت من) ٨٢٪ .(وفي حالة الدول الأوروبية، كانت النظرة إلى ردود الفعل «فرنسا»، «سيئة»، أو «سيئة للغاية»، بنسبة) ٧٩٪(؛ أما «المملكة المتحدة»، و«ألمانيا»، فقد كانت «سيئة»، بنسبة) ٧٨٪ .(ومع ارتباط مواقف هذه الدول تجاه القضية الفلسطينية، ارتباطا وثيقا بـ«واشنطن»، فقد أشارت نتائج الاستطلاع إلى انهيار الثقة من جانب الشعوب العربية فيها بشأن تحديد مصير الدولة الفلسطينية المستقبلية، بنسب تراوحت ما بين ٦٥٪ و٩٤٪.

وفي ضوء هذه الأرقام، رأى «لينش»، أن «حالة الرفض المجتمعي» في مختلف أنحاء العالم العربي، حيال ردود الفعل الغربية على حرب غزة، قد «أدت إلى تغيير جذري في سياق العلاقات الأوروبية مع المجتمع المدني العربي»، حيث «لن يتم معاملة الأوروبيين كمحاورين مهمين طالما أنهم باتوا لا يضيفون أدنى قيمة إلى جهود المجتمع المدني»، وخير مثال على ذلك، فقدان الثقة في الدول الغربية التي تدافع عن إطلاق سراح السجناء السياسيين، خاصة وأن تدخلها المستقبلي قد «يعرض قضايا هؤلاء السجناء للخطر، جراء اعتمادها على معايير مزدوجة» .

وفي هذا الصدد، أوقفت «ألمانيا»، تمويل مشروع مناهضة الاتجار بالنساء، الذي تنفذه «مؤسسة قضايا المرأة»، في مصر؛ اعتراضا على توقيع رئيسة مجلس أمناء المؤسسة على بيان يدعو إلى وقف الحرب على غزة ومقاطعة البضائع الإسرائيلية، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، في حين جمدت «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»، التعاون مع حكومة «برلين»، ولعل هذا الأمر هو أحد الأمثلة البارزة التي تشير إلى توقعات تآكل النفوذ التاريخي لأوروبا؛ بسبب ردود فعلها على الحرب الإسرائيلية.

ولمعالجة هذا الفشل، ذكر «لينش»، أن «الخطوة الأولى»، تتلخص في «الاعتراف بالمشكلة»، والكيفية التي ظهرت بها سياسات الدول الأوروبية عند التعامل مع قضايا الشرق الأوسط، حيث رأى أن إعادة بناء أوروبا لسمعتها أمام المجتمع المدني في المنطقة، «ستتطلب محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها للقانون الدولي»، و«تقديم الدعم الثابت لمؤسسات، مثل محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية» .وعلى الرغم من اعترافه بأن تحول

هذه الدول إلى الدعم الكامل لهذه المؤسسات، «يبدو احتمالًا بعيدًا في الوقت الحاضر»، إلا أنه حث المانحين الأوروبيين للمنظمات الفلسطينية على إعادة النظر في شروطهم الخاصة بتقديم المساعدات».

من جانبهم، رأى «جارتون آش»، و«كراستيف»، و«ليونارد»، إلى أن أوروبا تبدو وكأنها «عالقة بين استراتيجيتين متعارضتين»، بشأن كيفية تفاعلها مع بقية دول العالم، حيث ترغب حكوماتها من ناحية في «التمسك بفكرة عالم ثنائي القطب من الديمقراطيات، مقابل الأنظمة الاستبدادية الراهنة»، حيث سيكونون بذلك شركاء مقربين للولايات المتحدة، ولكنهم يتعهدون من ناحية أخرى أيضًا بتبني نوع من «الاستقلال الاستراتيجي» الخاص بهم والذي من «المرجح أن يؤدي إلى تقسيم أوروبا بدلاً من توحيدها» .

على العموم، خلصت «نيومان»، إلى أن رد فعل الدول الأوروبية حيال تدمير إسرائيل لغزة، «كشف عدم أهمية أوروبا الجيوسياسية في الشرق الأوسط»، ومدى فشل حكوماتها في حل المشكلة، واتخاذ الموقف الأخلاقي الصحيح للتضامن مع حقوق الإنسان للمدنيين الفلسطينيين .ولهذا السبب، ظهرت «المعايير المزدوجة»، بشكل بارز بالتزامن مع قدرة هذه الدول على حماية الأوكرانيين وتزويدهم بوسائل القوة .

علاوة على ذلك، رأى «لينش»، أن فشل هذه الدول في الالتزام بالواجب الأخلاقي المتمثل في فضح انتهاكات إسرائيل ضد الفلسطينيين، لن يعني فقط أن منظمات حقوق الإنسان «قد تبحث عن تمويل خدماتها من مصادر أخرى»، بل أصبح له «تأثير ملموس على تهاوي نفوذ الأوروبيين في الشرق الأوسط» .ورأت «بريجيت هيرمانز»، من «جامعة جنت»، أنه مع استمرار «بروكسل»، في رفض انتقاد إسرائيل، وتقديم الدعم لها، فإن قوتها الناعمة سوف تتلاشى بلا أدنى شك.

٢٠٢٤/٣/٢٠

تباين الآراء بين الأجيال في الغرب حيال الحرب في غزة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تاريخيًّا، كانت الاختلافات في الرؤى السياسية بين الأجيال في الدول الغربية تمثل جزءًا أساسيًا من النقاش العام .وفي المملكة المتحدة، رأى المركز الوطني للبحوث الاجتماعية، أن العمر أصبح يشكل أكبر الانقسامات الديموغرافية في السياسة البريطانية .وتتجلى هذه الديناميكية في أمريكا الشمالية وأوروبا أيضا، ففي الانتخابات الوطنية يفضل الناخبون الأصغر سنًا، دعم الأحزاب اليسارية والقضايا الاجتماعية، بينما يميل الأكبر سنًا إلى دعم الأحزاب المحافظة.

وتنعكس المواقف تجاه القضايا الداخلية، مثل الإنفاق الحكومي، والرعاية الصحية، والإصلاح الاجتماعي، وحماية البيئة على مجال السياسة الخارجية .ففي الولايات المتحدة، أكد استطلاع للرأي أجراه مجلس شيكاغو للشؤون العالمية، أن أجيالا مختلفة من الأمريكيين لديهم تصورات متناقضة حول دور بلادهم في العالم.

وفيما يتعلق بمواقف المواطنين الغربيين تجاه الشرق الأوسط– لا سيما الحرب الإسرائيلية المستمرة على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة –تشير البيانات إلى أن كبار السن يظهرون ميلًا نحو دعم إسرائيل، بينما يتعاطف

الشباب أكثر مع الفلسطينيين، ومن ثمّ، اعترضوا على سياسات حكوماتهم تجاه الوضع الإنساني في غزة من خلال تنظيم المظاهرات الحاشدة .ومع اقتراب انتخابات مهمة في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، خلال عام ٢٠٢٤، رأت إيمي ماكينون، في مجلة فورين بوليسي، أن الحرب الحالية قد تلعب دورًا في نتائج هذه الانتخابات.

وهناك عنصر آخر مهم يتجلى عند تحليل استطلاعات الرأي بين المواطنين الغربيين حيال قضايا السياسة الخارجية، وهو مستوى الجهل الشديد، أو اللامبالاة المتعمدة تجاه ما يجري على الصعيدين الدولي والإنساني . وعلى الرغم من تلقي الاعتداءات الإسرائيلية على غزة، تغطية إعلامية، وتكرار الإدانات من المنظمات الحقوقية، والحكومات والمحللين، إلا أن العديد من الأشخاص في الغرب يجدون صعوبة في فهم هذه الأحداث وتحديد أهميتها .ووفقًا لما ذكرته لمى الباز، من مجلس شيكاغو للشؤون العالمية، فإن أحدث استطلاع للرأي بين الأمريكيين؛ أظهر أن هناك اختلافات في وجهات النظر بين الأفراد، الذين ينتمون إلى الجيل الصامت) الذين ولدوا قبل عام ١٩٤٥(، والجيل الذي يليهم) من مواليد عام ١٩٩٦(، بشأن دور الولايات المتحدة في العالم.

ومن حيث التوزيع العمري للسكان، فإن ٧٢٪ من الأشخاص) الذين وُلدوا قبل عام ١٩٤٥(، و٦٥٪ من الذين)وُلدوا قبل عام ١٩٦٤(، و٥٥٪ من الذين) وُلدوا قبل عام ١٩٨٠(، يرون أمريكا هي أعظم دولة في العالم .في المقابل، يعتقد ٥٩٪ من الأشخاص الذين) وُلدوا بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٧(، و٦٥٪ من الذين) وُلدوا بعد عام ١٩٩٧(، أن بلادهم ليست الأعظم .وفي حين أن ٦٤٪ من الأمريكيين الذين) ولدوا قبل عام١٩٨٠(، يؤمنون بـالاستثناء الأمريكي؛ والاعتقاد بأن القيم والنظام السياسي والتطور التاريخي لبلادهم يميزها عن الآخرين؛ فقد رأت الباز، أن الشباب الأمريكي أقل اقتناعا بهذه الفرضية، حيث يعتقد ٣٧٪ فقط من المولودين بعد عام ١٩٨٠ بذلك .فيما تبين كذلك أن الشباب الأمريكي أقل تفضيلًا لوجود قواعد عسكرية أمريكية في الخارج، وأكثر رفضا لاستخدام القوات الأمريكية في السياسات الخارجية، على الرغم من التوافق العام مع كبار السن، بشأن أهمية مشاركة بلادهم في اتفاقيات دولية تتعلق بالتغير المناخي، والتجارة، وتقنين استخدام الذكاء الاصطناعي.

وعلى ضوء الصلة التي رسمتها الباز، بين فخر الأمريكيين الأكبر سنا بدور الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية، وسياستها خلال الحرب الباردة، يتضح أن الأمريكيين الذين تجاوزوا سن الأربعين يظهرون دعمًا أكثر للعلاقات الأمنية لبلادهم مع اليابان، وألمانيا، وكوريا الجنوبية، وتايوان.

وفيما يخص الموقف تجاه الشرق الأوسط، فإن أقل من نصف الأمريكيين– الأكبر سنًا والأصغر سنًا –يؤيدون علاقة واشنطن الأمنية مع السعودية، مع دعم الأغلبية في كلتا الفئتين لتوصل بلادهم إلى اتفاق دبلوماسي للحد من البرنامج النووي الإيراني .وفي المملكة المتحدة، أشار استطلاع للرأي أجرته وكالة سافانتا، أن الناخبين الشباب مهتمون برئاسة ثانية لدونالد ترامب، على قدم المساواة مع ما تفرضه الصين من تهديدات على أمن بريطانيا.

وتتجلى الانقسامات بين الأجيال بهذه التقييمات أيضًا في الآراء تجاه الحرب الإسرائيلية على غزة .وفي الولايات المتحدة، ذكرت لورين غامبينو، في صحيفة الجارديان، أن الشباب كانوا في طليعة حركة التضامن المتنامية مع

فلسطين، وقادوا الاحتجاجات في جميع أنحاء المدن، معبرين عن غضبهم من سياسات الرئيس جو بايدن، .ورأى شبلي تلحمي، من جامعة ميريلاند، أن هناك تغييرا في الطريقة التي يفكر بها الشباب حول هذه القضية، مع تضاعف عدد الديمقراطيين منهم الذي يعتقد أن بايدن، مؤيد بشكل مبالغ لإسرائيل، وهو ما يمثل أعمق تحول خلال فترة زمنية قصيرة .وفي استطلاع للرأي أجرته صحيفة نيويورك تايمز، وكلية سيينا في ديسمبر٢٠٢٣، سجل ما يقرب من ثلاثة أرباع الشباب الأمريكي عدم رضاهم إزاء تعامل رئيسهم مع الأزمة، حيث أكد ما يقرب من نصفهم أن إسرائيل تقتل الفلسطينيين عمدًا؛ ومن ثمّ، عارضوا توفير بلادهم الدعم العسكري والاقتصادي لها.

وفي المقابل، وجد مجلس شيكاغو للشؤون العالمية، أن أكثر من ٧٠٪ من الناخبين الأمريكيين) الذين وُلدوا قبل عام ١٩٨٠ (يدعمون العلاقة الأمنية بين الولايات المتحدة وإسرائيل .بينما يوافق ٥٦٪ فقط من الذين وُلدوا بعد هذا التاريخ على استمرار تلك العلاقة .ومن بين الناخبين الجمهوريين، أوضح تلحمي، أن الاستطلاع الذي أجرته جامعة ميريلاند، في الفترة من يناير إلى فبراير٢٠٢٤، وجد أن ٥٨٪ يعتقدون أن إسرائيل تدافع عن مصالحها في حربها على غزة، بينما يعتقد ٧٪ فقط أنها تجاوزت كل الحدود.

وفي المملكة المتحدة، أظهر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة يوجوف، أن ٦٦٪ من البريطانيين يعتقدون أن على إسرائيل وقف أعمالها العسكرية في غزة، وأن ٤٤٪ من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٤ عاما، تعاطفوا مع الفلسطينيين، مقابل ١١٪ فقط انحازوا لإسرائيل .وبالمقارنة مع الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاما فما يزيد، فإن ٣٢٪ منهم يؤيدون إسرائيل، و١٩٪ فقط يؤيدون الفلسطينيين .وتعكس هذه الأرقام أيضا آراء الناخبين السياسيين، حيث يدعم أنصار المحافظين، قوات الاحتلال) بنسبة ٣٤٪ مقابل ١٢٪(، ويتعاطف مؤيدو حزب العمال مع الفلسطينيين) بنسبة ٤٧٪ مقابل ٩٪ .(ووجدت سافانتا للأبحاث، أن الناخبين الأصغر سنا يعتقدون– على النقيض من الفئات العمرية الأخرى –أن الحرب في غزة لابد أن تكون على رأس أولويات السياسة الخارجية البريطانية، حتى قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا ذاتها.

علاوة على ذلك، أظهر استطلاع للرأي أجرته هيئة الإذاعة العامة الألمانية، أن ٦١٪ من الألمان يعتقدون أن الهجمات الإسرائيلية المستمرة ضد الفلسطينيين في غزة غير مبررة .ومع ذلك، كشفت يوجوف، أن ألمانيا لا تزال الدولة الأكثر تأييدًا لإسرائيل في أوروبا، والأكثر تعاطفا معها بنسبة تأييد ٢٩٪، مقارنة بـ١٢٪ للفلسطينيين، وعلى النقيض من ذلك، كانت إسبانيا الدولة الأكثر تأييدا للفلسطينيين بنسبة ٢٧٪ .ورغم تزايد التعاطف معهم في فرنسا منذ أكتوبر ٢٠٢٣، فإن معدل تأييدهم أقل من نظيره حيال إسرائيل.

ومع استمرار احتجاجات الشباب في الغرب ضد ردود فعل حكوماتهم تجاه الحرب في غزة، يصبح تأثير الانقسامات الديموغرافية على الانتخابات المقبلة مسألة مهمة .ففي الولايات المتحدة، شهدت الانتخابات الرئاسية التمهيدية للحزب الديمقراطي مقاطعة عشرات الآلاف من الناخبين لبايدن، مع رفض أكثر من ١٠٠ ألف من أعضاء حزبه في ولاية ميشيجان، وحدها، اختياره لولاية أخرى .وتاريخيا، يُعتبر الفوز في ميشيجان، مؤشرا

للفوز بالانتخابات الرئاسية في البلاد كلها .ففي حين فاز فيها ترامب بفارق ١١ ألف صوت فقط عام ٢٠١٦، فقد فاز بايدن بنحو ١٥٠ ألف صوت عام ٢٠٢٠.

وعلى الرغم من خسارة بايدن في الانتخابات التمهيدية بالولاية، فقد وصف مايكل كوكس، من المعهد الملكي للشؤون الدولية، هذه النتيجة بأنها لا تترجم في حد ذاتها إلى دعم لترامب .ورأت سالي هاول، من جامعة ميشيجان، أن البيت الأبيض ينبغي أن يكون قلقًا، إزاء حجم المعارضة لسياسات إدارته الديمقراطية الحالية، إذ يمكن أن يؤدي هذا في نهاية المطاف إلى عدم إعادة انتخابهم في الانتخابات القادمة.

وفي المملكة المتحدة، سلط فوز جورج غالاوي، في الانتخابات الفرعية في روتشديل– والذي أكد أهمية دور بريطانيا تجاه حرب غزة خلال حملته الانتخابية –الضوء على كيف يمكن لتوقعات بانتصار ساحق لحزب العمال أن تتغير بشكل مفاجئ؛ بسبب تناقض تصريحات كير ستارمر، فيما يتعلق بالحرب.

ومع إشارة كريس ماسون، في شبكة الـ بي بي سي، إلى وجود كثير من المجتمعات التي تضم أعدادا كبيرة من المسلمين، ومعارضة كثير من الشباب البريطاني للحرب على غزة؛ فقد رأت مجلة الإيكونوميست، أن حزب العمال لا يمكن أن يكون على يقين من الفوز في الانتخابات المقرر إجراؤها في خريف عام ٢٠٢٤.

وعلى الرغم من أن الانقسامات بين الأجيال المختلفة قد يكون لها تأثير في الانتخابات الوطنية المقبلة، فمن المهم الاعتراف بأن القضية الفلسطينية بالنسبة إلى العديد من شعوب دول أمريكا الشمالية، وأوروبا محاطة بنوع من الجهل واللامبالاة .ولإثبات ذلك، أوضح تلحمي، أن ٤١٪ من المشاركين في استطلاعات الرأي الأمريكية لا يعتقدون أن حرب غزة لها تأثير مباشر على بلادهم، نظرًا لأن العديد منهم لا يراقبون القضية الفلسطينية، وليس لديهم معلومات كافية عنها، وعندما سُئلوا عما إذا كانت العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، مبررة أم لا، قال ٤٢٪ إنهم لا يعرفون ما يكفي ليكون لديهم رأي، وأيد ثلث المشاركين إسرائيل، والربع الآخر وقف ضدها .

وفي بريطانيا، أوضح استطلاع يوجوف، أنه في حين ذكر ٢٨٪ من المشاركين أنهم يتعاطفون مع الفلسطينيين، فقد أعرب ١٦٪ عن انحيازهم للإسرائيليين، وأيد ٢٤٪ كلا الطرفين بالتساوي، وأشار ٣٤٪، إلى أنهم لم يكن لديهم أدنى مشاعر حيال الطرفين .وبالمثل، فإن قدرة الأوروبيين على فهم طبيعة القضية الفلسطينية، لا تزال في أدنى مستوياتها، إذ تبلغ ٤١٪ في فرنسا، و٣٤٪ في إيطاليا، و٤٦٪ في إسبانيا، و٣٣٪ في ألمانيا.

على العموم، في ضوء هذه البيانات من المهم تأكيد أن ردود فعل الحكومات الغربية حيال ما تقوم به إسرائيل من قتل وتدمير وتشريد في قطاع غزة؛ ستكون مهمة لتحديد مصير الانتخابات الوطنية القادمة، لاسيما في ظل مشاعر التعاطف المتزايد مع الفلسطينيين، خاصة من جيل الشباب، وهو ما يعكس كيف أن وحشية هذه الحرب غيرت من التصورات الأوسع حيال انتهاكات إسرائيل لكل الأعراف والقوانين الدولية في التعامل مع المدنيين، فضلا عن نيتها الواضحة في احتلال الأراضي بأشد آليات القوة والترهيب.

٢٠٢٤/٣/٢٢

دول الخليج تقود النهوض بحقوق المرأة وفرصها في الشرق الأوسط

يوافق يوم الثامن من مارس الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، وبهذه المناسبة قالت مارسي غروسمان، من المجلس الأطلسي، إن الوقت مُناسب الآن للتفكير في وضع المرأة بالشرق الأوسط، وفيما أحرز من تقدم، والإقرار بالتحديات التي لا تزال قائمة؛ لخلق عالم أكثر إنصافا .وقيّم بول سالم، من معهد الشرق الأوسط، عملية تمكينها وتحريرها، باعتبارها تحولًا رئيسيًا في العصر الحديث، ورأى أن احتمال مضاعفة المدخلات في النمو الاقتصادي، والنهوض بسكان المنطقة المتعلمين، وجلب تجارب ورؤى جديدة لتشكيل وجهات النظر الاجتماعية والثقافية والسياسية، يعني أن المستقبل سيتمحور حول المرأة، وتعزيز أدوارها محليًا، وإقليميًا، ودوليًا.

وفي العقود الأخيرة، تزايدت أهمية النهوض بحقوق المرأة في دول الخليج، حيث أصبحت هذه الجهود رائدة، وخاصة مع تنفيذ العديد من الإصلاحات والتطورات بشكل واضح .وفي هذا السياق، أشارت مريم زادة، من مركز ستيمسون، إلى أن المدافعين عن تعزيز حقوقها في الشرق الأوسط يمكنهم الآن الاستناد إلى التقدم المحقق في دول الخليج لتحقيق أهدافهم الخاصة بالكرامة والاستقلال.

ومن خلال تقييم حقوقها وفرصها في عديد من البلدان عبر مقاييس؛ مثل) معرفة القراءة والكتابة، والتعليم، وفرص العمل، وأدوارها داخل المجتمع المدني، وحقوق الأسرة(؛ أشارت زادة، إلى أن الإمارات، نجحت في النهوض بالوضع الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، للمرأة، مع ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، وزيادة عدد خريجات الجامعات، وتعزيز تمثيلها في القوى العاملة الوطنية، ودورها المتنامي في المجتمعات المدنية، فيما أبرزت الإصلاحات القانونية التي تهدف إلى ضمان حقوق النساء وأسرهن بشكل خاص، كإنجازات ملموسة . وكجزء من تحول واضح في المواقف المجتمعية، تجاه دورها في الشرق الأوسط، أشادت بكيفية التغير البارز، الجاري في دول الخليج عامة، بما في ذلك السعودية، حيث تم الاعتراف بالنهوض بحقوقها وأدوارها داخل المجتمع المدني، باعتباره جزءا لا يتجزأ من رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وفي مجال تعزيز معرفة القراءة والكتابة، حققت الدول الخليجية تقدمًا ملحوظًا .ومن بين ٧٧٣ مليون شخص أمّيّ حول العالم وثقتهم اليونسكو؛ تُقدر المؤسسة العالمية لمحو الأمية، أن ما يصل إلى ٤٩٦ مليون شخص من هذا العدد نساء، فيما أوضحت أيضا أن تأثير هذه الأمية على المدى الطويل ملحوظ، حيث تتقاضى النساء اللاتي أكملن التعليم الثانوي في المتوسط ضعف ما تحصل عليه اللاتي لم يحصلن على أي تعليم على الإطلاق، وأن من لديهن هذه المهارات بشكل محدود أو غير موجودة، يقتصر عملهن في كثير من الأحيان على رعاية الأطفال والأعمال المنزلية، والتي غالبا ما تكون غير مدفوعة الأجر أو ذات أجور منخفضة .

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سجلت الجمعية الألمانية لتعليم الكبار، ارتفاع معدل معرفة القراءة والكتابة بنسبة ١٪ تقريبًا كل عام .ووفقا لـ«البنك الدولي»، يبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين الإناث في المنطقة ٩٠٧٣٪، أي أقل بنسبة ٤٠١٢٪ عن هذا المعدل بين الذكور والبالغ ٣٠٨٦٪؛ وكلاهما أقل من المتوسط العالمي المقدر بـ٨٠٨٣٪ للنساء، و٣٠٩٠٪ للرجال.

ومع ذلك، فإن دول الخليج تأتي في الصدارة إقليميا في هذا الصدد .ووفقًا لـمعهد التوظيف الأمريكي، يبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة في الإمارات ٩٨,١٣٪، وتصل نسبته بين الإناث ٨٠٩٥٪ .وفي السعودية– التي انخفض معدل الأمية من ٦٠٪ عام ١٩٧٢، إلى أقل من ٤٪ في ٢٠٢١ –تُظهر بيانات اليونسكو، أن بمقدور أكثر من ٩٣٪ من النساء الآن معرفة القراءة والكتابة .وذكرت زادة، أن معدلات معرفة القراءة والكتابة في البحرين وقطر بين الإناث تبلغ حاليًا ٥٠٩٣٪.

ومن المعلوم أن الحصول على التعليم أمر ضروري لتحسين معدلات معرفة القراءة والكتابة، فضلا عن تحسين حياة المرأة وآفاقها المهنية .ووثقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسف، أن ١٢٩ مليون فتاة محرومة من التعليم في جميع أنحاء العالم .وعلى الرغم أن البنك الدولي، أوضح عام ٢٠٢٢، أن عدد الفتيات اللاتي يحصلن على التعليم الثانوي) ٧٤,٤٪(، سيتجاوز عدد الفتيان) ٧٢,٥٪ (بالشرق الأوسط، إلا أن هذا الرقم لا يزال أقل من المتوسط العالمي البالغ) ٧٧٪ (للفتيات.

وفي منطقة الخليج يعتبر التفوق الأكاديمي العالي للنساء جديرا بالملاحظة .وأشارت زادة، إلى أن أكثر من ٧٠٪ من خريجي الجامعات في الإمارات، من النساء، مع نسبة ٦١٪ من هؤلاء الخريجات في تخصصات العلوم والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، فضلا عن ارتفاع نسبة التحاق الإناث بالتعليم العالي إلى أكثر من ٥٠٪ في عُمان عام ٢٠٢٠ .وعلى وجه الخصوص، أشارت إلى تعيين د .راوية البوسعيدي، كأول وزيرة للتعليم العالي في السلطنة .فيما يجسد هذا الإنجاز أيضا ما نشير وهو أنه في البحرين بلغت نسبة الطالبات الجامعيات ٦٥٪، وارتفعت نسبة العميدات إلى ٣٥٪، ورئيسات الأقسام ٥٥٪، وبلغت نسبة النساء من إجمالي العاملين في المناصب القيادية في التعليم العالي ٤٧٪.

ومع ذلك، فإن التعليم وحده لا يكفي لإطلاق العنان لإمكانات المرأة وقدراتها، فإزالة الحواجز، مثل القيود القانونية والتمييز والأعراف المجتمعية، ضرورية أيضًا للنهوض بقدراتها ونمو أدوارها في الاقتصادات الوطنية لبلادها .ومن المسلم به أن مثل هذه التغييرات الجوهرية قد حدثت داخل دول الخليج .ففي حين أن أقل من ٢٠٪ من النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يشاركن بشكل نشط في القوى العاملة) مقارنة بنسبة مشاركة أكثر من ٧٠٪ للرجال(، فقد رأت زادة، أن هذا الرقم يصل نسبيا إلى ٤٦٪ في القوى العاملة بالإمارات، وأكثر من ٥٨٪ في قطر .

من جانبه، أشار البنك الدولي، إلى أن ١٠٤٤٪ من النساء في البحرين يشاركن في القوى العاملة، مقارنة بأقل من ٣٠٪ عام ١٩٩٠ .أما بالنسبة إلى السعودية، فقد أشارت زادة، إلى اقترابها من تحقيق النسبة المنشودة لمشاركة المرأة بالقوى العاملة الوطنية، والبالغة ٣٠٪، وفق رؤية ٢٠٣٠، لاسيما مع تولي النساء أدوارًا مهمة في القطاعات المالية، والتعليم، والقوات المسلحة .

وبالنظر إلى الإجراءات التي اتخذتها الرياض، إزاء حظر التمييز بين الجنسين في أماكن العمل، وتجريم التحرش الجنسي، وإنهاء ممارسات التوظيف المجحفة والتمييزية؛ رأت بريت جرونيماير، من المجلس الأطلسي، أن

الدول الأخرى في المنطقة يجب أن تنفذ أساليب كسر كل القيود والعقبات، حتى يتسنى للمرأة أن تتمتع بفرصة المشاركة بحرية في مختلف قطاعات العمل دون استثناء.

وفي دول الخليج، تعمل معظم النساء في قطاع الخدمات، حوالي ٧٨٪ في الإمارات، و٨٠٪ في قطر، و٧٥٪ في السعودية وعُمان، و٧٩٪ في البحرين .وعلى النقيض من ذلك، يعمل ما يقرب من ٢٠٪ من النساء في قطاع الصناعة، وأقل من ٥٪ في الزراعة.

وفي إشارة إلى الشخصيات البارزة التي ساهمت في تقدم المرأة في مجالات التوظيف المختلفة، أشادت زادة، بتولي لبنى العليان، كأول امرأة سعودية تقود بنكًا وطنيًا، وبسارة السحيمي، كأول امرأة تترأس مجلس إدارة شركة السوق المالية السعودية تداول .وبالمثل، يعمل ٤٦٪ من النساء في سلطنة عُمان، بقطاعات العمل المختلفة، وأشارت زادة، إلى كيف كسرت عائشة الخروصي، الصور النمطية لعمل المرأة، عندما أصبحت رئيسة تنفيذية لجهاز الاستثمار العُماني، وتولت الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة، رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٦، وانتخاب فوزية زينل لرئاسة مجلس النواب البحريني خلال الفصل التشريعي الخامس) ٢٠١٨-٢٠٢٢.(

ومن المسلم به أيضًا أن المرأة قامت بدور أكثر نشاطًا في المجتمع المدني، حيث عززت منظمات المجتمع المدني، حقوقها التعليمية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، خاصة تلك المعنية بقضاياها .وعلى وجه الخصوص، برزت جمعية المرأة العمانية، وجمعية الحماية والدفاع عن حقوق المرأة السعودية، وجمعية المرأة القطرية، ولجنة رياضة المرأة القطرية، وجمعية رعاية الطفولة والأمومة البحرينية؛ وذلك من بين العديد من المنظمات الأخرى التي تواصل تعزيز فرص تمكين المرأة في الخليج .وفي المجال السياسي، أشادت زادة، بحصول الإمارات، على أعلى معدل مشاركة برلمانية في العالم العربي، حيث تشغل النساء نصف مقاعد المجلس الوطني الاتحادي، كما شهدت الانتخابات البحرينية لعام ٢٠٢٢، رقما قياسيا، حيث ترشحت ٧٣ امرأة لخوض انتخابات مجلس النواب، وفازت ٨ نساء بمقاعد برلمانية .

وفي حين أشارت زادة إلى أن مؤسسة دبي للمرأة ومجلس سيدات الأعمال في أبوظبي، تُعَدَّان منصَّتَين تُمَكِّنَان النساء من التأثير على توجُّهات السياسات والمواقف المجتمعية في الإمارات؛ فلابد من أن نشير هنا إلى الدور الذي قام به المجلس الأعلى للمرأة في البحرين في تمكين المرأة، سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا منذ تأسيسه عام ٢٠٠١ .فيما يُعد تعيين الدكتورة حصة الجابر في منصب وزيرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القطرية السابقة دليلا واضحا على تقدمها في المجالات التي هيمن عليها الرجال بشكل تقليدي.

وفيما يتعلق بتقدم حقوق المرأة الأسرية، تم الاعتراف بالإصلاحات المهمة التي اتخذتها دول الخليج بالسنوات الأخيرة .وعلى وجه الخصوص، تمت الإشارة إلى الإصلاحات القانونية التي عززت حقوق المرأة في قضايا الطلاق، وحضانة الأطفال، والاستقلال المالي، لاسيما قانون الأحوال الشخصية، في الإمارات، وقانون الأسرة، في البحرين، وتخفيف الإجراءات في السعودية، بما في ذلك تلك المفروضة على رحلات السفر الدولية، وتعديل القوانين لضمان عمليات تنفيذ أحكام طلاق وحضانة أكثر عدالة، فضلا عن تنفيذ العديد من التغييرات في قوانين الوضع العائلي والميراث في قطر.

وعلى الرغم من أن حقوق المرأة وفرص تمكينها تتوسع بسرعة في الخليج، إلا أن زادة، أكدت أنه في العديد من بلدان المنطقة– كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم –يظل الرجال النسبة الأكبر، كما أن قبول تطور أدوارها ليس إجراء موحدا في جميع طبقات المجتمع بالمنطقة.

على العموم، يوجد تأكيد بين الأكاديميين الغربيين والمتخصصين في شؤون المرأة في دول الخليج، على تحسين حقوقها، وتعزيز فرص تمكينها، حيث برزت هذه الدول كدول رائدة في هذا المجال، بعد أن خلقت بالفعل بيئة تقدمية للنساء .

٢٠٢٤/٣/٢٦

جسر الملك حمد والتكامل البحريني – السعودي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

جسر الملك حمد هو أحد المشروعات التنموية الكبرى، والذي يربط بين البحرين والسعودية بأربعة مسارات في كل اتجاه بطول ٢٥كم، وسكة حديد ثنائية المسار بطول ٥٧كم، وهو مواز لجسر الملك فهد، ومكمل لمشروع سكك الحديد الخليجية، ويتم العمل فيه بالتنسيق بين وزارة المواصلات والاتصالات البحرينية، ونظيرتها وزارة النقل السعودية، والمؤسسة العامة لجسر الملك فهد.

ومن الثابت أنّ هذا الجسر يعود بالنفع على حركة النمو الاقتصادي، ويعزز من كفاءة شبكة النقل الداخلية، ويتيح خيارات نقل إضافية بأقل تكلفة بين دول مجلس التعاون الخليجي، ويوفر فرص عمل عديدة ضمن قطاع النقل البري، ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة هذا المشروع ما بين ٣ – ٤ مليارات دولار، ومن تأثيراته المباشرة زيادة حركة التجارة السعودية البحرينية في كل المجالات، وتعزيز الاستثمارات المشتركة، ويبدو دوره الأكبر في زيادة التدفقات السياحية، ومن ثم، فإنه يُعد «رافدًا» على درجة عالية من الأهمية لخطة النهوض السياحي، سواء للسعودية أو البحرين، ومن المتوقع أن تبلغ مدة تنفيذه خمس سنوات.

وفي مايو٢٠٢٢، كان قد تم إعداد النموذج المالي لتنفيذ المشروع؛ تمهيدًا لطرح مناقصة التنفيذ الرئيسية، ويتم التنفيذ بالشراكة مع القطاع الخاص، وحتى أغسطس ٢٠٢٣، كان قد تم الانتهاء من مرحلة الدراسة الخاصة بالتنفيذ، وتم تضمين مخرجات الدراسة في نموذج التنفيذ، في حين كانت «وزارة المواصلات» البحرينية تعمل على تهيئة مسار الجسر، بعد أن تم الانتهاء من حجز المسار البري، وتوفير مسار خالٍ من الخدمات، للبدء في التنفيذ بعد تحديد تحالف الشركات المؤهلة لهذا التنفيذ.

ومن المعلوم، أن السعودية صاحبة النصيب الأكبر في السياحة الوافدة إلى البحرين .ويعكس توقيع اتفاقية تعاون سعودية–بحرينية في مجال السياحة في يونيو الماضي، التزام البلدين بتعزيز القطاع السياحي، وترويجهما وجهة واحدة، وقد ضمت محاور الاتفاقية جوانب متعددة، مثل تطوير العناصر البشرية، واستثمار التكنولوجيا، وتطوير البرامج السياحية المشتركة، فيما اشتملت على تشجيع تبادل الزيارات بين الخبراء وممثلي وسائل الإعلام السياحي، وتطوير المواقع السياحية، ودعم المشروعات السياحية الصغيرة والمتوسطة، والمشاركة في المعارض والمؤتمرات السياحية في البلدين، وتبادل المعلومات والبيانات والإحصاءات والخبرات في هذا القطاع، وترخيص

وتسهيل وإدارة المرافق، والتخطيط والاستثمار، فضلا عن الترويج للبرامج السياحية بين البلدين، وإيجاد وجهات سياحية مشتركة .وعليه، فقد شكلت هذه الاتفاقية «نقلة نوعية» لتعزيز الاستفادة من القطاع السياحي في البلدين، وتنسيق الجهود لتحقيق تنمية سياحية مستدامة.

وبداية لتفعيل هذه الاتفاقية، أطلقت طيران ناس، بالتعاون مع هيئة البحرين للسياحة والمعارض، رحلات مباشرة بين المنامة، والرياض، اعتبارًا من ١٥ نوفمبر٢٠٢٣، لتربط البلدين بخط طيران جوي واعد عبر رحلات يومية، كما يتم العمل على إعداد باقات سياحية موحدة للترويج للبلدين، كوجهة سياحية واحدة .وكانت هيئة البحرين للسياحة والمعارض، قد أطلقت في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، باقات سياحية خاصة بالسياح من السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، أتاحت لمواطنيها والمقيمين فيها فرصة زيارة البحرين خلال المناسبات .في الوقت نفسه، يتطلب تفعيل هذه الاتفاقية جهودا مشتركة من القطاعات المعنية بالسياحة، خاصة منشآت القطاع الخاص، التي تعد من بين الجهات المستفيدة الرئيسية من تفعيلها، في الوقت الذي يسعى كلا البلدين إلى زيادة إسهام السياحة في الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص عمل متنوعة ونوعية.

وتهدف استراتيجية قطاع السياحة البحريني إلى رفع إجمالي عدد الزوار القادمين إلى البحرين للسياحة لتصل إلى ١٠١٤ مليون زائر في ٢٠٢٦، ورفع متوسط الليالي السياحية إلى ٥.٣ أيام، ورفع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٧٪، قبل البدء في تنفيذ الخطة في ٢٠٢٢، إلى ٤.١١٪ في ٢٠٢٦.

وفي حين يعد قطاع السياحة البحريني، أحد أهم ركائز رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، و٢٠٥٠، لتحقيق تنوع مصادر الدخل، فهو كذلك بالنسبة إلى السعودية، حيث يُعد أحد أهم ركائز رؤية المملكة ٢٠٣٠، للإسهام في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني، وخفض الاعتماد على النفط .وبمقتضى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسياحة السعودية التي تم إطلاقها في ٢٠١٩– وشملت تطوير ١٠ وجهات سياحية كمناطق جذب سياحي بمقاييس عالمية بحلول٢٠٣٠ –تسهم السياحة بأكثر من ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي السعودي بحلول ٢٠٣٠.

وفي ترجمة فعلية، سجلت السعودية أكثر من ٦٠ مليون زائر عام ٢٠٢٢، فيما تستهدف رفع عدد الزوار إلى ١٥٠ مليون زائر بحلول٢٠٣٠، وبنهاية عام ٢٠٢٣، بلغت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي نحو ٨٪، وفي هذا العام، بلغ عدد الزوار نحو ١٠٠ مليون زائر، وتستهدف زيادة السياج من الخارج بحلول ٢٠٣٠، مقارنة بـ٢٧ مليونا حاليًا، فيما ضخت استثمارات بلغت نحو ٨٠٠ مليار دولار في هذا القطاع .ونتيجة لهذه الجهود، حققت العام الماضي المركز الثاني عالميًا في نمو عدد السياح الوافدين من بداية العام حتى يوليو بنسبة ٥٨٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٩، فيما حققت المرتبة ١٣ عالميًا في مؤشر عدد السياح الدوليين لعام ٢٠٢٢، والمرتبة ١١ عالميًا في مؤشر إيرادات السياحة الدولية لعام ٢٠٢٢ .وفي عام ٢٠٢٤، تستهدف زيادة عدد الزوار، من خلال تحسين الطاقة الاستيعابية للمطارات والطرق والخدمات، فيما تصبو إلى تحقيق ٢٨٨ مليار ريال، كإجمالي إنفاق سياحي، بما يسهم مباشرة في الاقتصاد المحلي ويرفع الموارد غير النفطية.

ووفق هذا المعنى، يخلق التكامل السياحي البحريني –السعودي تداخلا وترابطا في تنفيذ استراتيجية السياحة وأهدافها الطموحة لدى البلدين؛ فتستفيد السياحة السعودية من الزوار القادمين من البحرين بمقتضى التأشيرة

الموحدة، وكذلك تستفيد الأخيرة من الزوار القادمين من السعودية .ومع تعدد المقاصد السياحية، وتنوع البرامج لكلا البلدين، فسيكون كل زائر لديه حافز قوي للاستفادة من تأشيرته، فيما سيكون جسر الملك حمد– عند اكتمال تنفيذه –أحد أهم ممكنات إنجاز هذا التكامل.

وفي إطار هذا الواقع، تعمل السعودية على مبادرات عديدة، بمقتضى صندوق متخصص للاستثمار في البحرين، يستهدف استثمارات تبلغ ٥ مليارات دولار، وهو استثمار متاح أمام القطاعات الاقتصادية، بما فيها القطاع الخاص السعودي والبحريني، فضلا عن وجود منصات مشتركة في البحرين لطرح فرص استثمارية مدروسة وذات جدوى اقتصادية، وإتاحة بوابة خاصة ذات أولوية للمستثمرين من البحرين، فيما اشتملت استراتيجية قطاع السياحة البحريني) ٢٠٢٢–٢٠٢٦ (على عدد من الفرص الاستثمارية في عدد من المشروعات.

وفي حين تسعى العديد من الدول إلى تحقيق التكامل السياحي مع السعودية والبحرين؛ فإن اتفاقية التعاون في مجال السياحة بين البلدين تتيح لكل منهما الاستفادة من هذا الطرف الثالث، بما يسرع من تحقيق مستهدفات استراتيجية كل منهما، خاصة في ضوء أن السعودية هي أكبر شريك اقتصادي للبحرين، وأن قطاع السياحة هو الأكثر نموًا وجذبًا لحركة التبادل بينهما، فضلا عن احتلال الاستثمارات السعودية مركزًا استراتيجيًا في الاقتصاد البحريني، وهي مستمرة وتنمو، ما يعكس الثقة في المقومات الاقتصادية الجاذبة لبيئة الأعمال في البحرين.

ولما كان التكامل السياحي البحريني السعودي، من شأنه تسريع تنفيذ أهداف استراتيجية السياحة البحرينية، وأن توسيع سياسة التكامل سيعود بفوائد أكبر لجهة تنفيذ هذه الأهداف؛ فإنه بمناسبة الاحتفال بيوم السياحة العربي، في ٢٥ فبراير الماضي، أكدت وزيرة السياحة البحرينية فاطمة الصيرفي، حرص المنامة، على دعم التكامل السياحي بين الدول العربية، وزيادة معدلات السياحة البينية، وأن وزارة السياحة البحرينية تضع مسألة النهوض بالسياحة العربية على أجندة اهتماماتها لجهة تعزيز التكامل السياحي العربي.

على العموم، يعزز التكامل السعودي –البحريني في مجال السياحة، من إبراز مكانة البحرين كمركز سياحي عالمي، وزيادة عدد الدول المستهدفة، وزيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، مستثمرًا تنوع المنتجات السياحية، فيما تمتلك المنامة، مقومات متميزة تؤهلها للوصول إلى أهدافها السياحية، سواء سياحة الثقافة والآثار، أو السياحة الترفيهية، أو العلاجية، أو الرياضية، أو سياحة الأعمال، أو الواجهات البحرية، وبتنفيذ مشروعاتها التي شملتها خطة التعافي الاقتصادي، تقترب السياحة البحرينية لتكون مشاركًا قويًا لقطاعات الخدمات المالية والصناعة في قيادة نمو الاقتصاد البحريني.

٢٠٢٤/٣/٢٨

دلالات قرار «الأمم المتحدة» حول الذكاء الاصطناعي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

شهدت الفترة الأخيرة خطوات مهمة من أجل إصدار قانون ينظم استخدامات الذكاء الاصطناعي .ففي ١٣ مارس ٢٠٢٤ وافق أعضاء البرلمان الأوروبي على تشريع جديد يضيف قيودًا على استخدام الأنظمة المتقدمة في القطاعات عالية المخاطر، مثل الرعاية الصحية، والبنية التحتية، والتعليم .وفي ٢١ مارس، اعتمدت الجمعية العامة بالأمم

المتحدة بتوافق الآراء– ١٩٣ دولة –أول قرار دولي بقيادة الولايات المتحدة، يعمل على تحسين سياسات الخصوصية، ويضمن سلامة وأمان استخدام هذه التقنيات، والإشراف على مخاطرها المحتملة.

وعلى الرغم من التوافق الدولي على القرار، فإنه لا يزال غير ملزم، مما يثير تساؤلات حول كيفية تنفيذ ومراقبة أنشطة الذكاء الاصطناعي الخبيثة .ومع أن جميع الدول وافقت على مبدأ تنظيم واستخدام هذه التقنيات بشكل آمن، إلا أن هذا يأتي في وقت يشتد فيه التنافس الجيوسياسي والاقتصادي، فضلا عن تحذير المراقبين بشأن قوة الضوابط التي يتم فرضها على مطوري التكنولوجيا الذين يعملون في القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم.

وفي ظل التطور السريع لتقنياته في العام الماضي، إلى درجة باتت تعكس القدرات البشرية في مجالات شتى، بل تتفوق عليها في العديد من القطاعات؛ كان هذا دافعًا وراء تنظيم استخداماته للحد من المخاطر التي أقرها قادة الصناعة أنفسهم ووصفوها بأنها تهدد البشرية جمعاء .وقبل إصدار القرار، جرت مناقشات حول أفضل السبل لمعالجة القضية في المنتديات الدولية، مثل مجموعة السبع، ومجموعة العشرين، وقمة سلامة الذكاء الاصطناعي، التي استضافتها بريطانيا في نوفمبر ٢٠٢٣، والتي نجحت في إصدار قانون ينظم هذه التقنيات، والذي وصفه ماريانو كويلار، من مؤسسة كارنيجي السلام الدولي، بأنه فتح فصلاً جديدًا في دبلوماسية الذكاء الاصطناعي؛ من خلال وضع العالم على طريق تقليل المخاطر، وتأمين فوائد أكبر لهذه التكنولوجيا السريعة التطور.

وقبل شهر من انعقاد قمة بريطانيا، قامت الأمم المتحدة، بتشكيل هيئة استشارية خاصة بها في مجال الذكاء الاصطناعي؛ لتعزيز سلامة وشمولية هذه التقنيات، وصياغة قانون يتوافق مع القانون الدولي .وعلى الرغم من اتخاذ العديد من الدول، بما في ذلك المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والصين، إجراءات أحادية بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي، فإن قانون الاتحاد الأوروبي؛ يبقى أول تشريع واسع النطاق ينظم استخدامه في نهج متدرج، قائم على تدارك المخاطر، مع الالتزام بالشفافية للحفاظ على تقنياته آمنة في المجالات المجتمعية الرئيسية.

ومع تولي الاتحاد الأوروبي، زمام المبادرة التشريعية المبكرة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، تتطلع القوى الأخرى أيضًا للقيام بأدوار مهمة في هذا الصدد .وأشار روبرت هارت، في مجلة فوربس، إلى حرص الولايات المتحدة، على تأكيد نفسها كزعيم عالمي، مع تأكيد كامالا هاريس، نائبة الرئيس الأمريكي أن الذكاء الاصطناعي يجب أن يكون في خدمة المصلحة العامة، وأن اعتماده وتطويره يجب أن يكون بطريقة تحمي الجميع من أي أذى محتمل .واستشهد هارت، بكيف بذل الدبلوماسيون الأمريكيون مؤخرًا جهودًا متضافرة لتكثيف وتولي دور قيادي في حوكمته العالمية أيضًا.

وكانت واشنطن قد قدمت، بعد ثلاثة أشهر من المشاورات والمفاوضات قرارًا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، يدعو جميع الدول إلى تعزيز أنظمة الذكاء الاصطناعي الآمنة، والجديرة بالثقة، حيث ركز على معالجة أكبر التحديات العالمية، وتجنب التصميمات غير المناسبة أو الضارة لأنظمته، وتطويرها، ونشرها، واستخدامها بطريقة تتفق مع القانون الدولي، وسد الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والفقيرة، وضمان حصول الأخيرة على التكنولوجيا والقدرات اللازمة للاستفادة من فوائد هذه التقنيات في مجالات متنوعة، مثل التنبؤ بأنماط الطقس،

والممارسات الزراعية، وتدريب العمال، والرعاية الصحية، وقد شارك في رعاية القرار العديد من الدول، بما في ذلك الصين، المنافس الجيوسياسي والاقتصادي الرئيسي للولايات المتحدة .

من جانبه، أشار ريشي إينجار، في مجلة فورين بوليسي، إلى أن قرار الأمم المتحدة يعتبر نقطة مضيئة بسبب إدراج لغة تضمن امتثال أنظمته لمعايير حقوق الإنسان، واعتبر هذا الجانب، إشارة إلى التوافق العالمي حول ضرورة وضع قواعد واضحة لتنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي، لتجنب التهديدات الكبيرة التي قد تنشأ عنها، فيما يعكس تحولاً في الرؤى الدولية نحو الضوابط والسياسات المتعلقة بالتكنولوجيا، خاصة في ظل المعارك الدبلوماسية، التي دارت في الأمم المتحدة بين الديمقراطيات الغربية ومنافسيها في السنوات الأخيرة، حول الضوابط الجديدة للتكنولوجيا المتقدمة وآليات التجسس الإلكترونية.

ويتضح مدى نجاح هذا القرار التوافقي– باعتباره شيئًا ليس بالأمر السهل تحقيقه –من خلال تعليق سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس–جرينفيلد، بأنه في الوقت الذي قليلا ما يتفق العالم على قضية ما، ربما يكون الجانب الأكثر دعما في هذا القرار، هو الإجماع الواسع الذي تم تشكيله باسم دفع التقدم والازهار والابتكار.

وكما هو الحال مع قانون الاتحاد الأوروبي– المذكور أعلاه –أشار المراقبون إلى العديد من القيود الرئيسية والمناطق الرمادية الغامضة في القرار الذي تقوده الولايات المتحدة .ففي حين أشار هارت، إلى أن نصه بالأساس يركز على الفوائد المحتملة التي يمكن أن يجلبها الذكاء الاصطناعي، بحيث يمكن استخدامه للمساعدة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية لعام ٢٠٣٠، وخاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر، وتحسين الأمن الغذائي العالمي، ومعالجة المناخ، وتغيير وتحسين جودة التعليم؛ فقد رأى ريتشارد جوان، من مجموعة الأزمات الدولية، أن التركيز على هذه الفوائد كان جهدًا متعمدًا من جانب واشنطن للعمل على بناء نوايا حسنة لها مع الدول الفقيرة، مضيفًا أنه من الأسهل التحدث عن كيفية استخدامه للعمل على مساعدة البلدان النامية على التقدم، بدلاً من التركيز على دورها في معالجة قضايا الأمن والسلامة بشكل مباشر.

ومن وجهة نظر دانيال لوفر، من مجموعة آكسيس ناو، فإنه على الرغم من التوصل إلى إجماع دولي حول استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز التنمية البشرية، ستظل هناك مفاوضات وتسويات لازمة لتحقيق هذه الغاية، خاصة مع القوى الكبرى والمنافسين الاقتصاديين، مثل الولايات المتحدة، والصين، وهو ما يهدد بجعل كل طرف يرضى بأدنى القيود، أو الضوابط لأنشطته، مضيفا أنه إذا اقتصرنا على ما يمكننا أن نجعل كل دولة تتفق عليه، فعندئذ لن نذهب بطموحاتنا إلى أبعد من ذلك مهما كان الأمر.

وبهذا المعنى، أشار إينجار، إلى أن أحد النقاط الغائبة الملحوظة بالقرار، هو عدم تناول الاستخدام العسكري المحتمل للذكاء الاصطناعي، مؤكدا أن ذلك الأمر كان متعمدا إلى حد كبير .ووصف هارت، هذا التجاهل بأنه خطير بشكل خاص؛ لأنه يترك العديد من القضايا الحاسمة، بلا معالجة، والتي من المؤكد أنها ستشكل مستقبل تطوير هذه التكنولوجيا، وقد تنشئ حالة من الانقسام بين الدول عليها مستقبلا.

وبالإضافة إلى الشكوك حول نوايا القرار الذي قادته الولايات المتحدة، وإلى أي مدى ستؤدي شروطه لمعالجة أوجه التعاون للحد من المخاطر؛ فإن إنفاذ مهام التنظيم والضوابط المستقبلية على هذه التكنولوجيا يشكل مسألة أخرى لم تتم معالجتها بعد .وباعتباره قرارًا للجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن قرار الاستفادة من فرص الذكاء الاصطناعي لا يتمتع بنفس صلاحيات التنفيذ التي قد يتمتع بها القرار الذي يحظى بموافقة مجلس الأمن .وعلى الرغم من تأكيد ليدرير، على أنه يمثل مقياسًا عالميا يجب الالتزام به، فقد أوضح هارت، أنه حتى مع تمريره فلن يُلزم البلدان بالامتثال لنماذج حوكمة الذكاء الاصطناعي، ولا الانصياع لمجموعة معينة من القواعد بشكل عام، إلا عن طريق فرضها من قبل شركات التكنولوجيا على بعضها البعض، ضمن ولاياتها القضائية .

وبسبب هذا الواقع، حذر لوفر، من أن التزام جميع البلدان فعليًا بدعمها لقرارات الأمم المتحدة، بشأن استخدام هذه التقنيات، لا يمكن اعتباره أمرا مفروغا منه، لكن الأمر يقف عند مجرد الإشارة إلى أن هناك رسالة مفادها أن هناك استخدامات للذكاء الاصطناعي لا تتوافق مع حقوق الإنسان فحسب.

علاوة على ذلك، تمت الإشارة إلى ملامح دور تطوير واستخدام آليات هذه التكنولوجيا من قبل القطاع الخاص؛ في ضوء أن شركات التكنولوجيا الكبرى، مثل جوجل، وأمازون، ومايكروسوفت، وأوبن إيه آي، تلعب أدوارًا أكبر من الحكومات في تشكيل وتطوير الذكاء الاصطناعي .وأوضح هارت، أن قرار الأمم المتحدة لم يحدد ملامح النهج الشامل لتعامل القطاع الصناعي الخاص مع تلك التكنولوجيا المتخصصة، واصفا القرار بأنه خجول نسبيًا في تطرقه إلى هذا الشأن، مشيرا إلى فشل أمريكا في تنظيم القطاع الصناعي داخل ولاياتها، لاسيما مع عدم التزام شركاتها، سوى بـمزيج من القواعد التنظيمية والإشرافية من القوانين الحالية.

وعلى الرغم من هذه الانتقادات، رحب وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، بهذا الجهد التاريخي والنهج العالمي الأول من نوعه لضبط تطوير واستخدام هذه التكنولوجيا الناشئة القوية، بالإضافة إلى إعلان سفراء الأمم المتحدة من بريطانيا، واليابان، وسنغافورة، وهولندا، والمغرب، بشكل مشترك أن تمرير القرار هو يوم جيد للأمم المتحدة وللتعددية في آن واحد .

على العموم وكما هو الحال مع قانون الذكاء الاصطناعي التابع للاتحاد الأوروبي والعديد من التشريعات الفردية الأخرى التي أصدرتها دول مثل أمريكا، وبريطانيا، والصين؛ كانت هناك ثغرات في أول قرار دولي تقره الأمم المتحدة بشأن استخدام وتنظيم الذكاء الاصطناعي، والتي يجب معالجتها في مرحلة ما حتى يمكن استخدام هذه التكنولوجيا القوية لتحسين معالم الإنسانية، وعدم استغلالها من قبل الجهات الفاعلة الخبيثة .

وفي الأخير، فإن حقيقة أن هناك إجماعا دوليا، على تنظيم أنظمة تكنولوجية تتطور بسرعة البرق، وضبط فعاليتها واستخداماتها، والموافقة على الاستخدام الآمن والشفاف لها، حتى في ظل المنافسة الجيوسياسية بين القوى الكبرى، هي شهادة على كيفية إدراك الدول لحجم المخاطر الناجمة عن ترك مثل هذه التقنيات المتقدمة دون أدنى رقابة أو مساءلة.

٢٠٢٤/٣/٢٩

آفاق التعاون بين «مجلس التعاون الخليجي» و«الاتحاد الأوروبي»

يجمع «مجلس التعاون الخليجي»، و«الاتحاد الأوروبي»، العديد من المصالح المشتركة في مجالات، كالاقتصاد، والطاقة، والمناخ، والأمن، والتي تفتح آفاقا عديدة للتعاون الجاد والهادف .ومنذ إعلان الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين عام ٢٠٢٢، أخذت هذه العلاقات تتطور بشكل متسارع في مختلف مجالات التعاون، خاصة أنها تجمع بين ثاني أكبر الاقتصادات العالمية، كما يمثله الاتحاد الأوروبي، وثامن أكبر هذه الاقتصادات ممثلة في مجلس التعاون.

ويضم اقتصاد «الاتحاد الأوروبي»، ٢٧ دولة أعضاء، ويبلغ ناتجه المحلي الإجمالي ٧٠١٦ تريليون يورو، وتبلغ حصته في التجارة الخارجية العالمية نحو ٧٠١٣٪، ويشكل الاندماج بين أعضائه أساس وضمانة للسلام والأمن والازدهار، فيما ترجع بدايات نشأته إلى عام ١٩٥١، بالمجموعة الأوروبية للفحم والصلب التي ضمت ٦ دول أعضاء، تطورت إلى خلق أكبر سوق مشتركة في العالم بمقتضى معاهدة روما ١٩٥٧، حيث حرية انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال، ثم الاتحاد بمقتضى معاهدة «ماسترخت» في مارس ١٩٩٢، التي سعت إلى تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي الأوروبي، عن طريق توحيد العملة، والسياسة الأمنية والخارجية، وتعزيز حقوق المواطنة، والتعاون في قضايا الهجرة واللجوء .

أما اقتصاد «مجلس التعاون الخليجي»، فيضم ٦ دول أعضاء، ويبلغ ناتجه المحلي الإجمالي ٤٠٢ تريليون دولار، مع توقع «البنك الدولي»، أن يصل إلى نحو ٦ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٥٠، ونشأ في مايو١٩٨١ .وترجع أهمية هذا التكتل الاستراتيجية، في إسهامه بنسبة ٢٣٪ في الإنتاج العالمي للنفط، فيما يبلغ نصيب «السعودية»، من إجمالي الإنتاج الخليجي للنفط ٥٧٪، بمتوسط إنتاج يومي يربو على ١٠ ملايين برميل، تمثل نحو١٠٪ من الإنتاج العالمي، فيما تمتلك دوله أكبر احتياطي نفط في العالم يقدر بنحو ٥٠٠ مليار برميل، وثاني أعلى احتياطي من الغاز الطبيعي، يقدر بنحو ٣٠٤٣ تريليون متر مكعب، ما يجعلها المصدر الرئيسي والركيزة الاستراتيجية لأمان الطاقة في العالم.

وفي حين وصلت العلاقات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى مرحلة الاتحاد، فإنها بين دول مجلس التعاون الخليجي، بعد التجارة الحرة، تتجه إلى استكمال مقاومات الاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، وصولاً إلى وحدتها الاقتصادية في عام ٢٠٢٥، وبعدها العمل مباشرة على إصدار العملة الخليجية الموحدة .ومنذ نشأة مجلس التعاون، سعى إلى اقتفاء خطوات التكامل الاقتصادي الأوروبي والعمل على دعم وتطوير علاقاته مع المجموعة الأوروبية.

ويعد «الاتحاد الأوروبي»، ثاني أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي بعد الصين، ويمثل نحو ٣٠١٢٪ من إجمالي تجارة السلع لدول المجلس مع العالم، كما أن نسبة ٨٠٧٪ من إجمالي واردات الخليج تأتي من التكتل الأوروبي؛ مما يجعل الأخير الشريك الرئيسي لها في هذا الجانب، فيما يعد رابع أكبر شريك تصدير لدول المجلس، حيث تتوجه إليه ٩٠٦٪ من صادراتها .وتعكس هذه الأرقام العلاقات التجارية المهمة والمتبادلة

بين الجانبين، ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي لكل منطقة، وتوفير فرص جديدة للتعاون الاقتصادي والاستثماري.

وفي عام ١٩٨٨، وقع الجانبان اتفاقية للتعاون، تهدف إلى تعزيز الاستقرار في منطقة ذات أهمية استراتيجية، وتسهيل العلاقات السياسية والاقتصادية، وتوسيع التعاون الإنمائي والفني، وزيادة التعاون في مجالات الطاقة، والصناعة، والتجارة، والخدمات، والزراعة، ومصائد الأسماك، والاستثمار، والعلوم والتكنولوجيا، والبيئة . وأنشأت الاتفاقية مجالس، وعقدت اجتماعات وزارية سنوية مشتركة بين وزراء خارجية الجانبين، والمديرين الإقليميين، ولجان تعاون مشتركة على مستوى كبار المسؤولين، وأتاحت تطوير تعاون أوثق في قضايا الطاقة، والنقل، والبحث والابتكار، والاقتصاد، فضلاً عن المشاورات السياسية المنتظمة، وأصبح للاتحاد الأوروبي، لدى دول مجلس التعاون الخليجي ثلاث بعثات دبلوماسية معتمدة) السعودية، الإمارات، والكويت.(

ومع ذلك، كان التطور الأهم في مسار العلاقات بين الجانبين عام ٢٠٢٢، حينما اعتمدت المفوضية الأوروبية، بيانا مشتركا، بشأن «شراكة استراتيجية أوروبية مع الخليج»؛ بهدف توسيع وتعميق التعاون بين الطرفين .وبهذه المناسبة، علق الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية «جوزيف بوريل، بأنه» في ظل انعدام الأمن، ووجود تحديات كبيرة تواجه النظام الدولي، وتفاقمها بسبب الحرب الأوكرانية، سيستفيد كل من الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي من شراكة أكبر وأكثر استراتيجية؛ تشمل عددًا من المجالات الرئيسية، للعمل معًا بشكل أوثق على الاستقرار في الخليج والشرق الأوسط، والتهديدات الأمنية العالمية، وأمن الطاقة، وتغير المناخ، والتحول الأخضر، والرقمنة، والتجارة والاستثمار.

وفي ضوء هذه الشراكة الاستراتيجية، استضافت «سلطنة عُمان»، في أكتوبر ٢٠٢٣، الدورة الـ«٢٧» للمجلس الوزاري المشترك بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، وفيما ترأس الجانب الخليجي وزير الخارجية العُماني «بدر بن حمد البوسعيدي»، فقد ترأس الجانب الأوروبي «جوزيف بوريل»، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي، بمشاركة المفوضية الأوروبية والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

وقد تناول الاجتماع تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين في قضايا الأمن والسلام، والتجارة والاستثمار، والطاقة المتجددة، والتغير المناخي، والأمن السيبراني، والهيدروجين الأخضر، وتبادل الخبرات، والتعليم، وتعظيم الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، وتعزيز التنسيق بين الجانبين في مجال المساعدات الإنسانية، كما استعرض «المجلس الوزاري»، مسار تنفيذ برنامج للعمل المشترك) ٢٠٢٢–٢٠٢٧(، الذي يرسم حقبة جديدة من التعاون بين الجانبين في مجموعة واسعة من المجالات؛ بما في ذلك الحوار السياسي، والأمن الإقليمي، ومكافحة الإرهاب، والأمن السيبراني والتجاري، والاستثمار والطاقة، وتغير المناخ، والتعليم، والبحث والابتكار، والصحة، والبيئة، والتعاون الإنساني، والتبادلات الشعبية، علاوة على ذلك، حث «المجلس الوزاري»، على تسريع وتيرة التنفيذ وتخصيص الموارد الكافية لها، ووافق على عقد حوار أمني منتظم بين الجانبين على مستوى كبار المسؤولين، ووجه كبار المسؤولين لاستكشاف إمكانية التنسيق، بشأن مبادرة الاتحاد للوجود البحري المنسق في شمال غرب المحيط الهندي، وترتيب منتدى رفيع المستوى حول الأمن والتعاون الإقليمي يُعقد في بروكسل.

وفيما اعتمد الاجتماع، توصيات الحوار الاقتصادي بين الجانبين في ٢٠٢٢، فقد وجه الحوارات المستقبلية لتعزيز سبل تحقيق تكامل أكثر كفاءة، وبيئات أعمال واستثمار مستدامة .وبعد أن رحب بنتائج حوار التجارة والاستثمار في الرياض في ٢٠٢٢، أكد الاهتمام بعلاقات تجارة واستثمار ممتدة بين الجانبين، لزيادة تحفيز التعاون التجاري، وتعزيز شروط الوصول إلى الأسواق، ودعم السياسات المحفزة للاستثمار، فيما أعرب «المجلس»، عن قلقه العميق لتطورات الأوضاع في غزة، ودعا إلى تيسير حصول سكان القطاع على ما يكفي من الغذاء، والماء، والأدوية وفقًا للقانون الإنساني الدولي، وشدد على أهمية الحل السياسي للأزمة لتجنب تكرار هذه الحلقة المفرغة من العنف وتأكيد حل الدولتين.

وتنفيذًا لنتائج هذه الدورة، قام الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي «جاسم البديوي»، في مارس ٢٠٢٤، بزيارة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي، بما فيها البرلمان الأوروبي، والتقى رئيسة بعثة العلاقات مع شبه الجزيرة العربية في الاتحاد، وناقش مع الممثل الخاص للاتحاد لمنطقة الخليج، التحضيرات للمنتدى رفيع المستوى للأمن والتعاون الإقليمي بين «مجلس التعاون»، و«الاتحاد الأوروبي»، المزمع عقده في أبريل، والموضوعات التي سيتم مناقشتها خلال المنتدى، وفي مقدمتها الأوضاع في قطاع غزة .

وخلال هذا اللقاء، تم مناقشة الموضوعات ذات الصلة بالعلاقات الثنائية بين الجانبين، بما فيها مسار إعفاء مواطني مجلس التعاون من تأشيرة «شينجن»، فيما تمتلك دول الخليج ملفًا قويًا للحصول على الإعفاء .وقد اتخذت بريطانيا بالفعل هذه الخطوة، وأصبح المواطن الخليجي معفيا من تأشيرتها، وفي المقابل كانت قمة الدوحة الـ«٤٤»، في قطر قد أقرت التأشيرة الخليجية الموحدة التي تسمح للزوار دخول الدول الست، فيما التقى «البديوي»، أيضًا اللجنة السياسية والأمنية بالاتحاد الأوروبي، بحضور رئيسة اللجنة، مع الأهمية الكبرى التي يوليها الجانبان في اتجاه التنسيق في عديد من الملفات الأمنية والتجارية والاقتصادية والسياسية.

وعليه، فإن اعتماد الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الأوروبي، يعد تحولاً كبيرًا في سياسات الأخير، بعد إقراره أن المصالح الأوروبية قد تراجعت في عدة مناطق، وأصبح هناك اتجاه متزايد للبحث عن أسس مشتركة جديدة في العلاقات بين الدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط خاصة الخليجية، فيما يبتعد عما كان يتسم به عمله من فرض أجندة أوروبية أحادية الجانب .

ومن المُسلم به أن التوافق العام في الرؤى ليس ضروريًا؛ لأن الهدف النهائي يبقى هدفًا مشتركًا حتى لو اختلفت أساليب الأطراف في تحقيقه، وبعد أشهر قليلة من الحرب الأوكرانية، وبالتحديد في مايو١٩٢٢، أعلن الاتحاد الأوروبي عن شراكة استراتيجية مهمة مع الخليج، حيث سلطت الحرب الضوء على حاجة أوروبا الملحة، إلى إعادة صياغة نهجها في التعامل مع ملف الطاقة في الشرق الأوسط ودول الخليج، وأنه من الأهمية بمكان تجنب الاعتماد على جهات إقليمية فحسب، وبدلاً من ذلك عليها اتباع استراتيجية ترتكز على المصالح المشتركة لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار، من خلال رؤية مستدامة وطويلة الأجل، تضمن للاتحاد الأوروبي أمن الطاقة والمناخ.

وفي المقابل، تعمل دول مجلس التعاون، على تعزيز علاقاتها في مجال الطاقة مع روسيا، وفي نفس الوقت إمكانية إقامة شراكات استراتيجية في هذا المجال مع الاتحاد الأوروبي، باعتباره سوقًا رئيسية قادرة على استيعاب كميات كبيرة من الطاقة الخضراء، ما يقلل بشكل استراتيجي أيضًا من الاعتماد على السوق الصينية .وفي هذا

الإطار من المصالح المشتركة حدد الاتحاد الأوروبي ثلاثة مجالات واعدة للتعاون مع دول المجلس في مجال الطاقة :هي) كفاءة الطاقة والكهرباء، الطاقة المتجددة، اقتصاد الكربون الدائري .(

على العموم، تُظهر العلاقات بين أوروبا والخليج، أهمية كبيرة في عالم متزايد التكامل الاقتصادي والسياسي، وتعتبر هذه العلاقات عاملًا أساسيًا في تعزيز الاستقرار الإقليمي، وتعزيز التجارة الدولية .وفي ضوء كونهما منطقتين ذات أهمية استراتيجية، يمكن أن يحقق التعاون بينهما فوائد متبادلة كبيرة، من خلال تعزيز الحوار، وتوسيع نطاق التعاون في مختلف المجالات بما في ذلك التجارة، والاستثمار، والتنمية المستدامة، والطاقة .

وإذا كان هذا أهم مظاهر التعاون الاقتصادي، فإنه على الصعيد السياسي تبدو أهمية التكامل والتنسيق في الملفات السياسية والأمنية، هو ما سنراه في منتدى الأمن الإقليمي في بروكسل في الأيام القادمة.

٢٠٢٤/٤/١

هل ستخضع إسرائيل لقرار «مجلس الأمن» بوقف الحرب في غزة؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

منذ اندلاع الحرب العدوانية الإسرائيلية على قطاع غزة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، تم إحباط العديد من قرارات «مجلس الأمن»، الداعية إلى وقف إطلاق النار؛ بسبب سياسة «الولايات المتحدة»، والتي دأبت على استخدام حق النقض «الفيتو»، لحماية قوات الاحتلال من المساءلة الدولية على انتهاكاتها وعدوانها على الفلسطينيين في القطاع.

ونتيجة لهذه السياسة، تمكن الجيش الإسرائيلي من تصعيد جرائمه ضد المدنيين، وتدمير ٧٠٪ من المساكن والمدارس والمستشفيات والمنشآت التابعة للأمم المتحدة؛ ما أوجد كارثة إنسانية خطيرة، تمثلت في تعرض أغلبية سكان القطاع لخطر المجاعة الشديدة .وفيما رفضت إسرائيل الضغوط العالمية لوقف حربها، ومطالبات «واشنطن»، بعدم مواصلة الهجوم على مدينة رفح، لاكتظاظها بمليون ونصف المليون من المدنيين؛ فقد أشار المعلقون الغربيون إلى ما يُشير إلى نفاد صبر ودعم البيت الأبيض والحلفاء الغربيين.

وعقب العديد من القرارات الفاشلة والمعطلة، أصدر «مجلس الأمن»، يوم ٢٥ مارس ٢٠٢٤، القرار رقم «٢٧٢٨»، الداعي إلى وقف فوري لإطلاق النار، وإطلاق سراح جميع الرهائن، والسماح العاجل بتدفق المساعدات الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين المحاصرين داخل قطاع غزة .وعلى الرغم من امتناع ممثل الولايات المتحدة عن التصويت، فقد اعتُبر ذلك «قبولا»، من الإدارة الأمريكية، بوقف عرقلة الدعوات المنادية بإنهاء الحرب.

وعلى الرغم من صدور بيان دبلوماسي عالمي، فإنه بالنظر إلى أن «إدارة بايدن»، فقدت القدرة على السيطرة على رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو»، وحلفائه السياسيين اليمينيين، فضلاً عن رفض قوات الاحتلال الالتزام بشروط قرار «محكمة العدل الدولية»، الصادر في يناير ٢٠٢٤؛ فإن احتمالات موافقتها الآن على وقف أعمالها العسكرية، تبدو «ضئيلة».

وفي حين تمت الموافقة على قرار «مجلس الأمن»، بشأن غزة، فإنه يجب الإشارة بشكل خاص إلى الفشل السياسي والأخلاقي للدول الغربية في وقف القتل والتدمير من قبل إسرائيل في غزة، أو تحميلها المسؤولية عن الانتهاكات المتعددة الموثقة بالقانون الدولي، كما ينبغي التساؤل ..لماذا تطلب الأمر استشهاد أكثر من ٣٢ ألف مدني

فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، والمعاناة الهائلة لمئات الآلاف الآخرين إلى حد المجاعة الحادة؛ حتى يتم التوصل إلى إجماع دولي على ضرورة وقف الحرب.

ويطالب القرار رقم «٢٧٢٨»، بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان .ومن بين الأعضاء الخمسة عشر الدائمين والمتناوبين في المجلس؛ صوتت ١٤ دولة، بما في ذلك المملكة المتحدة، وفرنسا، وروسيا، والصين، لصالح القرار، في حين امتنعت أمريكا عن التصويت، بعد أن استخدمت حق النقض في السابق على ثلاثة قرارات تدعو إلى وقف إطلاق النار.

وفيما يتعلق بالسبب الذي دفع «واشنطن»، الآن إلى تحويل لهجتها نحو الحرب، ورفض حماية إسرائيل من المساءلة، فإنه يبدو أن «البيت الأبيض»، قد أقر أخيرا بحقيقة انتهاكها للقانون الدولي، وعزمها على تهجير الفلسطينيين من غزة .وأوضح «جيريمي بوين»، من شبكة «بي بي سي»، أن قرار «إدارة بايدن»، بعدم عرقلة التصويت في الأمم المتحدة، هو دليل على الكيفية التي قررت بها أن «الكلمات القوية ليست كافية» لوقف تدمير إسرائيل الشجر والحجر في قطاع غزة، وإنهاء الكارثة الإنسانية التي سببها ذلك .ومع وجود إجماع دولي على حتمية وقف الحرب، رأى «بوين»، أنه يتعين على إسرائيل أن «تقرر الآن ما إذا كانت ستحترم القرار الأممي المدعوم بقوة القانون الدولي».

وفي تقييم كيفية رد إسرائيل على القرار، يتضح أن تاريخها في تجاهل مثل هذه القرارات الدولية– وأبرزها القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، الذي لا يزال يتعلق باحتلالها للضفة الغربية، والقدس الشرقية، ومرتفعات الجولان – وكذلك رد فعلها على الأوامر الأولية الصادرة عن «محكمة العدل الدولية»؛ يظهر عدم وجود تغيير قد طرأ على موقفها .

وكما أوضح «جوناثان كتّاب»، من «المركز العربي في واشنطن دي سي»، فإنه لا يوجد «ما يشير إلى أن إسرائيل قد غيرت أفعالها أو سلوكها الإجرامي»، لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين، وبدلا من ذلك «واصلت حملتها العسكرية بطريقة تسببت في خسائر فادحة بالمدنيين الفلسطينيين».

وعلى الصعيد الدبلوماسي، حاول «نتنياهو»، تقويض تصويت «مجلس الأمن»، من خلال الادعاء بأنه «أضر بطريقة أو بأخرى بمفاوضات الهدنة مع حماس»، فضلا عن استدعاء مفاوضيه من قطر بعد ١٠ أيام من المحادثات، كبينة على رفضه إجماع بقية العالم الذي تم التعبير عنه من خلال قرار مجلس الأمن.

وطوال الأشهر الستة الماضية، رفضت «قوات الاحتلال»، الانصياع إلى مطالبات المجتمع الدولي وحلفائها الغربيين، وأبرزهم «الولايات المتحدة»، و«المملكة المتحدة»، و«الاتحاد الأوروبي»، بكبح جماح عدوانها ضد الفلسطينيين ..ما يثير تساؤلا حول الإجراءات التي سيتخذونها إذا واصلت بالفعل حربها، لا سيما في ظل عزمها على ذلك؟ وردا على ذلك، أشار «بوين»، إلى أن «نقطة القوة» التي لا تزال في يد الأمريكيين هي سيطرتهم على إمدادات الأسلحة وحظرها»)) قررت يوم ٢٠٢٤/٣/٢٨ استئناف تزويد إسرائيل بالطائرات والقنابل .((وبالفعل، حظرت «كندا»، صادراتها العسكرية إلى إسرائيل .وفي «المملكة المتحدة»، وقع أكثر من ١٣٠ برلمانيا على رسالة تدعو وزير الخارجية «كاميرون»، إلى أن يحذو حذو حكومة «أوتاوا»، في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بواشنطن، يعتقد أغلبية الناخبين الديمقراطيين بضرورة وقف مبيعات الأسلحة لإسرائيل، وكذلك الكثير من الأكاديميين والسياسيين .وكانت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، قد طالبت «البيت الأبيض»، بفرض «تعليق فوري» لجميع عمليات نقل الأسلحة إلى قوات الاحتلال .

وعلى الرغم من أن الأسلحة الأمريكية تستخدم لخلق «انتهاكات صريحة للقانون الإنساني الدولي»؛ فإن الدعم الموجه إلى إسرائيل بين الجمهوريين في الكونجرس لا يزال قويا .ومع تعهد رئيس مجلس النواب الأمريكي، الجمهوري اليميني المتشدد «مايك جونسون»، بدعوة «نتنياهو»، لإلقاء كلمة أمام الكونجرس– كبيان واضح على دعمهم المستمر للحرب الإسرائيلية — فإن الضغوط السياسية الداخلية من الممكن أن تلقي بظلالها على «بايدن»، خاصة قبل انعقاد الانتخابات الرئاسية في نوفمبر القادم، خاصة بشأن العمل على عدم قطع المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل.

وحتى لو تحدى «البيت الأبيض»، التوقعات، واتخذ موقفا جريئا في هذا الصدد، فلا يمكن أن نستبعد أن واشنطن لن تتوقف عن تقديم الدعم العسكري السري .وكدليل على ذلك، أشارت صحيفة «واشنطن بوست»، إلى كيف أفلتت أكثر من ١٠٠ عملية بيع لصادرات عسكرية أمريكية لإسرائيل من رقابة الكونجرس، والذي يجب قبل الموافقة عليها عدة اشتراطات أمنية وتمويل نقدي، وهو ما قاله «آري تولاني»، مدير مراقبة المساعدة الأمنية في مركز السياسة الدولية، والذي رفض هذا الأمر معتبرا إياه «طريقة مثيرة للقلق للغاية لتجنب الشفافية والمساءلة».

وبعيدا عن الشكوك التي تحيط بردود أفعال الدول الغربية حيال الحرب الإسرائيلية المستمرة على غزة، فإن حقيقة أن قرار «مجلس الأمن»، قد تم تمريره بعد ستة أشهر من اندلاع القتال، وليس قبل تدهور الوضع الإنساني داخل الأراضي الفلسطينية، قد جعل موت المدنيين جوعا بمثابة وصمة عار أخلاقية وسياسية لا يمكن تبريرها .

وبينما رأى «بوين»، أن قرار عدم استخدام الفيتو ضد قرار وقف إطلاق النار هو «محاولة من قبل الأمريكيين للرد على الاتهامات بأنهم مكّنوا إسرائيل من التمادي في حربها»؛ فإن واقع فشل «إدارة بايدن»، وغيرها من الدول الغربية في الانصياع لدعوات الوقف الفوري لإطلاق النار في بادئ الأمر، وممارسة ضغوط سياسية واقتصادية أكبر على إسرائيل لإنهاء حربها، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة، لعبت «دورا مهما»، في تفاقم هذه الكارثة، والتي ستستمر تداعياتها خلال عقود .

وعلى الرغم من ترحيب السفير الفرنسي لدى مجلس الأمن «نيكولا دي ريفيير»، بكيفية إظهار القرار ٢٧٢٨ أن مجلس الأمن «لا يزال بإمكانه التحرك عندما يبذل جميع أعضائه الجهد اللازم للاضطلاع بمسؤولياتهم»؛ فقد أكد أن «صمت المجلس بشأن حرب غزة كان أمر فجا».

ومع أن «الولايات المتحدة»، قد قبلت وبشكل منقوص الآن نداءات المجتمع الدولي، بشأن الحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، فإن حقيقة وقوفها إلى جانب قوات الاحتلال ستة أشهر سابقة، تعني أنها لا تستطيع الهروب من مسؤولية ما حدث .ولعل هذه النقطة بدت واضحة في الطريقة التي وصفت بها الأمينة العامة لـ«منظمة العفو الدولية»، «أنياس كالامار»، هذا القرار، بأنه «طال انتظاره»، لا سيما أن حجم الدعم

الأمريكي لحماية إسرائيل من المساءلة الدولية، وتوفير الوسائل العسكرية لتدمير غزة، شجع «نتنياهو»، وحلفاءه السياسيين، إلى حد أنه على الرغم من الإدانة العالمية، ليس لديهم رغبة في وقف الحرب، وعرقلة الحكم على آلاف الفلسطينيين بالموت والمعاناة.

على العموم، يترك هذا الفشل الأمريكي الوضع الحالي كما هو بلا أدنى تغيير لاسيما وأن إسرائيل عازمة على تجاهل قرارات كل من «مجلس الأمن»، و«محكمة العدل الدولية»، دون أدنى شعور بالحرج .وفي حين أن الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، لا تزالان قادرتين على التأثير في سلوك إسرائيل الإجرامي واللاإنساني، سواء من خلال فرض حظر على بيع الأسلحة، أو الاعتراف بانتهاكاتها للقانون الدولي؛ فإنه إذا كان لقادة هذه الدول الشجاعة والإرادة، فإن القيام بذلك قد يكون خطوة مهمة نحو التغيير.

وعليه، فمع إصدار «مجلس الأمن»، أخيرا قرارا يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، فإن تعنت إسرائيل الموثق جيدا تجاه العمل من أجل السلام، سيؤدي حتما إلى ما أشار إليه «جون هوفمان»، من معهد «كاتو»، من أن «جميع المؤشرات تشير إلى أن حدة الحرب، ومعاناة المدنيين الفلسطينيين سوف تزداد سوءا».

٢٠٢٤/٤/٤

تعليقات كوشنر.. وملامح سياسة «إدارة ترامب» المحتملة في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع استمرار جرائم الحرب التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليل نهار، والدمار الشامل الذي أحدثته في قطاع غزة منذ أكتوبر٢٠٢٣، والذي أدى إلى استشهاد أكثر من ٣٢ ألف فلسطيني؛ معظمهم من النساء والأطفال، وتدمير أكثر من نصف المباني، والكارثة الإنسانية في القطاع؛ وصف وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وتنسيق الإغاثة «مارتن غريفيث»، هذا الوضع بأنه «فشل أخلاقي»، «يجب أن نشعر بالعار جميعا حياله» .ومع تجاهل «إدارة بايدن»، نداءات مئات الآلاف من المتظاهرين في المدن الأمريكية لوقف الحرب وتقديم المساعدات العاجلة للمدنيين؛ فإن الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة في نوفمبر ٢٠٢٤، تثير احتمال دخول رئيس آخر إلى «البيت الأبيض»، عبر سياسات كان خلالها الداعم الدولي الأقوى والأكثر حماسا لإسرائيل.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المنافس الرئيسي لـ«بايدن»، من الحزب الجمهوري، سيكون الرئيس السابق «دونالد ترامب»، والذي لطالما تفاخر بـ«نضاله من أجل إسرائيل بشكل لم يسبق له مثيل من قبل أي رئيس أمريكي آخر»، خلال فترة رئاسته بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١ .ومع تقدمه على «بايدن»، في كثير من استطلاعات الرأي، بات من المحتمل عودته إلى السلطة بشكل يجب الاعتراف به والاستعداد له .

وحينما يتعلق الأمر بسياسة «واشنطن»، المستقبلية المحتملة تجاه الحرب في غزة، ومصير الشعب الفلسطيني، أوضحت التعليقات الأخيرة التي أدلى بها صهر «ترامب»، ومستشاره السابق، «جاريد كوشنر»، ملامح الموقف الأمريكي المؤيد بقوة لإسرائيل، والذي يعد بشكل واضح «تخليا تاما»، عن حماية حقوق الإنسان، والقانون الدولي.

ومع عمله في مجال العقارات، وعدم وجود خبرة حكومية أو سياسية سابقة لديه، فقد شغل «كوشنر»، خلال رئاسة «ترامب»، منصب مستشاره رفيع المستوى؛ الأمر الذي كان له تأثير كبير على سياسة الولايات المتحدة حيال الشرق الأوسط؛ شمل ذلك الإجراءات والتدابير الأمريكية المتعلقة بالإسرائيليين والفلسطينيين .ففي ظل توجهاته واستشاراته، قام الرئيس السابق بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وطرح ما سُمى بـ«صفقة القرن»، التي انتقدها المراقبون، باعتبارها خطة لتعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومنذ مغادرته «البيت الأبيض»، واصل المستشار الرئاسي السابق، ملاحقة الصفقات العقارية الكبرى عالميا . وبحسب ما ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»، كان آخرها في «صربيا»، و«ألبانيا»؛ لكن يبدو أن اندلاع الحرب في غزة، وتدمير الأراضي الفلسطينية، والمنازل والبنية التحتية، وتهجير المدنيين الذين يعيشون هناك قسرا، قد أثار اهتمامه بمدى ثراء القيمة التجارية لساحل البحر الأبيض المتوسط لقطاع غزة من أجل استغلالها ماليًا لخدمة مصالحه.

وفي مقابلة مع رئيس هيئة التدريس في مبادرة الشرق الأوسط بجامعة «هارفارد»، البروفيسور «طارق مسعود» في ١٥ فبراير ٢٠٢٤– والتي تم نشرها على المواقع الإلكترونية فقط في مارس ٢٠٢٤– قلل «كوشنر»، من حجم الكارثة الإنسانية الهائلة في غزة، والناجمة عن القصف الإسرائيلي والغزو البري، ودعا إلى الإبعاد القسري للفلسطينيين من أراضيهم، والاستيلاء الفعلي على الأراضي من قبل إسرائيل، بهدف تحويلها إلى «أراض ساحلية ذات قيمة»، بحسب وصفه .وللقيام بذلك، تبنى الكثير من الخطابات المماثلة والمناهضة للفلسطينيين، الخاصة بالقوميين الإسرائيليين المتطرفين الذين عبروا عن رغباتهم في السيطرة على قطاع غزة والاستيطان فيها.

وبشكل عام، تُظهر تعليقاته «استخفافا صادما»، بحياة الإنسان والمبادئ الأساسية للقانون الدولي .وفي ظل الوضع المروع الذي نزح فيه ٥٠١ مليون مدني داخليًا، ومواجهة أكثر من مليوني شخص حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، فضلاً عن معاناة الأطفال من الجوع حتى الموت، لم يكن بوسع «كوشنر»، إلا أن يصف هذا بأنه «وضع مؤسف» .وبدلاً من تقديم بعض الاقتراحات حول كيف يمكن لصانعي السياسات الأمريكيين إنهاء الحرب، وتوفير الدعم الضروري للمدنيين، ركز على «المنظور الإسرائيلي»، مؤكدا أن «أفضل خطوة» لحكومة بنيامين نتنياهو ستكون «نقل الفلسطينيين إلى خارج القطاع وإخراجهم منه».

وعلى الرغم من أن «نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية»، يقر بأن جرائم «الترحيل، أو النقل القسري» للفلسطينيين، تعد جرائم مناهضة للإنسانية، ترقى لمستوى خطورة أعمال الإبادة والتعذيب والاستعباد؛ فمن الواضح أن حقوق الإنسان للمدنيين الفلسطينيين النازحين ليست مجرد فكرة عابرة بالنسبة لـ«كوشنر»؛ حيث اقترح أن صحراء النقب ستكون «خيارًا أفضل»، لنقل هؤلاء المدنيين النازحين إليها حتى يتمكن الجيش الإسرائيلي من «إكمال حربه» في غزة .

وبشكل واضح، تجلت حالة اللامبالاة بحقوق الفلسطينيين لدى «كوشنر»، عندما سأله «مسعود»، عن «مخاوف الدول العربية من عدم سماح إسرائيل بعودة الفلسطينيين النازحين مرة أخرى إلى أراضيهم»، حيث لم يتمكن من

الحصول على إجابة غير ملزمة منه سوى بكلمة «ربما»، ومع ذلك، أضاف أنه «لن يتبقى الكثير من الأراضي بغزة، ليعودوا إليها على أي حال» .وفيما يتعلق بما سيتم فعله بالقطاع بعد إبعاد الفلسطينيين، أشار إلى أن «واجهة غزة البحرية»، يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة» للمشترين المحتملين .وبالتأكيد من المفترض أن يضع هو نفسه في هذه المعادلة أو الصفقة المحتملة.

وتعكس تعليقات المستشار الرئاسي السابق، التصريحات التي يدلي بها الإسرائيليون المتطرفون بشأن الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وإجلاء سكانها منها ليحل محلهم المستوطنون اليهود .وبالفعل، أيد كل من وزير الأمن القومي «إيتمار بن غفير»، ووزير المالية «بتسلئيل سموتريش»، مسألة إبعاد الفلسطينيين من غزة، واستيطانها على غرار الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في الضفة الغربية .كما ادعى «سموتريش»، في مارس٢٠٢٣، أنه «لا يوجد ما يسمى بالأساس بدولة فلسطينية» .ولم يمض سوى عام حتى شكك «كوشنر»، بالمثل في شرعية قيام الدولة الفلسطينية من خلال القول بأن ملكية إسرائيل لغزة «لن تكون أمرا طارئًا، أو سابقة تاريخية»، بقدر كونها «نتيجة حرب بين إسرائيل وحماس».

ومن بين تأكيداته المعلنة الأخرى التي روج لها السياسيون الإسرائيليون اليمينيون المتطرفون الزعم بأن الإدارة الاقتصادية من قبل القادة الفلسطينيين وحماس هي التي أعاقت نمو غزة اقتصاديًا، وليس الحصار الإسرائيلي المستمر منذ سنوات على القطاع .وتم انتقاد هذه الرواية بشكل شامل من خلال تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) الأونكتاد(، والتي أكدت على الآثار الكارثية المترتبة على «القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع»، و«تدمير الأصول الإنتاجية في العمليات العسكرية المتكررة»، والحظر المفروض على استيراد التكنولوجيات والمدخلات الرئيسية»، وهو ما أدى بدوره إلى تفريغ اقتصاد غزة، بعد أن عزلت إسرائيل القطاع برمته عن بقية العالم.

وبالنظر إلى الطريقة التي كرر بها خلال مقابلته في «جامعة هارفارد»، الخطاب العدائي تجاه الفلسطينيين، الذي يستخدمه السياسيون الإسرائيليون المتطرفون، ووضع أولوية الفرص العقارية التجارية بوضوح فوق حقوق الإنسان للمدنيين المحاصرين داخل منطقة الحرب؛ فليس غريبا مدى الانتقادات الموجهة لتصريحاته، والتي كانت سريعة ولاذعة في آن واحد .وانتقد الصحفي والمحلل الأمريكي، «بن نورتون»، اقتراحه بشأن «التطهير العرقي للفلسطينيين من غزة»، وكيف أنه على ما يبدو «سال لعابه» من احتمال حصوله على أراضي القطاع .

واستمرارا، أعرب «ديلان ويليامز»، من «مركز السياسة الدولية»، عن استيائه من كون شخصية سياسية أمريكية معروفة مثله، هي التي «تدافع علنا عن التطهير العرقي في غزة» .فيما أدان «جوش روجين»، في صحيفة «واشنطن بوست»، «حجم القسوة المطلقة لهذه الكلمات والتصريحات العدائية»، موضحا أنه «ينبغي فهم تعليقاته على أنها «صورة متوقعة لما ستبدو عليه سياسة إدارة ترامب تجاه إسرائيل»، وهو الاستنتاج الذي توصل إليه أيضًا «باتريك وينتور»، في صحيفة «الجارديان» .

وفي حين ذكرت «روزينا سابور»، في صحيفة «التليجراف»، أن «كوشنر»، نفى بالفعل مسألة عودته إلى أي دور في الحكومة المحتملة لولاية ترامب الثانية، و«ابتعد كليا عن الحملة الرئاسية لعام ٢٠٢٤»، فقد أوضح «إريك

بازايل–إيميل»، في مجلة «بوليتيكو»، أن هذه التعليقات تتناسب مع رؤية «الجمهوريين»، ومحاولات التقليل من شأن المطالبات الفلسطينية بالحق في الأرض والمواطنة.

ولعل التصريحات الأخيرة لـ«ترامب»، نفسه هي دليل على ذلك أيضًا .وفي مارس ٢٠٢٤، أكد الرئيس السابق أنه «متفق» مع سياسة إسرائيل في «إنهاء كافة مشاكلها الأمنية»، خلال حربها مع غزة .وفي حين انتقد «جوناثان سوان»، و«ماجي هابرمان»، و«مايكل جولد»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، تصريحات «كوشنر»، ودعوته إلى إنكار حقوق الإنسان للفلسطينيين، وترحيلهم القسري من غزة إلى النقب، والتخلص من فكرة الدولة الفلسطينية المستقبلية؛ فقد أوضح «روجين»، أن هذه التصريحات ترسم بالفعل ملامح سياسات الإدارة الجمهورية المستقبلية تجاه الشرق الأوسط، وعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

وفي الأسابيع التي تلت حديثه في «جامعة هارفارد»، منحت رابطة مكافحة التشهير – وهي منظمة بارزة للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة – «كوشنر»، جائزة لـ«عمله الحيوي والمؤثر للغاية بشأن تعزيز قضية السلام في الشرق الأوسط»، بحسب ما أشار إليه رئيس الرابطة «جوناثان جرينبلات» .ووفقا للعديد من المراقبين، فإن مثل هذا التكريم في غير محله حتى قبل أن تحظى تعليقاته– المشار إليها – باهتمام واسع؛ نظرًا لأنه لطالما كان ينصح الرئيس السابق بتهميش الفلسطينيين، واتباع سياسة خارجية مؤيدة بشدة لإسرائيل، وهو ما قوض بشكل واضح دور الوساطة الأمريكية في عملية السلام برمتها .وبعد تصريحاته التي تناقلتها وسائل الإعلام الغربية الرائدة، وتغطيتها لمواقفه تجاه التهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين من غزة، واحتلال إسرائيل للقطاع، ورفض قيام الدولة الفلسطينية المستقبلية، أصبحت صورة «كوشنر»، كمحاور موثوق به في المنطقة، أمرًا غير مقبول، وغير منطقي.

على العموم، على الرغم أنه من غير المتوقع أن تشهد ولاية «ترامب»، الثانية المحتملة، عودة لصهره إلى البيت الأبيض؛ فإن تجاهل «كوشنر» لحقوق الإنسان والقانون الدولي؛ يعكس مواقف كبار المسؤولين الجمهوريين– بما في ذلك ترامب – تجاه القضية الفلسطينية والحرب في غزة .وفي حين أن تصريحات وأفعال الرئيس الحالي «جو بايدن»، ومسؤوليه الديمقراطيين تجاه الحرب قد تعرضت أيضا لانتقادات واسعة النطاق؛ يظل واضحا أن الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة لن تقدم أي إنفراجة للفلسطينيين، وحماية حقوق الإنسان للمدنيين، والتمسك بمعايير القانون الدولي.

٢٠٢٤/٤/٥

لماذا فشلت الاستراتيجيات العسكرية والسياسية الإسرائيلية في حرب غزة؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في أعقاب عملية طوفان الأقصى يوم ٧ أكتوبر٢٠٢٣؛ كتب «لورانس فريدمان»، من «كلية كينجز لندن»، إنه «في أوقات الصراع يتضح أن فن الاستراتيجية، يكمن في مواءمة الأهداف السياسية، مع الوسائل العسكرية»، وأنه «مهما بلغت كفاءة الأخيرة وبراعة تكتيكاتها، فإذا لم تحقق أهدافها المرجوة، فإنه لابد من «إيجاد وسائل

أخرى»، مؤكدا أن الفشل في ذلك، قد يؤدي إلى الإحباط، أو حتى النتائج الأسوأ .وفي الأشهر الستة التي شهدت قصفًا على غزة وغزوًا على الأرض، فإن الوضع القاتم الحالي، هو الذي قادت القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، نفسها نحوه.

وفي مارس ٢٠٢٤، كتب «أندرو إكسوم» – نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكي لسياسة الشرق الأوسط بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ – في مجلة «ذي أتلانتيك»، أن إسرائيل لا تزال «تفتقد استراتيجية عسكرية للقضاء على حماس»، أو «استراتيجية سياسية للتعايش مع قطاع غزة» .وهي مشكلة رصدها المراقبون الغربيون في وقت مبكر؛ في ضوء أن الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين كانت بمثابة «انتقام عنيف»، من الإذلال الذي تعرضوا له عندما فوجئوا بالهجوم غير المتوقع، بحرا، وبرا، وجوا، وكذب ادعاءاتهم حول قوة استخباراتهم.

وفي حين يهدد رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو»، بشن هجوم عسكري شامل آخر على مدينة رفح، التي يقطنها حاليا نحو ١,٥ مليون فلسطيني نازح، جراء ما لحق من دمار ببقية قطاع غزة؛ فلا يُمكن إنكار الفشل المشترك للاستراتيجيات السياسية والعسكرية الإسرائيلية .

وفي بداية الاجتياح البري للقطاع، حذر خبراء الأمن الغربيون، مثل «جون ألترمان»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، من تداعيات الحرب، فمع تفوق أسلحة الجيش الإسرائيلي، إلا أنه «قد يخسر معركته ضد حماس» .وبعد مرور ٦ أشهر تقريبًا على هذا التحذير، فشلت قوات الاحتلال بالفعل في القضاء على قدرات حماس العسكرية– كما تعهد قادتها – بل إن المراقبين الغربيين أكدوا عدم إمكانية تصفية الحركة سياسيا عبر القوة؛ وهو الأمر الذي بات شائعا ومقبولا الآن من جانب وكالات الاستخبارات الإسرائيلية، وعلى المستوى السياسي.

ومع تصاعد التوتر في الشرق الأوسط نتيجة للحروب الدائرة في غزة ولبنان، أثار «إكسوم»، تساؤلًا حول ما إذا كان الهجوم الإسرائيلي، والاحتلال العسكري لغزة، قد جعلها «أكثر أمنًا»؟ وترتبط الإخفاقات العسكرية لإسرائيل داخل غزة، «ارتباطا وثيقا»، بإخفاقاتها السياسية الأوسع .ورأى «دانييل ليفي»، رئيس «مشروع الولايات المتحدة/الشرق الأوسط البحثي»، أن قوات الاحتلال «تدفقت على غزة بخطة معركة، وليس بخطة حرب واضحة لما بعد الغزو» .وحتى في الحالة الأولى، لا نستطيع أن نقول إنها نجحت في هزيمة حماس عسكريا .وعلق «بول روجرز»، من «جامعة برادفورد»، بأن إسرائيل «تخسر الحرب ضد حماس»، بسبب فشلها في «عقيدة القوة الغاشمة» التي تتبعها، وذلك كون ما تتبناه الحركة من أفكار، ليس بالمقدور هزيمته بالقوة العسكرية» .

من جانبه، رأى «آرون ميلر»، من «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي»، و«ستيفن سايمون»، من «جامعة واشنطن»، عدم توافر دليل يشير إلى تضاؤل «قدرة حماس في التأثير في السياسة الفلسطينية داخل غزة وخارجها، بشكل أساسي» .ووفقاً لـ«دينيس روس»، من «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»، فإن هذا هو الاستنتاج الذي أقرت به وكالات الاستخبارات الإسرائيلية الآن أيضا، على الرغم من استمرار القيادة السياسية بالبلاد في إنكار هذا الواقع».

وتحيلنا هذه التقييمات للتحذيرات المبكرة التي أطلقها «ألترمان»، وأن إسرائيل «قد تخسر» في غزة بالنظر إلى أن حماس لا تحتاج إلى الاعتماد على «القوة فقط لهزيمة إسرائيل»، لكنها معنية بإبعادها عن شركائها الدوليين»، وتحويلها «إلى دولة منبوذة» .وأشار «إكسوم»، إلى ما يواجهه الجيش الإسرائيلي «من صعوبة في تصميم وتنفيذ مثل هذه الحملة»، حيث إن «القتال في المناطق الكثيفة سكانيًا صعب للغاية حتى بالنسبة إلى الوحدات الأفضل تدريباً».

وبالإضافة إلى فشل إسرائيل في قبول فكرة أن حماس أصبحت تجسيدا للنموذج السياسي، ومقاومة الاحتلال للأراضي الفلسطينية؛ أوضح «إكسوم»، أن تصريح قوات الاحتلال «أنها لا تُولي أولوية للحفاظ على حياة المدنيين»، لابد أن يكون له «تداعيات أخلاقية»، تقوض أمنها .وكامتداد لعقود من العداء والقمع ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، تعمدت قصف المناطق المدنية ذات الكثافة السكانية العالية، وفرض قيود شديدة على تدفق المساعدات التي تشتد الحاجة إليها، إلى حد إعلان كل من «برنامج الغذاء العالمي»، و«منظمة الصحة العالمية»، «مجاعة من صنع الإنسان»، تؤثر في نصف السكان على الأقل.

وفي تقييمه، فإن تاريخها بالأراضي الفلسطينية كقوة احتلال، قد «أدى إلى تزايد جبروتها وممارستها القوة المميتة بشكل لافت للنظر ضد المدنيين، وتدل مقاطع الفيديو المتداولة عبر وسائل الإعلام العالمية للجنود الإسرائيليين وهم يضحكون ويمزحون وسط الدمار الشامل لغزة، على أنهم تركوها «معزولة دوليا أكثر من أي وقت مضى».

ومع توثيق «روس»، لكيفية «تسبب الحرب في خلق صدمة عميقة للفلسطينيين»، وتسليط «إكسوم»، الضوء على أن تدمير سبل عيشهم، «سيؤثر بشكل مباشر وسلبي في أمن إسرائيل في المستقبل»؛ رأى «ميلر»، و«سايمون»، أن «ازدياد مقاومة حماس لا مفر منها»، في ضوء سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية، وسلوك جنود الاحتلال داخل قطاع غزة .ومن ثمّ، فإن إصرار «نتنياهو»، على شن هجوم عسكري ضد المدنيين الفلسطينيين من شأنه أن يؤدي إلى استمرار دائرة العنف في الشرق الأوسط، والتي استمرت أكثر من خمسة وسبعين عامًا .وكما أوضح «إكسوم»، فإن الاستيلاءات الإسرائيلية التاريخية على الأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨، وحتى عام ١٩٦٧ على وجه الخصوص، وحملاتها الاستيطانية جعلت «مسألة الفصل بشكل كامل أمرًا شبه مستحيل».

ونتيجة لحقيقة أن نهج «نتنياهو»، وحلفائه السياسيين نحو الحرب في غزة، لن يجعل إسرائيل أكثر أمنا، كتب «روس»، في مجلة «فورين أفيرز»، إن إسرائيل «تحتاج إلى استراتيجية جديدة»، مفادها أن «تنفيذ النصر الكامل أمر غير ممكن» .وكجزء من هذه الاستراتيجية، يتعين على قادتها «إدراك أنهم لن يتمكنوا أبدًا من استئصال حماس أو القضاء عليها» — من خلال قصف غزة وقتل المدنيين الفلسطينيين — وأنهم يجب أن يكونوا منفتحين على «التعاون للدفع قدما بنهج دولي قوي لحل المشكلة من جذورها وإعادة الإعمار».

وفيما يتعلق بضرورة تغيير استراتيجية إسرائيل لتأمين نفسها في المستقبل، يرى «إكسوم» أن هذا أمر ضروري ويحظى بدعم الأكاديميين الغربيين وخبراء السياسة الخارجية .ومع ذلك، فإن السياسيين المتشددين داخل إسرائيل لا يزالون غير مقتنعين بذلك، واصفا الوضع الداخلي في إسرائيل، بأنه «محموم» في الوقت الحالي، وحتى إذا تمت «الإطاحة بـنتنياهو»، فليس من المرجح أن يتم إضعاف شوكة القوميين اليمينيين المتطرفين الذين

أبقوه في السلطة .ولهذا السبب، أشار «ميلر»، و«سايمون»، إلى أنه «رغم أن أكثر من ٩٠٪ من اليهود الإسرائيليين يعتقدون أن الحكومة تستخدم القدر المناسب من القوة ضد حماس»، فإنهم يرون أيضا أنه «يجب عليها استخدام المزيد»، وأنه حتى مع استمرار المحللين في التشكيك في مستقبله السياسي، فإن نتنياهو هو من سيبقى في السلطة، وبالتالي سيواصل الحرب بلا هوادة.

علاوة على ذلك، فإن فشل إسرائيل في الحفاظ على حالة الاستقرار الإقليمي، يثير التساؤل حول السبب وراء صمت حلفائها الغربيين – بما في ذلك الولايات المتحدة – وعدم تدخلهم بشكل فعّال لإنهاء الحرب .وأوضح «إكسوم»، أن المسئولين الأمريكيين غاضبون من تجاهل إسرائيل لحياة المدنيين الفلسطينيين، وأنهم وُضِعوا في «موقف محرج للغاية»، بعد أن عرقلت توصيل المساعدات إلى غزة، فاضطروا إلى توصيلها عبر البحر .ورغم ذلك، ترفض «إدارة بايدن»، بشكل متكرر الرد على غضب الأمريكيين والإعراب علنا عن إدانة الانتهاكات الإسرائيلية في غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة .

وأشار «ليفي»، و«كارون»، إلى أن «إدارة بايدن»، التي تدعم حرب إسرائيل» لديها قناعة مع حليفتها، مفادها أن «العنف النابع من مجتمع مضطهد يمكن التغلب عليه بواسطة القوة الساحقة» .وعلى الرغم من «جونا بلانك»، من مؤسسة «راند»، يرى أن «البيت الأبيض»، في وضع يسمح له الآن باتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه «نتنياهو»، من خلال تقليص الدعم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقيود الدعم العسكري والاقتصادي لإسرائيل، والاعتراف بدولة فلسطينية؛ إلا أن «بايدن»، لم يُظهر بعد استعداده لتحدي إسرائيل بشكل جدي» .

وبالتالي، يعد تعنت إسرائيل تجاه القانون الدولي، وحقوق الإنسان، إشارة إلى أن سياساتها العسكرية والسياسية قد تستمر، على الرغم من الاعتراف بعيوبها ومخاطرها من قبل صناع السياسات والمراقبين .وأشار منسق الإغاثة في الأمم المتحدة، «مارتن غريفيث»، إلى أن المجتمع الدولي يجب أن يشعر بالخجل جراء فشله في منع المجاعة في غزة، ومنع إسرائيل من تدمير واحتلال المزيد من الأراضي الفلسطينية عسكريا .

على العموم، من خلال انتقادات «ليفي»، و«كارون»، لطريقة دعم «البيت الأبيض»، لآلة الحرب الإسرائيلية، حتى بعد التحذير من عدم وجود استراتيجية سياسية واضحة لإسرائيل في حربها على غزة؛ فإن هذا الدعم قد يستمر خلال عام ٢٠٢٤ .وفيما يتعلق بالداخل الإسرائيلي، يعتقد «إكسوم»، أن القيادة السياسية قد تحتاج سنوات أو حتى عقودا لتظهر الشجاعة في مواجهة تعنت اليمين الذي عزز قبضته على السلطة .وفي ظل رفض القوى الغربية اتخاذ إجراءات فعالة لمحاسبتها، والتدخل لضمان استقرار المنطقة، فإن ذلك لا يعني فقط مستقبلًا مظلمًا للفلسطينيين في غزة، بل يعني أيضًا أن الإسرائيليين لن يحققوا الأمن الذي وعد به «نتنياهو»، وغيره من القادة اليمينيين المتطرفين من خلال حملة التدمير المتعمدة للقطاع.

٢٠٢٤/٤/٦

التصعيد الإسرائيلي ضد إيران وغياب القيادة الأمريكية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

منذ بداية الحرب على غزة، كثف الجيش الإسرائيلي حملة من الغارات الجوية والاغتيالات ضد النظام الإيراني ووكلائه في جميع أنحاء الشرق الأوسط .وعلى وجه الخصوص، نفذ العديد من الغارات الجوية ضد «حزب الله» في لبنان، بما في ذلك الهجوم الذي وقع أوائل شهر يناير ببيروت، وأدى إلى مقتل مسؤول كبير في حماس، وتصعيد التوترات بشكل كبير .

وفيما وصفه «روبي جرامر»، في مجلة «فورين بوليسي»، بأنه «تصعيد حاد لحرب الظل المستمرة بين «إسرائيل»، و«إيران»، على خلفية الحرب في غزة»، أسفرت غارة جوية إسرائيلية في الأول من أبريل ٢٠٢٤ على القنصلية الإيرانية في «دمشق»، عن مقتل عدة أشخاص– بما في ذلك «محمد رضا زاهدي» القائد في الحرس الثوري الإيراني –والتي وصفها «رالف جوف»، المسؤول السابق في وكالة الاستخبارات المركزية، بأنها «متهورة بشكل لا يصدق»، مشيرا إلى أن هذا الاستهداف سيؤدي إلى تفاقم «الوضع بشكل خطير»، حيث لن يؤدي إلى كارثة على التوازن الحساس للغاية بالفعل للأمن الإقليمي؛ لكنه قد يجر «الولايات المتحدة»، والدول الغربية الأخرى إلى اشتباكات أكثر تكلفة .

وفي إطار توسيع إسرائيل نطاق استخدام القوة العنيفة خارج حدودها، مستهدفة القادة الإيرانيين البارزين وكبار المسؤولين من وكلائهم في جميع أنحاء الشرق الأوسط؛ وصف «جرامر»، هجوم دمشق بأنه «أحدث عملية» من هذه التكتيكات .ومع ذلك، فقد أوضح اختلاف هذه الضربة عن سابقتها بسبب الأشخاص الذين تم استهدافهم– قائد في فيلق القدس التابع للحرس الثوري في لبنان وسوريا– ومكان حدوثها في منشأة دبلوماسية في عاصمة مجاورة . وعليه، رأى أن هذه العملية تشير إلى «موجة جديدة من العنف، ومزيد من التصعيد» .

وفي هذ الصدد، أوضح «ستيفن إيرلانجر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أن عملية دمشق، هي «أهم عملية اغتيال لزعيم إيراني منذ سنوات»، وأشار «تشارلز ليستر»، من «معهد الشرق الأوسط»، إلى مكانة زاهدي البارزة لدى السلطة، باعتباره «الرجل المسؤول عن أي شيء وكل شيء يفعله الحرس الثوري، وفيلق القدس في سوريا ولبنان» . وعلى الرغم من كونه شخصية مهمة في عمليات إيران الإقليمية، إلا أن «علي فايز»، من «مجموعة الأزمات الدولية»، أكد أيضًا أنه «لا يوجد أحد لا يمكن استبداله في إيران»، مستشهدًا باغتيال أمريكا لقائد فيلق القدس، «قاسم سليماني» عام ٢٠٢٠ .

وكما قالت «سوزان مالوني»، من «معهد بروكينجز»، فإن «أحد الدروس» المستفادة من هذه الحلقة»، هو أنه «حتى لو قمت باغتيال شخص نافذ؛ فإن الشبكة وتتابع الأشخاص عبر تعاون طهران مع وكلائها، سيستمر بشكل جيد» .وبالتالي، ففي حين أن استهداف إسرائيل لمثل هذا المسؤول العسكري البارز «أمر مهم»، من حيث هوية الشخص، إلا أن المدى الذي سيقلل به هذا فعليًا من نفوذ إيران على لبنان وسوريا؛ يبقى «محدودا».

وبصرف النظر عن هوية الأشخاص المستهدفين، تم تسليط الضوء على حقيقة قيام إسرائيل بضرب منشأة دبلوماسية، على أنه ذي مغزى استفزازي بشكل خاص .ومن خلال إشارة «داليا داسا كاي»، من «مركز بيركل للعلاقات الدولية»، إلى أن «المنشآت الدبلوماسية يُنظر إليها على أنها مساحات وطنية وسيادية محمية»، وأن

الهجوم عليها يشبه «الهجوم على الدولة نفسها»، فقد رأت أن هذه العملية قد «تغير قواعد اللعبة» في إسرائيل والحرب غير المعلنة التي تخوضها إيران.

وعند النظر في أسباب الضربة الإسرائيلية، فإن الحقائق المتمثلة في «تعثر قوات الاحتلال بغزة»، و«فشلها في القضاء على حماس عسكريًا»– كما ادعت –و«تدمير مصداقيتها»، بالإضافة إلى ما مُني به «بنيامين نتنياهو»، من إخفاقات سياسية شخصية؛ كلها أسباب مهمة للقيام بهذا التصعيد .ويُلقى على رئيس الوزراء الإسرائيلي باللوم في الفشل الاستخباراتي الذي حدث في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ .ورأت «سانام فاكيل»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، أن الضربة ضد دمشق كانت تهدف جزئيا إلى استعادة سمعته، بعد فشله في حرب غزة .ولعل تلك الأحداث هي ما جعلت ١٥٪ فقط من الإسرائيليين يرغبون في بقائه في منصبه بعد انتهاء الحرب، فيما انضم الديمقراطيون المؤيدون لإسرائيل في الكونجرس الأمريكي أيضا إلى الدعوات العامة لإنهاء رئاسته .

وفي تقييم «جون ساورز»، من «جهاز الاستخبارات الخارجية البريطاني» «ام آي ٦»، «لا تعتقد إسرائيل أنه من خلال القضاء على كبار القادة، يمكنها تقويض خط السيطرة بين «طهران»، ووكلائها، ولكن لكون إيران وحزب الله، «حريصين للغاية» على عدم الانجرار بشكل كامل إلى الحرب في غزة، فقد اعتبر «نتنياهو»، وحكومته ذلك «علامة ضعف»، و«دليلا»، يمنح إسرائيل «فرصة لتكون أكثر عدوانية في عملياتها الخاصة.

ومن الواضح أن استخدام إسرائيل للغارات الجوية له عواقب أوسع نطاقًا .وحذر المراقبون الغربيون من المخاطر الجسيمة للتصعيد الراهن، والتي قد تنتج عن رد إيراني غير متوقع .وعند النظر إلى أن الهجوم استهدف سفارتها الدبلوماسية بشكل مباشر، رأى «فاكيل»، أنه سيكون من «الصعب» عليها «تجاهل» هذا الاستفزاز.وبينما علق «إيرلانجر»، بأنها لا تريد أن تبدأ «حرب مع إسرائيل»؛ فقد أوضح «ليستر»، أن الهجوم الإسرائيلي على دمشق سيتبعه «رد فعل إيراني قوي»، رغم عدم القدرة على التكهن ما يتطلبه هذا الرد، وشكله في هذه المرحلة .وأوضح «جرامر»، أن من بين «قائمة الخيارات» المتاحة، توجيه «ضربات مضادة غير مباشرة»، ضد منشآت استخباراتية إسرائيلية في العراق، أو زيادة الهجمات ضد المصالح الأمريكية، أو حتى شن «ضربة صاروخية إيرانية مباشرة ضد إسرائيل».

ومع ذلك، لا يُنظر إلى احتمال تحرك إيران في الوقت الراهن على أنه أمر مؤكد ومسلم به؛ حيث رأى «إيرلانجر»، أنها من الممكن أن «تأخذ وقتها»، وترد في لحظة ضعف إسرائيلية أكبر .وبالمثل، اعترفت «فاكيل»، أنه «من الواضح أنها لا تريد حربا إقليمية»، وستنتظر الفرصة للرد، لاسيما وأنها تدرك أن صراعها مع إسرائيل «سيستمر على المدى الطويل».

وفي حين أشارت مجلة «الإيكونوميست»، إلى أن القادة الإسرائيليين يعتقدون أن لديهم «فرصة نادرة لإلحاق الضرر بوكلاء إيران في المنطقة»، وأنهم تشجعوا بالاعتقاد بأن طهران ستكون «متوترة بشأن التورط في حرب أوسع نطاقا، فإنه «ليس هناك أية ضمانة للنتائج المستقبلية»، وأن «المنطقة يمكن أن تجد نفسها في صراع أكثر فوضوية» بصورة مباشرة، بسبب الهجمات الإسرائيلية.

ومع احتمال نشوء صراع إقليمي أوسع نطاقا بسبب العدوان الإسرائيلي على جيرانها، لابد من دراسة الدور الذي قد تلعبه الإدارة الأمريكية واستغلال نفوذها في هذا الصدد .وبينما كانت وسائل الإعلام الغربية تتناول بشكل مكثف في الأسابيع الأخيرة كيفية تعامل «بايدن»، بـ«صرامة» مع نتنياهو بسبب استيائه من استمرار حرب غزة خلال الأشهر الستة الماضية، فإن سياسات «واشنطن»، تشير إلى عدم رغبتها في إنهاء الحرب ومن ذلك ترددها في الضغط على إسرائيل لوقف عدوانها على القطاع .

ولعل حقيقة أن «إدارة بايدن»، تضغط على الكونجرس الأمريكي للموافقة على بيع طائرات مقاتلة من طراز إف–١٥ بقيمة ١٨ مليار دولار لإسرائيل، وكذلك مسألة أن «مجلس الأمن القومي»، قد صرح بـ«عدم تورطه» في الضربة الإسرائيلية على دمشق، و«عدم علمه بها مسبقًا»، لا يعدا «انعكاسًا»، لتجنب التصعيد الإقليمي، بل يدل أكثر على أن إسرائيل لا تهتم بشكل واضح بإبلاغ حليفتها الأساسية بملامح أعمالها العسكرية العدوانية التي ستؤثر حتما على الاستقرار الإقليمي.

وفي هذا الصدد، أشار المراقبون إلى أن افتقار الأمريكيين إلى القيادة والسيطرة في وقت التصعيد الإقليمي بين «إيران»، و«إسرائيل»، سيؤثر بشكل مباشر على مصالحهم في المنطقة .ومع توضيح «ليستر»، أن «رد إيران التقليدي على الضربات الإسرائيلية التصعيدية»، كان «ضرب الأمريكيين»، وليس إسرائيل نفسها، على أساس أن طهران تعتبرهم «نفس الشيء» .وأضاف «جوف»، تشبيهًا لذلك بأن الإسرائيليين، يحررون شيكات يتعين على قوات القيادة المركزية الأمريكية صرفها».

وفي حين أن الحرب على غزة لا تُظهر أي علامة على نهايتها حتى مع إصدار قرار مجلس الأمن بالوقف الفوري لإطلاق النار، لا يمكن استبعاد استمرار العنف والتصعيد الإقليمي طوال الفترة المتبقية من عام ٢٠٢٤ .وفي هذا الصدد، تكتسب الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة «أهمية متزايدة»، لا سيما وأن الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب»، لطالما تفاخر بأن إسرائيل لم يكن لديها «صديق أفضل» منه بالمكتب البيضاوي، وفي ضوء دعوته أيضًا إلى شن حملة أخرى من «الضغوط والعقوبات القصوى» ضد إيران، والتي كانت قد بلغت ذروتها باغتيال الجنرال «سليماني»، ولعل عودته المحتملة إلى السلطة في يناير ٢٠٢٥، ستشجع إسرائيل على تنفيذ المزيد من الاعتداءات الخارجية مع توقع دعم أمريكي أكبر ضد طهران.

على العموم، تمت الإشارة إلى أن الغارة الجوية الإسرائيلية ضد مجمع السفارة الإيرانية في دمشق باعتبارها «خطوة تصعيدية»، غير مسبوقة تضع الشرق الأوسط بأكمله مرة أخرى على شفا صراع أوسع نطاقا .وبينما أوضحت «فاكيل»، أن «نتنياهو»، يأمل أن تؤدي هذه الخطوة إلى استعادة مصداقيته بين الناخبين؛ فقد أكد «جوف»، على مخاطر مثل هذا الاستفزاز، لا سيما مع اقتناع «ليستر»، بأن شكلاً من أشكال الرد العنيف سيصدر من قبل «طهران»، وخاصة أن هذا الهجوم يعتبر موجها ضدها بشكل مباشر.

وفي الأخير، أجمع المراقبون على افتقار «إدارة بايدن»، إلى فن إدارة الأزمات والقيادة في المنطقة، حيث يؤكد عدم العلم الواضح بهذا الهجوم حقيقة أنها لا تملك السيطرة على الوضع لتجنب أي تصعيد، ومنع مزيد من تدهور حالة الأمن الإقليمي .ونتيجة لذلك، حذر «ليستر»، من أن مخاطر «التقديرات والحسابات الخاطئة» من كلا

الطرفين أصبحت الآن «أكبر بكثير من ذي قبل» .ومع تزايد فرص عودة «ترامب»، إلى البيت الأبيض يجب الاعتراف باحتمال توقع مزيد من التصعيد في المنطقة.

٢٠٢٤/٤/١٩

الانعكاسات الإقليمية لتصعيد المواجهة بين إيران وإسرائيل

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ١٣ أبريل ٢٠٢٤، شنت «إيران»، بواسطة مئات الصواريخ والطائرات المسيرة، أول هجوم مباشر لها ضد إسرائيل، ردا على الغارة الجوية الإسرائيلية التي استهدفت مجمعا دبلوماسيا إيرانيا بدمشق في الأول من أبريل، وأسفرت عن مقتل قائد كبير في الحرس الثوري، وبعض مساعديه، الأمر الذي جعل المراقبين الغربيين يعربون عن مخاوفهم من نشوب صراع كبير بين خصمين رئيسيين يمتلكان القدرات، قد تطال أثاره بقية المنطقة .

ودعما لهذا التقييم، وصف «جاك ديتش»، و«روبي جرامر»، في مجلة «فورين بوليسي»، هذه العملية بأنها «أخطر لحظة في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة» .في حين حذر «جوليان بورجر»، في صحيفة «الجارديان»، من أن مصير المنطقة، «معلق بين شقي الرحى»، بينما ينتظر العالم ليرى ما إذا كان الائتلاف اليميني بزعامة «بنيامين نتنياهو»، سيرد بمزيد من الانتقام، وبدوامة تصعيد خارجة عن السيطرة أم لا».

وبعد ما يقرب من أسبوعين من الغارة الجوية الإسرائيلية– المذكورة أعلاه– على دمشق، والتي كانت في حد ذاتها جزءًا من حملة أوسع من الهجمات الخارجية لاستهداف كبار المسؤولين الإيرانيين أو المرتبطين بهم؛ لم يكن رد «طهران»، «مفاجئًا»، حيث أكدت مرارا أن هجوم دمشق لا يُمكن أن يمر دون رد .وأشار «جيريمي بوين»، من شبكة «بي بي سي»، إلى الكيفية التي تم بها التعبير عن نيتها في الرد بقوة من خلال «تصريحات قيادتها التي لا لبس فيها»، وهو الأمر الذي أعطى أيضا لإسرائيل وحلفائها «الكثير من التحذير»، وبالتالي الوقت للاستعداد .ومع ذلك، أشار إلى أن الهجوم النهائي، الذي شمل ما يقرب من ٣٠٠ مسيرة وصاروخ تم إطلاقها– ليس فقط من الأراضي الإيرانية، ولكن أيضًا من اليمن، والعراق، ولبنان–كان «أكبر»، مما توقعه عديد من المحللين الغربيين.

وعلى الرغم من إعلان إسرائيل اعتراض جميع المقذوفات تقريبًا بمساعدة الأمريكيين، والبريطانيين، والفرنسيين، ودول إقليمية أخرى– مع وصف «دانييل بايمان»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» و«كينيث إم بولاك»، من معهد «أمريكان إنتربرايز»، مشاركة الأردن بأنها تحول «استثنائي»– فقد تم الاعتراف بأن آثار هذه الواقعة عميقة للغاية بالنسبة إلى الديناميكيات الأمنية المستقبلية في الشرق الأوسط.

ورأى «ويليام ويشسلر»، من «المجلس الأطلسي»، أن الرد الإيراني «كان يهدف بوضوح إلى ردع إسرائيل عن استهداف منشآتها الدبلوماسية مرة أخرى»، مع رغبتها «في عدم رؤية منشآتها الدبلوماسية جزءًا من ساحة المعركة» .ووافق «بوين»، على أنها «أرادت استعادة شعور الردع الذي فقدته عندما هاجمت إسرائيل المجمع في

دمشق» .وامتدادًا لعنصر الردع هذا، أشار «ويشسلر»، إلى كيف أن هذا الرد يؤسس أيضًا «سابقة جديدة» لكيفية امتلاكها بالفعل القدرة على تهديد إسرائيل بشكل مباشر بمسيراتها وصواريخها، وهو ما اعتبره «سيغير طبيعة الصراع المستمر» لصالحها.

وعلى المدى القصير، أثارت الهجمات المتبادلة والانتقامية بين «إسرائيل»، و«إيران»، تحذيرات من تصعيد خارج عن السيطرة، يمكن أن يؤدي إلى صراع على مستوى المنطقة .وأعرب «مات دوس»، من «مركز السياسة الدولي»، عن أسفه لكيفية وجود المنطقة والعالم الأوسع في وضع بحيث «ينشد الجميع أن تتصرف إيران بمزيد من العقلانية وضبط النفس عن إسرائيل.»

علاوة على ذلك، تم تأكيد دور القوى الغربية التي ساعدت إسرائيل، وأبرزها «الولايات المتحدة» في تهدئة المخاوف التصعيدية من خلال حث «نتنياهو»، على عدم الرد بالقوة على هذه الهجمات .ورأى «بوين»، أنه على الرغم من أن «واشنطن»، لطالما ساعدت إسرائيل «بشكل كبير»، وأكدت دعمها اللامحدود لها؛ فقد طالبتها هذه المرة بضبط النفس».

وفي الوقت نفسه، أوضح «بورجر»، كيف كانت «إيران»، تأمل في توجيه «رد هجومي غير ناجع»، لاسيما وأنها أشارت بوضوح إلى نيتها الانتقام قبل أسابيع، ثم أرسلت صواريخ وطائرات مسيرة من مسافة طويلة، وفقا لتقييم «ويشسلر»، وهي تدرك تماما أن هجماتها «يمكن إحباطها بسهولة من خلال الدفاعات الإسرائيلية» .ولعل حقيقة أنها «لم تستهدف بشكل واضح أي منشآت أمريكية»، تُظهر أنها «أرسلت إشارة لا لبس فيها»، أنها تريد تجنب المزيد من التصعيد، الذي يمكن أن يشعل حربًا إقليمية .وأوضح «بوين»، أيضًا أن طهران من الآن فصاعدا «لن تصعد مواقفها إلا إذا تعرضت لهجوم أكثر قوة مرة أخرى».

بالإضافة إلى ذلك، تمت الإشارة إلى الأصوات الغربية الداعمة لإسرائيل– على الرغم من تدميرها لقطاع غزة، وخلق أزمة إنسانية كبرى– والتي دعت إلى الانتقام من إيران دفاعا عن إسرائيل، بمساعدة واشنطن .وانتقد «ريتشارد غولدبرغ»، من «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات»، والذي عمل سابقاً في مجلس الأمن القومي الأمريكي، «سياسات بايدن الرامية إلى استرضاء إيران»؛ بسبب السماح لها بشن هجوم واسع النطاق على إسرائيل دون مواجهة أي عواقب» .وفي هذا الصدد، أوضح «ديتش»، و«جرامر»، أن كبار المسؤولين في كل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، طالبوا بوضع تشريعات جديدة لتعزيز الإنفاق الدفاعي الأمريكي لمساعدة إسرائيل .

ومع ذلك، رفض العديد من المراقبين والخبراء الغربيين هذه الإجراءات، باعتبارها قد تؤدي إلى تفاقم التصعيد . ووصف «ويشسلر»، الدعوة إلى تعزيز المساعدة الأمريكية لإسرائيل عبر تنفيذ ضربات مسلحة ضد طهران، بأنها «متهورة، وحمقاء بقدر ما تفتقد إلى الحكمة» .

ولا شك أن تفاقم التوترات الإقليمية بين إسرائيل وإيران لها عواقب إقليمية على كل البلدان في جميع أنحاء الشرق الأوسط، لاسيما أنه مع تخطيط «نتنياهو»، لتنفيذ هجوم على رفح في غزة، فإن الكيفية التي سترد بها «إيران»، ووكلاؤها على هذا الهجوم العسكري الذي يستهدف المدنيين الفلسطينيين، قد يشكل عنصرًا آخر يؤدي إلى تفاقم التوترات.

وعلى نطاق أوسع، أصبحت قوة الردع الأمريكي في المنطقة «محل شك»؛ بسبب الهجمات الصاروخية والطائرات المسيرة التي شنتها إيران دون عواقب .وسلط «ويشسلر»، الضوء على كيف أثبتت الأخيرة أنها «قادرة على تهديد إسرائيل بشكل مباشر دون إثارة رد عسكري أمريكي»، وبالتالي فإن أفعالها تهدف إلى حث حلفاء أمريكا الآخرين، على «استخلاص درس مفاده أنه لا ينبغي لهم أن يعتمدوا على مظلة أمنية أمريكية غير موثوقة وغير فعالة» .

ومع إشارة «بورجر»، إلى أن عملية اعتراض الصواريخ والطائرات المسيرة الإيرانية التي تم إطلاقها باتجاه إسرائيل كانت من خلال «تحالف تم تشكيله على عجل»، وليس آلية مواجهة كانت معدة جيدًا سابقًا؛ فقد أوضح «بايمان»، و«بولاك»، أن الديناميكية المهيمنة لضبط هذا التصعيد هي اعتقادهما بأن «المنطقة معرضة للخطر من دون الولايات المتحدة، ومن دون مشاركتها فإن أمان المنطقة والاستقرار الإقليمي سيكون «محاطا بالأخطار المحدقة بشكل لا يمكن التنبؤ به».

وبعيدا عن الشكوك التي تدور حول دور الولايات المتحدة في المنطقة، فإنه يبقى واضحا أن طهران، في تقييم «ويشسلر»، «أصبحت راضية تمامًا عن الوضع الراهن في الشرق الأوسط بعد ٧ أكتوبر»، وهو الوضع الذي يقول «إنها تستفيد منه بشكل كبير» .ومع تقدم برنامجها النووي «دون عوائق»، تزامنًا مع «انسحاب واشنطن من المنطقة»، حتى تتمكن من تعزيز مجال نفوذها بشكل أكبر؛ أقر بأن «آخر شيء تريده» هو إثارة حرب إقليمية أوسع نطاقًا من شأنها المخاطرة بحدوث مواجهة عسكرية مباشرة بينها وبين أمريكا.

على العموم، يبرز الهجوم الإيراني الأخير على إسرائيل، تحولا مهما في ديناميكية المنطقة، حيث إن تصاعد التوترات بين الطرفين يمكن أن يسفر عن تورط دول أخرى وزيادة التدخلات الخارجية، مما يزيد من التعقيدات والمخاطر على مستوى المنطقة بأسرها .

ومع أن مسار الرد القادم يبدو في أيدي «نتنياهو»، وائتلافه، فقد خلص «بوين»، إلى أنه إذا قرروا عدم الرد على هذا الهجوم وتجنب التصعيد؛ فإن «الشرق الأوسط قد يكون قادرا على استعادة أنفاسه مجددا» .ومع ذلك، وإدراكا منه للمخاطر المستمرة الناجمة عن الأحداث والتوترات غير المتوقعة والعوامل المحفزة للعنف، فقد حذر من أنه «ليس من المؤكد بأي حال من الأحوال أن يكون حالة عدم الرد نهاية هذه الحلقة الخطيرة من الاضطرابات الراهنة».

٢٠٢٤/٤/٢٢

التصعيد مع إيران ينقذ نتنياهو من أزماته

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

اتفق المراقبون الغربيون على أن التصعيد الأخير بين «إسرائيل»، و«إيران»، يشكل سابقة خطيرة للصراع المستقبلي بين البلدين المتنافستين في المنطقة .ومع انخراطهما فيما وصفه «جيريمي بوين»، من شبكة «بي بي سي»، بـ«اللعبة القاتلة»، التي تترك الشرق الأوسط برمته على شفا «التصعيد الكارثي»، فقد حث القوى الإقليمية

والدولية على حد سواء على توخي «الحذر» .وتحدث وزير الخارجية الأمريكي «أنتوني بلينكن» عن ضرورة إظهار كل منهما «القوة والحكمة» لتجنب الكارثة .وفي الخليج، دعت السعودية، والإمارات إلى «ضبط النفس».

ومع ذلك، فإن مصالح المجتمع الدولي، أو الشرق الأوسط الأوسع، أو حتى أمن إسرائيل على المدى الطويل، على ما يبدو ليست من أولويات «بنيامين نتنياهو»، الذي يبقى تشبثه بالسلطة على رأس ائتلافه اليميني المتطرف، هو شغله الشاغل، خاصة وأن إقالته من منصبه من شأنها تمهيد الطريق لمحاسبته عن جرائم الفساد السياسي المنسوبة إليه .وعليه، رأى المحللون أن «الحرب على غزة»، فضلا عن «التصعيد الأخير مع إيران»، يأتيان كـ«طوق نجاة»، و«شريان حياة»، له للاحتفاظ بالسلطة، وتعزيز مكانته السياسية، حتى مع انهيار شعبيته بين المواطنين.

وبالإشارة إلى أنه يحاول الحفاظ على مكتسباته، ومصالحه الشخصية بشتى الطرق، فإن ذلك يعد «عاملا حاسما»، فيما إذا كان التصعيد الإقليمي سيتفاقم أم لا .وعلى الرغم من أن «إدارة بايدن»، قد نأت بنفسها عن دعم الرد الإسرائيلي المسلح على الانتقام الإيراني؛ فإن ضعف النفوذ الأمريكي خلال حرب غزة، ينذر بأن ائتلاف نتنياهو، قد يشن هجوما مرة أخرى دون أي اعتبار لتداعياته الأوسع نطاقا .ووصفه «واير ديفيز»، من شبكة «بي بي سي»، بأنه لطالما «نجا بحنكة» من الاضطرابات السياسية الداخلية .

وعلى الرغم من محاكمته بتهم الفساد التي كان من شأنها عرقلة المسيرة المهنية لأي سياسي آخر؛ فقد تمكن من تشكيل حكومة عقب الانتخابات الإسرائيلية في نوفمبر٢٠٢٢، وإن كان ذلك من خلال الشراكة مع الأحزاب اليمينية المتطرفة، بما في ذلك التي يقودها المستوطنون القوميون المتطرفون، مثل «إيتمار بن غفير»، و«بتسلئيل سموتريش» .ورأى «شالوم ليبنر»، من «المجلس الأطلسي»، أنه قدم «استراتيجية متعددة الأبعاد»، «لاحتضان التحالف الصهيوني الديني كشريك»، حتى يتمكن شخصيا من «الخروج» بمنأى عن الفضيحة السياسية.

ومع ذلك، فإن فشل أجهزة «نتنياهو» الاستخباراتية في توقع هجوم السابع من أكتوبر، وأسلوب تعامله مع حرب غزة؛ كانا بمثابة الضربة القاضية لما بقي من مصداقيته على المستويين المحلي والدولي .وفي استطلاع للرأي أجري في نوفمبر ٢٠٢٣، رأى أقل من ٤ %من اليهود الإسرائيليين أنه لا زال يعد مصدرا موثوقا للكشف عما يجري في حرب غزة رغم إخفاقاته في إحراز أي نصر، وفي بداية عام ٢٠٢٤، أراد ١٥ %فقط من الإسرائيليين أن يحتفظ بسلطاته بعد انتهاء الحرب .ومع قيام الداعمين العسكريين والاقتصاديين والدبلوماسيين الرئيسيين لإسرائيل في الغرب أيضًا بتكثيف انتقاداتهم العلنية لاستراتيجيته، وتزايد الدعوات إلى تقليص الدعم له، رأى «آرون ميلر»، و«آدم إسرائيليفيتز»، من «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي»، أنه «محاصر»، ويواجه «اختبارا بشأن حياته السياسية»، للبقاء في السلطة.

وعلى الرغم من ذلك، أوضح «غرايم وود»، في «مجلة أتلانتيك»، أن سلسلة التصعيد الأخيرة مع إيران، والتي بدأت بالغارة الجوية الإسرائيلية على المجمع الدبلوماسي لطهران في دمشق في أوائل أبريل، كانت بمثابة «هدية» لرئيس الوزراء «البائس» .وفي حين أشار «سنام فاكيل»، و«بلال صعب»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، إلى أن إطلاق إيران لحوالي ٣٠٠ مسيرة وصاروخ باتجاه إسرائيل، «غيّر شروط الاشتباك القائمة منذ فترة طويلة» بين

البلدين، وأظهر «نهجًا أكثر حزما» من جانب طهران؛ فقد رأى «وود»، أن نتنياهو رغم ذلك، يمكن أن يُنسب إليه الفضل في «صد الهجوم الأكثر أهمية في تاريخ إسرائيل».

وتأكيدًا لهذا التحليل، رأت «ميراف زونسزين»، من «مجموعة الأزمات الدولية»، أن التوترات بين البلدين كانت بمثابة «شريان حياة»، لنتنياهو على المستوى الدولي؛ حيث استعاد «دعم الغرب» مرة أخرى، ولو بشكل مؤقت، فضلًا عن أنها «صرفت الاهتمام العالمي»، بعيدا عن الكارثة الإنسانية المستمرة التي خلفتها حكومته في غزة، مضيفة أنه على الرغم من وجود إجماع داخل دوائر التحليل العسكري الإسرائيلية على أن الضربة الأولية على «دمشق»، كانت «سوء تقدير»، وأن نتنياهو «رأى فيها فرصة استغلها دون النظر في جميع تداعياتها»؛ فإن هذا كان له «جانب إيجابي واضح بالنسبة إلى إسرائيل»، لم يقتصر على تقليل «عزلتها الدبلوماسية» عن واشنطن فحسب، بل أيضًا استعادة أهمية التنافس مع إيران، كسبب لاستمرار احتلال غزة وتدميرها.

ومع تعزيز سلطته مرة أخرى في الداخل، وحصوله على دعم غربي متجدد؛ سلط «ديكستر فيلكنز»، في «مجلة نيويوركر»، الضوء على أن «السؤال الأهم» في هذه الأزمة، هو «كيف سترد إسرائيل» على هذا التصعيد مع إيران؟ وعلى الرغم من أن «واشنطن»، رفضت الانضمام إليها في أي هجوم مضاد، وحثتها على «التفكير مليًا» في عواقب ذلك؛ فقد حذر وزير الخارجية البريطاني اللورد «كاميرون»، من أن حكومة نتنياهو «سوف تتخذ قراراتها بنفسها»، و«ستفعل كل ما هو ضروري»، لمواجهة جميع التهديدات الإيرانية .وعليه، أوضح «ستيفن والت»، من جامعة «هارفارد»، أن الغرب لديه «نفوذ أقل» للسيطرة على تصرفات إسرائيل.

وفي حين استشهد «فيلكنز»، بالقاعدة الأساسية التي تبنتها إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨، والتي تقضي بضرورة «الانتقام من كل هجوم عليها، وبأشد قوة ممكنة غالبا»؛ فإن العالم كان ينتظر ليرى ما ما هي طبيعة ردها على إيران، حتى من دون الحصول على إذن غربي .وأوضحت «كورتني كوبي»، و«مونيكا ألبا»، و«موشيه جاينز» من شبكة «إن بي سي»، أنه استنادا إلى شهادات مسؤولين في الاستخبارات الأمريكية، فإن الجيش الإسرائيلي قادر على شن «ضربات للمصالح الإيرانية خارج حدود إيران»، وأن مثل هذا العمل قد يكون «وشيكاً» .كما أن حقيقة تعهد «طهران»، نفسها بالرد على أي رد إسرائيلي، بشن عمل عسكري «أكبر بكثير وأشد قوة» من جانبها، هي دليل على حجم «العواقب الوخيمة»، التي لن تطال البلدين فحسب، لكن سيكون لها تداعياتها على كل الديناميكيات الأمنية الأوسع في المنطقة.

وحتى لو لم ترد إسرائيل بمزيد من القوة العسكرية، فقد أوضح «وود»، أن الهجوم الإيراني يعد «انتصارا»، لنتنياهو شخصيا .ومن وجهة نظره، فإن رفض الأمريكيين تقديم أي دعم له للانتقام من طهران يعفيه من «الالتزام» بالرد بمفرده .ومع استعادة الدعم الأمريكي والبريطاني لحربه مجددا، فلم يكن مضطرا إلى شن هجوم كبير على إيران، وذلك لإطالة أمد حربه المستمرة على غزة .واتفقت «زونسزين»، مع ذلك، وأكدت أن التصعيد الأخير سيساعده على «الاستمرار في التهديد بغزو رفح»، بالتزامن مع الحفاظ في الوقت نفسه على «مظهر الاستمرار بالمفاوضات لوقف إطلاق النار» .

واستمرار، رأى «إميل حكيم»، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، أنه في مقابل عدم الانتقام من إيران، يمكن لنتنياهو أن يتفاوض مع «واشنطن»، للسماح له بغزو رفح، على الرغم من وجود أكثر من مليون مدني فلسطيني يحتمون فيما تبقى من أطلال المدينة .ومن وجهة نظره، فإن الهجوم الإيراني برمته يمثل «انتصارًا مؤكدا لسياسة رئيس الوزراء اليمينية، لكنه حذر من أن الشعور «بهذا الانتصار»، من شأنه أن يجعله «أكثر رغبة في تجنب المزيد من المخاطرة في الرد» .وبسبب هذه الديناميكية، حذر أيضا من أن «الخطوة الأكثر خطورة حتى الآن في هذا الصراع المعقد عالي المخاطر بين إسرائيل وإيران، لم تأت بعد».

ومع تلاشي انتقادات الحكومات الغربية لسلوك إسرائيل في غزة في الفترة الأخيرة، وتعهد «واشنطن»، و«لندن»، و«برلين»، وغيرها بمضاعفة دعمها العسكري لها؛ رأى «زونسزين»، أن العالم الآن «ينتظر ليرى ما إذا كانت ستشن هجوما مضادا على إيران .وفي حين أوضح أنها ليست بحاجة إلى الرد بالقوة على الهجمات التي تم إحباطها؛ إلا أن «وود»، استشهد بـ«عدم كفاءة» القادة الإسرائيليين طوال فترة حرب غزة، معتبرا أن نتنياهو وحلفاءه «يبحثون باستمرار عن مراوغات جديدة ومبتكرة»، لغض الطرف عن هذا الإخفاق»، ومن ثمّ، يمكن التذرع بأن عدم الرد يأتي من باب الرضوخ لرأي العقل والحكمة الاستراتيجية، مؤكدا أيضا أنه مع كون «نتنياهو»، «بارعا في الحفاظ على مصالحه الشخصية»، إلا أن تأثير نجاحاته السياسية المتمثلة في استهداف أحد القادة الإيرانيين رفيعي المستوى في سوريا، ثم اعتراض الردة الانتقامية الإيرانية بمساعدة حلفائه الغربيين، سيكون «قصيرًا» .

من جانبه، أوضح «أوربان كونينغهام»، من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، أن الجيش الإسرائيلي لا يزال عالقا في «مأزق لا يمكن الدفاع عنه في غزة»، وأنه مع وجود حوالي ١٣٠ رهينة لا يزال مصيرهم في عداد المفقودين، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي سيجد نفسه قريبا تحت الضغط من أجل تحقيق نتائج ملموسة مرة أخرى على أرض الواقع .وفي مثل هذه الحالة، فإن خيار التصعيد مع «طهران»، هو بمثابة وسيلة بالنسبة إليه «للحفاظ على الدعم الشعبي، والحفاظ على ائتلافه متماسكًا، ومن ثمّ، ضمان بقائه السياسي في منصبه».

على العموم، يظهر التصعيد الحالي مع إيران، كشريان حياة آخر لنتنياهو للبقاء في السلطة، حيث إن إثارة مثل هذه التوترات الخارجية تمكنه من تخفيف حدة الضغوط الدولية والخارجية المتزايدة عليه بسبب حربه في غزة وتهديده بغزو رفح .ومع ذلك، لا يمكن تجاهل المخاطر التي ينطوي عليها هذا التصعيد على الأمن الإقليمي، حيث من الممكن أن يفتح بابًا لموجة جديدة من العنف والصراعات في المنطقة بأكملها، فضلا عن تهديد الاستقرار العالمي .

ومع استخدام رئيس الوزراء الإسرائيلي لكل التكتيكات المتاحة مسبقًا للحفاظ على سلطته، فإنه سيستمر في مواصلة حماية نفسه، ومن ثمّ، لا يمكن استبعاد أي شيء قد يحدث في المستقبل.

٢٠٢٤/٤/٢٣

هل الاستمطار الاصطناعي أم تغير المناخ وراء العواصف المطيرة في الخليج؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

باعتبارها إحدى المناطق الأكثر جفافًا في العالم، فإن كميات الأمطار الهائلة التي سقطت على الخليج العربي – لا سيما الإمارات – وتسببت في فيضانات واسعة النطاق في منتصف أبريل ٢٠٢٤، تعد «غير مسبوقة»، و«ظاهرة استثنائية بكل المقاييس»؛ مما يعكس الانتباه المتزايد إلى تأثيرات ارتفاع حرارة الأرض في الظواهر المناخية والجوية المتطرفة في الوقت الحالي.

وعلى الرغم من شيوع وانتشار العواصف المطيرة المتفرقة في المنطقة مؤخرا بعد فترات طويلة من الجفاف؛ إلا أن هطول هذه الكميات الكبيرة من الأمطار اليومية على الإمارات يعد أكبر سابقة في تاريخها الحديث وأكثر مما تعرضت له منذ ٧٥ عامًا، ويمكن وصفها بأنها الأكبر منذ بدء تسجيل البيانات المناخية في عام ١٩٤٩، حيث أثرت بشكل كبير في البنية التحتية، وتم تعليق العمليات مؤقتًا في مطار دبي الدولي – أحد أكثر المطارات ازدحاما في العالم – وتسببت في أضرار اقتصادية تقدر بملايين الدولارات أعقبها عملية تنظيف مطولة لمخلفات وحطام الفيضانات .

وفي ظل هذا الوضع، أوضح «مارك بوينتينغ»، و«ماركو سيلفا»، من شبكة «بي بي سي»، أن مستويات هطول الأمطار السريعة والمستمرة «أثارت تكهنات مضللة» على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، حول الدور المفترض لعملية «تلقيح السحب»، وهي عملية أوضحا أنها «تتضمن التلاعب بتكوينات السحب الموجودة للمساعدة في عملية الاستمطار» .ومع ذلك، فقد رفض المحللون مثل هذه الادعاءات .ونقلت «جابرييل كانون»، في صحيفة «الجارديان» عن خبراء الأرصاد الجوية، أنهم متفقون على أن هذه الحالة من هطول الأمطار الغزيرة، كانت بسبب «أنظمة الطقس الطبيعية»، التي «تدهورت بسبب تغير المناخ».

وبالنظر إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من التحليل لتحديد السبب الدقيق لهذه العاصفة القوية المطيرة الأسوأ على الإطلاق، والتي ضربت منطقة الخليج؛ فسيظل احتمال تكرار مثل هذه العواصف في السنوات المقبلة «محل دراسة»، من قبل المراقبين العلميين، كجزء من رؤية تداعيات أنماط الطقس غير المنتظمة بشكل متزايد، والمتعلقة بارتفاع درجة حرارة الأرض.

ومع ذلك، لا يمكن تجاهل أن حجم الأمطار التي سقطت على الإمارات، وعمان، والبحرين، وأجزاء من شرق السعودية، لم يسبق لها مثيل .وفي حين أن معدل هطول الأمطار في دبي يقل عن ١٠٠ ملم سنويًا، إلا أنه في ١٦ أبريل ٢٠٢٤، بلغ متوسط هطول الأمطار بها أكثر من ١٤٠ ملم .وتم تسجيل نحو ٢٥٦ ملم) ١٠ بوصات (من الأمطار في مدينة العين خلال ٢٤ ساعة فقط .ومع سقوط ١٢٧ ملم من الأمطار على مطار دبي الدولي، وهو أعلى بكثير من نسبة الـ ٧٦ ملم التي يتم هطولها عادة على مدار العام؛ اضطر إلى وقف رحلاته؛ بسبب غمر مياه الأمطار لمدرجه.

وفي حين أشار «مارتن أمباوم»، من «جامعة ريدينغ»، إلى أن بيئة المنطقة «تتميز بالفعل بفترات جفاف طويلة دون هطول أمطار، يتبعها «مرحلة من الأمطار الغزيرة، وغير المنتظمة في الوقت الراهن»؛ إلا أنه أقر بأن شدة هطول

الأمطار الغزيرة هي «حدث نادر جدًا» .وفي «حالة دبي»، وغيرها من المناطق «شديدة التحضر»، أشار «بوينتينغ»، و«سيلفا»، إلى أن الافتقار إلى توفر المساحات الخضراء المعنية بـ«امتصاص الرطوبة»، وعدم قدرة البنى التحتية، وأنظمة الصرف الحالية على تحمل هذه المستويات غير المسبوقة من هطول الأمطار، قد فاقم من حجم الأضرار التي لحقت بتلك المناطق.

وبالنظر إلى أنه في ضوء مصطلحات الأرصاد الجوية، يتم تفسير السبب الرئيسي لهطول الأمطار على تلك الشاكلة، بارتفاع الهواء الساخن للأعلى من منطقة الضغط المنخفض إلى منطقة الضغط المرتفع؛ فقد لاحظ «بوينتينغ»، و«سيلفا»، أنه في الساعات التي تلت بدء هطول الأمطار الغزيرة، أرجع مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي حالة الطقس القاسية إلى استخدام تقنية «الاستمطار السحابي» .وتم الاستشهاد على نطاق واسع بكيفية استثمار «الإمارات»، ملايين الدولارات في استخدام أساليب البذر السحابي، لتعزيز مستويات هطول الأمطار السنوية المنخفضة بشكل صناعي، وذلك عن طريق استخدام تقنية الملح الشائعة من أجل تكثيف بخار الماء الموجود في الجو.

ووفقا للباحثين، فإن هذه العملية تستخدم عادة في المناطق ذات المعدلات المنخفضة في هطول الأمطار، عن طريق «استخدام طائرات لإسقاط جزيئات كيميائية صغيرة» على السحب الموجودة، مما يسمح لبخار الماء «بالتكاثف بسهولة أكبر والتحول إلى أمطار»، وتعود هذه التقنية إلى الأربعينيات من القرن الماضي، حيث استخدمتها الولايات المتحدة.

ومع انتشار الشائعات عبر الإنترنت، بشأن افتراض وجود سبب خارجي وراء هذه العاصفة المطيرة والفيضانات؛ أصدر «المركز الوطني للأرصاد الجوية»، في الإمارات(NCM) ، بيانا أكد فيه أنه «لم يقم بأي عمليات تلقيح للسحب خلال فترة اضطراب الأحداث الجوية الأخيرة والراهنة» .وتعليقا على ذلك، أوضح «أمباوم»، أن مثل هذه العمليات من التلقيح، التي لا تستمر في تفاعلها سوى «بضع ساعات قليلة على الأكثر»، هي ذات «تأثير محدود النطاق»، على أنماط الطقس، وبالتالي «لا يمكنها التأثير في هذا النظام المناخي برمته بهذه القسوة والشراسة» .

واتفقت مع هذا التقييم «فريدريك أوتو»، من «إمبريال كوليدج لندن»، مؤكدة أن تلقيح السحب «لا يمكن أن يخلق السحب من عدمها»، وأن تأثيره يقتصر على تشجيع بخار الماء على التجمع والتكثف في السحب «بالفعل»، وأشار خبير الأرصاد الجوية في شبكة «بي بي سي»، «مات تايلور»، إلى حقيقة أن هطول الأمطار الغزيرة لم يؤثر في الإمارات فحسب، بل أثر أيضًا على البحرين في الشمال، وعمان في الجنوب، وبالتالي كانت هذه التأثيرات «أوسع بكثير»، مما يمكن أن يكون ناتجًا عن آليات البذر السحابي وحدها .وللتدليل على ذلك، أكد أنه قبل هذا الحدث، كانت هناك توقعات بحدوث «اضطراب مناخي شديد»، حيث كانت نماذج حاسوبية) لا تغطي تأثيرات الاستمطار السحابي(، تتنبأ بالفعل بهطول أمطار تزيد في حجمها على عام في حوالي ٢٤ ساعة.

وعلى الرغم من التوضيحات التي قدمها خبراء المناخ والبيئة، والتي تم تناولها بشكل كبير في وسائل الإعلام الغربية؛ فمن المهم تأكيد أن هناك حالات سابقة لانتشار المعلومات المضللة على الإنترنت حول أسباب وقوع

الظواهر الجوية القاسية، وإسنادها بشكل استباقي إلى التدخلات البشرية .وعلى سبيل المثال، أشارت «كانون»، إلى كيف أدت الأمطار الغزيرة المماثلة في «ولاية كاليفورنيا»، إلى ظهور تكهنات واسعة بأن عمليات تلقيح السحب كانت هي المتهم الأول وراء سقوطها .وبالإشارة إلى الجدل المثار حول حالة هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات في الخليج، والتي أثارت «جدلاً واسعًا»، أدى إلى توليد «شعور بالشك والريبة» لدى العديد من المراقبين غير المتخصصين؛ أوضحت أن الدافع وراء ذلك، ربما اعتقاد مفاده أن «الظروف الطبيعية وحدها تمثل السبب الرئيسي لتلك الظواهر»، ما يعني تجنب الاعتراف بأن التدخلات البشرية الأخرى تسهم بشكل فعال في تفاقم أزمة المناخ الحالية .

ومع رفض خبراء الطقس للدور المفترض الذي قد تلعبه عملية تلقيح السحب على نطاق واسع، والتأكيد بدلاً من ذلك، على التأثيرات الشاملة لتغير المناخ الناجمة عن ظاهرة «الاحتباس الحراري»، التي يسببها الإنسان؛ لم يتم إلقاء اللوم على تلك التأثيرات في هذه الأحداث المناخية بشكل كامل .وأوضح «مارك هودن»، من «معهد المناخ والطاقة وحلول الكوارث»، بأستراليا، أن ظاهرة الاحتباس الحراري على مدى المائة عام الماضية، أدت إلى وجود مياه دافئة «غير عادية» في البحار المحيطة بالخليج العربي، وهو ما يزيد من معدلات التبخر المحتملة، وقدرة الغلاف الجوي على الاحتفاظ بهذه المياه، ما يسمح بتراكم كميات أكبر من الأمطار مثل ما حدث في «دبي».

علاوة على ذلك، أوضح «ديم كومو»، من جامعة «ريجي»، أن هطول الأمطار الناجمة عن العواصف الرعدية– مثل ما حدث في الخليج – تشهد زيادة قوية جراء الاحترار، كون التيارات الصاعدة القوية في تلك العواصف الرعدية، أصبحت «أكثر حرارة» .وأشار «ريتشارد آلان»، من «جامعة ريدينغ»، إلى أن كثافة الأمطار «حطمت الأرقام القياسية، ويتوافق هذا مع مناخ «أكثر حرارة»، و«وجود الرطوبة الكافية لتأجيج العواصف»، و«جعل هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات المصاحبة لها أكثر قوة بشكل تدريجي» .وفي ضوء هذه التقييمات، رأت «أوتو»، أنه «حتى لو كانت عملية تلقيح السحب لها دور وراء هطول الأمطار»؛ فمن المحتمل أن يحمل الغلاف الجوي لمنطقة الخليج مستقبلا، المزيد من بخار الماء القادر على تكوين السحب، بسبب ظاهرة تغير المناخ».

وفي إدراك لأهمية هذه القضية، أوضح «بوينتينغ»، و«سيلفا»، أنه «ليس من الممكن الآن تحديد الدور الذي لعبه تغير المناخ بالضبط» في هذا الحدث المناخي الأخير، لا سيما وأن «التحليل العلمي الكامل»، لجميع العوامل الطبيعية والبشرية، قد يستغرق «عدة أشهر» من أجل التوصل إلى استنتاجات واضحة .ومع ذلك، تشير تحذيرات خبراء الأرصاد الجوية، وخبراء المناخ إلى الدور الأساسي للاحتباس الحراري في الظهور المتزايد للظواهر الجوية المتطرفة في منطقة الخليج، كما أن حقيقة أن المنطقة تتعرض في أوقات مختلفة من العام، لحرارة شديدة، وصلت إلى أرقام قياسية خلال صيف عام ٢٠٢٣، وعواصف رملية وترابية عنيفة، وأصبح مناخها غير مستقر بشكل متزايد، قد دفع الخبراء للتحذير من أن أجزاء كبيرة من شبه الجزيرة العربية، قد تصبح غير صالحة للسكن مع مرور الوقت.

وللتخفيف من الأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية المفاجئة؛ دعت «ديانا فرنسيس»، من «جامعة خليفة»، إلى وضع استراتيجيات، وإجراءات للتكيف مع تأثيرات «الواقع الجديد»، المتمثل في الفيضانات الأكثر تواترا،

والأمطار الأكثر ثقلا، لا سيما على البنية التحتية الرئيسية، مثل الطرق، والصرف الصحي .وفي ضوء الاعتبارات الاستراتيجية طويلة المدى المرتبطة بالنقص الحاد في المياه خلال أشهر الصيف الحارة، اقترحت أيضًا بناء خزانات جديدة «لتخزين المياه من أمطار الربيع، واستخدامها في وقت لاحق من العام».

على العموم، في حين دحض خبراء المناخ والبيئة الادعاءات التي تم تناولها حول الدور المفترض للبذر السحابي، وتسببه في هطول الأمطار الغزيرة على كل من الإمارات، وعمان، والبحرين، والسعودية، فقد أوضح «أمباوم»، أن أنماط الطقس المتغيرة، «تم التنبؤ بها جيدًا» مسبقًا، وأنه «لم يكن هناك أي دليل علمي على أن عملية تلقيح السحب، يمكن أن تغير المناخ، بتلك الطريقة التي شهدتها المنطقة، أو تسبب عواقب طويلة المدى»، وعليه، من الضروري تسليط الضوء على دور «التغير المناخي»، باعتباره «خطرا حقيقيا»، على الأمن البيئي، والذي يجب أن يؤخذ على محمل الجد، قبل أن تصبح أنماط الطقس القاسية غير قابلة للتنبؤ بها وتجاوز آثارها.

٢٠٢٤/٤/٢٦

الدعم الغربي لإسرائيل يزيد التوترات الإقليمية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

فقدت السياسات التي اتخذتها الحكومات الغربية في التعامل مع الحرب الإسرائيلية على غزة، مع استمرار حكومة «نتنياهو»، اليمينية المتطرفة في استهداف المدنيين الفلسطينيين، وتدمير القطاع؛ تأييد غالبية الشعوب الغربية .ففي المملكة المتحدة، يعتقد ٦٦٪ من المواطنين أن إسرائيل يجب أن توقف قصفها وتوافق على وقف إطلاق النار، كما أظهر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة «غالوب» في أواخر مارس أن) ٥٥٪ (من الأمريكيين لا يؤيدون استمرار الحرب .ومن بين ناخبي الحزب الديمقراطي، يعترض ثلاثة أرباع الناخبين، ويوافق أقل من النصف على طريقة تعامل «بايدن» مع هذه الأزمة.

وتنعكس المعارضة الشعبية الواسعة للحرب ودور القوى الغربية الكبرى في استمرارها؛ على الانتقادات الحادة من قبل الأكاديميين، وجماعات حقوق الإنسان والمراقبين .وعقب أشهر من العمل غير الكافي والوعود الكاذبة بشأن ممارسة النفوذ ضد إسرائيل لإنهاء التدمير والقتل والتصعيد الإقليمي الذي جلبه ذلك؛ زادت دعوات إنهاء مبيعات الأسلحة الغربية لها؛ مع الاعتراف بدور هذه الذخائر في السماح لها بشن عدوانها، خاصة وأن قطع هذا الإمدادات من شأنه إرسال رسالة مفادها أنها لا تستطيع أن تفعل ما تريد ضد الفلسطينيين.

ومع رفض أغلبية الأمريكيين والبريطانيين دور بلديهما في استمرار هذه الحرب ودعمهما العسكري لحكومة نتنياهو؛ فإن القادة في كلا البلدين رفضوا الضغوط التي تهدف إلى إجراء تغيير جوهري في مواقفهما، وفي بالمقابل، أكدوا مجددًا دعمهم الثابت لإسرائيل في سياق توتراتها مع إيران، دون النظر إلى كيفية تأثير ذلك في الأوضاع الإقليمية .ومع ذلك، فإن هذا التأطير لا يمكن أن يفسر بشكل كافٍ سبب فشلهم في منع استشهاد آلاف الفلسطينيين، وتدمير القطاع.

وتسبب استهداف إسرائيل لعمال الإغاثة من منظمة «المطبخ المركزي العالمي»، في زيادة الإدانة المحلية لسياسات الحكومتين الأمريكية والبريطانية تجاه الحرب .وفي المملكة المتحدة، كان ثلاثة قضاة سابقين في «المحكمة العليا»، من بين ٦٠٠ قانوني، قد كتبوا إلى «سوناك»، للمطالبة بإنهاء مبيعات الأسلحة إلى إسرائيل، فضلا عن مطالبة مجموعة من نواب البرلمان بالمثل .وانتقد «آلان دنكان»، وزير الخارجية السابق استمرار الحكومة في دعم قوات الاحتلال، ووصفه بأنه «غير مقبول أخلاقيا»، ورأى «نيكولاس سومز»، القيادي البارز بحزب المحافظين، أن إنهاء تزويد إسرائيل بالأسلحة من شأنه أن يرسل «رسالة مهمة» لإظهار أن بريطانيا «ليست مستعدة لتأييد هذه «المأساة المستمرة» .

ومن داخل الحكومة الأمريكية، رأت «أنيل شيلين»، التي استقالت من «وزارة الخارجية»، احتجاجًا على موقف بلادها من الحرب في غزة، أنه «مهما كانت المصداقية التي كانت تتمتع بها واشنطن كمدافعة عن حقوق الإنسان، قبل أكتوبر ٢٠٢٣، فقد تلاشت بالكامل تقريبًا منذ بدء الحرب»، وروت كيف أنها وزملاءها «شاهدوا في حالة رعب»، استمرار إدارة بايدن في تسليم «الآلاف من الذخائر الموجهة بدقة والقنابل، والأسلحة الصغيرة وغيرها من المساعدات الفتاكة إلى إسرائيل»، حتى عندما قضت «محكمة العدل الدولية»، بارتكابها جرائم إبادة جماعية ضد الفلسطينيين .وانتقد «بريان فينوكين»، المسؤول السابق بالوزارة «الإخفاقات الواضحة» لمعايير الحكومة بشأن صادرات الأسلحة، موضحا أن اللوائح الحالية هي مجرد «توجيهات»، تحل محلها قرارات سياسية في «غياب ثوابت تدعمها».

ومع اعترافه بـ«المخاوف الجسيمة»، بشأن منع إسرائيل المتعمد لوصول المساعدات الإنسانية إلى سكان غزة، أصر وزير الخارجية البريطاني اللورد «كاميرون»، على أن تراخيص تصدير الأسلحة إلى إسرائيل ستبقى دون تغيير، مؤكدا أن «بريطانيا تقف إلى جانب حلفائها وتعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس» .وفي حديثه لإذاعة «ال بي سي»، دافع «سوناك»، عن استمرار حكومته في إرسال المعدات العسكرية على أساس أنه «لم يقم أي من أقرب حلفائنا بتعليق تراخيص الأسلحة أيضًا» .وفي واشنطن، ذكر «جوليان بورغر»، و«بيثان ماكيرنان»، في صحيفة «الجارديان،» أن «إدارة بايدن»، أعلنت أن استمرار دعمها لإسرائيل يرجع للتوترات بين الأخيرة وإيران على خلفية استهداف المجمع الدبلوماسي في سوريا .وفي خطابه، في العاشر من أبريل، أصر «بايدن»، على أن حكومته سوف تبذل «أقصى جهدها لحماية أمن إسرائيل».

وتعليقا على ذلك، أشار «ماكس ماتزا»، و«ويل فيرنون»، من شبكة «بي بي سي نيوز»، إلى أن تأكيد «بايدن»، مجددًا على الدعم العلني لإسرائيل جاء بعد أقل من «يوم واحد» على انتقاده لسلوكها في قطاع غزة، ودعوته إلى وقف إطلاق النار .وربما يعود هذا التغيير إلى اعترافه في ديسمبر ٢٠٢٣، بأنها «تفقد أي تعاطف دولي متبق لها»؛ بسبب حربها وتدميرها العشوائي للقطاع، لكنه لن «يفعل شيئًا في المقابل سوى حمايتها»، زاعما دفاعه عن حل الدولتين .

وعليه، يبدو التناقض المستمر منذ عقود حول الكيفية التي يمكن بها للإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية، دعم «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، بشروط غير محدودة من ناحية، بينما يتم الادعاء من ناحية أخرى دفاعهما عن حقوق المدنيين الفلسطينيين .

وبشكل واضح، لا يمكن التغاضي عن حقيقة فشلهما في اتخاذ إجراءات حاسمة لإنهاء الحرب في غزة والمعاناة الإنسانية الهائلة التي سببتها، واستشهاد آلاف المدنيين الفلسطينيين، في الوقت الذي حالتا دون صدور قرارات من «مجلس الأمن»، التابع للأمم المتحدة لإدانة إسرائيل في أواخر عام ٢٠٢٣، ونفذتا في المقابل موجات من الضربات الجوية ضد الحوثيين في اليمن بعد هجماتها على سفن الشحن التجارية في البحر الأحمر المرتبطة بإسرائيل، فضلا عن إعادة تأكيد دعمهما ضد تهديدات إيران لها .

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعترف الحكومات الغربية بأنه على الرغم من تحذيراتها للدول الإقليمية الأخرى لتجنب التصعيد؛ فإن إسرائيل هي التي قامت بجر هذه الدول إلى الصراع من خلال شن ضربات استفزازية؛ فبعد هجومها على «بيروت»، وهجماتها المتكررة على «جنوب لبنان»، جاءت الضربة الإسرائيلية ضد «دمشق»، والتي وصفها «جيمس شوتر»، و«بيتا غفاري»، في صحيفة «فاينانشيال تايمز»، بأنها «أخطر ضربة استهدفت طهران منذ اغتيال واشنطن لـ قاسم سليماني عام ٢٠٢٠» .ولعل الهدف من وراء تلك الضربة كان كما أوضحه «فواز جرجس»، من «كلية لندن للاقتصاد»، هو التأكد من أن إيران غير قادرة على الرد.

وعلى الرغم من أن «دانيال برومبرغ»، و«باتريشيا كرم» من «المركز العربي»، أشارا إلى أن حكومة «نتنياهو» «راهنت» على عدم رد «طهران»، بشكل مباشر في بادئ الأمر، لكنهما حذرا من أن الوضع برمته ربما ينطوي على مخاطر ستشعل بؤر التوتر الإقليمية كما هو الحال في لبنان في أي وقت .وفي سيناريو التصعيد الأكثر خطورة بين إسرائيل وإيران فيما يتعلق بحزب الله، أكدا أن «واشنطن»، لن تمنع ذلك التصعيد، لأسباب ليس أقلها أنها تقف «بحزم» إلى جانب إسرائيل.

من جانبه، أكد «مارتن إنديك»، المبعوث الأمريكي الخاص للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية خلال رئاسة «باراك أوباما»، أن «السخاء الأمريكي»، في الدعم العسكري لإسرائيل، قد «ولد شعورا باستحقاق ذلك» لدى القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، الذين بات بإمكانهم مهاجمة دول مجاورة ومنافسين إقليميين دون عقاب ما .

ولعل حقيقة تعهد وزير خارجية إسرائيل «يسرائيل كاتس»، بأن حكومته ستهاجم إيران مباشرة في حالة أرادت الانتقام منها، يؤكد هذا التصور، وأنه لا يمكن المساس بها، طالما أنها تقبع وراء درع دفاعي أمريكي.

ومع ذلك، فإن أُسس هذا التصور تتجلى في تَقييم «بورغر»، و«ماكيرنان»، بأن «إدارة بايدن»، تعيد تأكيد دعمها لإسرائيل باعتبارها «تسعى إلى تجنب وقوع هجوم إيراني آخر»، من خلال إرسال رسالة إلى طهران مفادها أنه لا ينبغي لها «أن تفترض أن القوات الأمريكية في المنطقة ستبقى بعيدة عن الصراع مع إسرائيل» .وتوضح حقيقة مغادرة رئيس القيادة المركزية الأمريكية، الجنرال «إريك كوريلا»، إلى إسرائيل للتنسيق المباشر مع وزير الدفاع الإسرائيلي «يوآف جالانت»، كيف أن الولايات المتحدة وإسرائيل تقفان جنبًا إلى جنب ضد إيران في هذا التصعيد الإقليمي .

ومع ذلك، ففي أعقاب الغارة الجوية الإسرائيلية على أهداف إيرانية في دمشق، والتهديد المعلن بالانتقام، خلص «برومبرغ»، إلى أن «الرغبة المتبادلة بين إيران وإسرائيل في تجنب الانزلاق إلى هاوية» صراع محتدم على مستوى المنطقة»، ليست كافية بجعل كلا الخصمين قادرين على منع وقوع النتيجة التي يريد كل منهما تجنبها»، وعلى هذا الأساس حث «المجتمع الدولي» على «ضرورة الضغط ليس فقط من أجل وقف الحرب في غزة، ولكن من أجل العودة إلى رؤية دبلوماسية أعمق» .

على العموم، فإن التحديات التي تواجه الحكومات الغربية في التعامل مع الحرب الإسرائيلية على غزة تتطلب تقديم استراتيجيات دبلوماسية أوسع نطاقًا، بدلاً من التمسك بالدعم العسكري الأعمى لإسرائيل .وبينما قد يكون التهديد المفترض من إيران عاملاً محتملاً لتبرير هذا الدعم؛ فإن الحاجة الملحة إلى التدخل الدبلوماسي لوقف التصعيد الإقليمي لا يمكن تجاهلها لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وفي الأخير، تعكس هذه المواقف مرة أخرى كيف أن قادة «الولايات المتحدة»، و«بريطانيا»، مازالوا غير مستعدين لاتخاذ إجراءات حازمة نحو إنهاء الحرب، واستعادة الاستقرار الإقليمي .ومن المؤكد أن تداعيات تشجيع إسرائيل على توجيه ضربات إلى مختلف أنحاء الشرق الأوسط سوف تلقي بظلالها على مصداقيتهما في المنطقة لعقود قادمة.

٢٠٢٤/٤/٢٧

التداعيات الأمنية الإقليمية طويلة المدى للتصعيد الإسرائيلي الإيراني

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في أبريل ٢٠٢٤ تصاعدت التوترات بين «إيران»، و«إسرائيل»، والتي بدأت بغارة جوية عدوانية للأخيرة على مجمع دبلوماسي إيراني في دمشق، أعقبه رد طهران عبر إطلاق حوالي ٣٠٠ مسيرة مسلحة وصاروخًا على إسرائيل، ثم رد الأخيرة بهجوم صاروخي بالقرب من منشأة نووية إيرانية بأصفهان في ١٩ أبريل؛ الأمر الذي أثار قلقًا كبيرًا بين المراقبين الغربيين من مخاوف الانزلاق إلى صراع إقليمي كبير.

وعلى الرغم من أن الهدوء الذي أعقب تلك الأحداث، قد أقنع العديد من المعلقين بتدارك مخاطر التصعيد على المدى القصير على الأقل؛ إلا أنه تم الاعتراف بأن التداعيات طويلة المدى لهذه الأزمة تحمل تأثيرا عميقا سيستمر على الديناميكيات الأمنية بالمنطقة .وأعلن «بول سالم»، من «معهد الشرق الأوسط»، أن التصعيد قد دشن «حقبة جديدة» في المنطقة؛ حيث أظهرت كل من إسرائيل وإيران، ليس فقط قدراتهما العسكرية، ولكن أيضًا إرادتهما السياسية لتنفيذ هجمات عدوانية مباشرة ضد أراضي كل منهما.

وفي حين وصف «إيمي ماكينون»، و«كريستينا لو»، في مجلة «فورين بوليسي»، الرد الإسرائيلي على الهجمات الصاروخية الإيرانية السابقة بـ«الانتقام المحدود»، فقد اعتبره «جوناثان بانيكوف»، من «المجلس الأطلسي»، «كاف لإغلاق هذا الفصل من الضربات المتبادلة»، وفي حالة التصعيد المستقبلي، فإن الباب مفتوح بقوة لهجمات جوية وصاروخية مباشرة بين الطرفين، ليس فقط بين الوكلاء كما جرى احتواؤه عادة في الماضي .وأشار «رافائيل كوهين»، من «مؤسسة راند»، إلى كيفية بقاء حكومات الدول «في وضعية الحرب»، التي تُشير إلى التصعيد على

الرغم من دعوات التهدئة من قبل حلفاء الجانبين، وهو ما يبين انقلاب الديناميكيات الأمنية الأساسية في الشرق الأوسط رأساً على عقب.

وفي أعقاب الهجمات والعمليات الانتقامية بين البلدين، تزايدت احتمالات وقوع تداعيات إقليمية بشكل كبير . وحذرت «سوزان مالوني»، من «معهد بروكينجز»، من إثارة التداعيات الإقليمية المحتملة قلقًا كبيرًا من أن يجلب الصراع «سلسلة من العواقب المدمرة على المنطقة والعالم» .وبهذا المعنى، فإن طبيعة الهجوم الإسرائيلي على الأراضي الإيرانية في ١٩ أبريل، والذي ذكرت كل من «ماكينون»، و«لو»، أنه «نُفذ بمسيرات صغيرة»، و«استهدف إظهار قدرة إسرائيل على ضرب قلب إيران»؛ إلا أن تنفيذه خرج أيضًا بهذا الشكل لتجنب تأجيج المزيد من الإجراءات التصعيدية.

وتعليقا على ذلك، رأى «علي فايز»، من «مجموعة الأزمات الدولية»، أن هذا الهجوم «يقع ضمن نطاق المناورات السرية»، ويتعارض مع سلسلة من الضربات الأوسع التي أوضح «رونين بيرجمان»، و«باتريك كينسلي»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أن إسرائيل «تخلت عنها»، بعد ضغوط دبلوماسية مارسها حلفاؤها الغربيون، أهمهم الولايات المتحدة .وعليه، أشار إلى أن هذا يمنح إيران «القدرة» على «استيعاب» الضربة الإسرائيلية ضد أراضيها، «دون الشعور بالحاجة إلى رد انتقامي» من جانبها.

ومع ذلك، أوضح «أليكس فاتانكا»، من «معهد الشرق الأوسط»، أنه مثلما أظهر هجوم إيران ضد إسرائيل قدرتها على توجيه ضربات مباشرة ضد منافسها الإقليمي الرئيسي؛ فقد أظهر رد الأخيرة ووصول عملياتها العسكرية إلى داخل الأراضي الإيرانية مدى استعدادها للتعامل مع أي هجمات عسكرية مستقبلية.

ومن وجهة نظر «بيث سانر»، من «المجلس الأطلسي»، فإن حقيقة قيام كلا البلدين بعد سنوات عديدة، بمهاجمة بعضهما البعض عسكريًا بشكل مباشر؛ قد أشارت بشكل لا يمكن إنكاره إلى «حرب الظل» القديمة بين الطرفين . وأوضح «مالوني»، أنه في حين أن انخراطهما في الأعمال السرية يزيد على ٤٠ عامًا، فقد احتفظت هذه المناوشات بـ«حدود محددة بوضوح»؛ لتفادي أي «هجوم مباشر»، خوفًا من إثارة صراع أوسع على مستوى المنطقة من شأنه جذب قوى خارجية.

وتشكل الدوافع وراء الأعمال التصعيدية لكلا البلدين خلال الأسابيع الأخيرة، و«حرب الظل»، الطويلة المدى في العقود السابقة؛ «خطرًا بالغًا»، على التوازن الأمني الإقليمي الجديد في المستقبل، وكما أوضح «كوهين»، فإن «الدافع الأساسي»، وراء الضربة الإسرائيلية في ١٩ أبريل، كان «الانتقام» من هجوم طهران عليها .وعلى الرغم من أن وابل الصواريخ والمسيرات «لم يُخلف الكثير من الضرر»، فقد رأى «سالم»، أنه زاد من «قلق القادة الإسرائيليين على المدى الطويل»، بشأن القدرة العسكرية لطهران على ضربهم، ومن ثمّ، أشار «بانيكوف»، إلى أنه «ليس هناك شك في أن إسرائيل أو إيران» سوف «تنتقم من أي هجوم على أراضيهما، بغض النظر عن مدى ضآلة الضرر الذي يحدث»، أو «مدى مناشدة حلفائهما بـعدم الرد».

علاوة على ذلك، تم التأكيد في هذا السياق على أهمية التقدم المستمر للبرنامج النووي الإيراني .وأشار «سالم»، إلى قدرة طهران الواضحة على ضرب إسرائيل، خاصة مع إمكانية حصولها على أسلحة نووية في المستقبل القريب،

وفي المقابل، أوضح «بانيكوف»، إلى أن الهجوم الإسرائيلي، بالقرب من مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية ومنشأة رئيسية لتحويل اليورانيوم، كان يحمل رسالة لطهران، بالقدرة على استهداف منشآتها النووية بنجاح.

ومع قيام إسرائيل بتنفيذ ضربة مباشرة على إيران، واستمرار برنامج طهران النووي في التطور، لابد من الأخذ في الاعتبار أيضاً الضغوط الداخلية المفروضة على الحكومة الإسرائيلية للمضي قدما .وفي حين أكد «كوهين»، أن نتنياهو «رجل يائس»، يسعى إلى إطالة أمد المواجهة بين إسرائيل وإيران حتى يتمكن من الاحتفاظ بزمام السلطة لفترة أطول، فقد رأى أن «الدفع الإسرائيلي للانتقام لا يأتي فقط من إسرائيل»، مستشهدا بدعوة عضو مجلس الوزراء والمنافس السياسي لنتنياهو «بيني غانتس»، إلى شن هجوم مسلح فوري على إيران .وانتقد «إيتمار بن غفير»، وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف الضربة الإسرائيلية في إيران ووصفها بأنها انتقام «ضعيف» .ومع ذلك، فإن ٧٤٪ من الإسرائيليين ممن استطلعت الجامعة العبرية آراءهم، أكدوا أنه كان ينبغي عدم الرد على طهران، لما يحمله ذلك من مخاطر على أمنها وعلاقاتها مع حلفائها.

ومع وجود متطرفين، مثل «بن غفير»، يتمتعون بنفوذ رئيسي على سياسات إسرائيل تجاه جيرانها وخصومها، كما يتضح من الطريقة التي لاحظ بها «مالوني»، «الحرب الشاملة التي تخوضها في غزة»، فقد حذرت «سانر»، من أن «الجولة التالية من التصعيد» من جانب إسرائيل، سواء مع إيران أو أحد وكلائها الإقليميين «قد لا تكون غدا»، لكنها على الأرجح ستأتي «في الوقت والمكان الذي تختاره إسرائيل».

وفي سياق التوترات الحالية بين البلدين، وعدم الاستقرار الإقليمي الناشئ عن احتمالات التصعيد بينهما؛ أشار «مالوني»، إلى أن الولايات المتحدة، ستكون من بين أولئك الذين يأملون بشدة أن يسود «الهدوء» .وعلى الرغم من تصريح «واشنطن»، أنه «ليس لديها خيار» سوى نشر «مواردها الدبلوماسية والعسكرية، لمساعدة إسرائيل؛ فمن المسلم به أيضًا أنها لديها «رغبة قليلة في معالجة أزمة أخرى»، خاصة في الأشهر التي تسبق الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر».

ومع تردد أخبار عن طلب «بايدن»، من «نتنياهو»، «إعلان النصر»، بعد أن تم اعتراض مسيرات وصواريخ إيران بمساعدة الدول الغربية، فإن إمكانية قيام «واشنطن»، بدور الوساطة الفعال، وتهدئة التوترات الإقليمية أو استعادة الاستقرار، هو أمر مشكوك فيه.

ومن وجهة نظر «ستيفن سايمون»، من «جامعة واشنطن»، فإن المشاركة الأمريكية، أو الغربية الأوسع في وقف التصعيد بين البلدين، ستكون دائمًا «محدودة»؛ كون مثل هذا التدخل بالمنطقة، متوقف نجاحه على «قدرة الخصوم الإقليميين على مساعد أمريكا، وامتلاك الأخيرة نفسها استراتيجية فعالة» .وفي حالة التوترات الحالية لا يتم استيفاء أي من هذه الشروط .ومع تأكيد «كوهين»، على أنه «طالما ظلت إسرائيل وإيران منخرطتين في الصراع، فسوف تستمران في تبادل الضربات بغض النظر عما قد تنصح به الولايات المتحدة وغيرها من الحلفاء لتلافي التصعيد».

وعلى الرغم من أن بعض المراقبين الغربيين أوضحوا أن الرد الإيراني على الهجوم الإسرائيلي في ١٩ أبريل ليس متوقعا– على الأقل فيما يتعلق بضربة مباشرة – فمن المسلم به بقاء التوازن الأمني الإقليمي محفوفاً بالمخاطر على

المدى القصير، فضلا عن تغير الديناميكيات على المدى الطويل .ووفقًا لـ«فاتانكا»، لا تزال البلدان في «مرحلة بث رسائل خطيرة للغاية»، حيث «تُظهر كل منهما القدرة على ضرب الأخرى»، بما يجعل حدوث تهدئة للتوترات الإقليمية، «أمرا غير مُرجح» في الوقت الحالي .

على العموم، بالنظر إلى المستقبل، فإنه مع تحذير «فايز»، أنه «لا يزال من المتوقع أن تخطئ كل من إيران، وإسرائيل، في حساباتهما ويتجاوزان الخطوط الحمراء الجديدة الغامضة عن عمد أو عن غير قصد لهذا الصراع؛ فقد حذر «جريجروي برو»، من مجموعة «أوراسيا»، من أنه حتى لو نجحت المنطقة في تجنب المزيد من التصعيد في هذه المرحلة؛ فإننا ننتقل إلى توازن جديد أكثر توترا وغير مستقر» .

ويبقى هذا التحول في الديناميكيات الأمنية– الناجم عن قيام البلدين بشن

هجمات مباشرة ضد بعضهما، عقب عقود من «حرب الظل» بينهما بالوكالة – لا يُمكن التقليل من تداعياته، ودوره في صياغة مشهد إقليمي أقل توازنًا، وأكثر خطورة.

٢٠٢٤/٥/٣

الأولويات المناخية وتنمية الطاقة المتجددة في الخليج

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أشار كثير من خبراء المناخ الغربيين إلى هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات المفاجئة التي أثرت بشدة في الجانب الشرقي من شبه الجزيرة العربية– وعلى الأخص الإمارات، وسلطنة عُمان –كأحد أعراض آثار تغير المناخ في المنطقة .وعلى نحو متزايد يُتوقع أن تأثير ارتفاع درجات الحرارة، وأنماط الطقس المتغيرة، والتي تشمل أيضا موجات الحر والجفاف والعواصف الترابية؛ لا ينحصر على دول الخليج فحسب، بل أيضا على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لدرجة تصنيف الأمم المتحدة للمنطقة بأنها نقطة ساخنة لتغير المناخ.

وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالفعل أكثر المناطق معاناة من ندرة المياه على الكوكب .ووفقًا للأمم المتحدة، لا يحصل أكثر من ٦٠٪ من السكان سوى على القليل جدًا من المياه الصالحة للشرب، إن وجدت . وأشار معهد الموارد العالمية، إلى أن دولا خليجية؛ كالبحرين، والكويت، وعمان، وقطر من بين الدول الخمس الأكثر تعرضًا للإجهاد المائي على هذا الكوكب .وفي حين أن درجات الحرارة الإقليمية قد ترتفع بنسبة تصل إلى ٤٪ بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، فمن المتوقع أن يكون لانخفاض هطول الأمطار بنسبة ١٠٪ في المتوسط، تأثير غير مباشر بنسبة ٢٠ إلى ٣٠٪ في الإنتاج الزراعي خلال نفس الفترة الزمنية.

وبالإشارة إلى أن منطقة الخليج تعد مركزًا، لصناعة وإنتاج النفط والغاز الطبيعي عالميا؛ فقد أوضح سايمون ستيل، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أن المنطقة على مفترق طرق، ليس فقط في مواجهة الآثار المدمرة لتغير المناخ، ولكن أيضًا بسبب التحدي المتمثل في تحويل اقتصاداتها لتتماشى مع ارتفاع درجة الحرارة بمقدار ٥.١ درجة مئوية .ومع إدراك دولها لأهمية هذه القضية، تعهدت بخفض مستويات انبعاثاتها الكربونية طوال القرن الحالي .ولتقييم أولوياتها ونجاحاتها في تعزيز الطاقة المتجددة وخفض

الانبعاثات، أشار تايلور لاك، من مركز ويلسون، إلى أن تغير المناخ، يعد عاملًا مضاعفًا للمخاطر بالنسبة إلى المنطقة، لكنه مع ذلك يمكن دمج العمل المناخي بين دول المنطقة في جهود خفض التصعيد وإقرار السلام.

وفي يناير ٢٠٠٩، ذكرت إليزابيث روزنتال، في صحيفة نيويورك تايمز، أن دول الخليج الغنية بالنفط كانت مكانًا غير محتمل لثورة خضراء، ومع ذلك وبحلول عام ٢٠٢٤، رسخت هذه الدول نفسها بقوة كرائدة دوليًا في تطوير التقنيات الخضراء إلى جانب النفط والغاز الطبيعي .وأشار لاك، إلى كيف استثمرت مليارات الدولارات في استراتيجيات مناخية طموحة، فضلًا عن رؤاها الخاصة لمستقبل صافي صفر من الانبعاثات الكربونية، مع الدفع نحو مصادر طاقة أنظف.

علاوة على ذلك، أوضح أن توجهات دول الخليج كانت مدفوعة بـالأهداف الاستراتيجية الثلاثة المتمثلة في؛ تأمين مصدر طاقة مستقل ومنخفض التكلفة لتحقيق النمو الاقتصادي المستقبلي، وتحرير الوقود الأحفوري لبيعه في الخارج لتمويل التنويع الاقتصادي، وهيمنتهم على سوق الطاقة ما بعد النفط، مشيرا إلى كيف بدأت السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر، وعمان، والبحرين في تكثيف استخدام طاقتي الشمس والرياح، وإنتاج واستخدام الهيدروجين الأزرق والأخضر، جنبا إلى جنب مع تقنية احتجاز الكربون .وكدليل على المدى الذي وصلت إليه هذه العملية، أشارت عائشة السريحي، من المعهد الملكي للشؤون الدولية، إلى أن إنتاج الطاقة المتجددة في دول الخليج، قد شهد زيادة قدرها ٨٥ ضعفًا بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٢٢، من ٦٧ ميجاوات إلى أكثر من ٥٦٠٠ ميجاوات .

ومع ذلك، رأى روبن ميلز، من مركز سياسة الطاقة العالمية، أن دول الخليج على الرغم من تقدمها الملموس حتى الآن في هذا الشأن، لا يزال أمامها طريق طويل لتقطعه للوصول إلى أهدافها الطموحة، وخاصة في ظل نمو طلبها على الطاقة الكهربائية فحسب، مدللاً على ذلك بزيادة الطلب على تلك الطاقة في المنطقة لاستخدام مكيفات الهواء في أشهر الصيف الحارة، وهو ما يظهر بوضوح من خلال ارتفاع إنتاج الطاقة من قبل شركة مياه وكهرباء الإمارات، من ما لا يقل عن ٤٠٧ جيجاوات في يناير، إلى أكثر من ١٦ جيجاوات في يوليو٢٠٢٢.

وفي حالة الإمارات، التي استضافت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ كوب ٢٨، أواخر عام ٢٠٢٣، رأى لاك، أن هدفها لتسريع تحولها الأخضر، هو تحقيق صافي انبعاثات كربونية صفرية بحلول عام ٢٠٥٠، حيث تخطط لخفض مستويات انبعاثاتها من ١٠٣ ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠١٩، إلى ٧ ملايين طن فقط، ولا يقتصر الأمر على تعهدها بمبلغ ٥٤ مليار دولار لإنتاج الطاقة المتجددة والبنية التحتية، وزراعة ١٠٠ مليون شجرة مانجروف قبيل نهاية العِقد الحالي؛ بل إن تشكيل وزارة البيئة وتغير المناخ؛ يعد دليلا على كيفية وضع الطموحات المناخية في قلب منهاج عمل حكومتها.

وكجزء من طموحاتها لتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة، والنووية لتمثل ٣٢٪ من الاستخدام المحلي بحلول عام ٢٠٣٠، ومن ثمّ، إلى ٥٣٪ بحلول عام ٢٠٥٠) ارتفاعًا من ٤٪ فقط حاليًا(؛ هدفت أبوظبي، إلى مضاعفة توليد طاقتي الشمس والرياح ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٣٠، فضلاً عن خفض استهلاكها للطاقة المستخدمة في صناعة البناء والتشييد بنسبة ٤٠٪ .ويعد افتتاح أكبر محطة للطاقة الشمسية في موقع واحد بالعالم نوفمبر ٢٠٢٣

–والتي توفر الكهرباء لحوالي ٢٠٠ ألف منزل وتساعد على تقليل انبعاثات الكربون بمقدار ٤٠٢ مليون طن سنويًا –خطوة مهمة، تؤكد هذا الالتزام .وفي تقييمه، أوضح لاك، أن إنتاج الهيدروجين يعد ركيزة أساسية ضمن الاستراتيجية الخضراء للإمارات .وأضاف مايك كامبل، وكريستين ياسا، من شركة ألين آند أوفري، أنها دعمت إنشاء واحات لإنتاج الهيدروجين تمزج بين تطبيقات الإنتاج، والاستخدام النهائي؛ للمساعدة على تسريع اعتماد الصناعة على حلول تحول الطاقة القائمة على الهيدروجين.

وبالنسبة إلى السعودية، التي التزمت بصافي انبعاثات صفرية بحلول عام ٢٠٦٠، فقد وصفها لاك، باتباع الاستراتيجية المناخية الأكثر طموحًا في المنطقة، من خلال المبادرة السعودية الخضراء، التي تهدف إلى زيادة مزيجها من مصادر الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة من ٢٪، إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يعد محاولة لوضعها في مركز التحول الأخضر بالشرق الأوسط .وفي إطار هذا الهدف، وصف هدف زراعة ١٠ مليارات شجرة في المملكة لمكافحة التصحر؛ بأنه مشروع مذهل .فيما تمت الإشارة إلى قيامها بتطوير مشروعات الهيدروجين الأخضر بقوة، لتكون المركز الرائد للطاقة في مرحلة ما بعد النفط .وكجزء من هذا، أشار لاك، إلى سعيها لتحويل ساحل البحر الأحمر إلى مركز لإنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر إلى باقي العالم .ومع ما تحوزه من إمكانيات هائلة لتوليد الطاقة الشمسية، وتخطيطها لإنتاج ٥.٢٧ جيجاوات من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠؛ رأى أنه بحلول يناير ٢٠٢٤، تم توفير ٨.٢ جيجاوات من الطاقة الشمسية، فضلًا عن سعيها لإضافة ١٠ جيجاوات من مصادر الطاقة المتجددة خلال العامين المقبلين.

وفي حالة البحرين، التي تهدف إلى الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٦٠، وبلوغ أهداف توليد الطاقة المتجددة بنسبة ٥٪ بحلول عام٢٠٢٥، وزيادة تلك النسبة لتصل إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٣٥؛ فقد أشار ميلز، إلى أن قدرتها في مجال الطاقة المتجددة يمكن وصفها بالمحدودة، مقارنة بجيرانها في ضوء مساحة أراضيها الصغيرة، التي تقيد توفير المساحات الرحبة المخصصة لمشروعات توليد الطاقة الشمسية .ومع بناء أكبر محطة للطاقة الشمسية بها في منطقة الصخير، والتي من المتوقع أن تولد ٧٢ ميجاوات من الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى إعلان الشراكة مع شركة بهاجيريا للصناعات الهندية، فقد تحول ميناء خليفة بن سلمان إلى أول ميناء يتم تشغيله في المنطقة بالكامل باستخدام الطاقة الشمسية .

ومع ذلك، أوضح أن توليد الطاقة المتجددة سيصل إلى ٥٠٠٪ من إجمالي الطاقة المنتجة في البحرين، أي أقل من النسبة المستهدفة للعِقد المقبل .ولتعزيز هذه النسبة، رأى أنها تحتاج إلى مزيج ما من الألواح الشمسية المثبتة فوق أسطح المباني، بالإضافة إلى مزارع الطاقة الشمسية العائمة، واستمرار بناء مزارع الرياح البحرية، واستكشاف طرق بديلة للاستثمار في محطات طاقة متجددة في السعودية؛ لتزويد المنامة باحتياجاتها في هذا الصدد.

أما بالنسبة إلى سلطنة عُمان، فقد أشار ميلز، إلى اعتمادها بشكل كبير على الطاقة الشمسية الكهروضوئية، للوصول إلى صافي صفر انبعاثات كربونية بحلول عام ٢٠٥٠، بالإضافة إلى هدفها المتمثل في أن تصبح مركزًا عالميًا للهيدروجين الأخضر .ولتحقيق هذين الهدفين، أوضح أنها وقعت بالفعل اتفاقية بشأن خطتين للطاقة الشمسية ليتم تشغيلهما بحلول ٢٠٥٠، بالإضافة إلى تخصيصها ١٥٠٠ كيلومتر مربع من الأرض للمرحلة الأولى من مشروع

الهيدروجين المتجدد، مع وجود خطط لتخصيص ٥٠ ألف كيلومتر مربع أخرى) أي ما يعادل ١٦٪ من إجمالي أراضي البلاد .(

وفي جميع دول الخليج، يعتبر الترويج لتقنيات احتجاز الكربون، أحد الأمور التي أوضح مقرن المطيري، وكارين يونغ، من جامعة كولومبيا، أنها يمكن أن تحافظ على إرثهم النفطي، كقادة في سوق الطاقة العالمية .ولاحظ لاك، أن هذه التقنيات– حيث يتم أخذ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الهواء، ثم تخزينها تحت الأرض، وتحويلها إلى منتجات مفيدة –هي مساهم رئيسي لخطط المناخ في السعودية .ومع ذلك، وعلى الرغم من قيام شركة أرامكو، ببناء مركز احتجاز الكربون وعزله تحت الأرض، والذي من المقرر أن يخزن ٤٤ مليون طن كربون بحلول عام ٢٠٣٥، فقد أشار إلى أن المراقبة العلمية لهذه التقنية تخضع لتدقيق بالغ من قبل المسؤولين، حيث يناقشون الجدوى الاقتصادية والبيئية لهذه التكنولوجيا .

على العموم، إن حقيقة تعرض منطقة الشرق الأوسط لتغير ملحوظ في مناخها، حيث ترتفع درجة الحرارة بمعدل أسرع مرتين تقريبا من المتوسط العالمي؛ تفرض تحديا كبيرا، على دولها لاتخاذ إجراءات مجدية.

وفي الخليج، تشير الإجراءات المتعلقة بالطاقة المتجددة إلى إدراك هذه الدول لضرورة اعتماد مصادر الطاقة الأكثر مراعاة للبيئة .ومع ذلك فإن هذه العملية نفسها لا تخلو من المخاطر .وكما كتب لاك، فإنه مع رغبة هذه الدول في احتلال مكانة بارزة كقادة إقليميين بمجال الطاقة المتجددة، يظل من غير الواضح ما إذا كان الطلب العالمي على هذه المصادر المتجددة، يمكن أن يدعم مراكز إنتاجها في دول الخليج والشرق الأوسط، خاصة الطاقة الهيدروجينية .

٢٠٢٤/٥/٤

ماذا يعني صعود البحرين في التقارير الدولية؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تعكس التقارير الدولية، كل في مجالها، وحسب المقاييس والمعايير التي تضعها؛ صورة الدولة، كما توضحها البيانات الصادرة أو المجمعة عنها، ولهذا فهي كثيرًا ما يأخذها الاستثمار الأجنبي المباشر في الحسبان، حين يتخذ قراره بالتوجه إلى هذه الدولة، وفي العام الماضي استقبلت مملكة البحرين) ١,٧ مليار دولار(، استثمارات أجنبية مباشرة، وجاءت هذه الاستثمارات لتشارك في النجاح وتقطف بعض ثماره، وزاد هذا التدفق عن السنة السابقة بنسبة ٥٥٪ حيث كان التدفق) ١,١ مليار دولار(، وكان من العوامل الداعمة والمحفزة لهذه الاستثمارات، ما أدخلته البحرين من إصلاحات لتيسير أنشطة الأعمال، فيما نجحت البحرين في فبراير ٢٠٢٤، في جمع)ملياري دولار (من أسواق الدين العالمية، ما يعني ارتفاع الثقة في الاقتصاد البحريني، وجزء كبير من مؤشرات هذه الثقة تعكسه التقارير الدولية، غير أن نجاح الاقتصاد البحريني في تنويع مصادر الدخل، وانحسار دور قطاع الهيدروكربونات إلى ما دون ١٧٪، من الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق القطاع غير النفطي أعلى معدلات نمو،

مُنذ عقد، تجاوزت ٦٪؛ مثّل فرصًا جيدة لجذب هذه الاستثمارات، حيث أصبح الاقتصاد البحريني أكثر مرونة، وينمو بثبات، ولم يعد تحت رحمة تذبذب أسعار النفط، وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية.

ويقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي مُنذ ٢٠٠٣، سنويًا، ويغطي ١٩٠ دولة حول العالم؛ ١٠ مجالات هي :بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المساهمين أصحاب حصص الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار، وفيما يجمع فريق إعداد التقرير بياناته من استبانات يجريها، فإنه قبل النشر يتحقّق من صحة النتائج من الحكومة ذات الصلة، ويصدر تقريره في أكتوبر من كل عام، ولكنه أوقف إصداره في ٢٠٢١، بعد الإبلاغ داخل البنك عن وجود مخُالفات، في البيانات المتعلّقة بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعامي ٢٠١٨، و٢٠١٩.

وفي آخر إصدار له في ٢٠٢٠، حلّت البحرين بين أفضل ١٠ بلدان في العالم، تحسينًا لمناخ الأعمال، وجاء ترتيبها ٤٣ عالميًا، واحتلت المركز الأول عالميًا، من حيث وقت الامتثال الضريبي، بتحقيق عدد من الإصلاحات بلغ ٩ إصلاحات، كما حقّقت أهم تحسينات في مجال إنفاذ العقود، إذ وسع المجلس الأعلى للقضاء ولاية الأقسام التجارية، لتشمل جميع القضايا التجارية، ووضع الأساس القانوني للإخطارات الإلكترونية، عبر البريد الإلكتروني، أو الرسائل القصيرة، ودشنت البحرين منصة جديدة عبر الإنترنت «بنايات»، لتبسيط إجراءات استخراج تراخيص البناء، متاحة مجانًا من خلال خريطة تفاعلية، ولا تستغرق الإجراءات المتعّلقة بالتراخيص، سوى ٧١ يومًا، مقارنةً بـ ١٤٧ يوما العام السابق، كما تمّ تبسيط إجراءات نقل الملكية، ولم تعد تستغرق سوى يومين، مقابل ٣١ يوما في العام السابق، وحلّت البحرين في المركز ١٧ عالميًا على مؤشر تسجيل الملكية، وأصبح الحصول على الكهرباء في البحرين، أسرع من الاقتصادات مرتفعة الدخل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما قلصت البحرين من احتمال التصفية المبكرة، للشركات المساهمة.

ويصدر البنك الدولي أيضًا في مارس من كل عام، تقرير المرأة وأنشطة الأعمال، والقانون لـ ١٩٠ بلدًا حول العالم، ويهدف إلى تحليل القوانين واللوائح، التي تؤثّر في الفرص الاقتصادية للمرأة، عن طريق قياس ٨ محاور رئيسية : «التنقل، والعمل، والأجر، والزواج، والأمومة، وريادة الأعمال، والأصول، والمعاشات التقاعدية»، وفي تقرير ٢٠٢٤ وهو العاشر، حصلت البحرين على ١٠٦٨ نقطة في الأطر القانونية، و٥٠٩٢ نقطة حول آراء الخبراء في بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، فقد تدنت نسبة العنف الأسري الواقع على المرأة البحرينية، من إجمالي العدد الكلي للمواطنات، بنسبة أقل من نصف في المائة، لتأتي البحرين بين الدول الأقل انخفاضًا عالميًا في مؤشرات العنف ضد المرأة، ما يعكس حالة الاستقرار الاجتماعي ومكانة المرأة داخل أسرتها، فيما ارتفع متوسط العمر المتوقّع للمرأة البحرينية عند الولادة إلى ٨٢ عاما، بينما كان ٧٨ عاما في ٢٠٠١، وتراجعت وفيات الأمهات عند الولادة إلى ٩٠١٦ حالة، لكل ١٠٠ ألف مولود، بعد أن كانت ٢٢ حالة في ٢٠٠١، وتشارك المرأة بنسبة ٤٣٪ من إجمالي القوى العاملة البحرينية، وتشكّل ٤٨٪ من إجمالي الوظائف التنفيذية العليا في القطاع الحكومي، و٦٤٪ من الوظائف التخصصية في القطاع العام، وغدت تمثّل ٢٥٪ من عضوية مجلس الشورى، و٢٠٪ من عضوية مجلس النوّاب، و١٨٪ من عضوية المجالس البلدية وأمانة العاصمة، كما برزت المرأة البحرينية في الحقائب

الوزارية، وقفزت نسبتها في هذه الوظائف من ٥٪ في ٢٠٠١، بنحو ٤ أضعاف، إلى ٢٢٪ في ٢٠٢٢، وبلغت نسبة تمثيلها في المجال الدبلوماسي ٣٧٪ وفي السلطة القضائية ١١٪ من مجموع القضاة، وارتفعت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في القطاع الخاص، من ٢٤٪ في ٢٠٠١، إلى ٣٥٪ في ٢٠٢٣، فيما حصدت البحرين ١٠٠٪ في مؤشرات المعاش التقاعدي والأجور، وبيّن التقرير أن البحرين من الدول الأسرع تنفيذًا للإصلاحات، في المؤشرات ذات الصلة بالمشاركة الاقتصادية.

وفيما يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير مستقبل النمو، الذي يسلّط الضوء على اتجاهات النمو، وإعادة تقييم مقاييس النمو الاقتصادي التقليدية، وتقديم إطار عمل جديد متعدد الأبعاد لتحقيق جودة النمو الاقتصادي، في ١٧٠ دولة حول العالم، اعتمادًا على ٤ أسس رئيسية لقياس النمو :«الابتكار، والشمول، والاستدامة، والمرونة»، ولقد ركّز تقرير ٢٠٢٤ على استعراض ٧ نماذج مميزة للنمو، من شأنها تحفيز السياسات، ودعم تطوير مجالات التحسن الشاملة، بما يتضافر مع تحليل البيانات، وفي هذا التقرير حصدت مملكة البحرين نقاطًا أعلى من المتوسط العالمي، على صعيد توافر المواهب، والمواهب الرقمية والتقنية، مسجلة ٦٦ نقطة، و٦٧ نقطة على الترتيب، في المؤشرين من أصل ١٠٠ نقطة، ضمن فئة البيئة الداعمة للمواهب، وحلّت البحرين الثانية خليجيًا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وفي مقاييس المرونة أظهر اقتصاد البحرين أداءً قويًا، في المؤشرات المرتبطة برأس المال البشري، لما تتميّز به المملكة من تركيبة سكانية شابة «١٠٩٠ نقطة»، وقدرة على ملئ الشواغر بقوى عاملة عالية «٦٠٧٥ نقطة»، والاستثمار في إعادة تأهيل المواهب «٢٠٧٠ نقطة»، وفي كل هذه المؤشرات تجاوزت المتوسط العالمي، كما سجلت نقاطًا فاقت المتوسط العالمي في جودة البنية التحتية، ومرونة النظام المالي، والتكيف الحكومي على المستوى المؤسسي، وتركيز إمدادات التكنولوجيا، والبيئة المالية الداعمة للمدفوعات الرقمية والمشاريع الاستثمارية، وتوافر التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة، والبيئة الداعمة للتكنولوجيا، وثقافة الأعمال والمنافسة، وحازت المملكة ١٠٠٪ في صادرات الخدمات المتقدمة، وتجاوزت المتوسط العالمي في شمول وتنوع القوى العاملة، والوصول إلى الخدمات المالية.

وقد حلّت مملكة البحرين في المرتبة الأولى، على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في الحرية المالية والتجارية والاستثمار، للسنة الثالثة على التوالي، وِفقًا لمؤشر الحرية الاقتصادية ٢٠٢٤ السنوي، الصادر عن مؤسسة «هيرتدج»، ويغطي ١٣٤ اقتصادا حول العالم، وتقدّمت عالميًا ١٤ مركزًا عن العام السابق، وعلى مدى عقدين من الزمن حقّق اقتصاد المملكة نموًا سنويًا قويًا، بمتوسط ٨٪، متجاوزًا المتوسط العالمي البالغ ٥٪، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، من نحو) ١٠ مليارات دولار (في ٢٠٠٢، إلى أكثر من) ٤٤ مليار دولار (في ٢٠٢٢، وحقّق في حرية الأعمال والحرية النقدية، أعلى من المتوسط العالمي.

وفيما يعزّز من مكانتها التجارية والوصول السريع إلى الأسواق، حلّت مملكة البحرين في المركز الثاني عربيًا، والتاسعة عالميًا في المؤشر الفرعي الخاص بتوقيت ضمن مؤشر الأداء اللوجستي العام الماضي، ما يعكس ما تمتلكه من بنية تحتية لوجستية متقدّمة، كما تصدّرت المملكة دول العالم في مؤشر الجاذبية المالية الفرعي، وِفق قائمة «جلوبل ١٥٠» في العام الماضي، ما أهلها أن تكون ضمن أفضل ٢٠ دولة عالميًا، في جذب الاستثمارات المباشرة، وِفقًا لمرصد الاستثمارات المباشرة التابع لـ«الفايننشيال تايمز»، وفي العام الماضي أيضًا تصدرت البحرين تصنيف

أنظمة التمويل الإسلامي، كما احتلّت المرتبة العاشرة عالميًا في مؤشر الابتكار العالمي ٢٠٢٣، الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وغطى ١٣٢ دولة، وارتباطًا بضمان وأمان الاستثمار والمستثمر، جاءت البحرين بين ١٠ دول الأفضل عالميًا، والأكثر أمانًا، والأقل جريمة طبقًا لمؤشر الجريمة، الصادر عن موسوعة قاعدة البيانات العالمية «توميو»، وفي مؤشر «أجيلتي» اللوجستي للأسواق الناشئة، جاءت البحرين ضمن أفضل ١٠ دول عالميًا، في توفير مناخ الأعمال في الأسواق الناشئة، وفي مؤشر الأداء اللوجستي الصادر عن البنك الدولي، حلّت البحرين في المرتبة ٣٤ عالميًا، والثانية عربيًا من بين ١٣٩ دولة، وفي مسح أجرته «الأونكتاد» غطى ١٦٦ دولة، حلّت البحرين ضمن أفضل ٦٠ دولة، لديها جاهزية للتعامل مع تكنولوجيا المستقبل، وفي مؤشر الأمان الصادر عن «جلوبال فايننس» العام الماضي، حلّت المملكة في المرتبة ١٢ عالميًا بين ١٣٤ دولة، شملها التقرير ضمن الدول الأكثر أمانًا.

جاءت هذه التقارير وغيرها إذن، تعكس أداء داخليا قويا في تنفيذ خطة التعافي الاقتصادي «٢٠٢٢–٢٠٢٦»، ويُعد استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أحد أهم ممكنات تنفيذها، حيث يرتبط كثير من مشروعاتها بدور هذا الاستثمار، فيما مهدت الحكومة البحرينية، بما أحدثته من إصلاحات تشريعية، وتنظيمية، وإدارية، وفرص؛ البيئة الداعمة لقدومه والمحفزة لاستمراره، وهو ما يخدم أحد أهم العناصر الإستراتيجية لـ «رُؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠»، لجهة خلق فرص عمل نوعية ذات أجور مرتفعة للعمالة الوطنية .

٢٠٢٤/٥/٨

«رؤية البحرين الاقتصادية لعام ٢٠٥٠» وتحديات المستقبل

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تأتي «رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٥٠»، التي تطلقها المملكة قبل نهاية العام الحالي ٢٠٢٤، ضمن التزام الحكومة بالتخطيط الاستراتيجي المستمر، حيث تُبني على ما تم إنجازه من عام ٢٠٠٨، بمقتضى «رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠»، التي ارتكزت على ٣ مبادئ هي) :الاستدامة، والعدالة، والتنافسية(، فيما انطلقت عملية المشاورات بين مكونات الدولة والمجتمع، لتأتي الرؤية الجديدة حصيلة توافق وطني، يلبي طموحات وتطلعات المملكة.

وفي حين مثلت «رؤية ٢٠٣٠»– التي جاء إطلاقها حصيلة نقاشات مكثفة استمرت لمدة ٤ سنوات –بوصلة العمل الوطني، ونبراسه الهادي منذ إطلاقها؛ كذلك فإن «رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٥٠»، تضع –كسابقتها – الاستثمار في البشر والمواطن «ركيزة أساسية» لها، حيث تحولت المملكة عبر هذه الفترة الممتدة إلى دولة يقود القطاع غير النفطي اقتصادها، بعد أن انحسر دور القطاع النفطي في ناتجها المحلي الإجمالي إلى أقل من ١٧٪، ويتوجه الاستثمار في البشر إلى جعل المواطن البحريني منتجًا أكثر منه مدعومًا، وهذا هو الدرب الذي سارت عليه الدول التي تقدمت، والذي تمهد له أيضا «خطة التعافي الاقتصادي ٢٠٢٢–٢٠٢٦»، التي تم إطلاقها في أكتوبر ٢٠٢١، ورسمت خطى المملكة في التحول من التعافي إلى النمو المستدام.

ومنذ توليه أمانة الحكم في مارس ١٩٩٩، حرص جلالة الملك «حمد بن عيسى آل خليفة»، على أن تكون للبحرين باستمرار، «رؤاها المستقبلية»، التي يصنعها التوافق الوطني، فكان «ميثاق العمل الوطني» في ٢٠٠١،

و«رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠»، في ٢٠٠٨، ثم «الرؤية الاقتصادية ٢٠٥٠» في ٢٠٢٤، التي تستفيد من عملية التقييم، والقياس المستمرة للرؤية السابقة عليها، فيما تستشرف التحديات التي تواجه العمل الوطني، ما هو مستمر منها، وما هو مستجد.

ومن الاعتماد شبه المطلق على النفط، ركز العمل الاقتصادي بمقتضى «رؤية ٢٠٣٠»، على تطوير النجاح في قطاعات حققت فيها «المملكة»، «تميزًا واضحا»؛ مثل قطاع الخدمات المالية، والتصنيع، والخدمات اللوجستية، فيما استلزم تطوير هذا النجاح تعزيز البنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري، وتواكب معه تعزيز الحماية الاجتماعية .

وفي ترجمة فعلية، استقر وضع «المملكة»، في قطاع الخدمات المالية، كمركز مال وأعمال المنطقة، يتواجد فيه أكثر من ٣٧٠ مؤسسة مالية ومصرفية، وخدمات تأمين وتمويل إسلامي مشهود له بالكفاءة، كما حققت في قطاع التصنيع نموًا كبيرًا في صناعات؛ الألمونيوم، والبتروكيماويات، والحديد، والأغذية، خدمته العديد من المناطق الصناعية التي تم إنشاؤها، ومثلت مع التشريعات والبيئة المواتية، أهم عناصر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيما غدت السياحة تمثل «رافدًا قويًا»، للاقتصاد الوطني، وتقدمت المملكة كثيرًا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودمجتها في العملية التعليمية والخدمات الحكومية.

وما بين) ٢٠٠٢ – ٢٠٢٢(، حقق الاقتصاد البحريني «نموا سنويا مركبا»، بنسبة ٨٪، وعبر هذه الفترة صار أكثر الاقتصادات الخليجية تنوعًا .ومنذ ٢٠٢١، بلغت قيمة الاستثمارات الوافدة ما يزيد على ٨٠٢ مليار دولار، متجاوزة هدف الأولوية الخاصة بتسهيل الإجراءات التجارية، وزيادة فعالياتها لاستقطاب ٥٠٢ مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة بحلول ٢٠٢٣، وعززت الحكومة جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، فتم توثيق أكثر من ١٣٠٠ خدمة حكومية، وفق اتفاقية مستوى الخدمة، وإعادة هندسة أكثر من ٦٥٠ خدمة أخرى، إلى جانب تدشين نظام للسجلات الإلكترونية «سجلات، وتدشين مشروع إصدار رخص البناء «بنايات»، واستفاد ٢٩٥٣٣ مواطنا من الفرص الوظيفية التي تم توفيرها في ٢٠٢٣، ما يزيد على ٤٨٪ عن الهدف السنوي وهو توظيف ٢٠ ألف بحريني سنويًا حتى ٢٠٢٤ .

علاوة على ذلك، سجل القطاع غير النفطي نموًا بنسبة ٦٠٦٪ بالأسعار الثابتة خلال عام ٢٠٢٢، وهي أعلى نسبة تتحقق له منذ ٢٠١٢ .وبينما كانت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي ٤٢٪ في ٢٠٠٢، تراجعت إلى أقل من ١٧٪ في ٢٠٢٢، فيما تم تدريب ١١٠٧٨ مواطنا في ٢٠٢٣، ما يزيد بنسبة أكثر من ١١٪ عن هدف خطة التعافي، وهو تدريب ١٠ آلاف مواطن حتى عام ٢٠٢٤، وتم الانتهاء من تنفيذ ١٢ مشروعا ضمن أولوية تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى .وفي الفترة من) ٢٠٠٢ – ٢٠٢٣(، ارتفع عدد الزوار القادمين إلى المملكة بغرض السياحة بنسبة ١٧٠٪، وارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة ٦٧٥٪، وزادت أصول القطاع المصرفي بنسبة ٢٢٢٪، وارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٥٨٢٪ .يأتي هذا فيما تستمر الجهود للبناء على ما تحقق من مشاريع تنموية كبرى في قطاعات السياحة، والخدمات اللوجستية، والصناعة .

وفي قطاع الطاقة، تم تدشين محطة الدور ٢، ومشروع خط أنابيب النفطي الجديد، والعمل على توسعة مصفاة بابكو .وفي الصناعة، تدشين خط الصهر السادس لشركة ألومنيوم البحرين، والمرحلة الأولى من منطقة التجارة الأمريكية، والعمل على تدشين منطقة الصناعات التحويلية للألومنيوم .وفي الخدمات اللوجستية، إنجاز مشروع توسعة مطار البحرين الدولي، وميناء خليفة بن سلمان، ومرفأ البحرين للغاز المسال .وفي السياحة، تم إنشاء حلبة البحرين الدولية، ومركز البحرين العالمي للمعارض، فضلاً عن عدد من المنشآت السياحية .وفي المجال العقاري، تم تدشين منصة بنك المعلومات العقارية «عقاري»، التي تهدف إلى إنشاء مصدر وطني مركزي موثوق للمعلومات العقارية .وفي قطاع التجارة، ارتفع حجم تجارة البحرين مع العالم إلى ٥٢ مليار دولار عام ٢٠٢٢، وهو ما يعادل ١١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة .وفي قطاع العمل، ارتفعت أعداد البحرينيين العاملين في القطاع الخاص إلى أكثر من ٥٩٪ بين) ٢٠٠٣–٢٠٢٣(، وأعداد البحرينيات العاملات في القطاع الخاص إلى أكثر من ١٢٦٪ في تلك الفترة، وازدادت أجور البحرينيين في القطاع الخاص بين) ٢٠٠٢–٢٠٢٣(، بأكثر من ١١٩٪.

ووفق «رؤية ٢٠٣٠»، حرصت الحكومة على تحديث منظومة القوانين والتشريعات، بما يواكب متطلبات التنمية المستدامة، فتم إصدار ١٨٨٥ قانونا وتشريعا، كما توجه إلى تعزيز ثقافة الإبداع والابتكار، والمحاسبة والمسؤولية، باعتبارها من ثوابت ومرتكزات العمل الحكومي، إلى جانب إطلاق العديد من المشاريع الخدمية في مختلف القطاعات، منها الإسكان، والتعليم، والصحة، وتمكين الشباب، وتعزيز تقدم المرأة.

ونتيجة لذلك، ارتفعت الطاقة الاستيعابية للمنشآت الصحية إلى ٣٤٢٨ سريرا في ٢٠٢٢، وتم تطوير البنية التحتية الصحية، وإنشاء مستشفى الملك حمد الجامعي، ومستشفى الملك حمد الإرسالية الأمريكية، ومركز محمد بن خليفة بن سلمان التخصصي للقلب .وفي التعليم، ارتفع عدد المدارس الحكومية والخاصة إلى ٢٩١ مدرسة في ٢٠٢٤، وتأسست هيئة جودة التعليم والتدريب، وكلية البحرين التقنية، وكلية البحرين للمعلمين، وبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي نحو ١٥ مؤسسة حكومية وخاصة .وفي مجال الإسكان، بلغ عدد المستفيدين من الخدمات الإسكانية منذ ٢٠٠٢ أكثر من ٥٥ ألف مواطن، وتم إنشاء العديد من المدن الإسكانية الجديدة كمدينة سلمان، وشرق الحد، وشرق سترة وخليفة، إضافة إلى إطلاق عدد من المشاريع الإسكانية؛ كمشروع الرملي، ووادي السير، واستقبلت المملكة في عام ٢٠٢٣، استثمارات أجنبية مباشرة بأكثر من ٧٠١ مليار دولار، توجهت لأكثر من ٨٥ مشروعا استثماريا، تخلق أكثر من ٥٧٩٠ وظيفة.

وانعكاسًا لهذا النهج، احتلت «المملكة»، في ظل «رؤية ٢٠٣٠»، مراكز متقدمة في عدد من المؤشرات المرتبطة ببيئة الأعمال، والاستثمارات المباشرة، والمواهب؛ فحلت في المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على صعيد حرية الاستثمار، والتجارة، والحرية المالية في «مؤشر الحرية الاقتصادية لمؤسسة هيرتدج»، وتصدرت البحرين دول الخليج في كفاءة التشريعات ضمن «مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن معهد فريزر»، وجاءت في المرتبة ١١ عالميًا في «مشاريع جرين فيلد للاستثمارات المباشرة»، وفقًا لمسح الاستثمارات المباشرة للفايننشيال تايمز، ومؤشر جرين فيلد لأداء الاستثمارات المباشرة ٢٠٢٢، فيما وضعت الحكومة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، التي حددتها الأمم المتحدة في ٢٠١٥، ضمن برامج عملها .

وتأتي «الرؤية الاقتصادية ٢٠٥٠»، لتستكمل هذه النجاحات الاقتصادية، وأهمها الأولويات التي وضعتها الحكومة في برنامج عملها) ٢٠٢٣–٢٠٢٦(، رفع المستوى المعيشي للمواطنين، وتحقيق العدالة، والأمن والاستقرار، والتعافي الاقتصادي، والتنمية المستدامة، وتوفير خدمات حكومية ذات جودة وتنافسية(، كما تستهدف استكمال مسيرة البحرين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والتي أنشأت لها المملكة وزارة معنية بها، كما تواجه التحديات المستجدة، التي يأتي في مقدمتها) التحدي المناخي، وتحولات الطاقة، وتوسع استخدامات الذكاء الاصطناعي، والتحول إلى اقتصاد ما بعد النفط(، وهي تحديات مشتركة بين البحرين وباقي أعضاء المنظومة الخليجية، ما يقتضي التنسيق المبكر، خاصة وأن هؤلاء الأعضاء متوجهون بالفعل لإعداد رؤاهم المستقبلية.

٢٠٢٤/٥/١١

دور الجامعة العربية في تعزيز التعاون الاقتصادي العربي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مثّل التعاون الاقتصادي العربي أولوية متقدمة في صدارة اهتمامات جامعة الدول العربية منذ قيامها عام ١٩٤٥، إدراكًا لدور هذا التعاون في تشبيك المصالح العربية، وتعزيز التضامن العربي، وتمتين أساس الأمن القومي العربي، حيث نص ميثاق الجامعة الذي تم إقراره في القاهرة يوم ١٩ مارس ١٩٤٥، على ضرورة «تعميق التعاون العربي في كل المجالات الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية وغير ذلك من المجالات المتعددة» .

وعلى مدى يناهز ٨٠ عامًا دأبت «الجامعة»، على تحقيق التعاون الاقتصادي، سواء من حيث إرساء قواعده التشريعية والمؤسسية، أو تفعيله، أو إفراد قمم خاصة به، وإن كانت المحصلة النهائية إلى الآن مازالت دون الطموح العربي، مع نجاح منظمات إقليمية نشأت بعد الجامعة، كالآسيان والاتحاد الأوروبي في تحقيق هذا التعاون .ولإيمانها بأهميته في كل المجالات حرصت الجامعة على استمرار الجهد لبلوغ أهدافها، مدعومة بقرارات القمم العربية المتلاحقة، والذي من المؤمل أن يكتسب قوة دفع في «قمة المنامة» ٢٠٢٤.

ويمكن القول إن العمل الاقتصادي العربي المشترك قد مر بثلاث مراحل أساسية، الأولى امتدت من إنشاء الجامعة حتى نهاية عقد الستينيات، وشكلت بدايات التعاون الاقتصادي العربي، وكانت الثانية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، وفيها قامت مؤسسات ومنظمات العمل العربي المشترك .أما الثالثة فقد بدأت في التسعينيات، بإقامة منطقة تجارة حرة عربية كآلية ملائمة للتكيف مع تطورات التجارة العالمية، في ضوء قيام منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٥، وتسارع الدول نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

في المرحلة الأولى تم تبني مفهوم التعامل التفضيلي بين الدول العربية، وأن التعاون الاقتصادي مطلوب منه أن يخدم أهداف الدول العربية في تعزيز سيادتها واستقلالها، وفيها تم إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في ١٨ يونيو١٩٥٠، والتي أنشأت المجلس الاقتصادي) تغيرت تسميته في ١٩٨٠ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي(، كما تم إبرام العديد من الاتفاقات الجماعية التفضيلية والمجالس الوزارية، واللجان الدائمة لتحقيق الأغراض الاقتصادية التي نص عليها الميثاق، وكان من أهم هذه الاتفاقات :«اتفاقية تسهيل

التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت» في ١٩٥٣، و«اتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية» في ١٩٥٧ .وفيما اهتمت الاتفاقية الأولى بمنح تفضيلات جمركية، وإعفاءات للسلع الوطنية المتبادلة بين الدول العربية، وتسهيلات لتجارة الترانزيت، فقد اهتمت الثانية بإقامة وحدة اقتصادية وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وحرية التملك، وتبادل السلع والمنتجات الوطنية، وتسهيل حركة النقل، وتحويل المنطقة العربية إلى منطقة جمركية موحدة، وأصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قراره في ١٩٦٤ بإنشاء السوق العربية المشتركة، غير أن ذلك لم يتحقق إلى الآن.

في هذه المرحلة أيضًا نشأت «المنظمة العربية للتنمية الإدارية» في ١٩٦١، و«منظمة العمل العربية» في ١٩٦٥، و«المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة» في ١٩٦٨، و«منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط» في ١٩٦٩، وقد أنشأت الأخيرة عدة شركات) :الشركة العربية البحرية لنقل البترول، الشركة العربية للاستثمارات البترولية، الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن، الشركة العربية للخدمات البترولية، ومعهد النفط العربي(، وكان العامل الرئيسي في ضعف فاعلية الاتفاقات المعقودة، هو ضعف وضيق القاعدة الإنتاجية للبلدان العربية وتشابه هياكلها.

ومع ذلك، فقد مثّل تعديل أسعار النفط عام ١٩٧٤ قوة دفع للتعاون الاقتصادي العربي، واهتمام الدول النفطية باستثمار عوائدها في محيطها العربي، وتوسيع قاعدتها الإنتاجية، وتنويعها وتطوير البنية الأساسية الداعمة للتعاون الاقتصادي العربي؛ فشهدت المرحلة الثانية تسارع الإنجازات على مستوى التعاون الاقتصادي العربي، ومن ذلك إنشاء «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» في ١٩٧٠، و«المنظمة العربية للتنمية الزراعية» في ١٩٧٠، و«الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي» في ١٩٧١، و«الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري» في ١٩٧٢، و«البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا» في ١٩٧٣، و«صندوق النقد العربي» في ١٩٧٥، و«الهيئة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية» في ١٩٧٦، و«المنظمة العربية للاتصالات الفضائية» في ١٩٧٦، و«الهيئة العربية للتنمية الصناعية والتعدين» في ١٩٧٨، و«الهيئة العربية للطاقة الذرية» في ١٩٨٢.

وفي بداية عِقد الثمانينيات تم إدماج البعد الاجتماعي ضمن مشروعات العمل الاقتصادي العربي المشترك، كما شهد هذا العِقد نشاطًا في العلاقات الاقتصادية الثنائية العربية ومتعددة الأطراف، فقام «مجلس التعاون الخليجي»، و«اتحاد المغرب العربي»، كما تم إبرام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في ١٩٨١، ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٢، وتربط بين الأهداف التنموية والتجارية، وإمكانية إقامة منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي؛ ما جعلها تشكل الأساس القانوني لمراحل التكامل الاقتصادي العربي، ويشرف على تنفيذ هذه الاتفاقية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بمشاركة فاعلة من المؤسسات المالية العربية، والمنظمات العربية المتخصصة، ومؤسسات القطاع الخاص، وكان من أبرز عقبات المرحلة الثانية ضعف التزام عديد من الدول العربية بتطبيق الاتفاقيات، وعدم توافر الظروف السياسية والاقتصادية لتحقيق التكامل الاقتصادي.

غير أن التطور في المرحلتين الأولى والثانية كان ضروريًا لتهيئة الاقتصادات العربية للدخول بفاعلية في اتجاه التكامل الاقتصادي، وبدأت هذه الاقتصادات منذ أواخر الثمانينيات في إجراء إصلاحات هيكلية لجهة التحول لاقتصاد السوق، ودور أكبر للقطاع الخاص، ما شكل عاملاً مساعدًا للمرحلة الجديدة من العمل الاقتصادي العربي

المشترك، تقوم على حرية التبادل التجاري، وتعزيز حركة رأس المال، وانتقال العمالة بين الدول العربية .وقد توصلت الدول العربية إلى وضع برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تنمية، وتيسير التبادل التجاري، بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال مرحلة انتقالية مدتها ١٠ سنوات تبدأ من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٧، ثم تم اختصارها إلى ٢٠٠٥، حيث تم استكمال البناء المؤسسي، وإلغاء كل القيود غير الجمركية على السلع العربية المتبادلة، وعند انتهاء الفترة الانتقالية تصبح السلع العربية المنشأ المتبادلة معفاة من جميع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل.

ولإعطاء قوة دفع للعمل المشترك في كل مجالاته، تقدمت «السعودية»، إلى القمة العربية الـ) ١٦ (في تونس ٢٠٠٤، بمبادرة «وثيقة العهد والوفاق والتضامن»، التي نصت على الالتزام بتطوير العمل العربي المشترك في كل المجالات، وإصلاح آليات عمل الجامعة، وفيها جدد القادة العرب التزامهم بميثاق الجامعة، وتنفيذ القرارات المتخذة في إطارها، بما في ذلك استكمال إنجاز منطقة التجارة الحرة، وإقامة الاتحاد الجمركي العربي، ووضع استراتيجية اقتصادية عربية متكاملة، بل وجهت هذه القمة إلى الإسراع بإنجاز السوق العربية المشتركة.

ومع ازدياد جدول أعمال الشأن الاقتصادي، اتجهت القمة العربية إلى عقد قمم خاصة به، كان أولها قمة الكويت ٢٠٠٩، التي اتجهت إلى تحقيق الاتحاد الجمركي العربي بحلول ٢٠١٥، والسوق العربية المشتركة بحلول ٢٠٢٠، بينما أطلق أمير الكويت الراحل الشيخ «صباح الأحمد الجابر الصباح»، مبادرة إنشاء صندوق لدعم وتمويل المشاريع التنموية برأس مال ملياري دولار تسهم فيه الكويت بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار، واتجهت القمة إلى إعطاء الأولوية للاستثمارات العربية المشتركة، ومزيد من الفرص للقطاع الخاص والمجتمع المدني، فيما أقرت القمة تبني القمم الاقتصادية وعقدها مرة كل عامين، وإلى ذلك جاءت القمة الاقتصادية الثانية في مصر ٢٠١١، ثم قمة الرياض ٢٠١٣، وبعدها قمة بيروت ٢٠١٩، ثم قمة نواكشوط في ٢٠٢٣.

ووصولاً إلى المرحلة الثانية في التكامل الاقتصادي، وهي مرحلة «الاتحاد الجمركي»، تمكنت الجامعة العربية من إبرام اتفاقية التعاون الجمركي بين الدول العربية في ٢٠٢٢، وهي التي تستهدف تعزيز التعاون بين الإدارات الجمركية العربية، لتبادل المعلومات وتسهل التجارة البينية، من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية، كما كانت قمة الرياض الاقتصادية، قد أكدت عام ٢٠١٥ موعدًا لإطلاق الاتحاد الجمركي العربي، وبسبب بطء المفاوضات وتشعبها قررت قمة بيروت في ٢٠١٩، تأجيل الموعد .

ومنذ قمة القاهرة ٢٠١١، شرعت «لجنة الاتحاد الجمركي العربي»، وهي اللجنة التي بدأت أعمالها في ٢٠٠٧ في دراسة الأقسام المختلفة المعنية بالقانون الجمركي الموحد، والتعريفة الجمركية الموحدة والضرائب غير المباشرة، وغير ذلك من القضايا، فيما أنهت اللجنة إعداد مشروع هذا القانون وملحقاته في ٢٠١٩، واعتمدته الدورة العادية ١٠٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في فبراير ٢٠٢٠، وفي نفس الاجتماع تم اعتماد دليل الإجراءات الجمركية الموحد، ولكن إلى الآن لم يبدأ الاتحاد الجمركي العربي، الذي يشكل نقلة نوعية في التعاملات الاقتصادية العربية مع الاقتصادات الأخرى.

وتعزيزًا لهذه التعاملات، عملت الجامعة العربية على شراكات مع القوى الاقتصادية في العالم؛ كالمنتدى الاقتصادي العربي الصيني، والعربي الهندي، والعربي التركي، والقمة الاقتصادية العربية الأمريكية، والعربية الإفريقية، والعربية مع أمريكا الجنوبية، والعربية مع آسيا الوسطى، والعربية البريطانية، والعربية الفرنسية.

وامتد نشاط الجامعة في الشأن الاقتصادي إلى مشروعات الأمن الغذائي، والمائي، والتنمية الزراعية، من خلال «المنظمة العربية للتنمية الزراعية»، فيما أقرت قمة الجزائر في ٢٠٢٢، البرنامج العربي للأمن الغذائي المستدام، الذي يواكب المتغيرات المعاصرة، ويتعامل مع التهديدات والمخاطر المستحدثة، وقد امتد نشاط هذه المنظمة إلى الحد من الفقر الريفي، والأمن المائي بمشاريع حصاد المياه بتخزين مياه الأمطار، وتبطين قنوات الري، وإنشاء بحيرات جبلية، وترشيد استخدام المياه، وإعداد برنامج طوارئ للأمن الغذائي العربي، والتحرك من خلال استراتيجية عربية للتنمية الزراعية المستدامة، وتعزيز التكامل الزراعي العربي، ومشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية، والحد من تغول مياه البحر على المياه الجوفية، وأثر التغيرات المناخية، و«الاستراتيجية العربية للأمن المائي ٢٠١٠ – ٢٠٣٠»، و«الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة النظيفة».

وفيما زاد حجم التجارة العربية في السلع والخدمات بنسبة ٣٠٣٢٪ في ٢٠٢٢ عن السنة السابقة ليبلغ ٣,٥ تريليونات دولار طبقًا لبيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بصادرات أكثر من تريليوني دولار وواردات نحو ٥٠١ تريليون دولار، وبفائض في الميزان التجاري ٥٥٨ مليار دولار) استحوذت الإمارات والسعودية والعراق وقطر والكويت على نحو ٨١٪ من مجمل الصادرات(؛ فقد بلغت التجارة العربية البينية في السلع ٢٠٥٠٨ مليارات دولار بنسبة ٨٠١٧٪ من إجمالي التجارة العربية السلعية، محققة زيادة بنسبة ٤٣,٥٪ عن السنة السابقة .

وتعكس هذه الأرقام درجة عالية من التطور في التعاون الاقتصادي العربي، فيما بلغ الرقم التقديري لهذه التجارة نحو ٧٠٠ مليار دولار في ٢٠٢٣، فيما تمضي الجهود لتعزيز الاستثمارات العربية البينية، التي تتراوح وفقًا لاتحاد الغرف التجارية العربية بين ١٦ – ٢٠٪، فيما تختزن المنطقة العربية فرصا بارزة لجذب هذه الاستثمارات .وفي عام ٢٠٢٢ بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة العربية ١٦١٧ مشروعا بنسبة زيادة ٧٤٪، وبتكلفة استثمارية بلغت ٢٠٠ مليار دولار، فيما زاد عدد مشاريع الاستثمار العربي البيني بمعدل ٨٤٪ إلى ٢٤٥ مشروعا في ٢٠٢٢ بتكلفة ٦٠٤٥ مليار دولار.

على العموم، شغل الشأن الاقتصادي إذن جانبًا كبيرًا في اهتمامات القمم العربية، والوضع الآن مقارنة بما سبق– برغم الظروف المتأزمة في عدد من البلدان العربية –يبشر بمؤشرات جيدة، فيما لو تم تحقيق الأمن والاستقرار في البيئة العربية، ما يوفر أول شروط نهوض التعاون الاقتصادي العربي.

٢٠٢٤/٥/١٦

قمة البحرين.. علامة فارقة في مسيرة العمل العربي المشترك

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

القمة العربية في المنامة اليوم ١٦ مايو هي الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، وفيما تحمست مملكة البحرين لاستضافتها، انطلاقًا من ثوابت سياستها الخارجية في دعم العمل العربي المشترك، وطلب ذلك جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في الدورة الـ ٣٢، فقد أخذ يوجه الدعوة إليها لقادة الدول العربية الأعضاء في الجامعة، كما أخذت الحكومة البحرينية بكل مكوناتها خاصة وزارة الخارجية تعد كل سبل إنجاحها، وحرص وزيرها على زيارة الدول الأعضاء وتسليم دعوة جلالة الملك لقادتها .

وفيما تعدد انعقاد القمة العربية في عواصم ومدن خليجية؛ فإن الدلالة الأولى لذلك هي صعود الخليج إلى مكانة المحرك، والمنظم النشط للعمل العربي المشترك على أعلى مستوى اتخاذ القرار، في وقت تحتاج فيه الأمة العربية إلى لم الشمل، وتجنب مناحي الخلاف، والبناء على ما هو مشترك، وتطوير النجاح فيما تم تنفيذه.

ومنذ تأسيس آلية القمة العربية في العام الثاني لقيام الجامعة كانت هذه المكانة جلية، حيث كانت «السعودية»، بين الدول السبع المؤسسة للجامعة، وحضور هذه القمة في أنشاص بمصر في مايو ١٩٤٦، والتي كانت القضية الفلسطينية موضوعها الرئيسي، حيث أقرت التمسك باستقلال فلسطين وتأكيد عروبتها، وفي القمة الثانية في بيروت نوفمبر ١٩٥٦، بعد العدوان الثلاثي على مصر، تم التضامن معها ضد العدوان .كما شاركت السعودية والكويت في القمة الثالثة في القاهرة في يناير ١٩٦٤، والتي أقرت تشكيل قوة موحدة للجيوش العربية، وهيئة استغلال نهر الأردن، وقمة الإسكندرية في نفس العام، ثم قمة الدار البيضاء ١٩٦٥ .وفي قمة الخرطوم في ١٩٦٧ كان المقترح الكويتي الذي تم إقراره بإنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وتقديم السعودية والكويت دعمًا ماليًا سنويًا لمصر والأردن، كما كانت مشاركتهما في قمة الرباط ١٩٦٩، وقمة القاهرة ١٩٧٠ .

وفي قمة الجزائر نوفمبر١٩٧٣، بدأ الوجود الخليجي الكامل يدعم اجتماعات القمة وقراراتها، واستضافت الرياض القمة في أكتوبر ١٩٧٦، بمبادرة سعودية كويتية لبحث ملف الحرب الأهلية اللبنانية .وبمبادرة سعودية أيضا تبنت قمة فاس ١٩٨٢، مشروعا للسلام مع إسرائيل على أساس انسحابها من الأراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .في ١٩٨٥ استضافت الرياض قمة طارئة لتنقية الأجواء بين الدول العربية، وقادت دول الخليج مبادرة إعادة مصر إلى الجامعة العربية في القمة الطارئة ١٩٨٧.

وفي قمة بيروت ٢٠٠٢، كانت «مبادرة السلام»، للعاهل السعودي الراحل الملك «عبد الله بن عبدالعزيز»، التي أصبحت مرجعية الموقف العربي، واستضافت الكويت القمة الاقتصادية العربية في ٢٠٠٩، واستضافتها السعودية في ٢٠١٣، واستضافت الدوحة القمة الطارئة في ٢٠٠٩) قمة غزة(، إثر الهجوم الإسرائيلي على القطاع، كما استضافت قمة ٢٠١٣، التي أكدت مركزية القضية الفلسطينية للأمة العربية، واستضافت الكويت قمة ٢٠١٤، والظهران قمة ٢٠١٨، ومكة المكرمة قمة ٢٠١٩، وجدة قمة ٢٠٢٣، وهي القمم التي أكدت أهمية القضية الفلسطينية ومركزيتها في أجندة الأمة العربية.

ومنذ الاستقلال في١٩٧١، سارعت «البحرين»، للانضمام إلى جامعة الدول العربية، حيث كان ذلك في ١١ سبتمبر من نفس العام، وظل الالتزام بدعم العمل العربي المشترك على رأس ثوابت سياستها الخارجية، ويشهد على ذلك

مشاركتها الفعالة بأعلى مستويات التمثيل في اجتماعات الجامعة بما في ذلك القمة، ووقوفها بقوة إلى جانب الحق العربي، ودفاعها المستميت عن القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظماتها، وكان لها دور داعم ومساند للتضامن العربي في مختلف المجالات، وفي تعزيز التكامل والتنسيق العربي، وتحملت مسؤولية قيادة العمل العربي المشترك من خلال ترؤسها القمة العربية الـ١٥، التي عقدت في شرم الشيخ عام ٢٠٠٣، وترؤسها العديد من اجتماعات المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية ولجانها.

ومن خلال عضويتها في «لجنة مبادرة السلام العربية» – منذ تأسيسها – لعبت البحرين «دورًا بارزًا»، في الحراك العربي نحو سلام عادل وشامل، وساندت الجهود العربية لمكافحة الإرهاب .ومن خلال عضويتها في «اللجنة الرباعية العربية»، المعنية بالتصدي للتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، كان لها دور متميز في هذا الشأن، كما شاركت بفاعلية في دعم العمل الاقتصادي العربي المشترك من خلال دورها كمؤسس لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في يناير ١٩٩٨، ومشاركتها في القمة الاقتصادية العربية في الكويت عام ٢٠٠٩، والقمم الاقتصادية التالية.

وفي إطار تعزيز التعاون بين «المجموعة العربية»، و«المجموعات الإقليمية»، و«القوى الكبرى»، استضافت «المنامة»، الدورة الثالثة للاجتماع الوزاري لـ«منتدى التعاون العربي الصيني» في ٢٠٠٧، وتولت الكوادر البحرينية العديد من مناصب الجامعة، فيما قدمت العديد من المبادرات لتطوير العمل العربي المشترك، كمبادرة جلالة الملك لاستضافة «البورصة العربية المشتركة»، ومبادرته «إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان»، واستضافتها، كما حرصت على استضافة العديد من اجتماعات الجامعة العربية، كمجلس محافظي صندوق النقد العربي، ومنظمة المرأة العربية، والبرلمان العربي.

ويأتي انعقاد «قمة المنامة» الـ٣٣ في ظل أجواء مفعمة بالتحديات الأمنية، والاقتصادية، والسياسية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، والتي يعد العدوان الإسرائيلي المتواصل على غزة وباقي الأراضي الفلسطينية، أحد أهم تجلياتها الحالية، والذي خلف عشرات الآلاف من القتلى والمصابين، فضلاً عن حجم الدمار الهائل الذي ألحقه بمساكن غزة ومبانيها وبنيتها التحتية .ومع ذلك، فإن هذه الأحداث رفعت القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمامات الدولية، وأصبح هناك نوع من التوافق الدولي على أن حل الدولتين، هو الخيار الأمثل لمنطقة الشرق الأوسط، وللسلام والأمن الدوليين .وقد سبق «قمة المنامة»، في تناول العدوان الإسرائيلي «القمة العربية الإسلامية»، بالرياض في نوفمبر الماضي، وما انتهت إليه من قرارات، وكذلك جلسة «المنتدى الاقتصادي العالمي»، بالرياض في ٢٨ أبريل المخصصة لهذه الأزمة، بمشاركة وزراء خارجية السعودية، والأردن، ومصر، وقطر، والإمارات، وتركيا، وفرنسا، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، ومسؤولين من الاتحاد الأوروبي، ورؤساء وزراء فلسطين ومصر .فيما أعلنت «السعودية»، و«قطر»، و«الإمارات»، مبادرة المساهمة في إعادة إعمار غزة، إذا قبلت إسرائيل المفاوضات بشأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ ولهذا فإن مخرجات هذه الجلسة تعد على درجة عالية من الأهمية في صياغة القرار الذي تتبناه القمة العربية الـ٣٣، بشأن موقف عربي موحد لوقف العدوان، والتوجه إلى أسباب الحل النهائي، استنادًا إلى مرجعية المبادرة العربية للسلام.

كما تنعقد هذه القمة أيضا مع تردي الأوضاع السياسية، والإنسانية في السودان، الذي كان يُعول عليه ليكون «سلة غذاء العرب»، فإذا به لم يعرف طعم الاستقرار الذي يؤهله إلى هذا الدور على الرغم من امتلاكه الموارد؛ فالقتال الدائر بين أطراف في الحكومة السودانية منذ أبريل الماضي، قد أفشل الدولة، وتسبب في فقدان الآلاف لحياتهم، وتشريد الملايين، فيما تفجرت أزمة إنسانية خانقة، تعتبر الأكبر في العالم، مع كونها أكبر أزمة نزوح دولي) ٨ ملايين نازح(، حيث تتعرض حياة الملايين للخطر، ويواجه نحو ١٨ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد، ونحو ٥ ملايين خطر المجاعة، مع تعقيدات في عمليات الإغاثة الإنسانية نتيجة لصعوبات النقل والتمويل .ووفق «برنامج الأغذية العالمي»، فإن أقل من ٥٪ من السودانيين يستطيعون توفير وجبة كاملة يومية في الوقت الراهن، فيما أخفقت كل محاولات الوساطة في وأد هذه الأزمة السياسية والإنسانية، الأمر الذي يشكل تهديدًا للسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها .وتأمل القمة في صياغة موقف عربي موحد ينهي معاناة السودانيين، ويعيد السودان إلى مسار الاستقرار والنماء.

فيما تأتي القمة الـ٣٣، مع تفجر «الأزمة الصومالية الإثيوبية»، حيث أثارت الأخيرة توترًا جديدًا في منطقة القرن الإفريقي من خلال انتهاكها لحقوق دولة الصومال في أراضيها، وخرقها للمواثيق الدولية، بعد أن قام زعيم أرض الصومال المنشقة بتوقيع اتفاق مفاجئ، يمنحها منفذا على البحر الأحمر مدة ٥٠ عامًا يضم ميناء «بربرة»، وقاعدة عسكرية، مقابل اعتراف «أديس أبابا»، بأرض الصومال، وتأسيسها كجمهورية مستقلة، في خطوة أحادية الجانب، وإجراء لم تقره الأسرة الدولية؛ ما دفع المجتمع الدولي كافة إلى التنديد بالإجراءات الإثيوبية .وعليه، طلبت الصومال من الجامعة العربية عقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية؛ لمناقشة تداعيات هذا الاتفاق .وبدورها، أدانت الجامعة أي مذكرات تفاهم تنتهك سيادة الصومال، كذلك أكد البرلمان العربي ضرورة تعزيز الدعم لحكومة الصومال في إدانتها لهذا الاتفاق .ورغم عدم دخوله حيز التنفيذ، فإن التحرك العربي مطلوب لتكثيف الدعم للصومال في إدانتها للاتفاق في المحافل الدولية؛ للحيلولة دون تنفيذه، وتفادي الأضرار التي قد تلحق بالدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر .فيما تأمل القمة في صياغة قرار نحو وضع الشرعية الدولية في نصابها ووقف هذا التهديد.

وفي ملف «الأزمة اليمنية»، فإن التهديد الحوثي لأمن الملاحة في البحر الأحمر بات أحد تجليات الامتداد الإيراني في المنطقة، متذرعًا بالعدوان الإسرائيلي على غزة، ما استتبع التدخل الدولي لوقف تهديداتهم السفن المارة في خليج عدن والبحر الأحمر، ولعل المتضرر الرئيسي من هذه التطورات هو مصر، التي فقدت أكثر من ٧٥٪ من إيرادات قناة السويس، نتيجة تحول السفن إلى طريق رأس الرجاء الصالح، فضلاً عن التجارة الدولية، بسبب ارتفاع تكاليف الشحن، وطول مدة الرحلة، والخلل في سلاسل الإمداد .ويعد وقف التدخلات الإيرانية، وكذلك وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، «أمرًا ضروريًا»، لوقف هذا التهديد، ويعيد تنشيط المفاوضات بشأن الأزمة اليمنية، التي كانت قريبة من الحل مع تحسن أجواء العلاقات السعودية الإيرانية.

علاوة على ذلك، هناك «الملف السوري»، الذي تأمل «المنامة»، إحداث تقدم فيه خلال هذه القمة، بعد أن عادت سوريا إلى الجامعة العربية، وبعد عودة العلاقات السعودية السورية، فيما ينتظر هذا الملف الكثير الذي ينهي

معاناة اللاجئين والنازحين السوريين، ويعيد إعمار البلاد، ويحافظ على وحدتها وسيادتها، وينهي الوجود الأجنبي على أراضيها، ويعيدها إلى سياق التعاون العربي .

وفي «الملف الليبي»، تأمل القمة إنهاء حالة الانقسام القائمة، وسيادة القانون، وإنهاء وجود المرتزقة، وتشكيل حكومة موحدة لإنهاء صراع السلطة، وفضلاً عن ذلك، يبرز ملف «الحرب الروسية الأوكرانية»، وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي، و«ملف الطاقة»، إزاء تحدي الضغوط المناخية على إنتاج واستهلاك الوقود الأحفوري، كما يبرز «الملف الاقتصادي»، أهمية تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك، بما يكفل للبلدان العربية الاستفادة المثلى من مواردها، ويبرز «ملف مكافحة الإرهاب والتطرف»، وما أدى إليه من تداعيات أصابت الاستقرار في العديد من البلدان العربية، وأضاعت عليها سنوات طويلة من عملية التنمية.

على العموم، فيما تعد «قمة المنامة» الـ٣٣، هي أول قمة عربية في مملكة البحرين، فإنه وسط توترات المنطقة، ينتظر الشارع العربي الكثير منها، ويتطلع إلى قرارات بناءة تسهم في تعزيز التضامن العربي، ودعم جهود إحلال السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، وإحداث قدر عالٍ من التنسيق؛ لإنتاج موقف موحد من القضايا المطروحة عليها، مع استثمار أفضل للعلاقات العربية مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى، وعواصم القرار؛ لإحداث اختراق حقيقي للقضية الفلسطينية التي مثلت الموضوع المشترك الأكبر الدائم لكل القمم العربية منذ انطلاقها.

٢٠٢٤/٥/٢١

وحدة الصف العربي وعجز النظام الدولي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تبدو وحدة الصف العربي، ضرورة، الآن أكثر من أي وقت مضى، أمام تحديات دولية وإقليمية غير مسبوقة، طالت العديد من الملفات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، في الوقت الذي بات فيه أيضًا النظام الدولي عاجزًا عن حسم هذه الملفات .يدعم هذه الوحدة امتلاك المنطقة العربية العديد من المقومات الاستراتيجية التي تجعل القوى العالمية تتهافت عليها، ليس فقط لأنها قلب العالم القديم، ومن يسيطر عليها يسيطر على هذا العالم، لكن لتأثيرها القوي في أمن الطاقة العالمي، والسيولة الدولية، وحركة الاقتصاد.

وتاريخيًا، حققت وحدة الصف العربي إنجازات مشهودة، فقد كانت عاملاً أساسيًا في إنهاء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، ودعم الصمود العربي بعد نكسة ١٩٦٧، وتحقيق الانتصار في ١٩٧٣، وتحقيق التوافق في قمة بيروت ١٩٨٢، بشأن مسار القضية الفلسطينية وحلها على أساس قيام دولة مستقلة على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وانسحاب إسرائيل من الأراضي السورية واللبنانية المحتلة، وجعل القضية الفلسطينية، قضية العرب المركزية .

علاوة على ذلك، ساعد هذا التوافق على تحقيق أول مراحل التعاون الاقتصادي، ممثلة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإطلاق الميثاق العربي لحقوق الإنسان في ٢٠٠٤، فيما مكن من قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لتعزيز الهوية العربية كأحد أهم مقومات الأمن القومي العربي، وإنجاز عدد من الاستراتيجيات

المهمة، التي تدعم العمل العربي المشترك، كالاستراتيجية العربية للأمن المائي) ٢٠٢٠—٢٠٣٠(، والاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن) ٢٠٢٣— ٢٠٢٨(، والاستراتيجية العربية للصحة والبيئة) ٢٠١٧—٢٠٣٠.(

وفي المقابل، أفسح غياب التوافق ووحدة الصف العربي، المجال للتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وانتعاش مشروعات الهيمنة من قوى إقليمية ودولية على حساب هذه الدول، وإحداث الوقيعة فيما بينها، وخروج عدة ملفات مهمة من سيطرة العمل العربي المشترك، لتصبح في أيدي قوى خارجية، تبحث عن مصالحها فقط، بغض النظر عن توافق أو تعارض هذه المصالح مع مصالح هذه الدول .

ونتيجة لذلك، باتت عدة أزمات في المنطقة العربية أزمات مزمنة، مضى عليها أكثر من عِقد من الزمان، وافتقدت هذه الدول أولى أساسيات التنمية المستدامة وهو الأمن، وخرجت من السياق العالمي للتنمية المستدامة ..فهل نستطيع التحدث عن تحقيق أهداف هذه التنمية المراد لها أن تكون مع عام ٢٠٣٠، في سوريا أو اليمن أو ليبيا أو العراق، إننا فقط نستطيع التحدث عن عشرية سوداء تعرضت لها هذه الدول، وأفقدتها أكثر من عِقد كامل من عمر التنمية، كما لا نستطيع التحدث أيضًا عن أهداف التنمية في السودان، الذي مزقته الحرب بين قادة كانوا معًا شركاء في الحكم، أو الصومال الذي مازال يعاني سطوة الإرهاب.

وفي ١٤ مايو، خلال الجلسة الافتتاحية لاجتماع وزراء الخارجية العرب التحضيري للقمة العربية الـ ٣٣ في المنامة، ومع استمرار العدوان الإسرائيلي للشهر السابع على التوالي، وعلى وقع توغل الدبابات الإسرائيلية في مدينة رفح جنوب قطاع غزة رغم التحذيرات الدولية والعربية، جددت السعودية إدانتها للانتهاكات الإسرائيلية، وقال وزير خارجيتها فيصل بن فرحان، إن استمرار آلة الحرب الإسرائيلية في عدوانها وخرقها لكل القوانين والأعراف الدولية دون مبالاة، في ظل غياب آليات المحاسبة الدولية؛ فاقم من حجم الكارثة الإنسانية، مشددا على أن تلك الانتهاكات أضعفت مصداقية قواعد النظام الدولي ومؤسساته، وأظهرت العجز التام للمؤسسات الدولية في صون السلم والأمن الدوليين.

ومن المعروف أنه للمرة الأولى منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، يصدر مجلس الأمن قراره يوم الإثنين ٢٥ مارس ٢٠٢٤، بوقف إطلاق النار، حيث امتنعت الولايات المتحدة، عن التصويت بعد ثماني محاولات، وبرغم الترحيب الدولي بهذا القرار، إلا أن إسرائيل لم تلتزم به، وعجز المجلس عن تحقيق هذا الالتزام.

ومن أصل ١٩٣ دولة أعضاء في الأمم المتحدة، وافقت ١٥٣ دولة، على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢ديسمبر٢٠٢٣، بوقف إطلاق النار في غزة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وكان ذلك في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة من أجل الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة .وكان قد تقدم بمشروع القرار ٢١ دولة عربية تحت عنوان حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية، وأيضًا لم تلتزم إسرائيل بهذا القرار، ولم تستطع الجمعية العامة للأمم المتحدة فرض هذا الالتزام.

وفي ١٠ مايو الماضي، وبأغلبية ١٤٣ عضوا شاملاً ١٢ عاصمة أوروبية لأول مرة أصدرت الجمعية العامة، قرارًا بأحقية دولة فلسطين للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وهو القرار الذي ينتظر موافقة مجلس الأمن، ومن المعلوم

أن الولايات المتحدة، ستستخدم الفيتو، من أجل تقويضه كما استخدمته لحرمان فلسطين من هذه الصفة في اجتماع المجلس في ١٨ أبريل، ولدى صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، قام مندوب إسرائيل بتمزيق ميثاق الأمم المتحدة أمام الجميع.

أما الفرع الثالث الرئيسي للأمم المتحدة، وهو محكمة العدل الدولية، ففي اليوم ١١٢ للعدوان الإسرائيلي على غزة أصدرت قرارها بقبول نظر الدعوى التي رفعتها جنوب إفريقيا، معلنة فرض تدابير مؤقتة على إسرائيل لمنع الإبادة الجماعية، فهل التزمت قوات الاحتلال بهذه التدابير أم ضربت بها عرض الحائط، وقد شملت هذه التدابير الوقف الفوري لإطلاق النار، فيما كان عدد ضحايا العدوان الإسرائيلي حين صدور هذه التدابير من المحكمة قد قارب الـ ١٠٠ ألف.

لكن بينما كانت مؤسسات العمل الرسمي في النظام الدولي تقف عاجزة عن وقف العدوان الإسرائيلي، كانت مؤسسات العمل الشعبي تنتفض في أوروبا، والولايات المتحدة، داعية إلى وقف العدوان، برغم السيف المسلط عليها بدعوى معاداة السامية، حيث انتشر الحراك الشعبي في الأوساط الطلابية، وهو ما أثر كثيرًا في خطاب الرئيس الأمريكي بايدن، بشأن مساندة إسرائيل، ورأينا ذلك في امتناع واشنطن عن التصويت لدى صدور قرار مجلس الأمن في مارس، كما رأيناه في تعليق بعض صادرات الأسلحة الأمريكية.

في ظل هذه الأوضاع، تبدو وحدة الصف العربي ضرورة، بينما اتجهت قمة المنامة، إلى تعزيز التشاور والتنسيق بين الدول العربية للحفاظ على الأمن والاستقرار، وتعزيز المصالح العربية في ظل المتغيرات المتصاعدة، وفي الاجتماعات التحضيرية التي سبقت القمة، طغت القضية الفلسطينية والعدوان الإسرائيلي على غزة على أعمالها، ومن الطبيعي أن تواكب القمة ما يستشعر به كل بيت في العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه من غضب وحزن حيال هذه المأساة.

فيما كانت وحدة الصف العربي بشأن العدوان الإسرائيلي على غزة، قد تجلت في ١١ نوفمبر الماضي في القمة العربية الإسلامية، غير العادية بالرياض، والتي أنشأت لجنة وزارية، مكلفة بمتابعة التطورات في غزة برئاسة وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، قامت بزيارات مختلفة لعواصم القرار في العالم في أوروبا، والولايات المتحدة، وآسيا، لحشد التأييد لوقف إطلاق النار، وتأكيد ضرورة تدفق المساعدات الإنسانية، كما عملت من أجل دفع الدول باتخاذ خطوة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وبلورة أفق سياسي يفضي إلى تجسيد الدولة الفلسطينية.

وفيما تغيرت بوصلة الرأي العام الدولي تجاه وقف إطلاق النار، وتدفق المساعدات الإنسانية، والتوجه إلى حل سياسي، وفيما تعتمد القمة في إطار وحدة الصف خطة الاستجابة الطارئة التي أعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية، والتي تتناول التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للعدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين، وتشمل برامج تتعلق بالاستجابة الطارئة والإغاثة الشاملة والإنعاش المبكر؛ فقد بات العالم مستعدًا لمؤتمر دولي للسلام بشأن القضية الفلسطينية، وهي الدعوة التي سبق أن صدرت عن الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، على هامش الاجتماع الوزاري لدوله مع مجموعة دول آسيا الوسطى، في أبريل الماضي، والذي طالب بالوقف الفوري لإطلاق النار، والدعوة إلى مؤتمر دولي لتسوية القضية الفلسطينية، وهو

مؤتمر تشترك فيه جميع الأطراف المعنية بالوصول إلى حل لهذه القضية، وإقامة الدولة الفلسطينية وفقًا لقرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية، فيما أكد وزير الخارجية البحرينية في اجتماع وزراء الخارجية العرب تبني القمة مجموعة من المبادرات العربية، من بينها عقد مؤتمر دولي للسلام لحل القضية الفلسطينية برعاية الأمم المتحدة على أرض البحرين.

على العموم، مع الأغلبية الكبيرة التي حازتها مشروعات القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتضمنت عواصم أوروبية، ووجود ١٣٧ دولة تعترف بدولة فلسطين، نجد إشارات لإمكان نجاح عقد مؤتمر دولي لتسوية القضية الفلسطينية، وخاصة مع الإعداد الجيد له، وإمكان خروجه بخارطة طريق، تعيد الاعتبار للشرعية الدولية، فيما يعزز هذا النجاح وحدة الصف العربي، لتكون قمة المنامة علامة فارقة بين القمم العربية.

٢٠٢٤/٥/٢٢

دلالات قبول «الأمم المتحدة» عضوية فلسطين في ظل الرفض الأمريكي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع استمرار حرب إسرائيل على غزة حدث تحول كبير بالرأي العام الدولي نحو التعاطف مع محنة الفلسطينيين تحت القمع، والاحتلال، والحصار، والتجويع، حتى في الدول الغربية التي كانت تاريخيا أبرز المؤيدين لها . ففي المملكة المتحدة، أوضحت استطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسة يوجوف، تأييد ٦٩٪ من البريطانيين لوقف إطلاق النار) مقارنة بمعارضة ١٣٪ فقط ذلك(، وأن التعاطف مع فلسطين يعادل ضعف التعاطف مع إسرائيل)٢٩٪ مقابل ١٦٪(، فيما يعتقد ٥٦٪، أنه يتحتم على حكومتهم حظر مبيعات الأسلحة لإسرائيل .وفي الولايات المتحدة، سُجل تعاطف الأمريكيين الأصغر سنا تجاه الفلسطينيين بشكل أكبر بكثير من الإسرائيليين) ٦٠٪ إلى ٤٦٪(، في حين ارتفع التعاطف بين عامة السكان بشكل ملحوظ منذ أكتوبر ٢٠٢٣.

ودعما لهذا التقييم، أشارت آنا جوردون، في مجلة تايم، إلى كيف أدت الحرب إلى تغير الآراء حول إسرائيل من إيجابي، إلى سلبي، في دول مثل الصين والبرازيل مع دول أخرى لديها وجهات نظر سلبية كاليابان وكوريا الجنوبية انخفاضات حادة أيضًا .ومع تأكيد شركة مورنينج كونسلت، تراجع الآراء العامة حول إسرائيل في ٤٢ دولة من أصل ٤٣ دولة قامت بتقييمها؛ فإن متوسط انخفاض قدره ٥٠١٨٪ يؤكد كيف تبدلت المواقف الدولية بين شعوب العالم، بالنظر إلى الكيفية التي ساعدت بها حكومة نتنياهو، على تفاقم الكارثة الإنسانية في غزة وهجومها على رفح.

ومع استمرار الولايات المتحدة، والعديد من الدول الغربية في دعمها الدبلوماسي، والسياسي، والعسكري، والاقتصادي لإسرائيل طوال الحرب، وعدم تغيير إدارة بايدن من سياساتها؛ اتخذت بقية المجتمع الدولي إجراءات لمحاسبة قوات الاحتلال جراء جرائم الحرب التي ارتكبتها في غزة .وسلطت التحقيقات التي أجرتها محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، الضوء على دور القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية في هذه الجرائم .فيما دعمت الجمعية العامة للأمم المتحدة، عبر العديد من القرارات مساءلتها على المستوى العالمي .

وفي أحدث إجراء لها، أوضح جوليان بورغر، ولورينزو توندو، في صحيفة الجارديان، أنها وافقت بأغلبية ساحقة، في ١٠ مايو ٢٠٢٤ على طلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة بالأمم المتحدة .

ومع تصويت ١٤٣ دولة لصالح القرار مقابل رفض ٩ دول، وامتناع ٢٥ عن التصويت) بما في ذلك المملكة المتحدة(؛ رأى بورغر، وتوندو، أن هذا لا يعد فقط تعبيرا عن الرأي العام العالمي لصالح الدولة الفلسطينية، لكنه أيضا بمثابة تأكيد للعزلة العالمية التي تعاني منها إسرائيل جراء جرائمها وانتهاكاتها ضد الفلسطينيين، وقد دل على ذلك حقيقة دعم فرنسا في هذا الشأن .وصرح السفير نيكولا دي ريفيير، الممثل الدائم لها لدى الأمم المتحدة، بأن الوقت قد حان لكي تتخذ الأمم المتحدة إجراءات بهدف حل القضية الفلسطينية .

ومع ذلك، ففي حين رأت ألكسندرا شارب، في مجلة فورين بوليسي، أن هذه الخطوة هي انتصار رمزي، للقضية الفلسطينية، فقد أشارت إلى كيف ستواصل الولايات المتحدة، منع حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة من خلال التصويت بالفيتو لدى مجلس الأمن.

ولتمديد صلاحيات فلسطين، كمراقب في الأمم المتحدة، والذي تتمتع به منذ عام ٢٠١٢، أوضح بورغر، وتوندو، أن الإجراء الذي تم تمريره لا يدعو مجلس الأمن إلى منح العضوية الكاملة لدولة فلسطين فحسب، بل يشمل أيضًا تعزيز مهمتها الحالية بمجموعة من الحقوق والامتيازات الجديدة، بالإضافة إلى وضعها الحالي كمراقب .وأشارت شارب إلى أنه يمكن لمثليها الآن التحدث في جميع القضايا، واقتراح بنود جدول الأعمال والمشاركة في النقاش وفي لجان الأمم المتحدة، وحضور المؤتمرات .وعليه، رأى ريتشارد جوان، من مجموعة الأزمات الدولية، أن هذا التصويت يمنح الفلسطينيين حقوق ومزايا عضو في الأمم المتحدة، وإن كان بدون السمات الأساسية لعضو حقيقي، وهي التصويت والقدرة على المشاركة في مجلس الأمن.

ونظرًا إلى أن الموافقة على انضمامها كعضو كامل بالجمعية العامة يجب أن تكون بموافقة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن؛ فإن موقف الولايات المتحدة، باعتبارها الداعم الأول للسياسات الإسرائيلية المناهضة للفلسطينيين، قد أدى توصل المراقبين إلى نتيجة مفادها أنه لن يتم منح العضوية الكاملة لفلسطين في أي وقت قريب .وبالفعل، أعلنت بعثة الولايات المتحدة، لدى الأمم المتحدة، أنها ستستخدم حق النقض ضد قبول العضوية الفلسطينية أمام مجلس الأمن، تمامًا كما فعلت في المسألة ذاتها في أبريل٢٠١١، عندما كانت فلسطين، الدولة الوحيدة التي طلبت ذلك .وصرح ناثان إيفانز، المتحدث باسم البعثة بأن فلسطين لا تستوفي حاليًا معايير العضوية الكاملة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، كما أكد روبرت وود، نائب المندوبة الأمريكية في مجلس الأمن أن واشنطن ترى أن أفضل طريقة لضمان العضوية الكاملة للفلسطينيين تأتي من خلال المفاوضات مع إسرائيل.

وفي هذا الصدد، يجب الإشارة إلى تأثير القيود التي فرضتها واشنطن على الأمم المتحدة؛ لعرقلة المسار الراهن لفلسطين نحو زيادة دورها في تلك المنظمة .وأوضح بورغر، وتوندو، أن نص تصويتها للسماح بحصول فلسطين على العضوية الكاملة تم تصميمه بعناية، حيث تضمن تخفيف لهجته بعض الشيء؛ ليتناسب مع القانون الأمريكي الصادر عام ١٩٩٠، والذي يحظر على الحكومة الفيدرالية تمويل أي وكالة تابعة للأمم المتحدة، تمنح العضوية الكاملة لدولة فلسطينية، وتحديدا منظمة التحرير الفلسطينية .وعلى وجه الخصوص، أشارت شارب إلى

أن النص النهائي للقرار استبعد الصياغة التي كان من شأنها أن تضع فلسطين على قدم المساواة مع الدول الأعضاء.

من جانبها، حاولت إسرائيل تقويض مظاهر التضامن الدولي مع الفلسطينيين من خلال توجيه اتهامات لا أساس لها ومحاولات الهجوم على المنظمة الأممية التي لا تقبل انتهاكاتها لحقوق الإنسان، والقانون الدولي .ولم يقتصر الأمر على قيام مندوبها لدى الأمم المتحدة، جلعاد إردان،– خلال كلمته في إحدى جلسات الجمعية العامة – بتمزيق نسخة من ميثاق الأمم المتحدة؛ احتجاجا على التصويت الذي يمنح حقوقا إضافية لفلسطين؛ لكنه تعهد بأن هذا التصويت لن يغير أي شيء على الأرض، وبالتالي، فإن استمرار إسرائيل في حربها على رفح، يُظهر أنها ليست معنية بالامتثال للقانون الدولي.

علاوة على ذلك، قام أعضاء الكونجرس الأمريكي، في إطار دعمهم القوي لقوات الاحتلال، بتهديد الأمم المتحدة، ووكالاتها من الناحية التمويلية؛ بسبب اعترافها بالدولة الفلسطينية .وقبل التصويت، قدم ٢٥ عضوًا جمهوريًا في مجلس الشيوخ مشروع قرار لتشديد القيود الحالية، وقطع التمويل عن أي كيان يمنح حقوقًا وامتيازات للفلسطينيين .وأوضح المرشح الرئاسي الأسبق ميت رومني، أنه لا ينبغي لـ«واشنطن»، أن تمنح المصداقية لمنظمة تشجع الأعمال الإرهابية وتمولها بشكل نشط، مضيفا أن القوانين التشريعية، تفرض قطع التمويلات عن الأمم المتحدة، إذا منحت حقوقا وامتيازات إضافية للسلطة الفلسطينية .وعلى الرغم من أن صحيفة ميدل إيست مونيتور، رأت أنه من غير المرجح أن يتم تمرير مثل هذه التشريعات عبر الكونجرس؛ إلا أن هذه الإجراءات والتصريحات تشير إلى أي مدى قد يذهب إليه المشرعون الأمريكيون للتصدي للانتقادات الموجهة إلى إسرائيل ومحاولات مساءلتها.

وعلى الرغم من أنه لا يمكن إنكار أن عرقلة الولايات المتحدة، وإسرائيل، الاعتراف بالدولة الفلسطينية، سيكون له ردود فعل واضحة؛ إلا أن العديد من الدول الأوروبية أعلنت رغبتها في الاعتراف رسميًا بدولة فلسطينية مستقلة .وتحدث منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، عن نية الحكومتين الإسبانية، والإيرلندية، القيام بذلك قبل نهاية مايو ٢٠٢٤ .ومن المقرر أن تتبعهما سلوفينيا، ومالطا .وفي أبريل الماضي، أعلن وزير الخارجية الإسباني خوسيه ألباريس، أمام مجلس الأمن، أن الفلسطينيين، يجب أن يحصلوا على العضوية والحق في قيام دولتهم الخاصة .ونتيجة لذلك، رأى مارك جونييننت، من موقع ميدل إيست مونيتور، أن هذه الدفعة القوية من الدول الأربع يمكن أن تؤدي الى مزيد من الاعتراف بالدولة الفلسطينية داخل أوروبا الغربية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تحولات أكثر أهمية في الدول الأكثر نفوذا، مثل فرنسا، وإيطاليا، بشأن علاقاتهما مع إسرائيل من جانب، والفلسطينيين من جانب آخر.

على العموم، رغم استمرار تعنت إسرائيل، تجاه القانون الدولي، وسعي المشرعين الأمريكيين إلى قمع الأصوات المنتقدة لذلك، فقد فشلا في عرقلة التحقيقات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، كما أخفقا أيضًا في تقويض الاعتراف بالدولة الفلسطينية بالأمم المتحدة .وبالنظر إلى الكيفية التي حذر بها يان إيجلاند، من المجلس النرويجي للاجئين، من تفاقم الكارثة الإنسانية في غزة جراء الحرب على رفح؛ فإنه يجب

على هؤلاء المشرعين– الذين يدّعون أنهم محكمون في مجال حقوق الإنسان العالمية –أن يركزوا في إنهاء هذه الأزمة الإنسانية، بدلاً من منع فلسطين من أخذ مكانتها، ووضعها الملائم على الساحة الدولية .

ومع رفضهم القيام بذلك، وسعيهم لمواجهة المواقف العالمية المتزايدة الداعمة لفلسطين، فإن هذا الأمر سيمثل نقطة سوداء، ستثقل كاهل العلاقات الخارجية للولايات المتحدة لعقود عديدة قادمة، جراء معاييرها المزدوجة، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والقانون الدولي، وحق تقرير المصير الذي من المستحيل إنكاره بأي حال من الأحوال.

٢٠٢٤/٥/٢٤

البحرين والملف الاجتماعي في جامعة الدول العربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

منذ عام ٢٠٠٩ بدأت جامعة الدول العربية، تخص الشؤون الاقتصادية، والتنموية، والاجتماعية بقمم خاصة بها، حيث استضافت الكويت في يناير من هذا العام، القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، ثم تواتر عقد هذه القمم بعد ذلك في مصر ٢٠١١، والسعودية ٢٠١٣، ولبنان ٢٠١٩، ثم موريتانيا ٢٠٢٣، وقبل ذلك كان الملف الاجتماعي حاضرًا في القمم العادية، وفي نشاط الجامعة منذ نشأتها، وأفردت له في أمانتها العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي ولد مع اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠.

ومنذ انضمامها إلى الجامعة في سبتمبر ١٩٧١، حرصت مملكة البحرين على المشاركة الفعالة في كل فعاليات وأنشطة الجامعة، وعلى رأسها الملف الاجتماعي، وبرزت مشاركتها في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ومجلس وزراء البيئة والشباب والرياضة، والمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومنظمة العمل العربية، ومنظمة المرأة العربية.

وكما هو معلوم فإن منظمة المرأة العربية، هي منظمة حكومية، وافق مجلس الجامعة على إنشائها انطلاقًا من مؤتمر قمة المرأة العربية الأول في نوفمبر ٢٠٠٠، بمشاركة سمو الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة جلالة الملك ورئيسة المجلس الأعلى للمرأة، فيما استضافت مملكة البحرين المنتدى الأول لقمة المرأة العربية) المرأة والقانون (في أبريل ٢٠٠١، ودخلت اتفاقية إنشاء هذه المنظمة حيز النفاذ في ٢٠٠٣ .

وقد هدفت قمة المرأة العربية، إلى تحقيق تضامن المرأة العربية، باعتباره ركنا أساسيا، للتضامن العربي، وتنسيق مواقف عربية مشتركة في الشأن العام العربي والدولي، ودعم تناول قضايا المرأة في المحافل الإقليمية والدولية، وتنمية الوعي بقضاياها في جوانبها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والقانونية، والإعلامية، ودعم التعاون المشترك وتبادل الخبرات في مجال النهوض بها، وإدماج قضاياها ضمن أولويات خطط وسياسات التنمية الشاملة، وتنمية إمكاناتها، وبناء قدراتها كفرد وكمواطنة على المساهمة بدور فعال في مؤسسات المجتمع، وفي ميادين العمل والأعمال كافة، وعلى المشاركة في اتخاذ القرارات، والنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية الضرورية لها، فيما وقعت مملكة البحرين على اتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية وصادقت عليها عام ٢٠٠٢.

وتعزيزا لذلك، خرج المنتدى الأول لقمة المرأة العربية في المنامة في أبريل ٢٠٠١، بتوصيات هي حث الدول العربية التي لم تصدر قوانين للأحوال الشخصية على الإسراع بإعداد وإصدار تلك القوانين، والعمل على تنقية

قوانين الأسرة من كل ما يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة، وسد الفجوة بين التشريع والممارسة، وإقرار صفة الاستعجال لقضايا الأحوال الشخصية، نظرًا إلى طبيعتها الإنسانية الملحة، واتخاذ الإجراءات لحماية المرأة من العنف الأسري، وذلك بتشديد العقوبة في هذا الخصوص، وتأمين حق المرأة العربية في هياكل وآليات السلطة ومواقع صنع القرار.

وبعد ٦ سنوات من القمة الأولى للمرأة العربية، انعقد المؤتمر الأول لمنظمة المرأة العربية في البحرين نوفمبر ٢٠٠٦، تحت رئاسة سمو الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، تحت عنوان :٦ سنوات بعد القمة الأولى للمرأة العربية ..الإنجازات والتحديات، وقد جاء هذا العنوان بتوصية من الاجتماع الثاني للمجلس الأعلى للمنظمة، الذي استضافته البحرين في ١٢ يونيو ٢٠٠٥ .وكانت الأردن، قد ترأست دورة منظمة المرأة العربية في الفترة ما بين) ٢٠٠٣– ٢٠٠٥(، وتسلمت البحرين رئاستها من) ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧(، ممثلة في صاحبة السمو الأميرة سبيكة، رئيس المجلس الأعلى للمرأة، وترأست الإمارات، الدورة التالية) ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩(، وتتوالى الرئاسة بحسب الترتيب الأبجدي.

وفي أثناء رئاسة البحرين للمنظمة، حققت العديد من الإنجازات التي ساهمت في وضع الخطط المستقبلية لدعم مكانة المرأة العربية، وتفعيل دورها من خلال برامج وفعاليات، ومن أهم هذه الإنجازات :مشروع الدراسات المسحية، التي تقف على وضع المرأة في كل دولة عربية في المجالات الصحية والاقتصادية، والتعليمية، والإعلامية، والتعرف على مشاريع النهوض بها، وعقد مؤتمر المرأة العربية الماضي والحاضر والمستقبل، مع جامعة كامبريدج برعاية صاحبة السمو الأميرة سبيكة، والدورة التوعوية للإعلاميين العرب برعايتها أيضًا، وبناءً على جهودها كان انضمام المغرب إلى المنظمة .فيما شهدت هذه الدورة مبادرة صاحبة السمو الأميرة سبيكة، بتدشين المكتبة الرقمية العربية الخاصة بالمنظمة، والتي تبرعت بتكلفة تشغيلها، وتدشين استراتيجية الشباب العربي لدعم دور المرأة في بناء المجتمع، وصدور أول تقرير عربي معني بشؤون وقضايا المرأة؛ لقياس مدى تقدم العمل تجاه هذه القضايا .

في حين اشتمل مؤتمر قمة المرأة العربية في ٢٠٠٦، على ثماني ورش، للوقوف على ما قامت به كل دولة حيال تنفيذ توصيات المنتديات، التي أقرتها القمة الأولى للمرأة العربية :المرأة العربية والقانون، المرأة العربية والسياسة، المرأة العربية في بلاد المهجر، المرأة العربية والإعلام، المرأة العربية والاقتصاد، المرأة العربية والنزاعات المسلحة، المرأة العربية والعلوم والتكنولوجيا، المرأة العربية ..تربية .وطن .تنمية .ومنذ انطلاق منظمة المرأة العربية– حتى الدورة الحالية برئاسة مصر، والتي تنتهي في ٢٠٢٥ –ظلت البحرين حريصة على المشاركة الإيجابية في فعالياتها، وصياغة رؤاها واستراتيجياتها وخططها الاستراتيجية.

وفيما تعمل جامعة الدول العربية، منذ نشأتها على دمج الشباب، وتفعيل مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، والعمل على تحقيق أحلامهم نحو مستقبل مشرق، مؤكدة أن الشباب هم الفئة الأكثر تحررًا وانفتاحًا؛ فقد غدت تحتضن في مؤسساتها مجلس وزراء الشباب والرياضة من ١٩٧٨، وسعت الأمانة العامة، إلى وضع قضايا الشباب العربي على أجندات وخطط عمل إدارتها في مختلف القطاعات، وأنشأت إدارة

معنية بهم، كما تم إطلاق عدة مبادرات، مثل عاصمة الشباب العربي، حملة لا عنف لا تطرف لا إرهاب، برلمان الشباب العربي، إقامة ملاعب للشباب السوري في أماكن النزوح، معسكر الشباب العربي، منتديات الشباب، إعلان عام ٢٠١٦ عام الشباب، جائزة التميز للشباب العربي، الاستراتيجية العربية للشباب والرياضة، استراتيجية الشباب والأمن والسلم، البطولات الرياضية العربية .

ومع إعلان ٥ يوليو من كل عام يوما للشباب العربي، تدعو الجامعة العربية إلى وضع رعاية وتنمية الشباب على سلم أولويات الحكومات والمجتمعات المحلية، فيما حرصت البحرين على المشاركة الفعالة في أعمال مجلس وزراء الشباب والرياضة، وإعداد الاستراتيجيات السابق ذكرها، وجائزة مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة– أنشئ في ٢٠٠٣ خلال مؤتمر دور الشباب العربي نحو تفعيل السوق العربية المشتركة، وبدأ أعماله مع الجامعة منذ ٢٠٠٤ بشكل مستمر، وتم إشهاره رسميًا في ٢٠٠٧ والبحرين عضو فيه –وكانت المملكة قد أطلقت جائزة الملك حمد لتمكين الشباب، من أجل أهداف التنمية المستدامة عام ٢٠١٧.

وإلى جانب المرأة والشباب، كان اهتمام الجامعة العربية، بالطفولة، حيث صدر ميثاق حقوق الطفل العربي في ١٩٨٣، بعد التصديق عليه، التزامًا بأهداف ومبادئ ميثاق الجامعة، ونظم وكالاتها المتخصصة، وميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية، واستراتيجية العمل الاجتماعي العربي، واستراتيجية تطوير التربية في الوطن العربي، وما صدر عن القمم العربية .وبناءً على التوصية الصادرة عن مؤتمر الطفولة والتنمية، بتونس في ١٩٨٦، تحت رعاية جامعة الدول العربية، تم إنشاء المجلس العربي للطفولة والتنمية، برئاسة الأمير طلال بن عبدالعزيز) رحمه الله(، ومقره القاهرة، والذي يعمل بتعاون وثيق مع الجامعة، فيما شاركت البحرين في إعداد الاستراتيجية العربية للأسرة، التي أقرتها قمة الجزائر في ٢٠٠٥، وتم تحديثها عام ٢٠٢١.

وفي أبريل ٢٠٢٤، أكدت الجامعة، أهمية توفير السبل اللازمة لحماية ورعاية الأطفال الأيتام، وضرورة تجديد الالتزام الإنساني والقانوني تجاه حقوق الأطفال، فيما أعلنت ٥ أبريل من كل عام اليوم العربي لليتيم، وكانت البحرين قد ترأست اجتماعات لجنتي الطفولة والأسرة مرات عديدة، وحرصت على نقل خبراتها منذ إنشاء المجلس الأعلى للمرأة في ٢٠٠١، خاصة في تشريعات الأسرة، ومناهضة العنف الأسري، وجهودها في مجال تمكين المرأة سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، كما شاركت في منتصف عام ٢٠٢٢– من خلال الجامعة –في مؤتمر الأسرة العربية والتحضر.

أما المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، فقد تأسست عام ١٩٩٨ في ختام المؤتمر التأسيسي لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة، تحت شعار نحو عِقد عربي للمعاقين، برعاية أمين عام الجامعة العربية، وحضور وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وقد شاركت البحرين في هذا التأسيس، ودعا الأمين العام للجامعة في ٢٦ يناير ٢٠٢٣، إلى مبادرة العِقد العربي الثاني لذوي الإعاقة، فيما حرصت المملكة أيضًا على نقل خبراتها في مجال دمج المعاقين في التعليم والأنشطة الرياضية والشبابية، والمشاركة في الإعداد لإطلاق العِقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة.

وكانت القمة العربية بتونس في مارس ٢٠١٩، قد أقرت الاستراتيجية العربية لكبار السن، لتمثل نقلة نوعية مهمة لهذه الفئة، كما أطلقت الجامعة، مشروع القانون العربي الاسترشادي لحماية حقوق كبار السن، وأقر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب يوم ١٠ أكتوبر من كل عام اليوم العربي لكبار السن .وبمناسبة مناقشة تقرير البحرين الدوري أمام لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، أشادت اللجنة بالجهود البحرينية في رعاية حقوق كبار السن، وهي التي حرصت على وضعها في خدمة العمل العربي المشترك في هذا الشأن.

على العموم، يتضح من العرض السابق تعدد أنشطة الجامعة العربية في جوانب الملف الاجتماعي، فيما كان دور مملكة البحرين جليًّا، ليس فقط على مستوى المشاركة في الاجتماعات الوزارية، واللجان المعنية؛ ولكن أيضا على مستوى صياغة الرؤى والاستراتيجيات والسياسات والقوانين الاسترشادية، وهو الدور الذي أهلها لرئاسة العديد من اللجان المعنية بهذه الأنشطة.

٢٠٢٤/٥/٢٥

قراءة في طلب «الجنائية الدولية» إصدار مذكرات اعتقال بحق نتنياهو وجالانت

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

طالب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، بإصدار مذكرات اعتقال بحق كبار المسؤولين الإسرائيليين، بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية في حربهم على غزة منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، وهو الأمر الذي لقي ترحيبًا واسعا، من قبل نشطاء حقوق الإنسان والمراقبين والمحللين وبعض الحكومات الغربية، باعتباره اعترافًا، باستقلال المحكمة، وخطوة مهمة، نحو تحقيق العدالة للمدنيين الفلسطينيين خلال هذه الحرب.

وعلى الرغم من الضغوط السياسية التي مُورست ضد المحكمة، ومدعيها العام على وجه الخصوص، بما في ذلك التهديد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي؛ فإن الرد العالمي على انتهاكات إسرائيل المتكررة، والموثقة بالقانون الدولي ضد المدنيين الفلسطينيين؛ يزيد من الإدانة داخل الأمم المتحدة، وكذلك الاتهامات بالإبادة الجماعية التي تنظرها محكمة العدل الدولية .

وفي حين أن إصدار مذكرات الاعتقال على المستوى الدولي يقتضي موافقة لجنة من قضاة الجنائية الدولية؛ فقد أشار روبي جرامر، وجاك ديتش، في مجلة فورين بوليسي، إلى أن هذه النتيجة تمثل المرة الأولى التي يواجه فيها شريك دولي كبير للولايات المتحدة اتهامات من المحكمة .وفي ظل الدعم اللامحدود لإسرائيل من واشنطن، حاول الرئيس الأمريكي جو بايدن، ووزير خارجيته أنتوني بلينكن، تقويض شرعية المحكمة؛ لكن مع رفض الكثير من دول العالم– بما في ذلك الأوروبية –الموقف الأمريكي؛ فإن الاعتراف القانوني العالمي بالانتهاكات في غزة، قد دحض إفلات الحكومة الإسرائيلية دائما من المساءلة .

ومن خلال التحقيق الذي بدأ يوم ٢٠ مايو ٢٠٢٤، أعلن خان، أن الأدلة التي جمعتها المحكمة، توصلت إلى استنتاج مفاده، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، ووزير الدفاع يوآف غالانت، يتحملان المسؤولية الجنائية عن جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، المرتكبة ضد الفلسطينيين، لا سيما تجويع المدنيين المتعمد، وتوجيه

الهجمات قصدًا، ضد أهداف مدنية بالقوة العسكرية، وأن هذه الأعمال، التي لا تزال قائمة حتى يومنا هذا، هي جزء من هجوم واسع النطاق وممنهج ضد المدنيين وفقًا لسياسة الحكومة الإسرائيلية.

وفي بيان رافق طلب خان، إصدار مذكرات اعتقال بحق نتنياهو، وغالانت، ومع تأكيده على حق إسرائيل في الدفاع عن شعبها، إلا أنه اعترف أن هذا لا يعفيها من التزاماتها بالقانون الإنساني الدولي، خاصة أن ما تقوم به يتسبب عمدا في الموت والجوع والإصابات للمدنيين في غزة .

وفي ضوء هذه الديناميكيات، أوضحت جيسو نيا، من المجلس الأطلسي، أن المسؤولين الإسرائيليين أصبحوا هدفا لتوجيه الاتهام من قبل المدعي العام، وأن الحساسيات السياسية للقضايا المطروحة تعني أنه من المؤكد بالنسبة إلى الخبراء القانونيين أنه سيتم توجيه الاتهام لهم من قبل المحكمة، مشيرة إلى أنه على عكس القضية التي رفعتها جنوب إفريقيا، أمام محكمة العدل الدولية؛ فإن ادعاءات الجنائية الدولية، ضد القادة الإسرائيليين لا تشمل تلك المتعلقة بالإبادة الجماعية، أو الفصل العنصري، على أساس أن هذه الاتهامات تتطلب أدلة واضحة تتجاوز العرض المطلوب بالجرائم الأخرى، بموجب المادتين ٧ و٨ من مواد نظام روما الأساسي للمحكمة .

ولأسباب عملية، أوضحت أنه من خلال توجيه تهمة تجويع المدنيين؛ فإن هذا يعني عدم حاجة المحققين إلى الوصول الفعلي إلى قطاع غزة لإثباته– وهو أمر ستحول قوات الاحتلال دونه حتما– وعوضًا عن ذلك يمكنهم صياغة حججهم القانونية في ضوء رصد وتوثيق المنظمات الدولية العاملة لهذه الانتهاكات والجرائم في القطاع.

من جانبها، رحبت منظمات حقوق الإنسان الغربية، بطلب خان، إصدار أوامر اعتقال بحق المسؤولين الإسرائيليين .ووصفته بلقيس جراح، من منظمة هيومن رايتس ووتش، بأنه خطوة أولى مبدئية، تفتح الباب أمام محاكمة قادة إسرائيل على الفظائع التي ارتكبت خلال الأشهر الأخيرة في غزة .وأضافت أنياس كالامار، من منظمة العفو الدولية، أنه يمثل إشارة واضحة إلى أنه لا أحد فوق القانون الدولي، ورسالة مهمة، إلى أولئك الذين ارتكبوا جرائم حرب بأنهم سيحاسبون على ما اقترفوه.

على الصعيد الدولي، تم الاعتراف بمساءلة قادة إسرائيل بشكل مباشر .ورأت فرانشيسكا ألبانيز، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أنه يوم تاريخي .وأكد رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا، أنه يجب تطبيق القانون بحيادية من أجل دعم سيادة القانون الدولي .علاوة على ذلك، دافع المسؤولون الأوروبيون عن استقلال المحكمة، واختصاصها بالتحقيق في جرائم الحرب التي شهدتها غزة . وأكدت حجة لحبيب، وزيرة خارجية بلجيكا، أنه يجب محاكمتهم على الجرائم المرتكبة في القطاع، بغض النظر عن مرتكبيها، وأعلنت الخارجية الفرنسية، دعمها لاستقلال المحكمة، وكفاحها ضد الإفلات من العقاب في جميع الأحوال.

في مقابل ذلك، كانت هناك تعليقات معارضة لإعلان خان، بحق المسؤولين الإسرائيليين .ووصف جوناثان بانيكوف، من المجلس الأطلسي، هذا الأمر بأنه خطأ استراتيجي وأخلاقي، على أساس احتمالية أن يشجع نتنياهو، على استمرار الحرب، فضلًا عن دعم موقفه الداخلي؛ حيث رأى أنه حتى أولئك المنتقدين لقيادته وسلوكه سوف يلتفون حوله، ويرفضون المساءلة الدولية الأوسع.

وأشار جرامر، وديتش، إلى أن تحركات المدعي العام، أثارت موجة من الانتقادات، من أبرز مؤيدي إسرائيل في أمريكا الشمالية وأوروبا، حيث أدت إلى تفنيد مبررات وذرائع نتنياهو، وحلفائه من اليمين المتطرف في مواصلة الحرب .وتحدث رئيس الوزراء عن الكيفية التي تدير بها إسرائيل حربا عادلة، وأصر على أن عدم الضغط وعدم اتخاذ قرار لصالحه في أي منتدى دولي، سوف يمنعه من مواصلة تدمير غزة .وتماشيا مع محاولاتهم لنزع شرعية المحكمة، إزاء إصدار أي اتهام ضد إسرائيل؛ شبه وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، إعلان خان، بالدعاية النازية، في حين علق بيني غانتس، عضو مجلس قيادة الحرب، بأن إسرائيل تعد واحدة من أشد الدول التزامًا بالقواعد الأخلاقية، والتحقيقات القضائية بشأن سلوكياتها العسكرية.

وعلى الرغم من أن كالامار، دعت جميع الدول إلى احترام شرعية المحكمة، والامتناع عن أي محاولات لترهيبها أو الضغط عليها؛ إلا أن ردود فعل القادة السياسيين والدبلوماسيين في واشنطن، توضح الكيفية التي يريدون بها تعزيز موقف إسرائيل وعدم محاسبتها، وهو ما يوضح معاييرها المزدوجة، فيما يتعلق بالقانون الدولي، وحقوق الإنسان .ورد بلينكن، على إعلان المدعي العام، من خلال التشكيك في اختصاصات المحكمة، في حين رفض بايدن، الاعتراف بأن انتهاكات إسرائيل في غزة، ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، الأمر الذي يوضح إلى أي مدى سوف تذهب واشنطن، لحماية قوات الاحتلال من المساءلة الدولية عن انتهاكاتها للقانون الدولي .

وفي ظل هذا الوضع، أشار جرامر، وديتش، إلى كيف دعمت واشنطن، تحقيقات الجنائية الدولية، حول القادة الروس؛ بسبب حربهم في أوكرانيا، والتي ذهبت إلى حد تبادل الأدلة المؤكدة لتلك الانتهاكات مع المحكمة للمرة الأولى .ومن خلال تبنيها لإجراءات المحكمة، ضد روسيا– أحد منافسيها الجيوسياسيين الأساسيين –ومعارضة رفع أية دعاوى قضائية أو صدور إدانات ضد إسرائيل؛ تمت الإشارة إلى أن هذا التناقض يشير إلى ازدواجية معاييرها.

ومع رفض إسرائيل إعلان خان، وممارسة إدارة بايدن، الضغوط السياسية عليه، بما فيها التهديدات الصادرة من اثني عشر عضوًا جمهوريًّا في مجلس الشيوخ، والذين حذروه بضرورة وقف تحقيقاته أو فرض عقوبات على نفسه وعائلته وزملائه؛ فإن القضية الراهنة المرفوعة ضد قادة إسرائيل في الجنائية الدولية، من المقرر أن تتقدم بلا أدنى تأثير .وأوضح جرامر، وديتش، أن المدعي العام، سيقدم بعد ذلك قائمة الاتهامات إلى لجنة من قضاة المحكمة لمراجعتها والفصل فيها، وأنهم سيقررون ما إذا كانوا سيصدرون أوامر اعتقال أم لا .وبالإضافة إلى احتمال أن مثل هذه العقوبة ستحد من سفر نتنياهو، وغالانت، إلى الدول الأعضاء في المحكمة، البالغ عددها ١٢٤ دولة، فقد أضافا أن هناك يقينًا بأن دولا، مثل جنوب إفريقيا، ستكثف حملة الضغط، ضد إسرائيل في المحافل الدولية الأخرى .ونتيجة لذلك، خلص سكوت أندرسون، من معهد بروكينجز، إلى أن أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة، سوف تدفع إسرائيل بأكملها، وليس فقط نتنياهو وجالانت، إلى أن تكون في حالة من القلق والانعزالية بصورة أكثر حدة .

وفي التحليل الغربي، تم تأكيد دعم الجنائية الدولية للقانون الدولي، باعتباره أمرا ذا أهمية خاصة .وشدد خان، في تعليقاته على أنه يجب علينا الآن أكثر من أي وقت مضى، أن نثبت بشكل جماعي أن القانون الإنساني

الدولي ينطبق على جميع الأطراف على قدم المساواة؛ لأن هذا المبدأ هو الطريقة الوحيدة لإثبات أن حياة جميع البشر لها قيمة متساوية .واعتبر عادل حق، من جامعة روتجرز، أن هذا رد فعل بالغ الأهمية، حيال الشكوك حول ما إذا كان القانون الجنائي الدولي، سوف يرقى إلى مستوى التطلعات ويوفر العدالة المتساوية لكل الأطراف .

وأوضحت ألبانيز، أن حرب غزة كانت بمثابة اختبار حقيقي لمصداقية المحكمة، وأضافت جراح، أن طلب خان، إصدار أوامر بالاعتقال أمام ضغوط المشرعين الأمريكيين، يؤكد الدور الحاسم للجنائية الدولية، وأن هذا التحرك يتحدى مسألة الإفلات من العقاب، التي حمت إسرائيل لعقود من الزمن، وحثت الموقعين على نظام روما الأساسي على الاستعداد لحماية استقلال المحكمة، ضد ما أسمته الضغوط العدائية .

وبالإضافة إلى اتهامات سموتريتش، التي لا أساس لها من الصحة بمعاداة السامية ضد المحكمة الجنائية الدولية، ودورها في انتقاد المسؤولين الإسرائيليين بشكل مباشر لدورهم في تدمير غزة، واستشهاد الآلاف من المدنيين، فإن تصريحه بأن إصدار مذكرات اعتقال بحق نتنياهو، وغالانت، هو بمثابة مذكرات اعتقال لنا جميعا؛ يعد اعترافا، بمدى تشديد نطاق المساءلة القانونية الدولية لإسرائيل على الرغم من محاولات حلفائها الغربيين– وأبرزهم الولايات المتحدة –تشويه سمعة المحكمة وتهديد مسؤوليها .وفي حين رأى جرامر، وديتش، أن قرار خان، يمكن أن يلحق الضرر بشكل دائم بعلاقة واشنطن بالمحكمة، فمن المهم الإشارة إلى وقوف العديد من الدول الأوروبية إلى جانب شرعية الأخيرة، ودعم حقها للتحقيق في السلوكيات المتطرفة لـ نتنياهو، وغالانت .

على العموم، على الرغم من التحركات والخطوات الإيجابية من المحكمة الجنائية الدولية، فقد أوضح دانييل ماشوفر، من مجموعة المحامين من أجل حقوق الإنسان الفلسطينية– والذي أشار إلى أن قائمة المتهمين الإسرائيليين المحتملين بارتكاب جرائم حرب تمتد إلى ما هو أبعد من نتنياهو وغالانت –أن هذه القائمة استغرق إعدادها فترة طويلة للغاية، وأن المجتمع الدولي فشل بلا شك في منع تفاقم الحرب، وهذه المأساة الإنسانية الجماعية .وأشارت ألبانيز أيضًا، إلى أن العقوبات المتوقعة من المحكمة ضد القادة الإسرائيليين بسبب الجرائم التي ارتكبت عن عمد، تأتي متأخرة للغاية، بحيث لم تتمكن من منع وقوع حرب إبادة جماعية، ضد المدنيين الفلسطينيين، من قبل نتنياهو وحكومته.

٢٠٢٤/٥/٢٨

آفاق التعاون بين «مجلس التعاون الخليجي» و«الصين»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خلال العقود الماضية تسارعت العلاقات بين «الصين»، ودول «مجلس التعاون الخليجي»، بناءً على عقود من التجارة في النفط والغاز الطبيعي، وتعزيز كل منهما التعاون عبر مجموعة المجالات، مثل «الطاقات المتجددة»، و«البنية التحتية الحيوية»، و«الذكاء الاصطناعي» .وبالنسبة إلى الولايات المتحدة– التي تُعد منذ فترة طويلة الشريك الاقتصادي والأمني الرئيسي لدول الخليج – فإن تزايد النفوذ الإقليمي لأبرز منافسيها الجيوسياسيين،

يمثل «مخاوف واضحة»، كما جاء بشهادة «جون ألترمان»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، أمام الكونجرس الأمريكي في أبريل ٢٠٢٤.

ومع إشارة «ألترمان»، إلى كيف شهد الشرق الأوسط، «خيبة أمل متزايدة تجاه الولايات المتحدة»– والتي تفاقمت بسبب فشلها في احتواء العدوان الإسرائيلي ضد الفلسطينيين على غزة منذ أكتوبر ٢٠٢٣ –فقد قارن ذلك بـ«الإعجاب العميق بالنمو الاقتصادي في الصين»، و«القيمة اللاحقة للشراكات معها بشأن التنامي الاقتصادي المتبادل».

وعلى الرغم من أن زيادة مشاركة «بكين»، بدبلوماسية الشرق الأوسط، وأبرزها توسطها في مارس ٢٠٢٣ في اتفاق عودة العلاقات بين السعودية وإيران؛ إلا أن «كاميل لونز»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، ترى أنه بالرغم من «ازدهار» تلك العلاقة خلال السنوات الأخيرة؛ إلا أنها تبقى «أقل تطوراً نسبيا»، مقارنة بعمر الدور الأمريكي في المنطقة.

ويمثل صعود «الصين» في الشؤون الاقتصادية والسياسية بالمنطقة، «امتدادا»، لمنافستها القائمة مع «الولايات المتحدة»، والتي تتجلى على نحو مماثل في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا .ونتيجة لذلك، سعت «واشنطن»، إلى اتخاذ موقف متشدد ضد التدخل الصيني في شؤون دول الخليج، وعلى الأخص في مجال التكنولوجيا، حيث تنخرط شركات كلا البلدين في منافسات قوية على الشراكات والعقود لتطويرها مع السعودية، والإمارات، وقطر، والبحرين، والكويت، وعُمان .

وفي تقييمها للعلاقات بين «الصين»، و«الخليج»، رأت «لونز»، أن تجارة الطاقة مع «بكين»– أكبر مستورد للنفط في العالم بإجمالي ١١,٣ مليون برميل يوميًا عام ٢٠٢٣ بزيادة قدرها ١٠٪ عن عام ٢٠٢٢ –كانت أساس نمو العلاقات الصينية –الخليجية .ومع ذلك، فقد أشارت إلى أن «بكين»، التي كانت في العِقد الماضي «عميلًا متحفظًا في مجال الطاقة، ومترددًا بشأن التدخل بسياسات الشرق الأوسط»، أضحت «لاعبًا رئيسيًا»، في المشهد الجيوسياسي في الخليج» .وفي حين أن «العامل الاقتصادي»، يعد محوريا في هذا الشأن، فإن «البعد الاستراتيجي»، فيما يتعلق بالتغيرات في النظام السياسي العالمي له تأثير أيضًا.

ومع إشارة «ألترمان»، إلى عبور حوالي ٦٠٪ من تجارة الصين إلى أوروبا وإفريقيا، عبر الإمارات وحدها، فمن الجدير بالملاحظة دخول دول الخليج أيضًا في شراكة مع «بكين»، في مبادرة «الحزام والطريق» الرائدة، والتي تشمل مساهماتها في البنية التحتية الرئيسية؛ مشاريع مثل محطة حاويات بميناء خليفة في أبو ظبي، وأجزاء من موانئ سعودية بالبحر الأحمر في جدة، وجازان، وينبع .

وفي الآونة الأخيرة، مع تحويل «الصين»، اهتمامها تدريجيا بعيدا عن «البنية التحتية المادية»، نحو التركيز على «المجال الرقمي»، كانت هناك شراكات مع دول الخليج، حول «تطوير الذكاء الاصطناعي»، و«استخراج المعادن الحيوية»، و«إنتاج الطاقة المتجددة» .وفيما يتعلق بالأخيرة، تمت الإشارة إلى استحواذ «صندوق طريق الحرير المملوك للصين»، على حصة ٤٩٪ من شركة «أكوا باور» السعودية للطاقة المتجددة عام ٢٠٢٠ .وفي عام ٢٠٢٣،

وقعت «الرياض»، صفقة بقيمة ٦٠٥ مليارات دولار مع شركة صناعة السيارات الكهربائية «هيومان هورايزونز» للبحث وتطوير وإنتاج وبيع المركبات داخل المملكة .وعليه، أشار «ألترمان»، إلى «سعي الصين إلى تصوير نفسها كشريك استراتيجي أساسي للسعودية»، من خلال تسويق فكرة ما تحمله التجربة الصينية في النمو الاقتصادي، بالنسبة لمشروع «رؤية السعودية ٢٠٣٠» الطموح.

وانطلاقًا مما سبق، أدركت «لونز»، كيفية ارتكاز سياق العلاقات على النظرة المتزايدة إلى كل من «الرياض»، و«أبو ظبي»، باعتبارهما «قوتين رئيسيتين صاعدتين وسطيتين»، مدعمتين بنفوذ إقليمي ودولي، وبالوقت نفسه كيف تُبدي «بكين»، المزيد من «الحزم والطموح على المسرح العالمي»، في خضم منافسة أيديولوجية واقتصادية شرسة مع «واشنطن» .وفي إطار سعيها لتأكيد تزايد طموحها على المسرح العالمي؛ يوفر كل ذلك لها سبيلا لاهتمام مشترك مع دول الخليج.

وفي ضوء هذه الديناميكيات، أشارت «لونز»، إلى كيف أن «الحروب في أوكرانيا وغزة»، لم تؤد إلا إلى «تسريع» هذه العملية .وأظهر نظام العقوبات الاقتصادية الذي تقوده «واشنطن»، ضد «موسكو»، أنه يمكن استخدامه ضد دول أخرى في ظل غياب أي معايير، ومن غير المستغرب أن تؤدي إدارة «الولايات المتحدة»، للحرب الإسرائيلية على غزة– على الرغم مما تسببت فيه من خسائر فادحة بين المدنيين والتسبب في كارثة إنسانية جماعية – إلى «زيادة تآكل الشرعية الغربية في الشرق الأوسط» .وأشار «ألترمان»، إلى أن احتمال إقامة علاقات أوثق مع «بكين» ربما يوفر لها الوسائل اللازمة لوضع «سقف لمدى نمو العلاقات الإيرانية الصينية الوثيقة»، ومما يطمئن دول الخليج في هذا الشأن «تأكيدات بكين أنها لن تقدم المصالح الإيرانية في المحافل الدولية».

ومع ذلك، أكدت «لونز»، و«ألترمان»، ضرورة وجود «حدود واضحة»، لتدخل الصين في الشؤون الإقليمية .وفي حين أشارت الأولى إلى وساطتها– المذكورة أعلاه –بين الرياض وطهران، باعتبارها رمزًا لـ«نظام عالمي متغير، وتراجعا للدور الأمريكي في الشرق الأوسط»؛ فقد لاحظت أيضا «تناقضات في موقفها الرامي للاستقرار»، وكيف أنها أظهرت «نهجا متحفظا»، تجاه التهديدات بشن هجمات من قبل الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر، والحرب على غزة .

وفيما يتعلق بالنهج الأمريكي الحالي تجاه دور الصين المتزايد في الشرق الأوسط، والذي يتضمن منع بيع التقنيات والأنظمة التي تخشى «واشنطن»، نقلها بشكل غير مباشر إلى الشركات الصينية؛ أشار «ألترمان»، إلى كيفية قيام المشرعين بضرورة حث «الولايات المتحدة»، على أن تُقدر بشكل أفضل تركيز «الصين»، على «المنافسة غير المتكافئة» في الشرق الأوسط، والتي تختلف عن سياسات منافستها الاقتصادية العالمية مع النظام الدولي التي تقوده الدول الغربية .

ومع تأكيد «استطلاعات الرأي»، ارتفاع شعبية الصين في الشرق الأوسط، وانخفاض مستواها بالنسبة إلى الولايات المتحدة في المنطقة؛ أشار «ألترمان»، إلى الكيفية التي ينبغي بها للسياسة الخارجية الأمريكية أن «تركز بشكل أقل على قضايا ذات الأيديولوجيات السياسية» .وبصورة أكثر على حقيقة أن «تنمية رأس المال البشري هي الطريقة الوحيدة التي يمكن للمنطقة من خلالها اجتياز عملية تحول الطاقة برمتها وتبعاتها» .وفي هذا الصدد، أكد أن

«القيمة العليا للتعليم والتدريب والتقنيات والأبحاث الغربية»، مقارنة بتلك القادمة من الصين «لا يمكن تجاهلها»، وبالتالي فهي «ميزة استراتيجية قوية» لواشنطن وحلفائها لجذب دول الخليج؛ للدخول في شراكة أوثق معهم، بدلاً من بكين.

ومع ذلك، وردا على المفاوضات الأمريكية مع الشركاء المحتملين بشأن المنافسة بالمجالات التكنولوجية، اعتبر «محمد سليمان»، من «معهد الشرق الأوسط»، موافقة «مايكروسوفت» على استثمار ٥٠١ مليار دولار في «جي ٤٢» الإماراتية؛ قد تمت برعاية أمريكية في محاولة للحد من حصول الصين على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، فضلا عن أن هذه الصفقة يمكن أن تكون «نموذجا» للتعاون مع دول الخليج الأخرى، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتقنيات التكنولوجية .

وعلى الرغم من ذلك، حذر «ألترمان»، من أن «بكين»، أصبحت قادرة على «التنبؤ بما ستفعله واشنطن، وأنواع الشروط والقيود التي ستفرضها، والجدول الزمني الذي ستقدمه، بشأن أي من مشروعاتها العملاقة»، وذلك يفسر «لماذا عروضها أفضل»، بحيث يمكنها التفوق على منافسيها .وبالتالي، وبعيدا عن تقدم «الولايات المتحدة»، بصورة واضحة على «الصين»، فقد أدى تصاعد المنافسة وشروط صفقات الشراكات التكنولوجية إلى إضافة تعقيدات استراتيجية مع عواقب اقتصادية إضافية.

وبالإشارة إلى أن «الاتحاد الأوروبي»، يعد ثاني أكبر شريك تجاري لدول الخليج، ويمثل) ١٢،٣٪ من إجمالي تجارة السلع لها مع العالم عام ٢٠٢٠، وذلك بعد الصين التي تبلغ سلعها لهذه الدول ٨،١٥٪(؛ فليس غريبا أن تحرص الدول الأوروبية أيضًا على تعزيز الوضع الاقتصادي والسياسي المتنامي مع دول الخليج؛ لتحقيق أقصى استفادة استراتيجية لها .وفيما يتعلق بديناميكيات العلاقات الخليجية – الصينية؛ رأت «لونز»، أن «بروكسل»، بالكاد لديها «أوراق ضغط» لتزويدها بدور أكثر تأثيرًا مع دول الخليج.

وعلى النقيض من النهج الأمريكي، خلصت «لونز»، إلى أنه «ليس من الممكن أو المرغوب فيه»، أن تحاول الدول الأوروبية «مواجهة نفوذ الصين في الشرق الأوسط»، لاسيما مع الحقيقة المتمثلة في أن الأخيرة «شريك لا مفر منه»، بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي في معالجة قضايا «الأمن المناخي»، و«منع الانتشار النووي»، و«حماية طرق التجارة البحرية» .وبدلاً من تلك المواجهة، شددت على أهمية عمل أوروبا على «بناء شراكاتها الفعالة» مع السعودية، والإمارات ودول الخليج الأخرى .

وبهذا المعنى، أشارت «سينزيا بيانكو»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، إلى أن مقاييس «رؤية ٢٠٣٠»، تمنح المملكة «فرصًا جذابة للتجارة والاستثمار والتواصل»، وهو ما جعلها تحث المسؤولين في «بروكسل»، والعواصم الأوروبية الأخرى على ضرورة «إعادة ضبط» نهجها الدبلوماسي؛ للتركيز على القضايا العالمية، مثل «الأمن المناخي»، و«إنهاء الحرب في غزة»، و«تحول الطاقة»، فضلاً عن ضرورة الاعتراف بمصالح دول الخليج .

وفي حين رأت «لونز»، أن العلاقة بين «الصين» من ناحية، و«دول الخليج» من ناحية أخرى، «لم تتطور بشكل كامل»، فقد اعترفت بأن نمو واستمرار العلاقات عبر مجالات متعددة من التعاون والمصالح المشتركة، يعكس أن

الشرق الأوسط والعالم الأوسع نطاقا، «يتغير تحت ضغوط المخاطر، والتحولات الجيوسياسية المتزايدة، والمنافسة الشرسة».

على العموم، يرى المعلقون الغربيون أن دول الخليج تقع ضمن نطاق «القوى المتوسطة الصاعدة ذات النفوذ الإقليمي والدولي المتزايد» .وبالتالي، فإنها في وضع قوي لاختيار شركائها العالميين، وتجنب الانضمام إلى أي من المعسكرين العالميين، على عكس الدول الأصغر حجما، والأقل نموا اقتصاديا في أوروبا، وآسيا، وإفريقيا .ولتحقيق هذه الغاية، رأى «ألترمان»، أنه سيكون «من الخطأ»، ألا تتوقع «واشنطن»، أن تقوم هذه الدول «ببناء علاقة وثيقة مع بكين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم» .وبالفعل، أشار إلى أن «الإمارات»، و«السعودية»، لديهما «وعي كبير وقوي لتعزيز مصالحهما الخاصة.

وبشكل عام، ترى «لونز»، أن العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، لا تزال «محدودة نسبيًا»، مقارنة بالعلاقات الثنائية والمتعددة مع الأطراف الدولية الأخرى .ومع ذلك، يظل التعاون مع الدول الأوروبية «الأكبر من نوعه»، و«الأجدر على الاستمرار» إلى حد كبير، لاسيما وأن علاقات دول المنطقة مع «بكين»، و«واشنطن»، تظل دون مستوى التعاون الأوروبي –الخليجي.

٢٠٢٤/٥/٢٩

دلالات اعتراف دول أوروبية بدولة فلسطينية مستقلة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خلال الأشهر السبعة الماضية تمادت إسرائيل في وحشيتها ضد المدنيين الفلسطينيين؛ ما أدى إلى تصاعد الغضب العالمي، والإدانة الدولية لسياسة حكومتها اليمينية المتطرفة، وزاد في الوقت ذاته من التعاطف مع محنة الفلسطينيين .ولم يقتصر الأمر على تعزيز الجهود الرامية إلى محاسبتها أمام القانون الدولي– من خلال تحقيقات «محكمة العدل الدولية»، التي وجهت إليها اتهامات بالإبادة الجماعية، وطلب مدعي «المحكمة الجنائية الدولية»، إصدار أوامر اعتقال بحق رئيس وزرائها، ووزير الدفاع – بل تم الاعتراف أيضًا بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وإقامة دولتهم من قبل الدول الغربية.

وفي أعقاب قرار العديد من الدول الأوروبية دعم التصويت على العضوية الكاملة لفلسطين في «الجمعية العامة للأمم المتحدة» يوم ١٠ مايو ٢٠٢٤، أعلنت دول أوروبية، وهي «إسبانيا»، و«النرويج»، و«أيرلندا» في ٢٢ مايو، الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة، على اعتبار أن القيام بذلك يبقى «السبيل الوحيد لحماية حل الدولتين، ومنع ضم إسرائيل لكامل الأراضي الفلسطينية».

ورغم تأكيد المحللين الغربيين مثل «جيمس لانديل»، من شبكة «بي بي سي»، عدم قدرة هذه الإجراءات وحدها في «التغلب على الواقع»، المتمثل فيما تواجهه الدولة المستقبلية من «عقبات كبيرة»– وهو الأمر الذي أكده «غالانت»، في نفس اليوم الذي صدرت فيه تصريحات «مدريد»، و«أوسلو»، و«دبلن»؛ حيث صدر أمر يسمح للمستوطنين الإسرائيليين بالعودة إلى ثلاث مستوطنات في الضفة الغربية– إلا أن هذه القرارات الدبلوماسية تضيف

قدرا من الزخم المتزايد للحكومات الغربية لاتخاذ إجراءات سياسية حاسمة في مواجهة خروقات إسرائيل للقانون الدولي .ومع إعراب العديد من الدول الأوروبية الصغيرة الأخرى عن رغبتها في الاعتراف قريبًا بدولة فلسطين؛ فمن المتوقع أن يتزايد الضغط على الدول الأكثر نفوذا، مثل فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، للوفاء بالتزامها بحق جميع شعوب العالم في تقرير مصيرها .

ويعود السبب الرئيسي لقيام الدول الأوروبية الثلاث بالاعتراف الكامل باستقلال دولة فلسطين إلى الغضب العالمي من سلوك إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وعدم رغبة أهم حلفائها في الغرب– الولايات المتحدة – باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع هذه الانتهاكات .وعلى النقيض من الدفاعات الواهنة عن سياساتها المتطرفة التي قدمها المسؤولون الغربيون؛ اتهم «بيدرو سانشيز»، رئيس الوزراء الإسباني، «نتنياهو»، مباشرة بتنفيذ «مذبحة» في غزة، وحث الدول الأوروبية الأخرى على «استخدام جميع الأساليب السياسية المتاحة»، للقول «بصوت عال وواضح»، إنها «لن تسمح بتدمير إمكانية حل الدولتين من خلال القوة»، مؤكدا الاعتقاد بأن هذا هو «الحل الوحيد العادل والمستدام لهذا الصراع».

وعلى نحو مماثل، أشار رئيس الوزراء النرويجي «جوناس جار ستور»، إلى الكيفية التي يتعين علينا بها، «في خضم حرب مدمرة»، أن نحافظ على البديل الوحيد الذي يقدم «حلا سياسيا»، للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء؛ أي «دولتان تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمان» .وعلق «مايكل مارتن»، وزير الخارجية الأيرلندي بالقول :«نعتقد في المستقبل أنه يجب على الطرفين أن يلتقيا على قدم المساواة كدولتين، مع التحلي بمسؤولية التوصل إلى تسوية نهائية خلال المفاوضات المباشرة».

ورغم اعتراف ١٤٠ دولة من أصل ١٩٣ عضوا في «الأمم المتحدة»، فعليا بالدولة الفلسطينية، إلا أن القليل منها من الدول الأوروبية حاليا .وأقدمت على ذلك بولندا، ورومانيا، والمجر، والتشيك، وسلوفاكيا إبان الحكم الشيوعي في ١٩٨٨، وتبقى السويد البلد الوحيد التي فعلت ذلك أثناء عضويتها في الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٤ .

في ضوء ذلك، أشار «لانديل»، إلى كيف يتوقع قادة إسبانيا، والنرويج، وأيرلندا، أن يقود اعترافهم بالدولة الفلسطينية إلى «بدء عملية سياسية» عبر بقية القارة؛ مبنية على فكرة «عدم تحقق الحل المستدام للأزمة الحالية، إلا إذا تمكن الجانبان من الاتفاق على أفق سياسي» .ودعمًا لهذا التقييم، علق «باري أندروز»، العضو الأيرلندي في البرلمان الأوروبي، قائلاً :إنه «من المهم الآن بالنسبة للمجتمع الدولي وخاصة الاتحاد الأوروبي»، الاعتراف بالدولة الفلسطينية على أساس حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧ «إذا ابتغينا رؤية فرصة للسلام وحل الدولتين».

وفي حقيقة الأمر، تقف العديد من الدول الأوروبية الأخرى على أعتاب الاعتراف بفلسطين، من بينها «سلوفينيا»، التي تحدث رئيس وزرائها «روبرت جولوب»، عن استعداده للقيام بذلك «في الأيام المقبلة»، و«باولو رانجيل»، وزير خارجية البرتغال الذي أعلن رغبته في انتظار «اللحظة الأكثر ملاءمة لاتخاذ هذه الخطوة» .ومع إشارة «لانديل»، إلى كيفية تأثر الحكومات الإسبانية، والنرويجية، والأيرلندية «بالضغوط السياسية الداخلية المتزايدة لإظهار المزيد من الدعم للفلسطينيين»، فمن الجدير بالملاحظة رؤية كيفية اتحاد «أحزاب المعارضة البلجيكية»، لزيادة الضغط على حكومتها الفيدرالية لاتخاذ إجراءات في هذا الصدد، بالإضافة إلى تأكيد وزيرة الخارجية

البلجيكية «حجة لحبيب»، بالفعل رغبتها في تجاوز «الاعتراف الرمزي» بالدولة الفلسطينية والوصول إلى إحداث تغيير دبلوماسي أوسع نطاقًا في مختلف أنحاء الاتحاد الأوروبي.

ومن الطبيعي أن يلفت هذا المعدل المتسارع للاعتراف بالدولة الفلسطينية من قبل الدول الأوروبية، «الانتباه»، إلى تأثيره على جذب دول أكبر وأكثر نفوذًا للقيام بالخطوة نفسها، لا سيما أولئك الذين صوتوا لصالح الموافقة على عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، بما في ذلك فرنسا، واليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، ونيوزيلندا .وعلى الرغم من أن وزير الخارجية الفرنسي «ستيفان سيجورني»، استبعد الاحتمال الفوري لانضمام حكومته إلى الاعتراف بفلسطين، فقد أكد أن هذا الأمر ليس «من المحرمات»، وهو ما صرح به الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون»، في وقت سابق في فبراير .ومع ذلك، فإن إصرار «سيجورني»، على أن الوقت الحالي، ليس «الوقت المناسب» لاستخدام هذه «الأداة الدبلوماسية»، يشير إلى احتمالات تغير موقف باريس على المدى الطويل.

من جانبه، أوضح «لانديل»، أن «نقطة النقاش الرئيسية»، بالنسبة للدبلوماسيين الأوروبيين، تتعلق بتوقيت الاعتراف بالدولة الفلسطينية، سواء في حال تم «البدء بمحادثات السلام الرسمية بين الإسرائيليين والفلسطينين»، أو عندما يتم «تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والعديد من الدول العربية»، أو إذا «فشلت إسرائيل في اتخاذ إجراءات معينة» نحو سلام طويل الأمد، أو عندما يفي الفلسطينيون أنفسهم بمعايير كانوا لا يقبلون بها في بادئ الأمر .وعلى الرغم من أن الدول الأوروبية لا تزال منقسمة حول الوقت المناسب للاعتراف بفلسطين؛ فقد أشار «بيتر بومونت»، و«سام جونز»، في صحيفة «الجارديان»، إلى أن العنصر «الأكثر أهمية» في هذه التطورات الدبلوماسية الأخيرة هو «تآكل»، اهتمام «واشنطن»، بعملية السلام في الشرق الأوسط، بجانب «انعدام الثقة فيها، إزاء دورها كوسيط في الصراع الراهن، والذي تجلى من خلال اندفاع العديد من الدول الأوروبية للحصول على دعم أكبر لإقامة الدولة الفلسطينية.

ويبقى التساؤل عن مدى تأثير اعترافات الدول الأوروبية الثلاث على إسرائيل، والاعترافات المحتملة اللاحقة من دول أخرى، بشكل إيجابي على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .وفي حين رأى «هيو لوفات»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، أن «الاعتراف هو خطوة ملموسة نحو مسار سياسي قابل للحياة يؤدي إلى تقرير المصير الفلسطيني»؛ فقد رأى «لانديل»، أن مثل هذه الإجراءات تظل «لفتة رمزية» إلى حد كبير، ذات تأثيرات محدودة على سلوك إسرائيل وهمجيتها .وبعد أن صرح وزير الخارجية الإسرائيلي «يسرائيل كاتس»، بأن إسبانيا، والنرويج، وأيرلندا، اختارت «مكافأة حماس وإيران»، عبر الاعتراف بالدولة الفلسطينية؛ فقد استدعى بالفعل سفراء بلاده من أوسلو ودبلن .ومع تحذير «نتنياهو»، أيضا من «عواقب وخيمة» بالنسبة لأولئك الذين يعترفون بحق تقرير المصير للفلسطينيين، فليس غريبا أنه في نفس يوم إعلان هذه الاعترافات، تراجعت إسرائيل عن اتفاقها لعام ٢٠٠٥، بإخلاء ثلاث مستوطنات غير قانونية في الضفة الغربية، وبالتالي أظهرت مرة أخرى كيف أنها لا تبالي بالقانون الدولي، أو قرارات الأمم المتحدة، أو إقامة تسوية سلمية مع الفلسطينيين .

وبينما سلط «بومونت»، و«جونز»، الضوء على عدد الإسرائيليين الذين «يدركون أن بلادهم يتم التعامل معها على أنها «منبوذة»، وستصبح بمرور الوقت، «معزولة دبلوماسيا» بشكل متزايد؛ يجب أن يكون معلوما أن «نتنياهو»،

و«جالانت» وغيرهما من أعضاء جناح اليمين المتطرف بالحكومة الائتلافية، لا يهتمون بالانتقادات الخارجية، وعازمون على المضي قدما في مسار عملهم ضد الشعب الفلسطيني بغض النظر عن عواقب ذلك .

ونتيجة لذلك، أكد الباحثان أن «الزخم الجديد نحو الاعتراف»، يمكن أن يكون «سيفا ذا حدين»، بالنسبة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية؛ لأنه، في حين أنه قد «يساعد في إعادة الحياة» للمجتمع المدني الفلسطيني«، فإن حقيقة أن هذه الإجراءات لن تغير الظروف البائسة في جميع أنحاء الأراضي المحتلة، وبالتالي تأثيرها الحقيقي على تغيير الواقع في فلسطين سوف يتضاءل .

وعلى الرغم من أن التعنت المستمر للحكومة الإسرائيلية من خلال استمرار تدمير غزة، واحتلال الأراضي الفلسطينية، لن ينتهي باعتراف أوسع بالدولة الفلسطينية من قبل الدول الأوروبية والغربية؛ فقد أكد «بومونت»، و«جونز»، وآخرون أن هذه الموجة الجديدة من الاعترافات، تعكس «قبولًا أوسع»، بأن لدى الفلسطينيين «حقًا صريحًا وأساسيًا في تقرير المصير لا يتطلب إذنًا من إسرائيل»، وهو أمر يتعارض مع الفكرة التي «عززت الوساطة الأمريكية»، منذ اتفاقيات أوسلو في فترة التسعينيات .وحتى مع استمرار «واشنطن» في الادعاء بأنها «مؤيد قوي» لحل الدولتين، لم يتم اتخاذ أي إجراء لتحقيق هذه الغاية، وخاصة مع عدم اهتمامها بالتوصل إلى تسوية سلمية .

على العموم، على الرغم من أن الحكومات الحالية في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا وغيرها لا تزال تقاوم اتخاذ مثل هذه الخطوات الملموسة للاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، والتمتع بالأمن؛ فإن الآثار طويلة المدى لحرب إسرائيل في غزة، وتراجع السمعة الدولية لها بشكل حاد، وتصلب الأصوات المطالبة بالمساءلة الدولية ضدها؛ تعمل على تزايد التعاطف مع محنة الفلسطينيين، والرغبة في ترسيخ اعتراف الدول الأوروبية بالدولة الفلسطينية.

وبعد استشهاد «لانديل»، بأن القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية الرئيسية في الغرب «تريد أن يكون الاعتراف بدولة فلسطين بمثابة «لحظة كبرى»، تهدف إلى تحقيق نتائج «دبلوماسية واضحة»؛ فإن النهج الأكثر واقعية الذي تتبعه الحكومات الأخرى لتحقيق السلام والأمن، ينعكس الآن في إصرار «سانشيز»، على أن «الوقت قد حان للانتقال من الأقوال إلى الأفعال» .

٢٠٢٤/٦/١١

فشل خطة بايدن لوقف الحرب في غزة.. وجهة نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تعثرت محاولات التوصل إلى وقف للحرب في غزة عدة مرات؛ بسبب مماطلة الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة بقيادة بنيامين نتنياهو .حيث أحبطت عدة محاولات تفاوضية من قبل الولايات المتحدة، ومصر، وقطر لإنهاء الحرب .وأقر المراقبون الغربيون أن المتطرفين الإسرائيليين مازالوا يسعون إلى ضم كامل الأراضي الفلسطينية

في غزة والضفة الغربية، بالإضافة إلى سعي رئيس الوزراء نفسه إلى استمرار الحرب لتحقيق مكاسب سياسية تخدم مصالحه الشخصية .

ودفع رفض إسرائيل، قبول وقف إطلاق النار في أوائل مايو ٢٠٢٤، جون سباركس، من شبكة سكاي نيوز، إلى القول بأن ذلك بعيدًا كما كان دائمًا، كما أن بدء هجومها العسكري على رفح– في انتهاك للخطوط الحمراء التي وضعها الرئيس الأمريكي جو بايدن –قد جعل فرص التوصل إلى اتفاق بعيدة المنال .وانتقد يوسي ميكيلبيرغ، من المعهد الملكي للشؤون الدولية، نتنياهو؛ لاستخدامه التحايل، كأسلوب واضح تجاه المفاوضات لتعزيز طموحاته الشخصية.

وفي حين ظل نتنياهو، وحلفاؤه اليمينيون المتطرفون متشبثين بموقفهم من الهدنة، حيث ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية، أنهم يعارضون بشدة الموافقة على إنهاء الحرب كجزء من اتفاق وقف إطلاق النار؛ فقد فوجئ المحللون الغربيون بتقديم بايدن مقترحا في نهاية مايو لمرحلة جديدة لوقف إطلاق النار .وعلى الرغم من اعتراف جوليان بورجر، من صحيفة الجارديان، بأن خطة الرئيس الأمريكي مثلت نقطة تحول تاريخية، بالنظر إلى الانتقادات السريعة والحاسمة لها من قِبل نتنياهو، الذي تعهد بمواصلة الحرب؛ فإن هذا الأمر يمثل دلالة أخرى على ضعف النفوذ الدبلوماسي لواشنطن في الشرق الأوسط، فضلاً عن ضعف السياسة الخارجية لبايدن شخصيا.

من جانبه، وصف الرئيس الأمريكي خطته بأنها خريطة طريق إلى وقف دائم لإطلاق النار؛ كونها تتضمن اتفاقا على ثلاث مراحل لتحرير الرهائن الإسرائيليين، والسجناء الفلسطينيين، وزيادة المساعدات الإنسانية إلى غزة، وإنهاء دائم للأعمال العدائية في نهاية المطاف .وشبه جوليان بورغر، في صحيفة الجارديان، هذا الاقتراح بـإعادة صياغة مقترح قديم، معربا عن استيائه من الطريقة التي توقعت بها واشنطن الموافقة على مقترحها، الذي يتبع نفس الخط الأساسي الذي انهار خلال محادثات القاهرة الأخيرة، والاعتقاد بأنه ستتم الموافقة عليه لأنه جاء مباشرة من خلالها.

ويتضمن المخطط الذي تم إعلانه العديد من الشكوك مع نية زيادة عدد شاحنات المساعدات التي تدخل غزة إلى ٦٠٠ من دون الأخذ في الاعتبار العراقيل المستمرة التي يضعها الإسرائيليون لمنع هذا التدفق، والافتقار إلى تفاصيل حول كيفية إعادة بناء المنطقة بعد انتهاء الحرب، والتي قدرت الأمم المتحدة أنه سيستغرق حتى عام ٢٠٤٠ على الأقل؛ لاستعادة ما دمره الجيش الإسرائيلي من منازل وبنية تحتية .ومع ذلك، فإن الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أنه تم إعلان الخطة على ما يبدو دون ممارسة ضغوط فعلية على الإسرائيليين لقبولها.

وعلى عكس تأكيد بايدن، أن هذا اقتراح إسرائيلي للسلام؛ تساءل بورغر عن سبب إعلان الشروط من البيت الأبيض فقط، إذا كان الأمر كذلك، ولماذا لم يكن هناك إعلان مصاحب من إسرائيل .وعندما علق مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، فإن إصراره على أن ظروف إنهاء الحرب لم تتغير، وأنه سيواصل هجماته العسكرية، قد قوض بشكل خطير لغة الرئيس الأمريكي، التي تقول إن الوقت قد حان لإنهاء هذه الحرب.

ومع اعتقاد بورغر، أن الحكومة الإسرائيلية– خلافا لاعتقاد البيت الأبيض –هي مشارك على مضض في محادثات السلام في أحسن الأحوال؛ استشهدت بيثان ماكيرنان في صحيفة الجارديان بتهديد الأعضاء المتطرفين

في الائتلاف الإسرائيلي– وعلى رأسهم بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية، وإيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي – بالاستقالة حال تمت الموافقة على خطة السلام السالفة الذكر.

وعلى الرغم من أن جاي زيف من الجامعة الأمريكية بواشنطن، أشار إلى أن نتنياهو في حالة نزاع مستمر مع الجنرالات الإسرائيليين ورؤساء المخابرات السابقين والحاليين، بشأن استراتيجية الجيش الإسرائيلي وسلوكه في غزة؛ فإن العديد من الشخصيات العلمانية تعارض بشدة أجندة حكومته الحالية المتمثلة في فرض السيادة اليهودية وإضعاف القضاء، وضم أراضي الضفة الغربية، وإعادة توطين الفلسطينيين خارج قطاع غزة .ومع إصراره على البقاء في السلطة لتجنب المحاسبة عن فساده، فمن المتوقع أن يسترضي الأصوات القومية المتطرفة داخل ائتلافه مرة أخرى، والتي تريد أن تستمر الحرب بلا هوادة.

ومع إشارة آرون ميلر، من مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، إلى أن نتنياهو لا يزال يحتاج– حتى بعد مضي أشهر من الحرب المدمرة –إلى إظهار أن شيئًا ما قد تم إنجازه عسكريًا؛ فقد اعترفت إيما آشفورد، من مركز ستيمسون، وماثيو كروينج، من المجلس الأطلسي، أن إخفاقات إسرائيل الاستراتيجية هي العقبة الأساسية أمام التوصل إلى وقف إطلاق النار، سواء اقترحه الأمريكيون أو غيرهم .ووصفت الأولى الوضع بـالمؤسف للغاية، حيث إنها غزت القطاع من دون خطة محددة لحكمه ما بعد الحرب، أو خطة لحماية المدنيين الفلسطينيين، علما بأن تلك القضايا هي نفسها التي تتم مناقشتها منذ تسعة أشهر دون نتيجة .فيما أوضح كروينج، أنه على الرغم من دفاعها عن حربها؛ فقد فشلت فشلا ذريعا، في وضع أي خطة لإعادة بناء غزة، أو حماية المدنيين .ونتيجة لذلك، تم إطالة أمد الحرب والمعاناة غير الضرورية للفلسطينيين.

وبالإضافة إلى الإخفاقات الفادحة في التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي، أشار المحللون الغربيون أيضا إلى قصور الدبلوماسية الأمريكية والغربية على حد سواء .ووفقًا لبورغر، فإن اقتراح وقف إطلاق النار الأمريكي قد سلط الضوء على عدم قدرة بايدن، على إدارة دفة العلاقات الدبلوماسية في الشرق الأوسط، وافتقاره التأثير على إسرائيل، مضيفا أن رد الأخيرة الفظ على هذا الاقتراح كان يهدف إلى إذلال بايدن شخصيا .ومع رفضها المتكرر لممارسة واشنطن لنفوذها خلال الحرب، وتجاهل الخطوط الحمراء المتعلقة بعدم مهاجمة رفح؛ علق بورغر، بأن الرئيس الأمريكي ومستشاريه يجب أن يكونوا الآن معتادين على هذا الإذلال.

وعلى الرغم من ذلك، فإن بايدن لم يكتف بالإشارة إلى أن أهداف حرب إسرائيل في غزة مبررة في خطاباته الأخيرة فحسب؛ بل أوضحت آشفورد، أن الإدارة الأمريكية، بدأت تتراجع بشكل محموم عن انتقاداتها اللاذعة لقوات الاحتلال خلال هجومها على رفح من خلال الزعم أن هذا ليس توغلاً كبيرا، أو واسع النطاق، وبالتالي لا يشكل انتهاكا للخطوط الحمراء المتفق عليها سابقا؛ الأمر الذي يعد استمرارا لسياستها للدفاع عن الانتهاكات الإسرائيلية وحمايتها من المساءلة والتحقيق .

ومع استمرار إسرائيل في التصرف بحرية بغض النظر عن المحاولات الأمريكية للضغط، لاحظت آشفورد، أن الخطوط الحمراء الذي وضعها بايدن، تستمر قوات الاحتلال في انتهاكها بالتحرك غربًا وجنوبًا داخل قطاع غزة،

وبهذا المستوى من الهجمات الشرسة ستكون الخطوط الحمراء الجديدة عدم تجاوز الحدود المصرية على حد وصفها.

ويتجلى ضعف الدبلوماسية الأمريكية في حقيقية تركيزها على الضغط على حماس لقبول شروط خطة التهدئة، ووقف إطلاق النار .وعلى الرغم من أن الحركة رحبت بالشروط التي حددها بايدن، وذكرت أنها مستعدة للعمل بشكل إيجابي وبناء، إلا أن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، حث الدول العربية على بناء تحالف إقليمي داعم للخطة، وحث حماس على قبولها دون تأخير، في الوقت الذي تعمل فيه إسرائيل على عرقلتها؛ وعدم انعكاس المناورات الدبلوماسية الأمريكية على أرض الواقع في غزة؛ لإرضاء طموحات نتنياهو في البقاء في السلطة، وإرضاء أعضاء اليمين المتطرف في ائتلافه.

على العموم، بشكل أساسي رفضت إسرائيل التعاطي مع خطة بايدن، لوقف الحرب في غزة، وإحراز أي تقدم بشأنها .وهنا لابد من الإشارة إلى كيف تمت دعوة نتنياهو، شخصيًا من قبل الكونجرس الأمريكي، للتحدث معه في واشنطن، وذلك على الرغم أن هناك مذكرة اعتقال دولية من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، واتهام حكومته أمام محكمة العدل الدولية، بارتكاب إبادة جماعية ضد المدنيين الفلسطينيين .ويؤكد هذا الموقف للمشرعين الأمريكيين مرة أخرى أن لديهم معايير مزدوجة تجاه قواعد حقوق الإنسان العالمية، والقانون الدولي، حيث يرحب السياسيون في الولايات المتحدة بزعيم دولة مارقة، كما وصفها سيمون تيسدال في صحيفة الجارديان.

٢٠٢٤/٦/١٣

مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يُتداول كثيرا الحديث عن فشل استراتيجية الولايات المتحدة في السياسة الخارجية، وقد أضافت ردود فعل إدارة بايدن على الحرب في غزة مزيدا من هذه الانتقادات .وأدت الحرب الإسرائيلية على القطاع– منذ أكتوبر٢٠٢٣ وحتى الآن –والتي شملت قصفا مكثفا، وغزوا بريا إلى سقوط عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين، وتدمير واسع النطاق بتكلفة مادية قدرتها الأمم المتحدة، بأكثر من ٤٠ مليار دولار، مع توقعات بأن إعادة الإعمار ستستغرق ما لا يقل عن ١٦ عامًا .وأشار جون هوفمان، من معهد كاتو، إلى أن واشنطن، ما زالت تتبع قواعد اللعبة القديمة في التعامل مع الأزمات، عبر تقديم الأموال والأسلحة والمساعدات العسكرية لإسرائيل، وهو نهج يأتي في وقت تواجه فيه الأخيرة اتهامات بارتكاب جرائم حرب، منظورة أمام كل من محكمتي العدل الدولية، والجنائية الدولية، مما يثير تساؤلات حول توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، ومدى انحرافها عن أهدافها المعلنة.

ومثّل انهيار الرصيف العائم، الذي أنشأه الجيش الأمريكي) البحرية الأمريكية(؛ لإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة، بغرض تجاوز رفض قوات الاحتلال السماح بدخول الإمدادات إلى القطاع عبر البر؛ إحراجا بالغا آخر للحكومة الأمريكية .وتماشيا مع تاريخ من الانتكاسات في المنطقة خلال العِقدين الماضيين، أوضح ستيفن والت، في

مجلة فورين بوليسي، أن هذا دلالة على مشكلة أكبر داخل مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية؛ وهي عدم الكفاءة.

وفي إطار تقييمه للإخفاقات الاستراتيجية الأمريكية، أشار ستيفن كوك، من مجلس العلاقات الخارجية، في مقال بعنوان نهاية الطموح ..ماضي أمريكا وحاضرها ومستقبلها في الشرق الأوسط، إلى أن واشنطن بحاجة إلى إيجاد هدف جديد في الشرق الأوسط، يتطلب من صناع القرار التخلي عن الطرق الحالة لإعادة تشكيل المنطقة، وكذلك سياسة التخندق، التي دأبت عليها الإدارات المتعاقبة في ظل سأمها من التعامل مع المنطقة.

واعترف المعلقون الغربيون بأن سوء إدارة بايدن للحرب الإسرائيلية على غزة، يضاف إلى تاريخ طويل من الإخفاقات الاستراتيجية التي قوضت الأمن الإقليمي، وولدت حالة عدم الاستقرار .وأوضح هوفمان، أن الحرب تجسد العنف الذي ارتكبته القيم الأمريكية المعلنة، فضلًا عن تعرض المصالح الأمريكية للخطر، وأن صورة أمريكا العالمية قد شوهت بشكل دائم؛ بسبب دعمها لهذه الحرب .

واعتبر والت، رصيف المساعدات الإنسانية كناية مناسبة، عن فشل الولايات المتحدة، مع عملية علاقات عامة باهظة الثمن، تم تنفيذها مباشرة لأن واشنطن رفضت إجبار إسرائيل على فتح الحدود بالكامل، وإرسال المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها .وفي هذه الحالة، بعد أن سلمت ما يقرب من ٦٠ حمولة شاحنة فقط من الإمدادات قبل أن تلحق الأمواج الهائجة أضرارًا بهيكل الرصيف– الذي بلغت كلفته بالفعل مئات الملايين من الدولارات –وصف جيري هندريكس، العقيد المتقاعد في البحرية الأمريكية، هذا المشروع بأنه فاشل، مع حثه البيت الأبيض على التخلي عنه فورا.

وفي تقييم كوك، تُشير انتكاسات الولايات المتحدة، خلال حرب غزة إلى الطموحات التي غذت الأوهام في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، مشيرا إلى كيف تغيرت حظوظ سياستها الخارجية بشكل كبير، بعد الإدارة الناجحة للشؤون الإقليمية خلال الحرب الباردة، بعد هزيمة غزو صدام حسين للكويت في ١٩٩١، وانهيار الاتحاد السوفيتي ذات العام .في مقابل أن انتخاب بيل كلينتون، عام ١٩٩٢ قد أدى إلى سعي مؤسسة السياسة الخارجية إلى تحويل السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، من خلال ما أسماه أجندة مفرطة الطموح، والتي أدت إلى إخفاقات سياسية، مثل غزو العراق عام ٢٠٠٣، والذي تم شنه تحت اعتقاد قدرة قوتها على إعادة تشكيل الداخل العراقي إلى مجتمع ديمقراطي، وبالتالي ضمان أمن واشنطن، ولكنه بدلاً من ذلك ترك البلاد ممزقة.

ووافق والت، على ما أسهم فيه الطموح المفرط من وقوع أخطاء جسيمة، وأضاف أن المزيج غير العادي من القوة والإفلات من العقاب، الذي تمتلكه واشنطن في الشؤون الدولية، قد سمح أيضًا لرؤسائها باتخاذ كافة أنواع القرارات الحمقاء، ثم ترك الدول الأخرى تعاني وحدها من معظم العواقب .ومن خلال تسليط الضوء على وجهة نظر سائدة في الولايات المتحدة، مفادها أنه يمكنها تحقيق أي أهداف تحددها إذا بذلت ما يكفي من الجهد؛ ذكر الباحث أنه في سعيها عن المصداقية والنفوذ، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، تجاهل صناع السياسات فيها المعيار الرئيسي، الأكثر أهمية في السياسة الخارجية، ألا وهو الكفاءة.

وتدعيما لرأيه بأن المؤسسات الضالعة بشؤون الخارجية الأمريكية، مثل وزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، ليست مؤهلة جدًا، لتحقيق المصالح الأمريكية العظمى في الشرق الأوسط، أكد والت، على تداعيات إيثار الرؤساء لـ الولاء أكثر من تقديرهم للكفاءة، مع نتيجة متوقعة بميل عملهم إلى الفشل.

وفي حالة حرب غزة، فشل وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، فشلاً ذريعًا في التأثير على إسرائيل لوقف حربها وهجماتها ضد المدنيين الفلسطينيين، على الرغم من زياراته المتعددة إلى الشرق الأوسط أثناء الحرب، كما أنه لم يستطع طمأنة شركائه في المنطقة بشأن خارطة الطريق التي وضعتها إدارته للسلام .وأرجع والت، هذا الفشل إلى حقيقة أن هناك تبديلاً هائلاً في موظفي السياسة الخارجية؛ بسبب نظام إدارتهم؛ حيث إن واشنطن تحاول إدارة العالم كله باستخدام أطقم عمل دائم التغير، بدءًا من مسؤولين يعملون لفترة مؤقتة وقصيرة، وآخرين يعملون كـهواة غير مؤهلين.

وبالنظر إلى الكيفية التي قُوضت بها المصداقية الأمريكية في الشرق الأوسط؛ بسبب دعمها المستمر لإسرائيل، وعدم قدرتها على إعادة إرساء قواعد الاستقرار الإقليمي؛ أكد كوك، على ضرورة اتباع نهج سياسي جديد، لأسباب ليس أقلها أن مواكبة التطورات الإقليمية، تظل أمرا من أولويات الولايات المتحدة القصوى، ولكن لأن طبيعة المصالح ستتغير بمرور الوقت جراء مجموعة من الأسباب الاقتصادية والثقافية والسياسية والتكنولوجية، سواء كانت تلك المصالح تتعلق بسبل مكافحة الإرهاب، أو منع الانتشار النووي، أو العمل المناخي.

وفي تقييم للسبل التي يمكن من خلالها أن يتغير بها النهج الاستراتيجي الأمريكي تجاه المنطقة؛ رفض كوك، الحجج الداعية إلى الانسحاب الكامل، أو تقليص التمركز في المنطقة .وبسبب سلسلة إخفاقاتها خلال العِقدين الماضيين، أشار إلى أن الاندفاع القوي والمبرر داخل مجتمع السياسة الخارجية الأمريكية – بما في ذلك بين المسؤولين في إدارة بايدن— نحو الانسحاب، يعتبر خطوة جذرية لحل المعضلات التي تواجهها واشنطن في الشرق الأوسط حاليا، ولكنها في النهاية ستكون خطوة لها نتائج عكسية، ولا تضمن جعل المنطقة أكثر استقرارا بأي حال من الأحوال.

وفي حالة تقليص التواجد الأمريكي، أوضح أن هذا قد ساهم في نشوء العواقب المدمرة للحرب الأهلية في سوريا، وتحديدًا حدوث واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية عالميا؛ لأن الولايات المتحدة لم تتحرك، لا سيما مع إقرار باراك أوباما، أنه لا توجد مصلحة أمريكية واضحة يمكن تحقيقها من خلال اتخاذ موقف أكثر قوة ضد النظام السوري .وفيما يتعلق بفكرة ما يسمى بـالتوازن الخارجي، والتي تنطوي على قيام الولايات المتحدة بسحب وجودها العسكري، لصالح تعزيز دعمها لحلفائها وشركائها في المنطقة من خلال إتاحة الأسلحة لتمكنهم من الدفاع عن أنفسهم وحدهم، أشار كوك، إلى العديد من أوجه القصور الأخرى في الاستراتيجية الأمريكية من بينها تبعات مبدأ نيكسون، الذي يتعهد بتوفير كل ما يطلبه الشاه من السلاح والحماية إذا ما تعرض للخطر، خلال السبعينيات التي ألقت بظلالها على الثورة الإيرانية ١٩٧٩ .

كما أثار الباحث أيضا فكرة تأثير اختلاف التفسيرات المتعلقة بالتوازن الإقليمي .وينظر شركاء واشنطن في الشرق الأوسط إلى أن توازن القوى الإقليمي يخدم بشكل خطير إيران؛ بسبب استخدامها للعديد من الوكلاء، والصواريخ

الباليستية، وتطوير الأسلحة النووية .وبالتالي، يريدون من الولايات المتحدة أن تكون أكثر انخراطا في ردع واحتواء نفوذ طهران، في حين يؤكد صناع القرار الأمريكيون أن المستوى الحالي من المساعدة المقدمة لشركائهم لا يحتاج إلى أدنى تغيير.

ومع خيارات الانسحاب الكامل، وتقليص التواجد، والتوازن الخارجي، التي رفضها كوك، باعتبارها خيارات طويلة الأجل، فقد أوصى بدلاً من ذلك، بأن يتحلى صناع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية بالحكمة، والحذر، والتوازن، والكفاءة، بطريقة أقرب إلى تبني السياسة التحوطية؛ موضحا أن تلك الطريقة تجبر واشنطن على أن ترى العالم كما هو، وليس كما تريد أن يكون .وعليه، أكد أن مثل هذه العقلية سوف تحمي من أسلوب تحول الدوافع، التي لطالما قوضت علاقات الولايات المتحدة مع المنطقة على مدى العقود الماضية، بالإضافة إلى عدم إلحاق أي قدر ممكن من الضرر بمصالحها في الشرق الأوسط.

ومع دعوته إلى رفض الرومانسية المثالية، التي تغلب على النزعة الأمريكية، والتي لديها افتراض أن العالم كله سوف ينهار إذا لم تحاول بشكل فعال إدارة عشرات الأزمات حول العالم؛ يرى والت، أن إصلاح آلية السياسة الخارجية الأمريكية المليئة بالأخطاء، سوف يستغرق وقتاً طويلاً، إذا كان ذلك ممكنا في الوقت الراهن، موضحا أيضًا أن السياسة الخارجية الأكثر تقييدًا، التي تقلل من عدد القضايا والمعضلات والالتزامات التي تشعر واشنطن بأنها ملزمة بحلها؛ من شأنها أن تقلل من معدل فشلها، في إدارة ملفات الشرق الأوسط.

وتستند تحليلات كوك، ووالت، إلى ضرورة احتفاظ الولايات المتحدة بأهميتها كوسيط دبلوماسي في الشرق الأوسط، ولكن إذا أرادت ذلك فعليها إدراك أولا بأن غزو العراق في عام ٢٠٠٣ قد أرسى بالفعل عنصر عدم الثقة في نواياها، كما أن تصرفات إدارة بايدن، خلال الحرب في غزة، ودعمها لإسرائيل وحمايتها من المساءلة الدولية، اعترف بها المراقبون الغربيون على أنها تسببت في ضرر جسيم لمصداقيتها وموثوقيتها.

على العموم، من الواضح أن إحداث تغييرات كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط سوف يشكل تحديا كبيرا .وجاءت دعوة كوك، لصانعي السياسات ما بين التخلي عن طموحاتهم الخيالية لتحويل المنطقة، بما يتفق مع رغباتهم الخاصة من ناحية، أو الانسحاب الكامل من المنطقة من ناحية أخرى؛ أمر يتناقض مع الرؤية الاستراتيجية الأمريكية السائدة .ويتفق العديد من صناع السياسات مع هال براندز، من جامعة جونز هوبكنز، على أن الدور السياسي والعسكري الأمريكي المستمر في الشؤون الإقليمية هو ببساطة عبء على كاهل تلك القوة المهيمنة، التي تفضل أن تحتفظ بهذا الدور، بدلاً من أي من منافسيها الجيوسياسيين .

ومع ذلك، يرى والت، أنه بعد عقود من الانتكاسات التي أضرت بسجل السياسة الخارجية الأمريكية على المدى القصير والمتوسط والطويل، يمكن مساعدتها من خلال تجنب المسؤولين عنها تبني مُثُل نبيلة متشعبة، وبدلاً من ذلك عليهم تحديد أهداف واقعية، وهو الأمر الذي سيكون أكثر قابلية للتحقيق، وبالتالي يفضي إلى استقرار إقليمي أوسع.

٢٠٢٤/٦/١٤

اتجاهات التناول الغربي لـ«منتدى التعاون العربي – الصيني»

في ٣٠ مايو٢٠٢٤، استضاف الرئيس الصيني شي جين بينغ مجموعة من كبار الشخصيات العربية خلال الاجتماع الوزاري العاشر لمنتدى التعاون الصيني –العربي، بحضور قادة أربع دول عربية على رأسهم جلالة الملك، رئيس القمة العربية، وأكثر من ٢٠ رئيسا ووزير خارجية .احتفى الرئيس شي، بتطور العلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية بين الجانبين خلال العقدين الماضيين، وتبنى قناعات بالحاجة إلى مزيد من التعاون، وخاصة في مجالات التمويل، والتكنولوجيا، وأمن الطاقة.

وفي إطار التحليل الغربي للقمة، جرى التركيز بشكل كبير على ما أدلى به المسؤولون الصينيون من تصريحات بشأن الحرب في غزة، وما ينتج عن آثار اصطفاف بكين إلى جانب الدول العربية .وسجل المعهد الإيطالي للدراسات السياسية والدولية، كيف اغتنم الرئيس الصيني الفرصة التي قدمها الدعم الأمريكي لإسرائيل، من أجل توحيد أصوات الصين والدول العربية بشأن القضية الفلسطينية.

وصادف الاجتماع الذي عُقد في بكين، الذكرى السنوية العشرين لتأسيس منتدى التعاون العربي –الصيني، الذي يضم في عضويته كافة الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية، وتتم استضافته بالتناوب بين الصين ودول الجامعة العربية .وكما أوضحت ريبيكا ريدليش من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، فإنه ليس مصادفة مواكبة استضافة هذه القمة مع زيادة حجم التجارة بين الطرفين عشرة أضعاف، حيث أصبحت هذه الاجتماعات الوسيلة الأولى لبكين للمشاركة المتعددة الأطراف مع العالم العربي.

وبشكل خاص، فإن القمة السابقة التي عُقدت في ديسمبر ٢٠٢٢ بالرياض ركزت على الطاقة المتجددة وأبحاث السيارات وتنمية السياحة، فضلًا عن دورها كوسيلة نحو تعزيز العلاقات الدبلوماسية الأوسع بين الصين، والدول العربية .وبعد ثلاثة أشهر فقط من هذه القمة– التي صرحت وسائل الإعلام الصينية الرسمية حينها بأنها العمل الدبلوماسي الأعلى مستوى، مع العالم العربي منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية –توسطت بكين في استعادة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية، وإيران، وهي الصفقة التي لا تزال قائمة على الرغم من اضطراب الوضع الأمني الإقليمي الراهن .وكما أشارت ريدليش، فإن حكومة شي جين بينغ، تواصل الافتخار بها، كعلامة على تأثيرها الإيجابي في المنطقة.

وفي نسخة ٢٠٢٤ لـمنتدى التعاون الصيني –العربي؛ مثل الدول العربية جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الشيخ محمد بن زايد، والرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، ورئيس تونس، قيس سعيد، بالإضافة إلى أمين عام الجامعة العربية، أحمد أبو الغيط، ووزراء خارجية الحكومات العربية.

وبالنظر إلى كيفية هيمنة الحرب الإسرائيلية على الشؤون الإقليمية خلال الأشهر التسعة الماضية، وفشل الولايات المتحدة في احتواء عدوان حكومة بنيامين نتنياهو، اليمينية المتطرفة ضد المدنيين الفلسطينيين؛ أوضحت الصحف العربية والصينية، كيف تبوأت الحرب على غزة جدول الأعمال للحاضرين في المنتدى .وأشار المراقبون الغربيون

إلى كيف قدمت الصين، نفسها كقوة عظمى بديلة، وموضع ثقة في حل الأزمات .وبشكل خاص، تأتي استضافتها للقادة العرب لإجراء محادثات عقب دعوتها بشهر أبريل الماضي لمسؤولين من حركتي حماس، وفتح، للانخراط فيما وصفته الخارجية الصينية بـالحوار المتعمق والصريح حول تعزيز المصالحة الفلسطينية.

ومع تأكيد دينغ لي، نائب وزير الخارجية الصيني– قبيل اجتماع المنتدى –على موقف بكين، بشأن ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة، وحل الدولتين، وتحقيق استقرار طويل المدى في الشرق الأوسط؛ أشارت وكالة بلومبرج، إلى كيفية إظهار الصين اصطفافها مع شركائها العرب، وكيف أن قرارها بشأن غزة سيساعدها على بسط نفوذها السياسي في بلدان كانت حتى وقت قريب ترى فيها شريكا اقتصاديا في المقام الأول، فضلًا عن الفوز بحلفاء جدد في منافستها العالمية مع الولايات المتحدة.

وفي تقييمه للوضع أيضًا من حيث المنافسة الجيوسياسية الأوسع، رأى جاي بيرتون، من جامعة لانكستر، أن هذا الموقف سيساعدها على تصوير نفسها بأنها تتماشى مع الرأي العام الإقليمي، ضد الجرائم العشوائية التي ترتكبها إسرائيل .وكما أكد أحمد عبودة، من المعهد الملكي للشؤون الدولية، فإن هذه المحادثات تقدم لحكومة شي، فرصة استراتيجية لتعزيز سمعتها ومكانتها في العالم العربي .وبالنظر إلى تراجع المساعي الدبلوماسية الأمريكية؛ فإن المنتدى، يخدم بدوره تركيز بكين على تقويض مصداقية الولايات المتحدة ونفوذها في المنطقة على حد سواء.

ومع ذلك، فإن الخبراء الغربيين مازالوا غير متأكدين مما إذا كانت تصريحات شي، بأن العدالة لا ينبغي أن تغيب، وأنه لا يمكن السماح للحرب بالاستمرار إلى أجل غير مسمى؛ سيكون لها أي تأثير دائم على الجهود الدبلوماسية لإنهاء الصراعات الراهنة أم لا .وتساءل بيرتون، عما إذا كان التوافق بين الصين والدول العربية بشأن مستقبل ومصير الدولة الفلسطينية، سيتجلى في أي تحرك واضح أكثر من مجرد كلام خطابي قوي .وردا على ذلك، أشار باولو مورسيلي، من المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية، إلى أن بكين حتى الآن غير راغبة في التورط بشكل مفرط في هذا الصراع، وذلك للحفاظ على موقفها المتوازن، لـحماية علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل، بالتزامن مع حرصها على تأكيد أنها داعم لحقوق الفلسطينيين على المسرح الدولي.

ونظرا إلى تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول العربية خلال السنوات العشرين الماضية؛ فقد تمت مناقشة العديد من قضايا التعاون المتعلقة بـالتمويل الإنمائي الدولي، وأمن الطاقة، والتقدم التكنولوجي، في الكثير من المحادثات المتعددة الأطراف .وبالإضافة إلى قيام مجموعة لينوفو الصينية ببيع ما قيمته ملياري دولار من السندات القابلة للتحويل إلى صندوق الثروة السيادية السعودي، وقيام شركة النفط السعودية أرامكو بمحادثات لشراء حصة بقيمة ٥٠١ مليار دولار في شركة بتروكيماويات صينية؛ فقد أعلنت مجموعة فاو الصينية– ثاني أكبر شركة صينية لإنتاج السيارات الكهربائية –عن اتفاقها مع شركة جي في الاستثمارية المصرية لتصنيع سيارات كهربائية بأسعار معقولة سيتم بيعها في جميع أنحاء الشرق الأوسط .

واستنادًا إلى أن الصين، لا تزال تتلقى أكثر من ثلث احتياجاتها من النفط الخام من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، أوضحت شيرلي يو، من كلية لندن للاقتصاد، أن تعامل بكين مع دول الخليج يعتمد بالأساس على مواصلة نشر قوتها الناعمة في جميع أنحاء المنطقة من خلال العلاقات الاقتصادية المهمة .ويرى محللو بنك

يو بي إس، أن العلاقات الصينية المتنامية مع الشرق الأوسط، يمكن أن تضيف أكثر من ٤٠٠ مليار دولار أمريكي إلى التجارة العالمية المرتبطة بالطاقة بحلول نهاية العِقد الحالي.

وعلى خلفية هذه التطورات، ركزت وسائل الإعلام الصينية على مستوى التضامن وحجم التعاون، بين حكومتها والدول العربية، وأوضحت أن المنتدى قاد العلاقات إلى مرحلة جديدة .ومع ذلك، فمن وجهة نظر ريدليش، كشفت الاجتماعات أيضًا عن حدود للنفوذ الصيني في الشرق الأوسط .وبينما أشارت إلى أن هناك نوعا من التحفظ للدبلوماسية الصينية في المنطقة؛ بسبب إحجامها عن معالجة التهديدات الأمنية للدول العربية الناشئة من إيران، فقد أوضحت وكالة بلومبرج، أنه على الرغم من أنه لا يمكن إنكار أن الثقل الاقتصادي والدبلوماسي للصين في المنطقة آخذ في الارتفاع، فإن الولايات المتحدة، تظل بلا منازع الشريك الأمني الرئيسي لدول الخليج .كما أن دفع واشنطن، نحو إبرام اتفاق دفاعي جديد مع السعودية، يمكن أن يكون له تأثير في إبطاء وتيرة التقدم التجاري للصين في المنطقة، وتحديدا من خلال رفع العقبات الأمريكية التي تعترض انتشار التكنولوجية المتقدمة ذات الأهمية الأمنية القصوى.

وعلى وجه الخصوص، تعد هذه العملية سارية بالفعل في القطاع التكنولوجي، حيث أعلنت أكبر شركة للذكاء الاصطناعي في الإمارات «جي ٤٢»، الدخول في شراكة مع شركة التكنولوجيا الأمريكية العملاقة مايكروسوفت في صفقة بقيمة ٥٠١ مليار دولار، بدلاً من إبرام تلك الشراكة مع منافسيها الصينيين .ورأى عبودة، أن الخليج العربي ينتقل من التحوط الاستراتيجي في مجال التكنولوجيا إلى المواءمة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة .ومع ذلك تظل الرياض تحافظ على مسافة معينة من العلاقات الاقتصادية الوثيقة مع بكين.

على العموم، مع إدراك كاميل لونز، من المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، أن الصين أصبحت خلال العقد الماضي، جزءًا أساسيًا، من آمال وطموحات العديد من دول الشرق الأوسط؛ ومع اصطفافها مع الدول العربية بشأن محنة الفلسطينيين بسبب العدوان الإسرائيلي المستمر، والحاجة الملحة إلى وقف الحرب في غزة وتحقيق السلام على أساس حل الدولتين، وتعزيز علاقاتها الاقتصادية معها بشكل أكبر؛ فإن القيود المرتبطة بنفوذها وقدرتها على التأثير على الأحداث الجيوسياسية في المنطقة لا تزال أقل من التوقعات.

٢٠٢٤/٦/١٨

التأشيرة الموحدة والتكامل الاقتصادي الخليجي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تعد التأشيرة الموحدة من أهم الإجراءات التي تم اتخاذها في السنوات الأخيرة في مسار التكامل الاقتصادي الخليجي، وقد جاءت لتتوج الجهود الوطنية لجهة النهوض بقطاع السياحة، وجعله خيارًا أساسيًا في سياسات تنويع مصادر الدخل، حيث تعود بالنفع ليس فقط على هذا القطاع، ولكن تمتد آثارها إلى جوانب عديدة في هذا التكامل، ومن شأنها الدفع في اتجاه تسريع الخطوات بشأن استكمال الاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، والوحدة النقدية.

ومن المعلوم، أن التأشيرة الموحدة تجعل السوق السياحي في دول الخليج «كيانًا واحدًا» ، حيث تتيح لحاملها زيارة جميع دول الخليج، ويخدم هذا بشكل أساسي السياحة الوافدة من خارج المنطقة، لكنه يعزز في الوقت ذاته السياحة البينية بين دول مجلس التعاون، كما تسهم هذه الخطوة أيضا في تسريع تنفيذ مشروع السكة الحديدية الخليجية، الذي يعتبر عنصرًا أساسيًا في البنية التحتية الداعمة للسوق الخليجية الموحدة.

وكان وزراء السياحة في دول المجلس قد اعتمدوا هذه التأشيرة في اجتماعهم السابع بمسقط العام الماضي، وناقش تطبيقها وزراء الداخلية، وتم رفعها إلى القادة، وأقرها المجلس الأعلى في البيان الختامي في ديسمبر ٢٠٢٣ .وفي القمة الـ)٤٤ (التي عقدت في الدوحة تم تحديد دخولها حيز التنفيذ خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ بحسب جاهزية الأنظمة الداخلية للدول الأعضاء .ويتماشى اعتماد هذه التأشيرة مع التطور والنهضة التنموية التي تشهدها دول المجلس على مختلف الأصعدة، وفيما تسهم في تسهيل انتقال السياح والزوار الوافدين بين دول المجلس، فإنها تعزز دور السياحة كمحرك للنمو الاقتصادي، وتفتح فرصا جديدة للاستثمار في القطاع السياحي في كل الدول الأعضاء .ويتزامن دخول التأشيرة الخليجية الموحدة مرحلة التنفيذ، مع استكمال خطوات قيام الاتحاد الجمركي وفق مقررات القمة الخليجية الـ)٤٣ (بالرياض، التي كلفت لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمتابعة استكمال خطوات قيامه قبل نهاية ٢٠٢٤، حيث يعد هذا الاتحاد من أهم مراحل «الوحدة الاقتصادية الخليجية» ، المزمع الوصول إليها في ٢٠٢٥، ويقوم على تعريفة جمركية موحدة إزاء العالم الخليجي، وقانون جمركي موحد، وتوحيد الأنظمة والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير، وإعادة التصدير في دول المجلس، وانتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، ومعاملة السلع المنتجة في أي دولة عضو معاملة المنتجات الوطنية.

وجاء إقرار «قمة الدوحة» ، للتأشيرة الموحدة، ضمن متابعة «الاستراتيجية الخليجية السياحية المشتركة ٢٠٢٣ —٢٠٣٠»، والتي أقرتها القمة الخليجية الـ)٤٣(، وتستهدف زيادة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال زيادة الرحلات البينية، وعدد نزلاء الفنادق على مستوى دول الخليج، وجعلها الوجهة السياحية الرائدة على مستوى العالم للسياح الإقليميين والعالميين، مع امتلاكها بنية تحتية متطورة ومؤهلة، إذ لديها ١٠٦٤٩ منشأة فندقية بنهاية ٢٠٢٢ بنسبة نمو ٢٠١%، مقارنة بـ ٢٠١٦ تضم ٦٧٤٨٣٢ غرفة، إلى جانب ٨٣٧ موقعا سياحيا ونحو ٢٢٤ فعالية ونشاطا.

وتستهدف الاستراتيجية زيادة الرحلات الوافدة إلى دول المجلس بمعدل سنوي ٧%، والوصول إلى رقم ٧٠١٢٨ مليون زائر بحلول ٢٠٣٠، من ٨٠٣٩ مليون زائر في ٢٠٢٢، بنمو ٢٠١٣٦ %مقارنة مع ٢٠٢١، كما تستهدف زيادة إنفاق السياح بمعدل سنوي ٨ %ليصل إلى ٩٠٩٦ مليار دولار بنهاية ٢٠٢٣ بنمو ٨٠١٢ %مقارنة مع ٢٠٢٢، والوصول إلى ١٨٨ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠ .وتستهدف دول المجلس زيادة الناتج المحلي الإجمالي المباشر لقطاع السفر والسياحة بمعدل سنوي ٧%، وأن تصل القيمة المضافة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩٠١٨٥ مليار دولار في ٢٠٢٣، بنمو ٥٠٨ %عن ٢٠٢٢ الذي حققت فيه ٤٠١٧١ مليار دولار .

ويعزز القدرة التنافسية لقطاع السياحة الخليجي ما تنعم به دول مجلس التعاون من أمن، وأمان، واستقرار سياسي واقتصادي؛ ما يجعل هذا القطاع جاذبًا لمزيد من الاستثمارات، ويعزز دوره في خطى التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، تخدم التأشيرة الموحدة السياسات التي تبنتها دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة لتعزيز القطاع السياحي .وتشمل هذه السياسات التوسع في تنظيم الأحداث العالمية الكبرى، وتطوير المشاريع السياحية، وتوسيع البنية التحتية السياحية، وتنويع نظام التأشيرات السياحية، وتقديم تسهيلات السفر للسياح، بالإضافة إلى مواصلة دعم قطاع الطيران، وتطوير البنية المؤسسية لقطاع السياحة والسفر .وتهدف هذه الجهود إلى زيادة مساهمة السياحة في الاقتصاد، حيث بلغت هذه النسبة قبل جائحة كورونا ٧.٩ %في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج في عام ٢٠١٩، وفي هذا العام كانت مساهمة دول الخليج في إجمالي حركة السياحة العالمية نحو ٣ .%

وفي تأكيد هذا، تمتلك دول مجلس التعاون، شبكة طيران واسعة تربطها بالعالم تضم ١٣ شركة، فيما تعمل على الانضمام لتحالفات طيران دولية، وتوقيع اتفاقات شراكة بالرمز مع شركات الطيران العالمية؛ لتطوير نموها، وتقديم خدمات أكبر للمسافرين، وتسيير عدد أكبر من الرحلات .ومن أمثلة تنظيم الأحداث العالمية، «معرض إكسبو دبي ٢٠٢٠»، حيث بلغ عدد المسافرين حينها عبر مطار دبي نحو ٨.١١ مليون شخص، وحققت « دبي» ، أعلى نسبة إشغال فندقي في العالم، بنسبة بلغت ٨٥ %خلال الشهر الأخير للمعرض في مارس ٢٠٢٢، ومن هذه الأمثلة أيضًا تنظيم قطر «بطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢»، حيث استضافت أكثر من مليون زائر، وحققت عائدات مالية بلغت نحو ١٧ مليار دولار، منها أيضًا استضافة السعودية «القمة العالمية السنوية للمجلس العالمي للسياحة والسفر» ، في ديسمبر ٢٠٢٢، وتنظيم مملكة البحرين سنويًا «سباق الفورمولا ١(»، الذي يعد من أهم روافد الاقتصاد البحريني.

وشمل توسيع البنية السياحية، زيادة المنشآت الفندقية، وزيادة طاقتها الاستيعابية، ومن أمثلة تنويع نظام التأشيرة السياحية، ما أتاحته الإمارات في ٢٠٢٢ للأجانب من جميع الجنسيات من الحصول على تأشيرة سياحية متعددة الدخول صالحة لمدة خمس سنوات من تاريخ الإصدار، شريطة البقاء في الدولة لمدة لا تزيد على ٩٠ يومًا في السنة الواحدة، كما أطلقت السعودية في ٢٠١٩ تأشيرة لمدة عام للزوار من خارج المملكة لمدة إقامة تصل إلى ٩٠ يوما .وفي أكتوبر ٢٠٢٢ عممت سلطنة عُمان على مطاراتها السماح لجميع المقيمين في دول مجلس التعاون دخول البلاد دون تأشيرة مسبقة.

كما شمل «التطوير المؤسسي» ، إنشاء وزارة معنية للسياحة كما فعلت مملكة البحرين، ورقمنة القطاع السياحي من خلال عدة برامج كما فعلت السعودية، وإلى جانب ذلك سلكت دول الخليج سياسات داعمة لقطاع السياحة، تضمنت تقديم برامج سياحية مشتركة، وتنويع الأسواق السياحية، وتطوير السياحة الداخلية والبينية، ومن أمثلة البرامج السياحية المشتركة استضافة الإمارات، والسعودية، وعُمان زوار قطر أثناء تنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم، ومن أمثلة تنويع الأسواق السياحية الحرص على أسواق غير تقليدية كروسيا، والهند، وفرنسا، وألمانيا،

وطرح حملات تسويقية تستهدف سياح هذه البلاد، ومن أمثلة تطوير السياحة الداخلية والبينية تقديم حوافر للمواطن الخليجي لجعل دول الخليج اهتمامه الأول عند قراره في السفر الخارجي.

وتستهدف التأشيرة الموحدة تعظيم العوائد الاقتصادية للسياحة، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في التنمية السياحية، واعتماد قطاع السياحة كأداة فاعلة لتحسين دخل المواطن والحد من البطالة، وتعزيز مبدأ الشراكة في الإدارة الوطنية للسياحة، ورفع كفاءة البناء المؤسسي للقطاع السياحي، ووضع وقيادة سياسات التسويق والترويج السياحي .فيما يقتضي زيادة الأثر المتوقع من التأشيرة الخليجية الموحدة تنظيم مسار سياحي خليجي موحد، يربط دول المجلس ينهجه الزوار الأجانب، ويتكامل هذا المسار مع المسارات الوطنية، لتوزيع الاستفادة بين بلدان المجلس وبين المناطق المختلفة في كل دولة خليجية.

وإذا كان قطاع السياحة على مستوى عالمي يعد القطاع الأكثر دخلاً وهيمنة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وبلغ إسهامه في هذا الناتج ٦.٧%؛ أي نحو ٨ تريليونات دولار في عام ٢٠٢٢، ويلعب دورًا محوريًا في تحفيز نمو الدخل الوطني والصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية كما يبرز دوره في جذب النقد الأجنبي، وتوفير فرص العمل) وفق إحصاءات ٢٠٢٢ وفر أكثر من ٣٣٠ مليون فرصة عمل على مستوى العالم(؛ فقد أعطته دول الخليج أولوية بصفته أحد الروافد الأساسية لاقتصادها، وكرست جهودها لإنشاء بنية سياحية قوية تضم فنادق، وقرى سياحية، ومطارات، ومواقع وتدريب القوى العاملة الوطنية وإكسابها المهارات اللازمة، ودشنت كل منها استراتيجية وطنية لتنمية هذا القطاع، حقق بعضها مستهدفاته قبل الموعد المحدد، فالسعودية كانت تستهدف ١٠٠ مليون زائر في ٢٠٣٠، حققته في ٢٠٢٣، ومن ثم رفعت ٢٠٣٠ إلى ١٥٠ مليون زائر .ومع تنوع المواهب والمقاصد السياحية في دول الخليج، فمن المتوقع أن تؤدي التأشيرة الموحدة إلى تجاوز المستهدفات التي وضعتها الاستراتيجيات الوطنية، وسيكون لهذا دوره في جذب الاستثمارات الخليجية البينية، والاستثمارات من خارج دول المنطقة.

ويُقدر وزير السياحة السعودي أن «الرياض» ، ستستثمر نحو ٨٠٠ مليار دولار في العديد من المدن والواجهات والمشاريع السياحية الكبرى في الأعوام العشر القادمة، كون السياحة أحد القطاعات الاقتصادية المهمة التي أسهمت في تمكين المملكة من تحقيق مستهدفات رؤيتها ٢٠٣٠، مؤكدًا أن هذه الاستثمارات لن تخدمها فقط، بل سيعم أثرها كل دول المجلس، وأكد أن المنطقة مقبلة على مزيد من الاستثمارات في المشاريع السياحية الكبرى، ما يصب في تعزيز العمل السياحي الخليجي المشترك، وتفعيل المبادرات والبرامج والأنشطة التي من شأنها تعظيم الاستفادة من استقطاب السياحة الوافدة .وفي العام الماضي تمكنت السعودية من جذب نحو ١٣ مليار دولار من استثمارات القطاع الخاص في صناعة السياحة، وأضافت هذه الاستثمارات ما بين ١٥٠ – ٢٠٠ ألف غرفة فندقية، وتستهدف المملكة رفع إيرادات السياحة إلى ٨٥ مليار دولار في ٢٠٢٤، من حوالي ٦٦ مليار دولار في ٢٠٢٣، فيما تستهدف جذب نحو ٨٠ مليار دولار استثمارات سياحية بحلول ٢٠٣٠ .على العموم، تضيف التأشيرة الخليجية الموحدة، نتائج إيجابية متعددة، سواء على قطاع السياحة، أو الدخل، أو التشغيل، أو البنية التحتية، أو الاستثمار، أو حركة الأعمال، أو التجارة البينية أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو تنويع

مصادر الدخل، وغير ذلك من نتائج مباشرة وغير مباشرة، وهو ما يجعل هذه الخطوة من أهم خطوات التكامل الاقتصادي الخليجي، التي تم اتخاذها في السنوات الأخيرة.

٢٠٢٤/٦/٢٠

»حرب غزة».. وتأثيرها على الانتخابات العامة البريطانية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في أواخر مايو ٢٠٢٤، أعلن «ريشي سوناك» ، رئيس وزراء المملكة المتحدة، إجراء الانتخابات العامة في ٤ يوليو لتكون الأولى منذ ما يقرب من خمس سنوات .ومع إعلانه أن هذه هي «اللحظة المناسبة لبريطانيا لاختيار مستقبلها» ، وبعد ١٤ عامًا من انفراد «حزب المحافظين» بالسلطة؛ تشير استطلاعات الرأي إلى توقع فوز «حزب العمال» المعارض، بقيادة السير «كير ستارمر» ، وبفارق كبير؛ يُشبه ما حدث عام ١٩٩٧ عندما فاز العمالي «توني بلير» ، على المحافظ «جون ميجور» .

وفضلًا عن التركيز على الاهتمامات الاقتصادية، والصحية، والاجتماعية المحلية– كما أشارت «أوليفيا أوسوليفان» ، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية» ، حيث «سينشغل رئيس الوزراء القادم بمواجهة المعضلات الصعبة التي ستواجهها حكومته – ستلعب الشؤون الخارجية «دورا بارزا» خلال هذه الدورة الانتخابية، حيث تجتذب سياسات الحزبين الرئيسيين تجاه «الحرب في غزة» ، قدرا كبيرا من اهتمام وسائل الإعلام والناخبين، فضلا عن استمرار الانقسام داخل الحزبين بشأن التعامل مع عدد من المتغيرات العالمية.

ونظرًا لأن البرلمانات البريطانية محددة المدة بحد أقصى خمس سنوات، لم يضطر «سوناك» ، إلى الدعوة لإجراء انتخابات في وقت لاحق من عام ٢٠٢٤؛ لكن فيما وصفته «فاي براون» ، من شبكة «سكاي نيوز» بأنه «مقامرة انتخابية ضخمة» ؛ قرر القيام بذلك في وقت مبكر كثيرا عما كان متوقعا .وأشارت «أوسوليفان» ، إلى أنه «سينتظر ليرى ما إذا كان قد طرأ تحسن على أرقام استطلاعات الرأي الخاصة به، وما إذا كانت الأخبار الاقتصادية في المملكة ستصبح أكثر إشراقاً» ؛ لكن مع انخفاض التضخم في الاقتصاد إلى ٢,٣– %وهو الأدنى منذ قرابة ثلاث سنوات –يبدو أن رئيس الوزراء قد استغل النجاح الاقتصادي كذريعة لمحاولة التشبث بالسلطة.

ومع ذلك، فمن المتوقع خسارة «المحافظين» للانتخابات الوطنية، وتشكيل «حزب العمال» للحكومة المقبلة .ووفقا لآخر استطلاع للرأي أجرته صحيفة «التليغراف»؛ فإن حزب المعارضة الرئيسي يتقدم بـ١٧ نقطة مئوية على الحزب الحاكم؛ ما يعيد إلى الأذهان ما حققه حزب العمال من انتصارات ضد المحافظين في عامي ١٩٤٥ و١٩٩٧ .وعلى الرغم من تقدير «لاري إليوت» ، في صحيفة «الجارديان» ، أن هناك «حماسًا أقل» لتقلد «ستارمر» ، رئاسة الوزراء، كما كان عليه الحال إبان حقبة «توني بلير» ، قبل ٢٧ عامًا؛ إلا أن الاستطلاع– المذكور أعلاه –يعكس نظرة الناخبين إليه على أنه أكثر جدارة بالثقة، ومحبوبًا وصادقًا من سوناك، وأكثر ذكاءً وحسمًا.

وعلى الرغم من تشابه رؤى قيادات حزب العمال والمحافظين حيال قضايا السياسة الخارجية، بما في ذلك «الدعم المستمر لإسرائيل في حربها على غزة» ، و«دعم أوكرانيا ضد روسيا»؛ فإن حجم المسائل المتعلقة بالشؤون الخارجية قد ارتفع أثناء هذه الانتخابات عما جرى عليه العُرف.

ومع موافقة ١٨ %فقط من البريطانيين على رد حكومة المحافظين على الحرب الإسرائيلية في غزة، أشارت «إيفي أسبينال» ، من «مجموعة السياسة الخارجية البريطانية» ، إلى أن «نتائج الانتخابات المحلية التي أجريت في وقت سابق من هذا العام، قد أوضحت بالفعل «التأثير الانتخابي الذي يمكن أن تحدثه الأزمة» .

ومع انخفاض التأييد لـ«ستارمر» ، بنسبة تصل إلى ١٨ %في بعض مناطق البلاد– لا سيما تلك التي تضم أعدادًا كبيرة من المسلمين – رأت أن كلا الحزبين «لديهما طريق طويل لإعادة بناء الدعم الشعبي» .

وعندما تتبوأ الحكومة المقبلة منصبها– أيًّا كان توجهها السياسي – فإن «أوسوليفان» ، ترى أن الاستجابة لأزمة غزة سوف تكون «صعبة» .وفي حالة فوز حزب العمال المتوقع، ومع الانتقادات المتكررة لقيادة ستارمر طوال الأزمة، بسبب دعمه لإسرائيل وانحيازه لها ضد الفلسطينيين، يبدو من غير الواضح مدى اختلاف نهجه عن الحكومة الحالية.

وفي ظل دعوة قادة المعارضة للحكومة الحالية لنشر «التقرير القانوني» ، الذي تلقته وزارة الخارجية، حول ما إذا كانت إسرائيل قد انتهكت القانون الدولي في غزة– وهو الأمر الذي سيجعل بدوره استمرار نقل الأسلحة إليها بمثابة المساعدة في مثل هذه الانتهاكات – تطرقت «سوليفان» ، إلى الكيفية المتوقع بها نشر حكومة حزب العمال المنتخبة لهذه المعلومات، وتوضيح موقفها بشأن صادرات الأسلحة .وبالفعل، يوجد داخل الحزب العديد من الشخصيات البارزة التي دعت إلى فرض حظر فوري على عمليات نقل الذخائر إلى إسرائيل، بما في ذلك «أنس سروار» ، زعيم حزب العمال الاسكتلندي، الذي اعترف بانتهاكها الواضح للقانون الدولي في غزة، و«صادق خان» ، عمدة لندن الذي نادى بوقف المبيعات، ودعا البرلمان إلى «ممارسة ضغوط حقيقية لإنهاء هذه المأساة» .

وعلى نحو مماثل، يتبين أنه في حين قاوم «المحافظون» ، إعادة تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) الأونروا(، إلى أن يتم الكشف عن نتائج التحقيق الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة؛ فقد اقترح «حزب العمال» ، أنه سيفعل الأمر ذاته حال فوزه بالانتخابات العامة، وأيضا ما لم يتم الكشف عن نتائج التحقيق التي يجريها المكتب، لكن «ستارمر» ، وأقرب مستشاريه التزموا الصمت بشأن مزيد من التفاصيل.

ومع إعلان «إيرلندا» ، و«إسبانيا» ، و« النرويج» ، الاعتراف بدولة فلسطين، كرد مباشر وقوي على الهجوم الإسرائيلي على غزة، واستمرار ضم الأراضي في كل من الضفة الغربية والقدس الشرقية؛ ظهرت كثير من الشكوك حول ما إذا كانت الحكومة البريطانية القادمة ستقوم بهذا الأمر، خاصة أن هذا لن يتضح إلا من خلال الحملة الانتخابية الراهنة .وفي حين أشار وزير الخارجية اللورد «كاميرون» ، في يناير الماضي إلى أن حكومته

تدرس مثل هذه الخطوة؛ فإن «حقيقة أن هذا الاقتراح قد قوبل برد فعل عنيف فوري من قبل النواب المحافظين الذين يواصلون دعم إسرائيل، يشير إلى أن حكومة سوناك حال إعادة انتخابها لن تقوم بهذا الاعتراف .

وفي حين صرح «ستارمر» ، برغبته في الاعتراف بدولة فلسطين إذا تم انتخابه؛ فقد تعرض مرة أخرى لضغوط سياسية .في مقابل ذلك، طالب زعيم الحزب الوطني الاسكتلندي «جون سويني» ، مؤخرا بريطانيا بالاعتراف بدولة فلسطين، سواء كانت لديها حكومة من حزب المحافظين أو العمال.

ومع تأكيد تقرير «اللجنة البريطانية المستقلة لتأثير المساعدات» ، أواخر شهر مايو الماضي، بأن معظم المساعدات المرسلة إلى غزة لم تصل إلى المدنيين الفلسطينين الذين يحتاجون إليها؛ لأن إسرائيل تواصل منع دخولها؛ أشارت «أوسوليفان» ، إلى ضرورة أن توضح الحكومة «ملامح استراتيجيتها وموقفها على المدى الطويل بشأن هذه الحرب» ، خاصة حيال جرائم إسرائيل، والتأكد مما إذا كانت بريطانيا تريد من حليفتها الالتزام بالقانون الدولي، وتحمل المسؤولية عن انتهاكاتها أم لا.

علاوة على ذلك، فإن علاقات «المملكة المتحدة» ، مع الدول الأوروبية ودول الناتو هي أيضًا نقطة أخرى ذات أهمية كبرى في خضم تلك الانتخابات .وأشارت «أوسوليفان» ، إلى أن شهر يوليو القادم الذي ستجرى فيه الانتخابات العامة، هو نفس شهر انعقاد «قمة الناتو» ، السنوية في واشنطن، تليها استضافة لندن لـ«قمة المجتمع السياسي الأوروبي» ، وتعتبر نتائج كلا الحدثين «مهمة لتوضيح ملامح علاقة بريطانيا المستقبلية مع الدول الأوروبية، ومدى دورها في حماية شؤون الأمن الأوروبي .

وفي حالة «قمة الناتو» المرتقبة، أشارت إلى أنها توفر للحكومة المقبلة الفرصة «لتعزيز صورتها كدولة رائدة في مجال الدفاع والأمن الأوروبيين» ، وذلك لأن جميع الأطراف الأوروبية الرئيسية «احتفظوا باستمرار بموقف ثابت من الدعم» ، ومن غير المتوقع أن يتغير استمرار دور بريطانيا، ليس فقط باعتبارها «الداعم والمانح الرئيسي» لكييف بالسلاح والمال، بل أيضا باعتبارها «حافزا للحلفاء الأوروبيين الآخرين» للتصدي والوقوف في وجه الروس.

وفضلا عن ذلك، سيكون لانتصار حزب العمال في الانتخابات العامة عواقب أيضا على العلاقات الأنجلو–أمريكية، إذا ما أُعيد انتخاب «دونالد ترامب» .ومع أن «أوسوليفان» ، رأت أن توقيت الانتخابات العامة يعني أن الحكومة المقبلة سيكون لديها «بعض الوقت للتحضير للانتخابات الأمريكية في نوفمبر»؛ فقد صرح وزير الخارجية في حكومة الظل «ديفيد لامي» ، رفضه علنًا سياسة «ترامب» ، مشيرا إلى أن انتخاب «ستارمر» ، و«ترامب» ، يمكن أن يؤدي إلى تدهور العلاقات بين «لندن» و«واشنطن» .وحتى في حالة إعادة انتخاب المحافظين أنفسهم، أوضحت أن عودة ترامب إلى السلطة ستكون مصحوبة «بتقديم صفقات لا هوادة فيها» ، أمام حلف شمال الأطلسي .وعليه، فإن الضغوط على القيادة الأمنية البريطانية ستكون شديدة وأمرا محتملا بغض النظر عن نتائجها.

ويشكل «الأمن الداخلي» ، عنصرا آخر في خضم هذه الانتخابات، لاسيما مع إشارة «أسبينال» ، إلى الكيفية التي يعتزم بها «سوناك» ، التلاعب بقضية الأمن القومي، ومنحها «دورًا رئيسيا في الحملة الانتخابية» ، وسط

«مشاعر قوية بالافتقاد إلى الأمان» ، بين البريطانيين في حالة فوز حزب العمال .وأوضحت «أوسوليفان» ، أن الحكومة الجديدة ستواجه سؤالا، حول ما إذا كانت ستجدد التزامها بإنفاق ٢,٥ %من الناتج المحلي الإجمالي على مجال الدفاع بحلول نهاية العِقد الحالي .وعلى الرغم من أن «ستارمر» ، وافق على ذلك، فقد لاحظت الباحثة أن حزب العمال «لم يؤكد الموعد النهائي» ، لتنفيذ تلك الخطوة إذا تم انتخابه، خاصة مع الأخذ في الاعتبار حالة «الحذر المالي» ، الراهنة، وبطء معدل نمو الاقتصاد في السنوات الماضية.

على العموم، يدرك الخبراء والمراقبون حقيقة أن اختيار الناخبين البريطانيين ما بين «المحافظين» ، و«العمال» ، لن ينطوي على عواقب وتأثيرات عميقة على السياسة والتجارة العالمية، كما هو الحال مع الانتخابات الأمريكية في نوفمبر القادم .واعتبرت «إيما سالزبوري» ، من «مجلس الاستراتيجية الجيواستراتيجية» ، أن هذه النتيجة «لن تسبب حالة من عدم اليقين عالميا» ، حيث ستظل بريطانيا في نهاية المطاف «ملتزمة تجاه الحلفاء والشركاء» على حد سواء .

ومع تعرض كلا الطرفين– المحافظين والعمال – لضغوط سياسية كبرى؛ بسبب فشلهما في الاستجابة للكارثة الإنسانية والحرب الراهنة بغزة، بما في ذلك عدم ردهما بشكل مناسب على الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، وحقوق الإنسان للمدنيين الفلسطينيين؛ فقد خلصت «أوسوليفان» ، إلى أن الحكومة المقبلة ستواجه «تساؤلات حاسمة وفورية حول سياستها الخارجية» ، وخاصة أن التطورات في الشرق الأوسط مازالت في قلب الأحداث العالمية.

٢٠٢٤/٦/٢٧

استمرار سيادة الدولار الأمريكي بالاقتصادات الدولية.. رؤية غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يصادف شهر يوليو ٢٠٢٤ الذكرى السنوية الثمانين لمؤتمر «بريتون وودز» ، الذي شهد اجتماع مسؤولي أربع وأربعين دولة معظمها غربية في ولاية نيو هامبشاير الأمريكية؛ لتدشين نظام اقتصادي دولي جديد عقب نهاية الحرب العالمية الثانية .وبالإضافة إلى دوره في إنشاء مؤسسات رائدة، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، أشار مجلس العلاقات الخارجية إلى كيف عزز كذلك وضع الدولار الأمريكي على الجنيه الاسترليني، وجميع الوحدات النقدية الأخرى؛ باعتباره العملة الاحتياطية الرائدة في العالم، وتحديدا من خلال إنشاء نظام أسعار الصرف، والذي يربط كل دولة قيمة عملتها بالدولار.

وفي حين أن العملة الأولى المستخدمة في التجارة العالمية والمعاملات المالية هي الدولار الأمريكي؛ فإن كل تحدٍ للمكانة الجيوسياسية الأمريكية يطرح معه تساؤلات حول استمرار هيمنة الدولار .ومع احتدام المنافسة مع الصين، وصياغة النظام السياسي العالمي المتعدد الأقطاب، وتضاؤل الوزن الدبلوماسي الأمريكي؛ أضحى موضوع التخلص من الدولار موضع مناقشة متزايدة، بما في ذلك من قِبَل المحللين الاقتصاديين الغربيين .

وفي ضوء الطريقة التي استخدم بها الغرب أدواته الاقتصادية لعزل روسيا عن جزء كبير من الاقتصاد العالمي عقب دخولها حرب أوكرانيا في ٢٠٢٢، سجل ألكسندر وايز، من مصرف جيه بي مورجان، تزايد عدد الحكومات الأخرى التي أصبحت قلقة بشأن اعتمادها أكثر من اللازم على العملة الأمريكية، ومع ارتفاع أسعار الفائدة يُصبح أيضا الدولار القوي أكثر كلفة بالنسبة إلى الدول الناشئة؛ ومن ثم تزايد احتمالات وجود مشهد أكثر تنوعا للعملة الدولية.

ومع ذلك، وبالنسبة إلى مثل هذا التحليل المعاصر، تشير جميع الدلالات إلى بقاء الدولار الأمريكي بشكل مريح العملة الرئيسية لمتلكات الاحتياطية الأجنبية، والمعاملات الدولية .وعلى خلفية ذلك، فضلاً عن المزايا الجيواقتصادية والتنظيمية الرئيسية التي يحظى بها الدولار مقارنة بمنافسيه؛ أوضح جاريد كوهين، في مقال نشرته مجلة فورين بوليسي، تحت عنوان لا تراهن ضد الدولار، أن العالم بعيد كل البعد عن نقطة المنعطف، فيما يتصل باستمرار هيمنة العملة الأمريكية على حركة التمويل والتجارة الدوليين .

وبالفعل، وافقت مؤسسات مثل المجلس الأطلسي على مثل هذه التقييمات، مما يشهد أيضًا على أن وضع الدولار الأمريكي باعتباره العملة الاحتياطية الأساسية الآمنة على المدى القريب والمتوسط .وبينما رأى كوهين، أن منافسي الولايات المتحدة، وشركاءها على حد سواء يدفعون حدود الحكم الذاتي في إطار نظام قائم على الدولار؛ أكد المجلس الأطلسي أنه على الرغم من المناقشات الكثيرة حول تعزيز مجموعة دول البريكس، لعملية إلغاء الدولار، فإنها لا تزال غير قادرة على إحراز تقدم كبير لتقليل الأولوية الاقتصادية للولايات المتحدة.

من جانبه، أوضح وايز، أن التخلص من الدولار على نطاق واسع، أي التراجع الكبير لاستخدامه في التجارة العالمية والمعاملات المالية– والذي بدوره يقلل من هيمنة سوق رأس المال العالمي المقوم به يتركز في الولايات المتحدة –يُمكن أن يحدث هذا من خلال سيناريوهين محتملين، الأول يتعلق بـالأحداث السلبية التي تقوض السلامة والاستقرار الملحوظين للدولار، وتهدد أيضًا مكانة الولايات المتحدة كقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية رائدة في العالم .بينما يدور الثاني حول تطورات إيجابية خارج واشنطن تعزز مصداقية العملات البديلة، وأبرزها ما تشهده الصين، من إصلاحات اقتصادية وسياسية، مضيفا أن مثل هذا التراجع عن الدولار من شأنه أن يغير ميزان القوى، بشكل أساسي في الاقتصاد العالمي، كما أنه لن يؤدي فقط إلى انخفاض واسع النطاق وضعف أداء الأصول المالية الأمريكية، بل كذلك خلق ضغوط تضخمية على الدولار من خلال رفع كلفة السلع والخدمات المستوردة.

وفي هذا السياق، أشار كوهين، إلى تنامي عدد الدول– بما في ذلك دول الشرق الأوسط –التي تسعى لأن تصبح أقل اعتمادا على الدولار في التجارة، وبالتالي تنأى بنفسها عن أنظمة الدفع الأمريكية في ضوء الممارسات الاقتصادية الغربية التي تعاقب منافسيها مالياً لأسباب جيوسياسية .ولاحظ المجلس الأطلسي، كيف أن الدول التي تنتمي إلى مجموعة البريكس،) البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا، وتوسعت في ٢٠٢٤ لتشمل السعودية، والإمارات، ومصر، والأرجنتين، وإيران، وإثيوبيا(؛ تشجع بنشاط استخدام العملات الوطنية في التجارة والمعاملات، مثل الرنمينبي الصيني .

وفي حالة العملة الصينية، التي باتت تُستخدم الآن في أكثر من نصف مدفوعات بكين، ومن خلال نظام المدفوعات بين البنوك عبر الحدود (CIPS)، والذي يربط بشكل مباشر ١١٩ مشاركًا وبشكل غير مباشر ١٣٠٤ آخرين؛ سجل المجلس الأطلسي، كيف حل الرنمينبي محل الدولار، باعتباره العملة الأكثر تداولًا بروسيا في ٢٠٢٣، في حين أنشأت البرازيل، وجنوب إفريقيا، خطوط مبادلة مع الصين للعملة لاستخدامها في التجارة الثنائية المباشرة.

وعلى الرغم من ذلك، أشارت ميرا تشاندان، من بنك جيه بي مورجان، إلى كيف يبدو تدني نسبة اليوان الصيني ملفتا للنظر، حيث لم يشكل إلا نسبة ٢,٣ %من المدفوعات الدولية عبر نظام سويفت، مقارنة باستحواذ الدولار الأمريكي على ٤٣ %من تلك المدفوعات .وفي هذا الصدد، أشار كوهين، إلى أن العالم بأكمله لم يشهد حتى الآن أي جهود متضافرة تتسم بالتناسق؛ لمواجهة السيادة الراهنة والمستمرة للدولار .

ومع الإشارة إلى أن الحديث الفعلي عن إنشاء عملة موحدة لمجموعة بريكس، بغرض منافسة الدولار، لم يتحقق بعد على أرض الواقع، فإن نصيب الأصول المقومة بالدولار الأمريكي من احتياطيات البنوك المركزية العالمية لا يزال يمثل حاليا ٥٨ %من تلك الاحتياطيات، وهو أعلى كثيراً من ثاني أكبر عملة، وهي اليورو، بنسبة ٢١ .% علاوة على ذلك، لا يزال الدولار نفسه يمثل ٨٨ %من جميع معاملات الصرف الأجنبي، وفقاً لبنك التسويات الدولية، وهي نسبة أشار روبرت إتش ويد، من كلية لندن للاقتصاد، إلى أنها أقل قليلاً فقط مما كانت عليه في عام ١٩٨٩، وبالتالي فتلك النسبة شهادة على قوة ومرونة الدولار.

وفي تفسيره لمبررات تلك المرونة، أشار كوهين، إلى أنه على الرغم من تراجع القيادة الاقتصادية والسياسية الدولية الأمريكية خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية فإن الاقتصاد الأمريكي يظل الأكبر عالميا، مع كون أسواقه للأوراق المالية أكثر عمقًا واستقرارا ومؤسساته المالية هي الأكثر ثقة، وبالتالي أصبحت تلك العملة ملاذًا ماليًا آمنًا ووسيلة للتبادل ومخزن أكثر موثوقية للقيمة عالميا .بالإشارة إلى المزايا الأخرى التي يتفوق بها الدولار على منافسيه المحتملين؛ سلط وايز، الضوء أيضًا على حقيقة أن واشنطن تمتلك شبكة عالمية طويلة الأمد من التحالفات والشراكات، والتي تم ترسيخ العديد منها في اتفاقية بريتون وودز العالمية، ولا تستطيع الصين، وروسيا، والهند، ودول أخرى أن تضاهي تلك التحالفات من حيث الاتساع والنطاق.

مقارنة بالطموحات الاقتصادية الأكثر توافقًا بين الولايات المتحدة وحلفائها السياسيين في العالم الغربي، فإن المصالح المتنافسة بين دول بريكس، قد تعني أن التعاون الكامل في السياسات الاقتصادية ربما يمثل تحديًا أكثر تعقيدًا .وأشار المجلس الأطلسي، إلى كيف أن الهند، المنافس السياسي والاقتصادي للصين– لكنها أيضًا شريك أساسي داخل مجموعة بريكس –تجنبت أي مبادرة من شأنها أن تساعد في دعم الرنمينبي في الاقتصاد العالمي، وركزت اهتمامها بدلاً من ذلك على إقامة اتفاقيات تجارية يتضمنها تبادل بالروبية العملة الخاصة بها .ومع رغبة الاقتصادات الناشئة أيضًا في الاستمرار في الاستفادة من العلاقات المالية مع الولايات المتحدة والغرب الأوسع، يظل الدولار الأمريكي راسخًا في احتياطيات البرازيل الأجنبية، وصفقات الصادرات التجارية، وأيضًا العملة المهيمنة في التجارة العالمية لجنوب إفريقيا.

وعليه، أكد كوهين، أن العقود الثمانية التي انقضت منذ مؤتمر بريتون وودز، كانت مصحوبة بتنبؤات لا نهاية لها حول زوال الدولار الوشيك، وذلك منذ أن قرر ريتشارد نيكسون، فك الارتباط بين الدولار والذهب في عام ١٩٧١، حتى مع ظهور اليورو في فترة التسعينيات، أو أثناء صعود الاقتصاد الصيني في العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، مضيفا أنه بدلاً من تركيز الانتباه على سيناريوهات نزع الدولرة، يجب التفكير بعقلانية فيما إذا كان سيكون هناك حدث أو أزمة أو تقنيات جديدة سوف تؤدي لهذا السقوط للدولار .وهنا وينبغي النظر إلى الكيفية التي يعمل بها المنافسون الاقتصاديون للولايات المتحدة على دفع حدود النظام المالي للعمل على انهيار مرحلة الحرب الباردة في الوقت الراهن.

وبالإشارة إلى كيفية توقيع الصين، مع المملكة العربية السعودية، اتفاقا يتيح مبادلة العملات المحلية بقيمة ٥٠ مليار يوان) ٧ مليارات دولار (في نوفمبر ٢٠٢٣، كإجراء ضد العقوبات الاقتصادية الأمريكية المحتملة التي تستهدف مبيعات النفط، فضلاً عن الاستخدام المتزايد للعملات الرقمية التي تعمل خارج نطاق اللوائح الغربية؛ أوضح كوهين، أنه إذا كان منتقدو الدولار يريدون حقاً بديلاً طويل الأمد، فقد يضطرون رغما عنهم إلى تبني سياسات مختلفة جذرياً مستقبلاً.

ولعل الأرجح في هذه المسألة، وفقا لما أوضحه المراقبون الغربيون هو تسارع وتيرة التحول التدريجي في الأسواق الاقتصادية العالمية؛ حيث أوضح كوهين، أن التغيير سيأتي من خلال عملية التطور، وليس حالة من الثورة والتمرد ضد الدولار، وتوقع أن المزيد من البلدان سوف تختبر قدراتها وتنشر تدابير للحد من قوة الدولار، وإن كان ذلك من دون أن يكون هناك تحديات كبيرة للوضع المالي الراهن .

وفي حالة الرنمينبي، أشارت تشاندان، إلى أن وجوده مقارنة بالدولار الأمريكي لا يزال صغيرًا، لكنه ينمو كل عام، وبالتالي ستكون هناك عملية طويلة تتطلب تدابير إصلاحية حتى يتمكن من منافسة الدولار كعملة عالمية مُفضلة للمعاملات الدولية .ووافق وايز، على أن التراجع الجزئي عن التعامل بالدولار، قد تكون نتيجة أكثر قبولا مستقبلا، مضيفا أن المنافسة الاستراتيجية المتصاعدة بين القوى العظمى والمتوسطة من المرجح أن تسهل هذه التحولات بشكل أكبر، مؤكدا أنه في ذروة تلك المنافسة، فإن الاتفاقات الإقليمية، يمكن أن تؤثر على التجارة والتمويل، وبالتالي خلق مجالات نفوذ اقتصادية ومالية متميزة، يمكن للعملات الرقمية أن تتولى أدوارا مركزية بها .

على العموم، في حين أصر كوهين، على أن الدولار الأمريكي سيستمر في دعم الاقتصاد العالمي في المستقبل المنظور، ويدعم الخبراء من جيه بي مورجان، والمجلس الأطلسي، وكلية لندن للاقتصاد مثل هذا التقييم؛ فإن هناك اعترافا بأن التغيرات الجيوسياسية الراهنة باتت نتيجة مباشرة في الوضع الاقتصادي الراهن، والذي تم تأسيسه وفق مؤتمر بريتون وودز؛ وبالتالي فإن تصريحات أمثال روشير شارما، من روكفلر الدولية، والذي حذر فيها بعد الحرب الأوكرانية في عام ٢٠٢٢ من أن عالم ما بعد الدولار يقترب بسرعة، لا يمكن استبعاد وقوعها على الإطلاق.

٢٠٢٤/٦/٢٩

تحركات الكونجرس الأمريكي ضد «الجنائية الدولية» لحماية إسرائيل

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

طوال فترة الحرب على غزة أظهر المشرعون الأمريكيون من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، دعمهم الثابت والقوي لإسرائيل .وعلى الرغم من استشهاد عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، وتسبب القصف والاحتلال في وقوع كارثة إنسانية مدمرة وصفها مسؤولو الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان، مثل منظمة العفو الدولية، بأنها كارثة ذات أبعاد هائلة؛ فإن هذا الدعم لم يتغير .وبدلاً من ذلك، ومع تقدم الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة الدولية عن جرائم الحرب المرتكبة في غزة أمام محكمتي العدل الدولية، والجنائية الدولية، لجأ أعضاء الكونجرس إلى تهديد الأخيرة بفرض عقوبات في محاولة لإسكات الانتقادات الموجهة لإسرائيل.

وأثار قرار كريم خان، المدعي العام للجنائية الدولية في مايو ٢٠٢٤، بإصدار أوامر اعتقال دولية بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير دفاعه، يوآف غالانت، بسبب ارتكابهما جرائم حرب بحق المدنيين الفلسطينيين في غزة، غضب الجمهوريين بالكونجرس، الذين ردوا بإصدار تهديدات مباشرة ليس ضد خان فحسب، بل أيضًا ضد القانونيين في المحكمة .وفي أوائل يونيو، صوت مجلس النواب الأمريكي بأغلبية كبيرة لتمرير تشريع يقوده الجمهوريون لفرض عقوبات على الجنائية الدولية.

وعلى الرغم من احتمالية رفض مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الديمقراطيون، تمرير المزيد من هذه القوانين لمعاقبة محكمة مستقلة لجرأتها على التحقيق في جرائم حرب اقترفتها حليفة للولايات المتحدة؛ يظل حديث إدارة بايدن عن العمل مع أعضاء الكونجرس، بمن في ذلك الجمهوريون، لتعقيد عمل المحكمتين الجنائية الدولية، والعدل الدولية، هو ما يثير اهتمام القانونيين والحقوقيين، وخاصة أن واشنطن، لطالما أعلنت نفسها حامية لحقوق الإنسان والقانون الدولي؛ فضلا عن أن ما ارتكبته إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني هي جرائم حرب موثقة.

ومنذ قيامها، قدمت الولايات المتحدة، لإسرائيل مساعدات اقتصادية وعسكرية بقيمة ٣١٠ مليارات دولار، مما يجعلها أكبر متلق للمساعدات الخارجية الأمريكية منذ عام ١٩٤٨ .وأضاف جوناثان ماسترز، وويل ميرو، من مجلس العلاقات الخارجية، أنه وبموافقة الكونجرس، تعهد البيت الأبيض، بتزويد إسرائيل بتمويل عسكري بقيمة ٣,٨ مليارات دولار حتى عام ٢٠٢٨ على الأقل .وفي عام ٢٠٢٤ قفز هذا الرقم إلى أكثر من ١٢,٥ مليار دولار .

ومنذ أكتوبر٢٠٢٣، تم توثيق استخدم الجيش الإسرائيلي للأسلحة الأمريكية لمهاجمة العديد من الأهداف المدنية، بما في ذلك المدارس، والمستشفيات، والمساجد، والكنائس ومراكز اللاجئين .وعلى الرغم من اعتراف الخارجية الأمريكية، بأنه من المرجح استخدام ذخائر أمريكية في جرائم حرب إسرائيلية؛ فقد أقر مجلسا النواب والشيوخ العديد من مشاريع قوانين التمويل العسكري، بما في ذلك مليارات الدولارات لقوات الاحتلال.

ونظرا إلى ضخامة كتلة المشرعين المؤيدين لإسرائيل داخل الكونجرس، والذين دأبوا على دعم الهجوم العسكري على غزة بالرغم من المأساة الإنسانية التي تسبب فيها؛ فمن غير المستغرب رفض هذه الكتلة نفسها قرار خان، بإصدار أمر اعتقال بحق نتنياهو، وغالانت، للمثول أمام الجنائية الدولية .وحتى قبل إعلان هذا القرار، بعث ١٢ من كبار الجمهوريين في مجلس الشيوخ، من بينهم توم كوتون، من أركنساس، وتيد كروز من تكساس، وماركو روبيو، وريك سكوت من فلوريدا، وميتش ماكونيل، زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ، برسالة تهديد إلى المدعي العام شخصيًا وأفراد عائلته ومعاونيه بالعقوبات وتجميد الأصول في الولايات المتحدة، إذا مضى قُدما بطلب أوامر الاعتقال، وختموا تلك الرسالة بإنذار لقد تم تحذيرك.

وعليه، لم يكن غريبا أن يؤدي عدم رضوخ المحكمة، للتهديد إلى إثارة حملة ضدها ومحاولة فرض عقوبات عليها من قِبَل أعضاء مؤيدين لإسرائيل داخل الكونجرس .وفي مشروع قانون للسنة المالية ٢٠٢٥ والذي أصدرته لجنة الاعتمادات بمجلس النواب في أوائل يونيو ٢٠٢٤– بالإضافة إلى ٣٠٣ مليارات دولار من التمويل العسكري الممنوح لإسرائيل –دعا التشريع إلى حظر التمويل الأمريكي لوكالة الأونروا، والمحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، وكذلك لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة ضد إسرائيل .

واستمرارا، ففي الرابع من يونيو، أصدر مجلس النواب القرار رقم ٨٢٨٢، الذي يسعى كما أوضح إيثان ماير ريتش، من المركز العربي واشنطن دي سي، إلى فرض عقوبات على الأشخاص الذين تعتبرهم الولايات المتحدة ساعدوا في أي جهد من قبل الجنائية الدولية، للتحقيق والاعتقال والتحقيق أو مقاضاة شخص محمي، في إشارة إلى خان، ومعاونيه من القانونيين .وأشاد جمهوريون بارزون في مجلس الشيوخ؛ بمن فيهم كروز، وكوتون، وروبيو، بهذا التشريع، وأكدوا التزامهم بـ«إسرائيل اليوم والولايات المتحدة غداً.

وفي هجوم مستهدف آخر ضد الجنائية الدولية، أرسل كوتون، وسكوت، بالإضافة إلى مشرعين جمهوريين في مجلس الشيوخ، أمثال مايك براون من ولاية إنديانا، وجي دي فانس من أوهايو؛ في الخامس من يونيو، رسالة إلى المدعي العام الأمريكي ميريك جارلاند، يحثونه فيها على التحقيق مع خان لاتهامه– وفق زعمهم –بانتهاك القانون الأمريكي من خلال دعم الإرهاب واستهدافه لمسؤولين إسرائيليين، كما زعموا أن اتهامات المحكمة دون أي دليل، مشيرين إلى أن قد يكون هناك تنسيق واسع النطاق بين الجنائية الدولية وحماس.

ولم يكتف أعضاء الكونجرس بتقديم تشريع يخلط بين انتقاد سياسات إسرائيل ومزاعم معاداة السامية ويتجه عن قصد نحو فرض قوانين تنطوي على ممارسة أقسى أنواع التمييز ضد اللاجئين الفلسطينيين، بل حذرت لجنة مكافحة التمييز الأمريكية العربية(ADC) ، من أن قانون التوعية بمعاداة السامية، الذي تم إقراره بأغلبية ٣٩٠ صوتًا، مقابل ٢١ صوتا في مجلس النواب الأمريكي في بداية مايو ٢٠٢٤، يخلط بشكل خطير بين انتقاد إسرائيل، والتحيز ضد اليهود، ومعاداة السامية .

وفي تناقض واضح، قدم النائب الجمهوري اليميني المتطرف مات جيتس، من فلوريدا، القرار رقم ٨٦٢٩ – أو ما يُسمى بـقانون حماية المناطق الأمريكية من الهجرة الفلسطينية، والذي يفرض حظرًا لمدة عامين على المهاجرين المحتملين من فلسطين إلى الولايات المتحدة على أساس أنه– وفقًا له –يعتبر الفلسطينيين خطيرين جدًا، بحيث

لا يُسمح لهم بدخول البلاد، بما في ذلك اللاجئون المدنيون الذين نزحوا بسبب الهجمات الإسرائيلية باستخدام القنابل أمريكية الصنع.

وبالتزامن مع محاولات معاقبة الجنائية الدولية؛ بدا تملق كبار الساسة الأمريكيين للقادة الإسرائيليين واضحا؛ حيث تمت دعوة نتنياهو– على الرغم من ارتكابه انتهاكات خطيرة للقانون الدولي –من قبل هيئة تشريعية مستقلة؛ لإلقاء كلمة أمام جلسة مشتركة للكونجرس في ٢٤ يوليو القادم، وتحديدا من قبل رئيسي مجلسي النواب والشيوخ .وفي تناقض صارخ مع الاتهامات التي طرحها خان، كتب كل من رئيس مجلس النواب مايك جونسون، وزعيم الأقلية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل، إلى نتنياهو معربين عن أملهما في أن يشاركا الحكومة الإسرائيلية رؤيتها في الدفاع عن الديمقراطية، ومكافحة الإرهاب، وإرساء سلام عادل ودائم في المنطقة.

وعلى الرغم من أن غالبية المشرعين المؤيدين لإسرائيل في واشنطن، ينتمون إلى الحزب الجمهوري، فإن هناك عددا من الأعضاء الديمقراطيين البارزين يدافعون أيضًا عن الانتهاكات الإسرائيلية، ويرحبون بنتنياهو لإلقاء كلمة أمام مجلسهم .ومن بين هؤلاء زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شومر، على الرغم من دعوته في مارس ٢٠٢٤ إلى إجراء انتخابات إسرائيلية جديدة من أجل الإطاحة بـ نتنياهو، معترفا بأن بقاءه بمنصبه السياسي سمح له بأن يكون له الأولوية على حساب حماية مصالح إسرائيل ذاتها .ولأن هذا النائب تحديدا بدا مستعدًا للغاية، لغض الطرف عن الخسائر المدنية الدامية في غزة، أصر في يونيو ٢٠٢٤ على انضمامه إلى الدعوة المقدمة لنتنياهو للقدوم إلى واشنطن، مؤكدا أن علاقة بلاده مع إسرائيل متينة، وتتجاوز حدود أي شخصية حتى لو كان رئيس وزراء على حد قوله.

في مقابل ذلك، رفض هذه الدعوة العديد من الساسة الأمريكيين .وانتقد السيناتور كريس هولين، وهو ديمقراطي وسطي، ممثل عن ولاية ماريلاند، وعضو بارز في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، الدعوة، متسائلاً عن سبب رغبة واشنطن في مكافأة رئيس وزراء يتباهى بمناشدات الرئيس الأمريكي له بوقف الحرب والتهدئة .كما عارضها العديد من المشرعين، وتعهدوا بمقاطعة ظهور نتنياهو، تحت أروقة الكونجرس احتجاجًا على حرب إسرائيل في غزة، ورفض الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات ذات معنى لإنهاء الصراع برمته .

وأعلن النائب الديمقراطي في الكونجرس عن ولاية كاليفورنيا، رو خانا، عدم حضوره لهذا الحدث الذي اعتبره بمثابة محاضرة أحادية التوجه، وذهب السيناتور عن ولاية فيرمونت والمرشح الديمقراطي السابق للرئاسة بيرني ساندرز، إلى أبعد من ذلك من خلال وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بأنه مجرم حرب، ولا ينبغي دعوته إلى واشنطن.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يرفض عدد كبير من الديمقراطيين داخل الكونجرس حضور الاستماع لتصريحات نتنياهو، فقد أوضحت كاترينا سمعان، وميشيل ستين، من شبكة سي إن إن، أن إرسال وفد من الحزبين بقيادة الديمقراطي ستيني هوير، إلى إسرائيل مسبقًا مفاده إظهار دعم ملحوظ لقوات الاحتلال في استمرار حربها على غزة .ويوضح هذا كيف أن كتلة الدعم لإسرائيل لا تزال قوية للغاية، على الرغم من حجم الغضب الدولي المناهض للحرب على القطاع.

وتفسر هذه الضغوط السياسية أيضًا سبب قيام إدارة بايدن– على الرغم من إعلان معارضتها لإصدار عقوبات ضد الجنائية الدولية –باسترضاء المشرعين المؤيدين لإسرائيل من خلال تبني مشاعر مشتركة قائمة على منع المحكمة من محاسبة أي من القادة الإسرائيليين جراء قراراتهم وأفعالهم .وعلقت الخارجية الأمريكية، بأنها على استعداد للعمل مع أعضاء الكونجرس، بما في ذلك الجمهوريون، حول سبل منع المحكمة من أداء واجباتها والتحقيق بشأن انتهاكات القانون الدولي من جانب إسرائيل.

على العموم، على الرغم من وجود بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي الذين اتخذوا موقفًا أخلاقيًا متضامنًا مع الفلسطينيين، مثل بيرني ساندرز، الذي أعلن أن الجنائية الدولية، والعدل الدولية، على حق في التحقيق في الجرائم المرتكبة خلال الحرب الإسرائيلية في غزة والأراضي المحتلة، إلا أن الهيئتين التشريعيتين في واشنطن تضمّان أغلبية كبيرة من السياسيين الذين يرفضون هذا الموقف، بل ويفضلون الاستمرار في تزويد إسرائيل بالدعم العسكري والاقتصادي الذي تطلبه.

ومع أن أغلبية الرأي العام الأمريكي الآن تعارض استمرار الحرب وتتعاطف أكثر مع معاناة المدنيين الفلسطينيين المحاصرين في غزة، فإن قيام كبار المشرعين الأمريكيين بدعوة نتنياهو للتحدث في واشنطن يعكس مدى عدم توافق هؤلاء الساسة مع آراء ناخبيهم، كما يظهر ذلك رفضهم التمسك والالتزام بالمعايير والمبادئ التي لطالما طالبت بها الولايات المتحدة، الدول والحكومات الأخرى.

٢٠٢٤/٧/١

تعزيز احتمالات عودة ترامب بأداء بايدن الهزيل في المناظرة الرئاسية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

استضافت شبكة «سي إن إن» بأتلانتا، في ٢٧ يونيو، أول مناظرة رئاسية متلفزة، بين مُرشحي الرئاسة الأمريكية ٢٠٢٤، بين الرئيس الحالي جو بايدن، وسلفه الذي بات منافسًا له دونالد ترامب، والتي وصفها المراقبون السياسيون على نطاقٍ واسع، بأنها انعكاس كبير لآمال ترامب لإعادة انتخابه، ووصف ديفيد جراهام من مجلة أتلانتيك أداء الديمقراطي بايدن، ٨١ عامًا، في المناظرة بالـ«كارثة»، فيما ذكر أنتوني زورشر مراسل شبكة بي بي سي، أن بايدن قدّم إجابات غير متماسكة، وغير منطقية على عديد من الأسئلة، وحتى مع تراجع سقف التوقّعات بشأنه، إلا أنه تعثّر بشكلٍ سيء.

ومع تقرير صحيفة فاينانشال تايمز بتملّك المسؤولين الديمقراطيين حالة من الذعر، بسبب محاولة السيطرة على الأضرار التي لحقت بحملتهم، فإن سوزان جلاسر من صحيفة نيويوركر، هي واحدة من عدّة مُعلّقين تساءلوا مباشرةً، عما إذا كان الأداء الكارثي المحتمل في المناظرة الأولى، يمثّل بداية النهاية لرئاسة بايدن.

ويبدو أن الهجوم الشخصي والخطاب العدواني، الذي ميّز المناظرات النارية بين بايدن وترامب، قبل انتخابات ٢٠٢٠، قد تكرّر بعد أربع سنوات، وشمل ذلك مسائل السياسة الخارجية، حيث كتب البروفيسور جيريمي سوري من جامعة تكساس، إن التناقض بين أممية بايدن وانعزالية ترامب، أضحت أكثر وضوحًا، من أي وقتٍ مضى في تاريخ المناظرات الرئاسية المتلفزة.

وعلى الرغم من إعراب كلا المرشحين عن دعمهما الحازم لإسرائيل، فإن وصف ترامب لمنافسه بأنه فلسطيني سيئ، جذب اهتمامًا خاصًا؛ حيث فُهم أنه محاولة لوصم الرئيس الديمقراطي، كزعيم أمريكي محتمل بقطع الدعم المالي والعسكري والاقتصادي الأمريكي لإسرائيل.

ومع وقوف بايدن إلى جانب حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة، على الرغم من حملة القصف التي شنتها على غزة، والتي أسفرت عن مقتل آلاف المدنيين، وتسبّبت في كارثة إنسانية هائلة، وإزاء رد ترامب بأنه إذا عاد إلى البيت الأبيض، سيسمح للجيش الإسرائيلي بإنهاء مهمة تدمير حماس، بغض النظر عن الأضرار المادية التي لحقت بها؛ فإن المناظرة الرئاسية أكّدت فقط كيف أن حكومة الولايات المتحدة– سواءً كانت ديمقراطية، أو جمهورية –ليست مستعدة لتحميل إسرائيل المسؤولية عن انتهاك القانون الدولي، أو استعدادها لاتخاذ موقف يسمح لها بأن تكون وسيطًا نزيهًا، في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وبالنظر إلى كيفية تطوّر المناظرات بين ترامب وبايدن في ٢٠٢٠، بحسب وصف جلاسر من مباراة صراخ، في لقائهما في كليفلاند بولاية أوهايو آنذاك، كدليلٍ قوي على أسوأ مناظرة رئاسية على الإطلاق، بالنظر إلى حجم الهجوم الشخصي والمقاطعات المستمرة، فقد رأت جلاسر؛ أن صراخ رجلين مسنين غاضبين في وجه بعضهما البعض مرة أخرى، مجرد تأكيد على ضحالة جاذبية الخيارات المتاحة أمام الناخب الأمريكي، في ٢٠٢٤.

على الرغم من إدانة الأخير بجرائم تتعلّق بالتمويل، قبل المناظرة الأولى ٢٠٢٤، فقد تفوّق ترامب بفارقٍ ضئيل على بايدن، في استطلاعات الرأي الوطنية، ٤٨ %إلى ٤٤%، وفقًا لصحيفة نيويورك تايمز، و٤٩ %إلى ٤٥%، وفقًا لجامعة كوينيبياك من ولاية كونيتيكت.

ومع معاناة الديمقراطيين من حملة متعثّرة، أشارت صحيفة فاينانشال تايمز؛ إلى كيف أن مستشاري الرئيس تحركوا لإجراء مناظرة رئاسية مبكرة غير مسبوقة، في يونيو، في محاولةٍ لتذكير الناخبين بأسباب اختيارهم لـ بايدن دون ترامب، في ٢٠٢٠.

ومع ذلك، في هذه الحالة، بدلًا من أن يشهدوا عدم ملاءمة ترامب للمنصب، فإن ما يقرب من ٦٠ %من الناخبين الأمريكيين، ممن شاهدوا المناظرة، رأوا أن نظيره يخطئ مرارًا وتكرارًا في الإجابات المتلعثمة، على أسئلة مدير المناظرة، والهجوم المُتكرر لترامب، وتطرّقت جلاسر كيف أن السؤال الذي طرحه المتفرجون، مُنذ بداية المناظرة، لم يكن ما إذا كان بايدن يخسر، بل مدى ما قد يلحقه من ضرر بحملة إعادة انتخاب الرئيس؟

وخصوصًا، فإن المخاوف بشأن سن بايدن، هي التي أثّرت في سمعة رئاسته، حيث أعرب ٦ من كل ١٠ بالغين أمريكيين، مسبقًا، عن عدم ثقتهم في القدرة العقلية لرئيس الولايات المتحدة، للعمل كقائد أعلى بفعالية، حيث يرى ديمتري ميلهورن، مستشار ممولي حملات المرشحين الديمقراطيين؛ أن المناظرة لم تؤد إلا إلى تعزيز المخاوف بشأن عمره، وهو أكبر نقاط ضعفه الانتخابية.

حتى إن هذه الكارثة أثارت تساؤلات حول مدى ملاءمة بايدن للترشح لإعادة انتخابه، وإمكانية اختيار الديمقراطيين مرشحا آخر رسميًا، ومع إظهار استطلاع أجرته وكالة أسوشيتد برس، قبل المناظرة، أن أكثر من نصف الناخبين الديمقراطيين ٥٥%، يعتقدون أن أداء ترامب كان بالغ الأهمية، أو مهمًا جدًا، بالنسبة إلى آمال

إعادة انتخابه، يرى مارك ليبوفيتش، من مجلة أتلانتيك، أن الوقت حان ليتنحى بايدن جانبًا، من أجل كرامته، ومصلحة حزبه، وكذلك لمستقبل البلاد.

على الرغم من أن كريستال هايز، وهولي هونديريش، من هيئة الإذاعة البريطانية الـ بي بي سي، أوضحا أن بايدن لم يقدّم أي إشارة إلى أنه يفكّر في التنحي، وأصرّا على أنه يعتقد أنه أبلى بلاءً حسنًا، في مناظرته ضد أكاذيب ترامب .ولعل إجباره على الخروج من عباءة الحزب الديمقراطي هو سيناريو أقل عقلانية في الوقت الراهن، وكذلك حقيقة أن هناك جدلا واسع النطاق في وسائل الإعلام الغربية، حول إمكانية استبداله بشخصيةٍ سياسية أخرى أكثر ثقلًا؛ يحد نوعًا ما من ما أشارت إليه جلاسر، بأن المناظرة كانت ليلة كارثية للديمقراطيين، الذين يأملون في إيقاف عودة ترامب إلى البيت الأبيض، عام ٢٠٢٥.

وفي حالة ترامب، فإن على الرغم من أن جلاسر رأت أنه ليس هناك بطل صريح لتلك المناظرة في حد ذاتها، بعد أن كرّر عباراته المألوفة والمعتادة، والتي غالبًا ما تكون خارج السياق، أو غير صحيحة تمامًا، والتي اقتبسها من المسيرات الاحتجاجية، ومواقع التواصل الاجتماعي، فأكّدت جلاسر أن خطابه المشوه وغير المتماسك، كان أكثر قوة بشكلٍ أكبر بكثير من تصريحات بايدن السياسية الخافتة، التي غالبًا ما تفقد التسلسل في طرح الأفكار، ليهتم فحسب بالتسابق في الردود، والإجابات .

وهكذا، على الرغم من أن ترامب، كما لاحظت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، تهرّب مرارًا وتكرارًا من أسئلة مشرفي المناظرة، حول ما إذا كان سيقبل نتيجة انتخابات هذا العام، أشارت جلاسر أنه بالنسبة إلى المشاهدين الأمريكيين في النهاية، بدا أكثر صحة وقوة وأكثر ملاءمة من منافسه، لتولي منصب رئيس الولايات المتحدة.

وأفادت كريستينا لو، وريشي إينجار، من مجلة فورين بوليسي الأمريكية، بأنه كان من المتوقّع أن تهيمن القضايا المحلية، مثل الأوضاع الاقتصادية، على المناظرة، إلا أن الأدوار المهمة التي تلعبها الولايات المتحدة في الحروب المستمرة، في غزة وأوكرانيا، أظهرت الحاجة الملحة إلى مناقشتها في مدينة أتلانتا الأمريكية.

أما ما يتعلّق بالأوضاع الاقتصادية، فعلى الرغم من أن هذه القضية لم تحظ سوى بضع دقائق من الاهتمام في المناظرة، لاحظ موقع ميدل إيست آي البريطاني، أن هناك تحديات أمام القيادة الدبلوماسية الأمريكية المحتملة لتلك الحروب، والتي تجلّت بوضوحٍ أمام كل من بايدن وترامب.

وقد أوضح لو وإينجار كيف أن كلا المرشحين كما هو متوقّع، أصدرا تأييدًا كاملًا لإسرائيل، مع التزام كل منهما بإتاحة دعمهما الأقصى، لاستمرار تلك الحربين، فيما أصرّ بايدن على أن حماس قد تمّ إضعافها إلى حدٍ كبير فعلًا، ولكن يجب القضاء عليها تمامًا قبل انتهاء حرب غزة، إلا أن ترامب رد على ادعاء بايدن، بأن الطرف الوحيد الذي يريد أن تستمر الحرب هو حماس، من خلال اعتراف بأنه في الواقع، إسرائيل هي التي تريد استمرار الحرب.

ومع ذلك، فإنه بدلًا من استخدام هذا الادعاء للإشارة إلى أن الإدارة الجمهورية العائدة للرئاسة حال تنصيبها، ستمارس المزيد من الضغط على حكومة نتنياهو، لوقف قصف واحتلال الأراضي الفلسطينية، دعا ترامب حكومة الولايات المتحدة إلى السماح لإسرائيل بإنهاء مهمة تدمير حماس، بغض النظر عن الخسائر المدنية للفلسطينيين.

وفي تصعيد لجهودهما لتصوير أحدهما للآخر، بأنه قائد غير مسؤول أمام الشعب الأمريكي، الذي لا يزال متعاطفاً مع إسرائيل، أشار ترامب– دون تفسير –أن بايدن بدا في تلك الحرب، مثلما لو كان فلسطينيًا، ولكنه ظهر كمواطن سيئ جدًا، وضعيف على حد وصفه، ومن ثَم، عندما سأله مدير المناظرة عما إذا كانت إدارة ترامب المحتملة، حال فوزها، ستدعم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أراد الرئيس السابق المراوغة، مكتفيًا بالقول إنه عليه أن يرى وينظر في هذا الأمر قبل إقراره.

ولم يشر بايدن ولا ترامب إلى المعاناة الإنسانية الهائلة في غزة، وبدلًا من ذلك سعى إلى دعم أولئك الأمريكيين، الذين ما زالوا ملتزمين بتزويد إسرائيل بالدعم العسكري، والاقتصادي، لمواصلة حربها، ومع تقدّم ترامب في استطلاعات الرأي الحالية، ومع احتمال اتساع دائرة تقدّمه بعد المناظرة الأولى، فإن احتمال تحول واشنطن إلى دعمٍ أكثر علانية لإستراتيجية نتنياهو، لتدمير غزة، وإنهاء احتمال قيام دولة فلسطينية مستقلة، أصبح أكثر احتمالًا، مع اقتراب حسم الانتخابات الرئاسية.

ومن المؤشرات أيضًا على السياسة الخارجية، التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي ستتبعها إدارة ترامب الثانية حال فوزها؛ التعليقات التي تمّ الإدلاء بها بشأن الحرب في أوكرانيا، وبينما دافع بايدن عن تزويد الولايات المتحدة لكييف، بما يقرب من) ١٧٥ مليار دولار (من المساعدات العسكرية، مُنذ فبراير ٢٠٢٢، قال ترامب :إن الإدارة الديمقراطية شجعت روسيا على الغزو، بسبب الانسحاب الكارثي الذي قادته الولايات المتحدة من أفغانستان، قبل عام، والذي سمح لـ طالبان باستعادة كابول كليًا.

وأضاف أن :الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لم يكن ليغزو أوكرانيا، لو كان يقود الولايات المتحدة رئيسًا حقيقيا، يحظى باحترام نظرائه المعاصرين .

ومن هذا المنطلق، تعهّد المرشح الجمهوري بتسوية الحرب، حتى قبل إعادة تنصيبه، على الرغم من أنه أصبح من المعتاد في تصريحاته الصاخبة، عدم تقديم أي تفسير، أو تفاصيل حول كيفية تحقيق ذلك، في المناظرة الثنائية.

كما خلصت جلاسر؛ أنه على الرغم من أن ترامب أدلى بالعديد من تصريحاته التحريضية المعتادة، بما في ذلك ما يتعلّق بالسياسة الخارجية الأمريكية، فإن أبرز الأخبار خلال المناظرة الرئاسية الأولى ٢٠٢٤، كانت تتعلّق تمامًا بـ بايدن، والسؤال العالق والمحير، حول ما إذا كان ببساطة، الأخير بات كبيرًا في السن، بحيث لا يمكنه السعي لإدارة فترة تمتد إلى أربع سنوات أخرى، في المكتب البيضاوي.

ومن الواضح أن هذا السؤال شغل فكر العديد من المعلّقين والمحللين السياسيين فعلًا، وكان ديفيد أكسيلرود المستشار السابق لباراك أوباما، من بين أولئك الذين اعترفوا، بأن هناك الآن مناقشات جدية، حول ما إذا كان ينبغي لبايدن الاستمرار من عدمه، ورغم أنه من غير المرجح أن تقرّر اللجنة الوطنية الديمقراطية الهيئة الحاكمة للحزب الديمقراطي، استبدال مرشح آخر بالرئيس بايدن، قبل نوفمبر القادم.

فلا يمكن إنكار أن الأداء الضعيف جدًا في أتلانتا، جعل احتمال عودة ترامب أكثر ترجيحًا، وستكون لمثل هذه النتيجة تداعيات هائلة، ليس فحسب على السياسة الداخلية الأمريكية، ولكن أيضًا على الحرب في غزة، حيث

أعرب ترامب عن دعمه الكامل لاستمرار حرب إسرائيل، والتدمير الكامل لحماس، وهو الهدف الذي قد يكون محل شك، وسيؤدّي حتمًا إلى المزيد من الدمار المادي الهائل، وخسارة آلاف من أرواح المدنيين.

٢٠٢٤/٧/٢

عوامل تآكل الثقة بالولايات المتحدة في الشرق الأوسط.. نظرة تحليلية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

ساندت إدارة بايدن، الحرب الإسرائيلية على غزة منذ أكتوبر ٢٠٢٣، ورفضت لاحقًا العدول عن ذلك في الأشهر التسعة التالية بالرغم من استشهاد ما لا يقل عن ٣٨ ألف مدني فلسطيني، وإصابة ٨٦ ألفا آخرين– معظمهم من النساء والأطفال –وتدميرها لمنازلهم وبنيتهم التحتية، واختارت بدلا من ذلك الاستمرار في دعمها؛ سياسيًا، واقتصاديًا، وعسكريًا، فضلا عن حمايتها دبلوماسيًا من الإدانة والاستنكار الدوليين في الأمم المتحدة، وتهم الإبادة الجماعية من قبل المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية؛ وهو ما ألحق بالغ الضرر بسمعتها دوليا . ونتيجة لهذه السياسات، انعكس الضرر على مصداقية الولايات المتحدة، في الشرق الأوسط، وهي المنطقة التي سجل فيها ستيفن والت، من جامعة هارفارد، أن أمريكا وحلفاءها، قد أججوا بها نار عدم الاستقرار، وانعدام الأمن من خلال سياسات التدخل العسكري، وتغيير الأنظمة، وشن حرب على الإرهاب، والالتزام الانتقائي بالقانون الدولي، وحقوق الإنسان، بما يتناسب مع مصالحهم السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وتفصيلا، طُرحت هذه الديناميكية في مجلة فورين أفيرز، في شكل استطلاع للرأي لثلاثة باحثين مشاركين في الباروميتر العربي– منظمة بحثية تجري استطلاعات رأي نصف سنوية حول القضايا الإقليمية في ١٦ دولة عربية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا –وهم مايكل روبنز، وأماني جمال، ومارك تيسلر، والذين أكدوا أن واشنطن تخسر مصداقيتها في العالم العربي، جراء سياساتها وأفعالها الداعمة لإسرائيل ضد الفلسطينيين في كل من غزة والأراضي المحتلة .ومع مواجهة الدول الغربية الأخرى، بما في ذلك المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، انخفاضات حادة أيضًا في شعبيتها في جميع أنحاء المنطقة، أشار الباحثون إلى أن منافسي أمريكا، مثل الصين، على الجانب الآخر، يجنون الفوائد لتحقيق مصالحهم الاستراتيجية الطويلة المدى.

وبشكل واضح، يمكن تأكيد فرضية روبنز، وجمال، وتيسلر، القائلة إن الولايات المتحدة تفقد مصداقيتها الإقليمية بسرعة، من بيان موقف بايدن، ومعاونيه، وأبرزهم أنتوني بلينكن، وزير الخارجية، ولويد أوستن، وزير الدفاع، وجيك سوليفان، مستشار الأمن القومي، الذين قاموا بجولة منتظمة بالمنطقة في محاولات فاشلة للتوصل إلى تسوية مواتية لإسرائيل، حيث لم يتبق لهم أي مصداقية على الإطلاق.

ومن خلال وصف اندلاع الحرب بغزة، بأنه لحظة فاصلة لعلاقات الولايات المتحدة مع الشرق الأوسط؛ أشار الباحثون إلى كيف تحول الرأي العام في جميع أنحاء المنطقة بشكل حاد ضد واشنطن .ووثقت النتائج التي توصلت إليها الباروميتر العربي، أنه بحلول عام ٢٠٢٢، كانت المواقف تجاه أمريكا قد تحسنت إلى حد ما، عقب سنوات من انعدام الثقة في أعقاب غزو العراق عام ٢٠٠٣، حيث أكد أكثر من ثلث المشاركين في الاستطلاع

رأيًا إيجابيًا تجاهها؛ لكن بحلول وقت إجراء الاستطلاع في أواخر عام ٢٠٢٣ وأوائل ٢٠٢٤، تم تسجيل تراجع في سمعتها بين المواطنين العرب بشكل كبير وغير مفاجئ بالنظر إلى دعمها لإسرائيل.

وذكر روبنز، وجمال، وتيسلر، كيف انخفضت شعبية الولايات المتحدة من ٥١ %إلى ٢٨ %في الأردن، ومن ٦٠%إلى ٣١ %في موريتانيا، ومن ٤٢ %إلى ٢٧ %في لبنان، ومن ٤٠ %إلى ١٠ %فقط في تونس، مع انخفاض نسبة من يعتقدون امتلاك بايدن، سياسة خارجية «جيدة» إلى ١٢ %في لبنان، و٩٪ في الأردن، و٨٪ في الكويت، و٦٪ في المغرب و٥٪ في موريتانيا .وفيما يعتقد ٢ %فقط من الأردنيين أن واشنطن، ملتزمة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان الفلسطيني، نجد في المقابل ما يزيد على ٦٠ %من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع ينظرون إليها على أنها ملتزمة بحماية حقوق الإنسان للإسرائيليين.

وتتزامن خسارة الولايات المتحدة، لسمعتها لدى الشعوب العربية مع تراجع مصداقيتها الدبلوماسية .وأشار الباحثون إلى أنه في الوقت الذي تسعى فيه إلى إنهاء الحرب في غزة، وبدء مفاوضات نحو تسوية دائمة، فإنها تحتاج إلى شراكة الحكومات العربية، وهو أمر سيكون من الصعب الحصول عليه مع استمرار تشكك المواطنين العرب في أهدافها بالشرق الأوسط .وبالنظر إلى الطريقة التي دافعت بها عن تصرفات إسرائيل، ورفضها الانضمام إلى غالبية العالم في الإدانة الصريحة للعنف الذي تمارسه ضد المدنيين الفلسطينيين؛ يبقى وجود تأثير لها في المنطقة من عدمه موضع تساؤل .وأشار دانييل ليفي، من مشروع الولايات المتحدة/الشرق الأوسط، إلى كيف أصبحت فلسطين وغزة تمثل الصورة الرمزية للتمرد ضد النفاق الغربي، والنظام العالمي غير المقبول، الذي تدافع فيه واشنطن عن تصرفات حلفائها في الوقت الذي تُدين فيه بشدة تصرفات خصومها .

وهنا يجب التأكيد على أن هذا الوضع قد نشأ بالأساس بسبب سياسات إدارة بايدن .وبدلاً من استغلال العلاقات الأمريكية مع إسرائيل كوسيلة لإجبار نتنياهو، على التوصل إلى اتفاق سلام ينهي الحرب، ويحدد ملامح الطريق نحو إقامة دولة فلسطينية؛ حاول بلينكن، الضغط على حماس للموافقة على الشروط التي فرضتها إسرائيل .وبالتالي، فإن إصراره على أن الحرب ستستمر، بسبب رفض الحركة لخطة وقف إطلاق النار التي تدعمها بلاده، وأن الهجمات العسكرية على البلدات والمدن الفلسطينية لن تتوقف، هو أمر غير مقنع وغير مفاجئ في آن واحد.

ولم ينته الأمر بتأثر مصداقية واشنطن في المنطقة، حيث شهدت الدول الغربية الأخرى التي اختارت الوقوف إلى جانب إسرائيل حالة من تراجع أدوارها .وأشار رويري كيسي، في مجلة فورين بوليسي، إلى تآكل القوة الناعمة الألمانية في المنطقة؛ بسبب دعم حكومتها لأهداف الحرب الإسرائيلية .

ومن الملاحظ أن أزمة المصداقية التي تعتري الغرب– والتي كانت نتاجا لدعم الدول الغربية لإسرائيل رغم عقود من الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي –قد مثلت فرصة لمنافسي الولايات المتحدة لاستغلالها .ومع فشل الجهود الدبلوماسية الأمريكية بالمنطقة، أشار باتريك وينتور، في صحيفة الجارديان، إلى الكيفية التي تسعى بها الصين إلى تبني دور الوساطة، لتعزيز سمعتها، وتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط، على حساب أمريكا .وعليه، أوضح

روبنز، وجمال، وتيسلر، أن بكين تعد المستفيد الرئيسي من تراجع سمعة واشنطن بين الشعوب العربية، حيث ازدادت نسبة التأييد والدعم بين الدول العربية والصين في الآونة الأخيرة بنسبة ١٥ نقطة مئوية، وهو ما يوضح تغير طبيعة حال استمر نصف عِقد من ضعف الدعم للصين في جميع أنحاء الشرق الأوسط .

ودعما لهذا التقييم، أكد العديد من الأكاديميين تأييد الشعوب العربية لنهج الصين تجاه الأمن الإقليمي مقارنة بالنموذج الأمريكي .

وعلى الرغم من أنه ليس غريبا أن يكون العرب أكثر تشككًا في نوايا الولايات المتحدة، في المنطقة، وأقل ثقة بها، نظرًا إلى سياساتها الداعمة لإسرائيل؛ فقد أشار الباحثون إلى أن بيانات الاستطلاع تُظهر أن هذا الشك غير مقترن بالرغبة في رؤيتها تتبنى الحياد، أو تنسحب من الشرق الأوسط بصورة كلية .ومع ارتفاع أعداد الأصوات –بنسبة ٢١ نقطة مئوية بين الأردنيين، و١٨ نقطة لدى المغاربة، و١٧ لدى اللبنانيين –التي تعتقد أن الأولوية الإقليمية القصوى لبايدن بالمنطقة يجب أن تكون حماية حقوق الفلسطينيين، فقد رأوا أن تلك الشعوب تريد للولايات المتحدة أن تكون منخرطة في حل القضية الفلسطينية .

ومع الاعتراف بالأهمية المستمرة للقوة السياسية، والدبلوماسية، والعسكرية، والاقتصادية الأمريكية، فقد حدد روبنز، وجمال، وتيسلر، الوسيلة المثلى للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين لاستعادة مصداقيتها، والتي تشمل الدفع بقوة من أجل وقف إطلاق النار في غزة، وزيادة المساعدات الإنسانية للفلسطينيين، والمساعدة في تحقيق حل الدولتين .لكن هذا لن يحدث مع رفض بلينكن، قبول الاعتراف بفشل الدور الذي لعبته بلاده في المفاوضات، والتزام إدارة بايدن، باستخدام رصيف بحري لتوصيل المساعدات الإنسانية، بدلاً من إجبار إسرائيل على فتح الطرق المؤدية إلى القطاع، وهو الأمر الذي وصفه ستيفن سيملر، في مجلة فن الحكم المسؤول، بأنها مسرحية، هدفها صرف الانتباه عن الإخفاقات الأمريكية الخطيرة .

على العموم، تشير حقيقة أن الإدارة الأمريكية لن تغير موقفها من الحرب حتى بعد مرور أشهر من العنف والمعاناة؛ أن الاقتراحات حول كيفية إصلاح سمعتها، واسترداد مصداقيتها هي اقتراحات عقيمة في النهاية، حتى لو أصر الباحثون على أن فشلها في تغيير سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط، سيهدد دورها القيادي في المنطقة، وبالتالي سُيسمح لدول أخرى مثل الصين، بمزاحمة دورها .وعليه، يبدو واضحًا بالنسبة للولايات المتحدة، والدول الغربية الأخرى، مثل بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، أن التزامها بالدفاع عن إسرائيل من المساءلة الدولية، يأتي ضمن أولوياتها التي تتجاوز حدود هذه المخاوف.

٢٠٢٤/٧/٤

تراجع القيادة الغربية يُهدد مصداقيتها على الساحة الدولية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

قبل وبعد أن أصدر «فلاديمير بوتين» ، أمره بشن حرب على أوكرانيا، أعرب المعلقون الغربيون عن قلقهم إزاء الضعف الواضح في قيادات «الولايات المتحدة» ، و«المملكة المتحدة» ، و« أوروبا» ، حيث لم يتمكنوا من ردعه عن هذه الحرب .ووصف «ليام كولينز» من «مؤسسة أمريكا الجديدة» ، و«فرانك سوبتشاك» من

«أكاديمية ويست بوينت» ، تحركات «إدارة بايدن» ، قبل الحرب بأنها «واهنة وغير كافية» .وأشار «هنري كيسنجر» ، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، قبل وفاته بعام، إلى إخفاقات هذه الإدارة، معربًا عن أسفه لغياب شخصيات «قوية» على الساحة الدبلوماسية الغربية.

وبخلاف القادة البارزين في الماضي، مثل «مارغريت تاتشر» ، رئيسة وزراء بريطانيا، و«كونراد أديناور» ، مستشار ألمانيا، و«شارل ديغول» ، رئيس فرنسا، الذين لم يقتصر نفوذهم على شؤون القارة فحسب، بل امتد إلى الساحة الدولية؛ أشار «سيمون تيسدال» في صحيفة «الجارديان» ، إلى أن «إيمانويل ماكرون» ، رئيس فرنسا، و«أولاف شولتز» ، مستشار ألمانيا، و«بوريس جونسون» ، رئيس وزراء المملكة المتحدة – آنذاك – أظهروا ضعفهم، وافتقارهم للإلهام، وانعدام الثقة.

وتعليقًا على ما كتبه «تيسدال» ، حول حاجة الغرب إلى رجال دولة «صادقين» ، و«جديرين بالثقة»؛ من أجل ردع أمثال «بوتين» ، كشفت حرب غزة في أكتوبر ٢٠٢٣ عن وقوف هذه الحكومات إلى جانب القمع الإسرائيلي للشعب الفلسطيني، والدمار الواسع النطاق في غزة، وهو الموقف الذي لم يتغير رغم سلسلة الانتقادات من جماعات حقوق الإنسان، وإدانات الأمم المتحدة، والإجراءات القانونية المستمرة ضد حكومة «بنيامين نتنياهو» ، بتهمة ارتكاب «جرائم حرب» ، أمام محكمتي «العدل الدولية» ، و«الجنائية الدولية» .ومع ذلك، لايزال «نتنياهو» ، زائرًا مُرحبًا به في العواصم الغربية .ولهذا السبب، اتهم «بليز مالي» ، من «معهد كوينسي لفن الحكم المسؤول» ، إدارة بايدن بأنها «خانت بشكل صارخ» ، التزامها «الظاهري بحقوق الإنسان والقانون الدولي» ، مشيرًا إلى تناقض تعاملها مع حرب غزة، مقارنة بمواقفها بشأن حالة أوكرانيا.

وبالمثل، ارتكب «ماكرون» ، و«شولتز» ، ورئيس وزراء المملكة المتحدة «ريشي سوناك» ، ورئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون دير لاين» ، نفس الإخفاقات الجسيمة في القيادة الأخلاقية والسياسية .وتؤكد المقارنات مع أسلافهم مدى الانحدار الحاد الذي شهدته القيادة العالمية الغربية في العقود الأخيرة.

ونظرًا إلى أن «الولايات المتحدة» ، تعتبر القاطرة السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية الأولى للغرب، فلا يُستغرب أن يكون مثال الحنكة السياسية الذي يظهره رئيسها، هو المعيار الذي يتبعه الآخرون، لكن في حالة «بايدن» ، افتقد الغرب ذلك المثال طوال فترة وجوده .وبعد سنوات من القرارات السياسية غير المدروسة لسلفه «دونالد ترامب» ، أشار «ستيفن ليفينغستون» في صحيفة «واشنطن بوست» ، إلى أنه دخل البيت الأبيض في يناير٢٠٢١؛ بهدف «إعادة السياسة الخارجية لبلاده إلى مسارها المعهود» ، من خلال إعادة الانضمام إلى المعاهدات، والعودة إلى التحالفات، وبالتالي «استعادة مكانتها عالميًا» .

ومع اقترابه من الانتخابات الرئاسية المقبلة في نوفمبر ٢٠٢٤، لم تتحقق هذه الطموحات، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أخطائه الاستراتيجية الجسيمة .وفي ظل رفض «ستيفن والت» من جامعة «هارفارد» مؤخرًا «عدم كياسة» التصرفات الأمريكية في الخارج، أوضح «ستيفان ثيل» في مجلة «فورين بوليسي» ، كيف كان القرار الأحادي الجانب بسحب القوات الأمريكية من أفغانستان في ٢٠٢١، بمثابة «كارثة» ، مشيرًا

إلى أن «تركيز الرئيس المبكر على الديمقراطية وحقوق الإنسان، قد تعرض للخطر منذ ذلك الحين؛ بسبب تجاهله للحقائق الجيوسياسية» .

وأدى عدم استجابة المسؤولين الغربيين للحرب التي شنتها إسرائيل على غزة، إلى تأجيج الانتقادات ضدهم واتهامهم بـ«الافتقار إلى القيادة الأخلاقية» ، و«الحنكة السياسية في أوقات الأزمات» ، خاصة في ضوء تعارض قراراتهم السياسية مع الآراء الواضحة لمواطنيهم .ففي «المملكة المتحدة» ، يؤيد ٦٩ %من البريطانيين وقفًا فوريًا لإطلاق النار، ويتعاطف ٢٩ %مع الفلسطينيين مقارنة بتعاطف ١٦ %مع إسرائيل .أما في «الولايات المتحدة» ، فإن ٥٥ %من الأمريكيين يرفضون الهجمات الإسرائيلية، بينما يدعمها ٣٦ %فقط، وهو تغيير ملحوظ عن نوفمبر ٢٠٢٣، حيث كانت النسب) ٥٠ %تأييدًا، و٤٥٪ معارضة .(

وفي أوروبا، ارتفع تأييد فرض عقوبات على إسرائيل إلى ٦٥ %في إيطاليا، و٥١٪ في فرنسا، و٥٠٪ في ألمانيا . ورغم أن هذه البيانات تسجل بأغلبية كبيرة رأي الشعوب الغربية ضد حرب إسرائيل، وتعاطفهم مع الفلسطينيين؛ فقد كتب «مالي» ، عن استمرار رؤساء الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، والاتحاد الأوروبي في السماح لإسرائيل بتدمير غزة «دون رادع» ، مما أسفر عن استشهاد ما يزيد على ٣٧ ألف مدني.

وفي ظل الانقسام الواضح بين الأجيال وبشكل خاص بين الشباب والمواطنين الأكبر سنا في وجهات نظرهم بشأن موقف الغرب من الحرب في غزة، فمن الجدير بالملاحظة كيف تجاهل القادة، الناخبين الأصغر سنا ودعموا الجهود الرامية إلى إسكات أصواتهم .وردًا على حملات القمع التي تقوم بها الشرطة ضد الاحتجاجات السلمية المؤيدة للفلسطينيين في الجامعات بجميع أنحاء أمريكا، تحدث «بايدن» ، عن كيف «يجب أن يسود النظام» ، وذهب خليفته المحتمل في البيت الأبيض، «ترامب» ، إلى أبعد من ذلك عبر زعمه بأن هؤلاء المتظاهرين جزء من «ثورة راديكالية» ، وتعهد بطردهم من مؤسساتهم التعليمية، متفاخرًا أيضًا بالطريقة التي سيعيد بها الحركة الداعمة لفلسطين «٢٥ أو ٣٠ عامًا إلى الوراء» .

وتماشيا مع هذه الخطابات المروعة، وصفت وزيرة الداخلية البريطانية السابقة «سويلا برافرمان» ، المظاهرات في بريطانيا بأنها «مسيرات كراهية» .وفي مايو أيضا استدعى «سوناك» ، قادة الجامعات؛ لتحذيرهم بضرورة «تحمل المسؤولية الكاملة» ، أمام تجنب اندلاع الاحتجاجات، وهو الأمر الذي قاد مئات من أعضاء هيئة التدريس، بما في ذلك «أكسفورد» ، و«كامبريدج» ، لتوقيع رسائل مفتوحة؛ تضامنا مع المحتجين المدافعين عن حقوق الفلسطينيين.

علاوة على ذلك، تزايدت الانتقادات الموجهة إلى القادة الغربيين في مجالات أخرى، مثل «الأمن المناخي» . ففي بريطانيا، يعتقد ٥٩ %من المواطنين أن القضايا البيئية يجب أن تكون على رأس الأولويات الوطنية .وأشار «تود ستيرن» – المبعوث الخاص لتغير المناخ في عهد «باراك أوباما» – إلى أنه رغم تقديم «حكومة سوناك» ، نفسها كواحدة من الدول الرائدة في المفاوضات الدولية بشأن مكافحة تغيُّر المناخ، فقد اتبعت وتيرة بطيئة في اتخاذ إجراءات ذات مغزى، لتجنب التداعيات المناخية الكارثية طويلة الأجل .وفي حالة الأمريكيين،

أضاف «ستيرن» ، أنه إذا أعيد انتخاب «ترامب» ، فمن المرجح أن يتخلى عن الالتزام بالاتفاقيات المناخية المتعارف عليها للمرة الثانية، وهو أمر من شأنه أن يكون «مدمرا للغاية» للجهود العالمية، نظرًا لأن «الولايات المتحدة» ، تعتبر «لاعباً كبيراً ومهماً» ، في تعزيز العمل من أجل حماية البيئة.

وحتى في الحالات التي ينحاز فيها الرأي العام الغربي إلى عملية صنع القرار السياسي، يبدو أن التفكير الاستراتيجي طويل المدى من جانب القادة الغربيين لا يزال «غائبا» .وعلى الرغم من أن الدعم الغربي لاستمرار مساعدة أوكرانيا في حربها ضد روسيا لا يزال مرتفعا) ٧٢ %من الأمريكيين يعتقدون أن هذا الدعم مناسب نوعا ما، و٦٥٪ من البريطانيين يؤيدون انضمام كييف إلى حلف الناتو(، أشار «مالي» ، إلى أن «إدارة بايدن» ، وحلفائها أظهروا «عدم الرغبة وعدم المقدرة على تحويل نهجهم الاستراتيجي بعيدا عن فكرة الاستمرار في القتال» ، لحماية الديمقراطية التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الوسائل العسكرية.

وتتضافر هذه الإخفاقات لتؤدي إلى تقليص مصداقية القادة الغربيين على الصعيدين المحلي والدولي .وأضر موقف «واشنطن» من الحرب في غزة بشكل كبير بمكانتها في المنطقة أمام شركائها .وأوضحت «جودي ديمبسي» ، من «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي» ، أن النفوذ الأوروبي وهيمنته على الشؤون الإقليمية تأثرا أيضًا بنفس الطريقة .وتشير تقارير إعلامية إلى أن «واشنطن» ، وحلفاءها «لا يستطيعون تبرير متطلبات فرض عقوبات على حماس؛ بهدف خلق أجواء من السلام، وإعادة إرساء الأمن والاستقرار» .وفي حين عمل «بايدن» على الدفاع عن خطته للسلام التي تم الكشف عنها في نهاية مايو ٢٠٢٤؛ فقد دافع في الوقت نفسه عن «إسرائيل» ، لتجنب المساءلة الدولية عن استشهاد المدنيين وتدمير المنازل والبنية التحتية، خاصة مع استمرار الولايات المتحدة في تزويد إسرائيل بالأسلحة والذخائر التي تستخدم في انتهاك القانون الدولي، حيث بلغت قيمة ما قدمته أمريكا لإسرائيل أكثر من ٣٠٠ مليار دولار منذ عام ١٩٤٨.

وفي هذا السياق، أشار «مالي» ، إلى أن «الولايات المتحدة» ، فقدت «أي شرعية ومصداقية كانت تملكها سابقا» ، وأن «معاييرها المزدوجة» ، بخصوص القانون الدولي، وحقوق الإنسان تُطبق بشكل غير عادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ مما أدى إلى تقويض موقفها بخصوص الحرب في أوكرانيا .وبناءً على ذلك، فإن القرارات السياسية التي يتخذها القادة الغربيون بهدف إرضاء جماعات المصالح والضغط القوية داخل واشنطن، تؤدي في النهاية إلى «تأثيرات استراتيجية كبيرة» ، تؤثر سلبا على مصالح دول الشرق الأوسط وغيرها .ونتيجة لهذه الإخفاقات، أوضح أن «إدارة بايدن» ، التي تشمل شخصيات مثل «بلينكن» ، ومستشار الأمن القومي «جيك سوليفان» ، قد «أضاعت فرصة لتغيير السياسة الخارجية» ، التي تم تقديمها في عام ٢٠٢١ بعد مغادرة ترامب.

على العموم، مع عدم رغبة القادة الغربيين في اتخاذ إجراءات حازمة بشأن القضايا الدولية، لا يُعَدُّ مفاجئًا أن يصبح المرشحون المتشددون في طليعة المشهد السياسي الغربي .وقد فاز مرشحو التيارات اليمينية المتشددة في الانتخابات البرلمانية للاتحاد الأوروبي في يونيو ٢٠٢٤ .وعلى الرغم من إدانته مؤخرًا بتزوير سجلات تجارية خاصة بالبيت الأبيض، فإن «ترامب» ، يتقدم حاليًا على «بايدن» في استطلاعات الرأي .وأشارت صحيفة

«نيويورك تايمز» إلى أن ٤٧ %من الأمريكيين قد أعربوا عن رغبتهم في التصويت للرجل الذي يقدم وعودًا انتخابية نارية، متعهدا بالانتقام من خصومه، ورفع السرية عن ملفات حساسة، وهو ترامب بلا شك .

وبالنظر إلى هذا الوضع، ومع تهميش المخاوف والاهتمامات الخاصة بالجيل الجديد من القادة المعتدلين، والعمل على إقصائها من حسابات صنع القرار السياسي للقادة الحاليين ومستشاريهم، ستستغرق الدول الأوروبية وقتًا طويلاً للالتزام الفعلي بمبادئ دعم القانون الدولي، وحقوق الإنسان بشكل يتوافق مع بقية العالم، مما يوحي بعدم وجود تغيير في الأفق حتى الآن.

٢٠٢٤/٧/٥

دلالات تصاعد الاستثمارات الخليجية في إفريقيا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

شهدت السنوات الأخيرة تزايدا في الاستثمارات الخليجية في إفريقيا، خاصة من الإمارات والسعودية، وذلك بدافع رؤاها المستقبلية التي تركز على التصنيع وحاجتها إلى المعادن، وتعزيز الأمن الغذائي الخليجي في أعقاب الحرب الأوكرانية وتأثيرها على تدفق الحبوب الغذائية، إضافة إلى استفادة المستثمرين من الفرص التي تقدمها القارة سواء في مشروعات الطاقة، أو البنية التحتية أو الاستثمار العقاري أو المشروعات السياحية أو غيرها، في حين قامت العديد من الدول الإفريقية بتطوير تشريعاتها ونظمها لتكون أكثر ملاءمة للمستثمرين، وإزالة الكثير من المعوقات التي كانت تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى إفريقيا.

وفي نوفمبر الماضي شهدت العاصمة السعودية «الرياض» ، فعاليات «المؤتمر الاقتصادي السعودي العربي الإفريقي» ، بمشاركة قادة وصناع قرار ومسؤولين وقادة مال وأعمال واستثمار في القطاعين العام والخاص ومنظمات دولية ومراكز فكر، وتناولت جلساته التعاون في مجال الطاقة، والاستثمار في المستقبل، والأمن الغذائي، وقدرات الشباب كأهم مكون في رأس المال البشري، والتعاون في قطاع التعدين، والسياحة، والتنمية المستدامة، والدور المحوري لمؤسسات وبنوك وصناديق التنمية السعودية والعربية.

وعلى هامش المؤتمر تم توقيع اتفاقات مع عدد من الدول الإفريقية لتنفيذ مشروعات تنموية بقيمة أكثر من ملياري ريال سعودي) ٥٣٣ مليون دولار(، كما شهد أيضا توقيع أكثر من ٥٠ اتفاقية تعاون مشترك بين القطاعات الحكومية والخاصة السعودية والعربية والإفريقية، وأعلنت «مجموعة التنسيق العربية» ، تخصيص ٥٠ مليار دولار لدعم التنمية في الدول الإفريقية .وفي محور «الاستثمار في المستقبل» في المؤتمر كشف وزير الاستثمار السعودي عن حجم الاستثمارات السعودية المتراكمة في إفريقيا قبل هذا المؤتمر والبالغة نحو ٧٥ مليار دولار، فيما تعد الزراعة من أكثر وجهات استثمار الشركات الخاصة السعودية، وأن بلاده مقبلة على استثمارات كبيرة في السيارات الكهربائية التي تحتاج إليها هذه الأسواق، وأن شركة الخطوط السعودية ستزيد رحلاتها إلى القارة، فيما تمتلك الأخيرة العديد من الفرص والإمكانات في جميع المجالات وفي مختلف مناطقها.

وفيما كان حجم التجارة السعودي – الإفريقي قد بلغ ١٣٩ مليار دولار في السنوات الخمس حتى ٢٠٢٢، فإنه تأكيدًا لتصاعد الاهتمام الخليجي بإفريقيا؛ تبنت المملكة خلال عضويتها في «مجموعة العشرين» ، انضمام

«الاتحاد الإفريقي» ، إلى عضوية هذه المجموعة شأنه شأن الاتحاد الأوروبي، ومبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين المستحقة أثناء جائحة كورونا .وإيمانًا منها بأهمية حضور إفريقيا في جميع المحافل الدولية، دعمت «الرياض» ، استحداث مقعد إضافي للقارة في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، وفي حين كانت قد دأبت على عقد شراكات مهمة مع الكيانات الإفريقية –بغية التوسع في قطاعات الطاقة والتعدين والزراعة، حتى غدت إفريقيا شريكًا تجاريا مهما ووجهة استثمارية رئيسية –فقد أطلقت «المملكة» ، برنامج تيسير التجارة في الخدمات بينها وبين دول القارة في إطار التعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، كما يقوم «الصندوق السعودي للتنمية» ، بدور مهم في تمويل البنية التحتية في عدد من الدول الإفريقية، شملت طرقا وسدودا ومستشفيات ومدارس، ودعم ما يزيد على ٤٠٠ مشروع.

وفي «القمة السعودية الإفريقية» ، بالرياض في نوفمبر الماضي– التي عقدت بعد المؤتمر –أعلن ولي العهد السعودي الأمير «محمد بن سلمان» ، أن بلاده تتطلع إلى ضخ استثمارات جديدة في جميع القطاعات بالقارة بما يزيد على ٢٥ مليار دولار، وتأمين تمويل بمقدار ١٠ مليارات دولار من الصادرات، وتقديم تمويل إضافي بقيمة ٥ مليارات دولار حتى ٢٠٣٠، ودعم مجالات التجارة والتكامل، لتطوير علاقات الشراكة مع دول القارة، إضافة إلى «مبادرة خادم الحرمين الشريفين الإنمائية في إفريقيا» ، بتوفير تمويل مشروعات وبرامج إنمائية بقيمة تتجاوز مليار دولار على مدى ١٠ سنوات، حيث قال في كلمته إن المملكة قدمت أكثر من ٤٥ مليار دولار لدعم المشاريع التنموية في ٥٤ دولة إفريقية، كما بلغت مساعدات «مركز الملك سلمان للإغاثة» ، أكثر من ٤٥٠ مليون دولار لـ٤٦ دولة إفريقية .ويُذكر أنه لمأسسة العلاقات السعودية الإفريقية هناك ١٦ لجنة مشتركة ومجلسا تنسيقا، و٧ مجالس أعمال، وأكثر من ٢٥٠ اتفاقية تعاون في جميع المجالات.

ومن المعلوم أن المؤتمر– السابق ذكره –كان محطة لتسليط الأضواء على توجه الخليج للاستثمار في إفريقيا والذي أخذ في التزايد حتى تجاوز خلال العِقد الماضي أكثر من ١٠٠ مليار دولار، أو نحو ٣٠ %من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الخليج في الخارج .ووفقًا لـ«وحدة أبحاث الإيكونوميست» البريطانية، فإن إجمالي الاستثمارات الخليجية في إفريقيا والتي تم إعلانها بلغت ٦٠ مليار دولار لعام ٢٠٢٢، و٥٣ مليار دولار لعام ٢٠٢٣، وهي أرقام تفوق استثمارات آسيا، وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية في إفريقيا، فالاستثمارات الصينية بلغت ٣٥,٥ مليار دولار في ٢٠٢٣، والاستثمارات الأوروبية ٣٨ مليار دولار، والأمريكية ١٠ مليارات دولار.

واتجهت «الاستثمارات الخليجية» ، لقطاعات الوقود الأحفوري، والتعدين، والزراعة، والبنية التحتية للنقل، والخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية الرقمية، والتصنيع، والخدمات المالية، وتصاحب مع هذا النمو في الاستثمارات الخليجية نمو التجارة المتبادلة التي حققت معدل ٨ %سنويًا في السنوات العشر حتى ٢٠٢٢، وبلغت ١٥٤ مليار دولار في ٢٠٢٢، وهو رقم يفوق حجم التجارة الإفريقية الأمريكية) ٧٤ مليار دولار(، والتجارة الإفريقية الهندية) ٩٩ مليار دولار(، لكنه يقل عن حجم التجارة الإفريقية الصينية) ٢٨٩ مليار دولار(، والتجارة الإفريقية الأوروبية) ٢٤٤ مليار دولار .(

وفيما يشكل «النفط، والغاز» ، أهم الصادرات الخليجية لإفريقيا، فإن «المعادن» ، تشكل أهم الصادرات الإفريقية للخليج، مع نمو ملحوظ للتجارة خارج هذه القطاعات التقليدية، ويتجه مستثمرو الخليج– فضلاً عن إقامة مشروعات جديدة –إلى الاستحواذ على حصص في مشاريع قائمة .وفي ديسمبر الماضي، وقعت «الإمارات» ، اتفاقًا مع المغرب لتصبح الداعم الرئيسي لمشروع خط أنابيب الغاز الأطلسي، الذي يهدف إلى نقل الغاز من نيجيريا على طول ساحل الأطلسي لغرب إفريقيا إلى المغرب، ثم إلى أوروبا، كما شهد مؤتمر المعادن في جنوب إفريقيا في فبراير الماضي حضورًا خليجيا مميزا.

ومع تكثيف دول الخليج استثماراتها في إفريقيا، وخاصة في قطاعي الطاقة والمعادن، أصبحت في وضع منافس للاستثمارات الصينية، ويعكس هذا قدرة موارد القارة على جذب استثمارات قوية .وتسعى «الصين» ، من خلال خطة «الحزام والطريق» منذ ٢٠١٣، إلى ترسيخ أقدامها في إفريقيا في هذه القطاعات، غير أن ثلاث دول خليجية هي «الإمارات، والسعودية، وقطر» ، أخذت تزاحم هذا الاتجاه، فيما أخذت شركات أمريكية وأوروبية أيضًا تدخل مضمار هذه المنافسة، غير أن دول الخليج تمتلك ميزة توافر التمويل اللازم لاستثماراتها، فيما تعهدت «الإمارات» ، وحدها باستثمارات تقرب من ٧٠ مليار دولار في بعض دول القارة خلال عام ٢٠٢٢، لتصبح بذلك أكبر مستثمري القارة، كما وسعت من حصتها في الموانئ الإفريقية، وحصلت مجموعة موانئ أبوظبي على عقود تطوير في ١٦ دولة بالقارة من بينها أنجولا، والكونغو، ونيجريا، وغينيا، والسنغال.

ومع سوق إفريقي يبلغ حجمه قرابة ١,٢ مليار نسمة بناتج محلي إجمالي قرابة ٣,٤ تريليونات دولار، وموارد مازالت بكرًا، يتم تغذية شهية التوجه الاستثماري الخليجي، مع ٣٠ %من احتياطي العالم من المعادن، و٨٪ من الغاز الطبيعي، و١٢٪ من النفط، و٤٠٪ من الذهب، و٩٠٪ من الكروم والبلاتين، و٦٥٪ من الأراضي الصالحة للزراعة، و١٠٪ من مصادر المياه العذبة المتجددة، وأكبر احتياطات العالم في الكوبالت والماس واليورانيوم .

وبحسب «برنامج الأمم المتحدة للبيئة» ، تخسر القارة سنويا ما يقدر بحوالي ١٩٥ مليار دولار من رأس مالها الطبيعي، نتيجة التدفقات المالية غير المشروعة، والتعدين غير القانوني، وقطع الأشجار غير المشروع، والاتجار غير القانوني في الأحياء البرية، والصيد غير المنظم، والتدهور البيئي .

وفي ظل انتشار «جائحة كورونا» ، التي تسببت في انخفاض إيرادات النفط من ناحية، واضطرابات سلاسل التوريد العالمية من ناحية أخرى؛ أخذت توجهات الاستثمار الخليجي «قوة دفع» ، ما وضع التنوع الاقتصادي والأمن الغذائي، كأولويات ملحة في سياسة دول المجلس، ودفعها إلى تنمية العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا، وزيادة فرص التعاون في الزراعة والغذاء والمعادن، وصارت الإمارات ثاني أكبر دولة مستثمرة في القارة– فيما تعد «السعودية» ، حاليًا خامس أكبر مستثمر، وتركز استثماراتها على الزراعة، والمياه، والطاقة، والإسكان –وكان «صندوق أبوظبي للتنمية» في طليعة تلك الاستثمارات، وقام بتمويل أكثر من ٦٦ مشروعا في ١٨ دولة إفريقية بقيمة ١٦,٦ مليار دولار، وفي «موزمبيق» ، مثلاً بلغت استثماراتها نحو ٣,٣ مليارات دولار حتى ٢٠٢٣ في ٧٢ مشروعا، فيما بلغ عدد شركاتها العاملة بها ٣٣ شركة .وبين ٢٠١٦ – ٢٠٢١ استحوذت على ٨٨ %من إجمالي الاستثمارات الخليجية في إفريقيا وجنوب الصحراء بإجمالي ١,٢ مليار دولار .

وعلى مدى السنوات العشر) ٢٠١٢ – ٢٠٢٢(، تصدرت الإمارات دول مجلس التعاون كأكبر مزود في إفريقيا للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات النمو الرئيسية في القارة بـ ٥٩,٤ مليار دولار، فيما بلغ الإجمالي الخليجي ١٠١,٩ مليار دولار .ويتوقع «استاندرد بنك جروب» ، وهو أكبر بنك في إفريقيا من حيث الأصول، أن «أبو ظبي» ، ستصبح واحدة من أكبر مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة في السنوات الخمس المقبلة، مع تضاؤل التمويل الصيني وتراجع المشاركة الغربية، فيما كانت قد تعهدت بضخ ٥٢,٨ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي في ٢٠٢٢، وهو ما تجاوز مساهمات «بكين» ، بمقدار ٢٠ مرة، ومساهمات الولايات المتحدة ٧ مرات. وفي ٢٠٢٣، تعهدت «الإمارات» ، بضخ استثمارات في إفريقيا بنحو ٤٤,٥ مليار دولار، أي ما يقرب من ضعف مساهمات «الصين» ، التي جاءت في المرتبة الثانية بقيمة ٢٥,٩ مليار دولار، و«المملكة المتحدة» ، الثالثة بـ ٢٢,٧ مليار دولار، و«الولايات المتحدة» ، الرابعة ٨ مليارات دولار، و«فرنسا» ، ٦,٢ مليارات دولار، فيما تركز الاستثمارات الإماراتية على قطاع الطاقة المتجددة والمعادن والبنية التحتية، وتواكب مع نمو استثماراتها نمو الاستثمارات السعودية والقطرية أيضًا.

على العموم، وجدت دول الخليج في السوق الإفريقية ما تبحث عنه، سواء لخدمة خطط التصنيع من معادن أو لخدمة الأمن الغذائي، أو مجالات استثمار آمنة غير خطرة ذات عوائد مجزية، أما الصورة الذهنية التي كثيرًا ما نقلها الإعلام الغربي عن الاستثمار في إفريقيا فقد تبين أنها مغلوطة أو على الأقل مغالى فيها، فيما تجد دول القارة في التعامل مع الخليج مصدرا آمنا للاستثمار، بعيدًا عن المشروطية السياسية، وتجد في منطقة الخليج أيضًا واسطة العِقد في التجارة مع آسيا وأوروبا، ولهذا فقد كانت المصالح المتبادلة قوة دافعة وراء صعود الاستثمارات الخليجية في إفريقيا.

٢٠٢٤/٧/٦

تداعيات الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في المجال الدبلوماسي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أدى التطور السريع لقدرات الذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة إلى تزايد الوعي بالإمكانات الإيجابية الهائلة والمخاطر الناجمة عن استخدامه غير المنظم؛ مما حفز الجهود الدولية لتنظيم استخدامه على نطاق واسع . واستضافت المملكة المتحدة، أواخر عام ٢٠٢٣، القمة العالمية لسلامة الذكاء الاصطناعي، وقامت ٢٨ دولة– بعد التشاور مع صناع السياسات والخبراء الفنيين وممثلي الشركات العاملة على تطوير هذه التقنيات –بالاتفاق على تنفيذ قدر أكبر من الرقابة .وفي أعقابها، أشاد ماريانو كويلار، من مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بنجاحها في تحقيق سبق دبلوماسي كبير، نحو مسار للحد من المخاطر وتأمين أكبر فائدة من هذه التكنولوجيا سريعة التطور. وفي حين أن الجهود الدولية تعزز الحوار حول ما يُعرف بـدبلوماسية الذكاء الاصطناعي، فإن تأثير هذه التكنولوجيا على العمليات الدبلوماسية، سواء من قبل المفاوضين أو قادة العالم، لا يزال موضوعًا يستحق الاهتمام . وبما أن الوصول إليه أصبح متاحا، ومن المتوقع أن يتجاوز العدد العالمي لمستخدميه الـ٧٠٠ مليون بنهاية العقد الحالي، فقد استعانت به كذلك الوكالات الحكومية ووزارات الخارجية في أداء المهام الدبلوماسية الأولية والبسيطة

والمتكررة، مثل تجميع البيانات، وكتابة الرسائل، والمساعدة في الجدولة بأقصى قدر من الكفاءة عبر تقنياته التوليدية التي تحاكي السلوكيات والأنماط البشرية، والتي أصبحت أكثر تقدمًا .

ومع ذلك، فقد حذر جيروم دوبري، من مركز ألبرت هيرشمان للديمقراطية، من مخاطر دمج الذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية، وما يحمله من إمكانية تعرض جوهر الممارسة الدبلوماسية للخطر، مقارنة بما تحلت به من سرية عبر قرون.

وفي تقرير بعنوان وكلاء الذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية ..تعزيز الاستقرار أم الفوضى؟ أشار جيرالد مكماهون من كلية هارفارد كينيدي إلى أن الذكاء الاصطناعي قد غير بالفعل من قدرة الدول على شن الحروب، ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح كيف ستُستخدم تقنياته في مجالات الدبلوماسية وفن الحكم .فمن ناحية، رأى أن قدرته على توفير المعلومات في الوقت الفعلي، وإنشاء نماذج بيانات توضح النتائج المحتملة للقرارات الرئيسية، يمكن أن تولد مشهدًا حذرًا ومحسوبًا من الإجراءات التي يمكن التنبؤ بها، والتي من شأنها أن تجعل النظام الدولي أكثر استقرارًا .ومن ناحية أخرى، حذر من أن الإمكانات الجامحة له يمكن أن تفتح الباب أمام الفوضى، وتحفز القادة على اتخاذ قرارات لا يمكن التنبؤ بها في الأزمات عالية المخاطر، مع نية متعمدة لاستغلال الخوارزمية، التي تعمل عليها هذه الأنظمة كوسيلة لإبقاء الخصوم الجيوسياسيين في حالة من عدم التوازن.

من جانبه، أوضح جيمس توبين، من مكتبة مجلس اللوردات، أنه على الرغم من عدم وجود تعريف واحد متفق عليه لما يشمله مصطلح الذكاء الاصطناعي؛ إلا أنه يوجد ضمن مصطلحاته الواسعة أنظمة كمبيوتر متقدمة قادرة على أداء المهام التي تتطلب عادةً ذكاءً بشريًا .وتتراوح هذه المهام من البسيطة، مثل تجميع قدر كبير من البيانات، إلى التعرف على الكلام، وأعمال الترجمة، والإدراك البصري، وحتى القدرة على اتخاذ القرار .ومن خلال استخدام كم هائل من البيانات التي تستند إليها عملياته، يمكن برمجة أنظمته لتعلم كيفية توقع الأحداث المستقبلية بناءً على السوابق الماضية، سواء تضمن ذلك مسارات السيارات ذاتية القيادة، أو تسديد المعاملات المصرفية المحددة سلفًا.

وبالفعل، لعب الذكاء الاصطناعي دورًا مهمًا في الشؤون الدولية .ففي المجال الأمني، يشير مكماهون إلى أن الحرب بين روسيا وأوكرانيا، تُعتبر أول ساحة معركة حقيقية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، كما يعكس استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلية لتقنياته في تدمير غزة، قضايا متزايدة تتعلق بشرعية وحدود استخدامه .وعليه، فمن المحتمل أن توفر هذه الصراعات الجارية نظرة سريعة فقط على ما ستكون عليه العمليات القتالية المستقبلية مع اعتماده في مجموعة متنوعة من الفنون والتطبيقات العسكرية.

وفي المقابل، فإن اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الدبلوماسي، يبدو أكثر محدودية .وأوضح مكماهون، أن تقنياته التوليدية المُلمة بالسلوكيات البشرية، تتجلى في مساعد افتراضي يتمتع بالقدرة على أداء كل شيء، بدءًا من كتابة رسائل البريد الإلكتروني، إلى جدولة الاجتماعات، وحجوزات السفر، وبالتالي زيادة الكفاءة والفعالية للمستخدم في واجبات أخرى.

وتم بالفعل التحقق من جودة إنجاز مثل هذه العمليات .ففي منتدى عُقد في فبراير٢٠٢٣، تحت رعاية صندوق مارشال الألماني، للولايات المتحدة، تحدث مفوض الخارجية الأمريكية لشؤون الفضاء الإلكتروني والسياسة الرقمية، ناثانيال فيك، عن أن البيانات، والإحاطات الإعلامية التي أعدها برنامج الدردشة الآلي المزود بتقنية الذكاء الاصطناعي شات جي بي تي، قريبة بدرجة كافية مما قد يقوله المتحدث المعني بتلك المهمة .وأوضح أندرو مور، المدير العام للذكاء الاصطناعي السحابي وحلول الصناعة في منصة جوجل كلاود، أنه مع تحسن النماذج اللغوية، سوف تتمكن هذه التقنية من تلبية مهام البحث وتلخيص المعلومات بسرعة أكبر من فريق من البشر، وبالتالي إمداد الدبلوماسيين بشكل أفضل بالبيانات اللازمة قبل الدخول في أية مفاوضات جدية.

وعلى الرغم من أن مكماهون، أقر بأن هناك انجذابا واضحا لزيادة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من قبل الدبلوماسيين، وموظفي الخدمة المدنية، ووزارات الخارجية، إلا أنه حذر من أنه من الضروري النظر بجدية أكبر في التأثير طويل المدى لهذه التقنيات على فن ممارسة الحكم.

وبالإشارة إلى استخدام تطبيقاته الراهنة لإنشاء صور رمزية، بهدف إعادة صياغة العديد من الذكريات والقصص القديمة عن أشخاص فارقوا الحياة بناءً على المعلومات المتاحة– بما في ذلك الوسائط والتسجيلات الصوتية والأعمال والمواد المكتوبة عنهم –رأى مكماهون، أن هذه التطبيقات يمكن أن تكون ذات جدوى في خلق فرص للتفاوض على صفقات معقدة، أو حل النزاعات عالية المخاطر، من خلال مساعدة المسؤولين على التعرف على طباع نظرائهم من الخصوم قبل الاجتماع بهم شخصيًا .وتسمح البصمة الرقمية– التي توصف بأنها أي شيء يتعلق بك أو بما تنشره عبر الإنترنت، والخاصة بالقادة والسفراء وغيرهم من المسؤولين عبر الإنترنت، ووسائل الإعلام المختلفة –بإنشاء نسخ مُفصلة لأمثالهم الافتراضيين بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي .

وأضاف مكماهون، أنه من خلال التطوير الإضافي للتقنيات، فإنه يمكنها أيضًا توفير إحساس موثوق برؤى الخصم، والسماح لمستخدميها بمعرفة الاستجابات والتحركات المحتملة، وردود الفعل المضادة لهؤلاء الخصوم، مشيرا إلى أن العالم النظري للذكاء الاصطناعي من الممكن أن يؤدي الى تجسيد صور رمزية لزعماء دوليين ووزراء خارجية آخرين، وبالتالي زيادة التفاهم والحد من حالة عدم اليقين المتعلقة بالمسائل الدبلوماسية الحساسة، وبالتالي الدخول في عصر جديد من الشفافية والاستقرار على حد وصفه.

لكن على الجانب الآخر، يهدد الاستخدام الموسع لهذه الأنظمة طبيعة العمل الدبلوماسي بحالة من التذبذب وعدم الاستقرار .وتقع عمليات التزييف، والتضليل المعلوماتي في قلب تلك المخاوف والتهديدات .كما أن امتلاك أنظمة الذكاء الاصطناعي، قدرات إنتاجية هائلة، بالإضافة إلى كونها لا تخضع لأي قواعد سلوك، أو قيود أخلاقية هي أيضًا في حد ذاتها عامل خطورة بالغ الأهمية، حيث يُنظر إليها على أنها تتفوق بشكل شامل على عملية صنع القرار البشري في البيئات والأوساط بالغة الأهمية والخطورة، كما هو الحال في سوق الأوراق المالية، وأساليب محاكاة المعارك العسكرية للطائرات المقاتلة، فضلا عن أن المفاوضات الدقيقة سريعة الوتيرة، تتفوق عملية صنع القرار– التي تعتمد على تحليل البيانات عبر أنظمة الكمبيوتر –بشكل لا يمكن مقارنته بالنتائج الأكثر ترجيحًا التي قد يتوصل إليها البشر فعليا .

علاوة على ذلك، أوضح مكماهون، أن استخدام الذكاء الاصطناعي كان ناجحًا في الاختبارات التي قادها طيارون مقاتلون متمرسون بالولايات المتحدة؛ حيث إن إبداع مثل هذه الأنظمة في تصور التحركات المتوقعة في المعارك القتالية المعقدة، قد يكون غرضها تحقيق الأهداف الوطنية، من خلال أساليب غير تقليدية، يمكن أن تؤدي بسرعة إلى ضعف قدرة أي محلل بشري على فهم حجم وملامح تفوق عمليات صنع القرارات المستقبلية والتنبؤ بها والناتجة عن تلك التقنيات.

وبالتالي، ففي حين رأى دوبري، أن استخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات الدبلوماسية البسيطة، أمر مقبول لصانعي السياسات؛ لأنه تحكمها إجراءات واضحة ومستقرة، فإن الدبلوماسية التي تُمارس حيال المبعوثين الأجانب تعد الأكثر أهمية، حيث إنها فن يعتمد على المعرفة والذكاء والخبرة والإبداع؛ ولا يمكن لهذه التقنيات أن تفهم حقًا تداعيات ما تنتجه من قرارات، ولا يمكن السماح لها بأن تحل محل الدبلوماسيين، والسفراء كعناصر فاعلة في فن إدارة الحكم .وأدرك مكماهون، أيضًا أن استخدامها المتزايد في الدبلوماسية، يمكن أن يقوض نظريات العلاقات الدولية، التي يغلب عليها العقلانية، التي لطالما دعمت الحلول المعتدلة الواقعية على مدى نصف القرن الماضي.

يضاف إلى هذه الشكوك، الاحتمالات الحقيقية المتمثلة في قيام الجهات الفاعلة الخبيثة باستخدام الذكاء الاصطناعي، لتشويه نوايا ونتائج تلك التقنيات عمدا، عبر تضخيم أدائها ودورها في المفاوضات للتخلص من منافسيها، بينما يخفون طموحاتهم العدائية الحقيقية .

وفي هذا الصدد، وافق مكماهون، على أن التطوير المستمر للتطبيقات الأكثر تقدمًا، يمكن أن يكون له تأثير في سعي الحكومات إلى تعزيز قدرتها على إخفاء نواياها، وتحقيق عنصر المفاجأة، في سلوكياتها التخريبية والخطيرة .

وبالإضافة إلى ذلك، شبه دوبري، تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي التي طورتها الشركات لتوجيه المحادثات الثنائية، والمتعددة الأطراف من قبل الدول الأجنبية، بأنه أشبه بجلب أصحاب المصلحة والجهات الخبيثة غير الخاضعين للرقابة إلى دائرة الاهتمام والتأثير على تلك المحادثات، وهو أمر ينذر بالخطر سواء بالنسبة إلى الهجمات الإلكترونية والتسريبات.

على العموم، بينما تواصل الحكومات تعزيز تدابيرها الوقائية بشأن الاستخدام غير المنظم للذكاء الاصطناعي في مجالات الاقتصاد، الأمن، الرعاية الصحية، التعليم وغيرها، يتم الاعتراف بأهمية دور هذه التقنيات في المجال الدبلوماسي على المدى الطويل في بعض العمليات؛ لكن على المستويات العليا، قد يكون الوضع مختلفا .

وكما أوضح مكماهون، فإن طبيعة العلاقات الدولية نفسها قد تتغير قريبا؛ حيث لم تعد هذه التقنيات تقتصر على تفسير مناقشات القادة المشاركين في المفاوضات، بل تشمل أيضا الصور الرمزية الرقمية لقادة العالم، التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي .

٢٠٢٤/٧/٨

تداعيات عودة حزب العمال إلى السلطة في بريطانيا بعد ١٤ عامًا على الشرق الأوسط

تحقيقًا لأشهر توقعات منظمي استطلاعات الرأي والمعلقين السياسيين، حقق حزب العمال بقيادة السير كير ستارمر فوزًا ساحقًا في الانتخابات العامة بالمملكة المتحدة التي أجريت في الرابع من يوليو ٢٠٢٤، حكومة المحافظين برئاسة ريشي سوناك، مُنهيًا أربعة عشر عامًا متتالية من حكم المحافظين للحكومة البريطانية.

قرب نهاية عام ٢٠٢٣، أشارت بيانات الاستطلاع إلى أن الانتخابات البريطانية المقبلة، التي كان من المقرر أن يدعو إليها سوناك قبل نهاية عام ٢٠٢٤ بسبب التقديم المبكر لإجراء الانتخابات، ستكون بمثابة انتصار ساحق لحزب المعارضة الرئيسي، وهو ما تحقق فعليًا .ومع احتساب نتائج جميع الدوائر الانتخابية تقريبًا، ومن بين ٦٥٠ مقعدًا في مجلس العموم، سيحتفظ حزب العمال بما لا يقل عن ٤١٢ مقعدًا، وهو ما يزيد كثيرًا عن الـ ٣٢٦ مقعدًا اللازمة لتحقيق الأغلبية؛ في تكرار لمشهد الانتصارات الكبيرة التي حققها رئيسا الوزراء كليمنت أتلي في عام ١٩٤٥، وتوني بلير في عام ١٩٩٧.

وعلى الطرف الآخر من المعادلة، مُني المحافظون بواحدة من أسوأ هزائمهم الانتخابية على الإطلاق، حيث خسروا ما لا يقل عن ٢٥٠ مقعدًا، بما في ذلك العديد من مقاعد دوائر ينتمي إليها كبار الوزراء والأصوات المؤثرة داخل يمين السياسة البريطانية .تفاقمت صراعات سوناك وحزبه ما بين فضائح متعددة وسياسات متعثرة، بسبب صعود حزب «الإصلاح» في المملكة المتحدة، بقيادة «نايجل فاراج» ، الذي ساعد في تفتيت أصوات اليمين في الدوائر الانتخابية البريطانية؛ وهو ما أسهم في فوز حزب العمال على تحقيق نجاحه.

على الرغم من هيمنة الاهتمامات المحلية المشتركة على الحملة مثل الاقتصاد والرعاية الصحية، بيد أن السياسة الخارجية للحكومة المرتقبة لحكومة حزب العمال تجاه الحرب المستمرة في غزة كانت مصدر انقسام داخل الجناح اليساري في السياسة البريطانية .وخلال الانتخابات، تجلى ذلك في المرشحين المستقلين في المناطق ذات النسب العالية من الناخبين المسلمين في منافسة مباشرة مع المرشحين لحزب العمال، مما أدى إلى انتخاب العديد منهم لعضوية البرلمان، وهو ما أزعج أعضاء الحكومة .وبما أن ستارمر والوزراء الجدد يجب أن يتولوا مسؤولية تعامل بريطانيا على الحرب، فقد أصر المراقبون على أنه حري بحكومة حزب العمال أن تأخذ في الاعتبار بشكل أكبر وجهات النظر القوية للعديد من الناخبين، بشأن الحاجة إلى تسهيل إنهاء القصف الإسرائيلي على غزة، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

وعلى الرغم من عدم زيادة إجمالي حصة حزب العمال من الأصوات الشعبية بين الناخبين البريطانيين فإنه وببضع المقارنة بالهزيمة الثقيلة التي تعرض لها أمام المحافظين في عام ٢٠١٩، فقد حصل ستارمر على أكبر أغلبية برلمانية في البلاد منذ ٢٥ عاما .وعلى الرغم من هذا النصر الهائل من حيث الدوائر الانتخابية التي فاز بها منافسوه، فقد قيم مالكولم تشالمرز، نائب المدير العام للمعهد الملكي للخدمات المتحدة(RUSI) ، أن هذا النجاح لا يمت لمهارات ستارمر القيادية بصلة بقدر ما يتعلق بكيفية قيام قدرة المعارضة «على الاستفادة من المزاج العام السائد، بأنه بعد ١٤ عامًا من حكم المحافظين حان وقت التغيير في بريطانيا .ويدعم هذا التقييم مدى تغير

بيانات الاستطلاع بشأن مواقف الناخبين تجاه الأحزاب وسياساتها بشكل طفيف في الأشهر التي سبقت الحملة الانتخابية وأثناءها.

ونظرًا إلى قوة أغلبية حزب العمال في مجلس العموم، ادعى «روب بيتشيتا» من شبكة «سي إن إن» أن «ستارمر» سيكون «رئيس وزراء قويًا للغاية» من حيث التشريع الذي يمكن سنه الآن، على الرغم من تأكيده على أن هذا الفوز الانتخابي هو «نصر هش» ، ومع توضيح تفاصيل البيانات الانتخابية أن هذه النتيجة كانت في المقام الأول نتيجة «غضب الناخبين تجاه المحافظين»؛ وليس «لجاذبية عرض حزب العمال» .

أرجعت هيلين لويس، من مجلة «ذي أتلانتيك» ، انهيار المحافظين الذين نالوا أقل من ٢٤ %من الأصوات الشعبية – بانخفاض قدره ٢٠ %عن الانتخابات الأخيرة – إلى حملة «كارثية» ، شابتها بشكل لا رجعة فيه العديد من الزلات، مثل مغادرة سوناك احتفالات الذكرى الثمانين لعمليات إنزال نورماندي في وقت مبكر لإجراء مقابلة تلفزيونية، وتبين مراهنة العديد من مسؤولي حزب المحافظين في وقت سابق على التاريخ الذي سيتم فيه الدعوة للانتخابات، وقد استهدف الديمقراطيين الليبراليين الوسطيين استراتيجيًا مقاعد المحافظين الضعيفة في جنوب إنجلترا وحزب الإصلاح المذكور آنفًا، وزاد من الغموض حصولهم على ٣٠١٤ %من الأصوات الشعبية، مُتسببًا في تشتيت أصوات اليمين؛ وهو ما سبَّب ليلة محرجة للحكومة البريطانية المنتهية ولايتها، على الرغم من استقالة سوناك بالفعل من منصب زعيم الحزب، وفقًا لـ«بيشيتا» ، فإن حجم انهيار المحافظين يضعهم ليس فقط في صفوف المعارضة ولكن أيضًا إلى أعتاب فقدان أي تأثير.

على الرغم من تقييم «تشالمرز» للمسائل السياسة الخارجية والدفاعية حيث ظهرت بالكاد خلال الحملة الانتخابية في المملكة المتحدة، في ضوء إعلان كل من حزب العمال والمحافظين عن شعارات دولية مماثلة؛ فإن الاستثناء الكبير تمثَّل في كيفية خلق السياسات الداخلية لحزب المعارضة الرئيسي انقسامات شديدة أنتجت منافسات شرسة في العديد من الدوائر الانتخابية، مع وجود كتلة بارزة من الناخبين المسلمين.

وقد أشارت «آنا جروس» بصحيفة «فايننشال تايمز» أن حزب العمال، على الرغم من انتصاراته العديدة في مختلف أنحاء المملكة المتحدة خسر أو ناضل من أجل شغل مقاعد متعددة .كان الحدث الأكثر شهرة وتأثيرًا على الحكومة الجديدة في الدائرة الانتخابية «ليستر ساوث» ، حيث خسر «جوناثان أشوورث» ، الذي كان من المتوقع أن ينضم لحكومة «كير ستارمر» زعيم حزب العمال، مقعده أمام المستقل «شوكت آدم» ، بفارق أقل من ألف صوت على يد آدم الذي أكد على أهمية القضية الفلسطينية خلال فترة ولايته .وربما يكون هذا الانتصار جراء قيادته لحملته الانتخابية في منطقة يشكل المسلمون فيها ٣٥ %من الناخبين.

وبالمثل في برمنغهام، خسر النائب «خالد محمود» ، الذي كان عضوًا في مجلس العموم طوال الأعوام الثلاثة والعشرين الماضية، بفارق ٥٠٠ صوتًا أمام المرشح المستقل المؤيد للفلسطينيين «أيوب خان» ، ومن خلال القيام بذلك، أشار «جوش هاليداي» من صحيفة الجارديان إلى خسارة محمود بفارق مذهل بلغت ١٥٣١٧ صوتا . وأفاد موقع «ميدل إيست آي» البريطاني أنه تم تقويض حملة محمود لإعادة انتخابه بشدة، لأنه واجه

طوفانًا من الانتقادات بين أفراد المجتمع المسلم بسبب جداله مع المصلين في أحد المساجد حول موقف حزب العمال من غزة، حيث تم تصويره وهو يقول لهؤلاء المصلين في نبرة من التحدي «اصمتوا واستمعوا».

ورغم الانتصارات التي حققها مرشحون مستقلون مناصرون للفلسطينيين في كل من مدن بلاكبيرن، وديوسبوري، وباتل، وإيسلينجتون نورث – والدائرة الأخيرة فاز بها أبرز المستقلين البرلمانيين، «جيريمي كوربين» ، كانت هناك العديد من الدوائر الانتخابية، حيث كان هؤلاء المرشحون قريبين جدًا من الفوز .وهذا يشمل خسارة السياسي البريطاني «جورج غالاوي» مقعده في دائرة روتشديل الانتخابية في شمال إنكلترا، بعد أشهر قليلة من فوزه بها في الانتخابات الفرعية في فبراير ٢٠٢٤ أمام مرشح حزب العمال بفارق ضئيل .وتلك الخسارة هيمنت عليها أيضًا سياسة حزب العمال تجاه حرب غزة، وفي دائرة مقعد «تشينجفورد وودفورد جرين» الذي فاز به زعيم المحافظين السابق «السير إيان دنكان سميث» ، كان هناك انقسام في التصويت أثارته العضوة المسلمة «فايزة شاهين» التي فضلت الترشح كمستقلة بعدما قالت إن حزب العمال منعها من الترشح في الانتخابات عن الدائرة المقعد ذاته، بسبب موقفها المناهض تجاه حرب غزة، وهو ما حرم حزب العمال من تحقيق نجاح آخر .

ولتفسير هذه الديناميكية، يمكن الاشارة إلى أنه في حين أكد هاليداي أن الحرب في غزة لم تكن الشغل الانتخابي الوحيد الناخبين المسلمين في بريطانيا، إلا أنه لا يوجد شك في أنه وسط حالة من اللامبالاة التي دفعت نسبة المشاركة إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من قرن من الزمان، بدا الصراع في غزة أحد العوامل الدافعة لمشاركة الجزء الأكبر من الناخبين.

ومع تأكيد جروس أن النظام الانتخابي في المملكة المتحدة يجعل من النادر للغاية أن يفوز مرشحون مستقلون بمقاعد في مجلس العموم، من دون أن تجعلهم مواقفهم القوية حيال قضايا محلية في المقدمة والصدارة بالنسبة للناخبين، فإن البرلمانية العمالية البارزة «جيس فيليبس» ، التي تمكنت بنفسها من التغلب على منافسها، الذي يعتبر مرشحًا مستقلًا مؤيدًا للفلسطينيين، بفارق ضئيل أقرت بأن موقف قيادة حزب العمال حيال حرب غزة ووقف إطلاق النار كان مسالة جوهرية يتعين على نواب حزبها مواجهة نتائج هذا الموقف مستقبلًا، وهو الذي أثر على عدد ناخبيها.

ومع تنصيب «ستارمر» الآن في مقر رئاسة الوزراء في داونينج ستريت، وتشكيل حكومة من قبل حزب العمال للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٠، أصبحت المسائل المتعلقة بصياغة السياسة الخارجية في المقدمة الآن، بما في ذلك ملامح موقف بريطانيا المحتمل تجاه إسرائيل والحرب في غزة .ورغم أن «تشالمرز» أصر على أن «أولوية السياسة الخارجية القصوى للحكومة الجديدة يجب أن تكون العمل على مساعدة أوكرانيا على الاستمرار والصمود في مواجهة «فلاديمير بوتين» ، فإنه على الجانب الأخر فقد تتأثر تلك الأولوية؛ حيث من المحتمل الآن أن تتصاعد حرب غزة قريبًا إلى صراع إقليمي أوسع نطاقاً، لأن إسرائيل تستعد لشن هجوم واسع النطاق ضد حزب الله في لبنان، وعلق «تشالمرز» قائلاً :إن هذا الاحتمال يعتبر أحد الاختبارات المبكرة لتقييم قدرة الحكومة الجديدة على اجتياز أزمة سريعة التطور.

وأضاف «تشالمرز» أنه، باعتبار المملكة عضوًا دائمًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي دولة لها قوات عسكرية منتشرة في محيط الشرق الأوسط، وبما أنها تمتلك «شراكات إقليمية قوية» ، فإن المملكة المتحدة في عهد «ستارمر» من المتوقع أن تلعب دورًا مهمًا في الجهود المبذولة للتوسط في خلق تسوية سلمية، للمساعدة في منع المزيد من التصعيد إلى حرب إقليمية أوسع نطاقًا.

ومع شغل وزير خارجية حزب العمال البريطاني المعارض الرئيسي في حكومة الظل «ديفيد لامي» ، فمن المهم الإشارة إلى أنه على عكس نظيره المحافظ المنتهية ولايته اللورد كاميرون، من حيث أن لامي دعم علنًا استقلال المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالإصدار المحتمل لأوامر الاعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع يواف جالانت.

وعلى الرغم من أن ستارمر دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة، وتعهد بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، إلا أنه وكبار مستشاريه سيتعرضون بلا شك لضغوط داخلية مكثفة داخل حزب العمال للمضي قدمًا تجاه محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها العديدة لحقوق الإنسان والقانون الدولي .

وفي هذا السياق، حذر المستشار السياسي السابق «لتوني بلير» «جون ماكترنان» ، من أن ستارمر وبقية قيادة حزب العمال بحاجة إلى أخذ الأصوات المفقودة بشأن غزة على محمل الجد، بعد خسارة عدد من المقاعد في منطقة ميدلاندز وشمال بريطانيا، والمسماة بـ«الجدار الأحمر» ، التي لطالما صوتت تقليديًا لحزب العمال، الذي يعتبر اللون التقليدي له هو الأحمر .وتحولت العديد من مقاعد الجدار الأحمر إلى اللون الأزرق، وهو اللون التقليدي لحزب المحافظين في عام ٢٠١٩، إذ دعم الناخبون بوريس جونسون من أجل إنجاز خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ورفع مستوى البلدات والمدن المهملة بعد رفض زعيم حزب العمال في ذلك الوقت «جيريمي كوربين» هذا الخروج.

على الرغم من أن الانتخابات العامة في المملكة المتحدة لعام ٢٠٢٤ قد منحت حزب العمال انتصار ساحق وأغلبية برلمانية هائلة تمكنه من تفعيل الإصلاح الاقتصادي الواعد في بريطانيا، فإن قوة المعارضة لموقفه من حرب غزة هي في الواقع دليل على مدى الفشل في اتخاذ قرار بهذا الصدد .وبالنهاية يمكن أن تكون الإجراءات الأخلاقية والقانونية اللازمة لوقف الحرب مثيرة للانقسام، ومضرة للغاية لحزب العمال على المدى الطويل.

٢٠٢٤/٧/١١

القطاع الخاص وتعزيز التعاون الاقتصادي الخليجي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

فيما يتولى القطاع الخاص في دول الخليج معظم النشاط الاقتصادي غير النفطي، أخذت الحكومات تعول عليه في مسار تنويع هذا النشاط، وتحرير اقتصاداتها من الاعتماد المفرط على النفط وصادراته، كما جعلته شريكًا استراتيجيًا في أنشطة كانت تتولاها كالصحة والتعليم، ومن واقع المسؤولية الاجتماعية لهذا القطاع أصبح يقوم بأنشطة ملموسة في المجال الاجتماعي، كرعاية الأيتام والمعوقين والمسنين ورعاية الأنشطة الرياضية، فقد كان لهذا

القطاع ولا يزال قوة دافعة للتعاون الاقتصادي الخليجي، وتنظر شركاته في نشاطها إلى السوق الخليجي على اتساعه، ولهذا فهو الذي دفع بدخول دول المجلس إلى أولى مراحل التعاون الاقتصادي ممثلة في التجارة الحرة، والدفع بالتجارة البينية بين دول المجلس، ثم الانتقال إلى مرحلة الاتحاد الجمركي، وقرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، بشأن الإسراع في استكمال مراحل التعاون الاقتصادي، وصولًا إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة.

وقد سبق تأسيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الخليجي، تأسيس مجلس التعاون الخليجي نفسه، وعمل منذ تأسيسه في ١٩٧٩ على تمثيل المصالح الاقتصادية لمؤسسات وأفراد القطاع الخاص، ومنذ قيامه عمل على المساهمة الفعلية في دعم أداء الاقتصاد الخليجي، وتيسير التجارة البينية بين دوله، وتيسير انتقال رؤوس الأموال بدون عوائق، وتفعيل المواطنة الاقتصادية الخليجية، وتنظيم ودعم الشركات والمشروعات الاقتصادية المشتركة، باعتبارها نواة حقيقية للعمل الخليجي الاقتصادي المشترك، وتكامل رؤوس الأموال الخليجية في تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية، وقد تمثلت رؤية هذا الاتحاد منذ قيامه في تعزيز وتسريع خطى التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وصولًا إلى وحدتها الاقتصادية، وهذه الرؤية منصوص عليها كما هي في ميثاق مجلس التعاون الخليجي، فيما تمثلت رسالة الاتحاد في العمل على توفير البيئة المناسبة لتطور أداء القطاع الخاص الخليجي، وتعزيز قدراته التنافسية، ليكون قاطرة التنمية في اقتصادات دول المجلس، والأداة النافعة نحو تكاملها ووحدتها، فيما تمثلت أهدافه في تفعيل دور القطاع الخاص في مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، للوصول إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة، وتعزيز دور الاتحاد في صياغة السياسات والتوجهات الاقتصادية، بما يؤدي إلى إحداث توافق بين هذه السياسات والتوجهات، والمتطلبات العملية للقطاع الخاص في ضوء المستجدات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلة، وتعميق درجة اندماج القطاع الخاص الخليجي في الاقتصاد العالمي، والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الخليجي، وتمثيله عربيًا وإقليميًا ودوليًا، وفي مرحلة تنسيق السياسات، وإحداث التوافق، وتلبية متطلبات القطاع الخاص، نشأت مجالس الأعمال التي تضم الجانبين الخاص والحكومي، بين كل دولة من دول المجلس والدول الأخرى الأعضاء فيه.

وفي بدايات تأسيس مجلس التعاون الخليجي، برز دور القطاع الخاص من خلال الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الخليجي في إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث وقع قادة دول المجلس بالرياض في الدورة الثانية للمجلس الاتفاقية الاقتصادية والموحدة في نوفمبر ١٩٨١) أي بعد شهور قليلة من قيام المجلس في مايو ١٩٨١(، التي مثلت إطارا شاملا ومحددا ضمن برنامج زمني للتكامل الاقتصادي، فرسمت الاتفاقية خطة العمل الاقتصادي المشترك، وشملت البرامج التكاملية :تحقيق المواطنة الاقتصادية لمواطني دول المجلس، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وفق خطوات متدرجة، بدءًا بإقامة منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي، ثم استكمال السوق الخليجية المشتركة، وانتهاءً بالاتحاد النقدي والاقتصادي، وإقامة المؤسسات المشترك اللازمة لذلك، وتقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية، وربط البنى الأساسية لدول المجلس، لاسيما في مجال المواصلات والكهرباء والغاز، وتشجيع إقامة المشروعات المشتركة.

ومواكبة للتطورات الاقتصادية المحلية والدولية، وتعزيز العمل الخليجي المشترك، فيما يتعلق بإنشاء الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي، قامت دول المجلس باستحداث نسخة جديدة من الاتفاقية الاقتصادية، وأقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط في ديسمبر ٢٠٠١، وحين إصدار هذه النسخة كان التكامل الاقتصادي الخليجي قد قطع شوطًا كبيرًا، فقد قامت التجارة الحرة منذ مارس ١٩٨٣، واستمرت مرحلتها نحو ٢٠ عاما إلى نهاية ٢٠٠٢، حيث حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس، وخلال فترة منطقة التجارة الحرة)١٩٨٣ – ٢٠٠٢ (ارتفع حجم التجارة البينية من أقل من ٦ مليارات دولار في عام ١٩٨٣ إلى ٦٠١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، وتميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول المجلس الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية، شريطة اصطحابها شهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة، ويدل ارتفاع حجم التجارة البينية على ما وصلت إليه الاقتصادات الخليجية من نمو في الإنتاج، وتمايز بين كل دولة خليجية وأخرى، يسمح بقيام هذه التجارة، ويرجع ذلك أساسًا إلى دور القطاع الخاص القائم بالنشاط الاقتصادي، وتوجه نشاطه إلى السوق الخليجي وليس فقط لسوقه المحلي، ونتيجة لدوره في هذا المجال دفع القطاع الخاص إلى عقد اتفاقات تجارة حرة مع دول تمثل الواردات منها مدخلات لنشاطه الإنتاجي، فعقد مجلس التعاون الخليجي اتفاقات تجارة حرة مع سنغافورة، ومع رابطة التجارة الحرة الأوروبية، ومع باكستان، ومع كوريا الجنوبية، وقيد الإجراء اتفاقات للتجارة الحرة مع تركيا، والصين، والهند، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة.

وفي هذا الاتحاد أيضًا نشط الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الخليجي في الدفع إلى الانتقال من مرحلة التجارة الحرة إلى مرحلة الاتحاد الجمركي، وفي دورته الـ٢٣ التي عقدت بالدوحة في ديسمبر ٢٠٠٢ قرر المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي مباركة قيام الاتحاد الجمركي، وبداية تطبيقه اعتبارًا من يناير ٢٠٠٣، ويعد الاتحاد الجمركي هو المنطقة التي يستبعد فيها الرسوم الجمركية واللوائح والإجراءات المقيدة للتجارة بين دول الاتحاد، وتطبق فيها رسوم جمركية ولوائح تجارية وجمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، وتتبنى هذه المنطقة نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصل الرسوم الجمركية الموحدة، ثم تنتقل السلع إلى كل دول المجلس دون رسوم جمركية أو لوائح، وتعامل السلع المنتجة داخل دول المجلس معاملة السلع الوطنية، وتتحدد الرسوم الجمركية الموحدة على السلع الواردة عند نقطة الدخول الواحدة بنسبة ٥%، كما أدى العمل بنظام الاتحاد الجمركي إلى ارتفاع حجم التجارة البينية بمعدل سنوي بلغ ٢٤ %خلال الفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠١٣، فيما تجاوز هذا الحجم ١٢٧ مليار دولار بعد ذلك بـ ١٠ سنوات، ولاتزال هناك آفاق واسعة لزيادة هذه التجارة، مع التقدم في إنجاز خطوات التعاون الاقتصادي.

ويسهم التشاور المستمر بين القطاع الخاص الخليجي ممثلًا في غرف التجارة والصناعة والزراعة، ووزراء التجارة والصناعة في تذليل عقبات نمو هذه التجارة، كما حدث في الاجتماع التشاوري ١١ الذي عقد في الدوحة في مايو الماضي، والذي تم فيه مناقشة مبادرة التكامل بين الاستراتيجيات الخليجية في قطاعات الصناعة والتعدين والنقل والخدمات اللوجستية، التي تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتزيد من تعظيم الاستفادة

من الصورة الذهنية الإيجابية عن المنتجات الخليجية، إضافة إلى دعم زيادة المشاريع المشتركة بين القطاع الخاص الخليجي، وكذلك القطاع العام، واستغلال المناطق الاقتصادية الخاصة البالغة أكثر من ٦٠ منطقة بدول المجلس. وقد أسفر التنسيق بين القطاع الخاص والحكومات في دفع مسيرة التعاون الاقتصادي عن أن إجمالي المواصفات القياسية واللوائح الفنية الموحدة لدول المجلس قد بلغ أكثر من ٢٦ ألفا، وقيام ٢٩ مصرفا خليجيا بتأسيس فروع لها في دول المجلس، فيما بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر البيني لدول المجلس نحو ٦١ مليار دولار حتى نهاية ٢٠٢٢، وحتى هذا العام بلغ عدد المواطنين الخليجيين الذين يعملون في دول المجلس غير دولتهم ٣٣ ألف، واستفاد أكثر من ٣٢ ألف مواطن خليجي من الحماية التأمينية في الدول الأعضاء غير دولتهم، وصدرت إلى ٥٩ ألف مواطن خليجي رخصا لمزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات والحرف في دول غير دولتهم، وتمكن ٥٥٨ ألف مواطن خليجي من تملكه الأسهم في ٦٦٩ شركة مساهمة في الدول الأعضاء غير دولتهم، برأس مال يبلغ نحو ٣٧٢ مليون دولار، وتمكن أكثر من ٢٩ مليون مواطن خليجي خلال عام واحد) ٢٠٢٢ (من التنقل بين الدول الأعضاء في المجلس بكل يسر وسهولة، كما تمكن أكثر من ١٥٩ ألف مواطن خليجي من تملك عقارات في الدول الأعضاء غير دولتهم خلال السنوات العشر الماضية، ويدرس ٤٠ ألف طالب وطالبة من الدول الأعضاء في المدارس الحكومية بدول المجلس الأخرى، واستفاد أكثر من ٣٦٢ ألف مواطن خليجي من الخدمات الطبية الحكومية في الدول الأعضاء الأخرى، فيما أطلقت هيئة والمعلومات والحكومة الإلكترونية في مملكة البحرين مسح خليجي مشترك يستهدف المؤسسات والشركات الخليجية العاملة في مملكة البحرين، ويقيس أثر القرارات الاقتصادية الصادرة من المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي عليها، كما يذكر أن الاقتصادات الخليجية تستأثر بنحو ١٠ %من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى دول المجلس، وتسهم الشركات العائلية في منطقة الخليج بنحو ٦٠ %من الناتج المحلي غير النفطي فيه، كما توظف أكثر ٨٠ %من القوى العاملة، وتحتل موقع الصدارة بين أقوى ١٠٠ شركة في العالم العربي، استنادًا إلى قوتها المالية، وقدرتها على الاستثمار في مختلف المجالات، يذكر أن ٩٨ %من الشركات الخليجية هي شركات عائلية، وتسهم في الاقتصاد السعودي مثلًا أكبر اقتصاد خليجي بما يتراوح بين ٢٠– ٣٠.%

يبرز إذن دور القطاع الخاص ليس فقط على المستوى المحلي من حيث جهود التنويع الاقتصادي وزيادة حجم الاقتصاد غير النفطي ودوره الاجتماعي، ولكن أيضًا على المستوى الخليجي من حيث الدفع بخطوات التكامل والتعاون الاقتصادي، والذي يصب في مصلحته ومصلحة الاقتصادات الخليجية، ولم يكن غريبًا إذن أن تتجه سياسات دول الخليج وفقًا لرؤاها الاقتصادية المستقبلية إلى قصر دور الحكومات في المجال الاقتصادي على الدور تنظيمي، وترك النشاط الاقتصادي خاصة غير النفطي للقطاع الخاص.

٢٠٢٤/٧/١٨

الصعود الخليجي في قياس القوة الناعمة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يشير مفهوم القوة الناعمة إلى قوة التأثير من دون إكراه، أو استخدام القوة الخشنة، كالمسلحة أو العقوبات الاقتصادية، وإلى هذا صارت من أهم أدوات التفاعل في العلاقات الدولية على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة مع الاتجاه العالمي إلى نبذ استخدام القوة المسلحة في سياق هذه العلاقات، حيث تبحث الدول عن مقومات القوة الناعمة لديها، وتوظفها لخدمة أهداف مشروعها التنموي وسياساتها الخارجية.

ولعل من بين أهم مقومات القوة الناعمة التي تعزز مكانة الدولة، هو «موقعها الجغرافي»، فعلى سبيل المثال، استطاعت «سنغافورة»، الجزيرة الصخرية التي تستورد احتياجاتها من الماء العذب أن توظف موقعها في خدمة التجارة العالمية، ما أسهم في نهوضها الاقتصادي، وأدى إلى اعتبارها واحدة من النمور الآسيوية البارزة .إضافة إلى ذلك، يلعب «التقدم التكنولوجي» دورًا حاسمًا، كما يتضح من أمثلة «الولايات المتحدة»، و«ألمانيا»، و«اليابان»، فيما يُعد «الإرث الحضاري» أيضًا عاملًا مهمًا، كما نرى في «الصين»، و«الهند»، و«مصر».

بالإضافة إلى ذلك، تستغل بعض الدول مواردها لتلبية احتياجات أساسية للبشرية، مثل دور «دول الخليج» في «أمن الطاقة العالمي»، وتخصيص جزء كبير من عوائد تصديرها لدعم التنمية العالمية .فيما تلعب قوة «التأثير الثقافي»، «دورًا بارزًا» كذلك، مثل احتضان السعودية للأماكن المقدسة التي تهفو إليها قلوب المسلمين، وتأثير السينما والدراما والأغنية المصرية في العالم العربي، وتأثير السينما الأمريكية والإيطالية والهندية عالميًا .بالإضافة إلى «التميز التجاري»، كما في إنتاج الهند للشاي، والبرازيل للبن، و«التميز الرياضي»، مثل براعة البرازيل في كرة القدم، والولايات المتحدة في كرة السلة .وعليه، تتنوع مقومات القوة الناعمة وتشمل العديد من العوامل، ويعتبر الاستثمار فيها وتوظيفها أمرًا لا غنى عنه لخدمة الأهداف الوطنية لكل دولة.

وبالتوازي مع أهميتها المتزايدة بدأت بعض المؤسسات الدولية بإصدار تقارير سنوية تضع مؤشرات لقياس قوتها، وتحديد الممارسات التي تسلكها في سبيل تعزيزها .ويبرز التقرير الذي تصدره مؤسسة «براند فايينانس»، كأحد أشهر تلك التقارير؛ نظرًا لأنه يغطي قاعدة أكبر من الدول، وضخامة العينة التي تشملها الاستطلاعات والاستبيانات .وتصدر المؤسسة– البريطانية التي تأسست عام ١٩٩٦ –مؤشرها بالتعاون مع «جامعة أوكسفورد» منذ عام ٢٠٢٠ .وفي هذا العام غطى المؤشر ٨٧ دولة، واحتلت المرتبة الأولى فيه الولايات المتحدة، تلتها ألمانيا، ثم المملكة المتحدة، ثم اليابان، فالصين، ثم فرنسا فكندا، ثم سويسرا، فالسويد ثم روسيا .وحلت الإمارات في المركز ١٨ عالميًا في التصنيف الإجمالي، والـ١١ عالميًا في معيار التأثير العالمي، فيما كانت قد شكلت في مايو ٢٠١٧، مجلس القوة الناعمة، الذي يتبع رئيس مجلس الوزراء، لرسم استراتيجية عامة للقوة الناعمة، وترسيخ الصورة الإيجابية للدولة على المستوى العالمي.

ويتكون مؤشر «فايينانس»، من عنصرين أساسيين؛ هما) القدرة على التأثير، ومجموعة مكونة من سبعة مرتكزات هي :التجارة والأعمال، الحوكمة، العلاقات الدولية، التراث والثقافة، التواصل والإعلام، التعليم والعلوم، الناس والقيم وثلاثة عناصر مساعدة(، بالإضافة إلى ثلاثة عناصر داعمة هي) :سمعة الدولة، ومدى معرفة الجمهور بها، ومدى نجاح الدولة في التعامل مع جائحة كورونا .(وضمن محاولتها لوضع نفسها كمرجعية لمفهوم وممارسات القوة الناعمة؛ تبنت تعريفا خاصا بها، يواكب مستجدات العصر وتطورات الممارسات والأهداف والنماذج،

يتلخص في) مدى قدرة الدولة في التأثير على تفضيلات وسلوك مختلف الأطراف في الساحة الدولية من دول ومنظمات وشركات وشعوب، عبر الجذب والإقناع، وليس الإرغام بالقوة.(

وكانت دول الخليج قد صعدت في مؤشر القوة الناعمة في إصدار ٢٠٢٣، الذي شمل ١٢١ دولة وتصدرت فيه الإمارات قائمة الدول العربية، ونجحت في دخول نادي الدول العشر الأولى الأكثر قدرة بهذا المعنى في التأثير على مستوى العالم .وجاءت «السعودية»، في المرتبة الثانية عربيًا، والـ١٩ عالميًا، تليها قطر في المرتبة ٢٤ عالميًا، والكويت في المرتبة ٣٤، وحلت سلطنة عُمان في المرتبة ٤٦، والبحرين في المرتبة الـ٥٠ .

وفي إصدار ٢٠٢٤، الذي شمل ١٩٣ دولة، جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى، تليها بريطانيا، ثم الصين، واحتلت الإمارات المركز العاشر عالميًا، وتقدمت السعودية ثمانية مراكز منذ أول إصدار لتحتل المرتبة ١٨ عالميًا، وقطر ١٠ مراكز، منذ أول إصدار لتحتل المركز ٢١ عالميًا، فيما احتلت البحرين المرتبة ٥١ عالميًا، والكويت الـ٣٧، وسلطنة عُمان التي كانت في المركز ٤٩ عالميًا في ٢٠٢٢، غدت في المركز ٤٦ عالميًا في ٢٠٢٣ والـ٤٩ في ٢٠٢٤.

ومكنت الجهود التي تبذلها دول الخليج في توسيع علاقاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية مع دول العالم بشكل متوازن، في أن تحظى بقبول واسع كوسيط في العديد من النزاعات الدولية .بالإضافة إلى ذلك، فإن حضورها البارز في التجارة الدولية، والاستثمار العالمي، وحركة السياحة، قد ساهم بشكل كبير في صعودها على مؤشر القوة الناعمة؛ فكانت «الرياض»، قبلة لعدد من القمم الكبرى، كـ«القمة العربية الصينية»، و«القمة العربية الأمريكية»، و«القمة العربية الإسلامية»، وفازت بعرض استضافة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٣٤، وتنظيم أكسبو٢٠٣٠، كما تعد لاعبًا على درجة عالية من الأهمية في قضية أمن الطاقة العالمي من خلال موقعها في مجموعة «أوبك بلس»، وقيادتها وضع عرض النفط بما يتناسب مع حالة السوق، وهو ما جعلها عضوا أساسيا في «مجموعة العشرين»، التي قدمت فيها العديد من المبادرات لخدمة العالم النامي، من أبرزها تأجيل سداد فوائد الديون المستحقة أثناء كوفيد–١٩، كما أهلها ذلك لأن تكون لاعبًا قويًا في مجموعة «البريكس»، كما توجد خمس شركات سعودية في قائمة أعلى الشركات قوة في الشرق الأوسط وهي) :أرامكو، إس تي سي، مصرف الراجحي، سابك، البنك الأهلي .(وتعد رؤية السعودية ٢٠٣٠، محركا قويا لعناصر القوة الناعمة للمملكة، وفي الربع الأول لعام ٢٠٢٤ نقلت ١٢٧ شركة عالمية مقراتها الإقليمية إليها بزيادة بنسبة ٤٧٧ %عن ٢٠٢٣.

علاوة على ذلك، بدت السعودية ودول الخليج بمفاهيمها الثقافية المميزة لها، وأدائها الاقتصادي والسياسي، مؤهلة لدور كبير في «مبادرات السلام والأمن»، ونشير هنا إلى وساطة قطر الناجحة في الأزمة اللبنانية ٢٠٠٨، واستضافتها محادثات الولايات المتحدة وطالبان، ووساطة الكويت في أزمة البيت الخليجي ٢٠١٧ – ٢٠٢١، ووساطة السعودية في النزاع الفلسطيني الفلسطيني) اتفاق مكة(، ومحادثات جدة بين الفصائل السودانية المتحاربة، ووساطة الإمارات لعقد اتفاق السلام بين أثيوبيا واريتريا، وتبادل الأسرى بين أوكرانيا وروسيا، فيما تسعى دول الخليج من خلال جهود الوساطة التي تقوم بها إلى خلق توافق إقليمي يخدم حماية مصالحها الاقتصادية، وخطوط الإمداد، ونجاح استراتيجيات التنويع الاقتصادي.

وفيما تعد مساعدات التنمية من أهم مقومات القوة الناعمة، فإن نسبة مساعدات التنمية التي قدمتها دول الخليج للدول العربية تبلغ ٩٧%، حيث بلغت قيمة المساعدات الخارجية المقدمة من الإمارات نحو ٣٠٩ مليارات دولار في ٣ سنوات) ٢٠٢٠ –٢٠٢٢(، وحتى أبريل الماضي بلغ إجمالي مساعدات السعودية المقدمة عبر جهاتها المانحة للدول الأشد احتياجًا نحو ١٢٩ مليار دولار، وبلغ عدد المشاريع الإنمائية والإنسانية التي مولتها ٦٨٥٦ مشروعا، وعدد الدول المستفيدة من هذه المساعدات والمشروعات ١٦٩ دولة، فيما تعد أيضًا مساعدات التنمية نهجًا ثابتًا لدى الكويت وقطر.

وعلى مسار صعود قوتها الناعمة تنظم «البحرين»، سنويًا منذ عام ٢٠٠٤ «حوار المنامة»، الذي يعد من أهم الفعاليات الاستراتيجية كقمة للأمن الإقليمي، تناقش وتحلل أبرز القضايا والتطورات السياسية والدفاعية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط والعالم، فيما كان الحضور في نسخة ٢٠٢٣ نحو ٤٥٠ شخصية، عبر وفود من ٤٠ دولة تضم قادة سياسيين وعسكريين وأمنيين وأكاديميين وشخصيات رسمية وإعلاميين.

وفي سياق هذه الجهود أيضًا استضافت الإمارات «قمة المناخ ٢٨»، قبل نهاية العام المنصرم، كما استضافت السعودية في أبريل الماضي «المنتدى الاقتصادي العالمي»، بمشاركة أكثر من ١٠٠٠ شخص من قادة الدول وكبار المسؤولين والخبراء، والذي يعد منبرًا مهمًا للحوار العالمي وتشجيع التعاون من أجل التنمية .وفيما ارتبط اسم «الدوحة»، بواحدة من أهم جولات منظمة التجارة العالمية، فقد استضافت بطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، واكسبو الدوحة ٢٠٢٣، والبطولة العالمية للألعاب المائية ٢٠٢٤.

على العموم، يعزز الصعود الخليجي في عناصر القوة الناعمة؛ التعاون الاقتصادي بين دول الخليج والقوى الاقتصادية الكبرى، مثل الصين، والهند، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، وتركيا لعقد اتفاقات تجارة حرة مع المنظومة الخليجية، فيما نجحت كوريا الجنوبية مؤخرًا في عقد مثل هذه الاتفاقات؛ ما يخدم سياسات التنويع الاقتصادي التي تنتهجها هذه الدول، ويعزز مناخ الاستثمار ويرفع تصنيفها الائتماني، كما أن التنسيق والتعاون بين دول المجموعة الخليجية، كما حدث بإطلاق التأشيرة الموحدة يساهم في توزيع المنافع المترتبة على هذه الاتفاقات فيما بينها، وقد دفعت عناصر القوة الناعمة دول الخليج، مثل الإمارات، إلى تبني استراتيجيات لدعم هذه العناصر، كما هو واضح في رؤاها المستقبلية.

ومع ذلك، مهما كانت نتائج القوة الناعمة ذات قيمة عالية، فإنها لا تكفي وحدها في عالم لا تزال فيه القوة الخشنة لها الصوت والتأثير الأكبر .وعليه، يكمن أساس الأمن الخليجي في تكامل القوتين معا.

٢٠٢٤/٧/٢٣

دول مجلس التعاون والتقدم في الطاقة المتجددة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

هل سيحدث قريبًا؟ هذا السؤال الذي طرحه «فاتح بيرول» المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، في أواخر عام ٢٠٢٣، على سوق الطاقة العالمية، ليوضح من خلاله أن الأمر ليس مسألة «هل» استُبدلت الهيدروكربونات، كالنفط الخام، والغاز الطبيعي، على نطاق واسع وعالمي، بالبدائل المتجددة مثل :الطاقة

الشمسية، وتوليد الرياح، ولكن الأمر هو متى يمكن حدوث ذلك؟ ليأتي هذا التساؤل داعمًا لتقرير نمو إنتاج الطاقة المتجددة حول العالم؛ حيث شهد عام ٢٠٢٣ زيادة ٥٠ %أي قرابة ٥١٠ جيجاوات، وهو الأسرع منذ أكثر من عقدين.

وقد اسهمت دول مجلس التعاون الخليجي في هذا التقدم بمكانتها العالمية كمنتجة ومصدرة للنفط الخام والغاز الطبيعي، ومروجة أيضًا لأنواع الوقود الأخضر، من خلال بناء مخططات قائمة على عمل متوازن يشمل التخطيط الاقتصادي والاستراتيجي طويل المدى. فتحت رعاية «معهد دول الخليج العربية في واشنطن» أقيمت مناقشات «مؤتمر الدبلوماسية البترولية ٢٠٢٤» بعنوان «العد التنازلي لتحقيق صافي انبعاثات صفرية» التي تحدثت عنها «كيت دوريان» زميلة غير مقيمة لدى المعهد، قائلة :إنه مع استمرار دول الخليج في تعزيز «إمكاناتها في مجال الطاقة الخضراء» ، فإن متطلبات التحول العالمي المتسارع للطاقة تلتزم منهم تكثيف إعطاء الأولوية «لسياسات إزالة الكربون من صناعة النفط والغاز» .

وتحدث «روجر ديوان» نائب رئيس الأبحاث والتحليل في ستاندرد اند بورز جلوبال كوميدتي انسايتس عن احتياج دول مجلس التعاون إلى إزالة الكربون بسرعة؛ بغية الاستمرار في الحصول على «حافز» سياسي واقتصادي لـ«العمل في المرحلة الانتقالية» .

كما أكدت «دوريان» أن تحول الطاقة العالمية نحو مصادر الطاقة المتجددة هو أمر أكده علماء المناخ باعتباره ضرورة لتجنب كارثة بيئية دولية ناجمة مباشرة عن ارتفاع درجات الحرارة، التي تتأثر بشدة بمستويات التلوث بثاني أكسيد الكربون الصناعي؛ لذا فإن «التحدي الرئيسي» بالنسبة إلى منتجي النفط مثل دول الخليج العربي هو «اتساع الفجوة بشأن توقعات الطلب» .

ورأت وكالة الطاقة الدولية بشأن توقعات الطاقة العالمية في عام ٢٠٢٣، كيف ستؤدي «التحولات الكبرى الجارية اليوم»؛ إلى «مشهد طاقة عالمي متغير إلى حد كبير بحلول نهاية العقد الجاري» .ذلك وعلى الرغم من تسجيل «معهد الطاقة» ومقره لندن، في أحدث مراجعاته الإحصائية للطاقة العالمية، الصادرة في يونيو ٢٠٢٤، عن «انتعاش بالغ» بمستويات استهلاك النفط العالمية في ٢٠٢٣ عقب الانكماش الطويل الذي أعقب وباء «كوفيد–١٩»، وهو ما يتضح من تجاوز استهلاك النفط الخام حاجز ١٠٠ مليون برميل يوميًا.

وتقدر الوكالة التي تتخذ من باريس مقرًا لها أنه بحلول ٢٠٣٠ سيتزايد عدد السيارات الكهربائية على الطرق ١٠ أضعاف، وسينتج توليد الطاقة الشمسية كهرباء أكثر مما ينتجه نظام الطاقة الأمريكي بأكمله حاليًا، وسيذهب ثلاثة أضعاف الاستثمارات إلى مشاريع طاقة الرياح البحرية بدلاً من إنشاء محطات جديدة تعمل بالفحم والغاز .

وفي هذا السياق توقعت وكالة الطاقة الدولية أيضًا وصول انبعاثات الكربون العالمية المرتبطة بالطاقة إلى ذروتها في ٢٠٢٥ قبل أن تتراجع، وانخفاض حصة الوقود الأحفوري في إمدادات الطاقة العالمية من ٨٠ %إلى ٧٣ %بحلول ٢٠٣٠.

وعلى الرغم من توقع أوبك استمرار الطلب طويل الأجل على النفط، لينمو إلى ١١٦ مليون برميل يوميًا بحلول ٢٠٤٥، فإن «روجر ديوان» تحدث عن اعتقاد «ستاندرد اند بورز» بـ«استمرار الطلب في النمو خلال

هذا العقد على الخام»؛ وأن يصل ذروته في ٢٠٣١ تقريبًا، قبل أن «يعاود التراجع» ، لـ«تباطؤ هيكلي» في الطلب على البنزين والديزل ووقود الطائرات– وخاصة في آسيا –وهو السبب الأبرز لهذا التحول.

وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي، الذي تعد الدوحة، والرياض، وأبوظبي، من بين أهم المنتجين والمصدرين له في العالم، أوضحت «دوريان» أنه سيبقى ذا أهمية كبيرة خلال تحول الطاقة، وتحديداً لبقاء «الحاجة إليه كنسخة احتياطية للطاقة المتجددة المتقطعة» مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح .وأوضح «روجر ديوان» كذلك أن دوامه مطلوب «لسببين مهمين للغاية»؛ «لموازنة أنظمة الطاقة» ، واستبدال استخدام الفحم في السوق الآسيوية وخاصة بالصين والهند .فيما أوضح أيضًا أنه إذا كانت آسيا الخالية من الكربون هدفًا رئيسيًا لتحول الطاقة العالمية، فإنه لإزالة الفحم «يبقى الغاز هو الخيار الوحيد ليحل محل نمط الطاقة الحالي» .

وقد أدرك مراقبو القطاع الخطوات التي اتخذتها دول الخليج لتوسيع صناعات الطاقة المتجددة المحلية الخاصة بها .وكتبت دوريان كيف أن دولة الإمارات، والسعودية، وعمان، على وجه الخصوص «قد حققوا خطوات مثيرة للإعجاب في تطوير إمكاناتهم من الطاقة المتجددة والنظيفة» ، وفي منطقة الخليج العربي، سجل معهد الطاقة بتقريره الأخير زيادة توليد الطاقة المتجددة بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ بنسبة ٦٠٢٥٨ %في قطر، وزيادة ٩٠١٥٢ %في السعودية، وبنسبة ٤٠٧٨ %في دولة الإمارات .وقد ساعدت هذه الأرقام مجتمعة على النمو المشترك لإنتاج الطاقة المتجددة بجميع أنحاء الشرق الأوسط ليبلغ ٤٣ %في عام ٢٠٢٣.

وعلقت «دوريان» أيضًا على كيفية «استثمار السعودية، والإمارات، وعُمان، بكثافة في الهيدروجين الأخضر» ، وأدرك «ديوان» كيف تقود الرياض طليعة هذا المسعى، مشيرًا إلى كيف قامت شركة «نيوم للهيدروجين الأخضر» ومقرها بمشروع المدينة المستقبلية على ساحل البحر الأحمر، بتوليد ما يصل إلى ٤ جيجاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وهو ما يعني إنتاج ما يصل إلى ٦٠٠ مليون طن من الهيدروجين الخالي من الكربون يوميًا بنهاية ٢٠٢٦.

ومع ذلك، فمن المسلم به أن حجم هذا الإنتاج يتضاءل أمام إنتاج الوقود الأحفوري .وفيما يتعلق بالطاقة الشمسية، سجل معهد الطاقة معدل نمو يزيد على ٤٠٠ %في تركيب الألواح الشمسية بالسعودية، على الرغم من كون هذه الطريقة لا تزال تمثل ٢٠٠ %فقط من إجمالي توليد الطاقة بالمملكة في ٢٠٢٣ .وفي الوقت نفسه، فإن الإمارات، التي تحوز ما يقرب من ثلاثة أضعاف عدد الألواح الشمسية العاملة) ٥٩٢٥ جيجاوات إلى ٢٢٨٥ جيجاوات(، تمثل أيضًا ٤٠٠ %فقط من إجمالي إنتاج الطاقة في البلاد .ولكن في الواقع، عند مقارنة إجمالي قدرة توليد الطاقة المتجددة– من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح –في كل من السعودية، والإمارات، ففي حالة الرياض) ٢٢٨٥ جيجاوات(، يعادل تقريبًا ما تنتجه جمهورية التشيك، أما أبوظبي) ٥٩٢٥ جيجاوات(؛ فهو يشبه بشكل كبير ما تنتجه سويسرا.

كما جرى التطرق إلى حقيقة تركيز دول الخليج العربي على تكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه من أجل تقليل مستويات انبعاثاته بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين .ويشكل الاعتماد الكبير على هذا المسار، بحسب ديوان، «مشكلة للصناعة» محتملة لعدم «تمكين تلك التكنولوجيا بشكل كامل» .وأضاف أيضًا أنها في النهاية «بطيئة» و« غير كافية» لمواكبة تطوير واستخدام مصادر الطاقة المتجددة .وأشار ديوان إلى أن الأمر سيستغرق «ما لا يقل عن ١٠ إلى ١٥ سنة» قبل أن تصبح كلفة ذلك «مستساغة» للمنتجين .إلا أن «دوريان» قد عارضت ذلك مؤكدة أن تقنية إزالة الكربون عبر سحبه من الهواء؛ تحظى بالاهتمام، ومازالت أيضًا «قيد أطوارها الأولى من التطوير» وستستغرق «أكثر من عقد حتى تنضج» ، ولكنها فعالة بالتأكيد .

وفي تقييم دوريان، مع قيام دول الخليج العربي «ببطء ولكن بثبات» بإزالة الكربون من أسواق الطاقة المحلية الخاصة بها بعيدًا عن النفط والغاز ونحو مصادر الطاقة المتجددة، ستحتاج دول الخليج «إلى إزالة الكربون من عملياتها في مجال النفط والغاز بشكل أسرع للتكيف مع تحول الطاقة» .وبالمثل، حث «ديوان» على استعجال هذه العملية في أقرب وقت ممكن، لكنه أدرك أيضًا كيف تحظى كافة دول مجلس التعاون الخليجي «بقدرات مختلفة جدًا، سواء من حيث الموارد، أو رأس المال، أو القدرات» .

كما أقر المراقبون الغربيون بافتقار أعضاء مجلس التعاون الخليجي لوضع اقتصادي أو استراتيجي يسمح لهم بإنهاء اعتمادهم على إنتاج النفط والغاز وتوسيعهما .وسجل «ديوان» كيف لا يزال لديهم «أدنى كلفة» لإنتاج النفط، ومن ثم سيكونون على الأرجح «آخر المنتجين» لهذا الشكل من الطاقة، في مرحلة التحول العالمي .

ومن ثم فقد قدر أن المسألة المطروحة هي «مسألة تتعلق بالأسعار وتوليد الإيرادات» على المدى الطويل .وقد وافقت على هذا التقييم «كارين إي يونغ» باحثة بارزة بمركز سياسة الطاقة العالمية في جامعة كولومبيا، التي أشارت إلى قناعة المنتجين الخليجيين باستدامة الطلب على منتجاتهم؛ لأنها «شريان الحياة» ، ورأت «عائشة السريحي» باحثة بجامعة سنغافورة الوطنية، أن دول مجلس التعاون يعتقد أنهم «سيواصلون الوجود» في سوق الطاقة «لأنهم سيبيعون الوقود الأقل كثافة للكربون في المستقبل» .

ومن هنا، ووسط تنامي الحديث عن تحول عالمي متقدم في مجال الطاقة، حيث تعمل الحكومات الوطنية والمؤسسات العالمية والمعنيون بمجال الطاقة على تعزيز البحث والتطوير وإنتاج أشكال طاقة متجددة أنظف وأكثر كفاءة، مع وضع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في طليعة الاهتمام الحالي؛ فإنه يجب أن نضع في الحسبان المشهد الاقتصادي والاستراتيجي الحالي لسوق الطاقة الدولية .وفي هذا الإطار تُفصح تعليقات «دوريان وديوان» وغيرهما عن ضرورة خضوع التوازن المحلي لإنتاج الطاقة بين الهيدروكربونات ومصادر الطاقة المتجددة؛ لتغيير أكثر وضوحًا وطويل الأجل لمواكبة أهداف الانبعاثات العالمية، ما حدا بديوان إلى القول إن دول الخليج العربي، وخاصة السعودية، موجودة حاليًا «في المكان الذي يجب أن تكون فيه» ، وذلك لضمان مكاسبها الاقتصادية على المدى الطويل، وأخذها بما يتيح لها مجابهة تطورات العقود المقبلة.

٢٠٢٤/٧/٢٦

اللوبي الإسرائيلي ودوره في رسم سياسة أمريكا من حرب غزة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تعتمد آليات السياسة الأمريكية على ممارسة الضغوط، فهي عنصر راسخ في هيكلها، وتتمثل تلك الضغوط في الأنشطة المدفوعة الأجر، التي تقوم بها) الشركات المتعددة الجنسيات، وجماعات المصالح الخاصة، وجماعات الحقوق، والمنظمات الدينية، والأفراد(؛ حيث تقدم تلك الهيئات المختلفة تعاقدات بمليارات الدولارات موجهة نحو الساسة على جميع مستويات التسلسل الهرمي السياسي في البلاد، بما في ذلك مجلسا النواب والشيوخ بالكونجرس الأمريكي.

ولا يقتصر هذا النوع من الضغط على الجهات الفاعلة المحلية، فتبلغ قيمة نطاق الضغط الأجنبي المتمركز في واشنطن تحديدًا مئات الملايين من الدولارات كل عام .ووفقًا لمنظمة أوبن سكريتس غير الربحية، التي تتابع تمويل الحملات الانتخابية وممارسة الضغط في السياسة الأمريكية؛ أنفقت جماعات الضغط أكثر من ٤,٢ مليارات دولار للتأثير على عملية صنع القرار، وتصويت المشرعين الفيدراليين في عام ٢٠٢٣.

وكتب فريمان مدير برنامج ديمقراطية السياسة الخارجية بـمعهد كوينسي، ونيك كليفلاند ستاوت باحث زميل في ذات المعهد، عن وجود شبكة معقدة من النفوذ الأجنبي في الولايات المتحدة؛ حيث تجني الحكومات وممثلوها في جميع أنحاء العالم فوائد حملات التأثير السياسي الضخمة، وأن عمليات التأثير التي يتم تنفيذها داخل النظام السياسي للولايات المتحدة تستخدم الشركات الموجودة في واشنطن للضغط على الأعضاء النشطاء في الكونجرس لتحقيق أهداف متباينة؛ سواء كان ذلك دعمًا عسكريًا، أو تحيزًا من الدبلوماسية الأمريكية في النزاعات الإقليمية، أو المساعدات الاقتصادية، أو غسل السمعة بشكل عام.

ومن بين جميع جماعات الضغط الأجنبية التي تنشط في العاصمة الأمريكية، فإن أكثر جماعات الضغط شهرة وتأثيراً هي تلك التي يمارسها اللوبي المؤيد لإسرائيل، بقيادة لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية) أيباك(، والتي كانت تؤثر– ولعقود من الزمن –في مواقف السياسيين الأمريكيين بشأن سياستها اتجاه الشرق الأوسط عبر قاعدتها العريضة من المانحين الأثرياء، والتعاون الوثيق مع الحكومة الإسرائيلية .

فسجل جون ميرشايمر أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو ومؤلف كتاب اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٠٧، كيف أن جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل، منذ اندلاع حرب غزة في أكتوبر ٢٠٢٣، تذهب إلى بذل جهود كبيرة لتأديب ومعاقبة كل من تسول له نفسه انتقاد إسرائيل، وأكبر دليل على ذلك ، إنفاق هذه المجموعات ما يربو على ١٠٠ مليون دولار؛ لمحاولة إقصاء الأصوات المنتقدة لإسرائيل والمتعاطفة مع الفلسطينيين من المؤسسات البرلمانية في الولايات المتحدة، مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأمريكية لعام ٢٠٢٤.

وكما قال ميرشايمر، إن إسرائيل تعتقد، أنه بمقدورها فعل أي شيء تقريبًا وأنها سوف تحصل على الدعم من الولايات المتحدة، ويرجع ذلك– في جزء كبير منه –إلى النفوذ الطاغي الذي يتمتع به اللوبي المؤيد لإسرائيل داخل مجلسي النواب والشيوخ، لكل من الأعضاء الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء .

بينما وصف كريس ماكجريل مراسل صحيفة الغارديان لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية) إيباك(، بأنها قوة مؤثرة في سياسة واشنطن، فيما اعترفت كيت كيلي وكينيث بي فوجل في صحيفة نيويورك تايمز أن إسرائيل تشتهر باستخدامها تكتيكات سياسية عدوانية لإسكات أي انتقادات تطولها .فقد سجلت أوبن سكريتس كيف بلغ إجمالي الضغط الأجنبي لصالح إسرائيل، منذ عام ٢٠١٦، أكثر من ١٨٦ مليون دولار .وفي عام ٢٠٢٣، تجاوز الإنفاق الحكومي المسجل حوالي ٣,٧٣ ملايين دولار، ومبلغ ١٧,٤٤ مليون دولار عبر التمويل المقدم من المنظمات والمجموعات غير الحكومية .

وتتبع ماكجريل جذور هذه اللجنة العائدة إلى اللجنة الأمريكية الصهيونية للشؤون العامة التي تم تدشينها لصالح الحكومة الإسرائيلية في محاولة لإدارة التداعيات السياسية لمذبحة المدنيين الفلسطينيين التي وقعت في قرية قبية بالضفة الغربية في ١٩٥٣ .وأضاف ماكجريل أن دعمها المالي ارتفع بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، مع استمرار تنامي نفوذها على السياسيين الأمريكيين دون منازع لعقود؛ حيث عملت على تهميش منتقدي إسرائيل في الكونجرس تحت زعم دعم الحزبين الجمهوري والديمقراطي لإسرائيل.

وبالتالي، ووفقًا لاستطلاع مؤسسة غالوب فقد أعرب ٤٨ %من البالغين الأمريكيين عن عدم موافقتهم على الحرب الإسرائيلية في غزة، بينما ٢٣ %فقط من الديمقراطيين المسجلين يوافقون على استمرار الحرب .رغم ذلك، ذكرت صحيفة الغارديان كيف أن ٨٢ %من أعضاء الكونجرس الأمريكي من كلا الحزبين ما زالوا على دعمهم لإسرائيل في بياناتهم وسجلات التصويت، حيث وجد ٩ %فقط أنهم أكثر تأييدًا لمحنة الفلسطينيين.

ويعتبر قانون تسجيل الوكلاء الأجانب الأمريكي) قانون فارا (مع الإصلاحات التي أدخلت عليه في أوائل عام ٢٠٢٤، كمفتاح وحل لتلك الأوضاع السياسية، حيث يُطلب من أولئك الذين يتقاضون الأموال للضغط على الحكومة والمشرعين نيابة عن الحكومات الأجنبية، والشركات، والمنظمات، والأفراد، التسجيل بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب .وبذلك وكما قال بن فريمان ونيك كليفلاند ستاوت أصبح الوصول إلى جميع الأنشطة السياسية للمسجلين الأجانب، ومساهمات الحملات الانتخابية متاحًا الآن بسهولة أكبر للتدقيق والعرض العام.

فتكشف البيانات الجديدة، كيف قدم المسجلون الأجانب في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، ما مجموعه ١٤,٣ مليون دولار من المساهمات السياسية للمرشحين والمنظمات كجزء من حوالي ١٣٠ ألف عمل سياسي مسجل .ووفقًا لـ«أوبن سكرتس»، أُنفق أكثر من ٥,٣ مليارات دولار منذ عام ٢٠١٦ .ومن هذا المجموع، تم تعقب أكثر من ٤٠٠ مليون دولار من الصين، وأكثر من ٣٦٥ مليون دولار من اليابان، وأكثر من ٣٠٠ مليون دولار من كوريا الجنوبية .

ولكن كشف فريمان وكليفلاند ستاوت عن وجود ثغرة في قانون تسجيل الوكلاء الأجانب وهي أن القانون يعفي المجموعات التي يتم تمويل عملياتها من قبل مواطنين أمريكيين من التسجيل كمجموعة مصالح أجنبية؛ مما يعني عدم حاجة أيباك إلى التسجيل .وفي صدد ذلك اعترفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية كيف أضحت أيباك فعليًا جناحًا تنفيذيًا لحكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة؛ حيث إنها تروج لصورة كاذبة لإسرائيل الليبرالية بالولايات المتحدة وتبيع الأوهام لأعضاء الكونجرس .مما يدلل على مدى نفاذها داخل واشنطن .وأفادت كيلي

وفوغل كيف جمعت المجموعة في شهر مارس ١٦٠٠ من المانحين والمشرعين، بما في ذلك مايك جونسون رئيس مجلس النواب وتشاك شومر زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ؛ من أجل حشد الدعم لإسرائيل واستمرار الحرب في غزة، فضلًا عن إظهارها القوة لمعارضيها .ولم يخاطب نتنياهو هذه اللجنة عبر رابط فيديو فحسب، بل حضر أيضًا بريت ماكغور كمنسق للبيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط، وتحدث عن التزام حكومته بمصالح إسرائيل.

إن الوسائل المالية المتاحة للجنة الشؤون العامة الإسرائيلية وغيرها من الجماعات المؤيدة لإسرائيل، والتي تتجاوز بكثير تلك التي تمتلكها الأصوات الناقدة أو المدافعون المؤيدون للفلسطينيين؛ كان لها أثر لا يمكن إنكاره على قرارات السياسة الخارجية الأمريكية .وكشف التحليل الذي أجرته صحيفة الجارديان أن أعضاء الكونجرس الأمريكي، الذين هم الأكثر دعمًا لحرب إسرائيل ضد غزة، تلقوا في المتوسط ١٠٠،٠٠٠ دولار من المانحين الماليين والسياسيين المؤيدين لإسرائيل خلال حملاتهم الانتخابية الأخيرة مقارنة بما حصل عليه المرشحون المؤيدون للفلسطينيين من داعميهم .

ومن بين أبرز هؤلاء الأعضاء الديمقراطيين المؤيدين لإسرائيل في الكونجرس، جلين آيفي، وهيلي ستيفنز، وشونتل براون، الذين حصل كل منهم على التوالي ٧،٢ ملايين دولار، و٥،٤ ملايين دولار، و٤،٥ ملايين دولار من مساهمات الحملة الانتخابية من مانحين مؤيدين لإسرائيل لتأمين مقاعدهم في واشنطن .وفي ضوء هذه الأرقام المذهلة، تناول ميرشايمر الكيفية التي يخلف بها هذا التأثير المالي الصارخ آثارًا عميقة على السياسة الأمريكية . وأضاف فريمان وكليفلاند ستاوت أن مثل هذه العمليات المثيرة للقلق تثير بوضوح استفهامًا عما إذا كان السياسيون يولون أولوية حقًا لمصالح ناخبيهم بمنأى عن مكاسبهم السياسية والمالية .

وتحدث مارك بوكان النائب الديمقراطي عن ولاية ويسكونسن، عن عدد من زملائه الذين تعرضوا للضغوط في قراراتهم التصويتية بسبب الضغوط التي تمارسها لجنة أيباك .كما كتب الرئيس باراك أوباما– سابقًا –عن كيفية المخاطر التي يواجهها منتقدو سياسة الحكومة الإسرائيلية؛ حيث يوصمون كمعادين لإسرائيل وللسامية، ومواجهتهم لمعارض ممول جيدًا في الانتخابات المقبلة.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية الحالية في الشرق الأوسط، رأى ميرشايمر أنه إذا لم يكن هناك لوبي يدفع الكونجرس في اتجاه معين وبطريقة قوية حقًا؛ فإن موقف واشنطن تجاه الحرب في غزة سيكون مختلفًا جذريًا .ومن جانبه، قيم ستيفن إم .والت أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفارد، أن انتهاكات إسرائيل المتكررة للقانون الدولي خلال العقود العديدة الماضية، مثل التوسع الاستيطاني غير القانوني في الأراضي المحتلة؛ لم يكن بالإمكان ببساطة تحقيقها دون تأثير اللوبي الموالي الإسرائيلي في واشنطن .وفي إشارة إلى الحرب الحالية في غزة، أعرب ميرشايمر عن أسفه لأنه، لو عمل هذا اللوبي مع أي إدارة للسماح للرؤساء بالضغط على إسرائيل للتوصل إلى اتفاق يؤدي إلى دولة فلسطينية؛ فمن المحتمل ألا نكون في هذا الوضع الكارثي.

وتشهد السياسات الأمريكية الآن ضغوطات جديد قبل الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤، والتي شملت أيضًا منافسات على مقاعد في مجلسي النواب والشيوخ، والمجالس النيابية المحلية بجميع أنحاء أمريكا؛ حيث تصاعدت بشكل ملحوظ جهود جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل، وجامعي التبرعات لإسكات الأصوات الناقدة .

وأفاد ماكجريل كيف تخطط العديد من جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل– بما في ذلك لجنة أيباك –لإنفاق عشرات الملايين من الدولارات ضد مرشحي الكونغرس، وفي مقدمتهم الديمقراطيين، الذين تعتبرهم على حد وصفها غير كافيين في دعمهم لإسرائيل .

٢٠٢٤/٧/٢٧

حظوظ هاريس أمام ترامب وأبرز مواقفها

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

«انسحاب جو بايدن من الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في نوفمبر القادم» هذا هو الخبر الذي تصدر عناوين الصحف المحلية منها والعالمية في الأيام القليلة الماضية؛ حيث جاء قرار الانسحاب ذلك بعد سلسلة من الزلات والأخطاء العامة التي أدت إلى تصعيد المخاوف بشأن قدرة بايدن العقلية على تولي المنصب الرئاسي، وهو ما أدى إلى اشتعال المنافسة بين الديمقراطيين والجمهوريين قبل ثلاثة أشهر ونصف من تحديد مئات الملايين من الناخبين الأمريكيين ما إذا كانوا سيعيدون انتخاب دونالد ترامب أم لا، أو قد يفضلون اختيار نائب الرئيس بايدن وخليفته المختارة، كامالا هاريس رئيسًا للولايات المتحدة.

فبعد دخوله البيت الأبيض عن عمر يناهز ٧٨ عامًا في عام ٢٠٢١، طغت المخاوف بشأن عمر بايدن ومدى لياقته لأداء مهام رئيس الولايات المتحدة والذي يتطلب جهدًا عقليًا وجسديًا طوال فترة ولايته في المكتب البيضاوي .وتم تأكيد تلك المخاوف بظهور تقرير المستشار الخاص للبيت الأبيض روبرت هور في وقت سابق من عام ٢٠٢٤، والذي وصف فيه بايدن بأنه رجل مسن ذو ذاكرة ضعيفة، بالإضافة إلى عقليته غير المرنة والرافضة للنظر في وجهات نظر متنوعة أو مناهج بديلة لحل الأزمات.

ومع وجود هاريس في سباق متقارب النقاط مع ترامب للفوز بمنصب الرئاسة اعتبارًا من عام ٢٠٢٥، فيجب من الآن أن يتحول التركيز إلى مواقفها السياسية .فمع خلفيتها كمدعٍ عام لولاية كاليفورنيا، وكونها أول عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي من أصول جنوب آسيوية، وكونها نائبة للرئيس منذ عام ٢٠٢١، لم تظهر هاريس بعد بوضوح مواقفها في مجال السياسة الخارجية .ولهذا السبب، أكد جيم تاونسند بمركز الأمن الأمريكي الجديد، مدى اعتماد هاريس الكبير على مستشاريها في السياسة الخارجية، في مقدمتهم مستشارها الحالي للأمن القومي فيليب جوردون .الذي تحدث عنه كل من دان لوس وكورتني كوبي بشبكة إن بي سي نيوز، باعتباره مسؤولًا سابقًا في إدارة كلنتون وأوباما، والتي اعتمدت سياستهم على خبراء أصحاب تيار اليسار المعتدل الذين هيمنوا على الإدارات الديمقراطية الأخيرة .

لذلك ليس غريبًا أن يتوقع الكثيرون من هاريس أن تتبع منهجًا مشابهًا في السياسة الخارجية لنهج بايدن .وفيما يتعلق بأوكرانيا، على سبيل المثال، من الجدير بالملاحظة كيف تعهدت هاريس، في مؤتمر ميونيخ للأمن في فبراير ٢٠٢٤، بأن الولايات المتحدة ستدعم أوكرانيا في حربها ضد روسيا بالأسلحة والتمويل بالقدر الذي تستغرقه لهزيمة موسكو .

ومع ذلك، فإن أحد نقاط الاختلاف المهمة بين رئاسة بايدن وهاريس يمكن أن تكون في ملامح السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل .ففي حين تعرض بايدن لانتقادات متكررة بسبب رفضه استخدام النفوذ الأمريكي ضد حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة لإجبارها على إنهاء حرب غزة أو رفضه دفع عملية السلام في الشرق الأوسط بشكل هادف، أشار دي لوس وكورتني إلى أن هاريس ستكون أكثر استعدادًا لانتقاد نتنياهو علنًا والتعبير عن التعاطف مع محنة المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة إذا أصبحت أول سيدة تتولى رئاسة أمريكا عبر تاريخها.

ومن المهم أن نلاحظ كيف انضمت هاريس إلى القادة الغربيين الآخرين في إعلان الدعم القوي لإسرائيل في أعقاب هجمات ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ التي شنتها حماس، وكيف كررت منذ ذلك الحين التزام البيت الأبيض الحالي الصارم بأمن إسرائيل .ومع ذلك، علق آرون ديفيد ميلر بمؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، بأن هاريس لديها آراء معتدلة بشأن الدعم الأمريكي لإسرائيل مقارنة ببايدن وغيره من الأعضاء المؤيدين لإسرائيل في الحزب الديمقراطي، واصفًا مواقفها السياسية بأنها تجنح لتيار اليسار تارة بالنسبة لتوجهاتها الداخلية، وتيار اليمين تارة بالنسبة إلى التوافق مع أولئك الذين يطالبون واشنطن بفرض عواقب على إسرائيل جراء حربها الأخيرة.

ومع ذلك، فإن رؤية ما إذا كان التحول في المواقف بين الرؤساء الأمريكيين سيؤدي إلى تغييرات في السياسة أم لا، فهذه مسألة أخرى .فعلى الرغم من أن ميلر أشار إلى أن هاريس أكثر تعاطفاً بكثير عندما يتعلق الأمر بقضية الدولة الفلسطينية من بايدن، فإنها حذرت من أنه من المرجح أن يكون هناك موقف أكثر توازناً بدلاً من التغييرات الشاملة التي يأملها منتقدي إسرائيل وتحديدا فيما يتعلق بوقف عمليات نقل الأسلحة والتمويل الحكومي السنوي.

ونتيجة لذلك، تحدث جوش بول المسؤول السابق في وزارة الخارجية الذي ترك منصبه احتجاجًا على زيادة عمليات نقل الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل لاستخدامها ضد المدنيين الفلسطينيين في غزة، عن تفاؤله الحذر والمحدود بأن رئاسة هاريس ستشهد أهمية كبيرة ونشوء تغيرات سياسية في علاقة أمريكا بإسرائيل .علاوة على ذلك، وبالإشارة إلى انسحاب بايدن، أعرب بول عن شعوره العميق بالارتياح لأن الديمقراطيين لن يرشحوا للرئاسة ..الرجل الذي جعلنا جميعًا متواطئين في الكثير من الأذى للفلسطينيين.

وفي حين أنه يجب الإشارة إلى أن دونالد ترامب، الذي لا يزال يتمتع بشعبية متزايدة في أعقاب محاولة اغتياله، لا يزال هو المفضل لدى العديد من منظمي استطلاعات الرأي والمعلقين السياسيين للفوز في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر، فإن البيانات المتاحة بالفعل توضح أن قرار بايدن بالانسحاب لصالح كامالا هاريس هو القرار الصحيح لمحاولة منع الجمهوريين من العودة إلى البيت الأبيض .كما سيتم تحديد ما إذا كانت حملة هاريس ستحتفظ بزخمها المبكر أم لا من خلال التدقيق في سجلها السياسي، أو من خلال عقد مناظرة رئاسية أخرى والتي من شأنها أن تضع الضغط على ترامب.

أما بالنسبة إلى بايدن، فبعد عدة أسابيع مضطربة شبهها مايكل هيرش الكاتب بمجلة فورين بوليسي الأمريكية، بالدراما المؤلمة التي تكاد تكون شكسبيرية، أصر تيموثي نفتالي الباحث في معهد السياسة العالمية بجامعة كولومبيا، على أن يكون هناك رئيس حر همه الأول التركيز على تعزيز الصورة الدولية الأمريكية وهو أمر جيد

بالنسبة لحلفاء واشنطن .فبعد أن أكد ليندون جونسون عدم الترشح لإعادة انتخابه في عام ١٩٦٨، خلال الفترة المتبقية له في منصبه وذلك لرغبته إنهاء الحرب المستمرة في فيتنام، أوضح نفتالي أن بايدن يمكنه الآن أن يفعل الشيء نفسه تقريبًا مع الصراعات الراهنة في أوكرانيا وغزة.

٢٠٢٤/٨/٢

حكومة ستارمر وتحول موقفها من الجنائية الدولية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في مايو ٢٠٢٤، امتلأت الصحافة العالمية بأخبار حول طلب «كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية» إصدار مذكرة اعتقال بحق كل من «بنيامين نتنياهو» رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير دفاعه «يوآف غالانت» بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة خلال الحرب المستعرة منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ وحتى الآن، حيث قوبل الطلب بترحيب من المدافعين عن القانون الدولي وحقوق الإنسان، مثل منظمة العفو الدولية التي أعلنت أنها «خطوة حاسمة نحو العدالة»، بينما بدت الحكومات الغربية على النقيض أقل تقبلاً له.

وعلى الرغم من ادعاء حكومات الدول الغربية أنها الأولى بالعالم فيما يتعلق باحترام سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان؛ فإنهم نددوا بقرار المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية رغم الانتهاكات الموثقة .ولم يكتف «جو بايدن» الرئيس الأمريكي بوصف أوامر الاعتقال بأنها «شائنة»، بل أصدر أعضاء مجلس النواب الأمريكي تشريعات انتقامية تفرض عقوبات على المدعي العام وعلى هيئة المحكمة الجنائية الدولية وحتى أسرهم.

واتخذت الحكومة البريطانية موقفًا مشابهًا تجاه المحكمة؛ حيث رفض «ريشي سوناك» رئيس الوزراء حينها مذكرات الاعتقال الصادرة بحق «نتنياهو وغالانت» ووصفها بأنها «تطور غير مفيد على الإطلاق»، مضيفًا بأنها لن تمثل «أي فارق لإرساء السلام في الشرق الأوسط» .وأوضح المحامي الدولي الشهير في حقوق الإنسان «جيفري روبرتسون» أن واشنطن مارست ضغوطًا شديدة على المملكة المتحدة لإصدار اعتراضها حيال الجهود التي تمارسها المحكمة الجنائية الدولية لوقف حرب غزة، لأن الولايات المتحدة ليست عضوًا بالمحكمة، مما يعني أن الأخيرة «تتوقع من المملكة المتحدة رعاية مصالحها هناك».

وكتب «د .إتش إيه هيلير» وهو زميل مشارك في المعهد الملكي للخدمات المتحدة لدراسات الدفاع والأمن (RUSI)، أن حكومة «سوناك» أصدرت «تحدياً سرياً» لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية بشأن إسرائيل، وبالتالي انضمت إلى أبرز الداعمين الدوليين لإسرائيل كالولايات المتحدة وألمانيا، في محاولة للضغط على المحكمة سياسياً؛ حتى لا تعقد جلسة استماع لمحاسبة المسؤولين الإسرائيليين عما اقترفوه من جرائم حرب بحق الفلسطينيين.

وكان ينبغي عليها، عوضًا عن ذلك، أن تتخذ موقفاً مختلفًا كـ«الدفاع بقوة عن المحكمة الجنائية الدولية» ومدعيها العام، باعتبارها أحد الموقعين على نظام روما الأساسي الذي شكل المحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن حقيقة أن «خان» محامٍ بريطاني.

وبعد شهرين، رحل حزب المحافظين بزعامة «سوناك» عن الحكومة مُفسحًا الطريق لحزب العمال بزعامة السير «كير ستارمر»، ليعلن في أواخر يوليو أن الحكومة البريطانية لن تحاول منع المحكمة الجنائية الدولية من إصدار أي أوامر اعتقال بحق القادة الإسرائيليين المذكورين أعلاه، إذا كان رأي هيئة المحكمة قد استقر باعتباره الرد الصحيح على الادعاءات والأدلة المقدمة.

كما أقدمت حكومة حزب العمال الجديدة على تغييرات أخرى كجزء مما يسمى «الموقف المتوازن بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني» والذي يتضمن استعادة تمويل المملكة المتحدة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطيني الشرق الأدنى «الأونروا»، وإعادة النظر في وقف مبيعات الأسلحة لإسرائيل .وأشار «مارك لاندلر وستيفن كاسل» من صحيفة نيويورك تايمز، «إلى وجود حكومة الآن في لندن مستعدة لممارسة المزيد من الضغوط» على إسرائيل، وإيلاء «اهتمام أكبر للمؤسسات القانونية الدولية» مقارنة بنظرائها في العواصم الغربية الأخرى.

ولم يفاجأ المعلقون ووسائل الإعلام الغربية من تأكيد الحكومة البريطانية في ٢٦ يوليو أنها لن تتقدم بطعن قانوني على اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في هذه القضية؛ حيث يمثل تراجع حكومة حزب العمال عن موقف أسلافها بشأن أوامر الاعتقال جزءاً من إعادة تنظيم أوسع للسياسة البريطانية تجاه الحرب في غزة والصراع الإسرائيلي الفلسطيني .كما يمثل رغبة عدد من الناخبين البريطانيين في رؤية «إجراء أكثر صرامة ضد إسرائيل» مقارنة بموقف الحكومة السابقة؛ فمن غير المستغرب أن يخرج «ديفيد لامي» وزير الخارجية المعين حديثًا بوعد بـ«موقف متوازن» من المملكة المتحدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين .

وتحقيقًا لذلك، انضمت المملكة المتحدة مؤخرًا إلى العديد من الدول الغربية الأخرى في دعمهم لجهود الأونروا وإعادة ٢١ مليون جنيه إسترليني من التمويل الذي تشتد الحاجة إليه .ووصفت مؤسسة «أكشن إيد» الخيرية هذه الخطوة بأنها «خطوة طال انتظارها» لاستعادة أحد «شرايين الحياة الحيوية» للمدنيين الفلسطينيين الذين يعانون داخل غزة .وبعد الترحيب بتلك الخطوة، حث «هيلير» على «أن تتبع تلك الخطوة خطوات بريطانية أخرى لتحسين مهمات نقل المساعدات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة» .وذلك في إشارة واضحة إلى الجهود الإسرائيلية المستمرة لتعطيل تدفق المساعدات الإنسانية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وإلى جانب ذلك أعلنت الحكومة البريطانية الجديدة عن احتمالية وقف جميع صادرات الأسلحة من المملكة المتحدة إلى إسرائيل .وبذلك قد تنضم إلى) كندا، وإيطاليا، وإسبانيا، وهولندا، وبلجيكا، وسلوفينيا (في عدم إرسال أسلحة لـ«تل أبيب»، وبهذا يكون هذا القرار معاكس لما أراده وزير الخارجية السابق اللورد «كاميرون»، مبررًا ذلك بأن تراخيص تصدير الأسلحة البريطانية إلى إسرائيل ضئيلة مقارنة بالولايات المتحدة .وهو تبرير «غير ذي صلة» عند النظر في الالتزامات القانونية المنصوص عليها في المعايير الخاصة بتراخيص التصدير الاستراتيجية، والتي تؤكد أن الحكومة البريطانية ملزمة «بمنع نقل المعدات العسكرية حيثما يكون هناك خطر واضح بأن مثل هذه المعدات قد تستخدم لتسهيل انتهاك القانون الدولي» .

وأشار «هيلير» إلى أن عددًا لا بأس به من السياسيين البريطانيين قد رأوا أن تصدير تلك المعدات بمثابة «انتهاك لتلك المعايير بالفعل» .ودعت رسالة مشتركة لأكثر من ١٣٠ برلمانيًا– بمن في ذلك ٤٦ نائبًا من حزب العمال –في

مارس ٢٠٢٤ اللورد «كاميرون» إلى وقف مبيعات الأسلحة لإسرائيل، كما أشارت رئيسة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم، «أليسيا كيرنز» إلى أن إسرائيل انتهكت القانون الإنساني الدولي في غزة والأراضي المحتلة، وذهبت إلى ما هو أبعد من الدفاع عن النفس، مما يعني أن بريطانيا باتت ملزمة قانونًا بوقف مثل هذه العمليات لنقل الأسلحة.

على العموم فإنه رغم تغلب الحكومة البريطانية على ما وصفه روبرتسون بـ «الاختبار الأخلاقي الأول للحكومة الجديدة والذي واجهه «كير ستارمر» ومستشاريه السياسيين، لا تزال تواجه تلك الحكومة العمالية الجديدة العديد من الأسئلة الأخرى التي لم يتم حلها بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بما في ذلك ما إذا كانت ستنضم إلى دول مثل إسبانيا والنرويج وأيرلندا في الاعتراف الدبلوماسي الكامل بدولة فلسطينية مستقلة .وفي هذا الصدد، أشار زكي صراف، المسؤول القانوني في المركز الدولي للعدالة للفلسطينيين ومقره لندن، أنه «لا يمكن أن يكون هناك نهج اختياري» في السياسة الخارجية البريطانية تجاه مثل هذه الحرب، كما يجب تطبيق القانون الدولي «دون خوف أو محاباة» وتحديدًا حينما يتعلق الأمر بأوامر الاعتقال التي اقترحتها المحكمة الجنائية الدولية ضد كبار المسؤولين الإسرائيليين.

٢٠٢٤/٨/٧

اغتيال هنية واحتمالات التصعيد في رأي الخبراء الغربيين

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ٣١ من يوليو عام ٢٠٢٤، تم إعلان اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الشهيد «إسماعيل هنية» في مدينة طهران، وجاء هذا الاغتيال كجزء أساسي من طموحات إسرائيل لتحقيق «نصر كامل» في عدوانها المستمر على غزة، والتي تسعى لإنهائها– كما يبدو –من خلال سلسلة من الاغتيالات في صفوف خصومها وتحديدًا حركة «حماس» وجماعة «حزب الله» .ليمثل الاغتيال كما وصفه «جيريمي بوين» مراسل شبكة «سي إن إن» في الشرق الأوسط، «ضربة قوية» لأي اتفاق سلام بين حماس وإسرائيل، كما أنه «استهانة من جانب إسرائيل بطهران .

لقد كان «إسماعيل هنية» هو المحاور الرئيسي لحماس في المفاوضات من أجل وقف إطلاق النار، والزعيم الأكثر ترجيحًا داخل الحركة للتوصل إلى اتفاق سلام لإنهاء الحرب .ويؤكد «جريج كارلستروم» مراسل مجلة «الإيكونوميست» في الشرق الأوسط، على أن مصرع هنية يعني أن «مدافعًا مؤثرًا حول وقف إطلاق النار قد رحل»، وخاصة مع رفض «يحيى السنوار» الزعيم السياسي لحماس في غزة، «أي اتفاق» مع إسرائيل؛ فليس غريبًا أن تُصبح حماس الآن «أكثر عنادًا» في أي مفاوضات مستقبلية.

وشكك المراقبون والخبراء فيما يراه الجانب الإسرائيلي وراء هذا الاغتيال، خاصة وأن هنية كان مقيمًا خارج الأراضي المحتلة، وأن هذا الاغتيال كما أشار «بلال صعب» بالمعهد الملكي للشؤون الدولية «تشاتام هاوس»، «لا يضر حماس كثيرًا» وأنها ستعين قادة جدداً أكثر تطرفاً من أولئك الذين اغتالتهم إسرائيل»، وبالتالي فإن حكومة نتنياهو تعمل فقط على تفاقم مشاكلها الأمنية.

إن ممارسات إسرائيل قد قللت من أي احتمالية لوقف إطلاق النار في غزة، والذي يمثل ضرورة لإنهاء الحرب الحالية، ومحاولة إعادة بعض الاستقرار إلى المنطقة، وكتبت «باربرا سلافين» بمركز ستيمسون بواشنطن، حول التوقعات برد عنيف إما من النظام الإيراني نفسه، أو من حماس أو حزب الله – أو ربما من الثلاثة.

إن الطريقة التي جرت بها عملية الاغتيال، في العاصمة الإيرانية، كانت، وفقًا «لباتريك وينتور» من صحيفة الغارديان، عرضًا قدمته إسرائيل «أمام العالم لتثبت لهم عدم قدرة «الحرس الثوري» الدفاع عن قيادات سياسية هامة، حتى في عاصمته» .بينما رأى «بوين» أن عملية الاغتيال تمثل «إذلالًا» للنظام الإيراني، بجانب اقترانها بالغارة الجوية التي قتلت «شكر» في بيروت واغتيال قائد عسكري كبير آخر في حزب الله.

فرغم توقع «وينتور» أن صعود الرئيس الإيراني الجديد مسعود بزشكيان في يوليو الماضي، سيفتح «سبلاً جديدة للتعاون مع الغرب»، بما في ذلك التوصل إلى نهاية دبلوماسية للحرب في غزة، خاصة وأن «باتريك كلاوسون» بمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، أكد أن «أي فصيل سياسي إيراني لا يريد مثل هذه الحرب» .إلا أنه في ضوء سلسلة الاغتيالات الإسرائيلية الراهنة، أوضح «بانيكوف» أن المرشد الأعلى الإيراني هو الذي «سيوقع على أي رد» ضد إسرائيل، وأن هذا الإحراج للجيش الإيراني ودفاعاته الأمنية قد يدفع بزشكيان إلى «الوقوف مع أي رد يفضله الحرس الثوري» .

وأفادت «ألكسندرا شارب» من مجلة فورين بوليسي الأمريكية، أنه في اجتماع المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الذي عقد بعد اغتيال هنية، أمر المرشد الأعلى «آية الله علي خامنئي» المسؤولين الإيرانيين بمهاجمة إسرائيل مباشرة»، إلا أنه «من غير الواضح ما قد يكون هذا الهجوم» .وبدوره يتوقع «بانيكوف» أن تتبع القيادة الإيرانية في هذه الحالة «مسارها التقليدي في الرد»، من خلال استخدام حزب الله لمطالبتهم بالانتقام «فعليا على أرض الواقع».

وبالنسبة للمراقبين الغربيين فإن العواقب الأكثر إلحاحاً وخطورة المترتبة على «هذه الاغتيالات هي زيادة التصعيد الإقليمي إلى حد الصراع الكامل الشامل بين إسرائيل وحزب الله في لبنان .وأكد «وليام ويكسلر» مدير برامج الشرق الأوسط بالمجلس الأطلسي، أن «لا أحد» يريد اندلاع مثل هذه الحرب، ولكن إسرائيل تبدو مع ذلك «مستعدة للمخاطرة بها بشكل متزايد».

فرغم حالة عدم اليقين بشأن ما سيحدث بعد الاغتيال، إلا أن الانتقام الإيراني بشكل مماثل لما شهدناه في أبريل من هذا العام مرجح تمامًا .وأفاد «تيسدال» إلى أن «أي سيناريو متوقع ليس مستحيلًا»، وفي حالة أي ضربة إيرانية مضادة، فإن هجومًا إسرائيليًا مسلحًا آخر سوف يكون متوقعًا، وبالتالي إعادة إشعال فتيل حرب متبادلة، لن يخمدها سوى ضبط النفس من جانب كل من الحكومتين الإسرائيلية والإيرانية .

وردًا على تلك الاغتيالات، ناشد «تيسدال» المجتمع الدولي أن يتم مساءلة رئيس الوزراء الإسرائيلي بشأن «جرائمه» بالمحكمة الجنائية الدولية، مشيرًا إلى أنه مع استمرار مسار العنف المتبادل بين إسرائيل وإيران في التفاقم، فقد توقع أن يكون نتنياهو نفسه «مستهدفًا» في النهاية، وبالتالي يلقى مصيرًا مماثلاً لمسؤولي حماس وحزب الله، الذي أمر جيشه باغتيالهم دون أي اهتمام بالخسائر المدنية أو العواقب الاستراتيجية الأوسع نطاقا .

كما تم التنديد بعدم شرعية الاغتيالات التي تقوم بها إسرائيل على أراضي دولة أخرى، حيث أدان «تيسدال كيف» «القتل خارج نطاق القانون» والذي تقوم به إسرائيل سعياً إلى «العدالة» التي حددتها بنفسها، وأنها ستؤدي إلى استمرار تسارع دوامة الدمار في الشرق الأوسط«، وقد أوضح «خليل جهشان» المدير التنفيذي للمركز العربي في واشنطن العاصمة، على أن حملة الاغتيالات المستهدفة التي تشنها إسرائيل، والتي خلفت أيضاً سقوط عشرات الضحايا من المدنيين، «غير قانونية وغير مدروسة» من الناحية الاستراتيجية، لأنها تعادل «فتح لباب هائل» من العواقب.

وفيما يتصل بالجهود الدبلوماسية اليائسة لإنهاء الحرب في غزة وتخفيف معاناة أكثر من مليوني مدني فلسطيني خاضعين للقصف والاحتلال الإسرائيلي، أشار «بوين» إلى أن حملة الاغتيالات والجرائم الإسرائيلية جعلت مثل هذا الاتفاق يبدو «بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى» .وفي ظل حالة الإحباط والاستياء ليس فقط من قبل المراقبين والصحفيين والخبراء الغربيين، بل وأيضاً شعوب الدول الغربية التي تريد إنهاء الحرب، أعرب «تيسدال» عن أسفه لأن جلب السلام إلى غزة والشرق الأوسط «أصبح أمرًا معقدًا»، ويتلخص الحل حسب قوله : «أوقفوا الحرب .أوقفوا القتل .أنقذوا الأطفال .وافقوا على وقف إطلاق النار وحرروا الأسرى .وبعد ذلك، قد تصبح جميع المشاكل الأخرى، أسهل قليلاً في معالجتها» .

وفي هذا الصدد أشار «جيريمي بوين» أن «الابتعاد عن شفا» صراع أوسع نطاقًا في الوقت الحاضر ربما يؤدي إلى «بناء مسار دبلوماسي» للسلام في المنطقة، ولهذا السبب فإن «الخطوة الأولى الوحيدة القادرة على خفض حالة التصعيد هي وقف إطلاق النار في غزة» .كما أوضح «سيمون تيسدال» أن «خيار وقف إطلاق النار في غزة» بين إسرائيل وحماس «يقدم فرصة حقيقية للسلام» في الأراضي المحتلة والمنطقة أيضًا .

على العموم، يُعد اغتيال «إسماعيل هنية» بمثابة صفعة هائلة للمفاوضات الناشئة لمحاولة الاتفاق على وقف إطلاق النار في غزة، وقد اعترفت «كيرستن فونتينروز» زميلة غير مقيمة في المجلس الأطلسي، بـ «الطاقة الدبلوماسية الدؤوبة» للدول العربية في الشرق الأوسط، أنه لاتزال هناك بعض المحاولة من قبل بعض الدول للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار–وأبرزها مصر وقطر .–فيما أكد «بوين» مرة أخرى كيف تُظهر الاغتيالات والاستفزازات ضد إيران رغبة نتنياهو في «إطالة أمد الحرب» لأطول فترة ممكنة وبالتالي «تجنب اللحظة التي يخضع فيها للمحاسبة» عن انتهاكاته العديدة للسلطة السياسية.

أدت تصرفات وممارسات الحكومة الإسرائيلية، في انتهاك واضح للقانون الدولي، إلى قتل أي أمل في تحقيق تقدم دبلوماسي لوقف الحرب وإنهاء القتال في غزة، وفي حين أن هذا الوضع المتفاقم يناسب بوضوح «بنيامين نتنياهو» وحلفائه في الائتلاف اليميني المتطرف الذين لا يريدون فقط مواصلة الدمار الذي فُرض على غزة، بل يريدون أيضًا توسيع نطاق حربهم ضد حزب الله في لبنان وإيران نفسها، فقد أوضح «جهشان» أن إسرائيل أصبحت «تثير عش الدبابير» الذي «سيعود في النهاية ويطاردها بشراسة أكثر من أي وقت مضى».

٢٠٢٤/٨/٩

إدانات عالمية لمشاركة إسرائيل في أولمبياد باريس

تهدف الألعاب الأولمبية إلى الاحتفاء بالتميز الرياضي، والاعتراف بأهمية الرياضة في جمع الشعوب من جميع أنحاء العالم .ومع ذلك، فإن دورة ٢٠٢٤، التي انطلقت في ٢٦ يوليو وتستمر حتى ١١ أغسطس في العاصمة الفرنسية باريس، قد طغت عليها الصراعات المستمرة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك حرب إسرائيل ضد الفلسطينيين في غزة.

وكانت إسرائيل من بين الدول المشاركة في أولمبياد ٢٠٢٤ في باريس، واستقبل الجمهور والمتنافسون الآخرون تلك المشاركة بمشاعر غضب وإحباط؛ إزاء عدم تسبب الحرب في غزة في خلق إدانة دولية مؤثرة، أو أي نوع من المساءلة لها .وكتبت «إيفون ريدلي» في موقع «ميدل إيست مونيتور» ، كيف وقّع «ملايين الأشخاص» في جميع أنحاء العالم «على عرائض تدعو اللجنة الأولمبية الدولية إلى حظر إسرائيل من المشاركة» .وحث «توماس باخ» رئيس اللجنة الأولمبية الدولية، على استخدام «القوة الهائلة» للمقاطعات الرياضية من أجل وقف العدوان الإسرائيل ودعم المدنيين الفلسطينيين .كما دعا ٢٦ برلمانيًا فرنسيًا في فبراير ٢٠٢٤ اللجنة الأولمبية الدولية إلى منع الرياضيين الإسرائيليين من المشاركة تحت علمهم، وحث «توماس بورتيس» نائب بالبرلمان عن حزب «فرنسا الأبية» ، الناس على «استخدام كل الوسائل المتاحة لتعبئة» المظاهرات ضد حضور إسرائيل في الألعاب الأولمبية هذا العام.

وعلى الرغم من الصرخة العالمية الهائلة التي طالبت بمنع إسرائيل من المشاركة في الألعاب الأولمبية وفقًا للقوانين التي في ضوئها استُبعدت بلدان أخرى لانتهاكها القانون الدولي وحقوق الإنسان، وحرمانها من المشاركة في المسابقات الرياضية الدولية مثل الألعاب الأولمبية، إلا أن «توماس باخ» رئيس اللجنة الأولمبية الدولية، أصر على أنه لن يسمح لمنظمته بالتورط فيما أسماه «الأعمال السياسية» .

تجاهل «باخ» برده هذا حقيقة أن الحكومة والجيش الإسرائيليين يواجهان حاليًا محاكمة بتهمة الإبادة الجماعية في محكمة العدل الدولية، وأن رئيس الوزراء «بنيامين نتنياهو» ووزير الدفاع «يوآف جالانت» قد يخضعان قريبًا لأوامر اعتقال دولية صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، لقتلهم ما لا يقل عن ٣٩ ألف مدني فلسطيني وتخليف أضرار جسيمة في غزة، ستستغرق عقوداً من الزمن لإصلاحها بتكلفة مليارات الدولارات .

وتجاهل «باخ» كذلك أن اللجنة الأولمبية الدولية سابقًا قد تبنت مواقف بارزة اضُطرت معها إلى التصرف وفقًا للمزاج العالمي الذي يدين دولة أو عدة دول بسبب انتهاكات جسيمة لسيادة القانون الدولي وحقوق الإنسان . وتتجلى أبرز الأمثلة التاريخية في الحظر الذي فرض على جنوب إفريقيا إبان فترة الفصل العنصري منذ ستينيات القرن الماضي حتى تخلت البلاد عن نظامها السياسي التمييزي، وكذلك روديسيا) زيمبابوي حاليًا (لأسباب عنصرية مماثلة.

ومن بين الدول التي تم حظرها من المشاركة أيضًا الدول التي قد خسرت في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وروسيا التي تم تمديد استبعادها بسبب قرار «فلاديمير بوتين» بشن عملية عسكرية في أوكرانيا عام ٢٠٢٢، وأثارت «ريدلي كيف» أن منع روسيا من التمثيل بالأولمبيات جراء تهم مماثلة للغاية لتلك التي وجهتها

محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية إلى إسرائيل، هو ما «لفت الانتباه إلى المعايير المزدوجة لاستبعاد روسيا مع السماح لإسرائيل بالمشاركة» في أولمبيات باريس عام ٢٠٢٤ .

وقد أوضح الدكتور «روب سكينر» الأستاذ المشارك في التاريخ الحديث بجامعة بريستول، أن حظر المشاركة في الألعاب الأولمبية لا يفسر فقط على أنه «رغبة بعدم المشاركة فحسب، ولكنه أيضًا يتصور على أنه «تجاهل تام وسخرية وازدراء لأي نوع من النظام الدولي ... وكيف تحاسب الدول بعضها البعض» .ففي حالة جنوب أفريقيا، التي مُنعت في عام ١٩٦٤ من المشاركة في الألعاب الأولمبية في طوكيو بعد رفضها التخلي عن التمييز والفصل العنصري، ظل هذا الحظر قائمًا لمدة ثلاثين عامًا تقريبًا – حتى عام ١٩٩١ .واستنادا إلى هذا الأمر، فإن مثل هذا الضغط الدولي «ساعد في إنهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بشكل أسرع» .

ويذكر اللورد «بيتر هين» وزير شؤون الشرق الأوسط ووزير أيرلندا الشمالية السابق، كيف قاد حملة الناشطين «أوقفوا جولة السبعين» لمنع فريق الكريكيت في جنوب أفريقيا العنصري من القيام بجولة في المملكة المتحدة في عام ١٩٧٠ وزيارة إنجلترا والتجول فيها في السبعينيات وما لها من «تأثير عميق» للضغط على حكومة الفصل العنصري .

ومع تأكيد منظمات حقوق الإنسان مثل «هيومن رايتس، ووتش، ومنظمة العفو الدولية» أن إسرائيل أسست نظاماً سياسيًا واجتماعيًا للفصل العنصري؛ لإخضاع الفلسطينيين في كل من الأراضي المحتلة وإسرائيل نفسها، فيجب التساؤل هنا لماذا لم تصدر اللجنة الأولمبية الدولية نفس العقوبة ضد إسرائيل في ظل الفصل العنصري كما فعلت ضد جنوب إفريقيا؟

وقد أشار «توبي رايدر» الأستاذ المشارك في جامعة ولاية كاليفورنيا في فوليرتون والمتخصص في تاريخ الرياضة، أن «الأمر يتطلب إجراءات صعبة من اللجنة الأولمبية الدولية لحظر مشاركة أي دولة» وأن «الضغوط الخارجية تكون كبيرة عادةً لدرجة أنه لا يوجد لدى اللجنة خيار آخر» .

ومع ذلك، بعد أن أعلنت اللجنة ذلك الحظر ضد روسيا، كان من الضروري استجابة «باخ» للناشطين المؤيدين للفلسطينيين، وجماعات حقوق الإنسان، ويعبر عن «دعمه للرياضيين الفلسطينيين في الأوضاع الصعبة» التي يواجهونها من خلال حظر إسرائيل، كما نددت «ريدلي» بكيفية عدم وجود قيادة تذكر «اللجنة الأولمبية الدولية» بانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان للفلسطينيين وتجاهلها المتكرر للقانون الدولي.

ومع رفض الاتحاد الدولي لكرة القدم) الفيفا (اتخاذ أي قرار بمنع مشاركة إسرائيل في مسابقاتها وأنشطتها الرياضية، فقد أثيرت أهمية المقاطعات غير الرسمية لإسرائيل وإظهار حالة من الاستياء من جانب الدول كوسيلة للضغط عليها، واستشهد «كيفن باكستر» بصحيفة لوس أنجلوس تايمز الأمريكية، باستقبال الرياضيين الإسرائيليين، الذين يواصلون السفر عبر العالم أجمع، من قبل حشود كبيرة من الناشطين المؤيدين للفلسطينيين في بطولة السوفتبول في كندا، ومباراة اسكتلندا وإسرائيل، في ذهاب تصفيات يورو ٢٠٢٥ لكرة القدم للسيدات، في اسكتلندا، وأخيرا أثناء المشاركة في سباق للدراجات الهوائية بأستراليا.

وهنا يتضح أن اختيار المنظمات الرياضية الدولية عدم ارتباطها بأي أنشطة إما مع إسرائيل بشكل مباشر أو بتلك التي تستمر في الترحيب بالفرق الرياضية الإسرائيلية أمر غاية في الأهمية، ولا يمكن التقليل من شأنه باعتباره

خطوة طويلة الأجل لتأكيد الغضب العالمي إزاء الممارسات التي مارستها حكومة إسرائيل وجيشها ضد الفلسطينيين، وأن تاريخ الدول التي فشلت في احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والتي تم منعها أو حظرها من المشاركة في الألعاب الأولمبية يؤكد كيف أن مثل هذا الحظر ضد إسرائيل مع انتهاكاتها لحقوق الشعب الفلسطيني يندرج ضمن هذه الفئة من الدول .

ورغم أن الحكومة الإسرائيلية لن تغير سياساتها تجاه الفلسطينيين أو الشرق الأوسط الأوسع لمجرد قرارات صادرة عن الاتحادات والمنظمات الرياضية وحدها، فإن الإدانة من جانب هذه الاتحادات، بالإضافة إلى انتقادات منظمات حقوق الإنسان، وأحكام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، من شأنه أن يراكم ضغوطًا سياسية واجتماعية، لإرغام إسرائيل على تغيير أساليبها، تماماً كما فعلت جنوب إفريقيا قبل أكثر من ثلاثة عقود حتى تخلت البلاد عن نظامها السياسي التمييزي .

ولكن يبقى تجاهل الرياضيين الإسرائيليين في باريس لا يقارن على الإطلاق بالصعوبات الهائلة التي يجابهها الرياضيون الفلسطينيون .وفي حين أصر متحدث باسم اللجنة الأولمبية الدولية على أن الرياضيين الإسرائيليين سيستمرون في الحصول على «تأمين جيد وقوي للغاية» طيلة وجودهم في فرنسا، فقد أثارت اللجنة الأولمبية الفلسطينية ـ التي قادت الدعوات داخل الدوائر الرياضية لحظر إسرائيل ـ قضية حرمان ثمانية من الرياضيين المشاركين، بما في ذلك بعضهم من غزة، من المرور الآمن «إلى الألعاب و« عانوا بشكل كبير جراء الصراع المستمر» .كما سُجل مقتل ما يقرب من ٤٠٠ رياضي فلسطيني حتى الآن بسبب الحرب الإسرائيلية، فضلا عن تدمير جميع المرافق الرياضية داخل غزة.

على العموم فإنه رغم أن إسرائيل ليست بالدولة ذات التاريخ الرياضي العريق، بالإضافة إلى قلة عدد رياضييها الذين ترسلهم إلى الألعاب الأولمبية، فإن الثقل الرمزي لحظر اللجنة الأولمبية الدولية، إلى جانب عقوبات مماثلة من جانب هيئات رياضية أخرى، من شأنه تعزيز الإدانة الدولية المتزايدة والضغوط ضد حكومة إسرائيل، ويؤكد أن العالم ليس مستعدًا لمجرد مشاهدة تدمير غزة وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه.

٢٠٢٤/٨/١٤

الفشل الإسرائيلي واحتمالات التصعيد مع إيران

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مثّل غياب استراتيجيات محددة أو أهداف عسكرية وسياسات معقولة للحكومة والجيش الإسرائيلي، طيلة فترة الحرب في غزة منذ أكتوبر ٢٠٢٣؛ موضع تساؤل متكرر من قبل الخبراء العسكريين والمراقبين الأكاديميين الغربيين .وفي ملاحقة ما أسماه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو النصر الكامل، قتل الجيش الإسرائيلي ما لا يقل عن ٧٠٠٣٩ مدني فلسطيني حتى الآن، وشرّد ٨٠ %من سكان المنطقة، ودمر وألحق أضرارًا بمساحات كبيرة من هياكلها وبنيتها التحتية، وتسبب في كارثة إنسانية كبرى وصفها الصليب الأحمر البريطاني بأنها مأساة إنسانية لا تطاق؛ حيث المجاعة، وانهيار نظام الرعاية الصحية، والمنظومة التعليمية .وعلى الرغم

من كل تلك الانتهاكات، إلا أن القصف الإسرائيلي ومحاولة احتلالها لغزة قد فشل في إلحاق هزيمة عسكرية بحركة حماس .

وعقب عشرة أشهر من الحرب المستمرة التي ألحقت أضرارًا سيئة السمعة بإسرائيل على المستوى الدولي، رفضت حكومة نتنياهو اليمينية وقف الحرب، واختارت عوضًا عن ذلك تصعيد التوترات مع منافسيها الإقليميين الآخرين، وأبرزهم النظام الإيراني .وأثارت عمليات الاغتيال في أواخر يوليو وأوائل أغسطس ٢٠٢٤ لعدد من مسؤولي حزب الله وحماس وإيران – وأبرزهم إسماعيل هنية الزعيم السياسي على الأراضي الإيرانية – مخاوف دولية بشأن احتمال الثأر والانتقام الذي قد ينحدر إلى صراع إقليمي كامل.

وبعد أن أقدمت الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ إجراءات عدوانية متعمدة تعرف أنها ستؤدي إلى انتقام من إيران ووكلائها؛ ناقش الأكاديميون الغربيون سبب لجوئها مرارًا وتكرارًا إلى التصعيد في صراعاتها الإقليمية، منتقدين الأسباب المفترضة لذلك والتقاعس المتكرر من جانب الدول الغربية – وأبرزها الولايات المتحدة – عن التدخل لإنهاء هذه الدورة من التصعيدات.

فكتبت داليا داسا كاي من مركز بيركل للعلاقات الدولية بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، أنه على نقيض ما تظهره إسرائيل من قوة وقدرة على ضرب أعدائها متى شاءت في جميع أنحاء المنطقة – بما في ذلك إيران – فإن إسرائيل حاليًا تدفع حدود التصعيد الإقليمي ليس لأنها تشعر بالقوة، ولكن لأنها تشعر بالضعف بينما أشار ستيفن كوك من مجلس العلاقات الخارجية، أن غياب اتفاق أمني رسمي بين إسرائيل وراعيها الأمريكي يشجعها على المقامرة والمخاطرة بالتصعيد وخاصة حين يقترن ذلك بالمآرب الشخصية لنتنياهو لمواصلة الحرب لحماية مستقبله السياسي، وترى إيما أشفورد من مركز ستيمسون، أنه من الصعب رؤية تصرفات إسرائيل على أنها أي شيء آخر غير محاولة لإثارة حرب إقليمية أوسع نطاقًا.

وأكدت داسا كاي أن هجوم حماس في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ وجه ضربة مدمرة لـ«موقف الردع الإسرائيلي»، ونتيجة لذلك، سعى نتنياهو والعسكريون الإسرائيليون إلى جني أي مزايا تكتيكية ممكنة في محاولة لاستعادة الردع، بغض النظر عما سيجلبه هذا من مخاطر أكبر؛ وفرض تكاليف أعلى على إسرائيل نفسها .إلا أن نتنياهو قد فشل مرة أخرى في تقدير الرد الإيراني ولم يتوقع الرد غير المسبوق والهائل من طهران في شكل مئات الصواريخ والمسيرات، مما دفعها إلى طلب مساعدة من الولايات المتحدة ودول أخرى لاعتراض وابل الصواريخ فأضرت بصورتها المعتمدة على قدراتها .

وتابعت داسا كاي أن اغتيال هنية ومسؤولين آخرين مدعومين من إيران في الأيام الماضية زاد بشكل كبير من التوترات والتصعيدات بين إسرائيل وطهران، وحذرت من أن خفض تلك الأوضاع الوصول إلى نهاية للصراع يبقى غير مضمون تمامًا .كما لاحظت داسا كاي أن الجيش الإسرائيلي أصبح الآن منهكًا على جبهات متعددة، في حين توجد أيضًا خلافات خطيرة بين القادة المدنيين وكبار القادة العسكريين تعود إلى محاولات نتنياهو لإجراء تغييرات على القضاء الإسرائيلي أوائل عام ٢٠٢٣ .

وعلى الرغم من أن النظام الإيراني متورط في خلق تلك الحالة من تدهور الأمن الإقليمي، فقد أشارت آشفورد أن نتنياهو وحلفاءه هم من يدفعون إلى حرب أوسع نطاقًا .أوضحت أن لدى رئيس الوزراء الإسرائيلي كافة الدوافع للمخاطرة بالانخراط في صراع إقليمي مع إيران، لأنه يعلم بأنه سيفقد السلطة عندما تنتهي الحرب ثم سيتعين عليه في النهاية مواجهة اتهامات الفساد الموجهة إليه من قبل القضاء، وعليه فإنه مازال يستفيد شخصيًا من إبقاء الحرب في غزة مستمرة، وزيادة التوترات مع إيران.

وفي إشارة إلى مدى انتشار حالة عدم الثقة لدى الإسرائيليين في حكومتهم بعد الفشل الاستخباراتي في أكتوبر ٢٠٢٣، أشارت داسا كاي إلى أن التصفيق الحار الذي تلقاه نتنياهو من البرلمانيين الأمريكيين عندما ألقى خطابه أمام الكونجرس الأمريكي في يوليو الماضي، لا يقارن بالطريقة التي تعرض لها مستشاره للأمن القومي تساحي هنغبي للسخرية من قبل حاضرين إسرائيليين في مؤتمر أمني قبل أسابيع .وعلى عكس ادعاءات بعض وسائل الإعلام الغربية وأعضاء الحكومة الأمريكية، أشار كوك أن اتفاق وقف إطلاق النار المحتمل بين إسرائيل وحماس لم يكن وشيكًا أبدًا لأن التزام نتنياهو المعلن بإنهاء الحرب دبلوماسيًا كان دائمًا أشبه بالخدعة، حيث لم يكن لدى حكومته وجيشه أي نية لوقف الحرب.

واستنادا إلى ما أشار إليه كرونيج بأن المصالح الوحيدة التي يتم خدمتها هي ثروات نتنياهو السياسية، فإن السؤال التالي الذي لا يحمل أي إجابة حاليًا هو :لماذا لم تتدخل الولايات المتحدة – باعتبارها الراعي الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري الرئيسي لإسرائيل – لمنع مثل هذا التصعيد الخطير من جانب نتنياهو؟ في حين أن القرارات السياسية الخاطئة تلو الأخرى والتي اتخذها كانت لها تداعيات كارثية بالنسبة إلى الولايات المتحدة أيضًا .

ومن المثير للدهشة أن رد الولايات المتحدة على تصعيد إسرائيل كان تعزيز وجودها العسكري في المنطقة، وقد أشارت داسا كاي أن اطمئنان القادة الإسرائيليين أنهم سيحتفظون دومًا بدعم الولايات المتحدة يعني أن يقدموا على شن مزيد من الهجمات العدوانية والقبول بخطر اندلاع صراع أوسع نطاقًا، ولاسيما مع علم نتنياهو وحلفائه أنه هناك عدد من الأسباب السياسية والتاريخية والأخلاقية قد تضطر الرئيس الأمريكي الحالي إلى مساعدة إسرائيل حتى لو كان العدوان الإسرائيلي هو الذي أدى إلى تفاقم التوترات .وأبدت آشفورد أسفها حيال التوسلات العقيمة من جانب الرئيس الأمريكي جو بايدن ووزير الخارجية أنتوني بلينكن لخفض التصعيد طوال مدة الحرب في غزة، معتبرة أن عدم ممارسة الضغوط على إسرائيل كان له تأثير بجعل الأمور أكثر سوءًا.

وبالتالي، وفي ظل إدراكها أن واشنطن ستدعمها بغض النظر عن مسؤوليتها عن تعريض الأمن الإقليمي للخطر، أوضحت داسا كاي أن إسرائيل في سعيها اليائس لاستعادة الردع قد تفتح أبواب الجحيم دون الاعتماد على أي استراتيجية سياسية، وربما تختار بدلاً من ذلك الإيمان بقوتها العسكرية الغاشمة لتغيير الديناميكيات في المنطقة .

وعلى رغم من أن كرونيج يرى أن مثل هذه الهجمات العدوانية يمكن أن تساعد في استعادة الردع، إلا أن داسا كاي تؤكد أنها من المرجح أن تجعل منافسي إسرائيل يضاعفون جهودهم بطرق غير متوقعة ويفاجئون حكومة

نتنياهو مرة أخرى .فليس غريبًا أن يرى الخبراء الغربيون بأن المسار الحالي لنتنياهو وحلفائه السياسيين يعرض أمن إسرائيل للخطر أكثر بكثير من تعزيزه .

وأفاد كوك أن الرئيس الإيراني الجديد مسعود بزشكيان سيبدو ضعيفًا بشكل قاتل إذا فشل في الرد بالقوة على الانتهاكات الإسرائيلية، وهذا يعني أنه لا يبدو أن هناك الآن طريقة لتجنب التصعيد .وأوضح أنه على الرغم من أن مقتضيات الميثاق الأمني الرسمي بين الولايات المتحدة وإسرائيل هي وحدها ستكون قادرة على احتواء تصرفات إسرائيل الإقليمية من خلال تحديد حجم الالتزامات الأمريكية بالتفصيل، إلا أن السبب الجذري لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط هو فشل الردع من جانب واشنطن نفسها.

على العموم خلصت داسا كاي إلى أن التوصل إلى نهاية تفاوضية للحرب في غزة مع حماس لن يحل في نهاية المطاف المعضلة الاستراتيجية الأكبر التي تواجهها إسرائيل، وهي أنه في حين أن العمليات العسكرية التكتيكية المثيرة للإعجاب قد تعطي وهم النصر، فإن السلام الدائم مع الفلسطينيين وحده القادر على جلب الأمن الحقيقي لإسرائيل .وهذه النتيجة التي تجاهلتها الحكومة الإسرائيلية في الوقت الحاضر، والنتيجة المترتبة على ذلك هي أن حالتي عدم الاستقرار وعدم اليقين سيستمران في ملاحقة الحكومة الإسرائيلية إلى أجل غير مسمى.

٢٠٢٤/٨/١٦

ظاهرة الاستقالات وسياسة بايدن اللاأخلاقية من حرب غزة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خلال الحرب القائمة في غزة والعدوان الإسرائيلي عليها والمستمر منذ عشرة أشهر، اعترت استجابة الولايات المتحدة وإدارتها بقيادة جو بايدن العديد من الإخفاقات الأخلاقية والسياسية .فعلى الرغم من الإدانات واسعة النطاق لسلوك إسرائيل من قبل جماعات حقوق الإنسان، والجمعية العامة للأمم المتحدة، وملايين المحتجين في جميع أنحاء العالم، وفضلاً عن إطلاق تحقيقات قانونية مباشرة من قبل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية؛ إلا أن إدارة بايدن في واشنطن رفضت اتخاذ أي إجراءات جدية لتوبيخ حكومة إسرائيل، وهو ما أدى إلى اتهام واشنطن بالنفاق وإزدواجية المعايير فيما يتعلق بالقانون الدولي وحماية حقوق الإنسان.

وكتبت إيما آشفورد زميلة بارزة في مركز ستيمسون، أن محاولات الإدارة الأمريكية إمساك العصا من المنتصف– من خلال تقديم الدعم غير المشروط لإسرائيل، مع الدفع في الوقت نفسه بتسوية تفاوضية مع حماس –كان لها تأثير في جعل الأمور تزداد سوءًا .والواقع أن واشنطن، بدلاً من تجاهل بنيامين نتنياهو كما فعلت مع مجرمي حرب آخرين، فقد رحبت به ليلقى خطابًا أمام الكونجرس الأمريكي في أواخر يوليو ٢٠٢٤، وبالتالي لم تترك للمراقبين أدنى شك في ولاء الإدارة الأمريكية.

إن موقف إدارة بايدن المتمثل في الاستمرار في دعم إسرائيل بالوسائل الاقتصادية، ومواصلة شحن الذخائر، والحماية الدبلوماسية من المساءلة الدولية؛ وضع العديد من الموظفين والمسؤولين داخل وزارة الخارجية الأمريكية في موقف أضحى معه من الصعب عليهم الاستمرار ومحاولة إحداث تأثير إيجابي .وعندما لم يتطرق كبار قادة

الوزارة بما في ذلك أنتوني بلينكن وزير الخارجية إلى مخاوفهم إزاء السياسة الأمريكية، ومع عدم تغيير واشنطن نهجها ردًا على مقتل عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين؛ اختار العديد من المسؤولين الاستقالة والتعبير علنًا عن إداناتهم .

ومن بين هؤلاء هالة راريت التي استقالت من الخارجية في أبريل ٢٠٢٤ بعد ١٨ عامًا من تمثيل الولايات المتحدة دبلوماسيًا، وأنيل شيلين التي استقالت من مكتب شؤون الشرق الأوسط بالخارجية قبل شهر، وهي باحثة في معهد كوينسي للحكم المسؤول .

وفي مقال نشرته مجلة فورين بوليسي أكدت راريت وشيلين أن فشل القيادة الأمريكية يسمح بانتشار ألسنة اللهب مما يهدد بالتصعيد الإقليمي، واتهمتا بشكل مباشر كبار المسؤولين في وزارة الخارجية، بما في ذلك بلينكن، بتجاهل التحولات الأساسية التي تحدث في المنطقة نتيجة للدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل.

وعقب العديد من الانتقادات لفشل بايدن في كبح جماح تجاوزات حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة، كتبت باربرا سلافين من مركز ستيمسون، أن رد واشنطن على اغتيال إسرائيل لإسماعيل هنية في نهاية يوليو، سيكون من خلال محاولة الحيلولة دون انفجار المنطقة بدلاً من اتخاذ تدابير استباقية لمنع إسرائيل من التصعيد في المقام الأول .ورأت راريت وشيلين أن نتنياهو يريد على ما يبدو حربًا مع إيران كجزء من شرق أوسط مستعر إلى الأبد؛ والذي سيمكنه من إنهاء جريمة التطهير العرقي في غزة وضم الضفة الغربية .وأوضحت المسؤولتان السابقتان أن الاستقبال الذي تلقاه من المسؤولين الأمريكيين خلال زيارته للكونجرس جعله أكثر جرأة على تحقيق هذا الهدف، لتأكده من دعم الولايات المتحدة له .ونتيجة لذلك، فإن إدارة بايدن سمحت لزعيم أجنبي متطرف بتحديد ما إذا كانت الولايات المتحدة ستنزلق إلى حرب كارثية أخرى.

وجاء رد واشنطن على تلك الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية من خلال تصريح بلينكين الذي حث فيه على عدم تصعيد أحد لهذا الصراع، وبالتالي وضعت واشنطن مسؤولية التصعيد على إيران وليس على إسرائيل التي بادرت بالهجوم، ليُظهر موقفها محاولاتها لتبرئة الحكومة والجيش الإسرائيليين من المسؤولية بغض النظر عن مدى وضوح انتهاكاتهم للقانون الدولي لبقية العالم.

ورأت راريت وشيلين أن البيت الأبيض تصرف بطريقة مرتعدة وجبانة؛ والتي جعلت إدارة بايدن غير مأخوذة على محمل الجد في نظر نتنياهو فهي غير قادرة على وقف طموحاته لتدمير غزة وبقية الأراضي الفلسطينية، وأكد ذلك جيريمي كونيندك رئيس المنظمة الدولية للاجئين، حيث أظهر بايدن للزعيم الإسرائيلي عدم موافقته على الانتهاكات في غزة لكنه لن يفرض عليه أي عقوبات، ولن يتخذ أي إجراءات جادة ضده

وأشار فرانك لوينشتاين المبعوث الخاص للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في عهد باراك أوباما، إلى أن تصرفات نتنياهو وضعت الولايات المتحدة في موقف حرج، بينما تساءلت راريت وشيلين حول مدى تورط واشنطن في حالات التصعيد والعمليات العدوانية الإسرائيلية في جميع أنحاء المنطقة؛ حيث إنه على الرغم من ادعاءات بلينكن بأن واشنطن لم تكن على علم أو حتى متورطة في اغتيال هنية في طهران، إلا أن المستوى العالي من التعاون، وخاصة في تبادل المعلومات الاستخباراتية بين البلدين من شأنه أن يشير إلى أن البيت الأبيض ووزارة

الخارجية الأمريكية على الأقل تغاضا عن هذا الاغتيال، إن لم يكونا مشاركين نشطين في تنفيذه على أرض الواقع.

وعلاوة على ذلك، شكلت قضية استخدام الأسلحة المصنوعة في الولايات المتحدة ضد المدنيين الفلسطينيين سببًا رئيسيًا لاستقالة مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية وإدانتهم لحكومتهم منذ بدء إسرائيل حربها على غزة .ورغم اعتراف وزارة الخارجية بأن استخدام إسرائيل لذخائر أمريكية الصنع أدى لقتل المدنيين الفلسطينيين في غزة، إلا أن الوزارة وافقت في أغسطس ٢٠٢٤ على إرسال المزيد من الأصول العسكرية بقيمة ٥.٣ مليارات دولار إلى إسرائيل .

وبعد أيام قليلة من بدء الحرب، استقال جوش بول من إدارة مكتب الشؤون السياسية والعسكرية بوزارة الخارجية؛ احتجاجًا على القرار المدمر والظالم والمتناقض بإرسال مزيد من الذخائر إلى إسرائيل دون إشراف على استخدامها .وبعد استقالته، انتقدت شيلين الإدارة الأمريكية وأكدت على أنها لا تظهر أي رغبة في حجب الأسلحة الهجومية عن إسرائيل من أجل إجبارها على ضبط النفس بشكل أكبر.

كما أشارت راريت وشيلين إلا أن بعض المسؤولين في وزارة الخارجية قد حذروا الإدارة الأمريكية منذ أشهر من أن دعمها غير المشروط لحرب إسرائيل في غزة ما هو إلا قرار مفلس أخلاقيًا، ويتناقض بشكل مباشر مع المصالح الأمريكية في المنطقة، لكن أصواتًا مثل أصواتهم تم تهميشها وإسكاتها عمدًا وبشكل متكرر، بالإضافة إلى إقدام الوزارة بـ اتخاذ قرارات خاطئة وخطيرة من أعلى مستوياتها بهدف الانصياع لسياسات الحكومة الأمريكية وإلا التعرض لعواقب مهنية لا يحمد عقباها .

وكان تقديم استقالات أولئك الذين رفضوا الانصياع لدعم إدارة بايدن المستمر لإسرائيل، وتهميش أصواتهم المحذرة من عواقب هذا له دور في تسليط الضوء على الإخفاقات غير الأخلاقية في نهج السياسة الأمريكية الراهنة .فلقد استقالت ستايسي جيلبرت في مايو ٢٠٢٤ والتي عملت كمسؤولة في وزارة الخارجية لمدة ٢٠ عامًا، مشيرة إلى أن الاستنتاجات التي توصل إليها المسؤولون الأمريكيون بأن إسرائيل لم تمنع المساعدات الإنسانية عن غزة كاذبة بشكل واضح .كما أوضح ألكسندر سميث بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID) ، أنه لا يستطيع الاستمرار في العمل في عالم – في إشارة إلى المدنيين الفلسطينيين – لا يمكن الاعتراف فيه أن هناك بشر يجب أن تنطبق عليهم مبادئ النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان كغيرهم .

ونتيجة لهذه الإخفاقات الخطيرة من جانب وزارة الخارجية الأمريكية، أشار نيكولاس كريستوف بصحيفة نيويورك تايمز، أن دعم الإدارة الأمريكية لحرب نتنياهو والتصعيد في جميع أنحاء الشرق الأوسط جعل ادعاءات الولايات المتحدة بقيادة نظام دولي قائم على القواعد أمر أشبه بالـ مهزلة، وأكدت راريت وشيلين أن وقوف تلك الإدارة مكتوفة الأيدي وسط انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان قد دمر مصداقية الولايات المتحدة كجهة فاعلة إنسانيا.

ونظرًا إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية هي القناة الدبلوماسية الرسمية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فقد أكدت راريت وشيلين أن تدمير المصداقية سيؤثر بشكل ضار على طبيعة عمل الوزارة وسلامة موظفيها في المنطقة

على المدى الأبعد .بينم تساءل مسؤولون سابقون بالوزارة حول تصور بايدن وبلينكن، ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان، ومنسق شؤون الشرق الأوسط بريت ماكجورك أنهم لازالوا قادرين على مواصلة الدعم غير المشروط لحرب إسرائيل دون إلحاق ضرر لا رجعة فيه بسمعة الولايات المتحدة وسلطتها بين شركائها العرب.

على العموم، إن التداعيات الدبلوماسية طويلة الأمد الناجمة عن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل خلال حربها ضد غزة قد تكون أسوأ بكثير من أي شيء رأيناه في التاريخ الحديث، بما في ذلك من الحرب العالمية على الإرهاب والغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣، وفي هذا الصدد أوضحت راريت وشيلين – بصفتهما من دعاة الدبلوماسية والاستقرار في المنطقة –أن مثل هذه السياسات والإجراءات ليست في مصلحة الولايات المتحدة وشعبها.

ومع دخول إدارة جديدة إلى البيت الأبيض في يناير ٢٠٢٥، من الواضح أن التحول في موقف الولايات المتحدة بشأن الحرب في غزة مطلوب بشكل عاجل، وفي حالة نجاح كامالا هاريس في خلافة بايدن كرئيسة ديمقراطية، سيظل هناك وفقا لما ذكرته راريت وشيلين عدد كبير جدًا من المسؤولين داخل الإدارة الأمريكية الذين يرون أن سياسات واشنطن تجاه إسرائيل والفلسطينيين خاطئة وغير قانونية .ولكن اعتمدت هاريس لغة أكثر صرامة في انتقاد إسرائيل، وهو ما أثار الآمال في تحولات سياسية قد لا تتفق مع رغبات نتنياهو .ومن الواضح أن التغييرات مطلوبة أيضًا داخل القطاع الدبلوماسي في الإدارة الأمريكية، من خلال صناع قرار قادرين بشكل أكبر على تنفيذ التوصيات المقدمة لهم من قبل الخبراء في المنطقة وحقوق الإنسان والقانون الدولي.

٢٠٢٤/٨/١٩

هل تنجح هاريس في هزيمة ترامب؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في أعقاب نجاة «دونالد ترامب» من محاولة اغتيال في ولاية «بنسلفانيا» منتصف يوليو ٢٠٢٤، أصبح ترامب يمثل صورة المرشح الجمهوري الجريء الذي وحد صفوف حزبه خلفه، ثم بات ضحية للعنف بدوافع سياسية، ما دفع العديد من وسائل الإعلام الغربية إلى توقع احتمال انتخابه مرة أخرى للبيت الأبيض .كما أوضح «توني دايفر» من صحيفة «التليغراف» في ذلك الوقت، فإن الحملات السياسية مثل تلك الخاصة برئاسة الولايات المتحدة غالبًا ما يتم تحديدها من خلال «فرص» ذهبية، ومثّلت محاولة اغتيال ترامب «اللحظة الأكثر أهمية منذ عقود»، والتي قد «تنتهي بوصوله للبيت الأبيض» في ٢٠٢٥ .وما زاد من دعم تلك التوقعات والاحتمالات تراجع الرئيس الحالي منافسه الديمقراطي «جو بايدن» في استطلاعات الرأي، وذلك عقب أداء كارثي في المناظرة، وحدوث سلسلة من الأخطاء المحرجة.

بيد أنه وفي غضون أقل من شهر، انقلبت المنافسة على الرئاسة الأمريكية رأسًا على عقب .فعقب أسابيع من الضغوط الشديدة، وافق «بايدن» على التنحي وعدم السعي لإعادة الترشح؛ ليكون بذلك أول رئيس أمريكي يفعل ذلك منذ أكثر من ٥٥ عامًا .وعقب ذلك، حازت «كامالا هاريس» نائبته وخليفته المفترضة على ترشيح الحزب

الديمقراطي دون منازع، وفي الأسابيع التي تلت ذلك قلصت هاريس الفارق الذي كان بين ترامب وبايدن إلى الحد الذي حدا بالعديد من استطلاعات الرأي لتضعها الآن في المقدمة بعدة نقاط .فذكرت مجلة «الإيكونوميست» أن «تأثير كامالا هاريس» على الانتخابات كان «دراماتيكيًا»، حيث حطمت نائبة الرئيس بالفعل «أرقامًا قياسية في جمع التبرعات وأثارت حماسة القاعدة الديمقراطية».

وكانت شبكة «سي بي إس» قد سجلت تأخر بايدن بخمس نقاط عن ترامب وقت إعلان انسحابه من حملة إعادة ترشحه .ولكن اعتبارًا من ٥ أغسطس، أعطت أحدث استطلاعات الرأي التي أجرتها مجلة «الإيكونوميست» هاريس ميزة ٣ نقاط على ترامب على المستوى الوطني) ٤٨٪ مقابل ٤٥٪(، مما يجعلها أول مرشحة ديمقراطية تقود ترامب منذ أكتوبر ٢٠٢٣.

ويتفق العديد من خبراء استطلاعات الرأي الآخرين على تقدم هاريس الآن .وتمنح مؤسسة «يوجوف» للأبحاث وشبكة «سي بي إس» هاريس تقدمًا بنقطة واحدة على ترامب) ٥٠٪ مقابل ٤٩٪(، وتمنح مؤسسة «سيرفي يو إس إيه» وجامعة ماساتشوستس تقدمًا بثلاث نقاط لهاريس) ٤٨٪ مقابل ٤٥٪ و٤٦٪ مقابل ٤٣٪ على التوالي(، بينما منح استطلاع شركة «مورنينج كونسلت» نائبة الرئيس تقدمًا بأربع نقاط) ٤٨٪ مقابل ٤٤٪ .(وعكست متتبعات موقع «ذا هيل» زيادة تأييد هاريس بنسبة ٥٠٤٧٪ أعلى من نسب عدم تأييدها ٤٠٤٦٪ .وبالمقارنة، فإن إحصائية عدم تفضيل ترامب البالغة ٧٠٥١٪ أعلى بكثير من تصنيف تفضيله البالغ ٩٠٤٥٪ .ووصف هذا التحول كل من «دوغلاس إي .شوين، وكارلي كوبرمان» من شركة «شوين كوبرمان» للأبحاث ومقرها نيويورك، بأنه «تحول لا يمكن إنكاره لصالح كامالا هاريس» .

ولكن على الرغم من تسجيل هاريس الآن تقدمًا على ترامب في استطلاعات الرأي، إلا أن مجلة «الإيكونوميست» ذكرت أن هذا وحده قد لا يكون كافيًا للفوز بالرئاسة، مستشهدة بكيفية فوز المرشحين الديمقراطيين السابقين) آل جور، وهيلاري كلينتون (باستطلاعات الرأي في أمريكا ومع ذلك أخفقا بالنهاية في الفوز بالانتخابات الرئاسية لعامي ٢٠٠٠ و٢٠١٦.

وكتب «ويليام إتش .فراي» زميل بارز في مؤسسة بروكينجز، «أن ترشح هاريس قد جاء مباغتًا بشكل لم تتضح معالمه الكلية بعد»، ولكن من المهم التأكيد على أنه مع بقاء أقل من ثلاثة أشهر فقط قبل الانتخابات الرئاسية المقررة في الخامس من نوفمبر، فلا يزال هناك الكثير مما يمكن أن يحدث لتغيير مسارات حملتي ترامب وهاريس.

إن النتيجة النهائية للانتخابات ستتأثر بشكل كبير بـ «الولايات المتأرجحة» –) بنسلفانيا وجورجيا وميشيغان وويسكونسن وأريزونا ونيفادا (– والتي يمكن لناخبيها التصويت إما للديمقراطيين أو الجمهوريين، والتي تمثل مجتمعة ٩٣ من ٢٧٠ صوتًا في المجمع الانتخابي اللازم لهاريس وترامب للفوز بالبيت الأبيض .فعلى الرغم من فوز الديمقراطيين بالتصويت الشعبي بنسبة ٥٠٤٪ على مستوى البلاد، إلا أن مجلة «الإيكونوميست» قد أكدت أن

التقدم الحالي لهاريس في التصويت الشعبي «سيُكسبها ٢٤٧ صوتًا انتخابيًا فقط»، وبالتالي أقل من ٢٧٠ صوتًا مطلوبًا.

وباعتبارها ساحات لمعارك سياسية متنازع عليها بشدة ومع إنفاق كلا الحزبين مئات الملايين من الدولارات على الحملات الانتخابية، فقد أفاد «مارتن بينجيلي» من صحيفة «الجارديان» أن استطلاعات الرأي لهاريس وترامب في الولايات المتأرجحة تُظهر «صورة أكثر اختلاطًا» من استطلاعات الرأي المذكورة أعلاه .وعلى سبيل المثال، ذكرت استطلاعات الرأي لمؤسسة مدعومة من الديمقراطيين أن هاريس تتقدم بنقطة واحدة في جورجيا، في حين أن إحدى الحملات اليمينية المنحازة للجمهوريين قد وضعت ترامب في المقدمة بنقطتين .وكمؤشر على تقليص هاريس للفجوة مع ترامب في ولاية كارولينا الشمالية، سجل مركز «فايف ثيرتي إيت» لاستطلاعات الرأي، «تقدمًا محدودًا» لترامب على هاريس منذ انسحاب بايدن من الترشح عن الحزب الديمقراطي، من ٩ نقاط إلى ٢ فقط.

ويرى المعلقون السياسيون أن هاريس لا تتمتع بميزة تنامي الدعم فحسب، بل تتمتع أيضًا بميزة من حيث أن التركيبة السكانية للتصويت في الولايات المتحدة قد تكون في صالحها .وبما أن هاريس هي ثاني امرأة تترشح لمنصب الرئيس الأمريكي – وتهدف إلى أن تصبح أول قائدة أعلى للقوات المسلحة، فقد كتب «فراي» عن أن اختيارها كمرشحة ديمقراطية «أشعل بالفعل حماس» الناخبات الأمريكيات .ونظرًا لأن نسبة إقبال الناخبات من النساء الأمريكيات كانت أعلى من نسبة إقبال الرجال في كل انتخابات رئاسية منذ عام ١٩٨٠، ولأن النساء أكثر ميلاً للتصويت للمرشحين الديمقراطيين في الولايات المتأرجحة الرئيسية، فقد أكد فراي على أهمية تلك «التحولات» التي قد تفيد ترشيح هاريس بشكل كبير.

كما تُظهر بيانات استطلاعات الرأي لـ«رويترز» و«إيبسوس» أيضًا أن هاريس المرشحة الأكثر جاذبية من بايدن بالنسبة للناخبين الأمريكيين من أصل أفريقي) بنسبة تأييد ٧٠٪ مقارنة بـ٥٩٪ لبايدن .(في الولايات المتأرجحة المذكورة أعلاه، وأُشير أيضًا أن هاريس تتقدم بنسبة ٢٠ نقطة مئوية على ترامب بين الناخبين من أصل إسباني. ومع تركيز الخبراء على نتائج «الولايات المتأرجحة» تلك والتي من المرجح أن تحدد نتيجة الانتخابات بسبب نظام الهيئة الانتخابية المستخدم في الولايات المتحدة، تم إيلاء اهتمام خاص لمحاولات الديمقراطيين والجمهوريين جذب قاعدة انتخابية أخرى مؤثرة بشكل كبير وهم الناخبون العرب الأمريكيون .فهناك ما يقدر بنحو ٧٠٣ ملايين عربي أمريكي يعيشون في الولايات المتحدة؛ وتتركز أعداد هائلة منهم في الولايات المتأرجحة) ميشيغان وفلوريدا وفيرجينيا وبنسلفانيا.(

وتُظهِر بيانات استطلاعات الرأي أن هؤلاء الناخبين العرب يضعون مستقبل السياسة الأمريكية تجاه الحرب في غزة كأولوية، فعلى الرغم من فوز بايدن بأصوات ما يقرب من ٦٠٪ منهم في عام ٢٠٢٠، إلا أن قراراته أثناء حرب إسرائيل في غزة بالوقوف إلى جانب حكومة «بنيامين نتنياهو» اليمينية المتطرفة، والتي تسببت في مقتل عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، وفشل إدارته في وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، ألحق ذلك أضرارًا بصورته وبقدرة هاريس على استعادة هذه الأصوات.

فقد أكد المعهد العربي الأمريكي في مايو ٢٠٢٤، أن الدعم لسياسات بايدن في الشرق الأوسط قد تهاوت إلى أقل من ٢٠٪ بين العرب الأمريكيين، وأشار المعهد أن هذا بدوره سيفقد الديمقراطيون ١٧٧ ألف من الأصوات في جميع تلك الولايات .

ولم يكن موقف بايدن تجاه الحرب في غزة وإسرائيل مؤثرًا على الأمريكيين من أصل عربي فحسب؛ حيث أظهر أحدث استطلاع للرأي من مؤسسة جالوب أن ما يقرب من نصف الأمريكيين بنسبة) ٤٨٪ (قد أصبحوا لا يوافقون على سلوكيات إسرائيل .وفي ضوء ذلك، أشارت «جلين ألتشولر» أستاذ الدراسات الأمريكية في جامعة كورنيل، أن هاريس كمرشحة ديمقراطية قد تتبنى «نهجًا مختلفًا» عن نهج بايدن في هذا الصدد؛ حيث أنها أول شخصية رفيعة المستوى في إدارة البيت الأبيض تدعم علناً وقف الحرب، وأظهرت أنها كانت أكثر صرامة من بايدن عندما التقت «بنيامين نتنياهو» في واشنطن أواخر يوليو الماضي، مؤكدة على الحاجة إلى السلام طويل الأمد وإتاحة الإغاثة الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين .وخلافًا لموقف هاريس، أشار «إسحاق شوتينر» من مجلة ذا نيويوركر الأمريكية، إلى موقف ترامب ودعمه الصاخب لإسرائيل، ناهيك عن تاريخ من التصريحات المتعصبة تجاه المسلمين .

على العموم، تشير بيانات استطلاعات الرأي المتاحة منذ أن حلت هاريس محل بايدن في بطاقة الترشح للانتخابات الرئاسية في نوفمبر القادم إلى أنه هناك دعم كبير للحزب الديمقراطي حاليًا .وقد أكدت «تاتيش نتيتا» بجامعة ماساتشوستس بمدينة أمهرست الأمريكية، أن هذا التحول في الدعم وتقدمها بفارق سبع نقاط مئوية عن ترامب قد أثبت أن منتقدي بايدن كانوا «على حق» في المطالبة بانسحابه، وأن هاريس والقيادة الديمقراطية يجب أن «يستمتعا الآن بفرصهما في الحفاظ على السيطرة على البيت الأبيض».

ومع ذلك، اعترفت «تاتيش» بأنه لا يزال هناك «ثلاثة أشهر» قبل أن يتوجه حوالي ١٦٠ مليون أمريكي إلى صناديق الاقتراع، كما أشارت مجلة «الإيكونوميست البريطانية» إلى "اتفاق معظم علماء السياسة على أن الناخبين لا يهتمون كثيرًا بالحملات الانتخابية حتى المراحل النهائية من السباق»، وأنه حتى ذلك الحين، ستميل بيانات استطلاعات الرأي «إلى الاستجابة للتغطية الإعلامية» قبل «وضوح ملامح النتائج النهائية مع اقتراب حسم الانتخابات الرئاسية» .وإن إحدى القضايا التي ستظل ذات أهمية هي وضع الناخبين العرب والمقيمين بأمريكا، الذين قد يثبتوا أن أصواتهم في الولايات المتأرجحة الرئيسية– مثل ميشيغان وبنسلفانيا – ستكون مؤثرة للغاية في النتيجة النهائية للانتخابات الأمريكية .وبالتالي، فإن السياسات التي طرحتها هاريس لإنهاء الحرب في غزة وممارسة الضغط على حكومة إسرائيل، ستكون محور اهتمام ما تبقى من حملتها الانتخابية.

٢٠٢٤/٨/٢٢

هل يمكن إصلاح المنظمات المالية العالمية؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تشمل أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي أقرتها الأمم المتحدة، سبعة عشر هدفًا عالميا كالقضاء على الفقر والجوع، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم والمياه النظيفة، وتحقيق نمو

اقتصادي مستدام .ورغم طموح هذه الأهداف، أشار الباحثان «جلادا لان وباتريك شرودر» بالمعهد الملكي للشؤون الدولية «تشاتام هاوس»، إلى أن الاضطرابات الاقتصادية والجيوسياسية قد أثرت بشكل كبير على التقدم نحو تحقيقها، مما يجعل الأمل في تحقيق هذه الأهداف بحلول نهاية العقد ضئيلًا.

وأشار «شرودر» و«لان» إلى أن سد الفجوة الاقتصادية البالغة ٩٠٣ تريليون دولار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب أقل من ١٪ من التمويل العالمي .وأكدا على ضرورة أن تتبنى بنوك التنمية متعددة الأطراف إصلاحات أساسية، ووافقه على ذلك «أمين محسني شيراغلو» خبير الاقتصاد الكلي لدى المجلس الأطلسي، بأن الاقتصاد العالمي بحاجة إلى إعادة تنشيط «مؤسسات بريتون وودز» مثل) :البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (لمواجهة التهديدات المتعددة التي تواجهها في التمويل والتنمية العالمية.

وكتبت «تانا جونسون» أستاذة بجامعة ديوك، في مقال لها لمؤسسة «كارنيغي للسلام الدولي» ومقرها واشنطن، أن الإصلاحات في) البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية (تواجه تحديات كبيرة، خاصة من حيث تخصيص المزيد من السلطات والصلاحيات والموارد لدول ذات اقتصادات نامية، والتي تفتقر إلى النفوذ في اتخاذ القرارات .وأضافت أن فشل الإصلاحات السابقة في تعزيز تأثير البلدان النامية أدى إلى بحث بعض الدول عن بدائل مثل القروض من الحكومة الصينية بشروط مختلفة.

تأسست مؤسسات «بريتون وودز» بعد الحرب العالمية الثانية للهيمنة على النظام المالي العالمي، وضمان استقراره في إطار اقتصاد الدول الغربية .ومع مرور ثمانين عامًا، أشار «مايلز كاهلر» أستاذ فخري بالجامعة الأمريكية، إلى غياب عصر «بريتون وودز» وبروز «المؤسسات غير الرسمية» كمحركات تعاون أساسية بين الاقتصادات المتقدمة والنامية .

فأوضحت «جونسون» أن البنك الدولي أصبح أحد أبرز مؤسسات التنمية بسبب محاولاته الحفاظ على مصالحه الخاصة، وتهميش دوره الأصلي في مساعدة الدول الأوروبية على التعافي بعد الحرب .أما صندوق النقد الدولي، فقد نجح في إدارة معيار الذهب بعد الحرب العالمية الثانية ولكن دوره كمقرض رئيسي تراجع بسبب ظهور منافسين كالحكومة الصينية والبنك المركزي الأوروبي .وبالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، التي نشأت عن توسعة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة) الجات (في ١٩٩٤، اعتبر كاهلر أنها «الأكثر عرضة للخطر» بسبب ضعفها المؤسسي وسجلها المخيب للآمال فيما يتعلق باتفاقيات التجارة الجديدة.

وتبقى الاقتراحات لإصلاح هذه المؤسسات تعكس الحاجة إلى مواكبة التغيرات العالمية .فرأت «جونسون» أن النظام الاقتصادي الذي تقترحه هذه المؤسسات ليس بجديد، وأنه قبل التفكير في الإصلاحات، يجب معالجة الشكوك الأساسية حول ما تريد هذه المؤسسات تحقيقه .وتساءلت عن مدى التزامها الفعلي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الفقيرة، وإن كانت مجهزة بشكل فعال لتحقيق ذلك .وأشارت أيضًا إلى أن المؤسسات الثلاث اتجهت نحو التنمية ليس بدافع قناعة كاملة، بل للحفاظ على أهداف خاصة بها، مثل البنك الدولي الذي شكل

«المؤسسة الدولية للتنمية» لتقديم منح وقروض لأفقر البلدان، وصندوق النقد الدولي الذي تبنى دور المقرض الرئيسي للبلدان الأكثر فقرًا بعد قرار إدارة نيكسون بوقف تحويل الدولار إلى الذهب في ١٩٧١.

وفيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية، رغم أن المنظمة تضع التنمية ضمن مبادئها الأساسية ولديها لجنة مخصصة لتحسين قطاعات التجارة والتنمية، لاحظت «تانا جونسون» أن المدير العام السابق لمنظمة التجارة العالمية «مايكل مور» حاول إبراز هذا المبدأ لجذب الدول الفقيرة، وإظهار أهمية المنظمة أمام الدول الغنية .

وانتقدت «جونسون» المنظمة ووصفت تصرفها بالـ «نفاق» تجاه قضايا التنمية، مشيرة إلى تراجع تركيز المنظمة على تحرير التجارة لصالح الاهتمام بالاتفاقيات متعددة الأطراف والإقليمية، مثل الشراكة عبر المحيط الهادئ، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتي أُبرمت خارج إطار المنظمة.

نتيجة لذلك، أكدت جونسون أن التفاني الفعلي للمنظمات الثلاث في قضايا التنمية مشكوك فيه، حيث لم تقم أي منها بإصلاح عمليات اتخاذ القرار لتعزيز التنمية في الدول النامية .ففي البنك وصندوق النقد الدوليين، يتمتع المانحون بصوت أقوى من المستفيدين الفقراء بسبب نظام التصويت الموزون، وهو نظام من نظم التصويت في المنظمات الدولية يسمح بوزن صوت كل دولة بحيث يعطى الصوت من الثقل ما يتوازى مع الأهمية الاقتصادية للدولة ومساهمتها في الموارد المالية للمنظمة .أما في منظمة التجارة العالمية؛ حيث يُمنح كل عضو صوت واحد، فإن القرارات تتخذ بالإجماع، مما يعني أن الدول النامية، رغم كونها الأغلبية، لا تستطيع تحقيق أهدافها ما لم توافق الدول الغنية.

وبخصوص كيفية إصلاح هذه المنظمات لمواجهة تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أشارت «جونسون» إلى أن منظمة التجارة العالمية في وضع جيد لاستعادة أدوارها، بينما يظل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بحاجة إلى استكشاف طرق جديدة لإثبات قيمتهما .وبحسب «كلارا براندي ويابيبال والي» من المعهد الألماني للتنمية والاستدامة، هناك توافق على ضرورة توسيع صلاحيات البنك الدولي لتعزيز حماية الصالح العام العالمي، خاصة في قضايا تغير المناخ، مع العمل على إزالة الخلافات بين أعضائه حول زيادة قدرته على الإقراض بما يتجاوز ٥٠ مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة.

كما حذرا «براندي» و«والي» من أن زيادة المهام دون زيادة الموارد قد يؤدي إلى تقليص قدرة البنك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يضطره لتقديم تنازلات غير مرغوب فيها .أما في صندوق النقد الدولي، فأكد «باولو نوجويرا باتيستا» المدير التنفيذي السابق للصندوق، ضرورة إدخال إصلاحات لتحسين جاذبية الصندوق للدول النامية، وتفادي اعتراضات المساهمين الرئيسيين على مقترحات التنمية .وشملت الاقتراحات تقليص الرسوم على القروض الكبيرة، وتعزيز التمويل التفضيلي للدول ذات الدخل المنخفض، وزيادة تمثيل الدول الصغيرة والإفريقية.

على العموم، يتضح أن العوامل التي جعلت هذه المنظمات مؤهلة للتعامل مع التنمية في الماضي قد لا تمنحها نفس المزايا في المستقبل .وينبغي أن تسعى الإصلاحات في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية إلى تعزيز التزامها بتطوير قضايا التنمية وتجهيز نفسها بشكل مناسب لذلك .وإذا فشلت هذه المؤسسات في تحقيق ذلك، فإنها قد تظل تكرر مهامًا يمكن أن تقوم بها كيانات أخرى، مما قد يجذب الدول النامية إلى

البحث عن بدائل أكثر فعالية .كما أشار «كاهلر» إلى أن التغييرات ستكون تدريجية وجزئية، لكنها قد تواجه شكوكًا من الدول المتقدمة إذا لم تُثمر عن نتائج ملموسة.

٢٠٢٤/٨/٢٣

أبعاد سياسية لأزمة المناخ في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في صيف عام ٢٠٢٤، سجلت درجات الحرارة في ١٥ دولة أرقامًا قياسية في جميع أنحاء العالم؛ حيث شهدت هذه الدول «١٣٠ رقمًا قياسيًا لدرجات الحرارة الشهرية» لتحطم بها أرقامًا كانت قد سجلت سابقًا لذات الدول. وكتب البروفسورة «فريدريك أوتو» من معهد «غرانثام» لبحوث تغير المناخ والبيئة بلندن، أنه يتوقع أن يكون هذا الصيف «هو الأكثر حرارة على الإطلاق» .وفي ظل هذه الموجة الحارة، كان التأثير على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تأثيرًا خاصًا؛ حيث تعرضت المنطقة لدرجات حرارة غير مسبوقة أثرت على حوالي ٢٩٠ مليون شخص، مما أدى إلى زيادة في حالات الاستشفاء والحرائق، ووفاة ١٣٠٠ حاج في مكة المكرمة.

وفي مقالهما المنشور في مجلة «فورين بوليسي» يسلط «ستيفن أ .كوك، وكريستينا بوري» من «مجلس العلاقات الخارجية» الضوء على أن صيفًا قائظًا آخر يعكس تسارع تغير المناخ مما قد يؤدي إلى جعل الشرق الأوسط «غير صالح للسكن» .وأكدت «سوزانا شيرمان» و«ليزا توريمارك» و«أنوم فرحان» من المعهد الملكي للشؤون الدولية «تشاتام هاوس»، أن تغير المناخ أدى إلى موجات حر أطول وأكثر تطرفًا، وإلى تسجيل درجات حرارة قياسية في كل شهر منذ يونيو ٢٠٢٣ .فعلى سبيل المثال، بلغ مؤشر الحرارة في دبي ١٤٤ درجة فهرنهايت في منتصف يوليو، كما بلغ المؤشر بشكل نادر ما لا يقل عن ١٠٠ درجة فهرنهايت في مصر منذ مايو، بينما توفي ١٣٠٠ حاج في المسجد الحرام بمكة في يونيو بسبب درجات حرارة بلغت ١٢٥ درجة فهرنهايت أي) ٥٢ درجة مئوية.(

وأثار ارتفاع درجات الحرارة مشاكل خطيرة تتعلق بالأمن المائي والأمن الغذائي .فوفقًا لتقارير «شيرمان» وزملائها، يُعتبر المغرب من الأمثلة على التأثيرات السلبية، حيث فقدت البلاد حوالي ٢٠ %من إنتاجها الزراعي بسبب الجفاف .وأشار «محمد محمود» مدير برنامج المناخ والمياه في «معهد الشرق الأوسط» أن جودة المياه في الأنهار مثل نهر الأردن قد تدهورت إلى درجة قد تجعلها غير صالحة للاستخدام بدون معالجة مكثفة.

وأوضحت «ناتاشا هول» زميلة بارزة في برنامج الشرق الأوسط التابع لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أن ارتفاع درجات الحرارة بمقدار ٤ درجات مئوية قد يؤدي إلى انخفاض بنسبة ٧٥ %في توافر المياه العذبة في دول المنطقة.

كما تشير توقعات البنك الدولي إلى أن جميع دول المنطقة ستواجه ضغوطًا مائية شديدة بحلول عام ٢٠٥٠، مما قد يقلل الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة تصل إلى ١٤ .%وفي نفس الوقت، قد يسبب ارتفاع درجات حرارة سطح البحر أحداث طقس متطرفة مثل :العواصف الرعدية والأعاصير، كما هو الحال في جنوب شبه

الجزيرة العربية في أبريل ٢٠٢٤، والتي تسببت في أضرار بمئات الملايين من الدولارات للمنازل والشركات والبنية التحتية.

وأكد «شاندرا دايك» الرئيس التنفيذي لشركة «دايك جروب»، على أن الوضع الراهن هو «حالة طوارئ مناخية» تتطلب استجابة فورية وفعالة .كما يشيران «كوك» و«بوري» إلى أن آثار تغير المناخ في الشرق الأوسط بدأت تؤثر أيضًا على العالم خارج حدود المنطقة، فاحتمالات الهجرة من منطقة الشرق الأوسط بسبب الحرارة الشديدة، ونقص المياه قد تزعزع استقرار الدول الأخرى؛ حيث يُتوقع أن يصبح حوالي ١٩ مليون شخص من شمال إفريقيا «مهاجرين مناخيين» يتوجهون إلى مناطق ذات درجات حرارة أقل ومياه وفيرة.

هذا التدفق المحتمل قد يؤدي إلى تعزيز الأحزاب السياسية المناهضة للمهاجرين في أوروبا، فعلى سبيل المثال : حقق حزب «الجبهة الوطنية» في فرنسا، وحزب «البديل من أجل ألمانيا» تقدمًا بفضل معارضتهما للهجرة .وفي المملكة المتحدة، ساهمت سياسات الهجرة في تبني قرار مغادرة الاتحاد الأوروبي، وازدادت التوترات الاجتماعية والسياسية نتيجة لذلك؛ فأوضح استطلاع شركة «سافانتا كومريس» البريطانية أن ما يقرب من ثلثي البريطانيين الذين شملهم الاستطلاع يعتقدون أن العنف والاشتباكات الأخيرة في الشوارع بين مثيري الشغب والشرطة هو نتيجة لسياسات الهجرة التي تنتهجها حكومة المملكة المتحدة.

ورغم ذلك، لازالت الاحتمالات تشير إلا أن أشخاصًا من الشرق الأوسط وشمال إفريقيًا قد يضطروا إلى مغادرة مساكنهم بسبب الحرارة الشديدة ونقص المياه لكي يتلقوها في مجتمعات أخرى .لذا يدعو «كوك» و«بوري» إلى ممارسة «دبلوماسية إبداعية» من قبل الولايات المتحدة لمساعدة المنطقة على إدارة مواردها المائية بشكل أفضل . ويشيران إلى أن المفاوضات حول إدارة المياه بين الدول المتنافسة يمكن أن تساهم في تخفيف أزمة المياه، كما هو الحال في الاتفاقات الحدودية بين إسرائيل ولبنان .وأنه يجب التركيز على القضايا التي يمكن تحقيق تقدم فيها، بدلاً من محاولة معالجة القضايا الأوسع التي قد تعرقلها المصالح المتضاربة.

على العموم، تسود أزمة مناخية متصاعدة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ حيث تشهد درجات الحرارة ارتفاعًا غير مسبوق، مما يهدد الاستقرار البيئي والاقتصادي والاجتماعي .وتؤدي هذه الزيادة في درجات الحرارة إلى مشاكل خطيرة تتعلق بالأمن المائي والأمن الغذائي، مما يفرض ضغوطًا هائلة على الموارد الطبيعية والاقتصادات الإقليمية .بالإضافة إلى ذلك، فإن الهجرة المناخية المحتملة قد تؤثر على الاستقرار السياسي في الدول المستقبلة، مما يعزز الحاجة إلى استجابة دولية منسقة وفعالة، وتبني سياسات قوية ومبتكرة للتخفيف من مخاطر تغير المناخ، وتعزيز التعاون بين الدول لمواجهة التحديات البيئية التي تهدد كلا من المنطقة والعالم بأسره.

٢٠٢٤/٨/٢٨

مؤتمر الحزب الديمقراطي الأمريكي وتجاهل حرب غزة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

كان الانسحاب المفاجئ للرئيس «جو بايدن» من السباق الرئاسي بمثابة تحول دراماتيكي في الساحة السياسية الأمريكية، وهو ما أعطى الفرصة لنائبة الرئيس «كامالا هاريس» لتكون مرشحة الحزب للرئاسة .بينما تسعى هاريس لجذب الناخبين والتفوق على الرئيس الجمهوري السابق «دونالد ترامب»، تظل السياسة الخارجية — وخصوصًا تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة — واحدة من القضايا الشائكة التي لم يتم تناولها بوضوح في حملتها . ولا شك أن هناك تأثيرا واضحا للحزب الديمقراطي على موقف هاريس من الصراع الإسرائيلي — الفلسطيني، وكيف أن السياسات والانتقادات الحالية قد تؤثر على مستقبل الانتخابات الرئاسية المقبلة.

عقد الحزب الديمقراطي مؤتمره الوطني بين ١٩ و٢٢ أغسطس ٢٠٢٤ في شيكاغو؛ حيث تم ترشيح نائبة الرئيس «كامالا هاريس» بشكل رسمي .وتميز المؤتمر بخطاب للرئيس الأسبق «باراك أوباما» وقرينته «ميشيل أوباما»، بينما خرج آلاف المتظاهرين إلى شوارع المدينة للتعبير عن غضبهم من سياسة إدارة بايدن تجاه العدوان على غزة ودعمها لإسرائيل.

ورغم الانتقادات العديدة، لم يقدم المؤتمر تفاصيل كافية حول سياسة «هاريس» الخارجية، خاصة فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط .وقد أشار العديد من المراقبين إلى أن نهج هاريس قد لا يختلف كثيرًا عن سياسات بايدن، مما يثير تساؤلات حول كيفية تعاملها مع النزاع في غزة إذا تم انتخابها رئيسًا للولايات المتحدة.

وقد أشار «أراش عزيزي» محاضر في جامعة كليمسون بولاية ساوث كارولينا وكاتب في مجلة «ذي أتلانتيك»، إلى أن سياسة «كامالا هاريس» تجاه الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني تظل غير واضحة .ولفت الانتباه إلى أنها لم تقدم تفاصيل واضحة حول كيفية تعاملها مع الصراع إذا ما فازت بالرئاسة .وقد وصف عزيزي تصريحات هاريس حول السياسة الخارجية بالـ«ضبابية»، مما يجعل من الصعب تحديد توجهاتها الفعلية .وأوضح كذلك أن مواقفها تتسم بالحذر الشديد؛ حيث تجنبت تقديم مقترحات جديدة، أو نقدا صريحا لإسرائيل في خطابها العام، مما قد يعكس ترددها في مواجهة الضغوط السياسية الداخلية والخارجية.

وانتقد «إدوارد لوس» من صحيفة «فاينانشال تايمز» صمت المسؤولين الديمقراطيين، بمن في ذلك هاريس، بشأن مذابح غزة .ووصف «لوس» هذا الصمت بأنه «الخيار الأكثر حكمة» سياسيا خلال الانتخابات، مشيرًا إلى أنه قد يكون مدفوعًا بخوف من تفاقم الانقسامات الحزبية، وتقديم نقطة ضعف للحملة الديمقراطية .واعتبر أن تجنب ذكر «غزة» في التصريحات العامة يعكس التردد في التعامل مع موضوع حساس قد يؤثر على تأييد الناخبين.

ورغم أن مؤتمر الحزب الديمقراطي قد أظهر ترشيح هاريس كخيار بارز، فإن غياب التفاصيل حول سياساتها الخارجية قد يثير القلق بين الناخبين الذين يتطلعون إلى تغيير ملموس في السياسة الأمريكية .وبينما تستمر الحملة في محاولة الحفاظ على الوحدة والتوازن، تبقى التساؤلات حول كيفية استجابة هاريس لأزمات الشرق الأوسط كجزء من النقاش الانتخابي الحيوي .ومع ذلك، لا يزال من غير المؤكد ما إذا كانت ستنجح في التميز عن سياسات بايدن وتلبية توقعات ناخبيها المتزايدة في هذا الصدد.

يأتي هذا الغموض في سياق تاريخي؛ حيث يواجه الحزب الديمقراطي شبح الانقسامات الحادة التي عانى منها في مؤتمر ١٩٦٨، والذي شهد احتجاجات عنيفة وأدى إلى خسارة الحزب في الانتخابات أمام الجمهوري «ريتشارد نيكسون» .ومع ذلك، فإن ترشيح هاريس بشكل سريع أسهم في تجنب تكرار تلك الفوضى .

وفيما يخص وثيقة برنامج الحزب الديمقراطي لعام ٢٠٢٤، فهي تعكس بشكل رئيسي إنجازات بايدن، مع تجاهل نسبي للسياسات الخارجية .وأوضح «مات دوس» نائب الرئيس التنفيذي لمركز السياسة الدولية ومقره واشنطن، أن توقيت كتابة وثيقة البرنامج الديمقراطي جعل من الصعب إعادة صياغتها لتتماشى مع رؤية هاريس . وقال «دوس» إنه على الرغم من الصعوبات العملية في تحديث الوثيقة بعد ترشيح هاريس، فإن ذلك كان ضروريًا لعرض موقفها بوضوح .وأكد أهمية أن تعبر هاريس وفريقها عن كيفية تعاطيهم مع السياسة الخارجية بطريقة تتجاوز نهج بايدن وتقديم رؤية جديدة .

فعلى الرغم من التصريحات السابقة لهاريس بشأن الدمار الناتج عن الحرب، فقد تجنبت بشكل ملحوظ توجيه انتقادات مباشرة لإسرائيل، مكررة دفاع الإدارة المعتاد عن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها .وقد لوحظ أن حملة هاريس لم تتناول بوضوح أي اقتراحات ملموسة لتغيير السياسة الحالية.

ولعل أحد الأسباب وراء الغموض في سياستها قد يكون محاولة تجنب الانقسامات الحادة داخل الحزب، والحفاظ على الوحدة السياسية قبيل الانتخابات .ومع ذلك، قد يكون لهذه الاستراتيجية تبعات سلبية، حيث أن عدم تقديم مواقف واضحة قد يستمر في إضعاف دعمها بين الناخبين الذين يرغبون في رؤية تغيير حقيقي في السياسة الأمريكية.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية مستشاري هاريس، مثل «فيليب جوردون»، الذي كان له دور بارز في السياسة الخارجية خلال فترة أوباما؛ حيث يمكن أن يكون لهم تأثير كبير على شكل سياساتها إذا فازت بالرئاسة . وعلى الرغم من أنها لم تقدم بعد رؤى جديدة وواضحة، فإن مواقف مستشاريها قد تكشف عن توجهاتها المستقبلية.

فقد أكد «برايان كاتوليس، بنجامين فريدمان، وسيدني تايلور» من معهد الشرق الأوسط (MEI) ، أن هاريس كانت أكثر وضوحًا في انتقادها للدمار الناجم عن الحرب في غزة وتعاطفها مع معاناة المدنيين الفلسطينيين مقارنة بإدارة بايدن .وأوضحوا أنها تأمل في اتباع نهج مختلف لإنهاء النزاع إذا ما تم انتخابها .ومع ذلك، هذا النمط من التصريحات يعكس محاولتها الحفاظ على التوازن بين انتقادات اليسار وتأييد موقف الوسط في الحزب.

ومع قرب انعقاد الانتخابات الرئاسية، يظل غموض سياسة «كامالا هاريس» تجاه الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني مسألة مهمة تؤثر على دعم الناخبين .فبينما تسعى هاريس للحفاظ على وحدة الحزب والتوازن السياسي، يتعين عليها أن تعالج بفعالية هذه القضايا الشائكة لتفادي تأثيرها السلبي على حملتها الانتخابية .مع استمرار الحرب في غزة وعدم تحقيق تقدم دبلوماسي، ستبقى سياسة هاريس تجاه هذا النزاع تحت المجهر، وستكون محط أنظار الناخبين والمراقبين على حد سواء.

وفي ظل التوترات المتزايدة والصراع المستمر في الشرق الأوسط، يُعَدُّ المؤتمر الوطني الديمقراطي لعام ٢٠٢٤ نقطة محورية لفهم كيفية تعامل «كامالا هاريس» مع السياسة الخارجية إذا ما فازت في الانتخابات الرئاسية المقبلة . على الرغم من أن ترشيحها جاء في وقت حاسم بعد انسحاب بايدن، إلا أنه من الصعب على الناخبين تحديد موقفها الفعلي.

وفي هذا السياق، تتباين الآراء بين الخبراء والأكاديميين حول مدى استعداد هاريس لتبني سياسة خارجية أكثر تمايزًا مقارنة بسابقتها .فقد أشار إلى أن هذا التردد قد يعكس ضعفًا في القيادة أو افتقارًا لرؤية استراتيجية واضحة .في نهاية المطاف، تبقى أسئلة كبيرة حول كيفية تعامل هاريس مع الصراعات العالمية وتحديات السياسة الخارجية، خاصة في ظل الأزمات الإنسانية التي تعصف بالمنطقة.

على العموم، مع اقتراب موعد الانتخابات، تظل سياسة هاريس تجاه الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني في قلب النقاش العام .إذا أرادت أن تميز نفسها بشكل فعّال عن بايدن وتلبية تطلعات الناخبين الذين يبحثون عن تغيير ملموس، فإنها بحاجة إلى تقديم رؤية واضحة وقوية تتجاوز مجرد تصريحات عامة .بينما تستمر الصراعات في تشكيل المشهد العالمي، سيكون من الضروري أن تسعى إلى تحقيق توازن بين الأهداف الإنسانية والاعتبارات السياسية، لتثبت قدرتها على قيادة البلاد نحو سياسة خارجية أكثر تماسكًا وشمولية.

٢٠٢٤/٩/١

مواقف مستشارو ترامب: دعم لإسرائيل وتصعيد للمواجهة مع إيران

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في انتخابات الرئاسة الأمريكية المزمع إجراؤها في نوفمبر القادم، ستشهد الساحة السياسية تنافسًا مثيرًا بين «كامالا هاريس» نائبة الرئيس ومرشحة الحزب الديمقراطي، و«دونالد ترامب» الرئيس السابق ومرشح الحزب الجمهوري .تأتي هذه الانتخابات بعد أقل من ثلاثة أشهر، وتكتسب أهمية بالغة ليس فقط فيما يتعلق بالاتجاهات المحلية التي قد تسلكها البلاد، بل أيضًا في كيفية إدارة علاقاتها الدولية .بينما تتقدم هاريس حاليًا بفارق يبلغ ٤ نقاط في استطلاعات الرأي الوطنية، يجب على المراقبين الغربيين والحكومات حول العالم الاستعداد للتعامل مع أي من المرشحين، سواء هاريس أو ترامب، باعتبار أن أحدهما سيكون الرئيس الأمريكي المقبل في يناير ٢٠٢٥.

في وقت يتزايد فيه الاهتمام بمواقف السياسة الخارجية الأمريكية، خاصةً فيما يتعلق بمستقبل الصراع العربي– الإسرائيلي واحتمالات التصعيد مع إيران، تتزايد التساؤلات حول خبرة هاريس في الشؤون الدولية .وقد تركزت الأنظار على مستشاريها المقربين في هذا المجال، وعلى رأسهم فيليب جوردون، مستشار الأمن القومي .وقد وصفه ريتشارد هاس، الرئيس السابق لمجلس العلاقات الخارجية، بـ«الحكيم والحذر والمعتدل»، بينما أشارت لورا كيالي وكليا كولكوت من مجلة «بوليتيكو» الأمريكية إلى أن جوردون، البالغ من العمر ٦١ عامًا، يعتبر «عنصرًا نادرًا بشكل متزايد في واشنطن بفضل ولعه بتعزيز التعاون مع الدول الأوروبية.

أما في فترة رئاسة ترامب بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، والتي تزامنت مع شعار «لنجعل أمريكا عظيمة»، فقد انتهجت إدارته سياسة خارجية نفعية أثارت الكثير من الضغط على الحلفاء، وزادت من التحديات تجاه منافسي أمريكا، أشار جاك ديتش من مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، أنه رغم أن ترامب ومجموعة مقربيه لم يكن لديهم خبرة كافية في الشؤون الدولية في البداية، فإن الإدارة الأولى لترامب ضمت مجموعة من «محور العقلاء»، بما في ذلك ريكس تيلرسون وزير الخارجية، وجيمس ماتيس وزير الدفاع، وهربرت ماكماستر مستشار الأمن القومي، الذين كانوا يمثلون تيارًا أكثر دولية وتأيدا للتجارة وحلف شمال الأطلسي، وسعوا لتصحيح أخطاء ترامب الدبلوماسية.

لكن في النهاية، فقد مستشاري ترامب مكانتهم، وحل محلهم جمهوريون أكثر توافقًا مع توجهات ترامب السياسية، فبعد مرور نحو أربع سنوات من مغادرتهم، يظل هؤلاء الأفراد، الذين كان لهم دور رئيسي في السياسة الخارجية لترامب، مرشحين لتولي مناصب عليا في حال فوزه بولاية ثانية في ٢٠٢٥، وعلى صفحات «فورين بوليسي»، قام ديتش، إلى جانب زملائه روبي جرامر وأيمي ماكينون وكيث جونسون وكريستينا لو، برسم صورة لهؤلاء المؤثرين في سياسة الشؤون الخارجية للحزب الجمهوري.

تم تسليط الضوء على هؤلاء المؤثرين في السياسة الخارجية للحزب الجمهوري، مثل مايك بومبيو، مدير وكالة المخابرات المركزية ووزير الخارجية السابق، الذي قد يُختار لمنصب وزير الدفاع في إدارة ترامب الثانية .يُعتبر بومبيو من بين أبرز المدافعين عن أوكرانيا داخل الحزب الجمهوري، لكنه أيضًا «صقر متحمس» تجاه إيران، كونه كان من المحركين الرئيسيين لقرار انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق «خطة العمل الشاملة المشتركة».

بالإضافة إلى بومبيو، يوجد فريد فليتز، نائب سابق لرئيس مركز الأمن الأمريكي التابع لمعهد «أمريكا أولًا» للسياسة، الذي قد يكون من بين المعينين المحتملين في إدارة ترامب الثانية، وهو مؤيد بارز لأيديولوجية «أمريكا أولًا» ويعتبر من المقربين من صقر المحافظين الجدد المشاكس، جون بولتون، الذي كان مستشار الأمن القومي لترامب لفترة قصيرة قبل أن يترك منصبه في عام ٢٠١٩.

من بين المؤثرين الآخرين المتوقع أن يلعبوا أدوارًا مهمة في إدارة ترامب الثانية «ريك جرينيل» السفير الأمريكي السابق في ألمانيا، الذي يُنظر إليه كـ«جندي فعال» في الحكومة، و«مبعوث» ترامب إلى الحكومات اليمينية المتطرفة، وأيضا هناك «جوني ماكنتي» مدير مكتب شؤون الموظفين الرئاسي في البيت الأبيض خلال إدارة ترامب الأولى، والذي ساعد في تعيين أفراد من مؤيدي سياسة «أمريكا أولًا» في المناصب العليا بالبيت الأبيض، وتنظيم عملية إعادة ترتيب كبار قادة الجيش الأمريكي في البنتاجون.

في جانب آخر، يشير «كيث جونسون :إلى أن «إلبريدج كولبي» نائب مساعد وزير الدفاع السابق في إدارة ترامب، يدعو إلى تحويل التركيز من أوروبا وحلف شمال الأطلسي إلى مواجهة التحديات المتزايدة من الصين .واقتصاديًا، من المتوقع أن يشغل روبرت لايتهايزر، الممثل التجاري السابق في إدارة ترامب، منصب وزير الخزانة، مما يشير إلى احتمال تعزيز إدارة ترامب المحتملة للحروب التجارية، بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية إلى الولايات المتحدة.

ووصفت «كريستينا لو» بمجلة «فورين بوليسي» الأمريكية «ستيفن ميلر» بأنه قد يكون أحد مستشاري ترامب البارزين كونه «المهندس الراديكالي لسياسات الهجرة المتشددة» في إدارة ترامب السابقة، والتي تعلقت بتدابير «حظر المسلمين»، والمنع من دخول الولايات المتحدة، وعدم توطين اللاجئين من دول معينة، بما في ذلك إيران وسوريا واليمن وليبيا والسودان والصومال .وأفاد تشارلي سافاج، وماجي هابرمان، وجوناثان سوان في صحيفة نيويورك تايمز إلى أن إدارة ترامب المعاد انتخابها والمتأثرة بـ«ميلر» تخطط لـ«تعليق برنامج اللاجئين»، و«إعادة فرض الحظر على المسلمين»، واستخدام «الوسائل القسرية» الدبلوماسية، لفرض التعاون من الدول الأخرى كشرط لأي اتفاق ثنائي بهذا الصدد.

وعلى العموم، في حال تولت إدارة ترامب الثانية السلطة، من المتوقع أن تركز التعيينات المحتملة في مجال السياسة الخارجية على الولاء الشخصي لترامب .بالنسبة للشرق الأوسط، من المحتمل أن تستمر الإدارة في نهجها المناهض لإيران، ودعمها الثابت لإسرائيل، ومن شأن تصريحات أوبراين حول إلقاء اللوم على إيران قد تشجع حكومة نتنياهو اليمينية والولايات المتحدة على تصعيد الهجمات ضد غزة وطهران وحلفائها، مما قد يضر بالأمن الإقليمي على المدى الطويل.

٢٠٢٤/٩/٢

تقلبات سوق النفط بسبب التصعيد الإقليمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تُعَد التصعيدات الجيوسياسية في الشرق الأوسط عاملًا رئيسيًا في تقلبات أسعار الطاقة؛ حيث تسهم المنطقة بنحو ٣١٪ من إنتاج النفط العالمي، و١٦٪ من إمدادات الغاز الطبيعي. وتشير التحليلات كيف تأثرت الأسعار بتصعيدات سابقة كتبادل الهجمات الإيرانية– الإسرائيلية، وكيف تعاملت السوق مع هذه التوترات، مما يعكس تأثير عدم الاستقرار في الشرق الأوسط على استقرار سوق الطاقة.

ففي التصعيدات السابقة، حين أطلقت إيران مئات الصواريخ والمسيرات ضد إسرائيل ردًا على اغتيال أحد قادتها العسكريين في دمشق، قفز سعر النفط إلى أكثر من ٩٠ دولارًا للبرميل، وحذر بنك "سيتي جروب" من إمكانية وصول الأسعار إلى ١٠٠ دولار للبرميل، بينما أشار "آندي ليبو" رئيس شركة ليبو أويل، إلى أن هجومًا على مرافق النفط الإيرانية قد يرفع سعر خام برنت إلى حوالي ١٣٠ دولارًا للبرميل.

ولكن على الرغم من أن التصعيدات مستمرة داخل المنطقة، إلا أن سوق النفط العالمية لم تستجب بشكل ملحوظ لهذه المخاطر حتى الآن. وأشار "بن كاهيل ورعد القادري" من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في لندن، إلى أن سوق النفط العالمية تجاهلت المخاطر المتعلقة بالتصعيد منذ بدء عدوان إسرائيل في غزة في أكتوبر ٢٠٢٣، وكذلك استفزازات إسرائيل لإيران في أبريل وأواخر يوليو ٢٠٢٤، والتي أثارت انتباه المحللين الاقتصاديين والجيوسياسيين إلى التهديدات المحتملة.

ورغم عدم تحقق هذه التحذيرات في النهاية، ظل الخوف من تصاعد الصراع بين إيران وإسرائيل حاضرًا، مما أدى إلى تقلبات متكررة في أسعار العقود الآجلة؛ حيث شهدت أسعار النفط العالمية زيادة بأكثر من ٤٪، نتيجة لتوجس المنطقة من ردود فعل مسلحة محتملة. ومع مرور الوقت دون رد ملحوظ، كتب "أليكس كيماني" من موقع "أويل برايس"، بأن تصريحات وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكين" – تبين عدم مصداقيتها – حول قبول رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" لاقتراح وقف إطلاق النار أدت إلى تحول سوق النفط إلى "سوق هبوطية بشكل حاسم"، مع انخفاض العقود الآجلة للنفط بشكل كبير في أسبوعين.

ويرى "فيفيك دار" مدير أبحاث التعدين وسلع الطاقة في "بنك الكومنولث الأسترالي"، أن رد فعل إسرائيل سيكون حاسمًا في التأثير على أسعار النفط على المدى القصير والطويل. وأشار إلى أن هجومًا إسرائيليًا على إمدادات النفط الإيرانية والبنية التحتية قد يعرض ٣–٤٪ من إمدادات النفط العالمية للخطر.

ورغم المخاطر المذكورة، لكن صادرات النفط الإيرانية وصلت إلى أعلى مستوى لها في ستة أعوام عند ١,٥٦ مليون برميل يوميًا، مما أعطى الاقتصاد الإيراني دفعة بقيمة ٣٥ مليار دولار. وذكر "جابرييل جافينط بمجلة بوليتيكو الأمريكية، أن وزارة الخارجية الأمريكية تحت ضغط من الكونجرس، كما أنها تدرس اتخاذ تدابير صارمة ضد صادرات الطاقة الإيرانية كإجراء لدعم إسرائيل.

وفي أحدث حلقة من التصعيد، شهدت أسعار النفط زيادة بنسبة ٧٪ عقب تبادل الهجمات بين إسرائيل وحزب الله في لبنان أواخر أغسطس؛ حيث ارتفعت أسعار خام برنت إلى ٧٩,٥٥ دولارًا، وخام غرب تكساس الوسيط إلى ٧٥,٣٩ دولارًا، ورغم تسجيل "أورلا جورين" من شبكة "بي بي سي" "ارتياحًا" لقرار الجانبين بالتراجع عن شفا صراع إقليمي، يظل تأثير عدم الاستقرار في الشرق الأوسط واضحًا على استقرار الأسعار.

ورغم استمرار الاضطرابات في الشرق الأوسط وتأثيرها على سوق الطاقة العالمية، إلا أن "وارن باترسون" رئيس استراتيجية السلع الأساسية في "آي إن جي"، يرى أن السوق اكتسب حصانة ضد هذه التوترات، وأن تأثيرها على إمدادات النفط لم يظهر بعد. كما أكد "بوب ياوجر" مدير قسم العقود الآجلة للطاقة في ميزوهو أميركاس، على أن "الشعور بالخوف" في أسواق الطاقة قد زال.

مع ذلك، اعترف "باترسون" بأن المتداولين يتوقعون أن يكون أي ارتفاع في أسعار النفط نتيجة لهذه التطورات محدود الأمد، إلا إذا تورطت إيران بشكل مباشر في صراع ما، وهو ما قد يزيد من المخاطر المتعلقة بإمدادات النفط بشكل ملحوظ. وفي ضوء هذه المخاوف، توقع "دار" أن تتراوح العقود الآجلة لخام برنت بين ٧٥ و٨٥ دولارًا للبرميل خلال سبتمبر ٢٠٢٤، مع التأكيد على أن "خطر الصراع الأوسع في الشرق الأوسط الذي يشمل إيران بشكل دائم" يمثل "عنصرًا إيجابيًا" لتوقعاتنا.

وهنا، يجب أخذ العديد من العوامل الأخرى في الاعتبار بجانب التوترات المستمرة في المنطقة التي تؤثر على أسعار النفط بطرق مختلفة. فبعد ارتفاع الأسعار بنسبة ٧٪ عقب التصعيد الأخير، شهد سعر خام برنت في ٢٧ أغسطس انخفاضًا بنسبة ٢,٣٪ أي (١,٨٨ دولارًا) ليصل إلى ٧٩,٥٥ دولارًا للبرميل، وذلك بسبب المخاوف المتجددة من تباطؤ النمو الاقتصادي في كل من الولايات المتحدة والصين.

ففي الولايات المتحدة؛ حيث يدرس قسم إدارة الثروات العالمية لدى "يو بي إس" احتمال حدوث ركود بنسبة ٢٥٪، أشار "سكوت ديسافينو" من رويترز، إلى تزايد القلق الاقتصادي بعد أن قفز معدل البطالة إلى ٤,٣٪، وهو أعلى مستوى له منذ ما يقرب من ثلاث سنوات.

نتيجة لذلك، ذكرت "إيرينا سلاف" من أويل برايس، أن تصريحات رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، جيروم باول، تشير إلى أن خفض أسعار الفائدة قد يكون على جدول الأعمال في الاجتماع القادم للبنك المركزي في سبتمبر ٢٠٢٤، وهو ما يُقدّر أنه سيكون "دفعة أخرى للأسعار."

ومع قرار تحالف أوبك+ لمنتجي النفط بتمديد برنامجهم لخفض الإنتاج بمقدار ١,٦ مليون برميل يوميًا حتى عام ٢٠٢٥، أشارت "سلاف" إلى عامل مهم آخر: وهو انخفاض المعروض العالمي من النفط إلى أدنى مستوى له في عامين. وقد أدى ذلك إلى انخفاض المخزونات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار ١٢٠ مليون برميل عن المتوسط الموسمي لعشر سنوات، مع تراجع مخزونات الولايات المتحدة.

وأوضح "بوب ياوجر" أن انخفاض أرباح شركات التكرير من منتجات البنزين والمقطرات سيؤدي إلى شراء كميات أقل من النفط الخام لإنتاج هذه المنتجات، مما يعني أن البراميل التي لا تُشترى سيتم إرسالها إلى التخزين بالنهاية.

وقد ساهم إغلاق جميع حقول النفط في ليبيا التي تسيطر عليها الحكومة في الشرق في الارتفاع الأخير في الأسعار. ومع تقدير إجمالي إنتاج ليبيا بنحو ١,١٨ مليون برميل يوميًا، أشار "جيوفاني ستاونوفو" من يو بي إس، إلى أن "الخطر الأكبر" على سوق النفط العالمية هو "انخفاض إضافي في إنتاج النفط الليبي" نتيجة التوترات السياسية. وذكر "فيكتور كاتونا" كبير محللي النفط الخام في شركة كبلر، أنه رغم التوقعات بنمو الطلب على النفط في عام ٢٠٢٥ ليصل إلى حوالي مليون برميل يوميًا، فإن عدم الاستقرار وإغلاق الإنتاج في ليبيا قد يؤثران على توازن توقعات أسواق الطاقة، حتى مع زيادة الإنتاج من السعودية وروسيا.

وتتجلى حالة عدم اليقين الجيوسياسي في الشرق الأوسط، والتي تظل تهدد إنتاج النفط وصادراته، إلى جانب الأداء الاقتصادي المتعثر لأكبر مستهلكي النفط والمستوردين في العالم وما يترتب على ذلك من انخفاض الطلب في هذه الأسواق، في قرار مجموعة "جولدمان ساكس" بخفض توقعاتها لمتوسط سعر خام برنت لعام ٢٠٢٥ بمقدار ٥ دولارات للبرميل، ليصبح نطاق التوقعات بين ٧٧ و٨٢ دولارًا للبرميل.

ويظل التوازن الدقيق بين التوترات المستمرة بين إسرائيل وجيرانها الإقليميين، وكذلك انطباع المراقبين الغربيين بأن النظام الإيراني قد يقدم على توجيه رده الخاص على الاعتداءات الأخيرة من إسرائيل، يشير إلى أن السياق العالمي الذي تتحرك فيه سوق النفط الدولية ما زال متوترًا وغير قابل للتنبؤ. لهذا السبب، ليس من المفاجئ أن يكون كل من المعلقين والخبراء في مجال التنبؤات حذرين في تصريحاتهم وتوقعاتهم للتطورات المستقبلية، مدركين أن التوقعات الأوسع قد تتغير بسرعة كبيرة في حالة حدوث سوء تقدير أو سوء تواصل.

ورغم أن التوترات الحالية وبقاء تأثيرها على الأسعار والإمدادات محدودًا حتى الآن قد خفف من الشعور بالخوف في الأسواق، لكن، يظل التهديد بإمكانية تصاعد الصراع في المنطقة سببًا محتملًا لزيادة المخاطر على استقرار إمدادات النفط. في الوقت ذاته، يتأثر سوق النفط بتقلبات اقتصادية في أكبر اقتصادات العالم، بما في ذلك المخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والصين، مما يساهم في تقلبات الأسعار.

على العموم، فإنه مع استمرار خفض الإنتاج من قبل أوبك+، وانخفاض المعروض العالمي إلى أدنى مستوياته خلال عامين، فإن العوامل المتعددة، تجعل من الصعب التنبؤ بمستقبل أسواق النفط بشكل دقيق. وفي هذا السياق المتقلب، بدا أن التوقعات المستقبلية يمكن أن تتغير بسرعة كبيرة بناءً على الأحداث العالمية غير المتوقعة والتطورات السياسية والاقتصادية. وتعكس هذه الديناميات المعقدة والمرتبكة الحالة الراهنة لسوق النفط؛ حيث تظل المراقبة الحذرة، والتأقلم السريع مع التغيرات المفاجئة أمورًا ضرورية للتعامل مع هذا المشهد العالمي المتقلب.

٢٠٢٤/٩/٤

رفض هاريس حظر الأسلحة الأمريكية لإسرائيل وتداعياته على موقف بريطانيا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خلال الأسابيع التي أعقبت اختيار كامالا هاريس كبديل عن الرئيس جو بايدن، وكمرشحة للحزب الديمقراطي في انتخابات الخامس من نوفمبر، التحقت هاريس بمنافسها الجمهوري دونالد ترامب وتفوقت عليه باستطلاعات الرأي، لذا جاء تركيز المعلقين السياسيين بديهيا على سياساتها الداخلية والخارجية .وعلى الرغم من حديث نائبة الرئيس الحالية أمام العديد من التجمعات والأحداث السياسية خلال حملتها التي استمرت شهرًا لرئاسة الولايات المتحدة، وكذلك بختام المؤتمر الوطني الديمقراطي منتصف أغسطس، فإنه من الجدير بالملاحظة عدم إجرائها أي مقابلة مع الصحافة الأمريكية أو الدولية لعدة أسابيع؛ حيث أوضح مايكل م .جرينباوم من صحيفة نيويورك تايمز، أنها أظهرت قليلًا من الحماس لمقابلة الصحفيين بشكل ارتجالي في محاولة لتقديم تصورها العام. وفي أول مقابلة لها كمرشحة ديمقراطية لرئاسة الولايات المتحدة، أجريت في ٢٩ أغسطس مع شبكة سي إن إن، وبحضور المرشح لمنصب نائب الرئيس تيم والز سُئلت هاريس عن مواقفها السياسية فيما يتعلق بالقضايا المحلية مثل :مستقبل الاقتصاد الأمريكي، وكذلك السياسة الخارجية للبلاد، وأبرزها ما إذا كان سيطرأ تحول كبير في علاقة واشنطن بإسرائيل ورغبتها في وقف إطلاق النار في غزة .

وفي أثناء المقابلة، دافعت هاريس بشكل أساسي عن مواقفها، وأصرت على أنه منذ أن أصبحت مرشحة رئاسية قبل أكثر من شهر بقليل، فإن الجوانب الأكثر أهمية والأبرز في منظورها السياسي وقراراتها ..لم تتغير .وانطوت المقابلة بشكل خاص على ردها المخطط بشأن حرب إسرائيل في غزة؛ حيث سعت هاريس إلى تأكيد ما سبق أن أدلت به خلال حملتها الانتخابية حتى الآن وفي المؤتمر الديمقراطي، وهو إعادة تأكيد الدعم القوي لإسرائيل، مع التعبير في الوقت نفسه عما يعتريها من ألم إزاء معاناة المدنيين الفلسطينيين، والالتزام بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

ومع ذلك، تضمنت المقابلة رفضًا قاطعًا من هاريس للاقتراح الذي قدمه العديد من المراقبين الغربيين وطالب به أعضاء الحزب الديمقراطي باحتمالية فرض الإدارة التي تقودها تدابير أكثر صرامة ضد حكومة اليمين المتطرف الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو جراء قائمة طويلة من التجاوزات للقانون الدولي وحقوق الإنسان، وكذلك حظر مبيعات الأسلحة ونقلها إلى إسرائيل.

وأكدت هاريس أن نهجها لإنهاء الحرب في غزة وإدارة علاقات الولايات المتحدة مع إسرائيل سيعكس عن كثب نهج جو بايدن .وكررت التصريحات التي أدلت بها طوال الحملة حتى الآن، وتحدثت عن كيفية ضرورة إبرام صفقة بين إسرائيل وحماس لإنهاء الحرب .كما تطرقت مرة أخرى إلى مقتل عدد كبير جدًا من الفلسطينيين الأبرياء وكيف تدعم حل الدولتين؛ حيث يُمنح الفلسطينيون الأمن وتقرير المصير والكرامة، لكن مايك ويندلنج وماكس ماتزا من شبكة بي بي سي، أثارا انتقاء طرح هاريس لأي تفاصيل محددة حول كيفية حماية المدنيين من القصف الإسرائيلي.

وعلى النقيض من قلقها المعلن بشأن حقوق الإنسان وسلامة المدنيين الفلسطينيين، إلا أن هاريس عاودت التزامها بالدفاع عن إسرائيل، كأمر لا لبس فيه ولن يتزعزع إذا انتخبت رئيسة .ولكن في معرض ردها على اقتراح دانا باش المحاورة بشبكة سي إن إن بأن حكومتها قد تغير موقف الولايات المتحدة تجاه صادرات الأسلحة إلى إسرائيل، ردت هاريس لا، وعاودت التأكيد بأن علينا أن نتوصل إلى اتفاق؛ من شأنه أن يمهد الطريق أمام الكثير مما يجب أن يتم بعد ذلك.

ومع آمال الكثيرين في تعديل هاريس لموقف الولايات المتحدة تجاه إسرائيل والحرب في غزة؛ بحيث يشبه إلى حد كبير الدور التي تبنته كمدافع دولي عن القانون الدولي وحقوق الإنسان، فلا بد أن يكون هناك الآن قلق من تراجع الحكومات الغربية– كالمملكة المتحدة –التي سبق وأشارت إلى نواياها باتخاذ موقف سياسي وأخلاقي أكثر حزمًا ضد تصرفات إسرائيل، وذلك في مواجهة الضغوط الأمريكية للحفاظ على دعمها لحرب إسرائيل، بغض النظر عن التأثير المدمر الهائل على السكان المدنيين في فلسطين.

ومن تلك المواقف الغربية، قرار حكومة حزب العمال المنتخبة مؤخرًا بقيادة السير كير ستارمر بإسقاط الاعتراضات القانونية البريطانية على المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان بشأن ملاحقة أوامر الاعتقال الدولية ضد نتنياهو ووزير دفاعه يوآف جالانت، وقد جاء هذا القرار مخالفًا لرغبات إدارة بايدن، كما هدد روبرت أوبراين مستشار الأمن القومي السابق لدونالد ترامب، بأن ما يسمى العلاقة الخاصة بين واشنطن ولندن سوف تزول حال تعارضها مع التزام الولايات المتحدة بمصالح إسرائيل ومطالبها؛ أيًّا كان الجالس بالمكتب البيضاوي جمهوريا أو ديمقراطيا .

لكن على الرغم من إصدار المملكة المتحدة هذا القرار الأخلاقي، فإنها قد منحت أكثر من ٧٢٠ مليون دولار من تراخيص تصدير الأسلحة إلى إسرائيل منذ ٢٠٠٨ وفقًا لـحملة مناهضة تجارة الأسلحة، كما أفاد باتريك وينتور من صحيفة الجارديان بمنح ١٠٨ تراخيص لتصدير الأسلحة لإسرائيل بين أكتوبر ٢٠٢٣ ونهاية مايو ٢٠٢٤ .

وعلى الرغم من محاولة ديفيد كاميرون وزير الخارجية السابق تبرير استمرار حكومته المحافظة على دعم الصادرات إلى إسرائيل بحجة الاختلاف الجوهري بين الوضع في الولايات المتحدة والوضع في المملكة المتحدة؛ حيث تتحمل لندن مسؤولية أقل بكثير من ١ %من إجمالي واردات الأسلحة الإسرائيلية، فإن رمزية فرض الحكومة البريطانية حظرًا على مبيعات الأسلحة إلى إسرائيل لا يُمكن إنكارها؛ وما ينطوي عليه من رسالة مفادها عدم التساهل مع أفعال إسرائيل.

وفي الوقت الذي لا تزال فيه الخارجية البريطانية تجري تحقيقًا في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي، زعم ديفيد لامي وزير الخارجية في حكومة حزب العمال أنه لن يكون من الصواب فرض حظر شامل بين بلادنا وإسرائيل؛ لكنه أقر بإمكانية فرض حظر على صادرات الأسلحة الهجومية .وفي الوقت ذاته، أفاد وينتور بأن المسؤولين الحكوميين البريطانيين يبدو أنهم علقوا معالجة تراخيص تصدير الأسلحة للمبيعات إلى إسرائيل في انتظار استكمال المراجعة التي تجريها وزارة الخارجية .

بيد أن تلك التأخيرات البيروقراطية ليست كافية بالنسبة إلى ويليام بيل رئيس شؤون سياسة الشرق الأوسط لدى مؤسسة كريستيان إيد الخيرية، الذي أقر إلى أن الطريقة الوحيدة لضمان عدم استخدام الأسلحة المباعة لإسرائيل في انتهاك لحقوق الإنسان هي الحظر الواضح، وينطبق الشيء نفسه على مارك سميث المسؤول السابق في الخارجية البريطانية الذي استقال من منصبه منتصف أغسطس؛ احتجاجًا على كيفية تواطؤ الحكومة في جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل بقطاع غزة، وكيف يتوجب على المملكة المتحدة أن تكون راضية عن انتهاج الدولة المتلقية لأسلحتها سُبل جدية تحول دون وقوع إصابات بين المدنيين، وتقليل ما يلحق من ضرر بالحياة المدنية؛ ومن هنا فليس هناك من مسوغ لاستمرار مبيعات الأسلحة البريطانية إلى إسرائيل.

وبالنسبة إلى حكومة السير كير ستارمر، فإن رفض حكومة هاريس المستقبلية النظر في أي حظر على تصدير الأسلحة إلى إسرائيل يعني زيادة الضغوط من إدارة البيت الأبيض الحالية بل والمستقبلية للتوافق بشكل أوثق مع مصالح إسرائيل، وليس فقط فيما يتعلق بصادرات الأسلحة .وقد حذر روبرت أوبراين المستشار المؤثر في السياسة الخارجية لدونالد ترامب، من أن المضي قدمًا في حظر مبيعات الأسلحة لإسرائيل من شأنه تعريض العلاقة الخاصة بين لندن وواشنطن للخطر، وعلى وجه الخصوص تناول أوبراين دور المملكة المتحدة في برنامج مقاتلات إف–٣٥ وما قد يمسها من ضرر؛ إذا سعت إلى تحقيق قدر أكبر من المساءلة ضد إسرائيل.

وعلاوة على ذلك، في أعقاب قرار حكومة ستارمر بإسقاط الاعتراضات القانونية البريطانية على المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان بشأن ملاحقة أوامر الاعتقال الدولية ضد نتنياهو وجالانت، حث أوبراين الحكومة البريطانية على التعامل بحذر شديد في كيفية تغيير علاقاتهم مع إسرائيل، والتأثير على الدول الغربية الأخرى للقيام بذلك أيضًا، وهدد بـ صدع خطير ليس فقط مع حكومة يقودها ترامب، ولكن أيضًا مع حكومة تنتمي إلى الديمقراطيين.

على العموم، إن التهديدات التي وجهها أوبراين للحكومة البريطانية، إلى جانب التزام هاريس بمصالح إسرائيل في الشرق الأوسط، تشير إلى أنه في نهاية المطاف، وبغض النظر عن نتيجة ما ستسفر عنه الانتخابات الأمريكية في نوفمبر، فإن ساكن البيت الأبيض في ٢٠٢٥ وما بعده هو زعيم مؤيد لإسرائيل .وبالرغم من معارض ثلاثة أرباع الناخبين الديمقراطيين للعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة وإعلان ١٢ %فقط دعمهم لنتنياهو، إلا أن المقابلة التي أجرتها هاريس مع شبكة سي إن إن في أواخر أغسطس يبدو أنها حطمت بسرعة آمال العديد من المعلقين الغربيين في فرضية أن تنأى بنفسها عن سياسات بايدن الفاشلة التي رفضت حماية أمريكا المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الدولي لصالح الدعم غير المشروط لإسرائيل بغض النظر عن العواقب.

وبالنسبة إلى حكومات بريطانيا وغيرها من الدول التي سبق أن دعمت حرب إسرائيل في غزة ولكنها غيرت مواقفها الآن نحو دعم تحقيق المحكمة الجنائية الدولية والتفكير بوقف مبيعات الأسلحة والصادرات؛ فإن مواصلة هاريس– حال انتخابها – في دعم إسرائيل على الصعيد الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي والعسكري من شأنه أن يقوض بشدة أي جُهد لمحاسبة إسرائيل على أعلى مستويات السياسة الدولية.

٢٠٢٤/٩/٦

وقف بريطانيا تصدير الأسلحة إلى إسرائيل.. تأثير محدود وعواقب ضئيلة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ظل ردود الفعل القوية للشعوب الغربية على استمرار دعم حكوماتها لحرب إسرائيل في غزة على الرغم من العدد الكبير للمدنيين القتلى والدمار الواسع، حصلت فكرة فرض الحظر على تصدير الأسلحة والذخائر البريطانية إلى إسرائيل بسبب انتهاكاتها للقانون الدولي على دعم واسع من خبراء الأمم المتحدة، والأكاديميين، ومنظمات حقوق الإنسان.

فبعد حوالي عشرة أشهر من بدء الحرب، تبقى بلجيكا وإسبانيا الدولتين الوحيدتين في الغرب اللتين فرضتا حظرًا شاملًا على تصدير الأسلحة إلى إسرائيل .أما الدول الأخرى، مثل كندا، التي تعهدت حكومتها بوقف الصادرات، فإن الشركات في أراضيها لا تزال مستعدة لتوريد ذخائر بقيمة تتجاوز ٦٠ مليون دولار .وفي إيطاليا، على الرغم من إعلان وزير خارجيتها أنطونيو تاجاني حظر العقود منذ أكتوبر ٢٠٢٣، تُظهر بيانات المعهد الوطني الإيطالي للإحصاء أن إيطاليا صدرت ذخائر بقيمة ١,٣ مليون يورو في ديسمبر ٢٠٢٣ فقط .وفي المملكة المتحدة، وبعد ضغوط محلية كبيرة، قررت الحكومة البريطانية في سبتمبر ٢٠٢٤ تعليق تراخيص تصدير الأسلحة إلى إسرائيل، مع اعتراف ديفيد لامي وزير الخارجية، بوجود خطر واضح من استخدام الأسلحة البريطانية في انتهاك القانون الدولي ضد المدنيين الفلسطينيين .

وبهذا الصدد، أشارت لوسي فيشر وأندرو إنجلاند وجيمس شوتر من صحيفة فاينانشال تايمز، إلى أنه بالرغم من أن القرار جعل بريطانيا أول حليف غربي رئيسي يعلق جزئيًا مبيعات الأسلحة إلى إسرائيل، إلا أن النطاق المحدود للتراخيص المعلقة والذي يشمل فقط ٣٠ من أصل ٣٥٠ ترخيصًا أثار انتقادات أيضًا .كما اتجه الغضب نحو ما أطلق عليه باتريك وينتور من صحيفة الغارديان، ثغرة كبيرة؛ ولهذه الأسباب مجتمعة فإن التأثير الملموس لتعليق بريطانيا لبعض التراخيص على استمرار إسرائيل في تدميرها من المتوقع أن يكون ضئيلًا.

فعلى الرغم من تجديد بريطانيا لتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا وعدم اعتراضها على تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في الجرائم الموجهة ضد المسؤولين الإسرائيليين، إلا أن الإجراءات التي اتخذتها حكومة السير كير ستارمر تبقى محدودة، ومن غير المرجح أن تسهم بشكل كبير في الضغط لإنهاء الحرب، أو دفع الدول الغربية الأخرى لاتخاذ خطوات أكثر فعالية لوقف انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

وتؤكد التقارير الغربية أن الصادرات العسكرية البريطانية إلى إسرائيل ضئيلة مقارنةً بالصادرات الأمريكية والأوروبية الأخرى .فبينما تقدم الولايات المتحدة لإسرائيل مساعدات عسكرية بقيمة ٣,٨ مليارات دولار سنويًا، تمثل صادرات الأسلحة البريطانية إلى إسرائيل ٠٫٢٠٠ %فقط من إجمالي واردات إسرائيل، والتي تتجاوز ٥٧٦ مليون دولار منذ ٢٠٠٨ .وبجانب أجزاء الطائرات المقاتلة والدبابات والصواريخ والتكنولوجيا السيبرانية، تزوّد بريطانيا إسرائيل أيضًا بـبنادق هجومية وأجهزة متفجرة.

ومع تزايد الضغوط على حكومة ريشي سوناك ثم حكومة السير كير ستارمر على مدى الأشهر العشرة الماضية، وخاصة بعد تأكيد الأدلة على جرائم الحرب الإسرائيلية، بما في ذلك مقتل ثلاثة عمال إغاثة بريطانيين في غزة، وجه أكثر من ٦٠٠ محامٍ في أبريل ٢٠٢٤ رسالة إلى سوناك، مطالبين بوقف بيع الأسلحة، كما طالب مسؤولون بريطانيون في وزارة الأعمال والتجارة بوقف الصادرات فورًا لتجنب التورط في الجرائم المرتكبة؛ فبدأت وزارة الخارجية البريطانية على أثر ذلك تحقيقًا في جرائم الحرب الإسرائيلية؛ حيث إنه عندما طلب لامي تقييم الأدلة بشأن انتهاك القانون الدولي من قبل إسرائيل، توصل وزراء حزب العمال إلى استنتاجات مختلفة عن سابقيهم بخصوص تعليق تراخيص الأسلحة.

ومن ثم، قررت الحكومة البريطانية إبقاء ٣٠ ترخيصًا قيد المراجعة وتقييم أي طلبات جديدة على أساس كل حالة على حدة .وأوضحت جينيفر حسن من واشنطن بوست، أن الأسلحة الممنوعة الآن من التصدير تشمل عناصر يُعتقد أنها تُستخدم في الاستهداف الأرضي، مثل مكونات للطائرات العسكرية، والمروحيات، والطائرات المسيرة.

حظي قرار تعليق أقل من ١٠ %من إجمالي الصادرات العسكرية البريطانية إلى إسرائيل بانتقادات حادة من منظمات حقوق الإنسان .فقد انتقدت هيومن رايتس ووتش هذا القرار، مشيرة إلى أنه تأخر كثيرًا ولم يكن كافيًا، بينما أكدت هانا بوند الرئيس التنفيذي المشارك لمؤسسة أكشن إيد البريطانية، أن بريطانيا ستظل متهمة بالتواطؤ في ارتكاب مزيد من الفظائع والانتهاكات الإسرائيلية ما لم توقف جميع تراخيص الأسلحة الجديدة والقائمة.

كما انتقدت منظمة العفو الدولية هذه الخطوة، موضحة أن تعليق الصادرات شابه ثغرات كبيرة، حيث ستظل بعض المعدات مثل طائرات التدريب، والمعدات البحرية، والمواد الكيميائية، وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية غير متأثرة بهذا التعليق .علاوة على ذلك، أشار فيشر وإنجلاند وشوتر إلى أن هذه التدابير لن تشمل مكونات برنامج الطائرات المقاتلة من طراز إف–٣٥، وهو ما تبرره الحكومة البريطانية بأن تعليق مكونات حيوية من قطع الغيار قد يضر بصيانة وعمليات تلك الطائرات في دول أخرى ..وقد وصفت هيومن رايتس ووتش تلك الطائرة بأنها العمود الفقري للحملة الوحشية الإسرائيلية ضد غزة، واعتبرت استثناءها من التعليق– على يد حكومة ستارمر –إما سوء فهم للقانون الإنساني وإما تجاهلًا متعمدًا .وشارك في هذا الرأي عضو البرلمان عن حزب الخضر البريطاني إيلي تشاونز، الذي أكد أنه لا يوجد مبرر لاستمرار الحكومة البريطانية في إصدار تراخيص لقطع غيار طائرات إف–٣٥ التي تستخدمها إسرائيل.

وعند التمعن في تصرفات الحكومة البريطانية واستجابتها للتحقيقات في جرائم الحرب الإسرائيلية ورد ستارمر ولامي في هذا الصدد، يتضح وجود تناقض بين الأقوال والأفعال .ويجب أن نتساءل لماذا؟ فعندما أقر لامي بأنه غير قادر على تقييد بعض صادرات الأسلحة البريطانية إلى إسرائيل، لم نفكر جديًا بأن هناك خطرا واضحا من إمكانية استخدامها لارتكاب أو تسهيل انتهاك خطير للقانون الإنساني الدولي، لاسيما وأن حكومة حزب العمال لم تفرض حظرًا على جميع الأسلحة والذخيرة الهجومية التي من المعروف أن إسرائيل استخدمتها ضد المدنيين الفلسطينيين.

بالعكس، أظهرت الحكومة البريطانية تقاعسًا في إدانة الانتهاكات الإسرائيلية .كما أكد لامي الواجب القانوني لبريطانيا في التحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية، لكنه في الوقت ذاته أشار أنه ليس من حقها الحكم بشأن ما إذا كانت قد انتهكت القانون الإنساني الدولي أم لا .وقد أفادت وزارة الخارجية البريطانية– وفقا لما أكده فيشر، إنجلاند، وشوتر –بأن التحقيقات وجدت نقصًا في الأدلة الكافية.

وقد أشار كريس ماسون محرر الشؤون السياسية بشبكة بي بي سي، إلى أن كبار الشخصيات في الحكومة البريطانية يحاولون تحسين أفعالهم بكلماتهم من خلال الإصرار على تعليق ٣٠ ترخيصًا للأسلحة .كما سلط وينتور الضوء على الدوافع السياسية وراء مثل هذا القرار؛ حيث كتب أن تصريحات لامي المدروسة بعناية بشأن تعليق بعض صادرات الأسلحة قد تكون محاولة لمساعدة حزبه في التغلب على ما قد يكون تمردًا مشحونًا للغاية في المؤتمر السنوي لحزب العمال في سبتمبر .وقد لاحظ نائب وزير الخارجية السابق أندرو ميتشل أن هذا القرار يبدو وكأنه شيء مصمم لإرضاء المقاعد الخلفية لحزب العمال وفي الوقت نفسه لا يسيء إلى إسرائيل.

ووفقًا لتحليل آرون ديفيد ميلر بمؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، يبدو أن ستارمر كان يسعى إلى توضيح موقفه للحفاظ على التماسك داخل حزب العمال دون إحداث تغييرات كبيرة في علاقات المملكة المتحدة مع إسرائيل . بينما رأى بعض المراسلين مثل لمارك لاندلر من صحيفة نيويورك تايمز، أن هذا القرار يمثل تصعيدًا كبيرًا في الضغط البريطاني على إسرائيل للحد من الوفيات بين المدنيين في غزة .لكن الواقع يظهر أن جهود لامي لا ترتقي إلى حظر شامل أو حظر على الأسلحة، وأنه لا يزال يدعم إسرائيل سياسيًا واقتصاديًا ودبلوماسيًا وعسكريًا، وأن تلك التصرفات تظل غير كافية لتغيير الوضع بشكل ملموس.

علاوة على ذلك، في حين زعمت وزارة الخارجية البريطانية أن قرار المملكة المتحدة سيوجه ضربة دبلوماسية كبيرة لإسرائيل، إلا أنه من غير المحتمل أن يشجع هذا الإجراء المحدود أي دولة أوروبية أو غربية أخرى على فرض حظر خاص بها على صادرات الأسلحة، وعلى وجه الخصوص البيت الأبيض، الذي أوقف في عهد جو بايدن شحنة من الذخيرة في مايو عندما كانت إسرائيل على وشك مهاجمة رفح، ومن ثم بحلول يوليو استأنف نقل القنابل التي يبلغ وزنها ٥٠٠ رطل، والتي كانت ستستخدم ضد المدنيين في غزة .وفي أغسطس، وافق بايدن على صادرات أسلحة جديدة بقيمة ٢٠ مليار دولار إلى إسرائيل على مدار عدة سنوات، بما في ذلك طائرات مقاتلة من طراز إف–١٥، وذخيرة دبابات ١٢٠ ملم، وصواريخ مضادة للطائرات، ومدافع هاون شديدة الانفجار.

على العموم، فإن النهج المتخذ من حكومة حزب العمال بقيادة السير كير ستارمر لا يعكس سوى عدم فعالية تعليق ٣٠ رخصة تصدير في إنهاء الحرب في غزة .ورغم كل التصريحات التي تعبر عن الأسف العميق من قبل لامي وزملائه، فإن ردود فعل نتنياهو وأعضاء آخرين في الحكومة الإسرائيلية من خلال شجب قرارهم المخزي تثير تساؤلات حول لماذا تواصل الحكومة البريطانية وحلفاؤها جهودهم لمناشدة الحكومة والجيش الذين يعلمون أنهم ينتهكون بوضوح القانون الدولي؟ وإذا كانت الحكومات البريطانية والأمريكية والفرنسية والألمانية والإيطالية وغيرها مهتمة فعلًا بدعم سيادة القانون فيما يتعلق بالعنف ضد المدنيين؟ إلا أن هذه الإدارات تفتقر ببساطة إلى الشجاعة السياسية والأخلاقية لاتخاذ مثل هذه الإجراءات الصارمة؛ مما يجعلها متواطئة في المعاناة الهائلة التي تواصل إسرائيل إلحاقها.

٢٠٢٤/٩/٩

التعاون الخليجي – الآسيوي قفزة نحو النمو الاقتصادي المشترك

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي ودول رابطة جنوب شرق آسيا) آسيان (بعدد من أوجه التشابه الاقتصادية والجيوسياسية .فكلتا المنظمتين، رغم اختلاف أعضائهما في الحجم والمصالح، تسعيان إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، من خلال اتفاقيات تجارية، وتحقيق توازن بين القوى العظمى لضمان مصالحهما طويلة الأمد .

ففي العقدين الماضيين، شهدت دول التعاون الخليجي نموًا كبيرًا في اقتصاداتها، ما جعل بعض دول التعاون كـ)السعودية والإمارات وقطر (تُعتبر «قوى متوسطة» يمكنها التصرف باستقلالية عن القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة .وبالمثل، شهدت اقتصادات جنوب شرق آسيا تقدمًا ملحوظًا؛ فذكرت «الإيكونوميست» كيف أصبحت سنغافورة نموذجًا للرخاء؛ حيث تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما أُطلق على إندونيسيا لقب «قوة اقتصادية صاعدة» بفضل استقرارها السياسي، ووفرة مواردها الطبيعية، بينما تحولت ماليزيا من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي وخدمي، مما رفعها من وضع الدخل المنخفض إلى المتوسط الأعلى خلال جيل واحد.

ومنذ إنشاء رابطة آسيان في عام ١٩٦٧، والتي تضم ١٠ دول بإجمالي سكان يتجاوز ٦٦٠ مليون نسمة وناتج محلي إجمالي يصل إلى ٣٠٣ تريليونات دولار، وتدشين منطقة التجارة الحرة لها في عام ١٩٩٢، عملت الرابطة على تعزيز السوق المشتركة بين أعضائها، وإبرام اتفاقيات تجارية حرة مع دول كـ)الصين، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، ونيوزيلندا(، بينما يسعى العديد من الأعضاء لتقليل الاعتماد على الصين من خلال تعزيز التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة، فإن نهجهم يشبه إلى حد كبير نهج مجلس التعاون الخليجي في تعزيز المصالح الاقتصادية وتجنب التوترات الجيوسياسية.

وكتب «جون كالابريس» أستاذ السياسة الخارجية الأمريكية في الجامعة الأمريكية في مقاله بمعهد دول الخليج العربية بواشنطن، إن السعي المشترك للتنوع الاقتصادي والابتكار، بالإضافة إلى التخفيف من حدة التنافس بين الولايات المتحدة والصين، يعزز التعاون بين دول الخليج وجنوب شرق آسيا؛ حيث توسعت العلاقات الاقتصادية

بين المنطقتين لتشمل مجالات مثل :الطاقة المتجددة، والبناء، والتمويل، والسياحة، والتكنولوجيا الرقمية .
وسجلت التجارة بين الخليج وآسيان نموًا بنسبة ٤٤ %بين ٢٠٢١ و٢٠٢٢، لتصل إلى ١٣٨ مليار دولار.
وكانت الإمارات هي الدولة الأكثر نشاطًا في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول آسيان؛ حيث أبرمت اتفاقيات شراكة اقتصادية مع إندونيسيا وكمبوديا، وتفاوضت مع ماليزيا، التي تجاوزت تجارتها غير النفطية السنوية مع الإمارات ٧٠٤ مليارات دولار في ٢٠٢٣، بينما بلغت الاستثمارات الإماراتية ٢٢٠ مليون دولار .وارتفعت التجارة الثنائية بين أبوظبي وجاكرتا بنسبة تزيد على ٥٠ %بين ٢٠١٥ و٢٠٢٣، إلى ٢٨٠٣ مليارات دولار .ومن المتوقع أن تشهد العلاقات الاقتصادية مزيدًا من النمو.
وفي عام ٢٠٢٢، بلغت التجارة بين الإمارات وإندونيسيا ٧ مليارات دولار مع تصدير الإمارات لسلع بقيمة ٣٨٠١ مليار دولار، واستيراد سلع بقيمة ٢٫٤١ مليار دولار .وفي الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٣، وصل إجمالي التجارة ٨٠٠٣ مليارات دولار .وبالنسبة إلى سنغافورة ووفقًا لـمرصد «التعقيد الاقتصادي (OEC) «، بلغت الصادرات الإماراتية ٤٠١٤ مليار دولار في ٢٠٢٢، حيث تمثل الصادرات النفطية منها أكثر من ٨ مليارات دولار .

بينما كانت الروابط الدينية والثقافية بين السعودية وماليزيا وجاكرتا هي السائدة حتى وقت قريب، لكن القيادة الجديدة في الرياض تحت إشراف ولي العهد الأمير «محمد بن سلمان» أعطت الأولوية للشؤون الاقتصادية .وفي ٢٠٢٣، بلغ حجم التجارة الثنائية بين المملكة وماليزيا أكثر من ١١ مليار دولار، مع ميل التجارة لصالح السعودية، التي تهيمن عليها صادرات النفط الخام، كما تجاوزت تجارة سنغافورة مع السعودية ٨ مليارات دولار في عام ٢٠٢٢، مع تصدير أكثر من ٥٠٣ مليارات دولار من الهيدروكربونات.
وفيما يخص الاستثمارات، أوضح «كالابريس» أن السعودية استثمرت حوالي ٦٧ مليون دولار في ماليزيا في ٢٠٢٣، مع اهتمام مشترك في مشاريع الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الرقمية .وتعد ماليزيا مركزًا محتملًا لتطوير موارد النفط والغاز لشركة أرامكو السعودية، كما أبدت شركة «أكوا باور» الماليزية اهتمامًا بالاستثمار في الطاقة المتجددة .
وشهدت السنوات الأخيرة زيادة في الاتفاقيات بين دول الخليج ودول آسيان، مع توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين السعودية وآسيان في يوليو ٢٠٢٣، وإقامة قمة خليجية – آسيانية في الرياض في نوفمبر ٢٠٢٣ .وعليه، وصف معهد «آسيا هاوس» هذه الأحداث بأنها أظهرت عزمًا مشتركًا على تعزيز العلاقات، وقد تُفضي إلى اتفاقيات تجارة حرة مستقبلًا.
وعلى الرغم من العلاقات الاقتصادية القوية، إلا أنه لا يزال هناك تركيز على تعزيز التعاون في مجالات جديدة، ولعل المجالات الواعدة لتوسيع التعاون تشمل النقل، والخدمات اللوجستية، والزراعة، والتجارة الإلكترونية، والخدمات المالية، مع اهتمام خاص بالاقتصاد الرقمي والطاقة النظيفة للفترة بين ٢٠٢٤–٢٠٢٨؛ حيث تشكل جنوب شرق آسيا نحو ٧ %من واردات الخليج العربي من الأغذية والمشروبات، وتعد المنطقة مشهورة بإنتاج الأرز، وفول الصويا، والفواكه الاستوائية .وهناك احتمال لاستكشاف دول الخليج لمجموعة أوسع من المنتجات

الزراعية لاستيرادها .كما تركز الجهود الحالية على تعزيز العلاقات الجيوسياسية؛ حيث إن توسيع التعاون الاقتصادي بين دول الخليج وآسيان من غير المرجح أن يؤدي إلى تغييرات جيوسياسية كبيرة.

إن نتائج القمة الأولى لمجلس التعاون الخليجي ورابطة دول جنوب شرق آسيا في نوفمبر ٢٠٢٣ كانت «تفتقر إلى التفاصيل» أو «الاتفاقيات الملزمة»، إلا أن هناك بالفعل «مشاركة واسعة من الدول الأعضاء»، فضلًا عن «استعداد واضح لإبرام المزيد من الصفقات»، بما في ذلك اتفاقية التجارة الحرة المستقبلية المحتملة.

وأشار «كالابريس» إلى أن زعماء جنوب شرق آسيا، مثل «أنور إبراهيم» يعطون أولوية للتواصل مع دول الخليج بسبب نمو اقتصاداتها، وأنه يوجد أساس قوي واهتمام مشترك بتعميق التعاون ببين دول مجلس التعاون وآسيان، إلا أن التقدم في العلاقات الاقتصادية بينهم لا يزال دون المستوى المطلوب، وأنها لا تزال قليلة مقارنة بحجم التجارة مع الصين، وأسواق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ حيث تعتبر الصين الشريك التجاري الرئيسي لدول الخليج، و أكبر مشتر للنفط من أعضاء المجلس، بينما تُعتبر العلاقات مع دول آسيوية أخرى مثل سنغافورة وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند وفيتنام أقل تطورًا .

وبينما يركز الاهتمام الحالي في بناء العلاقات على السعودية والإمارات، أكد «كالابريس» أهمية عقد قمة نصف سنوية لتعزيز مشاركة) عمان، والبحرين، والكويت (في التوسع الاقتصادي والتجاري مع دول منطقة جنوب شرق آسيا.

على العموم، تظهر العلاقة الاقتصادية بين دول الخليج وجنوب شرق آسيا نموًا ملحوظًا مع اهتمام متزايد بتوسيع مجالات التعاون مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الرقمية .رغم أن الجهود الحالية تركز على تعزيز التعاون الاقتصادي بدلًا من تغييرات جيوسياسية، فإن العلاقات الاقتصادية القوية والتطورات الإيجابية تشير إلى إمكانية تحقيق المزيد من التكامل بين المنطقتين في المستقبل .ستستمر القمم والاتفاقيات في دفع هذه العلاقات إلى الأمام، مع ضرورة التركيز على تحقيق نتائج ملموسة في التجارة والاستثمار.

٢٠٢٤/٩/١٤

دول الخليج وأمن الملاحة في البحر الأحمر

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

كثيرًا ما نظر الفكر الاستراتيجي إلى البحر الأحمر على اعتبار أنه بحر عربي؛ لامتلاك الدول العربية المشاطئة له نحو ٩٠٪ من سواحله، وعلى رأس هذه الدول تأتي السعودية بساحل يبلغ طوله ١٨٣٠ كم بنسبة ٩٠٣٣٪ من إجمالي طول الساحل، فيما تأتي مصر بعدها بساحل يبلغ طوله ١٤٢٥ كم وبنسبة ٥٠٢٥٪، بعد ذلك تأتي السودان تليها اليمن ثم جيبوتي ثم الأردن .فيما يخص جزر البحر الأحمر فيتبع السعودية ١١٥٠ جزيرة، تضعها كما تضع الساحل في إطار استراتيجيتها لتنويع مصادر الدخل وتطوير قطاع السياحة ليكون من أهم ركائز الاقتصاد السعودي، وتشمل رؤية ٢٠٣٠ تطوير ٢٠٠ كم على طول ساحل البحر الأحمر وتنمية ٥٠ جزيرة، كما توجد موانئ سعودية مهمة على البحر الأحمر :كجدة وينبع.

وعبر البحر تمر تجارة دول الخليج مع أوروبا وشمال وغرب إفريقيا والأمريكيتين استيرادًا وتصديرًا، كما أن عبره تأتي الكثير من مهددات الأمن القومي الخليجي، سواء القرصنة التي تطال أمن السفن العابرة من وإلى دول الخليج، أو الإرهاب من قبل تنظيمات كالقاعدة، أو تهريب المخدرات والأسلحة والبشر، أو تهديدات جماعة الحوثي في اليمن، والتي طالت أهدافًا ومواقع في السعودية والإمارات، وأصبحت مؤخرًا أهم مهدد للملاحة فيه.

وبعد تصاعد العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، وتوجه جماعة الحوثي لاستهداف السفن بحجة أنها تركز فقط على السفن المملوكة لإسرائيل أو المتجهة إليها، فقد رأينا كيف طالت هذه الهجمات ناقلات النفط، مما هدد السلامة البيئية للبحر، ومن ثم المشروعات التنموية في منطقته سواء كانت للسعودية أو لمصر، كما أن هذا التهديد دفع شركات الشحن إلى التحول إلى طريق الرجاء الصالح، ما زاد من تكلفة الشحن والتأمين وطول مدة الرحلة، وما يمثله ذلك من تبعات تضخمية يعاني منها المستهلك، كما أدى ذلك إلى تراجع إيرادات قناة السويس بنحو ٥٠٪، فيما تعد هذه الإيرادات من أهم ركائز الاقتصاد المصري.

والارتباط بين أمن البحر الأحمر والأمن الخليجي، جعل السعودية تبادر أكثر من مرة إلى صياغة معادلة أمنية تقوم بالأساس على الدول العربية والإفريقية المشاطئة له، وكان أحدث هذه المبادرات، مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك «سلمان بن عبد العزيز» في ٢٠١٨، بإنشاء كيان جامع للدول المطلة على حوض البحر الأحمر؛ لتحقيق مصالحهم الأمنية والسياسية والاستثمارية، وتأمين حركة الملاحة العالمية، ويضم الكيان) السعودية ومصر واليمن والسودان وجيبوتي والصومال والأردن(، ويكون له القدرة على التعامل مع الجوانب الأمنية، فضلاً عن الجوانب الاقتصادية والتنموية والاستثمارية والبيئية، فيما أعلن وزير الخارجية السعودي حينئذ «عادل الجبير» أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق دول المنطقة، لتفادي تدخلات أي دول خارج المنطقة في شؤون هذه المنطقة الحساسة بالذات فيما يتعلق بالأمن والاستقرار، كما عدت السعودية البحر جسرًا للتواصل بين الحضارات والثقافات، وقد جاء إعلان المبادرة السعودية في الاجتماع الذي دعت إليها المملكة في الرياض لوزراء خارجية الدول المذكورة.

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تبادر فيها المملكة لإنشاء تكتل إقليمي يحقق التكامل بين الدول العربية المطلة عليه، فقبلها كان ميثاق جدة ١٩٥٦ لإقامة نظام أمني مشترك ضم) السعودية ومصر واليمن(، وفي ١٩٧٢ كان مؤتمر جدة للدول المحافظة على أمن البحر الأحمر بمشاركة) السعودية واليمن ومصر والسودان وأثيوبيا(، ثم مؤتمر جدة ١٩٧٦ الذي تم فيه إبرام الاتفاقية الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وتم اختيار جدة مقرًا لهذه المنطقة الإقليمية، فضلاً عن اتفاقية جدة ١٩٨٢ بين) السعودية والسودان والصومال والأردن واليمن(، وفيما يمثل البحر الأحمر عمقًا استراتيجيًا للسعودية، فهو كذلك عمق استراتيجي لمصر، وهو نظام فرعي من إقليم الشرق الأوسط، وامتداد أمني لإقليم الخليج العربي، وقريب من حوض النيل والقرن الإفريقي والمحيط الهندي، ولهذا فإنه يمثل أولوية استراتيجية لدول الخليج ومصر.

وقد تبلورت مبادرة خادم الحرمين الشريفين المذكورة إلى إنشاء مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر في ٢٠٢٠، في ظل التهديدات الإيرانية المتزايدة للملاحة البحرية، خاصة في مياه البحر الأحمر وخليج

عدن، وتزايد التهديدات التي قامت بها جماعة الحوثي المدعومة من إيران للمجرى الملاحي والمملكة العربية السعودية، وقد ضم المجلس) السعودية ومصر والأردن والسودان واليمن وإريتريا والصومال وجيبوتي(، وركز على الحفاظ على الأمن في المجرى الملاحي، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المجلس؛ لتحقيق التكامل والربط بين خطوط النقل والموانئ البحرية، وزيادة حجم التبادل التجاري؛ بحيث تشكل المنطقة تكتلاً متماسكًا وقادرًا على تأمين حرية الملاحة في البحر الأحمر، واتخذ المجلس من الرياض مقرًا له.

وتزامنًا مع المبادرة السعودية، كان التوجه السعودي لإقامة قاعدة عسكرية سعودية في المدخل عند باب المندب في وقت تزايدت فيه القطع البحرية والقواعد العسكرية الأجنبية في هذه المنطقة؛ حتى غدت أكثر مناطق العالم اكتظاظًا بهذه القطع والقواعد، والتي تنتمي إلى قوى إقليمية ودولية، لأهمية هذه المنطقة القصوى من الناحيتين الجيواستراتيجية والاقتصادية، وتعدد التهديدات التي تطال مصالح هذه الدول .ففي عام ٢٠١٦ اتجهت السعودية إلى إقامة قاعدة عسكرية في جيبوتي، التي رحبت بهذا التوجه السعودي لإقامة قاعدة عسكرية في القرن الأفريقي، الذي بات مصدرًا لتهريب البشر والهجرة غير الشرعية تجاه دول الخليج، فيما توجد في جيبوتي قواعد عسكرية فرنسية وأمريكية وصينية ويابانية وإسبانية وإيطالية وألمانية، وضمن الاستعدادات لإقامة القاعدة السعودية، وقعت السعودية مع جيبوتي اتفاقًا للتعاون الأمني، وآخر للتعاون القضائي، وارتباطًا بين التكامل الأمني والاقتصادي، كما وقعت كذلك في يونيو ٢٠٢٤ عقد المدينة اللوجستية السعودية بالمنطقة الحرة في ميناء جيبوتي على مساحة ١٢٠ ألف متر مربع في مرحلتها الأولى، ويمتد العقد مدة ٩٢ عاما، ويشمل مقرا دائما ومنصة للصناعات السعودية ومنطقة تبادل تجاري.

وتأتي الإمارات العربية المتحدة في ذات السياق؛ حيث تسعى إلى تأمين مصالحها بتحقيق وجود فعال في المنطقة والسواحل الإفريقية الشرقية، عن طريق نشر شبكة من القواعد العسكرية، لردع التهديدات التي تطال منطقة الخليج وتهدد الملاحة في البحر، ويرجع نشاط الإمارات في هذا الشأن إلى ٢٠١٠؛ حيث نشطت في اليمن وإريتريا والصومال وأرض الصومال، ولدى الإمارات قاعدة عسكرية في الصومال في مدينة بوساسو، وأخرى في أرض الصومال في بربرة، وفي إريتريا في مدينة عصب، وفي جزيرة سقطري اليمنية قبالة سواحل القرن الأفريقي.

وبالإضافة إلى هذه المبادرات تشارك دول الخليج في الجهد الدولي لتحقيق أمن الملاحة، وأكبر مجموعة للأمن البحري موجودة حاليًا هي القوات البحرية المشتركة التي تأسست في ٢٠٠١ وتقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وتشارك فيها ٤١ دولة بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي ودول عربية أخرى، وتضم أسفل منها خمس قوات واجب تشكلت لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في الخليج العربي والبحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، بالإضافة إلى عملية «حارس الازدهار» التي تم تشكيلها في ديسمبر الماضي، ردًا على هجمات الحوثيين على السفن، وتشارك فيها البحرين، كما تقوم دول الخليج بالتنسيق المباشر مع الشركاء الاستراتيجيين في مجال الأمن البحري، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي، سواء من خلال المجلس جماعيًا أو ثنائيًا مع كل دولة بمفردها.

وفي شأن هذا التنسيق يقتضي الحال الإشارة إلى أن قدرة الحوثيين على تهديد الملاحة في البحر الأحمر سببها الإخفاق في تطبيق قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن فرض حظر توريد السلاح للحوثيين في ٢٠١٥،

وإخفاق آليات الأمم المتحدة «آلية التفتيش والتحقق» في الحيلولة دون وصول هذه الأسلحة، وكذلك آلية مراقبة ميناء الحديدة وفق اتفاق استكهولم ٢٠١٨، كما أنه يجب الالتفات إلى خطر الألغام البحرية التي زرعها الحوثيون في المياه الإقليمية اليمنية، وهي تتحرك مع التيارات البحرية نحو ممرات التجارة العالمية، ما نتج عنه إصابة العديد من السفن، ويحتاج الأمر إلى تعاون دولي ومواثيق، وإذا كان نشاط الحوثيين المهدد للملاحة في البحر الأحمر مرتبط بالعدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، فمن الأهمية بمكان نزع الذرائع لضرورة إنهاء هذا العدوان، والنظر إلى الارتباط الدائم بين أحداث الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وقضايا الشرق الأوسط جميعها.

والخلاصة، إن أمن البحر الأحمر هو قضية أمن قومي عربي، وخليجي بامتياز، عملت عليه منذ وقت مبكر مبادرات السعودية التي تمتلك أكبر سواحله، ووضعت تنميته في رؤيتها المستقبلية، ونظرت إليه كمجال تكامل وتعاون وليس مجال صراع، وكان إنشاء مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر تعبيرًا عن هذه الرؤية، ولكن التنافس الدولي والإقليمي على هذه المنطقة لأهميتها الجيوسياسية والاقتصادية، جعلها تزدحم بعدد القطع البحرية والقواعد العسكرية التي تخدم مصالح القوى الإقليمية والدولية، وكان الوجود العربي وسط هذا التنافس :السعودية والإمارات ومصر، كما كان التنسيق الخليجي مع الجهد الدولي لتحقيق أمن البحر، ولكن ينبغي وضع المهددات الأخيرة في سياقها، خاصة الارتباط بينها وبين العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، ومن ثم فإن أولى خطوات احتواء هذه التهديدات، هي وقف العدوان الإسرائيلي.

٢٠٢٤/٩/١٨

لماذا يتهاون العالم في مواجهة همجية المستوطنين الصهاينة؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

على الرغم من اهتمام وسائل الإعلام الغربية بتغطية العدوان الوحشي من قبل إسرائيل على قطاع غزة منذ أكتوبر ٢٠٢٣، فإن تزايد عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين بالضفة الغربية والقدس الشرقية كان موضع تقارير غربية أكبر.

فقبل اندلاع الحرب في غزة، انصب تركيز جماعات حقوق الإنسان الغربية على الزيادة الملحوظة في عدد القتلى الفلسطينيين على أيدي المستوطنين والجيش الإسرائيلي، وتوسيع المستوطنات غير القانونية بموجب القانون الدولي .ولكن عقب مرور أحد عشر شهرًا على العدوان الإسرائيلي على غزة، نشرت وسائل إعلام مثل مجلة «الإيكونوميست» تقارير عن كيف اكتسب المستوطنون الإسرائيليون الدعم من الدمار الشامل الذي حل بغزة، وكيف باتوا يتمتعون بقوة مدعومة من قبل الساسة والجيش بالبلاد، فصعّدوا من حملاتهم الإرهابية في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

ومع ذلك امتنعت الحكومات الغربية والمنظمات المتعددة الجنسيات التي تدعم إسرائيل سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا وعسكريا ــ وهي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي ــ عن اتخاذ إجراءات عملية ضد الحكومة الإسرائيلية لوقف جرائمها في غزة والانتهاكات في الضفة .

وفي تقرير «مجموعة الأزمات الدولية» ومقرها بروكسل، بتاريخ سبتمبر ٢٠٢٤ بعنوان «القضاء على عنف المستوطنين الإسرائيليين من جذوره»، أقرت بأن عنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين «لم يخضع لأي رقابة منذ سنوات»، وطالب التقرير الحكومات الغربية بـ«استخدام نفوذها لدى إسرائيل» بشكل أكثر فعالية لكبح جماح هذا الخطر المتزايد على الاستقرار الإقليمي والأمن الإنساني.

كما حثت «المجموعة» على فرض عقوبات أشد وأوسع على المستوطنين المتطرفين مما هي عليه حاليًا، وأن الدول الغربية يجب أن «تحد من مبيعات الأسلحة المستخدمة في انتهاك القانون الدولي».

إن الحرب الإسرائيلية الوحشية المستمرة من أكتوبر ٢٠٢٣ في غزة لم تقتل أكثر من ٤٢ ألف مدني فلسطيني فحسب، معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن، وألحقت أضرارا مادية تقدر بمليارات الدولارات بالبنية التحتية والإسكان، بل إنها أيضًا، ووفقًا لـ«مجموعة الأزمات الدولية»، حولت انتباه العالم بعيدًا عن «العنف المنهجي والمتزايد من قبل المستوطنين بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة».

ويعيش الآن أكثر من ٧٠٠ ألف مستوطن إسرائيلي بصفة غير شرعية بالضفة الغربية، و٢٠٠ ألف آخرين في القدس الشرقية المحتلة .وفي حين أوضحت مجلة «الإيكونوميست» أن التركيبة السكانية لهؤلاء المستوطنين تتألف من «الإسرائيليين العلمانيين أو المتدينين المتطرفين» الذين يستغلون انخفاض أسعار المساكن في مثل هذه المستوطنات، كما أشارت إلى انتماء هؤلاء إلى «مجتمع ديني أيديولوجي يرى في العيش بالضفة الغربية جزءًا من مهمة مقدسة».

وسجلت «هيومن رايتس ووتش» كيف شهد عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ أعلى وتيرة للهجمات العنيفة للمستوطنين ضد الفلسطينيين منذ ٢٠٠٦ وذلك وسط نمط من العنف المتصاعد حتى قبل العدوان على غزة، وأثارت «الإيكونوميست» كيف تشجع هؤلاء المستوطنين بتدمير غزة، وأن ما دفعهم الى ذلك هو «النفوذ الهائل» الذي تتمتع به الأحزاب الداعمة لهم داخل ائتلاف حكومة نتنياهو، وكذلك قرارات الحكومة التي توفر «ستارًا لمزيد من مصادرة الأراضي في الضفة الغربية».

ومنذ أكتوبر ٢٠٢٣، سُجلت أكثر من ١٠٠٠ حادثة عنف من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين، مع طرد أكثر من ١٣٠٠ أسرة من منازلها بالقوة والترهيب، وسجلت «هيومن رايتس ووتش» كيف قام المستوطنون الإسرائيليون «بالاعتداء على الفلسطينيين وتعذيبهم وارتكاب العنف الجنسي ضدهم، وسرقة ممتلكاتهم ومواشيهم، وتهديدهم بالقتل إذا لم يغادروا بشكل دائم، وتدمير منازلهم ومدارسهم»؛ ما أدى إلى إجبار «مجتمعات بأكملها» على الفرار من منازلها.

وأدرك الإعلام الغربي الدور الحاسم الذي يلعبه الجيش الإسرائيلي ودعمه لعنف هؤلاء المستوطنين .فسجلت منظمة «هيومن رايتس ووتش» كيف قام الجيش في أعقاب اندلاع الحرب في قطاع غزة «باستدعاء ٥٠٠٠ مستوطن بما في ذلك بعضًا ممن لديهم سجلات إجرامية جنائية في العنف ضد الفلسطينيين» وتعيينهم فيما يسمى بكتائب «الدفاع الإقليمي» بالضفة الغربية، وتوزيع أكثر من ٧٠٠٠ بندقية عليهم وعلى ما يسمى بـ«فرق الأمن المدنية» .

كما تطرقت «مجموعة الأزمات الدولية» إلى تزويد هؤلاء المستوطنين بزي رسمي حتى لا يتمكن ضحاياهم من التمييز بينهم وبين الجنود الإسرائيليين .وعلاوة على ذلك، ذكرت مجلة «الإيكونوميست» كيف مانعت الشرطة الإسرائيلية مرارًا الدعوات إلى «إجراء تحقيقات في عنف المستوطنين» منذ تعيين زعيم حزب «القوة اليهودية» والمقيم غير القانوني في مستوطنة من المستوطنات «إيتمار بن غفير» وزيرًا للأمن القومي الإسرائيلي.

وبالإضافة إلى ذلك، أكد «مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية» على تواجد الجنود الإسرائيليين أثناء اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين في الضفة الغربية، لكنهم لم يتدخلوا، وأن اعتداءاتهم المتكررة على المدن والبلدات الفلسطينية منذ أوائل العام الحالي قد أسفرت عن استشهاد ما يربو على ٦٠٠ فلسطيني وعن اعتقال واحتجاز أكثر من تسعة آلاف.

ورغم تأكيد منظمة «هيومن رايتس ووتش» على أن التدمير الشامل والاستيلاء على الممتلكات، والترحيل القسري للفلسطينيين من الضفة الغربية على يد المستوطنين يمثل «جرائم حرب»، وما أضافته مجلة «الإيكونوميست» أن الخبراء القانونيين الدوليين يعتبرون «جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية غير قانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة»، إلا أن الحكومات الغربية قد تقاعست عن اتخاذ إجراءات فعالة لوقف التوسع ومعاقبة المسؤولين الإسرائيليين .

وندد «بيل فان إسفيلد» مدير قسم حقوق الطفل في هيومن رايتس ووتش، بـ«التساهل» و«الإفلات من العقاب» الذي يتسبب في تأجيج الأزمة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، كما أكد أن التدابير العقابية ضد كبار المستوطنين فشلت في إيقاف تسريع عمليات الضم؛ حيث في فبراير ٢٠٢٤، فرضت حكومتا «الولايات المتحدة والمملكة المتحدة» عقوبات اقتصادية وقيود سفر على عدد محدود من قادة المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين .كما اعترفت إدارة «بايدن» بأن «عنف المستوطنين، والتهجير القسري، وتدمير الممتلكات» قد بلغ «مستويات لا تطاق» وتمثل «تهديدًا خطيرًا للسلام والأمن» في فلسطين والمنطقة بشكل عام .وأقر وزير الخارجية البريطاني آنذاك اللورد «كاميرون» بأن هذه الأعمال «غير قانونية وغير مقبولة».

كما مارست نفس الحكومات ضغوطًا محدودة على «نتنياهو» وائتلافه اليميني المتطرف لوقف توسيع المستوطنات . إلا أنه في يوليو ٢٠٢٤، بينما كان الفلسطينيون يُجبرون بشكل وحشي على مغادرة أراضيهم، سمح نتنياهو ببناء ٥٣٠٠ منزل جديد على نحو ٣٠٠٠ فدان من الأراضي الفلسطينية .وفي ردها، وعدت الحكومة الأمريكية بـ«مواصلة استخدام الأدوات المتاحة» لكشف وتعزيز المساءلة دون فرض عقوبات فعلية على إسرائيل، بينما اكتفى «جوزيف بوريل» مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، بإدانة ضم المزيد من الأراضي المحتلة .

وفي ظل هذه المساءلة الفاترة والخجولة، دعت «سارة ياجر» مديرة هيومن رايتس ووتش في واشنطن، إلى فرض عقوبات على السلطات الإسرائيلية المسؤولة عن العنف والضم غير القانوني .وأكدت «منظمات حقوق الإنسان» الدولية ضرورة أن تركز الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا على اتخاذ إجراءات حازمة ضد تصرفات المستوطنين، ودعت إلى تعليق الدعم العسكري لإسرائيل لتجنب التواطؤ في الانتهاكات .كما دعت المنظمة الاتحاد

الأوروبي إلى مراجعة اتفاقياته الثنائية مع إسرائيل، وفرض حظر تجاري على الأصول المالية المرتبطة بالمستوطنات في الضفة الغربية.

وأشارت «مجموعة الأزمات الدولية» في تقريرها إلى أن عقوبات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضد قادة المستوطنات هي «خطوة أولى جيدة»، لكنها دعت إلى ضغوط أكبر على إسرائيل بسبب استمرار أعمال العنف والضم .كما حثت على تجاوز نظام العقوبات الحالي لفرض عقوبات على «أعضاء الحكومة المحرضين على العنف والتطرف»، مع التركيز على «بن غفير» ووزير المالية «بتسلئيل سموتريتش» الذين «يدعمون المستوطنين».

ومن جانبها، أكدت «هيومن رايتس ووتش» ضرورة أن تتخذ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ودول أخرى إجراءات لضمان المساءلة عن الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل، بما في ذلك دعم التحقيقات الجنائية الدولية التي تجريها محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

على العموم، إن استمرار التزام بايدن تجاه إسرائيل يجعل أي تغيير كبير في السياسة الأمريكية غير محتمل قبل يناير ٢٠٢٥، عندما يدخل البيت الأبيض إدارة جديدة .وفي حال إعادة انتخاب «دونالد ترامب» فإن هذا سيعزز «مشروع الاستيطان الإسرائيلي»، بينما قد توفر «كامالا هاريس»، إذا تم انتخابها، «فرصة لفرض ضغوط على إسرائيل.

وبالنسبة إلى نحو ثلاثة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية الذين يعيشون تحت احتلال عسكري لا يوفر الحماية لهم من جرائم المستوطنين، فإن تردد الحكومات الغربية في فرض عقوبات فعالة عليهم يزيد من معاناتهم .وقد استنتجت «مجموعة الأزمات الدولية» أن إسرائيل لن تكون «جزءًا من الحل لعنف المستوطنين» حتى تتوقف عن كونها «جزءًا من المشكلة».

٢٠٢٤/٩/٢٠

الدبلوماسية الأمريكية تجاه الحرب في غزة.. نموذج لإدمان الفشل

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ظل تصاعد الصراع في غزة وتزايد التوترات في منطقة الشرق الأوسط، ارتفعت أصوات الانتقادات الموجهة إلى الحكومة الأمريكية بقيادة «جو بايدن» بسبب فشلها في الوصول إلى وقف لإطلاق النار بين إسرائيل وحماس والحد من الممارسات الوحشية الإسرائيلية في المنطقة .وعلى الرغم من ذلك ظلت الولايات المتحدة تكرر الحديث عن تفاؤلها بأن «الصفقة وشيكة»، وأن الصراعات الإقليمية الأخرى التي تخوضها إسرائيل ــ مع حزب الله على الحدود اللبنانية الجنوبية، ومع الحوثيين في اليمن، ومع النظام الإيراني ــ يُمكن حلها بشكل طبيعي في حال الوصول إلى وقف للقتال في غزة .

لقد جاءت التوقعات الأمريكية حيال اتفاق وقف إطلاق النار بمثابة نظرة وردية مفتقرة إلى الواقعية وغير مراعية لتعقيدات الصراعات الأخرى والتي تشمل إيران وحزب الله والحوثيين .فوصف «ستيفن كوك» زميل بارز في «مجلس العلاقات الخارجية» في واشنطن، أن مثل هذا التوقعات «لا تتوافق مع الواقع»، وأنها أسست «أساطير وأشباه حقائق» تتعامل بها الآن إدارة بايدن في السياسة الخارجية الأمريكية، وأشار «كوك» إلى أن وقف إطلاق

النار في غزة لن «ينهي حروب إسرائيل» بمختلف أرجاء المنطقة؛ كون «الصراعات الأكثر مرارة» والتي تتورط فيها إسرائيل «ليست كلها مرتبطة ببعضها البعض .بينما انتقد «ستيفن كولينسون» من شبكة «سي إن إن» المسؤولين في واشنطن لمطاردتهم «سرابًا» من صنع أيديهم.

وطعن «كوك» في افتراض المسؤولين الأمريكيين، ورغم اعترافه بأن إنهاء القتال في غزة سيكون «بلا شك» «أمرًا جيدًا للفلسطينيين» الذين عانوا كثيرًا طيلة الأشهر الماضية، إلا أن دوافع حزب الله والحوثيين وإيران ليست مرتبطة بشكل مباشر بالأحداث في غزة، وهو ما يُثير التساؤلات حول كيف قد يؤدي إنهاء العنف في منطقة صراع واحدة إلى تغيير أفعال ونوايا الآخرين؟!

ففي حالة حزب الله في لبنان، فعلى الرغم من تحذير مراكز الفكر الغربية مرارًا من مواجهة واسعة النطاق وشيكة بين الحزب وبين إسرائيل والتي ستبدأ بغزو بري واحتلال عسكري، خاصة وقد سبق لها أن أقدمت على هذا، إلا أن كوك قد أكد أن ذلك الصدام المحتمل «لا علاقة له بوقف إطلاق النار في غزة».

كما أشار إلى أن الولايات المتحدة وحلفاءها يظنون خطأً أن وقف القتال في غزة سيجعل الحوثيين يتوقفون عن مهاجمة إسرائيل وإطلاق النار على السفن التجارية، وهو ما يتناقض مع التزام الحوثيين الأيديولوجي بالحرب ضد إسرائيل، ما يعني أنهم لن يتوقفوا لمجرد اتفاق هش لوقف إطلاق النار أو حتى سلام طويل الأمد .وأضاف كوك أن وحشية إسرائيل في غزة أعطت الحوثيين فرصة للهجمات على المصالح الإسرائيلية، لذا «ليس هناك سبب للاعتقاد بأن الحوثيين سيتوقفون».

كما توقع كوك أن أي اتفاق لوقف إطلاق النار بوساطة أمريكية لن يغير الاستراتيجية الإيرانية بقيادة آية الله خامنئي؛ حيث إن طهران لا ترغب في حرب مباشرة لكنها تستفيد من دعم وكلائها لمحاربة الإسرائيليين والأمريكيين؛ مما يساعد على تحقيق هدفها الاستراتيجي بدفع الولايات المتحدة خارج الشرق الأوسط .وكما مع حزب الله والحوثيين، فإن ٍأي اتفاق في غزة من غير المرجح أن يغير أهداف إيران الرئيسية، إذ إن طهران تستطيع أن تتحلى بالصبر والمرونة، متبعة سياسة براجماتية تجاه وقف إطلاق النار عبر الأمم المتحدة، بينما تواصل زعزعة الاستقرار في مناطق أخرى.

ومع احتفاظ كبار صناع السياسات الأمريكيين «برغبتهم الشديدة في منع امتداد الصراع الإقليمي» وبالتالي تأكيد أن إنهاء القتال في غزة كخطوة أولى نحو هذا الهدف، «تطرق «كولينسون» إلى عدم تغير «الدوافع» التي قادت البيت الأبيض «إلى هذه الدائرة المفرغة من الفشل»؛ وذلك لتكرار فشل التحركات الدبلوماسية التي يقودها وزير الخارجية، خلال سعيها المعيب للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، والتي قوضها في أغلب الأحيان أقوال وأفعال نتنياهو وحلفائه من اليمين المتطرف.

وإثباتًا لذلك، عندما استعرض بايدن تفاصيل أول خطة أمريكية لوقف إطلاق النار في نهاية مايو ٢٠٢٤، زعم أن «النهج الشامل» للسلام في غزة بين إسرائيل وحماس لن يعيد الرهائن إلى ديارهم فحسب، بل سيؤدي أيضًا إلى «إسرائيل أكثر أمانًا»؛ لأن مثل هذه الصفقة «تفتح الباب أمام إمكانية تحقيق قدر أكبر بكثير من التقدم، وبشكل

خاص، الهدوء على طول الحدود الشمالية لإسرائيل مع لبنان .إلا أن إسرائيل قد اغتالت بعد شهر قائدًا كبيرًا في «حزب الله» بغارة جوية؛ وكان هذا تصعيد إسرائيلي مع حزب الله وداعمه إيران.

لذا تُعد الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل سببًا رئيسيًا للتوترات الإقليمية .فبالإضافة إلى الحرب الوحشية على غزة التي أودت بحياة أكثر من ٤٢,٠٠٠ مدني فلسطيني و٩٥٠٠٠ مصاب وألحقت أضرارًا بمليارات الدولارات في البنى التحتية، وخضوع الحكومة الإسرائيلية للتحقيق من قبل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، فإن حكومة نتنياهو أضافت إلى جرائمها اغتيالات لبعض القادة من حماس وحزب الله ومزيدا من التوتر ووضعت عقبات وصعوبات نحو وقف إطلاق النار والتفاوض.

ورغم الانقسامات داخل الحكومة الإسرائيلية، إلا أنه لم يظهر أي مؤشر على رغبة الأطراف المعنية في تفكيك الائتلاف، ما يعني أن نتنياهو لا يواجه استعجالًا لتأمين إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين أو الاتفاق على وقف إطلاق النار، حتى مع كون إسرائيل غارقة في حرب لا يمكن الانتصار فيها، ومع معاناة اقتصادها وتضرر صورتها العالمية .

ويرى «كولينسون» أن الاتفاق للسلام يبدو بعيدًا، ويشير إلى أن فشل الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها السياسية الخارجية يؤثر سلبًا في مصداقيتها كقوة دبلوماسية .كما انتقد إدارة بايدن لإساءة تقديرها الأوضاع، مما قوض جهود وقف القتال .ويرى «كوك» أن أي وقف لإطلاق النار في غزة سيكون مجرد «إجراء تكتيكي» لإيران ووكلائها، وأن «حربهم ضد إسرائيل ستستمر».

وأشار «ستيفن إم .والت» أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد، إلى أن العديد من الإخفاقات سواءً السياسية أو الدبلوماسية أو الأخلاقية للتوصل إلى حل دبلوماسي تعود إلى دعم الولايات المتحدة المستمر لإسرائيل .وأكد «والت» على أن «الدعم المشروط بفرض العقوبات والمحاسبة للالتزام بالقانون الدولي» من الديمقراطيين والجمهوريين تجاه إسرائيل يمكن أن يجبرها على إعادة النظر في سلوكها ومسارها .وجاءت تصريحات «كامالا هاريس» في الحملة الانتخابية حول ضرورة «التوصل إلى صفقة» توفر الأمان للفلسطينيين، بينما أعلنت دعمًا عسكريًا كاملًا لإسرائيل؛ لتظهر أن القادة الأمريكيين لم يتعلموا من الأضرار الناتجة عن منح إسرائيل حرية التصرف كما تشاء في الشرق الأوسط.

على العموم، إن الاعتماد على وقف إطلاق النار في غزة كحل شامل يعكس سوء فهم عميق للعوامل المحركة للتوترات الإقليمية .وإذا أردنا تحقيق سلام فعلي، يتعين على الغرب مواجهة الحقيقة المرة بأن النزاعات الأوسع تتطلب استراتيجيات مختلفة تتجاوز مجرد التهدئة المؤقتة في غزة.

٢٠٢٤/٩/٢٤

بعد تفجيرات البيجر واللاسلكي في لبنان.. عواقب مدمرة قد تهدد المنطقة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

منذ اندلاع الحرب في غزة في أكتوبر ٢٠٢٣، تابع المراقبون الغربيون الحرب الإسرائيلية الموسعة ضد طهران ووكلائها في المنطقة – وخاصة حزب الله – مع تحذيرات متكررة من خطر اتساع دائرة الحرب من خلال غزو عسكري إسرائيلي لجنوب لبنان؛ باعتباره سيناريو كارثيا لجميع الأطراف المعنية.

فقد شنت إسرائيل ضربات جوية وصاروخية متعددة ضد أهداف وأفراد من حزب الله، فضلًا عن تنفيذ اغتيالات في دمشق وطهران، ثم مددت هجماتها لضرب الحوثيين في اليمن .فجعلت تلك الاعتداءات المنطقة على وشك الانزلاق نحو حالة من الدمار الشامل، لكنها لم تجبر إيران وحلفاءها حتى الآن على التراجع، وبالتالي أخفقت إسرائيل في استعادة الردع الذي تحطم على أثر هجوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣.

ورغم ذلك استمرت الممارسات العدوانية الإسرائيلية التي كان آخرها تفجير الأجهزة المستخدمة سرًّا في ١٧ سبتمبر ٢٠٢٤ والذي أعقبه في اليوم التالي انفجار المزيد من أجهزة الاتصال اللاسلكي باعتباره شكلًا مختلفًا تمامًا من أشكال التصعيد .وكتب بول آدامز المراسل الدبلوماسي لشبكة «بي بي سي»، أن ما حدث قد يدر بـ«عواقب مدمرة» على «القوى البشرية والاتصالات والمعنويات» لحزب الله؛ إذ لم يُصب الآلاف من الأفراد فحسب، بل حقيقة أن هذه الأجهزة انفجرت في وضح النهار مع وجود المدنيين– بمن فيهم الأطفال –أكدت كيف أن الجيش الإسرائيلي وأجهزة الاستخبارات مستعدون لقتل المدنيين الأبرياء؛ ليتمكنوا من إلحاق خسائر بالغة جسديا ونفسيا بأعدائهم، من دون قيود.

كما أثار توقيت هذه الضربات مخاوف جدية حيال نوايا إسرائيل اللاحقة؛ حيث أشار كولن كلارك من مركز صوفان بنيويورك، إلى أن السؤال الأبرز هو لماذا الآن .بينما لاحظ أندرو روث من صحيفة الغارديان إلى أن الهجوم قد جاء عقب إصرار يوآف جالانت وزير الدفاع الإسرائيلي على بقاء العمل العسكري، مؤكدًا أنه السبيل الوحيد أمام بلاده لإنهاء التهديدات لحدودها الشمالية.

ومن هذا المنطلق، أوضح روبرت وورث كاتب في شؤون الشرق الأوسط بمجلة ذي أتلانتيك، أن هذه الهجمات قد تؤدي إلى مقدمة حرب تشنها إسرائيل على حزب الله، مشيرًا إلى أن إسرائيل سبق أن استخدمت التقنيات الرقمية ضد أعضاء الحزب والجماعات غير الحكومية الأخرى المدعومة من إيران؛ لمحاولة تعطيل اتصالاتهم وتنظيماتهم، لكنه أقر كيف أن حجم الهجمات التي نفذت في سبتمبر ٢٠٢٤ لم يسبق أن رأيناه من قبل.

وأفادت نيويورك تايمز بأن الأجهزة التي يستخدمها أعضاء حزب الله في جميع أنحاء لبنان وسوريا تلقت رسالة بدت وكأنها قادمة من القيادة وبعد إصدارها صفارات الإنذار لعدة ثوانٍ انفجرت الأجهزة .وأشارت ألكسندرا شارب من مجلة فورين بوليسي إلى أن تنفيذ هذا التسلسل كان لزيادة احتمالية حدوث أقصى قدر من الإصابات، وأنه تم الإبلاغ عن وقوع أغلب الإصابات على أيدي الناس ووجوههم وبطونهم.

ورغم صعوبة اكتشاف المسؤول عن هذه الانفجارات بالطريقة نفسها التي كانت عليها الحال في الضربات الجوية والصاروخية السابقة؛ فقد بدا جليًا للمراسلين الغربيين تورط إسرائيل؛ حيث أقر آدامز بأنه لا توجد مجموعة أو دولة أخرى لديها الدافع أو القدرة على القيام بشيء من هذا القبيل غيرها.

ونظرًا إلى وقوع هذه الأجهزة في أيدي أعضاء حزب الله خارج إسرائيل عندما انفجرت، فقد دارت الكثير من التكهنات والتحقيقات حول كيفية تمكن إسرائيل من العبث بأجهزة الاتصال التي كانت تستخدم، فاستشهد كلارك بـ«فرضيات» لا حصر لها، بينما سجل وورث أن أجهزة النداء التي انفجرت كانت من إنتاج شركة مقرها تايوان تسمى جولد أبولو، لكن صحيفة الجارديان ذكرت أنها صُنعت في أوروبا .

وتوقع المحللان إميل هوكاييم، وفيربراتاب فيكرام سينغ من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، أن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية لا بد أن تكون قد اعترضت شحنة من الأجهزة المتجهة إلى لبنان ووضعت متفجرات داخلها، وبالتالي حولتها إلى متفجرات بدائية الصنع .وفي حالة أجهزة اللاسلكي المحمولة باليد التي انفجرت أيضًا في الثامن عشر من سبتمبر، فإن كيفية وصول إسرائيل إليها لا تزال محاطة بالغموض؛ حيث زعمت الشركة اليابانية المصنعة لها عدم إنتاجها أي أجهزة جديدة مدة عقد كامل.

وبالنسبة إلى العواقب الوخيمة التي ستنجم عن هذه الهجمات، فقد أشار كلارك إلى أنها ستؤدي إلى تدمير إجراءات القيادة والسيطرة لحزب الله، وأضاف أنها قد أفصحت عن هوية أعضاء أو منتمي الحزب؛ مما قوض من جهوده الحثيثة للحفاظ على سرية هوية أعضائه، وهو ما اتضح في تأكيد وسائل الإعلام الغربية على اسم السفير الإيراني لدى لبنان كأحد مُصابي الهجوم.

ونتيجةً لذلك، توقع كلارك أن يقوم الحزب بإصلاح شامل لجهاز الأمن الداخلي؛ مما يشير إلى احتمال تطهير داخلي للمخبرين المشتبه بهم، مما قد يشتت انتباه الجماعة في وقت قد يكون الجيش الإسرائيلي فيه مستعدًا لغزو جنوب لبنان .وأشار كلارك إلى أنها ستبدأ بالتأكيد في اتخاذ احتياطات أكبر ضد الهجمات الإسرائيلية على أنظمتها الاتصالية، والتي قد تؤثر سلبًا على قدرتها التنسيقية بين أفرادها بعضهم البعض .

وفي سياق تجاهل إسرائيل المتكرر للقانون الإنساني الدولي، كتب الدكتور لوكا ترينتا الأستاذ المشارك في العلاقات الدولية بجامعة سوانسي لمعهد الخدمات المتحدة الملكي) روسي(، أن الهجمات الإسرائيلية على شبكة اتصالات حزب الله انتهكت السيادة اللبنانية، واعتبرها ضربة أخرى بلا أي جهد للتمييز بين المدنيين والمقاتلين .كما أكد أن هذه الأعمال تُعتبر شكلًا من أشكال الحرب النفسية ضد حزب الله، وتهدف إلى إرهاب السكان المحليين .

ولفت آدمز النظر إلى أن الانفجارات وقعت في أوقات مكتظة بالمدنيين؛ مما يبرز التزام الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ العنف من دون مراعاة لمعاناة الأبرياء .

وما يزيد القلق هو تحذير كلارك من أن هذه الهجمات قد تكون انطلاقة لحملة عسكرية إسرائيلية مطولة ضد حزب الله .فعلى مدار الأشهر الماضية، كانت الحكومة الإسرائيلية تهدد بغزو عسكري للبنان، وتزامن هذا مع حديث نتنياهو عن استعادة توازن القوة على الحدود الشمالية، بينما أكد جالانت أن هناك مسارا واضحا نحو الحرب .كما أن إعادة انتشار فرق من الجيش الإسرائيلي على الحدود مع لبنان في الثامن عشر من سبتمبر، وما تلاها من ضربات جوية كبرى في اليوم التالي يعزز هذا التقييم .وقد حذر المعلقون الغربيون من أن صراعًا شاملًا في لبنان سيكون مدمرًا حتى بالنسبة إلى إسرائيل .وأشار كلارك إلى أن الحرب ضد حزب الله ستكون مختلفة تمامًا

عن الحرب ضد حماس؛ نظرًا لأن المسلحين في لبنان أقرب إلى الجيش التقليدي ويُعتبرون من بين أكثر الجهات الفاعلة كفاءة وتدريبا .

ورغم فشل الجيش الإسرائيلي في تحقيق أهدافه في غزة، يبدو أن قادة إسرائيل وعلى رأسهم نتنياهو وحلفاؤه من اليمين المتطرف يعتقدون أن غزو جنوب لبنان سيكون سهلًا؛ مما قد يؤدي إلى خطأ استراتيجي كبير .وأكدت فيفيان يي من صحيفة نيويورك تايمز أن المزيد من العنف قد يتحول بسهولة إلى حرب إقليمية كبرى، والتي من شأنها أن تقزم الدمار الذي يجري حاليا في غزة.

وفي ظل تصاعد التوترات، يبدو أن حزب الله يشعر بأنه مضطر إلى الرد، كما يتضح من تعهد زعيمه حسن نصر الله بعقاب عادل ضد إسرائيل .لكن يي أشارت إلى الضغوط التي تواجه قيادة الحزب لتجنب المزيد من الهجمات المدمرة؛ حيث أفادت بأن المواطنين الشيعة التقليديين الموالين للجماعة في جنوب لبنان أصبحوا يتساءلون بشكل متزايد عن جدوى القتال الحالي، ونتيجة لهذا فإن نصر الله يعلم أنه يتعين عليه أن يتخذ خطوات حذرة لأن الجماعة لا تريد صراعًا أوسع نطاقًا حتى لو أعلنت علنًا أن مقاتليها مستعدون لذلك.

على العموم، إذا كانت الهجمات الإسرائيلية على اتصالات حزب الله تمثل بداية تصعيد غير قابل للتراجع، فإن ذلك يثير تساؤلات حول دور حلفاء إسرائيل الغربيين في الحد من عدوانها .وأفاد باراك رافيد من موقع أكسيوس بأن حكومة نتنياهو لم تخبر إدارة بايدن بنواياها مسبقًا، بينما رفض جالانت إعطاء تفاصيل محددة لنظيره الأمريكي لويد أوستن؛ وهو ما أثار تساؤلات حول فقدان واشنطن مصداقيتها ونفوذها كطرف مؤثر في المنطقة وقوة خارجية تحاول تهدئة التوترات.

٢٠٢٤/٩/٢٦

حروب إسرائيل.. هل تعزز طموحات إيران الاستراتيجية في المنطقة؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع اقتراب الحرب الإسرائيلية ضد غزة من ذكراها السنوية الأولى، وغياب أي أمل بالأفق للتوصل إلى وقف الحرب كخطوة أولى تتبعها خطة سلام دائمة من شأنها حل الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ ندد المراقبون الغربيون مثل ستيفن والت أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفارد بالانحدار الخطير في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي وآلية تطبيقه، والذي جاء على حساب الاستقرار الإقليمي، بل وأيضًا المصالح الأمنية الإسرائيلية على المدى الطويل.

ولفت إلى أن اتباع بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي مصلحته الشخصية وإطالته لأمد الحرب لحماية مستقبله السياسي، وكذلك زيادة الحماس لدى حلفائه من اليمين المتطرف– مثل :بتسلئيل سموتريتش وزير المالية، وإيتمار بن غفير وزير الأمن القومي –لتوسيع نطاق الحرب إلى لبنان وما بعده؛ قد أدى إلى تعزيز الأهداف الاستراتيجية للنظام الإيراني.

وعبَّر عن هذه الحقيقة دينيس روس مبعوث السلام السابق إلى الشرق الأوسط في مجلة فورين بوليسي؛ وأكد أن قرارات حكومة إسرائيل تخدم مصالح قادة إيران، الذين يعترفون بأنهم يلعبون لعبة طويلة فيما يتعلق بالصراعات الإسرائيلية المستمرة في لبنان، والضفة الغربية؛ وغزة، لتعزيز طموحاتهم الإقليمية.

وأصاب روس في تأكيده تقويض الاعتداءات الإسرائيلية للأمن والاستقرار في مختلف أرجاء المنطقة، والتي صبت في صالح إيران بشكل عام، بيد أن اقتراحاته بشأن كيفية عكس هذا الاتجاه ــ بدءًا بوقف إطلاق النار في غزةــ تشترك في المشكلة نفسها التي تعاني منها التعليقات الغربية الأخرى على الحرب، والتي تخطئ في تقييمها لنوايا نتنياهو بالالتزام بمواصلة الحروب في المنطقة بغض النظر عن التكلفة التي قد تترتب على أمن بلاده واستقراره الإقليمي الأوسع.

وفي تفسير روس لاستراتيجية إيران والمتمثلة في إبقاء إسرائيل رهينة لضغط مستمر واستهلاكها في صراعات مستمرة على حدودها؛ فقد رأى أن الممارسات الإسرائيلية وأفعالها الرامية إلى توسيع نطاق الحرب في غزة قد أضفت الشرعية على هذه الاستراتيجية .

والواقع أن تباهي نتنياهو بكيفية محاربة بلاده لأعداء متعددين في حرب على سبع جبهات لا يعكس قوة إسرائيل المفترضة والتي تضاهي قوة جيرانها؛ بل لهو دليل على ضعفها الاستراتيجي التي خلقته بنفسها من خلال الانتهاكات ضد الشعب الفلسطيني وأعماله العدوانية بهدف زعزعة استقرار المنطقة .وبالرغم من أن إسرائيل هي التي دأبت على تصعيد الصراع بمختلف أنحاء المنطقة، إلا أن روس قد أكد أن ائتلاف نتنياهو يلعب وفقًا لشروط إيران وليس لشروطه.

ففي غزة نفسها، وعقب ما يزيد على أحد عشر شهرًا من القتل والتدمير والغزو البري ثم الاحتلال، أخفق الجيش الإسرائيلي في تحقيق هدفه المعلن المتمثل في تدمير حماس، وهو ما حذر منه الخبراء الغربيون في بداية الحرب باعتباره خيارًا خياليًا .ورغم إقرار الجيش الإسرائيلي بتلك الحقيقة، إلا أن تدمير غزة استمر بلا هوادة؛ مما أسفر عن استشهاد أكثر من ٤٢ ألف مدني فلسطيني، وأضرار مادية ستكلف عشرات المليارات وعقودًا عديدة لإصلاحها .وفي حين زعم روس أن الجيش الإسرائيلي على مقربة من ادعائهم بأنهم دمروا حماس كقوة عسكرية في غزة، إلا أن بيفرلي ميلتون إدواردز من مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، قد أكدت أن الجماعة تبقى عملاقة، وبمنأى عن الهزيمة وأنه خلال الحرب قد تضررت صورة إسرائيل العسكرية بشدة، وخاصة بسبب حقيقة مباغتتها بهجوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣.

أما في لبنان، فقد أشار جوليان بارنز دايسي وحامد رضا عزيزي من المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، إلى أن حرب الظل بين إيران وإسرائيل أصبحت أكثر وضوحًا فيها؛ حيث كانت هناك جولات متعددة من التصعيد خاصة بعد التهديدات الإسرائيلية بغزو جنوب البلاد واستخدام الضربات الجوية والصاروخية ضد حزب الله والأصول والأفراد الإيرانيين .وفي هذا السياق، رأى روس أن حزب الله هو الوكيل الوحيد الذي لا تستعد إيران للتضحية به خلال صراعها ضد إسرائيل، كما أوضح بارنز دايسي وعزيزي أن تركيز طهران على الحفاظ على نفوذها وقدراتها الردعية يوفر بالفعل فرصًا لمنع حرب أوسع نطاقًا.

وعلى الرغم من أن توماس جونو أستاذ مساعد الشؤون العامة والدولية في كلية الدراسات العليا بجامعة أوتاوا قد أشار إلى أن طهران وحزب الله لا يستطيعون تحمل حرب شاملة مع الولايات المتحدة وإسرائيل وذلك لأنهم أكثر ضعفًا من الناحية المادية والاقتصادية، رغم تأكيد علي فائز مدير مشروع إيران في مجموعة الأزمات الدولية، أن التأخيرات في رد إيران على الاستفزازات الإسرائيلية في لبنان تؤكد أن خياراتها للرد تتراوح بين السيئة والكارثية، إلا أنه مع كل ذلك تبقى الاغتيالات الإسرائيلية والضربات الجوية والتهديدات بغزو حزب الله لا تحقق أي فائدة استراتيجية.

وأكد روس أن كلًا من إيران وحزب الله لا يزالان يصران على إبقاء إسرائيل تحت ضغط مستمر وحروب استنزاف، كما اعترف بأن إسرائيل قد تنهار تحت هذا الضغط، مشيرًا إلى أن حكومة نتنياهو بحاجة إلى استراتيجية جديدة يتم وضعها قيد التنفيذ بدءًا بإنهاء الحرب في غزة .لكن تلك الفرضية تبقى مثيرة للشك بسبب محاولات نتنياهو تأخير مفاوضات وقف إطلاق النار، وآخرها رفضه الاعتراف بوضع ما بعد الحرب على الحدود بين غزة ومصر .وقد أشارت جينيفر روبين من صحيفة واشنطن بوست، إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي يفضل استمرار الحرب على مواجهة ائتلافه بشأن خطة لما بعد حرب غزة، متخذًا خطوات استفزازية في المقابل لعلمه بأن الأمريكيين سيتدخلون لإنقاذ إسرائيل عندما تنتقم إيران.

وبالنظر إلى ما يجب على الولايات المتحدة فعله في هذه الحالة، أشار روس بأن الإدارة القادمة في البيت الأبيض –سواء كانت بقيادة كامالا هاريس أو دونالد ترامب – يجب أن تكون مستعدة لاتخاذ خطوات تجعل الخيارات الصعبة لفرض السلام بالنسبة إلى إسرائيل أكثر سهولة، وذلك للتبرير أمام صانعي السياسية الأمريكية الذين لا يزالون ملتزمين بدعم حروب إسرائيل على الرغم من المعاناة الإنسانية الهائلة، والأضرار المادية، وعدم الاستقرار الجيوسياسي الذي تسببت فيه .

ومع ذلك، فإن مثل هذا الحل المعقد يتجاهل الواقع، ليس فقط في كيفية استمرار قادة إسرائيل في تأكيد أنهم يسيطرون على هذه الأراضي، ولكن أيضًا يتجاهل حقيقة أن الإدارتين المحتملتين قد أوضحتا التزامهما بمساعدة إسرائيل ورفض تغيير حماية إدارة بايدن لإسرائيل من المساءلة الدولية .

وعلى العموم، مع وجود هذا التحول في الموقف الأمريكي الذي يأمل روس في حدوثه والذي من المحتمل أن يقابل ببرود من قبل نتنياهو وحلفائه من اليمين المتطرف، فإن استمرار الحرب في غزة وتوسيع الحروب في المنطقة، ولا سيما في لبنان، هو شهادة ليس فقط على تنفيذ الاستراتيجية الأساسية لإيران المتمثلة في إرهاق إسرائيل جراء مزيد من الأزمات التي تكلفها خسائر عسكرية وتعزلها سياسيًا على الساحة الدولية، ولكن أيضًا دلالة على ما اعتبره والت سياسة خلق مشكلات لا تنتهي، إن لم تكن كارثية لإسرائيل .

إن تصاعد ما يسمى بـ«حرب الظل» بين إيران وإسرائيل في المنطقة له تداعيات كبيرة على الأمن والاستقرار الإقليميين، ولكن عمل القادة بطريقة تحافظ على سلطتهم الشخصية على حساب معاناة الملايين وحتى على حساب المصالح الاستراتيجية طويلة الأمد نتنياهو مثالا، يبرز كيف أصبحت الجهود الدبلوماسية الخارجية، مثل تلك التي تقوم بها الدول الغربية، غير قابلة للتطبيق في المنطقة.

٢٠٢٤/٩/٢٧

إسرائيل تتهرب من المساءلة بسبب جرائمها ضد الفلسطينيين

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

شهدت الضفة الغربية خلال الأسبوعين الأخيرين، تصعيدًا ملحوظًا في الهجمات الإسرائيلية العنيفة على البلدات الفلسطينية في جنين وطولكرم وغيرها، والتي خلفت دمارًا واسعًا، وأثارت إدانات من المجتمع الدولي .وسجلت تقارير الصحافة الغربية حجم الأضرار الفادحة التي لحقت بالمدنيين هناك، وهو ما وصفته صحيفة واشنطن بوست :بأنه مسار من الدمار، حيث استشهد ما لا يقل عن ٣٦ فلسطينيًا، بينهم نساء وأطفال وكبار السن، ما سلط الضوء على تجاهل إسرائيل للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

وأكد مراقبون فداحة حجم ما خلفته هذه الهجمات من أضرار، حيث رأت ألكسندرا شارب من فورين بوليسي أنها واحدة من أطول عمليات إسرائيل وأكثرها تدميرًا في الضفة منذ سنوات، واعتبرتها منظمة العفو تصعيدا خطيرا وغير مسبوق للعنف يرقى إلى معاقبة جماعية لكافة الفلسطينيين .وأدانت الأمم المتحدة ما أسمته الأساليب الحربية القاتلة ضد المدن الفلسطينية، وخاصة بعد أن شملت الانتهاكات قتل أطفال وكبار سن، ومواطنة أمريكية من أصل تركي .ورغم اعتراف إسرائيل بدورها في مقتلها، حاولت واشنطن تبرير استخدام إسرائيل للقوة المميتة ضد المدنيين، ورفضت ضغوطا لمحاسبة حكومة نتنياهو.

وأفاد بيثان ماكيرنان وسفيان طه من الجارديان بوجود دمار غير مسبوق في جنين، إذ تجري مياه الصرف الصحي عبر الشوارع والمباني المحترقة، وانقطعت المياه والكهرباء، ودُمرت البنية التحتية، ما أدى إلى توقف سيارات الإسعاف، وسلطت لوسي ويليامسون ورافي بيرج من شبكة بي بي سي الضوء على تدمير الطريق الرئيسي في جنين، بينما ذكرت واشنطن بوست أن الكلفة التقديرية للأضرار تجاوزت ١٣ مليون دولار، مع تقديرات إجمالية تزيد على ٢٦ مليون دولار تُضاف إلى كلفة إعادة الإعمار المتوقعة.

وأشار محللون إلى أدلة تجاهل إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الدولي، ففي تقرير عن الظروف المروعة في جنين ومخيمات اللاجئين، لاحظ ماكيرنان وطه أن حوالي ٢٠ ألف شخص تُرِكوا محاصرين في منازلهم دون ماء أو كهرباء أو طعام .وأن أولئك الذين لم يتمكنوا من الفرار إلى القرى المجاورة قد طردوا عنوة من قبل القوات الإسرائيلية التي حطمت المنازل التي فتشتها أو استولت عليها كقواعد .كما أُشير إلى منع الجيش الإسرائيلي للمنظمات الإنسانية التي حشدها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من دخول جنين، ما حال دون تقييم الوضع وإدارة المساعدات والدعم.

وإضافة إلى ذلك، أبرزت وسائل الإعلام الغربية الانتهاكات الفردية لاستخدام القوة من قبل عناصر الجيش الإسرائيلي، حيث وثقت واشنطن بوست أدلة تلفزيونية تثبت إطلاق الجيش الإسرائيلي النار على المواطن المسن توفيق قنديل ذي الـ ٨٣ عامًا في جنين، وكتب آرون بوكسرمان من نيويورك تايمز عن إطلاق النار على فتاة لا يتجاوز عمرها ١٣ عامًا وقتلها بينما كانت تشاهد من النافذة الاشتباكات.

أما مقتل أيسنور إيجي المواطنة الأمريكية التركية الأصل، التي انضمت إلى نشطاء من حركة التضامن الدولي للتظاهر إلى جانب الفلسطينيين في الضفة الغربية، جاء رد الحكومة الأمريكية على مقتلها مخيبًا للآمال مرة أخرى؛ حيث رفضت إدانة العنف الإسرائيلي حتى ضد مواطنيها، ووصف وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن وفاة إيجي بأنها خسارة مأساوية، ورغم وصفه إطلاق النار بأنه غير مبرر، وحث على تغييرات جوهرية في سلوك إسرائيل، واعتبار شانتال دا سيلفا من إن بي سي نيوز هذا توبيخًا مباشرًا نادرًا من واشنطن، إلا أن هذا المثال يعكس نمطًا ثابتًا من إدارة بايدن في الفشل الأخلاقي تجاه انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان، بما في ذلك ضد المواطنين الأمريكيين.

وهنا يجب مقارنة وفاة إيجي، ورد فعل البيت الأبيض على كيفية قتل الجيش الإسرائيلي للصحفية الفلسطينية الأمريكية في قناة الجزيرة شيرين أبو عاقلة في الضفة الغربية مايو ٢٠٢٢، إذ بالرغم من أن لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلصت في أكتوبر ٢٠٢٣ إلى أن القوات الإسرائيلية استخدمت القوة المميتة من دون مبرر، لكن مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI) رفض إصدار أي من نتائجه بشأن التحقيق في وفاتها خلال عامين ونصف العام منذ ذلك الحين .وتكشف حالتا أبو عاقلة وإيجي، أن واشنطن لا يعنيها أهمية حقوق وسلامة مواطنيها بالمقارنة بمصالحها الحيوية مع إسرائيل وحمايتها من الانتقاد والمساءلة، وإذا كان البيت الأبيض مستعدًا للتضحية بذلك تجاه مواطنيه، فلا يمكن توقع أن تتخذ واشنطن إجراءات ذات مغزى لحماية حقوق الإنسان للفلسطينيين.

وفي ظل إخفاق واشنطن في اتخاذ التدابير العقابية اللازمة ضد إسرائيل بسبب انتهاكاتها المتكررة، يدرك المعلقون الغربيون أن فشل واشنطن في احترام القانون الدولي في الضفة الغربية، يشكل سببًا رئيسيًا وراء زيادة قدرة الجيش الإسرائيلي وتجرؤه على مهاجمة جنين وغيرها من المدن الفلسطينية ما دام ليس هناك عقاب أو رادع ضده . وأوضح ماكيرنان وطه كيف تفاقم الوضع المتدهور بالفعل في الضفة الغربية بشكل كبير منذ اندلاع الحرب في غزة؛ حيث يعامل الجيش الإسرائيلي المنطقة باعتبارها جبهة ثانوية، وأشارت شارب إلى كيف قُتل ما يقرب من ٧٠٠ فلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية منذ أكتوبر الماضي.

إن تحرك المستوطنين إلى الضفة الغربية في انتهاك واضح للقانون الدولي، وبحماية من الحكومة والآليات العسكرية الإسرائيلية، يعني أن ما يزيد على ٧٠٠ ألف مستوطن يعيشون الآن في أكثر من ١٦٠ مستوطنة على استعداد لارتكاب نفس الاعتداءات في جميع أنحاء الضفة، وفي ضوء ذلك أشار بوكسرمان إلى أن ٣ ملايين فلسطيني يعيشون بالفعل تحت سلطة الاحتلال العسكري الإسرائيلي، ووثق جوليان بورجر وكويك كيرزينباوم من الغارديان كيف يفرض المستوطنون في الضفة حكمًا وحشيًا في المناطق المحتلة؛ حيث أقاموا حواجز على الطرق وهاجموا الفلسطينيين لطردهم بالقوة من منازلهم.

وكانت محكمة العدل الدولية قد قضت في يوليو الفائت، بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأن مثل هذه المستوطنات الإسرائيلية تنتهك القانون الدولي، وأن من مسؤولية حكومة نتنياهو وقف توسعها، وإنهاء احتلالها غير القانوني للأراضي الفلسطينية، ووقف التمييز المنهجي القائم على العرق والدين والأصل العرقي .ولم يكن من المفاجئ أن يرد نتنياهو على هذا الحكم بوصم المحكمة بأنها كاذبة، والإصرار على أن الشعب اليهودي

ليس غزاة لأرضه، كما لم يكن مفاجئًا أن ترفض إدارة بايدن نتائج المحكمة، رغم تصريحات وزارة الخارجية الأمريكية بأن برنامج إسرائيل لدعم المستوطنات يتعارض مع القانون الدولي، لكنها رأت رغم ذلك أن رأي المحكمة من شأنه أن يعقد جهود حل الصراع.

ومع رفض الولايات المتحدة انتقاد سلوك الجيش الإسرائيلي أو انتهاكاته المتكررة للقانون، واستخدام أي عذر لتعزيز مصالح إسرائيل، فقد ترسخ واقع على الأرض؛ حيث يمكن لإسرائيل مهاجمة البلدات التي تريدها من دون أي مساءلة دولية أو عواقب في علاقاتها مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها.

وعلى العموم، وبينما تشير تقارير الصحافة الغربية إلى أن الهجمات الإسرائيلية الأخيرة على الضفة الغربية أدت إلى تدمير هائل ومعاناة إنسانية خطيرة من دون أي مساءلة دولية ملموسة، ومع استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل وتبرير أفعالها، يبدو أن الانتهاكات ضد الفلسطينيين ستظل تتفاقم، مما يبرز الحاجة الملحة إلى تحرك دولي فعال لحماية حقوق الإنسان وضمان العدالة في المنطقة .

٢٠٢٤/٩/٣٠

قراءة في أوضاع سوق النفط العالمية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

ساد سوق الطاقة العالمية في ٢٠٢٤ حالة من التقلب وعدم القدرة على التنبؤ طيلة الأشهر المتتالية الماضية وحتى أواخر أغسطس الماضي وسط ضغوط متضاربة على العرض والطلب .ففي حين ارتفعت الأسعار جراء التوترات الجارية في المنطقة، إلا أنه وبحلول منتصف سبتمبر، عاود سعر تصدير خام برنت إلى الانخفاض؛ حيث أفادت وكالة «بلومبرج» أن «التوقعات الأكثر تشاؤمًا» تتمحور حول انخفاض هذه الأسعار أكثر لتصل إلى ٦٠ دولارًا للبرميل بحلول نهاية عام ٢٠٢٤.

وقام خبراء الاقتصاد الغربيون بتقييم هذه التطورات، ودراسة تأثيرها في تخفيف مستويات التضخم في اقتصادات الولايات المتحدة وأوروبا، فذكر «تيم كالين» من «معهد دول الخليج العربية في واشنطن» أن «الانخفاض الحاد» في الأسعار يثير «تحديات صعبة» أمام أعضاء أوبك بلس، بما في ذلك دول الخليج العربي.

ففي ٢٦ أغسطس، وعقب موجة من الاعتداءات الإسرائيلية ضد لبنان وصل سعر تداول خام برنت فوق الـ ٧٩ دولارًا للبرميل، وجاء هذا السعر دون الـ ٨٨ دولارًا للبرميل الذي تم تداوله في أوائل يوليو، ولكن مع حلول ١٠ سبتمبر وتأثر السوق بـ «المخاوف المتزايدة جراء تأثير تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين والولايات المتحدة» ، انخفض سعر خام برنت إلى ما دون مستوى ٧٠ دولارًا للبرميل للمرة الأولى منذ ٢٠٢١.

وفي تفسيرها لسبب حدوث ذلك، أوضحت «روكساندرا يورداش» من شبكة «سي إن بي سي» أن أسعار النفط قد تأثرت بالانتعاش الضعيف بعد جائحة «كوفيد–١٩» وزيادة الطلب من الصين والولايات المتحدة . بينما فسر هذا الانخفاض «وارن باترسون» رئيس استراتيجية السلع في شركة «آي إن جي» ، بأن سوق

الطاقة الدولية قد بات «محصنًا بشكل متزايد» ضد التوترات بالشرق الأوسط، خاصة وأنها «لم تؤثر بعد في إمدادات النفط» من كبار المنتجين في المنطقة.

لكن هذا الانخفاض المفاجئ أثار مخاوف الخبراء؛ حيث أشار «كريج ستيرلينج وجرانت سميث» من «بلومبرج» إلى أن مصارف «جي بي مورجان» و«سيتي جروب» و«ليجال آند جنرال» ، لاحظت احتمالات لهبوط الأسعار نحو ٦٠ دولارًا للبرميل في عام ٢٠٢٥» .وقد أكد «بن لوكوك» رئيس قسم النفط في شركة تجارة السلع الأساسية «ترافجورا» ، أن الانخفاض إلى هذا المستوى يرجح أن يحدث «في وقت قريب نسبيًا» .

وقد زادت المخاوف مع ظهور توقعات منظمة أوبك، ووكالة الطاقة الدولية، وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية بشأن آفاق العرض والطلب العالمي على النفط، فإن متوسط توقعاتهم تشير إلى أنه من المرجح أن يتجاوز نمو العرض على النفط نمو الطلب في عام ٢٠٢٤ وحتى ٢٠٢٥، خاصة وإذا مضى أعضاء «أوبك بلس» قدمًا في مساعيهم لتعزيز مستويات إنتاجهم .وأوضح «لستيرلينج وسميث» أنه من المقرر أن «يتزايد إنتاج النفط العالمي بمقدار ٥٠١ مليون برميل يوميًا العام الحالي والمقبل» ، مع مواكبة هذا لمزيد من استخراج النفط الصخري بالولايات المتحدة؛ مما سينتج عنه تجاوز العرض للطلب بأكثر من ٥٠ .%

وأشار «كالين» إلى أوجه التشابه بين سياق سوق النفط الحالي و«انهياره عام ٢٠١٤»؛ حيث انخفضت الأسعار من ١٢٥ دولارًا للبرميل لتصل في النهاية إلى أدنى مستوى لها عند ٣٠ دولارًا للبرميل بحلول أوائل ٢٠١٦، والذي كان نتيجة لأربعة عوامل مجتمعة وهي :«النمو السريع في الناتج الأمريكي» ، وتباطؤ الطلب العالمي بعد التعافي من الأزمة المالية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٨–٢٠١٠، وزيادة مستويات المخزون، و«التوقعات المُعدلة بشأن استجابة أوبك لانخفاض الأسعار» ، وهو ما حدا بـ «كالين» إلى إبداء تخوفه من كيفية تكرار كل هذه الديناميكيات إلى حد ما في ٢٠٢٤، وإن لم تكن بدرجات متطرفة.

وقد أبرز كالين وخبراء غربيون تأثيرات انخفاض الأسعار المستقبلية والإجراءات المالية المرتبطة بذلك على الاقتصادات المختلفة حول العالم .بالنسبة إلى الاقتصاديات الغربية، فتشير الدراسة التي أعدتها «بلومبرج إيكونوميكس» ، إلى أن انخفاض أسعار النفط بمقدار ٢٠ دولارًا بين يوليو وسبتمبر ٢٠٢٤ «سيسهم في تقليص معدل التضخم بنسبة ٠,٤ نقطة مئوية في الولايات المتحدة وأوروبا في أواخر ٢٠٢٤ وبداية ٢٠٢٥» .وأفاد «تيم درايسون» رئيس قسم الاقتصاد في «ليغال آند جنرال إنفستمنت مانجمنت» ، أن انخفاضات إضافية في أسعار النفط ستكون «إيجابية» من خلال «مساعدة البنوك المركزية على العودة إلى أوضاعها .ويتفق مع هذا الرأي «كريستوف رويل» كبير المحللين بمركز سياسة الطاقة العالمية في جامعة كولومبيا، الذي أشار إلى أن هذا الأمر «يخفف الضغط عن التضخم، وهو بالضبط ما تحتاجه البنوك المركزية الآن» .

وبالنسبة إلى أهم المنتجين داخل أوبك، فإن هذا التقييم يبدو غير ذي جدوى .وكنتيجة كون السعودية أكبر مصدر للنفط الخام، فإنه بناءً على فرضية أن متوسط أسعار النفط السنوية ستكون أقل بقليل من ٧٨ دولارًا للبرميل ومعدل إنتاج يصل ٧٠٩ ملايين برميل يوميًا، يتوقع صندوق النقد أن تصل إيرادات النفط السعودية إلى حوالي

٢٠٠ مليار دولار في ٢٠٢٥ .ومع ذلك، أوضح كالين أن معدل الإنتاج الحالي الذي بلغ ٨٠٨ ملايين برميل يوميًا في يونيو ٢٠٢٤ هو أدنى فترة إنتاجية مستدامة – باستثناء الأزمات الكبرى مثل جائحة كورونا – منذ ٢٠٠٧ . وعلى ذلك، فإذا كان متوسط سعر النفط المتوسط في ٢٠٢٥ هو حول ٧٠ دولارًا للبرميل، فإن إيرادات النفط السعودية ستكون أقل بنسبة ٥ %من التوقعات التي قدمها صندوق النقد، وإذا بقيت معدلات الإنتاج عند حوالي ٩ ملايين برميل يوميًا، فإن الإيرادات ستكون أقل بنسبة ٩ %من التوقعات.

وبالنسبة إلى أعضاء أوبك الآخرين، الذين أوضح «كالين» بأنهم أكثر «تفاؤلًا» من غيرهم بشأن مستقبل أسعار النفط – لاسيما مع توقع زيادة الطلب بمقدار ١٠٢ مليون برميل يوميًا في ٢٠٢٤ وزيادة إضافية بمقدار ٨٠١ مليون برميل يوميًا في ٢٠٢٥ – ؛ مما لاح بمؤشرات إيجابية مرتبطة بعدم التوازن بين العرض والطلب في نهاية ٢٠٢٤ وبداية ٢٠٢٥، وبالأخص حين وافق أعضاء أوبك بلس في بداية سبتمبر على تمديد خفض الإنتاج وتأخير الزيادة المجدولة في الإنتاج بمقدار ١٨٠,٠٠٠ برميل يوميًا، والتي كان من المقرر أن تبدأ في أكتوبر .كما وصف «ستانلي ريد» من نيويورك تايمز هذا بأنه «تراجع عن الخطط التي أُعلنت في يونيو لبدء تخفيضات إنتاجية بأكثر من مليوني برميل يوميًا» والتي كانت تهدف إلى «المساعدة في تعزيز أسعار النفط وارتفاعها» .

وداخل أوبك، تم الاعتراف بمصالح أعضائها المتضاربة، حيث أشار كالين إلى أن بعض الأعضاء «يعملون بالفعل على تجاوز حصصهم بينما يريد آخرون زيادة الإنتاج بسبب الاستثمارات الكبرى التي قاموا بها في توسيع الطاقة الإنتاجية»؛ حيث أنتجت العراق وكازاخستان معدلات تفوق حصصهم الشهرية» ، في حين أن الانقطاعات في الإنتاج في ليبيا قد «أثرت في المشهد الأساسي للعرض والطلب» ، جراء «مواجهات سياسية» قد « تجعل إنتاج البلاد البالغ نحو ٢٠١ مليون برميل يوميًا في خطر» ومعه كذلك مستقبل إنتاج أوبك.

ومن المتوقع حاليًا أن تستمر تأخيرات أوبك حتى ديسمبر، ثم قد تدخل مجددًا حيز التنفيذ حتى نوفمبر ٢٠٢٥، وبالرغم من أن كالين قد اعترف بأن قادة التكتل قد «تأنوا» في تصريحاتهم «لتجنب الإشارة إلى محاولة دعم هدف سعر معين» ، فقد أكد أهمية أن منتجي النفط غير الأعضاء في أوبك مثل الولايات المتحدة والبرازيل وكندا وغيانا قد «أضافوا بشكل كبير إلى إمدادات النفط العالمية» خلال السنوات الماضية؛ مما أدى إلى «احتمال ظهور فائض في العرض» .بينما تتوقع الوكالة الدولية للطاقة وإدارة معلومات الطاقة أن ينخفض نمو إنتاج النفط لدى غير الأعضاء في أوبك في بقية ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، وتساءل كالين عما إذا كان هذا التحول قد يضغط بشكل أكبر على منتجي أوبك.

على العموم، أثار كالين مسألة «مدى سرعة التغييرات في وضع سوق النفط» واقترح أن الأسعار قد «تتعافى بسرعة» في حالة حدوث اضطراب كبير في مصدر تصدير رئيسي آخر أو إذا قرر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، كما هو متوقع، إصدار تخفيضات كبيرة في أسعار الفائدة .وتشير توقعات المعاهد والمنظمات الغربية بشأن وقوع انخفاضات مقبلة في سعر النفط الخام إلى حوالي ٦٠ دولارًا، جنبًا إلى جنب مع قرار أوبك بلس تأخير تنفيذ الزيادات المقررة في الإنتاج – والذي أشار إليها «ريد» بأنها تهدف إلى تغيير «المشاعر السلبية» حول استقرار سوق الطاقة العالمي.

٢٠٢٤/١٠/١

ثورة الذكاء الاصطناعي في الخليج: البحرين تتصدر المشهد

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ظل التطورات المتسارعة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، أصبحت منطقة الخليج العربي في مقدمة الدول التي تسعى للاستفادة من هذه التكنولوجيا في تعزيز اقتصاداتها .وتبرز مملكة البحرين كقائد إقليمي في هذا المجال؛ حيث تتبنى استراتيجيات مبتكرة في مختلف القطاعات، مثل المالية، والأمن، والتعليم .ومع تزايد الاهتمام العالمي بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، تتاح للبحرين فرص كبيرة لتكون نقطة انطلاق للابتكار، مما يعزز من مكانتها كوجهة رائدة في المنطقة.

وبشكل عام، جلب التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء العالم تأثيرات واسعة على التنمية الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية .وعلى الرغم من أن التقدم السريع الذي أحرزته التقنيات التي تحاكي الذكاء والعمليات البشرية قد أذهل المراقبين، بل وأثار مخاوف بشأن تهديد هذه الأنظمة للوجود الإنساني على المدى الطويل، فإن شركة «بي دبليو سي» قد أكدت أن الذكاء الاصطناعي «لا يزال في طور مبكر جدًا من التطور»؛ مما يعني توافر «فرص للأسواق الناشئة لتخطي نظيراتها الأكثر تقدمًا» .

وتتوقع الشركة أن يسهم الذكاء الاصطناعي بما يزيد على ٧.١٥ تريليون دولار في الاقتصاد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠، ومن المرجح أن يأتي ٦.٦ تريليونات دولار من هذا الرقم عبر زيادة الإنتاجية .وفي الشرق الأوسط، من المتوقع أن تسهم هذه التقنيات بأكثر من ٣٢٠ مليار دولار في الاقتصاد الإقليمي بحلول نهاية العقد الحالي؛ حيث سجل ستيفن أندرسون رئيس أسواق الشرق الأوسط بشركة بي دبليو سي، أن الشركات وقادة الأعمال في المنطقة أكثر استعدادًا لخوض التجربة والمشاركة في هذا المجال مقارنة ببعض الدول الأخرى من العالم.

وقد لاحظت كارا ستروكمان وفاريا نصر الدين من مركز ويلسون، أن السباق بين البلدان لإثبات نفسها كقادة لهذه التكنولوجيا الناشئة جار بالفعل .وتأكيدًا على ذلك، ذكرت نيل لويس وريم بنديمراد من شبكة سي إن إن، أن الإمارات العربية المتحدة قد أفصحت عن نيتها بأن تصبح لاعبًا رئيسيا في مجال الذكاء الاصطناعي، كما ذكر معهد الأبحاث آسيا هاوس في سبتمبر ٢٠٢٤، أن المملكة العربية السعودية قد وضعت هذه التكنولوجيا كأداة فعالة لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ .

وبحسب ستروكمان ونصر الدين، فإن مملكة البحرين في وضع جيد ضمن سباق الذكاء الاصطناعي وذلك يرجع إلى ما حققته في قطاع) التكنولوجيا المالية (الحالي، والبنية الأساسية لأمنها الوطني، والتطورات ذات الصلة بقوتها العاملة؛ حيث مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٨.٦ %من ناتجها المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٢ .

فلقد أكدت المنامة نفسها كبوابة مهمة للذكاء الاصطناعي لبقية دول الخليج العربي .وتعد الصناعات المتعلقة بأنظمة الخدمات المصرفية والمالية أحد أكبر المجالات التي تشهد حاليًا قدرًا من الابتكار .وأشارت ستروكمان ونصر الدين إلى أن البنوك والمؤسسات المالية في البحرين قد اتخذت خطوات لحوسبة خدماتها المالية؛ لدعم

استراتيجية الحكومة للتحول الرقمي، مثل :إنشاء تطبيق بنفت بي الذي يسهل جميع المدفوعات من خلال محفظة رقمية وطنية، وحسابات مصرفية شخصية.

وفي قطاع الأعمال، تطرق الأكاديميون إلى الكيفية التي يتم بها استخدام هذه التكنولوجيات بالبحرين للمساعدة في تنمية رأس المال البشري المحلي والقوى العاملة .ففي أبريل ٢٠١٩، افتُتحت أكاديمية الذكاء الاصطناعي التابعة لكلية البحرين التقنية بوليتكنك البحرين من خلال التعاون مع صندوق العمل تمكين وشركة مايكروسوفت الأمريكية للتكنولوجيا؛ وذلك لتوفير التخصصات الخاصة بالذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات للطلاب المقيمين.

وكذلك في الوقت نفسه، أنشأت بوليتكنك البحرين مركزًا للابتكار السحابي، والذي أكدت ستروكمان ونصر الدين أنه سيسهم في تعزيز التعاون بين مختلف القطاعات .وقد نشر المركز بالفعل بيانات بحثية حول مجموعة واسعة من القضايا مثل :تحسين كفاءة الخدمات والموارد التي تعمل باستخدام آليات الذكاء الاصطناعي، والحد من أمراض النباتات، واستخدام التعلم العميق لتطوير دردشة آلية تهدف بالأساس إلى دعم مهام وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني .

ونتيجة لهذه التطورات، من المتوقع أن تحقق البحرين نموًا بنسبة ٣٥ %في صناعة تكنولوجيا المعلومات بحلول عام ٢٠٢٧، مع توقع أن تنمو الإيرادات في سوق التجارة الإلكترونية الوطنية بأكثر من ٨ %سنويًا خلال نفس الفترة الزمنية.

ويلعب الذكاء الاصطناعي أيضًا دورًا في مجال الأمن الوطني، ومن الأمثلة على ذلك استخدام خفر السواحل البحريني – بالشراكة مع شركة إس آر تي مارين سيستمز البريطانية – آليات هذا الذكاء جنبًا إلى جنب مع معدات الرادار وكاميرات المراقبة في مهامها لمراقبة عمليات التهريب والاتجار المحتملة .ووفقًا للمدير التنفيذي لشركة إس آر تي سايمون تاكر فقد أسهمت هذه التقنيات في إنشاء حلقة أشبه بالفولاذ لحماية المملكة من التهديدات الخارجية.

ومن أبرز الإنجازات التي حققتها المملكة في هذا السياق هو اختيارها في اجتماع مارس ٢٠٢٤ من قبل وفود ٦٠ دولة حول العالم لتصبح جنبًا إلى جنب مع ما يسمى بدول العيون الخمسة) الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، كندا، أستراليا، نيوزيلندا(، لتأخذ دورًا رائدًا في استكشاف لوائح الأمان الجديدة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الشؤون العسكرية .

ويعترف المراقبون الغربيون أيضًا بدور حكومة البحرين وبرلمانها في تنظيم الأمور المحلية الخاصة بها، من خلال توثيق إطار قانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي كجزء من استراتيجيتها الرقمية الواسعة ودمجه مع رؤيتها الاقتصادية ٢٠٣٠ .فلقد أقر مجلس الشورى في أبريل ٢٠٢٤ قانونا مستقلا حول الذكاء الاصطناعي، يحدد القانون لوائح لحظر إساءة استخدام تلك التكنولوجيا، وفي ضوء تلك القوانين أصدرت مؤسسة نقد البحرين (CBB) توجيهات بشأن التمويل الرقمي للمؤسسات المالية باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي .وقد اعترفت ستروكمان ونصر الدين بأن تشريعات المملكة قد استطاعت تنظيم هذه التقنيات واستخداماتها في السنوات المقبلة .

وأشارت أنيس روجرسون بمؤسسة «أوكسفورد أنسايتس» البريطانية للتحليلات التكنولوجية إلى أن طموح البحرين هو أن تصبح مركز تطوير لهذا النوع من التكنولوجيا في الشرق الأوسط، وهذا يتحقق من خلال تشجيع تأسيس المقرات الرئيسية لمطوري وممارسي هذه التقنيات المتقدمة .وبالإضافة إلى وضع تنظيمات محلية لتحديد قواعد الاستخدام على المستوى الإقليمي .

على العموم، تسير البحرين بخطى ثابتة نحو تحقيق ريادتها في مجال الذكاء الاصطناعي، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي ومؤسساتها المالية المتطورة من خلال تعزيز التشريعات المناسبة وتطوير البنية التحتية، وتواصل المملكة إعداد نفسها لتصبح مركزًا رئيسيًا للابتكار في الشرق الأوسط .مع هذا التوجه، ستظل البحرين نموذجًا يُحتذى به في كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ مما يعزز مكانتها في المستقبل.

٢٠٢٤/١٠/٣

تمدد النفوذ الاقتصادي والسياسي للصين في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

إن الفشل الدبلوماسي المتكرر لحكومة الولايات المتحدة في وقف الاعتداءات الإسرائيلية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وفشلها الأخلاقي في محاسبة بنيامين نتنياهو على انتهاكاته لحقوق الإنسان والقانون الدولي؛ لم يؤد فقط إلى تلقي موجة من الانتقادات الشديدة من وسائل الإعلام الغربية والأكاديميين والحقوقيين، بل باتت أمريكا تخسر العالم العربي .وقد أكد ذلك مايكل روبنز وأماني جمال ومارك تيسلر من شبكة الباروميتر العربي، الذين أظهرت استطلاعاتهم في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ تراجعا بالغا لمكانة الولايات المتحدة.

ونتيجة لذلك، تنبأ المعلقون الغربيون بأن تحل جمهورية الصين الشعبية محل واشنطن وأن تلعب دورها الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي والأمني .وقد أشار جون ألترمان نائب الرئيس الأول لدى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، إلى أن الأوضاع الحالية قد قدمت دليلا إرشاديا للصين في كيفية التعامل مع دول المنطقة –بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي – وذلك عن طريق تنمية العلاقات الاقتصادية من دون التورط في الاضطرابات الاجتماعية والسياسية .

ونظرًا إلى كيفية تجاوز التجارة بين شرق آسيا والمنطقة لتلك الموجهة غربًا .فمن منظور أمريكي، فإنه بعد أكثر من عقد من تحويل صناع السياسات تفكيرهم الاستراتيجي بعيدًا عن الشرق الأوسط وتوجيهه نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ، قد توصل الجمهوريون والديمقراطيون على حد سواء في عام ٢٠٢٤ إلى استنتاج مفاده أن المنافسة الاستراتيجية مع الصين عالمية النطاق وأن المنطقة تتبوأ دورًا رئيسيا فيها.

بينما من منظور آخر، أوضح مايكل سينغ من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، أنه لم تعد بكين تنظر إلى الشرق الأوسط من خلال منظور مصالح ضيق مثل مبادرة الحزام والطريق بغية النفوذ الاقتصادي والسياسي فحسب، ولكن بدلًا من ذلك فهي تنظر من خلال عدسة المنافسة بين الولايات المتحدة وبينها؛ لذا فقد اتخذت

خطوات من شأنها تقويض واشنطن وتعزيز مكانتها العالمية .ووثق على ذلك جوناثان فولتون ومايكل شومان من المجلس الأطلسي إذ أكدا أن استراتيجيتها تركز على المنافسة غير المباشرة؛ كون بكين لا تسعى إلى استبدال أو التفوق على نظيرتها، بل تسعى بدلًا من ذلك إلى فك ارتباط المنطقة والعالم بأمريكا وجعلهم أكثر تقبلًا لها.

أما فيما يتصل بخططها الاستراتيجية لتحقيقها ذلك، فقد سلط ألترمان الضوء على عقود من النمو الاقتصادي، فضلًا عن إعلانها عدم تدخلها في الشؤون الداخلية، والتركيز على الشراكات الاقتصادية ذات المنفعة المتبادلة، وتلك الخطط كانت نقيضة للقيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للولايات المتحدة .لذا رأى ألترمان أن الحكومة الأمريكية بحاجة إلى جهد ثلاثي الأبعاد من أجل إحياء العلاقات الدبلوماسية الإقليمية، وتتمثل تلك الجهود في توضيح أولوياتها في الشرق الأوسط، واكتساب فهم أفضل لمخاوف ودوافع الحكومات الإقليمية، وتحسين قدرتها على فرض العواقب على السلوك السيئ، وعلى العكس من ذلك تحفيز السلوك الجيد سواء بالنسبة الى الحلفاء أو الخصوم.

ومع تصاعد المنافسة بين القوى العظمى، أقر سينغ كيف استجابت بلدان المنطقة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي لدوافع الحفاظ على علاقات جيدة مع بكين) التي يعترف سينغ بأنها توفر قدرات أكثر جاذبية في مجال تكنولوجيا الطاقة النظيفة مقارنة بالغرب(، فضلًا عن اغتنام تلك المنافسة لتعظيم الفوائد لأنفسهم.

وأشارت تحليلات ألترمان إلى أن نهج الصين في السياسة الخارجية يؤكد أهمية العلاقات الثنائية بين الدول بدلًا من المنظمات الإقليمية متعددة الأطراف .فقد ركزت انتباهها على خمس دول وهي) :السعودية، والإمارات، ومصر، وإيران، والجزائر .(وقد أضاف فولتون وشومان أن شراكاتها مع الدول الأخرى لا يترتب عليها أي التزامات، بينما أشار سينغ إلى أن وسائلها في إظهار قوتها من خلال الدبلوماسية عبر استضافة القمم والمؤتمرات، وإرسال المبعوثين إلى الحكومات الإقليمية، والدعوة للانضمام إلى مؤسساتها البديلة مثل :منظمة شنغهاي للتعاون، لم تكن تلك الوسائل تعني التحلي بالنفوذ لسنوات عديدة لكن الوساطة في عام ٢٠٢٣ لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران أصبحت علامة أمام العديد من المراقبين في الغرب على أن بكين باتت تتهيأ لتجاوز الولايات المتحدة كوسيط إقليمي.

وخلال فترة الحرب الإسرائيلية على غزة منذ أكتوبر ٢٠٢٣، كتب فولتون وشومان أن الدبلوماسية الصينية نشطة بشكل غير عادي في قضية بعيدة عن حيّزها المباشر، مشيرين إلى أنها أصدرت بيانات مشتركة بالتعاون مع الحكومات العربية تدعو إلى وقف إطلاق النار، كما عُرضت كمكان محتمل للمفاوضات بين القادة الإسرائيليين والفلسطينيين .ومع ذلك، أشارا إلى أن مضمون انخراطها الدبلوماسي ركز على تأييد صيغة حل الدولتين من دون اقتراح أي أفكار جديدة أو مبادرات يمكن أن تسهم في تسهيل أي تسوية.

كما كتب ألترمان عن سعي المسؤولين في بكين إلى توسيع نفوذهم في المنطقة من دون الانغماس أو دفع الشرق الأوسط إلى عدم الاستقرار؛ لذا من الصعب تقييم مدى اهتمامها من خلال خطواتها الدبلوماسية المتمثلة في انتقاد المعايير الأمريكية المزدوجة وانعدام التحركات الجادة .وقد أشار فولتون وشومان إلى أن الممثل الصيني في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة استخدم حق النقض ضد قرار رعته الولايات المتحدة في مارس ٢٠٢٤ والذي يدعو إلى

وقف إطلاق نار فوري في الحرب ضد غزة – وهو الأمر الذي كان الدبلوماسيون الصينيون يطالبون به بصوت عالٍ منذ بداية الحرب في أكتوبر السابق – وذلك لأنها كانت فرصة مباشرة لمهاجمة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وبالتالي تقويض منافستها الكبرى في المنطقة.

وعند قياس حدود العلاقات المستقبلية وخاصة مع الخليج العربي، يتم تسليط الضوء على أن دول المنطقة تعتمد على معلومات غير مباشرة حول تطور الصين السياسي والاقتصادي؛ حيث تعتمد هذه المعلومات على مصادر ثانوية مثل) :التقارير والمقالات باللغة الإنجليزية(؛ مما يؤدي إلى انطباعات قد تكون سطحية أو مضللة عنها.

بالإضافة إلى ذلك، مدى قلة رجال الأعمال أو المسؤولين من دول مجلس التعاون الخليجي الذين عاشوا في الصين ويمكنهم العمل كحلقة وصل بين الطرفين، كما أنه لا توجد جالية صينية تعيش في الخليج وتختلط بسهولة مع نظرائها العرب.

ورغم هذه القيود، لا يزال المعلقون الغربيون يشعرون بالقلق بشأن تراجع النفوذ الأمريكي وزيادة سمعة الصين، حيث حثوا الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس بايدن على اتخاذ إجراءات حاسمة وطويلة الأمد .وقد أكد سينغ أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هو كيفية التوازن بين الرغبة في تقليل وجودها الفعلي وتحسين قدرات شركائها، مع الحاجة أيضًا إلى معالجة التهديدات الإقليمية المستمرة والناشئة، في حين رأى ألترمان أنه يجب على صانعي السياسات أن يحددوا أولًا وقبل كل شيء مدى أهمية ومكانة المنطقة في السياسة الدولية الخاصة بهم.

وكجزء من ذلك، أشار ألترمان إلى أن واشنطن يجب أن تعيد تعريف دورها الأمني من الشرطي إلى الشريك، موضحًا أن ذلك لا يعني إنهاء الدعم الأمريكي المباشر، إلا أنه قد اعترف أن هذه عملية تستغرق عقودًا، ولكن يجب أن تكون أولوية استراتيجية للإدارات المستقبلية .كما حثهم على عدم الاعتماد على الرحلات السياسية لوزير الخارجية كحل لتغيير الأوضاع الجارية .

على العموم، لا بد من الاعتراف بأن دول المنطقة بما في ذلك دول الخليج العربي تستمر في رؤية تنافس الولايات المتحدة والصين فرصة لدعم مصالحها، ونظرًا إلى أن الشرق الأوسط كمنطقة أثبتت أنها ليست مجرد مسرح لأحداث ذات تأثير عالمي فحسب، بل لاعب رئيسي أيضًا، فإن البقاء في فئة لا تنتمي إلى أي من المعسكرات الجيوسياسية هو الأمر الأكثر فائدة لطموحاتها الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية على المدى الطويل.

٢٠٢٤/١٠/١٠

دلالات زيادة التعاون بين الخليج العربي والصين في توليد الطاقة الشمسية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في إطار التحول العالمي بعيدًا عن مصادر الطاقة القائمة على الهيدروكربون مثل :النفط الخام والغاز الطبيعي المسال؛ وضعت دول مجلس التعاون الخليجي نفسها في طليعة التطور التكنولوجي والتخطيط لتوليد واستخدام موارد الطاقة المتجددة النظيفة.

ونظرًا إلى موقعها الجغرافي ومناخها، تحظى منطقة الخليج بميزة واضحة في القدرة على التقاط الطاقة الشمسية من الحرارة والضوء وإنتاجها بأرخص الطرق في العالم، إلا أن «جمعية الشرق الأوسط لصناعة الطاقة الشمسية»، قدرت أن نسبة توليد المنطقة لهذا النوع من الطاقة لا يتعدى ٢٪ من إجمالي إنتاجها لعام ٢٠٢٣، وهو ما يقل كثيرًا عن النفط والغاز .ولكن تبقى فرص النمو هائلة مستقبلًا مع توقعات بزيادة حصتها في التوليد إلى ١١٪ نهاية العقد الحالي؛ ما يجعلها أكبر مصدر للطاقة المتجددة في المستقبل.

وفي الوقت الحاضر، تهيمن الصين على أسواق الطاقة الشمسية العالمية، ليس فقط من حيث التوليد الذي تسبق فيه دول العالم مجتمعة، ولكن أيضًا من حيث سيطرتها على الموارد الثمينة والتكنولوجيات اللازمة لتصنيع الألواح الشمسية .فلقد حولت بكين تركيز استراتيجيتها الاقتصادية خلال السنوات الخمس الماضية من العقارات والبنية الأساسية إلى التقنيات المتقدمة التي تشكل محور قطاع الطاقة الخضراء .

ومن بين الصناعات التي تتجلى هيمنتها بشكل واضح فيها هي صناعة المركبات الكهربائية؛ حيث تشير مجلة «أكسفورد إيكونوميكس» إلى أن تصنيع قرابة ٧٠٪ منها في الصين .ويرجع ذلك إلى استحواذها على ما يقرب ٦٠٪ من إجمالي تعدين الأتربة النادرة بالعالم، وحوالي ٩٠٪ من معالجتها وتكريرها؛ مما يمنح المنتجين الصينيين إمكانية للوصول إلى هذه المواد الرئيسية.

وفي مجال توليد الطاقة المتجددة، وثقت منظمة «مراقبة الطاقة العالمية» كيف أضحت الصين موطنًا حاليًا لما يقرب من ثلثي مشاريع الرياح والطاقة الشمسية الكبيرة عالميًا أي ما يقارب) ٧٥٨ جيجاوات(، كما تتصدر العالم في بناء مشاريع جديدة؛ حيث يجري بناء ٦٤٪ من تلك المشاريع حاليًا في الصين، ومن المقرر أن تولد ٣٣٩ جيجاوات أخرى من الطاقة.

وعلى الرغم من هذه الإحصائيات، فقد أشار «جون كالابريس» أستاذ مساعد لدى كلية الشؤون العامة بالجامعة الأمريكية، إلى أن أسواق الطاقة الشمسية في الصين لا تزال «تواجه اضطرابات كبيرة» .ففي تقرير نشرته مجلة «الإيكونوميست»، تم تأكيد أن النمو السريع للقدرة الصينية قد تجاوز الطلب العالمي، وذلك تسبب في استنزاف قدر كبير من أرباح الصناعة؛ حيث باتت مكونات مثل الخلايا الشمسية والوحدات تُباع بأقل من متوسط تكلفة إنتاجها .

وتزامنًا مع ذلك، فرضت الحكومات الغربية قيودًا على التكنولوجيا الصينية وواردات المعادن مما أدى إلى انخفاض عائدات تصدير الطاقة الشمسية الصينية بنسبة ٦٠٥٪ في ٢٠٢٣ .وفي مايو ٢٠٢٤، أعلن «جو بايدن» الرئيس الأمريكي رسوما جمركية بنسبة ١٠٠٪ على استيراد المركبات الكهربائية صينية الصنع، بالإضافة إلى زيادة الرسوم بشكل ملحوظ على بطاريات الليثيوم والمعادن الأساسية وأشباه الموصلات، كما فرضت واشنطن رسومًا جمركية على واردات الصين من السيارات الكهربائية، وضاعفت كذلك ما تفرضه من رسوم على واردات الخلايا الشمسية من ٢٥٪ إلى ٥٠٪ .وبعد شهر أعلن الاتحاد الأوروبي أيضًا نيته في فرض رسوم جمركية تصل إلى ٣٨٪ على المركبات الكهربائية المستوردة .

ونتيجة لذلك، فإن هذه الأوضاع المضطربة قد حدت بالشركات الصينية إلى تحويل انتباهها نحو أسواق خارجية أخرى ذات إمكانات عالية لنمو الطاقة الشمسية .وكتب «كالابريس» أن صناعة الطاقة الشمسية الصينية «تتوسع» في أسواق الطاقة المتجددة بالخليج العربي والشرق الأوسط وإفريقيا؛ «مُستفيدة من الإمكانات الشمسية الهائلة في المنطقة»؛ إذ يتجاوز متوسط الإشعاع الشمسي السنوي) كمية الطاقة الشمسية التي تضرب سطح الأرض (أي ٢٠٠٠ كيلووات ساعة /لكل متر مربع في السنة .

وفي منطقة الخليج العربي، تعد السعودية والإمارات من أبرز الدول في إمكانات الطاقة الشمسية؛ حيث تستهدف السعودية زيادة قدرتها من ٢٠٢ جيجاوات إلى ٤٠ جيجاوات بحلول ٢٠٣٠ وفقًا لجمعية الشرق الأوسط لصناعة الطاقة الشمسية .وبما أن الإجمالي المعلن يصل إلى ١٩ جيجاوات، فإن ذلك يعني أن هناك فجوة قدرها ١٨ جيجاوات يجب ملؤها لذا ستحتاج المملكة إلى تركيب ٥٠٥ جيجاوات سنويًا من الألواح الشمسية الجديدة حتى نهاية العقد لتحقيق هدفها .

وتتشابه الأوضاع بين السعودية والإمارات التي تهدف إلى زيادة قدرتها على الطاقة النظيفة من ٦ جيجاوات إلى ١٤ جيجاوات بحلول ٢٠٣٠ .بالإضافة إلى ذلك، تستهدف سلطنة عمان تحقيق نسبة ٣٠٪ من مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي إنتاجها بحلول نفس التاريخ.

وقد أشار «كالابريس» إلى أن المنطقة أصبحت سوقًا محوريًّا لشركات الطاقة الشمسية الصينية»، إذ تم بدء إنشاء حديقة شمسية بقدرة ٣٠٠ ميجاوات في مدينة سعد بالتعاون مع الصين .وأفاد «فوستر وونغ» من بلومبرج، أن الشركات الصينية تخطط لاستثمار حوالي ٣ مليارات دولار في محطات الطاقة الشمسية الجديدة في المملكة، مستهدفةً توسيع قواعد التصنيع الخاصة بها خارجيًا في ظل الضغوط المتزايدة على هامش الربح في الداخل، وتفاقم التوترات التجارية مع الولايات المتحدة وحلفائها.

وفيما يتعلق بالإمارات، تبرز محطة الظفرة للطاقة الشمسية والتي تم تصنيعها في الصين كأكبر محطة مستقلة للطاقة الشمسية الكهروضوئية عالميًا وتضم ٤ ملايين لوحة شمسية، كما أبرمت شركة «ترينا سولار» مذكرة تفاهم مع الإمارات لإنشاء قاعدة تصنيع كهروضوئية، بينما كشفت شركة «جي سي إل تكنولوجي» الصينية عن خطط لبناء أكبر قاعدة لإنتاج «البولي سيليكون» خارج الصين بالتعاون مع شركة للاستثمار .وتعكس هذه الإجراءات التزام الإمارات بالطاقة المتجددة وتأثير التكنولوجيا الصينية المتزايد في التحولات العالمية في مجال الطاقة.

ومن جانب آخر، أكد مراقب الطاقة العالمي «جلوبال إنرجي مونيتور» أن النمو السريع في استخدام الطاقة الشمسية في الصين يُعزى إلى انخفاض تكاليف الاستثمار وسهولة التركيب والدعم السياسي القوي .وأوضح «أندرس هوف» من معهد أكسفورد لدراسات الطاقة، أنه منذ عام ٢٠٢١ تم توسيع برنامج الطاقة الشمسية في الصين بشكل كبير، بما في ذلك في المناطق الريفية، من خلال تركيب الألواح على أسطح الهيئات الحكومية والمرافق التجارية والصناعية والسكنية .وسلط «هوف» الضوء على أن هذه «الطاقة الشمسية الموزعة» تمثل الآن ٤١ ٪ من إجمالي قدرة الصين .

على الرغم من أن نموذج الصين في توليد الطاقة الشمسية يمكن أن يكون مصدر إلهام لدول الخليج العربي، إلا أن التعاون الوثيق بينهما يثير بعض التحديات الاستراتيجية؛ حيث أشار «كالابريس» إلى أن المنطقة «تعتمد كليًا على الصين» لتوفير المعادن الضرورية، والتكنولوجيات اللازمة، ومكونات الطاقة الكهروضوئية الصينية .والدليل على ذلك أن إجمالي التجارة بين الطرفين في بطاريات الليثيوم أيون تجاوز ٣٧٠١ مليار دولار في عام ٢٠٢٣.

وفي ظل المناخ القاسي في شبه الجزيرة العربية، قد تؤثر درجات الحرارة المرتفعة على كفاءة وعمر بطاريات الليثيوم أيون، ويُشير المراقبون إلى أن الاعتماد على الواردات الصينية يمكن أن يجعل سلاسل التوريد في دول مجلس التعاون الخليجي عرضة للاضطرابات .

ومع امتلاك دول مجلس التعاون لاحتياطيات محدودة من المعادن الرئيسية التي تمتلكها الصين –مثل الليثيوم والكوبالت والجرافيت والنيكل– أكدت «جمعية الشرق الأوسط» أنه لبناء صناعة تنافسية لإنتاج الألواح الشمسية محليًا، تحتاج دول الخليج إلى تطوير أسس قوية للبحث والتطوير، بالإضافة إلى شبكات موثوقة للطاقة والمياه والنقل وأنظمة إدارة النفايات .وهذا يتطلب جهدًا كبيرًا لضمان أن تصبح الطاقة المتجددة خيارًا طويل الأجل لا يربط دول الخليج العربي بقوة خارجية.

على العموم، مع توقع أن تشكل السعودية والإمارات وحدهما أكثر من ٥٠٪ من إجمالي سعة الطاقة الشمسية في منطقة الشرق الأوسط، فإن الفوائد التي ستعود على الشركات الصينية من زيادة مشاركتها معهما واضحة، وبالتالي فهي تركز على الربحية المحتملة لهذا التوسع .أما بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ففي حين تمثل المواد والتكنولوجيات الصينية قيمة هائلة في بناء وتشغيل مرافق الطاقة الشمسية والمتجددة والتي يمكن أن تصبح العمود الفقري لمخرجات الطاقة الوطنية في المستقبل، فإن الهيمنة الحالية للصين تشكل تحديًا استراتيجيًا وتزيد من أهمية تجنب الاعتماد على الواردات من شرق آسيا لتأمين مصادر طاقتها المتجددة وتعزيز استقلاليتها .

٢٠٢٤/١٠/١٥

هل نفوذ نتنياهو أم فشل سياسة بايدن هو التهديد الأكبر لنجاح الانتخابات؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقرر إجراؤها في ٥ نوفمبر ٢٠٢٤ بين المرشحة الديمقراطية نائبة الرئيس الحالية «كامالا هاريس» والرئيس السابق الجمهوري «دونالد ترامب» عادت وسائل الإعلام والمحللون إلى التركيز على محاولات القوى الأجنبية للتأثير على النتائج لصالحها .فقد اتهم المدعي العام الأمريكي «ميريك غارلاند» مؤخرًا حكومة «فلاديمير بوتين» الروسية ومؤسسة «آر تي» الإعلامية بالقيام بحملة تضليل موجهة ضد الناخبين، بينما أكد وزير الخارجية الأمريكي «أنتوني بلينكن» أنه رأى أدلة على محاولات صينية للتدخل في الانتخابات.

ولكن التركيز على روسيا والصين أغفل الدور الأكثر تأثيرًا الذي تلعبه إسرائيل، والذي تمثله كلمات وأفعال رئيس وزرائها «بنيامين نتنياهو» .وعلق «مارك أليند» مدير معهد أبحاث الأزمات في أكسفورد، بأن نتنياهو يقود بلاده

في «حرب على خمسة جبهات» منذ أكتوبر ٢٠٢٣، بينما ينخرط أيضًا في «جبهة سادسة» تتعلق بالانتخابات الرئاسية الأمريكية، التي تعتبر «الأهم» لتحديد مستقبله السياسي .ففي ظل استمراره بالتصعيد مع إيران فضلًا عن غزوه للبنان، وتجاهله المتكرر لنداءات إدارة «بايدن» بوقف إنساني فوري لإطلاق النار في غزة، تم اعتبار تلك التصرفات كمحاولة لتوجيه التأييد الانتخابي نحو «دونالد ترامب»؛ حيث أشار السيناتور الديمقراطي «كريس ميرفي» إلى أن هناك علاقة واضحة بين أفعال إسرائيل والانتخابات الأمريكية.

لقد أصبح نتنياهو «فاعلا سياسيا» في الولايات المتحدة من خلال خطاباته أمام الكونغرس وظهوره المتكرر في وسائل الإعلام الأمريكية فبات لديه القدرة على التأثير في الرأي العام بطريقة غير مسبوقة بالنسبة لزعيم أجنبي . ومع إدراكه لدعم الحزب الجمهوري القوي له يعتبر أنه «ليس غريبًا» أن يقوم نتنياهو بتجاهل الدبلوماسية المطروحة من بايدن» لتحقيق مصالحه وطموحاته؛ إذ أشار «ميرفي» إلى كيف كانت سياسة «ترامب» في الشرق الأوسط بين ٢٠١٧ و٢٠٢١ تقوم على تنفيذ «قائمة مهام نتنياهو» بشكل أساسي، بدءًا من نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، إلى الاعتراف بهضبة الجولان كأرض إسرائيلية، إلى الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، وهو ما يسهل رؤية لماذا تريد الحكومة الإسرائيلية أن يعود ترامب إلى البيت الأبيض؟

وردًا على أسئلة الصحفيين في شأن مخاوف السيناتور «ميرفي» قال بايدن :«لا أعلم ما إذا كان نتنياهو يحاول التأثير على الانتخابات، لكنني لا أعد بذلك» .وقد أظهر جوابه ذاك نقصًا في السيطرة الأمريكية على إسرائيل . وقد أكدت تعليقاته حول الهجوم العسكري المتوقع ضد إيران بسبب إطلاق الصواريخ في ١ أكتوبر على ذلك العجز؛ إذ لم يستطع «بايدن» إلا أن يشير إلى أن حكومته ستقوم «بمناقشة هذا مع الإسرائيليين «عندما يتخذون قرارًا حول كيفية الاستجابة»، مضيفًا «بأنني إذا كنت في موضعهم، فسأفكر في بدائل أخرى غير ضرب حقول النفط».

وخلافًا لذلك، رأى «غريغوري ج .والانس» المدعي الفيدرالي السابق، بأنه لا يمكن القول بأن «نتنياهو» اختار هذا الوقت لزيادة العنف في الشرق الأوسط للتأثير على الانتخابات وتوجيه نتيجتها ضد الديمقراطيين، وذلك لأن مثل تلك الادعاءات تتجاهل كيف أن إدارة «بايدن» بما في ذلك نائبته «هاريس» قد استجابت لأفعاله المدمرة بمقاومة محدودة .ففي العام الماضي منذ بداية الحرب في غزة، أرسلت الولايات المتحدة ما يقرب من ١٨ مليار دولار من الدعم العسكري، كما انتقدت مراجعات «المحكمة الدولية» و«محكمة الجنايات» حول الجرائم الإسرائيلية .وقد تساءل «والانس» حول تلك الادعاءات مشيرًا إلى تصريح «بايدن» نفسه بأن «لا إدارة أمريكية ساعدت إسرائيل أكثر مما ساعدتها إدارته الحالية».

ومع استمرار هذا الدعم يجب تسليط الضوء على استطلاعات الرأي حول التقدم الديمقراطي في السباق الانتخابي؛ حيث تعكس النسب الصادرة عنها إخفاقات السياسات الأمريكية الحالية في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة .فوفقًا لـ «غاريث إيفانز» من بي بي سي، فإن هزائم الديمقراطيين في الولايات المتأرجحة قد تعود بشكل رئيسي إلى خيبة أمل الناخبين العرب الأمريكيين من تأمين اتفاق دبلوماسي بما يؤثر سلبًا على بايدن وهاريس، وتلك الهزائم هي الأكثر احتمالًا لتصبح السبب في عودة «ترامب» إلى الإدارة في يناير ٢٠٢٥ .

إذ أشار «إيفانز» إلى أن نسبة تأييد بايدن بين العرب الأمريكيين قد «تدهورت بشكل كبير» على مدار العام، وأظهر استطلاع أكتوبر ٢٠٢٤ الذي أجراه المعهد العربي الأمريكي تحولًا ملحوظًا في التأييد لصالح «ترامب» بنسبة ٤٦٪ مقابل ٤٢٪ لهاريس .وقد رأى «ديفيد أ .دوليو» أستاذ العلوم السياسية في جامعة أوكلاند، أن «تحولًا صغيرًا في دعم المجتمع قد يؤثر بشكل كبير على النتيجة النهائية»، مؤكدًا وجود «أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ عربي أمريكي في ميشيغان وحوالي ١٠٠,٠٠٠ في جورجيا»، وهما ولايتان رئيسيتان فاز بهما الديمقراطيون بأعداد قليلة من الأصوات في ٢٠٢٠ .وإذا كان التصويت غير المتعهد لصالح بايدن في الانتخابات التمهيدية مؤشرًا على نوايا تصويتهم، فقد تكون نائبته في طريقها إلى خسارة ٣١ صوتًا مهمًا من المجمع الانتخابي لصالح منافسها.

ووجد استطلاع رأي المعهد العربي الأمريكي أنه إذا طلبت هاريس على الفور وقفًا لإطلاق النار، وتقديم مساعدات إنسانية بلا قيود إلى غزة، وهددت بوقف شحنات الأسلحة إلى إسرائيل، فإن نسبة تأييدها بين العرب الأمريكيين سترتفع إلى ٦٠٪ وتأخذ ثلث دعم الناخبين الحاليين .ومع ذلك، لم تقدم المرشحة الديمقراطية أي مؤشر على أنها ستقوم بتحول حازم في السياسة عن بايدن .وعلى الرغم من أن «جوانا والترز وليوني تشاو–فانغ» من صحيفة الجارديان، قد أشارا إلى أنها قد «تحدثت بشكل أكثر حزمًا لطلب وقف إطلاق نار فوري في غزة وأدانت قتل المدنيين»، إلا أن «والانس» أكد أنها لا تزال «تدعم باستمرار» حرب إسرائيل «ولم تقترح أبدًا تقليل الدعم العسكري الأمريكي إذا تم انتخابها» .وفي ظل ذلك أعرب السيناتور «ميرفي» عن قلقه من أن نتنياهو «يراقب الانتخابات الأمريكية أثناء اتخاذه لقراراته العسكرية»، مشيرًا إلى أن الحكومة الإسرائيلية لن توقع أي اتفاق دبلوماسي قبل إجراء الانتخابات.

على العموم، فإن إسرائيل تمثل «مشكلة سياسية» للحزب الديمقراطي «ليس بسبب نتنياهو» ولكن لأن البيت الأبيض ورئيسه الديمقراطي قد حافظا على «تدفق ثابت من الأسلحة التدميرية» إلى إسرائيل لاستخدامها ضد غزة ولبنان، بينما يطالبها في الوقت نفسه «بالتصرف بحذر والبحث عن وقف لإطلاق النار بدلًا من استخدام تلك الأسلحة» .إن حقيقة أن هاريس تسجل حاليًا ١٨ نقطة مئوية أقل مما حققه بايدن بين الناخبين العرب الأمريكيين في انتخابات ٢٠٢٠ تدل على أن الديمقراطيين قد يخسرون الانتخابات المقبلة .وكما أشار «والانس» يجب على قيادة الحزب أن تكون أكثر قلقًا بشأن «سياساتها المتناقضة في الشرق الأوسط بدلاً من التفكير في «خطة نتنياهو» لتنصيب ترامب رئيسًا أمريكيًا؛ حيث يجب عليها أن تدرك أن تلك السياسات «قد تكون العائق الأكبر أمام فوزهم في انتخابات ٥ نوفمبر ٢٠٢٤.

٢٠٢٤/١٠/١٦

حروب إسرائيل تفاقم تقلبات سوق الطاقة العالمية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

انخرط الشرق الأوسط خلال العام الماضي وحتى الآن في صراعات عنيفة ومتصاعدة على نحو متزايد، ما حث المراقبين الغربيين على التحذير مرارًا من التهديدات الخطيرة التي تجابه قطاع إنتاج الطاقة وتصديرها .فقد سجل

كيث جونسون مراسل في مجلة فورين بوليسي، كيف ساد الارتباك أسواق النفط العالمية بشكل عام، من ضعف الطلب بالاقتصادات المتقدمة ونمو الصادرات النفطية من المنتجين خارج دول أوبك؛ ما ترك أثره في النهاية على دفع الأسعار إلى ما دون ٧٠ دولارًا للبرميل في سبتمبر ٢٠٢٤، وهي المرة الأولى منذ قرابة ثلاث سنوات.

ومع أحدث حالة من التصعيد – بغزو إسرائيل لبنان وتهديدها بالرد على إيران بمهاجمة منشآتها النووية أو النفطية – فقد رأى جونسون أن أزمة الشرق الأوسط قد هزت أسواق الطاقة بقوة؛ إذ ارتفعت كلفة مبيعات النفط الدولية بنحو ١٠٪ لتغلق بالقرب من ٨٠ دولارًا للبرميل، بينما ظل سعر خام برنت أعلى من ٧٧ دولارًا للبرميل، مع بقاء نظيره الأمريكي خام غرب تكساس الوسيط عند أكثر من ٧٤ دولارًا للبرميل بقليل، في حين تنتظر المنطقة الهجوم الإسرائيلي المسلح المتوقع وتداعياته.

فمع تصريح بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن إيران ستدفع ثمن خطئها الكبير بإطلاق دفعة ثانية من الصواريخ الباليستية على بلاده في الأول من أكتوبر ٢٠٢٤، وإصرار وزير دفاعه يوآف جالانت على أن الرد سيكون قاتلًا ومفاجئًا؛ دق المراقبون الغربيون ناقوس الخطر من أن منشآت طهران النووية أو النفطية قد تكون هدفًا لضربة مسلحة إسرائيلية عنيفة، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الأوضاع حتى تصل إلى دورة تصعيد تلو التصعيد بلا انقطاع على حد وصف أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة .

وأكد د .نيل كويليام زميل مشارك في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى المعهد الملكي للشؤون الدولية تشاتام هاوس، أن الرد الإسرائيلي سيكون مقصودًا بإلحاق الأذى بالنظام الإيراني والتأثير على اقتصاد البلاد قدر الإمكان، كما سلطت د .بورجو أوزتشيليك من المعهد الملكي للخدمات المتحدة، الضوء على أن صناعة إنتاج وتصدير النفط في إيران على الرغم من كونها شريان الحياة الاقتصادية، فإنها أيضًا نقطة ضعف يُمكن لإسرائيل مهاجمته لتوجيه ضربة قوية ضد اقتصاد خصمها .ومع ذلك، فقد اعترفت أوزتشيليك بأن مهاجمة دولة يمثل إنتاجها حوالي ٤٪ من النفط العالمي قد يخلف تأثيرًا متتاليًا خطيرًا على بقية السوق لأنه سيؤدي إلى ارتفاع حاد في الأسعار فضلًا عن تهديد اضطرابات شديدة في سلسلة إمدادات الطاقة ذات التأثير العالمي.

ولم تخفف واشنطن من المخاوف المطردة؛ حيث أخفقت حكومتها في تقديم ضمانات بأن حكومة نتنياهو لن تنفذ تهديداتها السابقة .واستشهد جونسون بكيفية ارتفاع سعر خام برنت بأكثر من ٥٪ إلى ما يقرب من ٧٨ دولارًا للبرميل بعد دقائق من تصريح جو بايدن في ٣ من أكتوبر بأن إدارته تتناقش مع الإسرائيليين بشأن ردهم المحتمل على إطلاق الصواريخ الإيرانية، وإعلانه لاحقًا رفضه القاطع لفرضية شن هجوم على منشآت النفط في طهران . وعلى مدار الأسبوع المنتهي في ٦ أكتوبر، ارتفعت تكلفة خام برنت بنسبة ٨،٤٣٪) وهي أكبر زيادة له منذ يناير ٢٠٢٣(، وارتفع خام غرب تكساس الوسيط بأكثر من ٩٪، في أكبر مكسب له منذ مارس ٢٠٢٣ .وعلى إثر ذلك، كرر بايدن محاولاته غير الناجحة في تهدئة الأوضاع من خلال تصريحاته بأنه يمارس ضغوطًا على الحكومة الإسرائيلية للتفكير في خيارات أخرى بدلًا من ضرب حقول النفط الإيرانية.

ورغم أن شون ماثيوز من موقع ميدل إيست آي أفاد بأن المسؤولين في طهران أرسلوا ناقلتي نفط عملاقتين إلى محطة تحميل النفط الرئيسية في جزيرة خرج الإيرانية، حيث يتم نقل ٩٠٪ من صادرات إيران، بعد إجلائها في

أعقاب تهديد إسرائيل بالانتقام، فإن جيم كرين من معهد بيكر للسياسة العامة بجامعة رايس، هو من بين العديد من المراقبين الذين أكدوا أنهم غير مرتاحين الى القول بأن الهجوم الإسرائيلي على منشآت النفط قد تم تفاديه، وخاصة مع وصف الجنرال في الحرس الثوري رسول سنيراد لأي هجوم على الأصول النفطية الإيرانية بأنه خط أحمر، فإنه في حال حدوث مثل هذا الهجوم– بموافقة أمريكية إن لم يكن بمساعدة مباشرة –يتوقع المراقبون أن تكون العواقب على سوق الطاقة العالمية واسعة النطاق وملحوظة للغاية .

وأشار آلان جيلدر نائب رئيس أسواق النفط في شركة وود ماكنزي، إلى ان أسوأ السيناريوهات في هذا السياق هو إغلاق مضيق هرمز بواسطة السفن الحربية الإيرانية، وفي تحليل فرزان ثابت باحث لدى معهد جنيف للدراسات العليا، يمكن لطهران أن ترد على ضرب منشآتها النفطية بممارسة الضغط على نقاط المرور المهمة مثل مضيق هرمز، وبالتالي تهديد نقل قرابة ٢٠٪ من الطلب العالمي اليومي .وقد أقر ثابت بأن هذا الإجراء سيتسبب في اضطراب كبير في صادرات النفط والغاز الإقليمية بالشرق الأوسط، ومن ثم يكون له تأثير مادي كبير على الاقتصاد العالمي.

كما أن تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تشير إلى أن ٥.٣ ملايين برميل من النفط يوميًا هي فقط التي يمكن تحويلها عبر خطوط الأنابيب بعيدًا عن ممرات الخليج العربي، وعليه أوضح بيارني شيلدروب كبير محللي السلع الأساسية في بنك إس إي بي السويدي، أن هذا السيناريو قد يؤدي إلى ارتفاع سعر خام برنت بشكل قياسي؛ مما يعود بالنفع في الغالب على أعضاء أوبك بلس غير الخليجين والمنتجين الرئيسيين غير الأعضاء في أوبك.

حتى في حال تجنب هذا السيناريو الأسوأ، فإن تداعيات الصراع بين الطرفين الذي يهدد معدلات إنتاج الطاقة وتصديرها في الشرق الأوسط ستظل كبيرة .فلقد أشار ثابت إلى أن المستهلكين الغربيين سوف يشعرون بارتفاع الأسعار حتمًا، ولكن مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الأمريكية واحتلال المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس الصدارة بفارق ضئيل عن الجمهوري دونالد ترامب بنسبة) ٤٩٪ إلى ٤٦٪(، يرى كبير محللي خدمة معلومات أسعار النفط دينتون سينكويجرانا بأن الناخبين يستخدمون أسعار البنزين كمقياس لقوة الوضع الاقتصادي، وعليه فإن إدارة بايدن لا تريد أن تثير حفيظة السائقين الأمريكيين قبل الانتخابات بارتفاع التكاليف؛ حيث سيلعب هذا دورًا كبيرًا في صالح الجمهوريين في ٥ نوفمبر.

وبالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والسياسية المحتملة على الغرب، أشار ثابت بأن تعطيل صادرات النفط في الشرق الأوسط سيكون له أثر كبير على الاقتصاد الصيني أيضًا نظرًا لاعتماده على النفط الخام من المنطقة .وقد أوضح كيث برادشر من صحيفة نيويورك تايمز أن بكين هي حاليًا المشتري لأكثر من ٩٠٪ من صادرات النفط الخام الإيرانية لأنها رخيصة، وتباع بخصومات كبيرة عن الأسعار العالمية بسبب العقوبات .

ورغم ذلك شبه محلل السلع في سنغافورة أليكس تيرنبل التأثير على الصين بـ كابح السرعة بسبب سوقها المتنامي في تطوير إنتاج الطاقة المتجددة فضلًا عن كونها قادرة على استبدال طهران بإمدادات أخرى في الشرق الأوسط –

بما في ذلك دول الخليج العربي – إذا تم تقييد تدفق منتجات الطاقة من مضيق هرمز نتيجة لمزيد من المواجهات العنيفة المباشرة بين إسرائيل وإيران .كما أنه لدى دول شرق آسيا القلق ذاته من منظور عالمي.

على العموم، يبقى السؤال الكبير التالي هو ما الذي ستفعله الحكومة الإيرانية للرد على حكومة نتنياهو وداعميها المستمرين في الغرب حال حدوث تلك الضربة على جزيرة خرج؟ بلا شك سيكون إغلاق مضيق هرمز هو الخيار النووي للمرشد الأعلى الإيراني آية الله خامنئي، وذلك يعني وفقًا لماثيو ريد رئيس شركة فورين ريبورتس، إعلان حرب على الاقتصاد العالمي.

١٧|١٠|٢٠٢٤

الخطاب الملكي في دور الانعقاد الثالث ينير درب العمل الوطني

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

جاء افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي السادس لمجلسي النواب والشورى) المجلس الوطني(، يوم ١٣ أكتوبر ٢٠٢٤، ليمثل انتظامًا لمسيرة العملية الديمقراطية في مملكة البحرين منذ انطلاقها قبل نحو ٢٥ عامًا، وإنجازًا لميثاق العمل الوطني، وتحول البحرين إلى مملكة دستورية، حيث كانت بداية تلك الفصول التشريعية في عام ٢٠٠٢، مرورًا بـ ٢٠٠٦، و٢٠١٠، و٢٠١٤، و٢٠١٨، و٢٠٢٢، وفي كل دورة كانت هذه العملية تشهد نضوجًا عن سابقتها.

ومع انطلاق كل دورة تشريعية جديدة، يحرص جلالة الملك، على إلقاء خطاب تشريعي يشكل وثيقة بالغة الأهمية، تكون مضامينه نبراسًا هاديًا لأجهزة الدولة، ولعمل كلا المجلسين اللذين يقومان بتشكيل لجنة لتحليله . وفي ظل تزامن هذا الانعقاد مع مرحلة حساسة تعيشها المنطقة، ما يزيد من التحديات التي تواجهها الدول؛ فقد تناول الخطاب السامي العديد من القضايا المحورية التي تتعلق بالشأنين الداخلي والخارجي .

وفي خطابه، وضع جلالة الملك، خريطة طريق، واضحة للسلطة التشريعية، داعيا إياها إلى المساهمة في تحقيق الإنجازات الوطنية من خلال سن تشريعات تعزز الوحدة والعدالة، وترجمة الرؤى الملكية إلى أدوات ومبادرات ملموسة، كما وجه السلطات للقيام بدراسة متكاملة لتحقيق التوازن بين الجانبين المادي والثقافي في التنمية، بما يضمن الحفاظ على الهوية الوطنية .علاوة على ذلك، شدد على الانتقال من رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، إلى رؤية ٢٠٥٠، مع التركيز على استثمار الذكاء الاصطناعي لتعظيم الفوائد وتجنب المخاطر.

في الشأن الداخلي، ركز الخطاب الملكي على مجموعة من القيم والمبادئ الأساسية التي تحكم السياسة الداخلية للبحرين، وأبرزها الهوية الوطنية، الوحدة، الاستقرار، والعدالة .وعليه، دعا أعضاء المجلس الوطني، إلى الالتزام بهذه القيم أثناء تأدية مهامهم التشريعية .كما أكد الحفاظ على البحرين كنموذج حضاري، يحمي الحقوق ويصون الحريات، مع الاستمرار في تعزيز العملية الديمقراطية برؤية منفتحة، تبني على التوافقات السابقة، وتضمن مستقبل البلاد ونهضتها الحضارية، مع مراعاة الأعراف والتقاليد الدستورية للمملكة، مشددا على التزامه الشخصي بهذه العملية، التي تجسد الإرادة المشتركة للشعب البحريني .

وتحقيقا لهذه الغاية، أكد أن استمرارية الديمقراطية، تعد ضرورة حتمية، لصيانة المصالح الوطنية العليا في ظل دولة المؤسسات والقانون، مشيرا إلى أن الإنجازات التنموية التي تحققت، وما شهدته من توافق شعبي، أصبحت مصدر فخر ودافعا لتحقيق المزيد من التقدم والازدهار، وأن ما تحقق من إنجازات تنموية كان نتيجة للالتزام بالعمل بروح الفريق، سواء داخل السلطة التنفيذية، أو في التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، هذا فضلاً عن انتهاج أفضل الممارسات الإدارية والتنظيمية، وضمان أجود الخدمات الحكومية.

ولأن التنمية بمعناها الشامل لا تتحقق دون رؤية واضحة، واستراتيجية طموحة؛ فقد غدت رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، التي قادت البلاد منذ انطلاقها في ٢٠٠٨، تشكل جزءًا من رؤيتها المستقبلية ٢٠٥٠، ما يدل على توجه ملكي يؤمن بأن التخطيط للمستقبل لا يتوقف عند حدود الحاضر، بل يمتد ليشمل الأجيال القادمة، حيث تركز الملامح الأولية لرؤية ٢٠٥٠ على الابتكار والتكنولوجيا والتقدم العلمي .وبينما يتعين على أجهزة الدولة استكمال تنفيذ ما تبقى من الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠، سواء من جهة خطة التعافي الاقتصادي ٢٠٢٢ – ٢٠٢٦، أو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠؛ فإن نسخة ٢٠٥٠ تحتوي على تصور متجدد لمستقبل البلاد والأجيال القادمة، وتعزز موقع المملكة كدولة ذات نهضة عصرية تلتزم بقيم شريعتها الإسلامية .

وبهذا المعنى، عد جلالة الملك الهوية الوطنية، والروابط القومية، عنصرًا أصيلاً في التنمية الشاملة والتربية الوطنية المبكرة، وهنا ربط الخطاب الملكي بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الهوية، في زمن يزداد فيه الانفتاح العالمي، ويصبح التحدي الأكبر هو الحفاظ على الخصوصية .وعليه، ومن أجل تحقيق هذه الرؤية وجه الجهات المختصة لإجراء دراسة متكاملة لضمان التوازن بين متطلبات الانفتاح والتجديد، واشتراطات حماية الأمن الوطني .

وفي رؤيته، أن البحرين ليست مجرد دولة تسعى لتحقيق التقدم المادي فقط، بل هي تدرك أهمية الحفاظ على قيمها وتراثها، وهو يرى أن التقدم الحقيقي لا يتحقق دون هذا التوازن الذي يمثل السند المنيع في وجه التحديات، وأن الانفتاح مهما كانت أثاره الإيجابية على جميع الصعد إلا أنه يجب ضمان ألا يؤثر بأي شكل من الأشكال على أمن البحرين الوطني، الذي تعد الهوية الوطنية، جزءًا أساسيا منه.

بالإضافة إلى ذلك، اعتمد مفهومًا شاملاً للأمن الوطني، ليشمل ليس فقط الجوانب السياسية والعسكرية، بل أيضا الأمن الغذائي، وأمن الثروات الطبيعية والاستثمارات، إلى جانب الأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وأمن المعلومات والاتصالات .وبشكل خاص، ركز على الجانب الاقتصادي، مشيرًا إلى أهمية تأمين الثروات الطبيعية واستثمارها؛ لضمان النمو المستدام، وكذلك الأمن الغذائي .وفي الوقت الذي أشاد فيه بما تحقق في هذين المجالين، دعا إلى تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحيوية، وفق المعايير والنظم اللازمة لتحقيق عوائد ملموسة تعود بالفائدة على الجميع .ولتعزيز هذا الأمن الشامل، أكد مواصلة المملكة نهجها التنموي، وبناءها الحضاري، مدعومة بعزيمة وطنية لقواها العاملة في كل من القطاعين المدني والعسكري، الذين قدموا نماذج ملهمة في التضحية لحماية الوطن ومكتسباته.

وعلى الرغم من ذلك، أوضح أن أقوى ما يضمن السلامة الوطنية وقوة ومناعة المجتمع البحريني، مهما تعاظمت المخاطر، هو وحدته الوطنية ووعيه بها، فهذه الوحدة هي التي أتاحت للمملكة تجاوز الأزمات التي واجهتها،

وحققت من خلالها إنجازات تنموية مشهودة .وبناءً على ذلك، وجه السلطة التشريعية للعمل على سن وتطوير التشريعات التي تدعم قيم الوحدة والعدالة، وتضمن استمرار مسيرة التنمية الشاملة لتوريثها من جيل إلى جيل . ولتعزيز الجهود التي تقوم بها البحرين في جميع المجالات، أشاد بالإنجازات الرياضية الأخيرة، متمثلة في حصول المملكة على عدد غير مسبوق من الجوائز، وفوز سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، ببطولة العالم لسباق القدرة ٢٠٢٤، وتحقيق الصدارة العربية في أولمبياد باريس ٢٠٢٤، ما يعد برهانًا للتميُّز الوطني . وانتقالاً إلى القضايا الخارجية، جاء الخطاب معبرًا بشدة عن اللحظة الإقليمية والعالمية الراهنة، ليؤكد استمرار النهج البحريني في العمل على التوصل لحلول للقضايا الإقليمية والدولية .ولعل أبرز هذه الرسائل، هو اعتماد الدبلوماسية كنهج أساسي للتوصل إلى حلول جذرية للصراعات الإقليمية والدولية، والتمسك بالأعراف والقوانين الدولية، كوسيلة لتحقيق السلام العالمي، وتأكيد التضامن والتوافق العربي، بما يخدم القضايا الأساسية للأمة العربية، فضلا عن التأكيد على محورية القضية الفلسطينية، وتأكيد الدعم البحريني الثابت والراسخ للشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه المشروعة.

في ظل هذا الواقع، شدد على حاجة العالم الماسة في الوقت الراهن إلى استعادة السلام العالمي، مؤكدا التزام البحرين بالسعي الجاد لتحقيق خير الإنسانية، وتعزيز التقارب بين المجتمعات .وفي هذا السياق، دعا إلى الوقف الفوري للحرب في غزة، واستئناف المساعي الدبلوماسية من أجل التوصل إلى حلول سلمية دائمة، بما يحقق السلام العادل، ويضمن تطبيق حل الدولتين، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية.

ومع توسع رقعة الحرب لتشمل لبنان، أكد ضرورة فض الاشتباك في غزة بشكل عاجل، محذراً من خطورة الانجرار إلى حرب شاملة لا تُحمد عقباها .وفي هذا الإطار، أشار إلى دعوة البحرين خلال القمة العربية الثالثة والثلاثين التي استضافتها المنامة في مايو الماضي لعقد مؤتمر دولي موسع وعاجل، يعيد الأمل في تحقيق السلام المنشود، مؤكدا أن المملكة ستظل دائما سندا قويا لأشقائها وأصدقائها.

على العموم، يتضح من الخطاب الملكي، أن البحرين ماضية بثبات على درب الإصلاح والتنمية، مستندة إلى قيم الوحدة الوطنية والعدالة والاستقرار .وفي ظل التحديات الإقليمية والدولية، تبرز رؤية جلالة الملك لمستقبل البحرين كدولة عصرية ملتزمة بالتنمية المستدامة، وبناء مجتمع متماسك يُحافظ على هويته، ويواكب التقدم .كما تؤكد المملكة، دورها الفاعل في دعم القضايا العربية، في مقدمتها القضية الفلسطينية، مع سعيها الحثيث لتحقيق السلام والاستقرار، ليس فقط داخل حدودها، بل على مستوى المنطقة والعالم.

٢٠٢٤/١٠/١٨

كيف ستؤثر رئاسة «ترامب» أو «هاريس» على العلاقات الأمريكية الخليجية؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بدأ العد التنازلي النهائي للانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٢٤ بين نائبة الرئيس الحالية كامالا هاريس، عن الحزب الديمقراطي، والرئيس الجمهوري السابق، دونالد ترامب؛ حيث لم يتبق سوى فترة وجيزة قبيل تحديد أكثر من ١٥٠ مليون أمريكي هوية الرئيس القادم لبلادهم .

ومع إشارة صحيفة الجارديان، إلى مدى تقارب استطلاعات الرأي بين المرشحين، خاصة في الولايات المتأرجحة، الحاسمة التي ستحدد نتائجها الفائز؛ فقد حظيت أهمية النتيجة– في خضم صراعين رئيسيين في الشرق الأوسط – باهتمام المراقبين والخبراء والأكاديميين الغربيين .وتنتظر دول الشرق الأوسط معرفة كيف ستؤثر المنافسة بين ترامب، وهاريس، على علاقات أمريكا بها؛ وينطبق الشيء نفسه على دول مجلس التعاون الخليجي.

وعقب أربع سنوات من العلاقات المتوترة في أغلبها مع الإدارة الديمقراطية لجو بايدن؛ أشار حسين إيبش، من معهد دول الخليج العربية، إلى أنه في حين يمثل كلا المرشحين الرئاسيين بعض الاختلافات المحتملة المهمة بالنسبة إلى دول الخليج في مجالات التجارة، وأمن الطاقة، وانتشار الأسلحة النووية، والموقف تجاه إيران، وحقيقة كون السياسة الخارجية الأمريكية لا تختلف في الغالب كثيرًا من إدارة إلى أخرى، مقارنة بما تُشير إليه الخطابات أو الأيديولوجيات أو التوقعات العامة؛ فإنه من المتوقع استمرار العلاقات الاقتصادية والأمنية الحالية بين واشنطن، والخليج بغض النظر عن الشاغل القادم للمكتب البيضاوي.

وعند ترشح بايدن، لمنصب الرئيس عام ٢٠٢٠، تعهد حينها بإعادة تقييم علاقة بلاده بالسعودية، ما حدا بـفرانك جاردنر، من شبكة بي بي سي، إلى الكتابة –وقتها –عن مواجهة دول الخليج واقعًا جديدًا، يُنذر بتغير في العلاقات التاريخية مع البيت الأبيض

.وفي ٢٠٢٤، لم تُدل هاريس، ولا ترامب، بأي تعليقات من هذا القبيل حول مستقبل علاقات الولايات المتحدة مع أي دولة خليجية .

وفي رده على هذا السؤال، أوضح إيبش، كيف أن الاستمرارية العامة للسياسات المتبعة عادة ما تكون أكثر شيوعا من التغيير، في عملية انتقال السلطة بين إدارات البيت الأبيض– سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية –لأن القادة الأمريكيين يرثون نفس التحديات الأساسية والخيارات السياسة المحتملة، وفي حالة انتخابات هذا العام– التي تهيمن على أجوائها حروب إسرائيل في غزة ولبنان –لم يصدر عن أي من المرشحين إشارة عن تغيير أو تخلٍ بشكل أساسي عن الشراكة، التي حددت العلاقات بين واشنطن والخليج.

وفيما يتعلق بكيف ستؤثر سياسات الطاقة التي ينتهجها ترامب، وهاريس، على العلاقات بين الولايات المتحدة والخليج، مع دفع الجولة الأخيرة من التصعيد بين إسرائيل وإيران سعر برميل النفط إلى ما يقرب من ٨٠ دولارًا، وتوقع بنك جولدمان ساكس، أن تظل الأسعار في نطاق ٧٠–٨٥ دولارًا حتى ٢٠٢٥؛ سجل إيبش، كيف يُتوقع من كلا المرشحين الضغط من أجل خفض الأسعار، من خلال زيادة حصص إنتاج أوبك بلس، التي تعد دول الخليج أبرز أعضائها .هذا على الرغم من تأجيل المنظمة لزياداتها التي كان مخطط لها في سبتمبر ٢٠٢٤ لدعم تدهور الأسعار، وخفض توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط بأكثر من ١٠٠ ألف برميل يوميًا، مدفوعًا في المقام الأول بانخفاض الطلب من الصين .

وبالحديث عن آلية حدوث ذلك، أوضح إيبش، إمكانية أن يكون ترامب أكثر عدوانية من هاريس، بشأن سياسة النفط تجاه أوبك، وذلك بالنظر إلى الطريقة التي سعت بها إدارته السابقة إلى الهيمنة على سوق الطاقة العالمية، لكنه أثار أيضًا كيف أن تحفظ الجمهوريين عن انتقاد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، علنًا قد ينطوي على قدر أكبر من التسامح، بشأن التنسيق بين موسكو، والرياض، حول مستويات إنتاج أوبك بلس.

وفي مجال الطاقة، يُلح سؤال آخر حول رد الولايات المتحدة، على التعاون النووي المدني في الخليج .وأوضح روبرت إينهورن، من مؤسسة بروكينجز، أن الاتفاق النووي المدني بين واشنطن والرياض، يمكن أن يخدم الأهداف التجارية للأخيرة، ويساعد في تنشيط الصناعة النووية الأمريكية، وسجل كيف استجاب بايدن بشكل إيجابي، لمثل هذا الطرح أثناء فترة ولايته .ومع ذلك، ورغم أن صحيفة فاينانشال تايمز، ذكرت في مايو ٢٠٢٤ أن الاتفاق قريب، فإنه حتى أكتوبر لم يتحقق هذا الاتفاق بعد .ومع تركيز البيت الأبيض على أمور أخرى، يبدو أن الأمر ستحسمه الحكومة المقبلة .ولم تُصدر هاريس، أي تعليق بشأن هذه المسألة، في حين توقع إيبش، أن ترامب، سيبدو أكثر انفتاحا، من منافسته بشأن اتفاق لتطوير الطاقة النووية السعودية؛ وإن كان بشرط أن يكون هذا مربحا للشركات الأمريكية، ويساعد في تأمين أسعار أقل للنفط.

وفي مجال الجغرافيا السياسية والأمن الإقليمي، فإنه مع دعم الولايات المتحدة، القوي حاليًا لحروب إسرائيل في غزة ولبنان، وتزويد حكومة نتنياهو، اليمينية المتطرفة بالوسائل العسكرية لمهاجمة إيران؛ أكد كل من ترامب، وهاريس، التزامهما بالإبقاء على الوضع القائم، وحاولا تقديم نفسيهما كخيار أكثر دعمًا لإسرائيل.

وفيما يتعلق بتقدم إيران النووي، فمع إشارة الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، إلى نوع من الانفتاح لاستئناف المفاوضات النووية مع الدول الغربية مقابل تخفيف العقوبات؛ اقترح إيبش، أن إدارة أمريكية قد تقودها هاريس، وقد تستكشف بجدية ما هو ممكن في هذا الملف، تمامًا كما فعل بايدن بعد انتخابه في ٢٠٢٠ .أما في حالة ترامب– الذي وصف الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ بأنه أسوأ اتفاق في التاريخ –فإن العودة المتوقعة إلى حملة الضغوط، والعقوبات والعزلة الاقتصادية ضد طهران؛ ستبدو أمرا متوقعا يُستبعد معه أي طريق دبلوماسي .ومع ذلك، أشار الباحث إلى أن نمط سياسة الرئيس السابق الخارجية القائمة على إبرام الصفقات، قد يعني أن طموحاته قد تدفعه إلى أخذ مسألة إبرام اتفاق نووي إيراني جديد، على محمل الجد.

وأشار إيبش، إلى أن أي مفاوضات مستقبلية بين الولايات المتحدة، وإيران، ستمنح دول الخليج، فرصة أفضل لضمان إدراج قضية شبكات المليشيات الإيرانية في تلك المفاوضات .يأتي ذلك في ظل دعم طهران، لحزب الله، ما أدى إلى مواجهتها المباشرة مع إسرائيل، وبالتالي مع واشنطن أيضًا .ومع ذلك، فإن التصعيد القائم بين إسرائيل، وإيران، يجعل من غير المتوقع أن تتراجع الأخيرة عن دورها الإقليمي .بالإضافة إلى ذلك، فإن أي هجوم إسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية– سواء بدعم أمريكي ضمني، أو مباشر –سيقضي على أي فرص لمفاوضات جديدة، بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، وقد يدفع طهران إلى تسريع برنامجها النووي لاستعادة قوة الردع.

وفيما يتعلق بجماعة الحوثيين في اليمن، رأى إيبش، أنه نظرًا إلى زيادة هجماتهم ضد الشحن التجاري في البحر الأحمر خلال العام الماضي؛ فإنه من غير المرجح أن تقوم هاريس، أو ترامب، بإزالة الحوثيين من قائمة الخارجية الأمريكية، للمنظمات الإرهابية العالمية، والتي تمت إضافتهم إليها مجددًا في يناير٢٠٢٤ .

وتشير التحليلات إلى أن أبرز الفروق بين المرشحين، التي قد تؤثر على دول الخليج، بدءًا من يناير ٢٠٢٥، تتعلق بـقابلية التنبؤ والمواقف تجاه الشراكات التقليدية .ويشير إيبش، إلى أن نائبة الرئيس الديمقراطية تعكس نهجًا أمريكيا تقليديا، يتميز بالاستمرارية والسياسات الواضحة، مما قد يوفر درجة أكبر من الموثوقية في العلاقات مع دول الخليج .وفي المقابل، يتميز نهج الرئيس السابق بأنه شخصي للغاية، مما يؤدي إلى عدم قابلية التنبؤ بسلوك الولايات المتحدة على الساحة الدولية .

وبينما وثق مجلس العلاقات الخارجية، كيف أن هاريس، مثل بايدن، قد وضعت نفسها كمؤيدة قوية للتعاون المتعدد الأطراف؛ إلا أن هذا الدعم لم يمتد حتى الآن إلى أكثر من حلف شمال الأطلسي، وتبني استراتيجية أمريكية محدثة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ودعوة لزيادة المشاركة الأمريكية في إفريقيا، من دون أي إشارة إلى شراكات أو اتفاقات أمنية مستقبلية في الشرق الأوسط .ومع عدم وجود اتفاق دفاعي رسمي بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي وواشنطن، أشار إيبش، إلى أن لديهم قليلا من المخاطر المرتبطة بميول ترامب الانعزالية .

ومع ذلك، فإن غياب هذه الالتزامات الرسمية، بجانب وجود رئيس أمريكي يتبنى نهج الصفقة، لا يضمن دائمًا تحقيق فوائد .فقرار ترامب بعدم الرد على هجمات إيران بالصواريخ والطائرات المسيرة ضد السعودية في عام ٢٠١٩، يبرز كيف أن القادة الأجانب غير القابلين للتنبؤ قد يتخذون قرارات بالتخلي عن الالتزامات بدلاً من الالتزام بها، إذا اعتبروا ذلك يتعارض مع مصالحهم الوطنية.

على العموم، لا يوجد تفضيل واضح لدول الخليج بين رئاسة ترامب، أو هاريس، بعد بايدن، نظرًا إلى أن كل منهما يحمل إيجابيات وسلبيات محتملة .وبغض النظر عما إذا كان البيت الأبيض المقبل سيقوده ديمقراطيون أو جمهوريون، فإن معظم جوانب العلاقة مع واشنطن، ستظل غير متنازع عليها، حيث ستستمر الديناميكيات الاقتصادية والأمنية بين الطرفين؛ لأنها تعكس مصالح قوية لكلا الجانبين.

٢٠٢٤|١٠|٢٣

القمة الخليجية – الأوروبية.. دبلوماسية مشتركة في مواجهة التحديات

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ١٦ أكتوبر الجاري، عُقدت القمة الخليجية الأوروبية الأولى في بروكسل التي تعتبر امتدادا للتعاون المستمر بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي منذ اتفاقية التعاون لعام ١٩٨٨ وتدشين العلاقات الرسمية في ١٩٨٩، حيث جاءت في توقيت دقيق يتزامن مع تصاعد الصراع في أوروبا على خلفية الحرب الأوكرانية، إلى جانب التحديات الكبيرة التي تواجه منطقة الشرق الأوسط، على رأسها الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة،

التي خلفت دمارا واسعا، بسبب سياسات يمينية متطرفة تتجاهل القوانين الدولية، وسط مخاوف من امتداد هذا الصراع ليطول لبنان، مهددا بمصير مماثل.

ونتيجة لهذه التحديات، كان من الطبيعي أن يتصدر الملف السياسي والأمني جدول أعمال القمة الخليجية الأوروبية الأولى، التي شهدت حضورًا غير مسبوق على مستوى التمثيل الرسمي، بمشاركة ٣٣ رئيس دولة ورئيس وزراء، فيما تعد هذه القمة خطوة نحو بناء شراكة استراتيجية للقرن الـ٢١، ترتكز على المصالح المشتركة والعلاقات التاريخية بين الطرفين، في ظل الأهمية العالمية للاتحاد الأوروبي على الصعيد الاستراتيجي والأمني والاقتصادي، ودور دول الخليج الحيوي في أمن الطاقة العالمي، وتمتعها بموقع استراتيجي وسط العالم القديم، وعلاقات ممتدة شرقًا وغربًا مع القوى الدولية الكبرى .

وقد انعقدت «القمة»، برئاسة مشتركة بين أمير قطر، الشيخ «تميم بن حمد آل ثاني»، ورئيس المجلس الأوروبي «شارل ميشيل»، وتناولت عدة ملفات سياسية، وأمنية، واقتصادية وتجارية، وتضمنت المناقشات التطورات الإقليمية والدولية، وأطر الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك الحرب في غزة، والوضع في البحر الأحمر، ولبنان، وإيران، ومحاولة إيجاد لغة مشتركة بين الجانبين الخليجي والأوروبي، بشأن المسائل الجيوسياسية الكبرى، مثل الحرب الروسية على أوكرانيا، ومنع تصاعد الأزمات في الشرق الأوسط.

وعليه، كانت الأوضاع المتوترة في المنطقة محورا رئيسيا في كلمات رؤساء الوفود خلال القمة .ففي حين أكد أمير «قطر»، أهمية القمة في تعزيز التعاون بين الجانبين، مثمنًا اعتماد الاتحاد الأوروبي وثيقة الشراكة مع دول الخليج؛ فقد طالب بوقف إطلاق نار فوري في غزة ولبنان، ووقف استفزازات المستوطنين المدعومين من الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، وتطبيق القرار الأممي «١٧٠١»، بين لبنان وإسرائيل، مؤكدا الحاجة الملحة لإيجاد تسوية شاملة، وأن يكون وقف إطلاق النار بداية عملية تفاوضية، تؤدي إلى حل عادل لإقامة الدولة الفلسطينية . وفي كلمته، نيابة عن جلالة الملك «حمد بن عيسى آل خليفة»، شدد سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير «سلمان بن حمد آل خليفة»، على أهمية التواصل الخليجي الأوروبي لتحقيق الاستقرار والازدهار، وطالب بضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة، مؤكدا الموقف البحريني الثابت بضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ودعا في كلمته إلى إجراء إصلاحات شاملة في جميع المؤسسات العالمية كاملة بالأمم المتحدة، وبمجلس الأمن التابع لها، وبصندوق النقد والبنك الدوليين؛ وضمان الدور الفاعل والمؤثر لهذه المؤسسات بكل عدالة.

ومن الجدير بالذكر أن كلمة سمو ولي العهد رئيس الوزراء في القمة كانت تعبيرا صادقا عن سياسة البحرين الخارجية، وخطها الثابت بالسعي لتحقيق السلام والاستقرار العالمي، وهي السياسة التي أبرزت صورتها كداعية للسلام، ومساندة لجميع القضايا العادلة في العالم.

فيما أكدت دولة الإمارات تعزيز التعاون الاستراتيجي مع أوروبا في الاقتصاد والأمن، وشددت على أهمية التنمية المستدامة، والتغير المناخي، وأمن الطاقة، والاستقرار الإقليمي؛ فقد دعت إلى إيجاد حلول سلمية للأزمات والصراعات بشكل عاجل .ومع طرح «السعودية»، مبادرات تتعلق بتعزيز التعاون الأمني والاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي؛ فقد أكدت أهمية تحقيق أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، ودعم الحلول السلمية للأزمات الإقليمية،

بما في ذلك القضية الفلسطينية، وضرورة تطبيق حل الدولتين، استنادًا إلى مبادرة السلام العربية، وتعزيز الاستقرار عبر الوساطة، والمبادرات الدبلوماسية .كما أكدت «الكويت»، أهمية التعاون الخليجي الأوروبي لتعزيز أمن واستقرار الشرق الأوسط، وضرورة دعم الحلول السلمية والالتزام بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وأهمية دعم المبادرات التي تعزز الأمن الجماعي في المنطقة .واستمرارا، شددت سلطنة «عمان»، على أهمية الحوار والتعاون بين الجانبين لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، عبر الالتزام بالقانون الدولي والقرارات الأممية، مؤكدة في هذا الشأن دورها كوسيط في حل النزاعات، وتخفيف التوترات الإقليمية، من أجل ضمان الاستقرار والتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، أشار تقرير «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، إلى أن «القمة»، تمثل «فرصة لتعزيز الترابط الاستراتيجي مع دول الخليج» –والذي كانت هناك حاجة إليه منذ فترة طويلة لتعزيز العلاقات، وأن كافة الأطراف تعقد آمالاً كبيرة عليه لتعزيز التعاون القطاعي، وينظر إليه ساسة أوروبا باعتباره «منصة رئيسية لتعزيز التبادل الاستراتيجي» .وأكد التقرير أيضا أن ملف تحرير التجارة يعد من أبرز الملفات الجيواقتصادية المطروحة، حيث سبق للاتحاد الأوروبي أن بدأ العام الماضي محاولة إحياء مفاوضات التجارة الحرة مع دول الخليج، وكان من المتوقع أن تكون هذه القمة انطلاقة لاتفاقية تحرير التجارة بين الطرفين، على أن تُستكمل باتفاقات ثنائية قطاعية أكثر تحديدًا عبر الشراكة الاستراتيجية، وخاصة مع كبر حجم التجارة بين الجانبين الذي بلغ العام الماضي ٣٠٢٠٤ مليارات دولار، أغلبها صادرات خليجية بلغت ٣٠١٠٦ مليارات دولار.

ومن المعلوم أن «إعلان الشراكة الاستراتيجية» في مايو ٢٠٢٢ قد مهد لهذه القمة، وعزز من التعاون الخليجي الأوروبي، باعتباره نقلة نوعية وإطارًا عمليًا يعكس التزام الجانبين بالتعاون لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية، حيث ركز على تعزيز التعاون السياسي، والأمني، والاقتصادي في ظل التغيرات العالمية المتسارعة .وفي ظل الصراعات الراهنة في أوروبا والشرق الأوسط، باتت الحاجة ملحة لاستجابة منسقة من الطرفين للتصدي للتحديات المشتركة، وتعزيز الجهود الدبلوماسية لضمان الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

علاوة على ذلك، مثل انعقاد المنتدى الرفيع المستوى بين الجانبين في ٢٢ أبريل ٢٠٢٤ في لوكسبورج، التزامهما بتعزيز هذا التعاون، وخصوصًا فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وتأمين الملاحة البحرية والهجرة غير الشرعية . وجاء هذا الحوار بناءً على قرار المجلس الوزاري المشترك لتأسيس منصة تتناول تيسير الجهود بشأن القضايا الإقليمية والدولية، بما في ذلك الانتشار النووي، والطائرات المسيرة، والأمن البحري، والأمن السيبراني، ومكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وأمن الطاقة، والإمدادات الغذائية.

إضافة إلى هذا، يمثل الحوار الاقتصادي، الذي ينعقد بصفة منتظمة بين الجانبين منذ تأسيسه في ٢٠٠٣، «منصة مهمة»، لتعزيز التعاون الاقتصادي بين المجموعتين، حيث يهدف إلى تنفيذ برنامج العمل المشترك، الذي يسهل مناقشة القضايا الاقتصادية، وينسق السياسات في ظل التحديات الجيوسياسية .ومع ذلك، تبقى الطموحات الاقتصادية رهينة الأمن والسلام، كما أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية في كلمتها، مشددة على دعم الاتحاد الأوروبي لحل الدولتين، والالتزام بهذا المسار من أجل تحقيق سلام دائم.

وفي إدراك لذلك، تصدرت القضية الفلسطينية «البيان الختامي» للقمة، حيث دعا إلى وقف إطلاق النار في غزة ولبنان، والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٧٣٥، بما في ذلك إطلاق سراح الرهائن والأسرى الفلسطينيين، والوصول الفوري من دون عوائق للمساعدات الإنسانية في جميع أنحاء قطاع غزة، وفتح جميع المعابر، كما دعم جهود الأونروا، والوساطة التي تتولاها قطر، ومصر، والولايات المتحدة، وطلب الالتزام بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وأوامر محكمة العدل الدولية، مؤكدا حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره من خلال حل الدولتين، لتعيش كل من إسرائيل وفلسطين جنبًا إلى جنب في سلام، ضمن حدود آمنة معترف بها وفقًا لحدود ١٩٦٧، بما يتماشى مع القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، داعيا إلى دعم السلطة الفلسطينية في خططها الإصلاحية، ووقف الأعمال التي تضعفها.

وفي تأكيد هذا، أدان البيان عنف المستوطنين المستمر في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وكذلك قرارات الحكومة الإسرائيلية بتوسيع المستوطنات، وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية، وحث إسرائيل على التراجع عن هذه القرارات، والوقف الفوري لجميع التدابير الأحادية التي تقوض آفاق السلام، مثل الأنشطة الاستيطانية، ومصادرة الأراضي، وتشريد الفلسطينيين، وانتهاكات القانون الدولي .كما أدان جميع أشكال العنف والتحريض عليه، رافضا الخسائر في أرواح المدنيين، وخاصة الأطفال، والمستويات الكارثية للجوع وخطر المجاعة الوشيك بسبب نقص المساعدات، إلى جانب الاعتداءات على العاملين في المجال الإنساني .

وفيما يتعلق بالوضع في لبنان، دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار، وتكثيف الجهود لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة، مع التأكيد على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١، والقرارات الدولية ذات الصلة واتفاق الطائف، لاستعادة الأمن والاستقرار الدائمين في لبنان.

وتحقيقا لهذه الغاية، أكد البيان أهمية إطلاق حوار إقليمي بين دول الخليج، والاتحاد الأوروبي؛ لتعزيز الأمن والاستقرار، واستضافة السعودية النسخة الثانية من هذه القمة في ٢٠٢٦، والالتزام بمواصلة مفاوضات إعفاء المواطنين الخليجيين من تأشيرة تشنجن، فيما أشاد بالجهود السعودية من أجل دفع الأطراف اليمنية للوصول إلى حل سلمي للأزمة اليمنية، ومبادرة المملكة إطلاق تحالف لدعم حل الدولتين، وأكد أهمية حرية الملاحة في البحر الأحمر .فيما أعلنت «القمة»، إطلاق حوار لتسهيل التجارة والاستثمار بين الجانبين، ومواصلة المفاوضات للوصول إلى اتفاقية تجارة حرة، والالتزام بتعزيز الشراكة الاستراتيجية، والارتقاء بها إلى أعلى المستويات على أساس الاحترام والثقة والمتبادلة.

على العموم، تصدرت الأحداث في كل من فلسطين ولبنان، أعمال القمة الخليجية الأوروبية، حيث شدد البيان الختامي على ضرورة وقف التصعيد، وتبني حل شامل يعيد الاستقرار إلى المنطقة، وفق القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، فيما شكلت هذه القمة جزءا مهما من الجهد الدبلوماسي الذي تقوم به المجموعة الخليجية منذ بداية العدوان الإسرائيلي على غزة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، مروراً بالقمة العربية الإسلامية التي استضافتها الرياض في ١١ نوفمبر من نفس العام، والتي هدفت إلى حشد الدعم الدولي لوقف العدوان، وإعادة تفعيل مسار حل الدولتين، وامتداد هذه الجهود إلى الساحة الدولية، عبر الضغط لتوسيع نطاق المساعدات، ومنع تفاقم الأعمال العدائية، ومن أبرز هذه الجهود مبادرة جلالة الملك في القمة العربية ٣٣، بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في

الشرق الأوسط، وما أعلنه وزير الخارجية السعودي الأمير «فيصل بن فرحان»، في سبتمبر الماضي عن إطلاق «التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين»، خلال الاجتماع الوزاري بالأمم المتحدة.

٢٠٢٤/١٠/٢٥

البحرين.. ومجموعة بريكس وتحولات النظام العالمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في عام ٢٠٢٢، تقدمت مملكة البحرين بطلب للانضمام إلى مجموعة «بريكس»، التي يعود تأسيسها إلى عام ٢٠٠٦، وتضم) روسيا، والصين، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا(، مع عدد من الدول العربية، شمل)الجزائر، ومصر، والسعودية، والإمارات، والكويت، والسلطة الفلسطينية .(وفي قمتها التي عقدت في «جوهانسبرج»، في أغسطس ٢٠٢٣، بحضور مسؤولين من نحو ٥٠ دولة ضمن برنامج «أصدقاء بريكس»؛ حضر وزير الخارجية البحريني «عبد اللطيف الزياني» .

وفي كلمته، أثنى «الزياني»، على الدور الذي تلعبه المجموعة كـ«شريك رئيسي» لكثير من الدول في دعم الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة، كما أشاد بالإنجازات التي حققتها في مجالات مختلفة، من بينها «بنك التنمية الجديد»، ودورها البارز في الثورة الصناعية الجديدة، التي تعزز التحول الرقمي والتصنيع والإبداع، مؤكدا دعم البحرين لرؤيتها التي تسعى لعالم أكثر عدالة وإنصافًا وازدهارًا، ومشددًا على أن التحديات العالمية الحالية تتطلب تعاونًا أوسع، وأكثر تنظيماً بين الدول، وهو ما يتماشى مع سياسة المملكة الخارجية، التي تركز على تنمية الشراكات الدولية.

ومن المعلوم أن، مجموعة «بريكس»، تمثل نحو ربع ثروة العالم، و٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و٤٢٪ من سكان العالم، وأكثر من ١٦٪ من حجم التجارة العالمية، وتعتبر نفسها بديلاً عن الهيمنة الاقتصادية الغربية .وقبل انعقاد قمة «جوهانسبرج»، قال وزير الخارجية الروسي، إن انضمام السعودية، والإمارات، والجزائر، ومصر إلى المجموعة سيثريها؛ بسبب ما لهذه الدول من إرث حضاري عربي وإسلامي.

وتسعى دول الخليج– ومنها مملكة البحرين– من خلال الانضمام إلى بريكس، لتعزيز توازن علاقاتها الخارجية، ما يقربها من قوى كبرى، مثل الصين، وروسيا، والهند .وتعتبر «الإمارات»، من أولى الدول خارج دول المجموعة التي أسهمت في بنك التنمية الجديد، الذي يهدف إلى منافسة المؤسسات الدولية، مثل «صندوق النقد الدولي»، و«البنك الدولي»، في تمويل المشاريع التنموية، كما قدمت «الجزائر»، طلبًا للمساهمة في البنك بمبلغ ١,٥ مليار دولار .وفيما تسعى المجموعة إلى إنشاء عملتها الخاصة؛ بهدف كسر هيمنة الدولار؛ فإن انضمام دول عربية إليها، يعد «محطة مهمة» في تحول موازين القوى الاقتصادية العالمية؛ في ضوء أن هذه المجموعة العربية مرشحة لتكون «دولاً رائدة»، في إنتاج وتصدير الطاقات النظيفة خلال العقود المقبلة .

وفي مايو ٢٠٢٤، قام جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بزيارة رسمية لروسيا– أحد الأعضاء المؤسسين لبريكس– بهدف تعزيز التعاون السياسي، والأمني، والاستراتيجي بين البلدين .وتوجت «القمة البحرينية –

الروسية»، بتوقيع العديد من مذكرات التفاهم، والبرامج المشتركة للتعاون الدبلوماسي، والاقتصادي، والثقافي، والصحي، والبيئي، وأكدت تقارب المواقف الدبلوماسية لقيادات البلدين في حرصهما على ترسيخ الأمن، والاستقرار، والسلام الإقليمي.

وخلال الزيارة، تم تفعيل مخرجات «اللجنة الحكومية المشتركة»، للتعاون التجاري، والاقتصادي، والعلمي، والتكنولوجي في ظل ارتباط البلدين بأكثر من ٥٠ اتفاقية، ومذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق في مختلف المجالات السياسية، والأمنية والاقتصادية .فيما أطلع جلالة الملك، الرئيس «بوتين» على نتائج القمة العربية الـ٣٣، والمبادرة البحرينية لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط؛ لإنهاء الحرب في قطاع غزة، وإحياء عملية السلام بإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وفق حل الدولتين، وتوفير الاحتياجات الإنسانية للمتضررين من الحرب، فيما عبر جلالة الملك عن تقديره للمواقف الروسية الداعمة للقضايا العربية العادلة، لاسيما القضية الفلسطينية، وتأييده منح دولة فلسطين صفة العضوية الكاملة في الأمم المتحدة .وفي هذا السياق، دعا الرئيس «بوتين»، جلالة الملك لحضور قمة بريكس التي انعقدت في قازان في أكتوبر الجاري، بصفته رئيس القمة العربية في دورتها الحالية.

وبعد توسيع العضوية في قمة) جوهانسبرج(، غدت مجموعة البريكس تمثل ٤٥٪ من سكان العالم، و٣٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتجاوز مساهمة مجموعة السبع البالغة ٣٠٪، فضلاً عن ٤٢٪ من إمدادات النفط العالمية.

وفي قمة «قازان»، التي تمثل الدورة الـ)١٦(، أعلنت الخارجية الروسية مشاركة ٢٤ رئيس دولة، إضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، حيث وجهت «موسكو»، دعوات إلى ٣٨ دولة؛ أكدت ٣٢ منها مشاركتها، فيما أعلن سفير البحرين لدى روسيا، مشاركة المملكة بوفد يترأسه وزير الخارجية «عبد اللطيف الزياني»، الذي ألقى كلمة نيابة عن الدول العربية خلال القمة، التي توسعت لتضم ١٠ دول حاليًا بعد انضمام الأعضاء الجدد، وتخلي الأرجنتين عن عضويتها في المجموعة.

وفي الوقت الحالي، تزايدت قائمة الدول الراغبة في الانضمام إلى «بريكس»، وبالإضافة إلى البحرين، هناك العديد من الدول التي تسعى للعضوية، مثل) تركيا، والجزائر، وأذربيجان، وبوليفيا، وبنجلاديش، وبيلاروسيا، وهندوراس، وفنزويلا، وفيتنام، وزمبابوي، وإندونيسيا، وكوبا، والكويت، وكازاخستان، ونيكاراجوا، وباكستان، وغينيا الاستوائية، والسنغال، وسوريا، وأوغندا، وتشاد، وسريلانكا، واريتريا، وجنوب السودان، حيث تطمح هذه الدول إلى الاستفادة من العضوية في المجموعة لتعزيز تعاونها الاقتصادي، والسياسي، والمساهمة في إعادة تشكيل النظام المالي العالمي، بما يتماشى مع مصالحها الوطنية.

وبينما أعلنت «الإمارات»، مشاركة سمو الشيخ «محمد بن زايد»، رئيس الدولة في قمة «قازان» كأول مشاركة لها كعضو رسمي، فإن البحرين مؤهلة أيضًا للعب دور فعّال في اجتماعات «بريكس بلس»، التي ستركز على موضوع «بريكس والجنوب العالمي ..بناء مستقبل مشترك للعالم» .وتُعد هذه الاجتماعات الجزء الثاني من أعمال القمة،

فيما ينصبّ الجزء الأول على اجتماعات أعضاء بريكس تحت شعار «تعزيز التعددية من أجل تحقيق تنمية وأمن عالميين أكثر عدالة».

وفي حين تسعى المملكة إلى الانضمام إلى هذه المجموعة، فإنها تسعى للانضمام أيضًا إلى غيرها من المنظمات الاقتصادية، والسياسية الدولية، وقد نوه سفير البحرين لدى موسكو، إلى جهود روسيا لضمان وجود المملكة في المجموعة .

ويقف وراء الطلب البحريني خدمة المصالح الوطنية عن طريق الاستفادة من المميزات الاقتصادية، والسياسية التي يجلبها هذا الانضمام، ومبدأ التوازن، الذي تتميز به سياستها الخارجية، فيما تحتفظ بعلاقات اقتصادية، وسياسية قوية مع الأعضاء المؤسسين لها، فضلاً عن علاقاتها الجيدة بالقوى الغربية الرئيسية، حيث تمثل المجموعة مع توسيع عضويتها خطوة كبيرة نحو عالم متعدد الأقطاب.

وفي نوفمبر ٢٠٢٣– وعلى هامش مشاركته في المنتدى الدولي الخامس لدول بريكس في مدينة «سان بطرس بورج» الروسية – أكد سفير البحرين لدى موسكو، أن انضمام بلاده إلى المجموعة يعزز مكانتها الإقليمية والدولية، من حيث المساهمة في التنمية الاقتصادية والأمن، كما أكد أن العضوية في المنظمات الدولية الكبرى، مثل بريكس، تمنح المملكة «دورًا محوريًا» في دعم اقتصاد المنطقة والمساهمة في نموها.

ومن المعلوم أن علاقة البحرين بالدول الأعضاء المؤسسين لهذه المجموعة هي علاقة متميزة .وفي نفس الشهر– مايو ٢٠٢٤ –الذي زار فيه جلالة الملك، روسيا –كما أشرنا– قام بزيارة الصين، أحد كبار المؤسسين للمجموعة، وذلك باعتباره رئيس الدورة الحالية للقمة العربية، وتأكيدًا على العلاقة التاريخية بين البلدين التي تعود إلى ٣٥ عامًا، منذ بداية العلاقات الدبلوماسية في ١٩٨٩، وهي علاقة وطيدة تقوم على الاحترام المتبادل، والرغبة الصادقة في إقامة نموذج للتعاون الثنائي يخدم المصالح المشتركة، فيما حملت الزيارة واجبًا قوميًا يتضمن الترويج لإعلان البحرين الصادر عن القمة العربية في المنامة في ١٦ مايو، حيث تسعى إلى تعزيز وتنمية العلاقات العربية مع القوى ذات التأثير في السياسة الدولية، بما يخدم المصالح العربية في إطارها الشامل، فضلا عن دعم مبادرتها لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط لتسوية القضية الفلسطينية، وتنمية جهود الاعتراف بفلسطين عضوًا كامل العضوية في الأمم المتحدة .

علاوة على ذلك، تعد «الصين»، ثالث أكبر شريك تجاري للمملكة، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين نحو ٢,٤ مليار دولار في ٢٠٢٢ .وأثناء زيارته لها شارك جلالة الملك في الجلسة الافتتاحية لمنتدى التعاون العربي –الصيني.

أما «الهند»، فهي سادس أكبر مستثمر في البحرين بـ ١,٥ مليار دولار، فيما يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو ٢ مليار دولار .وتعد الجالية الهندية في البحرين أكبر الجاليات الأجنبية .كما تحتفظ المملكة بعلاقات ودية متميزة مع جمهورية جنوب إفريقيا، وقد أشاد «مجلس النواب»، البحريني بموقفها التاريخي في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، معربا عن تأييده للدعوى التي رفعتها ضد إسرائيل أمام «محكمة العدل الدولية»، بتهمة ارتكاب جرائم إبادة جماعية، وخرق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨ .وفيما

يتعلق بالبرازيل، ففي سبتمبر الماضي، كان احتفاء الخارجية البحرينية بمرور ٥٠ عاما على العلاقات الدبلوماسية البحرينية–البرازيلية.

على العموم، بفضل هذه العلاقات المتميزة، تصبح البحرين مؤهلة لقبول طلبها للانضمام إلى مجموعة بريكس، حيث ستتيح لها هذه المنصة فرصة لطرح مبادراتها على المستويين الإقليمي والدولي، متماشية مع نهج الدبلوماسية البحرينية، التي أرساها سمو الشيخ محمد بن مبارك، وأصبحت مدرسة يقتدى بها، والتي تتميز بالإيجابية وتسعى دومًا نحو بناء عالم أكثر عدالة وإنصافًا .وفي الوقت نفسه، المحافظة على سياستها الحيادية، متجنبة الانخراط في المنافسات والصراعات التي لا تخدم مصالحها الوطنية.

٢٠٢٤|١٠|٢٨

هل يضع استشهاد «السنوار» نهاية لحرب غزة؟.. رؤية غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

ركزت حكومة «بنيامين نتنياهو»، اليمينية منذ اندلاع الحرب على غزة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، على تصفية قيادات خصومها الإقليميين، بغض النظر عن التكلفة التي قد تترتب على ذلك من أرواح المدنيين، أو الاستقرار الجيوسياسي، أو الأمن الإقليمي .ويشكل اغتيال شخصيات بارزة، مثل «إسماعيل هنية»، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس نهاية يوليو ٢٠٢٤ في إيران، و«حسن نصر الله»، الأمين العام لحزب الله في سبتمبر، جزءًا من العنف الواسع النطاق الذي أودى بحياة عشرات الآلاف من المدنيين بجميع أنحاء الشرق الأوسط.

واستمرارا لهذا النهج، كان آخر أبرز أهداف إسرائيل، «يحيى السنوار»، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس منذ اغتيال «هنية»، وقائدها في غزة منذ ٢٠١٧، والذي وصفه «جون ألترمان»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، بأنه «العقل المدبر لهجوم ٧ أكتوبر ضد إسرائيل» .وعلى الرغم من التركيز الإسرائيلي على استهدافه؛ فإن استشهاد «العدو الأول» لإسرائيل – كما وصفه «آندي جريجوري» في صحيفة الإندبندنت – وصفته وسائل الإعلام الغربية بأنه «اشتباك وقع مصادفة مع جنود إسرائيليين في غزة، وليس عملية استخباراتية متقدمة».

وعلى الرغم من أن اغتياله يعَد «نجاحا سياسيا كبيرا» لنتنياهو؛ فقد اتفق المراقبون الغربيون على أن نهاية الحرب في غزة، ومعاناة السكان الفلسطينيين ليست قريبة .وعلق «دانييل بايمان»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، بأن الواقعة «ليست نقطة تحول» في الحرب الدائرة في غزة لاستعداد إسرائيل وحماس بوضوح لمواصلة القتال .وحتى وإن أمكن استئناف المفاوضات نحو وقف إطلاق النار؛ فإن كلا الجانبين والوسطاء الخارجيين «ليسوا أقرب إلى خطة واقعية» لحكم المنطقة بعد الحرب.

وعلى الرغم من استجابة الرئيس الأمريكي «جو بايدن»، لاستشهاد «السنوار»، بقيادة ما وصفته صحيفة «الجارديان»، بـ«دفعة دولية»، نحو محادثات سلام جديدة مع ما تبقى من قيادة حماس، إلا أن تعهد نتنياهو بأن «الحرب لم تنته بعد»، يثير الشكوك حول ما إذا كانت واشنطن وحلفاؤها سيظهرون الإرادة السياسية والأخلاقية الكافية للضغط على إسرائيل لوقف الحرب في غزة .وفي هذا السياق، أشار «تشارلز ليستر»، من «معهد

الشرق الأوسط»، إلى أن «الضغوط السابقة لم تُحدث تغييراً في حسابات نتنياهو»، ما يُعد دليلاً قوياً على أن من غير المرجح أن يكون هناك أي تغيير هذه المرة أيضاً.

من جانبه، وصف «جيريمي بوين»، من شبكة «بي بي سي»، استشهاد «السنوار»، بأنه «أكبر انتصار حققته إسرائيل حتى الآن في حربها ضد حماس»، و«ضربة موجعة» للحركة؛ لكنه أشار إلى أنه «لا يمثل خطوة نحو إحلال السلام في غزة، وهو ما اتفق معه «ألترمان»، حيث أكد أن الحرب «دخلت مرحلة جديدة»، بينما رأى «بايمان»، أن استشهاد قائد حماس لم يحقق سوى «نهاية مخيبة للآمال»، مشيرًا إلى أن كلا الطرفين يبدو مستعدًا لمواصلة القتال.

وعلى الرغم من استشهاد العديد من قادة حماس على مدار العام الماضي؛ فإن العديد من المراقبين الغربيين، يرون أن الحركة ستستمر في الصمود، تمامًا كما صمد «حزب الله»، بعد استهداف قائده «حسن نصر الله» .وفي حين يعتقد «بايمان»، أن الهجمات الإسرائيلية المتواصلة ضد غزة، قد «شتتت» قيادة حماس، وأضعفت قدراتها العسكرية، ما جعل قيادتها المتبقية «مفككة»، ومن دون توجيهات واضحة بشأن خطواتها التالية؛ فإن «ألترمان»، يشير إلى أن السنوار، لم يكن مسؤولًا عن العمليات اليومية، وبالتالي لا يتوقع أن يؤدي استشهاده إلى تدهور سريع لقدرات حماس.

علاوة على ذلك، تمت الإشارة إلى نية حماس المحتملة تعيين قائد جديد خلفًا للسنوار لمواجهة إسرائيل .ورغم أن «ألترمان»، أكد أن معارضة السنوار القوية لأي تسوية دبلوماسية لإنهاء الحرب في غزة، قد تجعل استشهاده «فتح الباب أمام إمكانية التوصل إلى تسوية»؛ إلا أن «جوناثان بانيكوف»، من «المجلس الأطلسي»، أشار إلى أن العديد من قادة حماس كانوا يفضلون استراحة مؤقتة من الحرب من خلال صفقة تبادل الرهائن بالأسرى، مما يعني وقفًا مؤقتًا للأعمال العدائية على الأقل.

وفي هذا السياق، أوضح «بوين»، أن كل زعيم لحماس منذ التسعينيات تقريبًا– باستثناء واحد– قد تم اغتياله من قِبل إسرائيل، لكن دائمًا ما يتم تعيين خليفة بسرعة .وفي تقدير «بايمان»، من المرجح أن القائد الجديد سيزيد من تصعيد المقاومة ضد قوات الاحتلال، مدفوعًا برغبة في الانتقام بعد استشهاد السنوار .ورغم حملة القصف الإسرائيلية المستمرة التي خلفت دمارًا وتفككًا في القيادة المركزية للحركة؛ يرى «بايمان»، أن حماس «غير المنظمة والمستضعفة»، ستتمكن من الصمود، وربما «حتى من الازدهار».

وفيما كتب «توماس واريك»، من «المجلس الأطلسي»، أن عديدا من الأصوات في التحليل الغربي «التي تدعي أن حماس هي فكرة لا يمكن هزيمتها عسكريًا؛ على وشك أن ترى نتيجة نظريتها»؛ فقد اعترف «ألترمان»، أن الجماعة «تظل جذابة للعديد من الفلسطينيين، الذين «يأسوا من نهاية تفاوضية» لتدمير إسرائيل لغزة وضمها الضفة الغربية.

على الجانب الآخر، في حين رأى «ألترمان»، أن اغتيال قائد حماس «يخلق مسارًا محتملًا لإسرائيل لتقليص عملياتها العسكرية من موقع قوة إسرائيلية، وحالة وهن أكبر للحركة»؛ فقد أوضح «بايمان»، أن إسرائيل أظهرت بالفعل «إشارة محدودة» على استعدادها لتخفيف هجماتها المستمرة ضد غزة .ورأى «خالد الجندي»، من «معهد

الشرق الأوسط»، أنه بدلاً من استغلال هذا الحدث «لإعلان النصر»، فمن المرجح أن «ترى إسرائيل في استشهاده فرصة» لـ«إتمام المهمة»، والمضي قدمًا في السعي لتحقيق «النصر الكامل» .

وواقعيًا، فإن رد «نتنياهو»، على استشهاد رئيس المكتب السياسي لحماس، بإصراره على ضرورة مواصلة الإسرائيليين إظهار «التحمل والوحدة والشجاعة والصمود»، يؤكد وجهة نظر «بوين» .وعلى الرغم من استشهاد عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين ونزوح الملايين، إلا أن إسرائيل لم تتمكن حتى الآن من تحقيق أي من أهدافها المعلنة، مثل «تدمير حماس كقوة عسكرية وسياسية»، أو «إعادة الرهائن» .

ومن وجهة نظر «ألترمان»، فإنه بالرغم من أن «نتنياهو»، قد يستغل موت السنوار كـ «نصر كبير»، يعزز موقفه السياسي، إلا أن القلق بشأن سلامة الرهائن، سيبرز قريبًا كقضية تثير الرأي العام في إسرائيل .وفي هذا السياق، من المحتمل أن يواجه ائتلافه صعوبة في التوافق على الخطوات التالية.

ويرى «الجندي»، أن «استغلال استشهاد قائد حماس لتحقيق وقف إطلاق النار» في غزة، يعتمد بشكل كبير على «إدارة بايدن»، ومدى استعدادها لممارسة ضغوط فعالة على إسرائيل، ومع ذلك فإن ردود فعل القادة الأمريكيين لا توحي بذلك .من جانبه، وصفه الرئيس «بايدن»، بأنه «عقبة لا يمكن التغلب عليها»، أمام تحقيق السلام، مؤكدًا حق إسرائيل في القضاء على قيادة حماس وبنيتها العسكرية، فيما أشاد وزير الخارجية، «أنتوني بلينكن»، باستهدافه، وحمله المسؤولية عن رفض الجهود الدبلوماسية لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني .

ورغم دعوة «بايدن»، ونائبته — المرشح الديمقراطية لمنصب الرئيس الأمريكي القادم — كامالا هاريس، إلى اغتنام هذه الفرصة لإنهاء الحرب في غزة الآن؛ فقد أشار «بايمان»، إلى أن استشهاد السنوار «لا يطرح حلًا للمشكلة الأوسع نطاقاً المتمثلة في الحكم بغزة»؛ مع عدم توفر «تصور»، أو «تنفيذ» «إطار واقعي لمن سيحكمها مرحلة ما بعد الحرب بعد استشهاد زعيمها .وفي ظل استهداف العديد من قادة حماس، اقترح «ألترمان»، أن الجهود الرامية إلى إنشاء «آلية حكم فلسطينية وطنية غير حزبية وتكنوقراطية»، قد تصبح أسهل في الأشهر المقبلة، ورأى أن هذه الآلية قد تضم شخصيات متعاطفة مع حماس، بالإضافة إلى أفراد من توجهات سياسية متنوعة.

في سياق متصل، افترض «واريك» أن نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية في الخامس من نوفمبر، قد تؤدي إلى دفع واشنطن وحلفائها الأوروبيين نحو الضغط على إسرائيل لتفويض «إدارة دولية مؤقتة لغزة تحت إشراف مجموعة اتصال دولية»، وبدعم من «قوة شرطة دولية» .وهو ما يتماثل مع العديد من الاقتراحات التي طرحت طوال الحرب؛ لكنها لم تُناقش بجدية بسبب استمرار إسرائيل في حملات التدمير المتعمدة، وعرقلتها لمحادثات وقف إطلاق النار .وكما أشارت «كارميل أربيت»، من «المجلس الأطلسي»، فإنه رغم أن نتنياهو يمتلك الآن مخرجًا سهلاً من الحرب، إلا أنه «من غير المحتمل أن يستغله»، مع إعلان نيته البقاء في غزة «سنوات» .

من ثمّ، أكد «واريك»، ضرورة استغلال «الفرصة المحدودة» المتاحة حاليا لتحقيق اتفاق لوقف إطلاق النار بوساطة الولايات المتحدة، مصر، وقطر .وأشار «ألترمان»، إلى أن هناك الآن فرصة أفضل أمام الولايات المتحدة والدول الأوروبية للضغط على إسرائيل «للمضي بسرعة أكبر»، نحو إنهاء الحرب؛ غير أن استمرارها في استهداف المدنيين

الفلسطينيين، دفع «بايمان» إلى استنتاج أن مصير غزة قد ينتهي إلى «دولة فاشلة»، كأثر طويل الأجل للأحداث الحالية.

على العموم، يرى «بوين»، أن إسرائيل قد تحتفل باغتيال السنوار، إلا أنها لا يمكنها تجاهل حقيقة أن حماس لا تزال تحتفظ برهائنها وتواصل القتال .وفي ظل استمرار هذا الوضع، فإن حكومة نتنياهو لن تتراجع عن استخدام العنف، ليس فقط ضد غزة، بل أيضًا ضد خصومها في لبنان وإيران واليمن وأماكن أخرى .بغض النظر عن التكلفة البشرية، والمادية، أو الاستراتيجية.

٢٠٢٤|١٠|٢٩

البريكس وصندوق النقد.. واتجاهات متباينة لمستقبل النظام المالي العالمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

شهدت الساحة الدولية حدثين مهمين يعكسان التباين الجيوسياسي بين كتلتين عالميتين .ففي «واشنطن»، انعقدت الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في ٢١ أكتوبر، والتي تركز على معالجة قضايا الديون العالمية والاستقرار الاقتصادي .بينما بدأت في «قازان» الروسية قمة مجموعة «البريكس» بعد يوم واحد، والتي تسعى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين دولها وتحدي الهيمنة الغربية على النظام المالي الدولي.

وفي مجلة «فورين بوليسي»، وصف «كيث جونسون»، قمة «البريكس، بأنها «مجموعة متباينة من البلدان»، التي «حولت نفسها إلى قوى ثورية عالمية»، حيث لا تقتصر أجندة مؤسسيها) البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا(، على إضفاء الطابع الرسمي على دمج الإمارات، ومصر، وإثيوبيا، وإيران كأعضاء جدد، بل أيضًا الاستمرار في «التوصل إلى بدائل قابلة للتطبيق للهيمنة الاقتصادية الغربية» .وعلى النقيض من تزايد عدد أعضائها ورسالتها الموحدة لتحدي هيمنة الغرب؛ أوضح «فيليب إنمان»، من صحيفة «الجارديان»، كيف تركز مناقشات «صندوق النقد والبنك الدوليين» على ضرورة خفض الديون، بما في ذلك لوم الاقتصادات الغربية الكبرى للسماح ببلوغ ديونها العامة ١٠٠٪ من الدخل الوطني السنوي.

وفي تقييمها للأحداث، أشارت صحيفة «فاينانشال تايمز»، إلى أن توقيتات وأجندات التجمعين تسلط الضوء على «ضعف السلطة العالمية» لصندوق النقد والبنك الدوليين، حيث يتجه مركز الثقل الاقتصادي، بعيدًا عن الولايات المتحدة وأوروبا، نحو الصين والهند، على الرغم من تأكيد «جونسون»، أن «السؤال الأهم» للقمة السادسة عشرة للبريكس، لا يزال قائما حول قدرتها على تشكيل بديل فعلي للنظام الدولي الغربي، خاصة مع تنوع أهداف أعضائها.

وتشير التقارير الغربية، إلى أن المجموعة تعكس نوايا الدول خارج المؤسسة الاقتصادية الغربية بعدم اتباع المطالب الجيوسياسية للولايات المتحدة وأوروبا .ويضيف «كريس ويفر»، من شركة «ماكرو أدفايزوري»، أن لها رسالة أخرى تتمحور حول أن «محاولات عزل روسيا قد فشلت، وأنها تقاوم العقوبات ضدها .ومن ثمّ، تتمثل أهدافها في تقليص الاعتماد المستمر لاقتصاداتها على المؤسسات المالية الغربية، بما في ذلك نظام المدفوعات الدولي

«سويفت»، وسيادة الدولار الأمريكي في التجارة الدولية .وأضاف «ويفر»، أنه بما أن العديد من المشاكل التي تواجهها «مرتبطة بالتجارة والمدفوعات عبر الحدود»؛ فإنها تسعى إلى تشجيع «إنشاء آلية تجارية بديلة، ونظام تسوية عبر الحدود، لا يشمل الدولار، أو اليورو، أو أي من عملات مجموعة السبع»، وذلك للتهرب من العقوبات الغربية .

وكما ذكرت «أسلي أيدنتاسباس»، من مؤسسة «بروكينجز»، فإن «الصين»، باتت تمتلك بديلًا لنظام الدفع «سويفت»، بينما تعيد دول، مثل «البرازيل»، هيكلة احتياطياتها نحو الذهب .ومع «شيوع مبادلات العملات، مقابل صفقات الطاقة» أيضًا؛ فإن مثل هذه التدابير تعكس الخطوات المطروحة نحو «استقلال مالي أكبر عن الغرب».

ومع ذلك، يبقى السؤال حول مدى قدرة البريكس على اتخاذ مواقف سياسية صلبة، «قائمًا»، خاصة مع تنوع أجندات الأعضاء الجدد، حيث تضم حوالي ٤٥٪ من سكان العالم، و٢٨٪ من الاقتصاد العالمي، واقتصاداتها الجماعية ٦٠٢٨ تريليون دولار؛ مما يجعل التنسيق بينها تحديًا مطروحا.

وأشار «جونسون»، إلى أن هذه «المجموعة المتنوعة»، تضم دولاً ذات خلفيات وأيديولوجيات متباينة، مثل «قوة عظمى ماركسية–لينينية»، بجانب «أكبر ديمقراطية في العالم»، بالإضافة إلى دول «تحت المظلة الأمنية الأمريكية»، وأخرى تواجه عقوبات اقتصادية مشددة من واشنطن وحلفائها .ورغم هذه التباينات، فإن إنشاء «بنك التنمية الجديد»، عام ٢٠١٥، سمح لأعضائها «بنسج روابط غير واضحة، لكنها حيوية»، من خلال اجتماعات دورية متوسطة المستوى؛ ما أدى إلى تعزيز التعاون التجاري والاستثماري والدبلوماسي .ومع ذلك، يشير «جيم أونيل»، من مصرف «جولدمان ساكس»، إلى أن تحقيق التوافق حول القضايا الجيوسياسية والاقتصادية الرئيسية، لا يزال «تحدياً مستمراً»، خاصة بين الصين والهند.

وفي الوقت الحالي، يشير المراقبون إلى أن «البريكس»، تُظهر أهمية متزايدة في الساحة الاقتصادية العالمية، مع وجود عدد من المرشحين المحتملين للانضمام إليها .وأشار «روبرت غرين»، من مؤسسة «كارنيجي للسلام الدولي»، إلى أنه «من السهل» على الأعضاء الشكوى من «هيمنة الاقتصادات الغربية»، لكن من «الصعب تصور» وضع حلول قابلة للتحقيق .وأوضح «جونسون»، أنها تُعتبر «خليطًا غير متماسك» من الأنظمة السياسية والاقتصادية؛ ما يجعل تقدير الاستياء من هيمنة الغرب صعبًا .

بالإضافة إلى ذلك، يرى «جيفري فيلتمن»، من «معهد بروكينغز»، أن قمة ٢٠٢٤، «تركز أكثر على شكل المواجهة وليس جوهرها»، حيث تكتفي «بالتظاهر»، بدلاً من إظهار قدرتها الحقيقية على تحدي القيادة الاقتصادية الدولية للغرب .ومع ذلك، ورغم أن «أيدنتاسباس»، اتفقت على أن البريكس ليست «كتلة متماسكة»، إلا أنها أكدت أن لديها «رسالة قوية» تتعلق برغبتها في نظام عالمي بديل، وهي الرسالة التي تحظى بقبول لدى الدول النامية؛ خاصة أنها «تأتي من اقتصادات كبيرة».

وفيما يتعلق باجتماعات «صندوق النقد والبنك الدوليين»، فقد وثق «المجلس الأطلسي»، كيف يسيطر على أجندتهما «تنسيق السياسات لضمان استقرار الاقتصاد العالمي»، مع تباطؤ معدلات التضخم، إلى جانب إجراءات «دعم الدول ذات الدخل المنخفض في أزمات الديون»، وتحسين «الدعم المالي للعمل المناخي» .

وفي وقت يواجه فيه ما يقرب من ٨٠ دولة حول العالم خطر أو معاناة من أزمات ديون؛ أشار «أندريس أراوز»، و«إيفانا لالوفيتش»، من «مركز الأبحاث الاقتصادية والسياسات»، إلى أن صندوق النقد الدولي، يظل «حاسمًا لجعل تخفيف الديون ممكنًا على المدى القصير» .ومع ذلك، فإن تحذير «البنك الدولي»، من أن الحد من الفقر العالمي قد «توقف تقريبًا»، وإن ٧,٣٪ من السكان في العالم من المتوقع أن يعيشوا في فقر مدقع بنهاية العقد الحالي، يُضعف مصداقيتهما حول التنمية والنمو الاقتصادي.

وحول التحديات الحالية التي تواجه المؤسستين الماليتين الدوليتين؛ أوضح «أراوز»، أن «الصندوق الدولي»، قد انحرف عن دوره الأصلي الذي كان يرتكز على «مساعدة الدول المحتاجة»، ليصبح فعليًا في طليعة «مجموعة الدائنين»، و«الحارس» للمصالح المالية للمقرضين الدوليين، موضحا أن العديد من الدول التي تلجأ إليه للحصول على قروض، تواجه «رسومًا إضافية»، تجبرها على دفع «معدلات فائدة أعلى بكثير من المعلن» .ورغم الضغوط التي مارسها اقتصاديون عليه لإصلاح هذه الرسوم، فإن تلك التعديلات «لم تكن كافية»، ما يعني أن الدول المثقلة بالديون لا تزال تتحمل عبئًا ماليًا كبيرًا، يشكل عائقًا أمام تحقيق التنمية المستدامة.

أما بالنسبة إلى البنك الدولي، فقد رأى «بول كولير»، من «جامعة أكسفورد»، أنه «فشل في مهامه، في ضوء زيادة الفقر العالمي —الذي يُقاس بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١٥٠٢ دولار في اليوم— بشكل مستمر»، مشيرًا إلى أن خياره السابق كان متوجها نحو «تحقيق التنمية الاقتصادية، وتقليل الفجوة في مستويات الدخل»؛ لكنه الآن «يحتاج إلى إعادة هيكلة» لاستعادة مصداقيته الدولية.

وفيما يخص هاتين المنظمتين، أوضحت صحيفة «فاينانشال تايمز»، أن هيمنة قوى التصويت فيهما ما زالت تميل لصالح الغرب، مما يضعف مصداقيتهما كمنظمات تدعي تمثيل الصوت العالمي بشكل عادل .ومع ذلك، أشارت إلى أنهما أصبحتا حاليا أكثر أهمية من أي وقت مضى؛ بسبب الضغوط العالمية المتزايدة التي تواجههما، مشيرة إلى الدور الحاسم للتعاون العالمي لضمان نجاح جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وضرورة «تكيف» المنظمتين مع الأوضاع الاقتصادية الحالية المتدهورة، حيث لا توجد أي مؤسسة أخرى تستطيع منافستهما من حيث رأس المال والخبرة والدعم على المستوى العالمي.

على العموم، يمكن القول إن الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية التي تعيشها الساحة العالمية تعكس «تحولًا ملحوظًا»، في موازين القوى الدولية .ففي حين تسعى «البريكس»، إلى إنشاء نظام مالي عالمي بديل عن الهيمنة الغربية، لا تزال المؤسسات المالية التقليدية تكافح لمواجهة تحديات الديون العالمية والاستقرار الاقتصادي .وعليه، يبقى السؤال المهم حول مدى قدرة «بريكس»، على تحقيق هذه الطموحات، فيما تظل هذه المؤسسات «محورية»، لكن عليها التكيف مع المتغيرات العالمية لضمان استمرارية تأثيرها في الساحة الدولية.

٢٠٢٤|١٠|٣٠

العقوبات الاقتصادية.. هل تؤدي إلى العزلة أم إلى تصعيد النزاعات؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

على مدار العقدين والنصف الأول من القرن الحادي والعشرين، ومع تراجع نفوذ بعض القوى الكبرى في النظام الغربي وبقية العالم، واستخدام القوة المباشرة بديلاً عن الدبلوماسية؛ أشار «جوناثان ماسترز»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، إلى أن «العقوبات الاقتصادية»، أصبحت «الأداة المفضلة» لصانعي السياسات الغربيين، التي تأتي كاستجابة لمجموعة واسعة من التحديات الجيوسياسية، والتي تتنوع بين المنافسة الصناعية، والنزاعات المسلحة، وانتهاكات حقوق الإنسان، ومنع انتشار الأسلحة النووية، ومحاربة الإرهاب.

وحول السبب الرئيسي لاستخدام هذه السياسات؛ أوضح «ماسترز»، أنه «محاولة الحكومات والمنظمات المتعددة الجنسيات لتغيير القرارات الاستراتيجية للجهات الفاعلة، سواء كانت دولًا أو منظمات غير حكومية»، والتي تهدد مصالح هذه الحكومات، أو تنتهك المعايير الدولية للسلوك .وتتخذ هذه الإجراءات عادة شكل تقييد وصول الدولة إلى الأسواق الدولية التي يهيمن عليها الغرب، في مجالات التجارة والخدمات المصرفية والمالية، فضلاً عن تجميد الأصول، وحظر السفر على المنظمات والأفراد المستهدفين.

وأشار «مركز أبحاث السياسات الاقتصادية»، إلى أن العقوبات المفروضة على «روسيا»، في أعقاب حربها ضد أوكرانيا، كانت «غير مسبوقة» من حيث حجمها وتعقيدها .ورغم ذلك، اتبعت نفس النمط الذي تم تطبيقه على دول أخرى، مثل) إيران، وكوريا الشمالية، وكوبا، والعراق(، إذ لم تؤدِ إلى تحقيق الهدف المرجو من تغيير سلوك هذه الدول؛ بل إنها غالباً ما أدت إلى نتائج عكسية، حيث أصبحت تلك الدول أكثر عدوانية تجاه الغرب .وأشار «ماكس بوت»، في صحيفة «واشنطن بوست»، إلى أن «الولايات المتحدة»، أصبحت «معتادة» على استخدام العقوبات، إلى حد بات يضر بمصالحها الذاتية، ومصالح حلفائها وشركائها حول العالم.

وفي ندوة عُقدت في «كلية لندن للاقتصاد»، يوم ٢٢ أكتوبر، لمناقشة كتاب «كيف تعمل العقوبات ..إيران وتأثير الحرب الاقتصادية»، تأليف «فالي نصر»، و«نرجس باجوغلي»، وحضرتها «سنام فاكيل»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»؛ تم التطرق الى العديد من المشاكل في نظام العقوبات الاقتصادية الذي تقوده «واشنطن»، ضد دول العالم، ومع إيران كدراسة حالة.

وفي البداية، تم التأكيد على مدى تحول العقوبات الاقتصادية إلى سلاح مفضل للحكومات الغربية– خاصة الولايات المتحدة –لمعاقبة وزعزعة استقرار منافسيها العالميين .وخلال العقدين الماضيين، زاد نظام العقوبات الأمريكية بنحو ٩٠٠٪، حيث فرضت واشنطن عقوبات ضد ما يقرب من ٠٠٠.١٢ منظمة وفرد بحلول ٢٠٢٢؛ ما أثر على ما يقرب من ثلث دول العالم .وأوضح «نصر»، أن وزارة الخزانة الأمريكية، دأبت على استخدام العقوبات كشكل متعمد من أشكال «الحرب الاقتصادية»، ضد الدول التي لا تتوافق مع مصالحها الجيوسياسية أو الاقتصادية .وأضاف «بوت»، أنها «تستخدم ضوابط التصدير، والتعريفات الجمركية، ومراجعات الاستثمار الأجنبي؛ كشكل فعلي للعقوبات التجارية»، بما في ذلك ضد حلفائها وشركائها.

في هذا السياق، أكد «نصر»، و«باجوغلي»، أن العقوبات أثبتت مرارا فشلها في تغيير سلوك الدول المستهدفة على النحو المقصود .وفي حالة أعداء «الولايات المتحدة»، فقد جعلتهم في الواقع «أكثر عدائية، وأشد استبدادًا، وأقل عرضة للخضوع للضغوط السياسية والاقتصادية الغربية» .وفي مقال في مجلة «إيكونوميست»، بعنوان «النتائج العكسية ..كيف تعيد العقوبات تشكيل العالم ضد مصالح واشنطن»؛ رأت «أجاث ديماريس»، أنه «إذا لم تسفر العقوبات عن نتائج في غضون عامين، فإن الدولة المستهدفة عادة لا تنوي الاستسلام» .

ودعمًا لهذا التقييم، خلصت دراسة أجراها معهد «بيترسون للاقتصاد الدولي»، والتي فحصت العقوبات الأمريكية أحادية الجانب بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٧، إلى عدم تحقيقها أهدافها المعلنة سوى في ١٣٪ من الحالات، فيما كلفت الاقتصاد الأمريكي ما قيمته ١٩ مليار دولار سنويًا .وعلى الرغم من هذا الأداء الضعيف، استشهد «بوت»، بـ«زيادة كلفة العقوبات في السنوات التي تلت ذلك مع توسع استخدامها»، ولكن كما كان متوقعًا «لم تصبح أكثر نجاحًا».

من جانبها، أوضحت «باجوغلي»، أن العقوبات الاقتصادية الواسعة، التي تفرضها «الولايات المتحدة»، وحلفاؤها على إيران، وكوبا، وفنزويلا، وروسيا وغيرها، تهدف إلى إضعاف أنظمة هذه البلدان، لكن «بوت»، رأى كيف كان حجب الشركات عن السوق الدولية– كما في حالة «الضغط الأقصى» على إيران التي فرضتها إدارة ترامب – له تأثير في تدمير القطاع العام، لصالح الشركات والمؤسسات المتحالفة بالفعل مع النظام، والتي كانت على استعداد لقبول المخاطر المرتبطة بالتعامل في السوق السوداء العالمية .

وعليه، أكدت «باجوغلي»، و«نصر»، رأى «بوت»، السابق بأن القادة والمسؤولين في البلدان الخاضعة للعقوبات «عادة ما يكونون معزولين عن تأثير العقوبات الأمريكية، بينما يتضرر الناس العاديون، موضحين كيف أضحى الجيش الإيراني أكثر ثراءً؛ بسبب العقوبات الأمريكية، بينما عانى الشعب من التضخم المرتفع، والاقتصاد غير المستدام.

وفيما يخص العقوبات الأمريكية ضد روسيا .فبعد أن تم حرمانها من الوصول إلى معظم الأسواق الدولية، بما في ذلك النظام المصرفي العالمي، والمعاملات المالية بالدولار، وتجميد أصول المسؤولين والشركات الكبرى ومنعهم من السفر؛ توقع «صندوق النقد الدولي»، أن يتعرض اقتصادها لانخفاض بنسبة ١٥٪ .ومع ذلك، كان الانخفاض الفعلي في ذلك العام ٣٪ فقط .وبعد عامين، توقع «الصندوق»، أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لها في عام ٢٠٢٤ بنسبة ٦٠٣٪، وهو معدل أعلى من معدلات النمو في المملكة المتحدة) ١٫١٪(، وفرنسا) ٢٫٨٪ .(

وفي ظل تعرض العديد من الدول لعقوبات اقتصادية مستمرة، فإنها تقاوم هذه الإجراءات، التي غالباً ما تؤثر بشكل غير متكافئ على الطبقات الفقيرة، بدلاً من النخب .وأشار «جيسون بوردوف»، من «جامعة كولومبيا» إلى أن الاعتماد المفرط على العقوبات الاقتصادية من قبل الحكومات الغربية يشبه المثل القائل :«عندما تكون لديك مطرقة، يبدو كل شيء كأنه مسمار»، حيث أصبحت العقوبات الخيار المفضل لصانعي السياسات الغربيين عندما تكون البدائل المتاحة محدودة أو غير فعالة.

من جانبه، أوضح «نصر»، أن عدد العقوبات المفروضة على إيران من قبل «واشنطن»، وحلفائها، «مبالغ فيه إلى حد كبير»، مؤكدا أنها «مجرد وسيلة غربية لإظهار أنها تضغط بشكل أكبر» .وردًا على إطلاق «طهران»، صواريخ باليستية ضد إسرائيل في سبتمبر ٢٠٢٤، أعلنت لندن، وباريس، وبرلين، وروما، إلغاء رحلات الخطوط الجوية الإيرانية، المتجهة إلى تلك الوجهات الأوروبية، وتجميد أصول ومنع سفر ثلاثة أفراد من وزارة الدفاع الإيرانية والحرس الثوري إليها .ومع تصنيف «الخزانة الأمريكية»، مؤخرًا لـ١٧ سفينة إيرانية كـ«ممتلكات محظورة»؛ بسبب تهريبها لصادرات النفط، لن يكون لهذه العقوبات أي تأثير إضافي على تصرفات طهران، بل ستعزز مناهضتها للعقوبات.

علاوة على ذلك، تفتقر السياسة الأمريكية إلى آليات فعالة لتخفيف العقوبات، بما يعني أنها غالباً ما تكون مفتوحة الأجل من دون تحديد واضح لشروط الرفع .ويُبرز هذا الوضع صعوبة تقديم تخفيف للعقوبات كحافز للتعاون، خاصة في ظل الضغوط السياسية الداخلية .وحتى لو التزمت «إيران»، بشروط الاتفاق النووي مثلا، فإن مشاكل أخرى، مثل حقوق الإنسان، وبرنامج الصواريخ الباليستية، ودعم الفصائل المسلحة، تُستخدم كتبرير لاستمرار العقوبات.

وتثير حقيقة أن العقوبات الغربية قد توسعت ضد الدول غير الملتزمة بـ«النظام الدولي القائم على القواعد»؛ تساؤلات حول عدم تطبيقها على «إسرائيل»، التي تم توثيق انتهاكاتها ضد الفلسطينيين من قبل منظمات حقوق الإنسان، فيما تواجه اتهامات بالإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية من قبل «محكمة العدل الدولية» .ومع ذلك، لم تفرض أمريكا، وبريطانيا، والاتحاد الأوروبي، عقوبات إلا على عدد محدود جدًا من المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين .وبينما أعلن وزير الخارجية البريطاني السابق اللورد «كاميرون»، عن خطط لفرض عقوبات على وزراء الحكومة الإسرائيلية والمستوطنين، مثل «إيتمار بن غفير»، و«سموتريتش»، لكن لم تُتخذ أي إجراءات ملموسة بهذا الشأن.

ومع ذلك، أشار «نصر»، إلى أن العقوبات المفروضة على المستوطنين الإسرائيليين، «غير فعالة»، في التأثير على حكومة نتنياهو اليمينية؛ مما يعكس كيف تستخدم الدول الغربية العقوبات كوسيلة رمزية، للإيحاء باتخاذها خطوات ضد انتهاكات القانون الدولي، مع افتقارها إلى الفاعلية الحقيقية في تغيير سلوكيات الأطراف المعنية، مما يعكس فجوة بين الأهداف المعلنة، والسياسات المتبعة .كما خلص «بوت»، إلى أن معظم العقوبات «تفتقر إلى وضوح الأهداف»، وتستمر فترات طويلة من دون أن تحظى بدعم دولي كبير» .ويتفق هذا مع ما أشار إليه «نصر»، و«باجوغلي»، و«فاكيل»، من أن النهج الخاطئ الذي تتبعه الدول الغربية في فرض الحرب الاقتصادية ضد خصومها، لا يحقق أهدافها المرجوة.

كما أن حقيقة أن مثل هذه الإجراءات تؤثر سلبًا أيضًا على الاقتصادات الغربية وشركائهم عبر العالم– بما في ذلك في الشرق الأوسط –لا يمكن تجاهلها أيضًا .وأعاد عقد «قمة البريكس»، السادسة عشرة في روسيا نهاية أكتوبر ٢٠٢٤، تأكيد ذلك، بالنظر إلى كيفية تعاون الدول خارج الدائرة الاقتصادية الغربية– العديد منها تحت العقوبات الأمريكية –لتأسيس نظام مالي خاص بها، يتم من خلاله التهرب بنجاح من العقوبات الخارجية .

على العموم، من خلال الاستمرار في فرض عقوبات اقتصادية صارمة ضد خصومها، لا تفشل «الولايات المتحدة»، وحلفاؤها في تغيير سلوك هذه الدول فحسب، بل تضر أيضًا بالأعضاء الأكثر فقراً في هذه المجتمعات بشكل غير متناسب .كما أن هذه السياسات تعرقل أي إمكانية لمجهودات دبلوماسية مستقبلية .كما أنها تؤدي أيضًا إلى تقويض «النفوذ الجيوسياسي والاقتصادي»، لواشنطن من خلال تقليل الأهمية العالمية لقطاعاتها المصرفية، والخدمات المالية الدولية .ويعكس هذا التوجه العواقب التي يمكن أن تترتب على الاعتماد المفرط على العقوبات كأداة للضغط.

١/١١/٢٠٢٤

مستقبل النفط وتحولات الطاقة في النظام العالمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يظل الحديث عن النفط وتحولات الطاقة موضوعًا متجددًا .ففي بعض الأحيان، يُنظر إليه كمورد طبيعي يقترب من النفاد، ما يستدعي البحث عن بدائل توفر احتياجات العالم من الطاقة، فيما يرتبط أيضا بالعوامل الجيوسياسية، التي تؤثر في إمداداته واستدامة تدفقها، كما أن التداعيات السلبية لاستهلاكه، مثل تزايد الانبعاثات الكربونية والغازات الدفيئة؛ تُعزز من دعوات البحث عن مصادر طاقة نظيفة وموثوقة.

وفي ظل هذا الوضع، تزايدت جهود البحث عن مصادر طاقة نظيفة وموثوقة، حيث تسارعت خطوات الدول نحو الاستثمار في الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية، مع تخصيص ميزانيات ضخمة لهذا الغرض . ومع ذلك، لا يزال النفط يحتفظ بمكانته كأهم مصدر للطاقة عالميًّا، بينما تبقى المصادر المتجددة، محدودة التأثير على المدى القريب.

وفي خمسينيات القرن العشرين، طرح عالم الجيولوجيا الأمريكي «ماريون هوبرت»، نظرية «قمة الإنتاج النفطي»، التي تشير إلى بلوغ إنتاج النفط العالمي أعلى مستوياته قبل أن يبدأ تدريجيًا في الانخفاض حتى نفاد الحقول . وطُبقت نظريته على حقل بعد آخر وفقًا لدورة تبدأ بالارتفاع، تليها مرحلة القمة، ثم التراجع نحو النضوب .وفي عام ١٩٥٦، توقع أن تصل «الولايات المتحدة»، إلى ذروة إنتاجها النفطي بين عامي ١٩٦٥، ثم يبدأ في التراجع بعد عام ١٩٧٠، وهو ما تحقق بالفعل؛ إلا أن اكتشاف النفط الصخري وتطور تقنيات استخراجه وانخفاض تكاليفها، قد غيّر المعادلة .وفي عام ٢٠٠٩، مع بلوغ إنتاجها نحو ٥ ملايين برميل يوميًا؛ قفز إنتاجها بفضل النفط الصخري إلى ٢٣٠١٢ مليون برميل يوميًا، محققة زيادة بنسبة ٦٠١٤٤٪ خلال عقد، لتصبح بذلك أكبر منتج للنفط عالميًا، ما شكّل تناقضًا واضحًا مع توقعات «هوبرت».

من جانب آخر، واصلت شركات النفط عمليات التنقيب في مختلف أنحاء العالم، وبرزت دول جديدة في إنتاج النفط، وانضمت بعض الدول إلى قائمة المنتجين للمرة الأولى؛ مما زاد من تنوع خريطة إنتاج النفط .وفي عام ٢٠٢٣، تم اكتشاف حقل نفطي عملاق في المياه العميقة قبالة سواحل «ناميبيا»– وهو الأكبر من نوعه حتى الآن –ما جعل منظمة «أوبك»، تتطلع إلى ضمها، بعد أن أصبحت رابع أكبر منتج للنفط في إفريقيا .ومع هذا

التطور، ارتفع إنتاج الدول الإفريقية النفطية إلى ٧٧٠٦ ملايين برميل يوميًا، حيث شكلت نحو ٨٪ من الإنتاج العالمي واحتياطياته .

علاوة على ذلك، أصبحت مياه غرب إفريقيا بؤرة اهتمام لشركات الحفر، خاصة بعد اكتشافات النفط والغاز في مياه كوت ديفوار، بينما تعد الاكتشافات أمام سواحل «أرض الصومال»، من أسباب التنافس الإقليمي والدولي على المنطقة .وفي الوقت الحالي، تضم القارة الإفريقية ١٠ دول منتجة للنفط، وقد ساهمت هذه الاكتشافات في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان بشكل ملحوظ.

وفي أمريكا اللاتينية، برزت «غيانا» في عام ٢٠١٥، كأحد أكبر المنتجين الجدد للنفط، محققةً نقلة نوعية من دولة فقيرة إلى واحدة من أغنى دول العالم، حيث يقدر إنتاجها المستقبلي بنحو ٨٠١ مليون برميل يوميًا، رغم أن عدد سكانها لا يتجاوز ٨٠٠ ألف نسمة .ويعود جزء من توتر العلاقات بين «الولايات المتحدة»، و«فنزويلا»، إلى النزاع على منطقة غنية بالنفط تقع على الحدود بين «فنزويلا»، و«غيانا»، حيث تدعم واشنطن»، غيانا في هذا الخلاف .

وتشير تقديرات الخبراء إلى أن «سورينام»، القريبة من غيانا، تملك هي الأخرى فرصًا واعدة لاكتشافات نفطية مماثلة، مما يعزز مكانة منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية كمنطقة ذات أغلبية في الاكتشافات النفطية الجديدة .ووفقًا لبيانات «وحدة أبحاث الطاقة»، ارتفعت كميات الغاز والسوائل النفطية المكتشفة عالميًا بنسبة تزيد على ١٣٠٪ على أساس شهري، لتصل إلى ٣١٠ ملايين برميل نفط مكافئ في فبراير، مقارنةً بـ١٣٤ مليون برميل في يناير .ومن هذا الرقم، تشكل السوائل النفطية نحو ٩٧٪، مما يعزز استمرارية هيمنة النفط على مصادر الطاقة، ويؤكد أن الموارد النفطية لم تُستنفد بعد كما توقعت نظرية «هوبرت».

نتيجة لذلك، قلصت كبرى شركات النفط العالمية من التزاماتها بخفض إنتاج النفط والغاز، مؤكدةً استعدادها لمواصلة إمداد العالم بهذين الموردين ما دامت الحاجة إليهما قائمة .وبينما تزيد هذه الشركات استثماراتها في استخراج كميات أكبر من النفط، يبقى الوقود التقليدي مسيطرًا على نسبة ٨٢٪ من مصادر الطاقة الأولية .وعلى الرغم من وصول حجم الانبعاثات الكربونية الناتجة عن قطاع الطاقة إلى أكثر من ٣٤ مليار طن سنويًا؛ إلا أن واقع أمن الطاقة العالمي يستدعي الاستمرار في تأمين إمدادات النفط والغاز، باعتبارهما عنصرين لا غنى عنهما لضمان استقرار أسواق الطاقة الحالية.

ويظل التوازن بين تأمين إمدادات الطاقة، خاصة النفط، وبين تحمل تكاليف التحول إلى مصادر بديلة، «ضرورة حيوية»، في وقت تتزايد فيه التحديات البيئية، والحاجة إلى كفاءة استهلاك الطاقة .ورغم الجهود المبذولة للتحول إلى الطاقة المتجددة، إلا أن هذا لم يعد أولوية قصوى بعد، مع بقاء النفط في الصدارة كوقود رئيسي، إذ يُتوقع أن يصل الطلب العالمي عليه إلى ٥٠١٠٣ ملايين برميل يوميًا خلال العام الحالي، ما يرسخ مكانته كمصدر أساسي لتلبية احتياجات النقل والصناعة لعقود قادمة.

من جهة أخرى، تُظهر الاستثمارات المتواضعة لشركات النفط والغاز في الطاقة المتجددة) أقل من ١٪ من إجمالي الإنفاق العالمي(، قصورًا عن التوقعات .وبينما من المفترض أن يرتفع إنفاقها من ٥٠٢٪ في عام ٢٠٢٠، إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وفقًا لـ«وكالة الطاقة الدولية؛ إلا أن الواقع الحالي، يشير إلى هيمنة النفط والغاز على مشهد الطاقة العالمي .وفيما تتوقع منظمة «أوبك»، زيادة الطلب العالمي على الطاقة بنسبة ٢٤٪ بحلول عام ٢٠٥٠؛ سيظل النفط والغاز يلعبان دورًا محوريًا في تلبية هذا الطلب.

وتُعد التكلفة المرتفعة لتحول الطاقة من أبرز العقبات التي تواجه الحكومات في العالم، إذ إن التقديرات تشير إلى أن التحول للطاقة النظيفة بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٥٠، سيحتاج إلى استثمارات هائلة تقدر بحوالي ٢٧٥ تريليون دولار، وفقًا لمعهد «ماكنزي» العالمي .ويعادل هذا المبلغ نحو ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مدة ثلاثة عقود، ويعكس صعوبة التحول في ظل عدم استعداد الدول ذات الدخل المنخفض لتحمل هذه التكاليف؛ بسبب محدودية مواردها، مما يحمّل الدول ذات الدخل المرتفع عبئًا أكبر، حيث يتوقع أن تخصص هذه الدول ما بين ١٥٪ و٢٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي لتمويل هذا التحول.

وخلال «أسبوع الطاقة»، الذي نظمته «سنغافورة» مؤخرًا، أوضح رئيس «أرامكو» السعودية، «أمين بن حسين الناصر»، أن تكلفة تحول الطاقة عالميًا ستتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ تريليون دولار حتى عام ٢٠٥٠، مؤكدا أن هذا سيضع عبئًا كبيرًا على الدول النامية، التي ستحتاج إلى استثمارات تصل إلى ٦ تريليونات دولار سنويًا، لتحقيق هذه الأهداف .ويعكس هذا التحدي الصعوبة العملية في تنفيذ هذا التحول.

وأمام هذا الواقع، يُعتبر الاستثمار في تقنيات تقليل انبعاثات الكربون في عمليات إنتاج واستهلاك الوقود الأحفوري، «خيارًا عمليًا»، وأكثر تحقيقًا للبيئة المستدامة، إلى جانب تعزيز كفاءة الاستهلاك وترشيده .وعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي الإنفاق العالمي على تحول الطاقة منذ ٢٠١٣ حتى الآن، حوالي ٥٠٩ تريليونات دولار فقط .وفي مقابل التكلفة الكبيرة لتحول الطاقة حتى ٢٠٥٠، فإن قطاع النفط والغاز يحتاج فقط استثمارات بقيمة نحو ١٤ تريليون دولار بحلول ٢٠٤٥ .ويظل تحول الطاقة بهذه التكلفة العالية، فضلاً عن تأثيره السلبي في اقتصادات ورفاهية الدول المنتجة للنفط والغاز، تحديًا يحتاج إلى تغيير الخطط الحالية، واستبدالها بخطة جديدة أكثر واقعية وتلائم الدول النامية خاصة .

على العموم، يظل النفط حجر الزاوية في أمن الطاقة العالمي على المدى القريب، وتظل دول الخليج هي مفتاح تحقيق هذا الأمن، باعتبارها كمجموعة أكبر مورد للنفط عالميًا، وتستأثر «السعودية»، وحدها بنحو ٢٠١٦٪ من صادراته عالميا، فضلاً عن امتلاكها لما يقرب من ١٣٪ من احتياطياته .وبينما تواصل هذه الدول الاستثمار في تقنيات خفض الانبعاثات الكربونية والطاقة المتجددة، وتلتزم بأهداف الحياد الكربوني ومداها الزمني؛ فإنها تدرك أيضًا أهمية النفط والغاز في اقتصادها وفي أمن الطاقة العالمي .

وعليه، تدفع الأرباح المستقرة والنمو المستمر في الطلب العالمي، «السعودية»، إلى توسيع طاقتها الإنتاجية إلى ١٣ مليون برميل يوميًا بحلول ٢٠٢٧، ما يعكس توجهًا عالميًا للعودة إلى استثمارات النفط والغاز، كخيار أكثر واقعية

واستدامة، خاصة في ظل التكاليف المرتفعة لتحولات الطاقة .وفي وقت تتخلى فيه بعض الجهات عن استثمارات الطاقة البديلة، يظل النفط والغاز خيارًا حيويًا لأمن الطاقة العالمي على الأقل حتى منتصف القرن الحالي.

٥/١١/٢٠٢٤

إسرائيل و«المحكمة الجنائية الدولية».. هل تتحقق العدالة أم تستمر المراوغة؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ٢٠ مايو ٢٠٢٤، وبعد مرور ثمانية أشهر على الحرب الإسرائيلية على غزة، والتي شهدت حملة جوية وبرية مدمرة ضد الفلسطينيين؛ تقدم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، «كريم خان»، بطلب رسمي للمحكمة للموافقة على إصدار أوامر اعتقال دولية، بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو»، ووزير الدفاع «يوآف غالانت»، ووجه إليهما اتهامات بارتكاب «جرائم حرب»، تتضمن «الإبادة الجماعية، واستخدام التجويع كسلاح، والاستهداف المتعمد للمدنيين، وتعطيل تسليم المساعدات الإنسانية الضرورية».

وإلى جانب الحكم الأولي الصادر عن «محكمة العدل الدولية»، الذي قضى بأن إسرائيل تواجه تهما تتعلق بالإبادة الجماعية ضد المدنيين الفلسطينيين في غزة؛ شكل طلب المدعي العام للجنائية الدولية، بإصدار أوامر اعتقال بحق «نتنياهو»، و«غالانت»، صفعة قانونية ودبلوماسية كبيرة لإسرائيل .وكان من شأن هذا القرار أن يلزم الدول الموقعة على نظام روما الأساسي، مثل المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وعدة دول غربية أخرى، بالالتزام بأوامر الاعتقال حال دخولهما إلى أراضيها.

ومع ذلك، وبعد ما يزيد على خمسة أشهر من تقديم «خان»، طلبه، لم تُصدر المحكمة الأوامر بعد .ومع انتهائها من إجراءات ما قبل المحاكمة؛ يبقى السؤال مطروحا حول المدة التي سيتعين الانتظار فيها حتى يُحاسب قادة إسرائيل على أفعالهم، التي تسببت في معاناة هائلة لملايين الفلسطينيين.

وفي ظل تأخير هذه الإجراءات القانونية المهمة، وتأكيد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التزامها بـ«وضع حد للإفلات من العقاب»، عن مرتكبي الجرائم ضد القانون الدولي، و«المساهمة في منع هذه الجرائم»؛ طرح خبراء القانون الدولي تساؤلات حول أثر تقاعسها عن تنفيذ أوامر الاعتقال بحق «نتنياهو»، و«غالانت»، وأي إجراء أوسع ضد الحكومة الإسرائيلية ومؤسساتها العسكرية .ووفقًا لموقع «ميدل إيست آي»، استشهد أكثر من ٧٠٠٠ مدني فلسطيني منذ أن قدم خان طلبه إلى المحكمة .ومع غزو إسرائيل للبنان، وتصاعد الصراع مع إيران، تستمر إسرائيل في إلحاق المزيد من الخسائر في الأرواح والإصابات دون بادرة حل قريب.

ووفقًا للمادة «٥٨» من نظام روما، وبعد تقديم المدعي العام طلبه، عُقدت عدة جلسات ما قبل المحاكمة لفحص الأدلة، واتخاذ القرار بشأن متابعتها قانونيًا .ومع ذلك، واجهت هذه العملية سلسلة من التأخيرات؛ ما أثار

مقارنات مع إجراءات قانونية أخرى للمحكمة .وأشار موقع «ميدل إيست آي»، إلى أن متوسط المدة المستغرقة في جلسات ما قبل المحاكمة بين طلب المدعي العام لإصدار أوامر الاعتقال، والموافقة عليها، منذ تأسيس المحكمة عام ٢٠٠٢، لا يتجاوز شهرين .

وفي حالة أوامر الاعتقال التي أصدرتها ضد الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين»، ومفوضته لحقوق الطفل «ماريا أليكسييفنا»، في مارس ٢٠٢٣، كانت هذه العملية أقل من ثلاثة أسابيع .وعليه، ومع استمرار القضية ضد «نتنياهو»، و«غالانت»، فترة طويلة دون حل؛ أبدت «جيوفيا بينزاتي»، من «جامعة ليدن»، قلقها بشأن «التباين الواضح»، في هذه الأوقات.

ومع ذلك، هناك سبب رئيسي وراء تباطؤ عملية اتخاذ القرار من قبل المحكمة، يتمثل في فتح مشاورات «أصدقاء المحكمة»، التي انطلقت في يونيو، حيث قُدم أكثر من ٧٠ طلبًا إليها، بما في ذلك من إسرائيل .وبما أن هذه العملية تتطلب الرد على البيانات المقدمة؛ أوضحت «بينزاتي»، أن هذا أضاف وقتا إضافيا إلى مداولاتها .ومع انتهاء هذه العملية، لا يزال الحكم معلقًا دون توضيح لأسباب التأخير .إضافة إلى ذلك، تسبب تغيير القضاة في تأخير إضافي، إذ تم سحب القاضية الرومانية «إيلينا موتوك»، واستبدالها في ٢٥ أكتوبر، بسبب حالتها الصحية، مما استلزم إطلاع القاضية الجديدة على مسار القضية، وهو ما سيؤخر الحكم النهائي أيضًا.

وعند دراسة الأسباب وراء تأخير حكمها، تساءل «ريتشارد فالك»، من «جامعة برينستون»، ومقرر خاص سابق للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، عما إذا كانت هذه التأخيرات تدعم الانتقادات الموجهة إليها، بأنها «تتعرض لضغوط من الغرب، وبالتالي ليست مؤسسة موضوعية، بل أداة سياسية في يدهم».

ومن المعروف أن إسرائيل وحلفاءها قد فرضوا ضغوطًا هائلة ومتزايدة على «الجنائية الدولية»، لإنهاء تحقيقاتها في الانتهاكات التاريخية والحالية لإسرائيل ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .ووثقت تقارير «الجارديان»، ما أسمته «حربًا استمرت تسع سنوات»، من قبل وكالات المخابرات الإسرائيلية، التي استخدمت المراقبة والقرصنة، والتهديدات، وحملات التشهير ضد كبار موظفيها في محاولة متعمدة لتعطيل واجباتها القانونية .ونتيجة لذلك، أوضح «الصحيفة»، أن المحكمة قد «عززت أمنها من خلال) عمليات تفتيش منتظمة لمكتب المدعي العام، وفحوصات أمنية على الأجهزة، ومناطق خالية من الهواتف، وتقييمات أسبوعية للتهديدات، وإدخال معدات متخصصة(؛ لكن هذا لم يمنع المدافعين عن إسرائيل من محاولة تعطيل قراراتها بشأن أوامر الاعتقال لنتنياهو، وغالانت.

وفي تحدٍّ سابق للمحكمة في سبتمبر الماضي، زعمت إسرائيل أنها تنتهك المادة «١٧» من نظام روما، التي تلزمها بممارسة ولايتها عندما تكون «الدولة غير راغبة» في القيام بذلك .وأشارت إلى أن إسرائيل لم تُعطَ «الفرصة لممارسة حقها في التحقيق بنفسها»، وهي الاتهامات التي كررها وزير الخارجية الأمريكي، «أنطوني بلينكن»، حيث رفض

–في وقت طلب خان لأوامر الاعتقال – ما وصفه بـ«العجلة» الظاهرة من المحكمة، مشيرًا إلى ضرورة السماح للنظام القانوني الإسرائيلي بفرصة كاملة، والوقت المناسب للتقدم في القضية.

ويمثل السماح للمحاكم الإسرائيلية– التي تتأثر بشكل كبير بحكومة نتنياهو– بتقرير ما إذا كان ينبغي محاسبة قيادتها السياسية والعسكرية، على اتهامات بارتكاب جرائم حرب؛ «عائقًا واضحًا»، أمام تحقيق العدالة .ومع ذلك، أقر أعضاء البرلمان الأمريكي تشريعات تفرض عقوبات على المحكمة «الجنائية الدولية»؛ بسبب محاولتها محاسبة إسرائيل عن انتهاكاتها المتعددة والموثقة لحقوق الإنسان وخرقها للقانون الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، ففي بيان مكتوب للمحكمة في يونيو، تحدت الحكومة البريطانية ولاية المحكمة الدولية على إسرائيل، رغم أنه لم يتم تقديم أي حجة بشأن الولاية في قضية انتهاكات «روسيا»، للقانون الدولي في أوكرانيا . وعلى الرغم من أن حكومة «كير ستارمر»، تخلت عن هذا الاعتراض بعد شهر؛ فإن «لندن»، لا تزال ترفض اتخاذ إجراءات ذات مغزى ضد محاسبة إسرائيل، مثل تنفيذ حظر شامل على تصدير الأسلحة إليها، وهو ما رفضه وزير الخارجية «ديفيد لامي»، الذي أكد أن لإسرائيل «حق الدفاع عن نفسها».

وفي ظل التأخير المستمر لقرارها النهائي بشأن أوامر الاعتقال، تمت الإشارة إلى أن هذا يمثل «إنكارًا للعدالة»، لعشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين استشهدوا أو جُرحوا، وللملايين الذين تم تهجيرهم نتيجة الحرب الإسرائيلية المستمرة على غزة .وأثارت «بينزاتي»، تساؤلات حول أن المداولات المستمرة للقضاة «مقلقة بشكل خاص لضحايا هذه الحرب»، مؤكدة أن «العدالة المتأخرة هي عدالة مُنكرة» .

وبتوسيع هذه الحجة، أشار «لويجي دانييل»، من جامعة «نوتنغهام ترنت»، إلى أنه «بالنظر إلى جسامة الجرائم التي ارتكبت» حتى قبل أكتوبر ٢٠٢٣، فإن «طلب المدعي العام في مايو»، كان «متأخرًا»، بالفعل في السعي لتحقيق العدالة للمدنيين الفلسطينيين ومحاسبة قادة إسرائيل، مضيفا أن «غياب هذه المحاسبة»، يُعزز الشعور لديهم بأنهم فوق القانون، ويشجعهم على ارتكاب المزيد من الجرائم»، مؤكدا أن الاستمرار في عدم اتخاذ أي إجراء، ليس فقط من قبل الهيئات القانونية الدولية، مثل «الجنائية الدولية»؛ لكن أيضًا من قبل حكومات الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، والاتحاد الأوروبي، يتيح لهذه الانتهاكات أن تحدث بل ويزيد من تفاقمها، كما يتضح من غزو إسرائيل للبنان، الذي أسفر عن استشهاد آلاف المدنيين، وإجبار مئات الآلاف على النزوح.

على العموم، أشار «فالك»، إلى أن «القانون الدولي، إذا تم تطبيقه عمليًا، يلعب دورًا مهمًا في إضفاء الشرعية على تشكيل الرأي العام، وتأثيره على نتائج النزاعات الدولية البارزة» .ومع اقتراب صدور حكم نهائي بشأن طلب خان لأوامر الاعتقال لنتنياهو وغالانت– رغم توقع الموافقة عليه –يبقى سؤال آخر بلا إجابة :هل ستلتزم الدول

الموقعة على نظام روما بهذا الحكم؟ وإذا لم تفعل، فإن ذلك لن يزيد إلا من قوة الحكومة الإسرائيلية المتطرفة في مواصلة انتهاك القانون الدولي، محمية من البلدان التي امتنعت عن إدانتها .

وفي الأخير، تسلط هذه الديناميكيات الضوء على التحديات الكبيرة التي تواجه العدالة الدولية، وتؤكد الحاجة الملحة إلى محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وضرورة تعزيز الالتزام بالقوانين الدولية.

٦/١١/٢٠٢٤

حرب غزة تكشف ازدواجية المعايير الأمريكية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خلال العام الماضي، هيمنت على التغطية الإعلامية والتحليلات الغربية للحروب الإسرائيلية المدمرة في الشرق الأوسط؛ مناقشات حول جهود حكومة الولايات المتحدة، بالتعاون مع حلفائها في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، لاستخدام نفوذها الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي، في محاولة متكررة وغير ناجحة لإقناع الائتلاف الإسرائيلي اليميني المتطرف، بقيادة بنيامين نتنياهو، بتغيير مساره المدمر تجاه الشعب الفلسطيني .

وفي هذا السياق، أشار ستيفن والت، من جامعة هارفارد، إلى أن واشنطن، تملك نفوذًا أقل على إسرائيل مما كان يُعتقد سابقًا، بينما اعتبر جيريمي بوين، من شبكة بي بي سي، أن تهديد بايدن، في أكتوبر، بتقييد إمدادات الأسلحة الأمريكية لإسرائيل، يعكس غضبه من إخفاق حليفه في الوفاء بوعوده.

وتتناقض هذه التقييمات مع الواقع، حيث تواطأت واشنطن، بشكل مباشر، ليس فقط في حروب إسرائيل ضد غزة ولبنان، التي أسفرت عن مقتل عشرات الآلاف، وتشريد الملايين من المدنيين، بل أيضًا في القمع المستمر للشعب الفلسطيني على مدى عقود تحت نظام الفصل العنصري، وهو ما يتعارض تمامًا مع القيم والمبادئ التي تدعي الولايات المتحدة أنها تدعمها عالميًا.

وبينما تعكس أغلبية الأمريكيين) ٦١٪– (وفقًا لاستطلاع أجراه مجلس شيكاغو للشؤون العالمية –رأيًا إيجابيًا بشأن دور بلادهم في الشرق الأوسط؛ فقد اعترف مسؤولون سابقون في إدارة بايدن– الذين استقالوا احتجاجًا على تصرفات حكومتهم –بوجود تواطؤ لا يمكن إنكاره من جانب الحكومة الأمريكية وحلفائها في الغرب في الحملة الإسرائيلية المنهجة لإبادة الشعب الفلسطيني .وتتمثل الطريقة الأكثر وضوحًا لتواطؤ الغرب في حروب إسرائيل التدميرية، في كيفية تزويد تلك الدول لها بالوسائل اللازمة؛ لإلحاق أضرار بشرية ومادية هائلة بغزة، والضفة الغربية، ولبنان، وأهداف أخرى بجميع أنحاء الشرق الأوسط.

ومن المعلوم، أن واشنطن، تُعتبر أكبر داعم عسكري لإسرائيل .وأوضحت بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أن ٦٩٪ من إجمالي وارداتها العسكرية بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٣، كانت من الولايات المتحدة .ووثق مجلس العلاقات الخارجية، أن إسرائيل– التي تُعد أكبر متلقٍ للمساعدات العسكرية والاقتصادية الأجنبية منذ عام ١٩٤٨– حصلت على ما يقرب من ٣١٠ مليارات دولار؛ أي ما يعادل ضعف ما تتلقاه أي دولة أخرى .

ومن خلال مذكرة تفاهم أقرها الكونجرس، يخصص البيت الأبيض سنويًا ما لا يقل عن ٨٠٣ مليارات دولار من التمويل العسكري لها .وخلال العام الماضي، ارتفع هذا الدعم بشكل كبير ليصل إلى ١٧٫٩ مليار دولار، في شكل)قنابل وقذائف وطائرات وصواريخ ومدافع(، جميعها استخدمت ضد أهداف مدنية في غزة .وفي السياق ذاته، سجل معهد واتسون للشؤون الدولية، أنها قدمت لإسرائيل دعمًا عسكريًا إجماليًا تجاوز ٧٦.٢٢ مليار دولار خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٢٣ إلى سبتمبر ٢٠٢٤، مؤكدًا أن هذا التقدير متحفظ وغير شامل، ولا يعكس حجم الدعم الأمريكي لها أثناء تدميرها لغزة ولبنان .

ورغم أن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، ووزير الدفاع لويد أوستن، أرسلا رسالة إلى حكومة نتنياهو في منتصف أكتوبر ٢٠٢٤، يحذران فيها من العواقب المحتملة لشحنات الأسلحة الأمريكية المستقبلية، إذا استمرت القيود الشديدة على المساعدات الإنسانية للمدنيين في غزة؛ إلا أن التساؤلات حول ما إذا كانت الحكومة الأمريكية ستنفذ مثل هذا الإنذار، يجب ألا تغطي على حقيقة أنها قد زودت إسرائيل بالفعل بالأسلحة والذخائر التي تحتاج إليها للقيام بهذه الحروب، وتمكينها من الاستمرار .

وبناءً على ذلك، تبرز الولايات المتحدة، كطرف متورط في الجرائم التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي، حيث يعكس إصرار بايدن، وكبار مسؤولي إدارته على التأكيد، أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها؛ أن أي توقعات بشأن تغيير السياسة الأمريكية تظل بعيدة المنال.

من ناحية أخرى، فإن مقاومة واشنطن، الواضحة للدبلوماسية، وسيادة القانون الدولي، أدت أيضًا إلى استشهاد عشرات الآلاف من المدنيين، فضلًا عن الإصابات جراء هجمات الطائرات والدبابات والجنود الإسرائيليين .وخلال الأشهر القليلة الأولى من حرب إسرائيل في غزة، استخدمت حق النقض أكثر من مرة ضد قرارات وقف إطلاق النار، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة .ومع تقديمها مقترحا لمجلس الأمن بوقف إطلاق النار بغزة في يونيو ٢٠٢٤، كان أكثر من ٣٧ ألف فلسطيني قد استشهدوا على يد قوات الاحتلال، وأُجبر جميع السكان المدنيين تقريبًا على الفرار من منازلهم.

في السياق ذاته، تولت الولايات المتحدة، دورًا مباشرًا، لدعم إسرائيل، وتقويض الجهود الدولية الرامية إلى مساءلتها عن الانتهاكات العديدة الموثقة التي ارتكبتها، حيث رفضت الحكم الأولي لـمحكمة العدل الدولية، في يناير ٢٠٢٤، الذي ينص على أن حليفتها لديها قضية تستحق النظر بتهمة ارتكاب الإبادة الجماعية ضد

الفلسطينيين في غزة، وكذلك الحكم الاستشاري للمحكمة في يوليو ٢٠٢٤، حول عدم قانونية احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية .

ومع انضمام الكونجرس إلى محاولات إسرائيل لتهديد المدعي العام، والقضاة في المحكمة الجنائية الدولية؛ لإسقاط القضايا المتعلقة بمذكرات الاعتقال الدولية، ضد نتنياهو، ووزير دفاعه يوآف غالانت، بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية؛ أشار ريتشارد فالك، من جامعة برينستون، إلى أن الولايات المتحدة وحلفاءها أظهروا مرة أخرى ازدراءهم لسلطة القانون الدولي، عندما تعارضت مع مصالحهم الاستراتيجية.

كما أن أحد الديناميكيات الأخرى، التي تورطت فيها لزيادة معاناة الفلسطينيين، تتعلق بتقييد إسرائيل المتعمد للمساعدات الإنسانية الضرورية إلى غزة .وبالمقارنة مع أكثر من ٢٢ مليار دولار قدمتها لقوات الاحتلال، لتمكينها من تنفيذ هجماتها الجوية المتكررة، وغزوها للأراضي الفلسطينية؛ فإن إدارة بايدن، لم تلتزم سوى بـ٢٠١ مليار دولار كمساعدات إنسانية للمدنيين الفلسطينيين .ولا ينبغي نسيان كيف دعمت عبر إدارات متعددة الحصار الذي استمر ١٦ عامًا على غزة، والذي ألحق أضرارًا إنسانية واقتصادية هائلة بالمنطقة.

وتحت رعاية إدارة بايدن، قيدت حكومة نتنياهو، بشدة تدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة .ورغم المناشدات المتكررة من بلينكن، وأوستن خلال الفترة من ١ إلى ٢٢ أكتوبر، دخلت غزة ٧٠٤ شاحنات مساعدات فقط، وهو ما وصفته صحيفة فايننشال تايمز، بأنه انخفاض حاد، مقارنةً بمعدل الشهر السابق الذي بلغ حوالي ٣٠٠٠ شاحنة .وفي الوقت الذي أشار فيه بلينكن، إلى أن المزيد من التقدم مطلوب من الإسرائيليين في إيصال المساعدات، مؤكدا مناقشته خطوات عاجلة ومستدامة مع نتنياهو؛ أوضحت تقارير سكاي نيوز، بأنها منعت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) الأونروا (من الوصول إلى الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يعكس كيف يتجاهل ائتلاف نتنياهو مطالب الحكومات الغربية.

علاوة على ذلك، اعترف ١٢ مسؤولًا سابقًا في الإدارة الأمريكية– استقالوا احتجاجًا على سياسة واشنطن تجاه حرب غزة –بأن الدعم الدبلوماسي وتدفق الأسلحة المستمر لإسرائيل، قد ضمنا تورطًا ملموسًا للولايات المتحدة في قتل وتجويع السكان الفلسطينيين المحاصرين في غزة .وعلى الرغم من إعلان بلينكن في ٢٤ أكتوبر، تقديم ١٣٥ مليون دولار كمساعدات إنسانية للفلسطينيين في مجالات المياه والصرف الصحي وصحة الأم؛ فإن هذا المبلغ، يظل ضئيلًا أمام الأضرار، التي تُقدّر بمليارات الدولارات، والتي تسببت بها القنابل والذخائر الأمريكية في غزة؛ مما أسهم في استمرار الكارثة الإنسانية الهائلة.

وعليه، تشير هذه الوقائع والشواهد على تورط الولايات المتحدة، في حرب إسرائيل على غزة ومساهمتها بشكل مباشر في تحقيق الطموحات طويلة الأمد لحكومة نتنياهو في تدمير الفلسطينيين .وبالإضافة إلى القيود الاقتصادية

الصارمة المفروضة على القطاع طوال السنوات الست عشرة التي سبقت أكتوبر ٢٠٢٣ – والتي بلغت حوالي ٨٠٣٥ مليار دولار، أي ما يعادل ١٧ ضعف الناتج المحلي الإجمالي السنوي للمنطقة قبل الحرب– أشار تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في سبتمبر ٢٠٢٤، إلى أن استعادة غزة لمستوى النمو الاقتصادي، الذي كانت عليه في عام ٢٠٢٢، قد يستغرق ٣٥٠ عامًا .وعلى الرغم من تأكيد بلينكن على معارضة حكومته للاحتلال العسكري الإسرائيلي لغزة؛ فإن واشنطن لم تتخذ أي خطوات فعلية لوقفه.

ورغم مناشدة المسؤولين السابقين في الإدارة الأمريكية في يوليو ٢٠٢٤، لإدارة بايدن، لتطبيق الضغط الضروري والمتاح، على ائتلاف نتنياهو، لم يُتخذ أي إجراء فعلي بهذا الخصوص .ولا تبدو آفاق الإدارة الأمريكية القادمة أكثر إشراقًا –سواء بقيادة كامالا هاريس، أو دونالد ترامب – حيث يعكس كلا المرشحين التزامًا قويًا بدعم إسرائيل، ما يُضعف احتمالية حدوث أي تغييرات جوهرية في السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

من جانبه، انتقد فولك، الذي شغل سابقًا منصب المقرر الخاص للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما وصفه بـالنفاق الأخلاقي، في مواقف الولايات المتحدة وحلفائها، إزاء القانون الدولي وحقوق الإنسان، مسلطًا الضوء على ازدواجية معاييرهم في حالتي غزة وأوكرانيا .وأشار إلى أن مثل هذه المعايير المزدوجة ليست مستغربة، إذ إن الإدارة الأمريكية، فيما يتعلق بإسرائيل والفلسطينيين، تتجاهل باستمرار التزاماتها المعلنة تجاه العدالة والأمن للجميع .بدءًا من سنوات طويلة من الحماية للاحتلال الإسرائيلي وقمع الشعب الفلسطيني، وصولًا إلى تورطها المباشر في قتل آلاف المدنيين، الذين سقطوا ضحايا للعمليات العسكرية الإسرائيلية خلال العام الماضي.

٢٠٢٤\١١\٧

تحديات وآفاق الدولة الواحدة بعد عام من حرب غزة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خلال العام الماضي، تعرضت غزة– ومازالت –لدمار واسع على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي؛ ما أسفر عن سقوط عشرات الآلاف من القتلى، وملايين النازحين، وإلحاق أضرار مادية جسيمة، قد يستغرق إصلاحها عقودًا .

ويُمثّل هذا التدمير أحدث فصل في سلسلة طويلة من القهر التاريخي، الذي يتعرض له الفلسطينيون على يد قوات الاحتلال .

ومنذ نكبة عام ١٩٤٨، واحتلالها للضفة الغربية وأراضٍ أخرى عام ١٩٦٧، فرضت إسرائيل نظامًا منهجيًا، من التمييز العنصري والديني، حيث سلبت حقوق الفلسطينيين وممتلكاتهم بشكل مستمر، بموافقة دول غربية كبرى، مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة اللتين تدّعيان حماية القانون الدولي، وحقوق الإنسان عالميًا .

وعلى النقيض من الحكومات الغربية، التي تدّعي التزامها بتحقيق حل، يتمثل في دولتين للإسرائيليين والفلسطينيين، كوسيلة لإحلال السلام والأمن في الشرق الأوسط؛ صدر كتاب بعنوان واقع الدولة الواحدة ..ما هي إسرائيل/فلسطين، تأليف مايكل بارنيت، وناثان براون، ومارك لينش، وشبلي تلحمي .وفي مقال مشترك لهم في مجلة فورين أفيرز، طرح المؤلفون وجهة نظرهم، بأن الوقت قد حان للتخلي عن حل الدولتين، الذي لا يزال المسؤولون الغربيون يزعمون أنهم يسعون لتحقيقه.

وإدراكًا لأهمية هذه القضية، عقد مركز دراسات الأمن والحقوق، بجامعة روتجرز، ندوة افتراضية، مع اثنين من مؤلفي الكتاب؛ لتقييم تأثير أحداث العام الماضي على حاضر ومستقبل واقع الدولة الواحدة .أدارها فيصل كوتي، الأكاديمي بالجامعة، وشارك فيها كل من تلحمي، وبراون.

في البداية، أوضح كوتي، أن الهدف من الندوة هو دراسة ما أسماه تحول المنظور، من حل الدولتين المراوغ، إلى مواجهة واقع الدولة الواحدة، كما طُرح تفصيلًا في الكتاب، مؤكدا أن الأمر يتطلب فهمًا عميقًا، لمفاهيم الدولة والسيادة والمواطنة .من جانبه، أضاف تلحمي، أنه عند وصف إسرائيل وفلسطين من خلال منظور العلوم السياسية؛ يصبح من المستحيل التعامل مع النتيجة النهائية دون تحديد واضح ودقيق لما هو موجود.

وفي شرحه لكيفية تأليف الكتاب، أشار براون، إلى أن الفكرة بدأت بمناقشات بين الأكاديميين في عام ٢٠١٩، وهو العام الذي اتضح فيه التأخر في التوصل إلى إجماع حول واقعية حل الدولة الواحدة، موضحا أن جميع مؤلفيه قد تناولوا هذا الموضوع، باعتبارهم مؤيدين نشطين لحل الدولتين، حتى قبل فترة طويلة من انتشار هذا الرأي.

وفي تعليقاته، أقر تلحمي، بأن مناقشة هذا الموضوع في تلك الأوقات العصيبة، تعد أمرًا صعبًا للغاية، بالنسبة للأكاديميين وخبراء السياسة الخارجية في الشرق الأوسط .ومع ذلك، أشار إلى أن المراقبين في مختلف أنحاء العالم ليسوا بحاجة لأن يكونوا خبراء في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ليشعروا بـ الحزن الشديد، إزاء نزيف الأرواح والمعاناة الهائلة، التي يتعرض لها المدنيون في غزة، والضفة الغربية، ولبنان وغيرها من الأماكن، مؤكدا غياب أي ضوء في نهاية النفق، حيث يتم تعريف مستقبل إسرائيل وفلسطين، على أنه لعبة محصلتها صفر، مما يجعل

فكرة إحلال السلام والأمن في المنطقة، معقدة للغاية بالنسبة لأولئك الذين يسعون لتحقيق هذا الهدف، رافضا الفكرة التي روج لها العديد من الخبراء الغربيين، والتي تتعلق بسيناريو ما يُسمى اليوم التالي في غزة، معبرًا عن أسفه لأن الحقائق على الأرض جعلت من المستحيل إرساء السلام.

وفي شرحه للاستنتاجات التي توصل إليها مع زملائه جونز، وبارنيت، ولينش، قبل اندلاع الحرب على غزة، أكد أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية من غير المرجح أن يكون مؤقتًا، كما أنه لا يوجد مسار سياسي في الأفق، لتغيير هذا الوضع، مشيرًا إلى أن هذا الواقع كان قائمًا لفترة طويلة قبل أحداث أكتوبر ٢٠٢٣، ومؤكدا أيضًا أن آفاق حل الدولتين قد تقلصت بشكل كبير، في السنوات التي سبقت هذه الحرب، خاصة مع التوسع الهائل للمستوطنات الإسرائيلية، حيث يعيش حوالي ٧٠٠,٠٠٠ مستوطن يهودي بشكل غير قانوني في الضفة الغربية، فضلا عن الدور المدمر الذي لعبه صعود اليمين الإسرائيلي المتطرف، بقيادة بنيامين نتنياهو، وأعضاء حكومته، مثل إيتمار بن غفير، وبتسائيل سموتريتش، والذين جعلوا هدف حكومتهم هو السيطرة بالقوة على جميع الأراضي، مما يجعل من المستحيل على أي طرف الادعاء بأن أفعال إسرائيل وانتهاكاتها هي مؤقتة.

وفي ظل هذا الوضع، رأى أن الخبراء والأكاديميين سعوا إلى التمييز بين مفهومي الدولة والسيادة؛ حيث ترتبط الأولى بـالتحكم وفرض السيطرة، بينما تتعلق الثانية بـالاعتراف الدولي بذلك التحكم .وبناءً على ذلك، فإن إسرائيل لا تمتلك سيادة على واقع الدولة الواحدة، إذ لا يزال القانون الدولي يعترف بسيادتها وفق حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وهو ما أكدته محكمة العدل الدولية في يوليو ٢٠٢٤، من أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ حرب الستة أيام، غير قانوني، ويجب أن ينتهي على الفور، وأنها تمارس سيطرة وتحكمًا فعالًا، على الأراضي المحتلة، والسكان الفلسطينيين الذين يعيشون فيها، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

وبعد أن تم الاعتراف بأن سيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، هو انتهاك للقانون الدولي؛ أشار تلحمي، إلى ضرورة أن يسأل المراقبون أنفسهم عن نوع الدولة، مؤكدا أنه لا يمكن تجنب التمييز بين اليهود وغير اليهود داخل هذه الدولة .وفي إشارة إلى التفرقة، التي يتعرض لها المواطنون العرب الإسرائيليون الذين يتمتعون بحقوق سياسية ومدنية، وخضوع سكان الضفة الغربية لثلاث مناطق منفصلة محددة للسيطرة الإسرائيلية المباشرة؛ خلص إلى أنه من المستحيل بالنسبة له ولزملائه عدم التعامل مع مصطلح الفصل العنصري، لوصف حكم إسرائيل في واقع الدولة الواحدة .

في هذا السياق، أشار جونز، إلى أن مؤلفي الكتاب استخدموا مصطلحات، مثل الإبادة الجماعية، والفصل العنصري، لكن مع مستوى معين من المسافة التحليلية .ورغم اعترافه بأن تحقيق ذلك أصبح صعبًا بشكل متزايد؛ بسبب الاستجابة العاطفية للمعاناة الهائلة الناجمة عن حروب إسرائيل في غزة ولبنان، بالإضافة إلى تصاعد العنف في الضفة الغربية خلال العام الماضي، فقد شدد على أن الوقت قد حان لوضع سياسة أمريكية وغربية تجاه إسرائيل وفلسطين، ليس بناءً على حلم لم يعد ممكنًا؛ لكن على أساس الواقع القائم فعلاً.

وبالانتقال إلى تأثير الأحداث التي وقعت منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، على المستقبل بين إسرائيل وفلسطين؛ أوضح أن هذه الأحداث، جعلت واقع الدولة الواحدة لا يقبل الجدل تقريبًا؛ إذ إن تصرفات إسرائيل حولت هذا الواقع إلى شكل عنيف وخبيث للغاية، من خلال التدمير الشامل للمجتمع الفلسطيني، الذي تعرض سكانه لعدد لا يُحصى من الصدمات؛ ما يجعل من الصعب التنبؤ بعواقبها على المدى الطويل.

وفي سياق تحليل الوضع الراهن، أشار تلحمي، إلى أن أحد العوامل الأساسية وراء التدهور الخطير في الأوضاع الإسرائيلية والفلسطينية في عام ٢٠٢٣، يتمثل في سياسات الحكومة الأمريكية، التي تُعتبر مسؤولة عن تمكين الواقع الجائر للدولة الواحدة .ولفت جونز، إلى أن المسؤولين في واشنطن وأوروبا– حتى أثناء المناقشات غير الرسمية –أصبحوا يتجنبون التحدث عن حل الدولتين، أو عملية السلام باعتبارهما أهدافًا سياسية واقعية.

وبالتالي، وبينما يواصل كبار المسؤولين السياسيين الأمريكيين، مثل الرئيس جو بايدن، ووزير خارجيته أنطوني بلينكن، الإشارة بشكل متكرر إلى حل الدولتين؛ يرى جونز، أنه لا توجد سياسة قابلة للتطبيق لتحقيق هذا الهدف، حيث إن الدبلوماسيين الأمريكيين يفتقرون إلى الخيارات، ولا يعرفون كيفية التعامل مع الطريق نحو حل سياسي دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين .ونتيجة لذلك– سواء كان ذلك عن عمد أو غير ذلك –أصبح الأمر بمثابة غطاء للسياسيين الغربيين للاحتفاظ بمظهر الالتزام بالسلام في الشرق الأوسط.

علاوة على ذلك، أشار جونز، إلى أن هناك قضية مهمة أخرى، تتعلق بواقع الدولة الواحدة، وسيطرة إسرائيل على الفلسطينيين، وهي الفكرة التي يتبناها العديد من المسؤولين والمعلقين الغربيين، والتي مفادها أن الصراع التاريخي بين الطرفين استثنائي، ولا يمكن حله إلا من خلال المفاوضات المباشرة .ومع ذلك، هناك مجموعة من المعايير القانونية الدولية وهياكلها، بما في ذلك ما تتضمنه الأمم المتحدة، والتي لا ينبغي التغاضي عنها، مؤكدا أن الولايات المتحدة وحلفاءها قد اتبعوا هذا النهج لدعم إسرائيل.

من جانبه، وافق تلحمي، على أن الحكومة الأمريكية ليست مجرد مراقب للأحداث، التي توجه دبلوماسيًا، بل هي في الواقع من تُمكّن إسرائيل –في الماضي، والحاضر، والمستقبل –على فعلها، وعليه، فإن من يحتاجون أكثر إلى التوعية حول واقع الدولة الواحدة التي تفرضها إسرائيل على الشعب الفلسطيني هم صانعو القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، الذين يستمرون في تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والعسكري غير المحدود لإسرائيل، بينما تنتهك حليفتهم بشكل متكرر ومن دون خجل القانون الدولي وحقوق الإنسان.

٢٠٢٤/١١/٨

اقتصاد البحرين على طريق النمو المستدام ٢٠٢٤

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

استضافت البحرين– بتنظيم من مجلس التنمية الاقتصادية –المنتدى الاستثماري بوابة الخليج، في نسخته الثانية يومي ٣ و٤ نوفمبر، تحت شعار الاستثمار في منطقة مزدهرة، الذي شهد مشاركة واسعة من كبار المسؤولين والخبراء وقادة الأعمال من المنطقة والعالم؛ بهدف بناء شراكات مستدامة، واستكشاف فرص استثمارية جديدة، في إطار مساعي المملكة لتعزيز مكانتها كوجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودعم جهودها الرامية إلى تنويع الاقتصاد، وتعزيز القطاعات غير النفطية، كمحركات رئيسية للنمو، تماشيا مع رؤيتها الاقتصادية ٢٠٣٠.

وفي عام ٢٠٢٣، احتلت المرتبة الرابعة عربيًا في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة، بإجمالي استثمارات بلغ ٨٠٦ مليارات دولار، محققة نموًا بنسبة ١٤٨٪، مقارنة بعام ٢٠٢٢، وفقًا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،) الأونكتاد(، حول الاستثمار العالمي .وقد أُعلن عن هذا التقرير في مؤتمر صحفي في البحرين، نظمه مركز الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للاستثمار، بالتعاون مع الأونكتاد ومجلس التنمية الاقتصادية . وتصدرت الإمارات القائمة عربيًا، تليها السعودية، ثم مصر، بينما استحوذت البحرين على ١٢٪ من الاستثمارات التي استقطبتها دول الخليج.

وتنظر المملكة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، كمحرك رئيسي للنمو، وقد أولته خطة التعافي الاقتصادي البحرينية، أهمية قصوى .وبفضل الاستثمارات التي جذبتها عام ٢٠٢٣، ارتفع إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، ليصل إلى ١٠٤٣ مليار دولار، ما يعادل ٧٠٩٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي .وتتصدر الكويت محفظة هذه الاستثمارات بنسبة ٣٦٪، تليها السعودية بنسبة ٢٣٪، ثم الإمارات بنسبة ١٠٪.

ويعكس النمو الكبير في حجم الاستثمارات الجديدة ما تتمتع به من مزايا تنافسية، جعلتها وجهة مفضلة للمستثمرين، الباحثين عن بيئة تشغيلية ذات كلفة تنافسية، وموقع استراتيجي، وموارد بشرية ماهرة، وبيئة مالية منفتحة، ومنظومة تشريعية متطورة، ودعم حكومي مستمر لتحقيق نمو وتنوع اقتصاديين، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للبحرين من ١١ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، إلى أكثر من ٤٣ مليار دولار في ٢٠٢٣، بمتوسط نمو سنوي بلغ ٧٪، متفوقًا على المتوسط العالمي البالغ ٥٪، وتراجعت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٤٪.

ومن بين المبادرات التي ساهمت في تعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البحرين في عام ٢٠٢٣، كانت مبادرة الرخصة الذهبية للاستثمارات الاستراتيجية، التي كان لها دور محوري في جذب الاستثمارات من المنطقة والعالم، والتي أسهمت منذ إطلاقها في جذب ١٠٢ مليار دولار لمشاريع كبرى، يُتوقع أن تسهم في خلق أكثر من ٣٠٠٠ فرصة عمل جديدة.

واستمرارا لهذه السياسة، واصلت البحرين استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ٢٠٢٤ .وأشار تقرير الربع الثاني الصادر عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني، إلى أن رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بلغ ٦٠١٦

مليار دينار مع نهاية الربع الثاني من العام، مقارنةً بـ٢٠١٥ مليار دينار في ٢٠٢٣، محققًا زيادة بنسبة ٩٪ .ومن الجدير بالذكر، أن خطة التعافي الاقتصادي التي أُطلقت في ٢٠٢٢، وتستمر حتى ٢٠٢٦، قد وضعت هدفًا لجذب استثمارات أجنبية مباشرة، بقيمة ٥٠٢ مليار دولار في ٢٠٢٣، ما يعني أن ما تم تحقيقه تجاوز المستهدف بأكثر من الضعف.

ولتحقيق نمو اقتصادي مستدام، أصبحت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي هي الأقل، ولم يعد الاقتصاد رهينة التذبذبات التي تحدث في أسواق النفط، وبات أكثر قوة في مواجهة الصدمات النفطية .وبحسب تقرير الربع الثاني لعام ٢٠٢٤، تصدرت أنشطة الخدمات المالية والتأمين؛ الأنشطة الاقتصادية، بنسبة ٨٠١٧٪، محققة نموًا سنويًا بالأسعار الثابتة، بنسبة ٣٠٢٪ .كما شهد قطاع الصناعات التحويلية، نموًا بنسبة ١,٧٪، ووصلت نسبة إنجاز مشروع مصفاة بابكو لتكرير النفط، إلى حوالي ٩٧٪، ونما نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٦٠١٪ .

وأسهم نمو قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، في تحقيق تقدم ملحوظ عالميا .وجاءت المملكة في المرتبة ١٨ عالميًا من بين ١٩٣ دولة في مسح الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠٢٤، الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، متقدمةً بذلك ٣٦ مركزًا، لتحقق موقعًا ضمن أعلى الفئات عالميًا .كما احتلت البحرين، مركزًا متميزًا، ضمن الفئة الأولى عالميًا في مؤشر الأمن السيبراني العالمي لعام ٢٠٢٤، الصادر عن الاتحاد العالمي للاتصالات، محققةً العلامة الكاملة في أربعة من أصل خمسة محاور رئيسية يشملها المؤشر.

واستمرت الأنشطة غير النفطية في ٢٠٢٤، تتفوق في نموها على الأنشطة النفطية، فحققت في الربع الثاني نموًا بنسبة ٨٠٢٪، في مقابل ٣٠١٪ للأنشطة النفطية، وكانت أبرز الأنشطة الاقتصادية نموًا؛ النقل والتخزين ٩٠١٢٪، والمعلومات والاتصالات ١١,٣٪، والسياحة ٦٠١٠٪، وأنشطة الخدمات المالية والتأمين ١٠٢٪، فيما زادت أعداد المسافرين عبر مطار البحرين الدولي بنسبة ٦٠١٥٪، وزاد مشتركو الهواتف المحمولة بنسبة ٩٠٨٪، وزوار البحرين الذين يبقون أكثر من ليلة ٨٠٢٠٪، وارتفعت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بنسبة ٨٠٧٪.

وعلى أساس نصف سنوي، وبالمقارنة مع عام ٢٠٢٣، سجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا، بالأسعار الثابتة بنسبة ٣٠٢٪، حيث حققت الأنشطة غير النفطية نموًا بنسبة ١٠٣٪، بينما تراجعت الأنشطة النفطية بنسبة ١٠٢٪ . وفيما يتعلق بالأسعار الجارية، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩٠٢٪، مدفوعًا بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة ٨٠٢٪، والأنشطة النفطية بنسبة ٦٠٣٪ .

ووفقًا لتقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد في عام ٢٠٢٤، نموًا، بنسبة ٣٪ بالأسعار الثابتة، مع نمو الأنشطة غير النفطية بنسبة ٨٠٣٪ .وبالنسبة لعام ٢٠٢٥، توقعت نمو بنسبة ٨٠٣٪ في

الناتج المحلي الإجمالي، مع تحقيق نمو أعلى بنسبة ٥٠٤٪ في الأنشطة غير النفطية، بفضل إتمام مشروع تحديث مصفاة شركة بابكو للتكرير .أما بالنسبة للتضخم، فقد بلغت نسبته ١٠٠٪ في ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن تصل إلى ١٪ في ٢٠٢٤ و٥٠١٪ في ٢٠٢٥.

وفي منتدى بوابة الخليج، أعلنت شركة بابكو، استعدادها لإطلاق مرحلة حاسمة من مشروع تحديث المصفاة خلال ٦٠ يومًا، بافتتاح المرحلة الأولى من المشروع الاستراتيجي، وإطلاق العمليات التشغيلية الجديدة، بطاقة إنتاجية تصل إلى ٤٠٠ ألف برميل يوميًا، لتكون أبرز الإنجازات الاقتصادية الجديدة؛ ما يعزز مكانة البحرين، كدولة رائدة في مجال الابتكار في قطاع الطاقة، حيث تنتج مكررات نفطية عالية الجودة، تتحلى بالمسؤولية البيئية، ومكافحة آثار التغير المناخي .

ومن الجدير بالذكر، أن زيادة قدرة المصفاة، من ٢٦٧ ألف برميل يوميًا حاليًا، إلى ٤٠٠ ألف برميل، من شأنه زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتعميق العلاقات السعودية البحرينية، حيث تعتمد على النفط المستورد من السعودية؛ ولهذا فالمشروع قد ارتبط بتحديث أنابيب النفط الناقلة للنفط الخام من السعودية إلى المصفاة، وبلغت التكلفة الاستثمارية لتحديثها نحو ٧ مليارات دولار، وجرى التطوير بالتعاون مع شركة توتال إنيرجي .ويأتي افتتاح هذا المشروع الاستراتيجي الضخم، ضمن عدة مشروعات اشتملت عليها خطة التعافي الاقتصادي البحرينية، بقيمة ٣٠ مليار دولار، في قطاعات السياحة، والتجارة، والصحة، والإسكان، والنقل، والاتصالات، والصناعة، والرياضة، والتي تغير تمامًا من وجه البحرين الاقتصادي، وتزيد من جاذبيتها للاستثمار.

ويُعتبر مشروع جسر الملك حمد، من أبرز المشروعات، التي تعزز تدفق الاستثمارات، وتضاعف حجم التجارة الخارجية، حيث يُعد مكملاً لمشروع السكة الحديدية الخليجية، ويمثل شريانًا جديدًا، يربط البحرين بالسعودية . ويتضمن المشروع إنشاء أربعة مسارات للمركبات ومسارين للسكة الحديد .ويربط خط السكة الحديد الخليجي– الذي يمتد على طول ٥٧ كيلومترًا –بين محطة الملك حمد الدولية للركاب، ومحطة السكة الحديد في منطقة الدمام بالسعودية .ويمتد الجسر الملك حمد على طول ٢٥ كيلومترًا؛ ما يجعله موازيًا لجسر الملك فهد، كما سيوفر الربط بين محطة الملك حمد الدولية للركاب، وشبكة مترو البحرين المزمع إنشاؤها، والواصلة إلى مبنى المسافرين في مطار البحرين الدولي، بالإضافة إلى المناطق التجارية والسكنية الحيوية في المملكة.

على العموم، يقف الاقتصاد البحريني بثبات على طريق النمو المستدام، مع التركيز على إعادة توجيه إيراداته من القطاع النفطي، نحو تنمية القطاعات غير النفطية، التي أصبحت تمثل ٨٦٪ من هيكله .وفي مسيرته نحو التحول، حافظ على أولوية الاستثمار في البشر، وعدها مفتاح تنمية القطاعات غير النفطية .وفي رؤية ٢٠٥٠، تسعى المملكة لتعزيز هذه الاستثمارات من خلال الانتقال إلى اقتصاد رقمي وابتكاري، مع الالتزام برؤية جلالة

الملك في تحقيق توازن بين الجوانب المادية، والثقافية في البناء الحضاري، بما يضمن الحفاظ على هوية وقيم الشعب البحريني

٢٠٢٤/١١/١٣

مسار السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد فوز ترامب

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

لم يكن فوز «دونالد ترامب»، على «كامالا هاريس»، في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٢٤ في نوفمبر ٢٠٢٤، بمثابة «عودة تاريخية» فحسب – كما وصفته العديد من وسائل الإعلام الغربية بما في ذلك فاينانشال تايمز – بل كان أيضًا دليلاً على وجود قناعة لدى الناخب الأمريكي باضطلاع بلادهم بدور عالمي جديد، بحيث من المقرر تحدي تحالفاتها وسياساتها التقليدية.

وفي الأيام التي سبقت الانتخابات، أظهرت استطلاعات الرأي «تقاربًا شديدًا»، بين «ترامب»، و«هاريس»، حيث لم تتجاوز الفجوة بينهما نقطة مئوية واحدة، مما أشار إلى نتيجة متقاربة ومثيرة للانقسام .لكن في النهاية، حقق «ترامب» فوزًا كبيرًا في المجمع الانتخابي، حيث حصل على ٣٠١ صوتًا، مقابل ٢٢٦ لهاريس، وذلك بسبب نجاحه في كسب أصوات الولايات المتأرجحة، مثل جورجيا، وبنسلفانيا، وميشيغان، وويسكونسن، ونيفادا، ليتجاوز بذلك عتبة ٢٧٠ صوتًا اللازمة للفوز .إضافةً إلى ذلك، فقد حصل على أكثر من ٧٣ مليون صوت، متفوقًا على منافسته التي حصلت على ٦٩ مليون صوت، ليصبح بذلك أول مرشح جمهوري يفوز بالتصويت الشعبي منذ فوز «جورج دبليو بوش» عام ٢٠٠٤ .وقد تعزز هذا الانتصار بالسيطرة الجمهورية على مجلس الشيوخ، واقترابهم من الأغلبية في مجلس النواب، ما منح الرئيس العائد مستوى استثنائيًا من النفوذ السياسي.

وبالنسبة إلى الحزب الديمقراطي، الذي تكبد هزيمته الثانية أمام «ترامب»، خلال ثماني سنوات، فيُتوقع أن يجري تحقيقًا مفصلًا لفهم أسباب هذه الخسارة، خاصة بعد قرار «بايدن»، بالترشح ثم انسحابه قبل أشهر من التصويت، وهو ما اعتبره «إسحاق شوتينر»، في مجلة «نيويوركر»، قد «عرض البلاد للخطر» .وفي المقابل أرجع «ديفيد جراهام»، في مجلة «ذي أتلانتيك»، نجاح «ترامب»، إلى «تقديمه رسالة واضحة استجابت لإحباطات الأمريكيين حول الاقتصاد وحالة البلاد، مع وعود بإصلاحها»، كما وثّق «مايكل هيرش»، في مجلة «فورين بوليسي»، أن «هاريس أمضت معظم وقتها في محاولة إثبات عدم ملاءمة ترامب للرئاسة، وأهملت تقديم رؤية واضحة تجعلها الخيار الأفضل لهذا المنصب».

واستقبلت وسائل الإعلام الغربية ومحللو الشؤون الخارجية فوز «ترامب» الساحق بالانتخابات – كما حدث في فوزه الأول عام ٢٠١٦ – باعتباره «تحولًا كبيرًا في السياسة الأمريكية تجاه العالم» .وفي هذا السياق، رأت

«برونوين مادوكس»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، أن العلاقات الدولية للولايات المتحدة «من المرجح أن تشهد تقلبات كبيرة»، لا سيما مع حلفائها الأوروبيين، الذين يعبرون عن قلقهم من احتمال اتخاذه قرارات قد «تضحي بالقيم الغربية»، وتدفع نحو نظام عالمي جديد يعتمد على المعاملات بدلاً من المبادئ.

أما فيما يخص سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط – والتي كانت نقطة ضعف لحملة هاريس في الولايات المتأرجحة الرئيسية – فقد كانت وعود «ترامب»، بإحلال السلام في المنطقة تفتقر إلى أي مقترحات سياسية محددة .وفي هذا السياق، أشار «ستيفن كوك»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، إلى أن الأمور ستستمر «وفقًا لشروط إسرائيل»، ما يعني استمرار المعاناة الهائلة التي يواجهها الفلسطينيون في غزة والأراضي المحتلة، وربما تفاقمها أكثر.

ومع وضوح حجم فوز «ترامب» على «هاريس»، بسرعة في ليلة الانتخابات، أصبح من الواضح السبب وراء توقع استطلاعات الرأي التي أجرتها وسائل الإعلام لنتيجة أكثر تقاربًا .وأوضحت «ناتالي شيرمان»، من شبكة «بي بي سي»، أن هذه هي الانتخابات الرئاسية الثالثة على التوالي التي تكشف عن خطأ التوقعات بشأن شعبية «ترامب»، بين ناخبي الولايات المتأرجحة، مثل) فلوريدا، ونيوجيرسي(، حيث لم تتحقق التوقعات بفوز جمهوري ضيق في الأولى، ولا اكتساح ديمقراطي في الثانية .وفي جميع الولايات المتأرجحة، كان ترامب أفضل بكثير مما كان متوقعًا.

وفي محاولة لتفسير هذا التناقض، ورغم جمع «هاريس»، أكثر من مليار دولار من التبرعات لحملتها في ثلاثة أشهر فقط – وهو رقم قياسي للانتخابات الرئاسية الأمريكية – وشيوع اعتقاد بتفوقها على «ترامب» خلال مناظرتهما التلفزيونية الوحيدة في سبتمبر؛ أشار «جوليان زيليزر»، من «جامعة برينستون»، إلى أن «ترامب»، من خلال تركيزه الأساسي على التعافي الاقتصادي، «لم يفز فقط، بل وسع قاعدته بشكل كبير»، حيث نجح ليس فقط في جذب الناخبين من الطبقة العاملة الريفية، بل وأيضًا في استقطاب ناخبي الضواحي والأقليات، الذين «كانوا يُعتبرون ذات يوم عماد الكتلة الديمقراطية».

وأظهرت استطلاعات الرأي التي أجرتها صحف؛ مثل «نيويورك تايمز»، و«واشنطن بوست»، و«سي إن إن»، والتي منحت «هاريس» تقدمًا ضيقًا قبيل الانتخابات، مدى تطابقها مع اعتقاد ٦٤٪ من الأمريكيين أن بلادهم تسير في «مسار خاطئ» .وفي ضوء هذه الإحصائية المثيرة للقلق، اعتبر «جراهام»، أن تحذيرات هاريس المتكررة من أن ترامب «سيدمر كل ما هو عظيم في أمريكا»، قد فشلت في إقناع الناخبين الذين بدوا «منزعجين من الوضع الراهن»، مشيرا إلى كيف «ناضلت هاريس في النهاية لخلق مسافة» بينها وبين إخفاقات إدارة بايدن، في الوقت الذي برزت فيه استجابة واشنطن لحرب إسرائيل على غزة، كقضية محورية أثرت بشكل خاص في النتيجة النهائية للانتخابات .وعلى وجه الخصوص، شهدت الولايات الرئيسية، مثل ميشيغان، وويسكونسن، وجورجيا،

وبنسلفانيا، تخلي الناخبين العرب الأمريكيين عن الديمقراطيين، حيث اختار الكثيرون دعم مرشحة من حزب ثالث، مثل «جيل شتاين»، من حزب الخضر، أو تأييد ترامب رغم دعمه العلني لإسرائيل.

وعلى سبيل المثال، في «ديربورن»، بولاية ميشيغان – حيث يشكل ذوو الأصول الشرق أوسطية أكثر من ٥٠٪ من السكان – حصل المرشح الجمهوري على أكثر من ٤٢٪ من الأصوات، متفوقًا على «هاريس»، التي حصلت على ٣٦٪، وهي نسبة أقل بكثير، مقارنة بـ٧٠٪ من أصوات الولاية التي دعمت «بايدن»، في انتخابات ٢٠٢٠ .وفي المجمل، خسر الديمقراطيون ولاية ميشيغان بفارق ٨٤,٠٠٠ صوت .ومع وجود أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ ناخب مسلم مسجل في الولاية، كانت آثار سياسات إدارة بايدن في الشرق الأوسط واضحة في نتائج هذه الانتخابات.

وعند تحليل تخلي الناخبين من أصول عربية وأمريكية مسلمة عن الحزب الديمقراطي، من المهم أيضًا النظر في خسارة «هاريس» لأصوات فئات ديموغرافية أخرى .ورغم الخطاب العدواني لترامب ضد المواطنين من أمريكا اللاتينية، وتعهداته بترحيل عشرات الملايين منهم؛ فقد تراجع تفوق «هاريس»، بين هؤلاء الناخبين إلى ٦ نقاط مئوية فقط، مقارنة بالـ٣٣٪ التي حصل عليها «بايدن» في ٢٠٢٠ .فيما شهد نصيبها من أصوات الناخبين السود زيادة طفيفة فقط، وتراجع نصيبها من أصوات الناخبين الأصغر سنًا) من ١٨ إلى ٢٩ عامًا (من ٢٤٪ التي حصل عليها «بايدن»، في ٢٠٢٠، إلى ١١٪ فقط، ومن ثمّ، فإن إجمالي ما حصلت عليه من الأصوات يبقى أقل بكثير من الـ٨١ مليون صوت، التي حصل عليها «بايدن»، قبل أربع سنوات، ما يشير إلى أن قضايا متعددة – من بينها سياسة واشنطن تجاه الحرب في غزة – قد أثرت سلبًا على حملة الديمقراطيين، ما مهد الطريق لفوز ترامب.

أما عن تداعيات عودته إلى الرئاسة الأمريكية، فبالنظر إلى افتقار حملته لتفاصيل محددة حول السياسة الخارجية – سواء في الشرق الأوسط، أو شرق أوروبا، أو منطقة آسيا، والمحيط الهادئ – فإنه من المحتمل أن تؤدي التعيينات القيادية في المناصب العليا، التي ستتم قبل تولي الإدارة مهامها في يناير ٢٠٢٥، إلى تشكيل ملامح السياسة الدولية لواشنطن بشكل كبير .ويتوقع «ماثيو كرينغ»، من «المجلس الأطلسي»، عودة الشعار المعروف «السلام من خلال القوة»، إلى السياسة الخارجية، حيث يتوقع استثمارات كبيرة في قدرات الدفاع لتعزيز الردع، إلى جانب استعداد واشنطن «لاستخدام القوة بحزم إذا فشل الردع» .ومع ذلك، يبقى مدى اتساق هذه الرؤية مع توجهات ترامب غير واضح.

وفيما يخص مستقبل «الحرب الأوكرانية»، التي وصلت إلى طريق مسدود بعد عامين ونصف من القتال؛ أشار «جون هيربست»، من «المجلس الأطلسي»، إلى أنه «من الصعب التنبؤ بسياسته؛ لأن فريقه يتضمن رموزًا ذوي آراء مختلفة»، حيث يرى بعضهم ضرورة «تقليص المساعدات المقدمة لأوكرانيا»، بينما يدعو أخرون إلى سياسة «ريغانية») نسبة إلى الرئيس رونالد ريغان(، لتعزيز قدرات حلفاء واشنطن في مواجهة روسيا .ومع ميل العديد من القادة الأوروبيين لتفضيل رئاسة «هاريس»، لضمان استمرار الدعم الأمريكي لأوكرانيا، وتعهد «ترامب»، بحل

النزاع في أول يوم من ولايته، تسعى الدول الأوروبية لممارسة ضغوط على الرئيس المنتخب للحفاظ على السياسة الأمريكية ضد روسيا.

لكن يبقى من الواضح أن دعمه المستقبلي لإسرائيل، وحكومتها بقيادة «بنيامين نتنياهو»، سيكون «دون قيود» . وأعرب «ليون بانيتا»، المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية ووزير الدفاع الأسبق، عن قلقه من أن الإدارة الأمريكية المقبلة، ستمنح «نتنياهو» «تفويضًا مطلقًا» لتنفيذ سياساته، بما في ذلك التصعيد مع إيران، ما قد يدفع الشرق الأوسط نحو حرب إقليمية شاملة .وفي هذا السياق، توقع «كوك»، أن يؤدي هذا التصعيد إلى وقوع المزيد من الضحايا الفلسطينيين، مشيرا إلى احتمال دعم مساعدي «ترامب»، طموحات إسرائيل للسيطرة على غزة، وإعادة توطين الإسرائيليين فيها، وقد كشف صهر «ترامب» ومستشاره، «جاريد كوشنر»، عن مشروع بناء «ممتلكات ساحلية ثمينة» على أراضٍ فلسطينية سابقة بعد طرد سكانها إلى صحراء النقب.

وفيما يخص «إيران»، توقع «جوناثان بانكوف»، من «المجلس الأطلسي»، أن تستأنف «الولايات المتحدة»، سياسة «الضغط الأقصى»، عبر العقوبات الاقتصادية ضدها .ومع ذلك، أقر بأن الإدارة الجمهورية المقبلة، قد تواجه صعوبة في الحصول على نفس مستوى الدعم الإقليمي، الذي تمتعت به سابقًا، خصوصًا في ظل تحسن العلاقات بين دول الخليج وإيران خلال السنوات الأخيرة.

ويضفي فوز «ترامب»، أيضا مزيدًا من الاضطراب حول السياسة الداخلية الأمريكية، ويغذي حالة عدم اليقين بشأن دور واشنطن على الساحة العالمية .وفي هذا السياق، يرى «زيليزر»، أن على قادة الحزب الديمقراطي داخل البلاد أن يركزوا الفترة القادمة على معالجة القضايا الاقتصادية، وتلبية تطلعات الطبقة العاملة التي تشعر بالتهميش من قبل النظام السياسي، مشيرا إلى أنه في حال فشلهم في تحقيق ذلك قبل انتخابات ٢٠٢٨، فقد تزداد تداعيات نتائج انتخابات ٢٠٢٤ تعمقًا وتأثيرًا في المستقبل.

وفي الوقت الحالي، يبدو أن العودة إلى إدارة جمهورية مرة أخرى، تضع «واشنطن»، على مسار لتغيير علاقاتها مع بقية العالم .وكما كان الحال في ٢٠١٦، ما زالت هناك الكثير من الشكوك حول السياسات الخارجية التي سيتبعها «ترامب»، خصوصًا فيما يتعلق بروسيا وأوكرانيا، ولكن مع تأكيد الدعم المستمر لحروب إسرائيل عبر الشرق الأوسط، فإن نتيجة هذه الانتخابات قد تهدد بمزيد من عدم الاستقرار في المنطقة، وتزيد من معاناة الفلسطينيين المدنيين الذين عانوا لعقود من الاحتلال، بالإضافة إلى مزيد من التصعيد العنيف والتدمير على يد إسرائيل وحلفائها الغربيين.

٢٠٢٤/١١/١٥

سياسات «ترامب» وإعادة تشكيل شراكات الشرق الأوسط الاقتصادية

بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية الأمريكية في الخامس من نوفمبر٢٠٢٤، ونجاح «دونالد ترامب» في العودة إلى البيت الأبيض .يتوقع المراقبون، أن يسعى إلى تخفيض الضرائب على الشركات، وتشديد سياسات الهجرة، وزيادة الدعم لإسرائيل في حروبها بالشرق الأوسط، إضافةً إلى احتمالات تراجع «واشنطن» عن التزاماتها المتعلقة بتغير المناخ؛ ما قد يؤدي إلى تفاقم التوترات العالمية، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مستقبل العلاقات الدولية والاقتصاد العالمي في ظل رئاسته، التي تميل نحو تعزيز الحمائية، وتقليل الالتزامات الأمريكية على الساحة العالمية.

وكجزء من سياساته لتعزيز التصنيع والإنتاج الداخلي، من المتوقع أن يفرض قيودا صارمة على الواردات الأجنبية، وهي السياسات التي تستهدف بشكل مباشر المنافسين الاقتصاديين الرئيسيين للولايات المتحدة، وعلى رأسهم الصين .ويشير «ويليام رينش»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، إلى «أن شركاء أمريكا التجاريين حول العالم، سيواجهون تهديدات متجددة، بفرض رسوم جمركية قد تصل إلى ٢٠٪ على جميع الواردات إلى «واشنطن»، مع ارتفاعات محتملة، تفوق الـ٦٠٪ على بعض السلع من دول معينة .

وتُعد السياسات التجارية التي قد يتبناها حال عودته إلى الرئاسة، مصدر ضغط كبير على العلاقات الاقتصادية العالمية؛ مما يثير تساؤلات حول تأثيراتها المحتملة في الأسواق الدولية والإمدادات التجارية .وأكد «رينش»، أن أسلوب صنع القرار الذي يتبعه، والذي يتميز بقدر كبير من القابلية للتكيف، يجعل من الصعب تحديد ما إذا كان سينفذ تهديداته تجاه الدول التي طورت علاقات اقتصادية مع بلاده، بما في ذلك دول الخليج .

من جانبها، أشارت «سنام فاكيل»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، إلى أن شركاء «الولايات المتحدة»، في المنطقة يشعرون بالقلق إزاء تراجع اهتمامها بالصراعات الإقليمية، خاصة ما تقوم به إسرائيل في غزة، ولبنان . ومع التركيز المحتمل لترامب على سياسات اقتصادية تقييدية، قد يتم تسريع تحركات هذه الاقتصادات، نحو التركيز على أسواق أكثر ملاءمة في آسيا، والبحث عن شراكات جديدة تتناسب مع أولوياتها واستراتيجياتها الاقتصادية، بدلاً من الاعتماد على الغرب، الأمر الذي قد يُعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية العالمية.

وفي عام ٢٠٢٣، بلغت قيمة واردات «الولايات المتحدة»، حوالي ١٠٣ تريليونات دولار، وهو ما يمثل حوالي ١١٪ من ناتجها المحلي الإجمالي .وتضمنت السلع الرئيسية المستوردة؛) النفط الخام، والمركبات الآلية، وأجهزة الكمبيوتر، والمنتجات البترولية المكررة، ومكونات الآلات .(وقد شكلت «الصين»، مصدرًا كبيرًا لهذه السلع، حيث تعد أكبر شريك تجاري لها، ولأكثر من ١٢ دولة حول العالم، بما فيها دول الشرق الأوسط .

في السياق ذاته، أشار «جوناثان فولتون»، و«مايكل شومان»، من «المجلس الأطلسي»، إلى أن «بكين»، تتمتع بقوة كبيرة في التجارة العالمية، إذ ارتفعت صادراتها بنسبة ٨٫٦٪ في يونيو ٢٠٢٤، مقارنة بالعام السابق .وفي محاولة للحد من نفوذها التجاري، أعلنت «إدارة بايدن»، في مايو ٢٠٢٤ فرض تعريفة جمركية بنسبة ١٠٠٪ على المركبات الكهربائية المصنعة بها، كما قام «الاتحاد الأوروبي»، بزيادة تعريفاته على وارداته منها من ١٠٪ إلى ٤٥٪ على مدى السنوات الخمس المقبلة، وهي الإجراءات التي تعكس المنافسة المتزايدة بين القوى الاقتصادية الكبرى في الساحة الدولية، وتأثيراتها في التجارة العالمية.

ووفقا لـ«هيذر هيرلبورت»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، فبينما كان هدف الإدارة الديمقراطية المحتملة بقيادة «كامالا هاريس»، «تطوير أجندات أمنية اقتصادية مشتركة مع الحلفاء والشركاء»؛ فإن «ترامب»، «يسعى إلى تحقيق المصالح الاقتصادية على حساب الحلفاء والشركاء» .ومن الرقم المذكور أعلاه البالغ ١٠٣ تريليونات دولار من الواردات إلى الولايات المتحدة في ٢٠٢٣، أوضح «بن تشو»، من شبكة «بي بي سي»، أن ٨٠ مليار دولار من الرسوم الجمركية على هذه الواردات، تعادل حوالي ٢٪ من عائدات الضرائب الأمريكية العام الماضي . وسجلت «هيرلبورت»، كيف زعم «ترامب»، أن زيادة الإيرادات «يمكن أن تمول تلك السياسة من خفض العجز إلى رعاية الأطفال، كل ذلك مع زيادة فرص العمل، وتعزيز السلام العالمي».

وفي مقابلة مع «جون ميكليثويت»، من وكالة «بلومبرج»، وصف التعريفات الجمركية بأنها «عبارته المفضلة»، مبررًا هذه السياسة بقوله :«سنخفض الضرائب على الشركات التي ستصنع منتجاتها في الولايات المتحدة، وسنحميها برسوم جمركية قوية» .وأشار «رينش»، إلى استخدامه– إبان فترة رئاسته الأولى –«الرسوم الجمركية لمجموعة متنوعة من الأغراض»، بما في ذلك «تنويع سلاسل التوريد» المتعلقة بالصين، و«معالجة القدرة الفائضة العالمية» على الصلب والألمنيوم، فضلاً عن استخدامها «كورقة ضغط في المفاوضات مع أوروبا، والصين، وكندا، والمكسيك»، بشأن صفقات تجارية جديدة، بما يبقي النوايا نفسها في الأربع سنوات القادمة.

وفيما يتعلق بالتأثير العالمي لمثل هذه التدابير، رفض «مارتن وولف»، في صحيفة «فاينانشال تايمز»، هذه التعريفات باعتبارها «فكرة غريبة»، من شأنها أن «تلحق ضررًا جسيمًا بالتجارة الدولية، والاقتصاد العالمي، والعلاقات الدولية» .وأوضح «دوغلاس إروين»، من «كلية دارتموث»، أن «اقتصادات العالم باتت الآن متشابكة للغاية مع بعضها البعض، وسيجلب تمزيقها وتفكيكها تدميرًا بشكل لا يصدق لواشنطن»، وهي الحجة التي يدعمها العديد من الأكاديميين والمؤسسات الاقتصادية.

وأظهرت دراسة أجراها مجموعة من الاقتصاديين بـ«جامعة شيكاغو»، في سبتمبر ٢٠٢٤، أن ٩٥٪ منهم يتفقون على أن فرض رسوم جمركية كبيرة، يؤدي إلى تحمل المستهلكين التكاليف الرئيسية من خلال ارتفاع الأسعار، بينما فقط ٢٪ يرون خلاف ذلك .كما توصلت «كيمبرلي كلاوزينغ»، و«ماري لوفلي»، من «معهد بيترسون للاقتصاد الدولي»، إلى أن مقترحات «ترامب»، للرسوم الجمركية ستؤثر سلبًا في العاملين الأمريكيين، حيث

سيتعرض أفقر الفئات لانخفاض في الدخل بنسبة ٤٪، بينما سيعاني الأغنياء من انخفاض بنسبة ٢٪ .وقدّر «بريندان ديوك»، من «مركز التقدم الأمريكي»، التكاليف الناتجة عن هذه السياسات ما بين ٢٥٠٠ و٣٩٠٠ دولار للأسر الأمريكية ذات الدخل المتوسط.

وعلى الرغم من انتقادات سياساته التجارية؛ إلا أنه لا يبدو متأثرًا بالمخاوف من فرض رسوم جمركية أشد على الواردات الأجنبية .وفي رده على تساؤل «ميكليثويت»، حول تأثير ارتفاع الرسوم الجمركية على الأسعار الاستهلاكية، والتي قد تجعل السلع أكثر تكلفة؛ أشار «ترامب»، إلى أن «تلك الزيادة قد تكون دافعًا للشركات للعودة إلى أمريكا، وإنشاء مصانع محلية» .وعندما سُئل بشأن توقعات «اللجنة غير الحزبية للموازنة الفيدرالية»، بأن مزيج فرض الرسوم الجمركية، وتخفيض الضرائب قد يسهم في توسيع العجز في الميزانية ليصل إلى ٧,٥ تريليونات دولار خلال العقد القادم؛ انتقد شركاء واشنطن وحلفاءها، وأكد أنهم يستفيدون من الاقتصاد الأمريكي أكثر من أعدائه»، الأمر الذي يعزز موقفه تجاه الحمائية الاقتصادية، والسياسات الصارمة بشأن التجارة الخارجية .

على الجانب الآخر، لم يتم الكشف عن السياسات الاقتصادية المحتملة لـ«دونالد ترامب»، تجاه الشرق الأوسط، بما في ذلك دول الخليج .ومع ذلك، وكما أشارت «فاكيل»، فإن الأخير أوضح بجلاء نيته العودة إلى سياسة «الضغوط القصوى» ضد إيران؛ بهدف تقليل قدرتها على تمويل الجماعات التي تعمل بالوكالة في المنطقة.

وفي حين تتصاعد الهيمنة الصينية على العلاقات التجارية، من المتوقع أن تؤدي السياسات الحمائية المتوقعة في ولاية «ترامب»، إلى زيادة التأثير السلبي على الاقتصاد العالمي، مما قد يعزز الروابط مع «بكين»، والاقتصادات الآسيوية الأخرى .ووفقًا لبيانات مكتب الممثل التجاري الأمريكي، بلغ حجم التجارة بين الولايات المتحدة، والشرق الأوسط في عام ٢٠٢٢، نحو ٢١٢ مليار دولار، مع توازن بين الصادرات والواردات .وبالمقارنة، سجلت التجارة بين الصين والشرق الأوسط في نفس العام حوالي ٤٣٠ مليار دولار .وتأكيدا لذلك، أشار «فولتون»، و«شومان»، إلى مكانة «بكين»، كأحد أكبر الشركاء التجاريين في الشرق الأوسط، حيث تعد الشريك التجاري الأول لكل من إيران، وإسرائيل، مؤكدين أنها تستغل علاقاتها الاقتصادية لتعزيز حضورها الدبلوماسي، حتى في الدول ذات المصالح المتعارضة جيوسياسيًا، مما يعكس تأثيرها المتنامي في الساحة الدولية.

وفيما حولت دول الخليج تركيز صادراتها من النفط والغاز الطبيعي من الولايات المتحدة، إلى دول شرق آسيا، مثل الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية؛ لا تزال هذه الدول تمثل مصدرًا مهمًا لصادرات أخرى، مثل المعادن، والأسمدة .وعلى سبيل المثال، بلغت صادرات الألمنيوم من الخليج ٠٨٠٦ مليونات طن في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعادل ٩٪ من الإنتاج العالمي.

ومع عودة «ترامب»، المتوقعة، قد تتعرض هذه الصناعات لضغوط اقتصادية أكبر عند تصديرها إلى الولايات المتحدة؛ بسبب السياسات التجارية الصارمة التي قد تُفرض.

وعلى مستوى استراتيجي أوسع، أشارت «فاكيل»، إلى أن دول الشرق الأوسط وغيرها في الغرب تراقب باهتمام ما إذا كانت القيادة المقبلة للبيت الأبيض، ستتخذ خطوات أكبر لكبح جماح إسرائيل، وإيجاد حل للقضية الفلسطينية، أو على الأقل دعم عملية سلام .كما يسعى الشركاء الإقليميون لواشنطن إلى احتواء الدور التدخلي لإيران وبرنامجها النووي .ومع تركيز الإدارة الأمريكية المقبلة على السياسات الحمائية، التي قد تقلل من الروابط الاقتصادية مع المنطقة، بما في ذلك دول الخليج؛ قد تفتح هذه السياسات المجال أمام الصين لتعزيز وجودها في الشرق الأوسط .وكما أوضح «فولتون»، و«شومان»، فإن «بكين»، تسعى لاستغلال الفجوة التي قد تتسع بين واشنطن وشركائها في المنطقة، ما يساعدها على تعزيز مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية في المنطقة .

من جانبه، أشار «رينش»، إلى أن «ترامب» يُعرف بقدرته على عقد الصفقات، مستخدمًا التهديدات الاستفزازية، بما في ذلك فرض الرسوم الجمركية، كأداة للتفاوض وجذب الاهتمام .ورغم أن هناك شكوكًا حول تنفيذ هذه التهديدات بعد فوزه بالرئاسة مجددًا؛ فإن تصريحاته المتكررة تؤكد دعمه لسياسات الرسوم الجمركية الصارمة . ومن المحتمل أن إدارته ستسعى لتطبيق سياسات حمائية في التجارة الدولية .وحتى لو اقترح البعض أنه قد يرفع الرسوم الجمركية دون دراسة آثارها بالكامل؛ فإن «رينش»، يرى أن استبعاده من تنفيذ هذه السياسات سيكون خطأ كبيرًا بعد عودته إلى السلطة.

على العموم، في ضوء تصريحات «ترامب»، التي تشير إلى ضرورة تعزيز الحمائية، ومواجهة المنافسة، من المتوقع أن تشعر دول الشرق الأوسط، التي لطالما كانت شريكة اقتصادية للولايات المتحدة، بقلق متزايد بشأن فرض رقابة أكبر على صادراتها إلى الاقتصاد الأمريكي .ومع تزايد العلاقات الاقتصادية بين الشرق الأوسط والصين وغيرها من الاقتصادات الصاعدة في آسيا، قد تؤدي السياسات الأمريكية إلى تسريع هذه الشراكات، مما يعيد تشكيل الديناميات الاقتصادية في المنطقة لصالح الشرق بدلاً من الغرب.

٢٠٢٤/١١/١٦

ازدواجية المعايير الغربية في تغطية أحداث أمستردام

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

برز انحياز الإعلام الغربي بشكل واضح تجاه إسرائيل خلال حروبها في غزة ولبنان .وأشار «ويليام يومانز»، من جامعة «جورج واشنطن»، إلى التناقض الواضح في تغطية الصحف الأمريكية الكبرى، مثل «نيويورك تايمز»،

و«واشنطن بوست»، و«لوس أنجلوس تايمز»، لتقاريرها حول القتلى والجرحى الفلسطينيين والإسرائيليين منذ أكتوبر ٢٠٢٣؛ مما يعكس ازدواجية المعايير الغربية في تناولها لهذه الحروب.

وفي تغطيته للأحداث التي شهدتها العاصمة الهولندية «أمستردام»، أوائل نوفمبر؛ ركز الإعلام الغربي على اتهامات معاداة السامية، تجاه مشجعي أياكس، بينما أغفل الإشارة إلى العنف الذي مارسه مشجعو «مكابي تل أبيب»، وأعمال الشغب التي قاموا بها .وركزت منصات إعلامية كـ«نيويورك تايمز»، و«بي بي سي»، على اتهامات بمعاداة السامية؛ استنادًا إلى حوادث «دهس وهروب» استهدفت الإسرائيليين؛ فيما بدت تغطيتها محدودة تجاه الحالات الموثقة– بما في ذلك الصور والفيديوهات –التي أظهرت مشجعي «مكابي»، وهم يرددون شعارات تدعو إلى إبادة الفلسطينيين في غزة، ويمارسون أعمال عنف وتخريب، على النحو الذي وصفه «نيكولاس ماكجيهان»، من منظمة «فيرسكوير»، بأنه «تحريف صارخ للحقائق» .

وتاريخيا، لا تُعدّ مسؤولية بعض مشجعي كرة القدم الإسرائيليين عن إثارة العنف «ظاهرة جديدة» .ووصف «فيليب باكنغهام»، و«كولين ميلار»، في مجلة «ذي أثلتيك»، أنصار نادي مكابي تل أبيب، بأن لهم «تاريخا إشكاليا»، يحوي كثيرا من الانتهاكات العنصرية، والعنف المتكرر، حيث يحظى مشجعوه «المتطرفون»، بسمعة سيئة؛ بسبب دعمهم للأيديولوجيات اليمينية، وارتكابهم انتهاكات وعنف ضد الفلسطينيين .وأوضحت «دويتشه فيله»، كيف هاجموا عام ٢٠٢٠، المحتجين الإسرائيليين ضد رئيس الوزراء «بنيامين نتنياهو»، باستخدام الهراوات والزجاجات المكسورة، وكرّروا شعارات عنصرية ضد اللاعبين العرب الإسرائيليين.

ومنذ اندلاع حرب غزة في أكتوبر٢٠٢٣، ازداد هذا النمط من العنف حدّة .وفي مارس ٢٠٢٤، أفادت وسائل إعلام يونانية، بإصابة رجل يحمل علم فلسطين، ونقله إلى المستشفى، إثر اشتباكات مع مشجعي فريق مكابي، أثناء مباراة جمعتهم بفريق «أولمبياكوس» من أثينا .وسجل «دينيس مينيتري»، في صحيفة «لوموند»، كيف قاطع مشجعو فريق «فيورنتينا» الإيطالي، مباراة فريقهم ضد فريق إسرائيلي آخر – «مكابي حيفا» – في ذات الشهر؛ احتجاجًا على الحرب في غزة، بالإضافة إلى الإجراءات الأمنية المشددة التي فُرضت لحماية مشجعي الفريق الإسرائيلي.

ومنذ أكتوبر ٢٠٢٣، رفض «الاتحاد الأوروبي لكرة القدم») اليويفا(، دعوات من منظمات حقوقية، مثل «فير سكوير»، التي طالبت بمنع الفرق الإسرائيلية من المشاركة في المسابقات الأوروبية، بسبب انتهاكات إسرائيل المستمرة في غزة والأراضي المحتلة .وفي مثال آخر على تحيز المؤسسات الغربية لصالح إسرائيل، أصدر «اليويفا»، قرارًا ينص على إقامة جميع مباريات الفرق الإسرائيلية في المسابقات الأوروبية في أماكن محايدة داخل أوروبا، وهو ما يتناقض مع الطريقة التي تم من خلالها حظر جميع الفرق الروسية من هذه المسابقات بعد الحرب الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢.

وفيما يتعلق بأعمال العنف التي شهدتها «أمستردام» في أوائل نوفمبر٢٠٢٤، أشار «جون هينلي»، في صحيفة «الجارديان»، إلى أن العنف اندلع مساء يوم ٦ نوفمبر، عندما قام مثيرو الشغب الإسرائيليون بتمزيق الأعلام الفلسطينية من على واجهات المباني في المدينة، مردّدين شعارات معادية للفلسطينيين تؤيد الإبادة الجماعية ضد المدنيين في غزة، ثم هاجموا سيارة أجرة وخربوها، مضيفا أن اللقطات التي تم التحقق منها على وسائل التواصل الاجتماعي، أظهرتهم وهم يشعلون القنابل والألعاب النارية، ويهتفون احتفالًا بفكرة أنه «لن يبقى هناك أطفال في غزة بحلول نهاية الحرب».

ومع عدم اتخاذ الشرطة أي إجراء ضد هذا العنف، تكررت الحوادث مساء السابع من نوفمبر، بالتوازي مع تجمع حشد من المشجعين الإسرائيليين في ساحة «دام» في أمستردام، حيث رافقتهم الشرطة إلى الملعب استعدادًا لمباراة «مكابي»، ضد «أياكس» .وبعد أن شاهدوا هزيمة فريقهم «٥–٠» على يد خصمهم الهولندي، أوضح «هينلي»، أن لقطات مصورة، أظهرت أنصار الفريق الإسرائيلي بالقرب من محطة السكك الحديدية المركزية، وهم يهتفون دعما للإبادة الجماعية، ويطلقون المزيد من الألعاب النارية، ويستولون على أعمدة سقالات حديدية، وألواح خشبية لاستخدامها في أعمالهم العدائية».

ومع ذلك، لم تنعكس سلسلة الأحداث التي أوردها «هينلي»، ووثقتها وسائل التواصل الاجتماعي في أغلب تقارير الإعلام الغربي .وركزت رواية «جيم تانكرسلي»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، على «سلسلة من الاعتداءات على المشجعين الإسرائيليين الزائرين»، دون تقديم تفاصيل جوهرية، حول ماهية هذه الاعتداءات .فيما زعمت صحيفة «الإندبندنت»، أن مثيري الشغب «سعوا بنشاط إلى مهاجمة المشجعين الإسرائيليين»، وقللت من أهمية العنف – المذكور أعلاه – والهتافات المناهضة للفلسطينيين، معتبرة إياها مجرد «حوادث تتعلق بالمشجعين قبل المباراة» . وبينما أوضح «توبي ستيرلينغ»، من وكالة «رويترز»، أن مشجعي إسرائيل «تعرضوا للاستهداف من قبل مجموعات من البلطجية»؛ فإنه وصف العنف الذي تم توثيقه من قبل مشجعي مكابي، وهتافاتهم التحريضية، بأنها مجرد «مشاجرات صغيرة مع السكان المحليين».

وفيما يتعلق بوسائل الإعلام التلفزيونية، قدمت قناة «سكاي نيوز»، تقريرًا عن العنف في أمستردام، وقللت فيه من أهمية أفعال مشجعي مكابي، معتبرة أنها لم «تستوفِ معايير التوازن والحياد» الخاصة بالقناة .ومع ذلك، أشار «وايات ريد»، من موقع «ذا غريزون»، إلى أن التقرير تم تغييره ليصبح «أكثر تعاطفًا مع المشاغبين الإسرائيليين الذين افتعلوا العنف».

علاوة على ذلك، فإن عنوان صحيفة «لوموند»،) بعد عام من تجنب الأسوأ ..أصبحت كرة القدم محط اهتمام في الحرب في الشرق الأوسط(؛ جاء ليضلل القراء، حيث يُوحي بأن الأحداث في أمستردام كانت مرتبطة بكرة القدم فقط، في حين أنها كانت نتيجة لتحريض من قبل مشاغبين إسرائيليين سافروا خصيصًا لمهاجمة السكان المحليين في هولندا، وتخريب الممتلكات الخاصة، والترويج علنًا لأعمال الإبادة ضد الفلسطينيين والعرب من قبل إسرائيل .

وفي تعليقات له في صحيفة «ذا إندبندنت»، دعا السياسي الهولندي اليميني المتطرف «غيرت فيلدرز»، الذي يعتبر من الداعمين الشرسين لإسرائيل وحربها في غزة، حكومته إلى «اعتقال وترحيل» الأشخاص الذين وصفهم بـ«الحثالة متعددة الثقافات الذين هاجموا مشجعي مكابي تل أبيب في شوارعنا».

وتكررت تحيزات وسائل الإعلام الغربية تجاه عنف مشجعي كرة القدم الإسرائيليين في ردود فعل السياسيين داخل هولندا والدول الغربية .وقبل وصولهم، قامت السلطات الهولندية بنشر ٨٠٠ شرطي إضافي، وأعلنت منع أي احتجاجات مؤيدة لفلسطين، وإعلان حالة طوارئ جزئية، كما نفذت الشرطة عمليات تفتيش عشوائية، ونشرت المزيد من عناصر الأمن لحماية المباني، والمنشآت المملوكة لليهود.

ورغم عدم الإشارة إلى أفعال التحريض من جانب مشجعي مكابي، استنكر رئيس وزراء هولندا، «ديك شوف»، «الهجمات المعادية للسامية غير المقبولة»، وأكد أنه تحدث مع رئيس الوزراء الإسرائيلي «نتنياهو»، ووعد بأنه سيتم «تعقب الجناة ومقاضاتهم» .فيما قالت عمدة أمستردام، «فمكى هالسيما»، إن العنف أعاد «ذكريات المذابح»، التي ارتكبها النازيون في الأربعينيات، وادعت أن «الثقافة اليهودية» في المدينة كانت «مهددة بعمق» نتيجة لـ«انفجار معاداة السامية»، ومن ثمّ، وفرت الشرطة حماية للإسرائيليين أثناء عودتهم إلى مطار أمستردام.

أما خارج هولندا، فقد كتب وزير الخارجية البريطاني «ديفيد لامي»، على وسائل التواصل الاجتماعي، إنه «مذعور»، من «الهجمات المعادية للسامية على المواطنين الإسرائيليين»، بينما رفض الرئيس الأمريكي «جو بايدن»، الأحداث، ووصفها بأنها «مقززة»، واعتبرها «تذكر بلحظات مظلمة في التاريخ» .وفي الوقت نفسه، لم يعلق أي منهما على العنف المستمر من جانب إسرائيل ضد الفلسطينيين والعرب في غزة ولبنان، رغم استمرار تقديم الدعم الدبلوماسي والعسكري من الحكومتين البريطانية والأمريكية لإسرائيل.

من جانبه، لم يفوت رئيس الوزراء الإسرائيلي «نتنياهو»، الفرصة لتعزيز سمعة إسرائيل دوليًا، بغض النظر عن سياق الأحداث، فأعلن إرسال «طائرات إنقاذ»، لإجلاء مشجعي مكابي من العاصمة الهولندية، بينما قام وزير خارجيته «جدعون ساعر»، بزيارة دبلوماسية «عاجلة» إلى هولندا .ومع ذلك، أفاد «هينلي»، بأن المشجعين الإسرائيليين لم يُجْلَ أي منهم بواسطة طائرات «الإنقاذ» المزعومة، بل عادوا على متن الرحلات العادية لشركة الطيران الإسرائيلية، مما يعكس قدرة الحكومة الإسرائيلية المتطرفة على استغلال وسائل الإعلام الغربية والحكومات لصالحها من خلال التركيز على اتهامات معاداة السامية.

وعلى الرغم من توثيق مشجعي مكابي، وهم يعطّلون عمداً دقيقة الصمت، تكريما لضحايا الفيضانات الأخيرة في «إسبانيا»، قبل بدء المباراة ضد «أياكس»، بإطلاق الصفير، وإشعال الألعاب النارية، والشعلات في المدرجات؛ فقد ركّزت التغطية الإعلامية على إمكانية معاقبة مشجعي نادي «باريس سان جيرمان»، الفرنسي ونادي «غلطة سراي»، التركي من قبل «الاتحاد الأوروبي لكرة القدم») يويفا(، بسبب عرضهم شعارات تضامنية مع

الفلسطينيين .ووفقا لما أشار إليه «باكنغهام»، و«ميلار»، تعتبر هذه الأفعال مخالفة لقواعد «اليويفا»، التي تحظر «استخدام الإيماءات، والكلمات، والأشياء، أو أي وسيلة أخرى لنقل رسالة استفزازية غير مناسبة لحدث رياضي».

وفي ضوء هذه المعايير المزدوجة، أشار «ماكجيهان»، إلى أنه «لتخليص كرة القدم الأوروبية من الهتافات العنصرية التي يصدرها مشجعو مكابي تل أبيب»، ينبغي على «يويفا»، إلزام الاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم(IFA) (بتطبيق المادة) ٧ (من نظامه الأساسي المتعلقة بمكافحة التصرفات العنصرية، وفرض عقوبات مناسبة في حال عدم اتخاذه أي إجراءات .وفي ظل عدم حدوث ذلك في الماضي– كما حدث مع الفرق الروسية – تظل مثل هذه الإجراءات العقابية بعيدة المنال.

على العموم، لم تشر وسائل الإعلام الغربية إلى العنف الذي ارتكبه مشجعو كرة القدم الإسرائيليون في أمستردام، سواء كان جسديًا أو لفظيًا، بل وقللت من خطورة أعمالهم العدوانية؛ فيما ركزت بدلًا من ذلك، على اتهامات معاداة السامية، دون تقديم أدلة أو تفاصيل داعمة .وتكررت هذه المقاربة في السياسة الداخلية الهولندية، وفي ردود الفعل الرسمية الغربية، وهي مقاربات تتناقض بوضوح مع الدعم الذي تقدمه هذه الحكومات نفسها لإسرائيل في حملتها المستمرة على المدنيين الفلسطينيين في غزة، والأراضي المحتلة الأخرى.

٢٠٢٤/١١/١٨

العلاقات البحرينية – البريطانية.. تاريخ عريق وتطور مستمر

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

فيما أكد مجلس الوزراء البحريني، برئاسة نائب الملك، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء سمو الأمير «سلمان بن حمد»، في ١١ نوفمبر، أهمية الزيارة التي يقوم بها جلالة «الملك»، للمملكة المتحدة بدعوة من مليكها «تشارلز الثالث»، لجهة فتح آفاق جديدة للتعاون والتنسيق الثنائي بين البلدين؛ فقد حرص جلالة الملك في هذه الزيارة – كرئيس للدورة الحالية للقمة العربية– على مناقشة القضايا الإقليمية، في الوقت الذي تشهد فيه منطقة الشرق

الأوسط حروبا إسرائيلية على كل من غزة ولبنان؛ مواصلاً جهود جلالته على أعلى مستوى، لإيقاف آلة هذا العدوان .

وقد عكست زيارة جلالة الملك للمملكة المتحدة، عمق العلاقات التاريخية الاستراتيجية، التي تربط بين البلدين، والرغبة المتبادلة في توطيد أواصر التعاون، والشراكة الاستراتيجية المتميزة بينهما، وهي علاقات قائمة منذ أكثر من عقدين – منذ معاهدة الصداقة البحرينية البريطانية في ١٨١٦ –على الود والاحترام المتبادل، وما بينهما من قيم وقواسم مشتركة تعزز احترام حقوق الإنسان، والتنوع الثقافي، والحوار، والتفاهم بين الأديان والحضارات، فيما كان تقدير الملك «تشارلز الثالث»، للإنجازات الديمقراطية والتنموية، التي حققتها مملكة البحرين – منذ تدشين ميثاق العمل الوطني، وترسيخ قيم التسامح والوحدة الوطنية، وتتويجها– بمنح جلالة الملك، وسام «فارس الصليب الأعظم الملكي الفيكتوري»، أرفع الأوسمة البريطانية.

وفي العام الماضي، قام جلالة الملك، بزيارة كل من المملكة المتحدة، وإيطاليا، والفاتيكان .وإضافة إلى بحث العلاقات الثنائية وتطويرها، كان جلالة الملك حريصًا على بحث التطورات والأوضاع الجارية في فلسطين، وقطاع غزة، في ظل التصعيد العسكري الإسرائيلي، وضرورة الوقف الفوري لكل أشكال التصعيد العسكري، وأولوية ضمان توفير الحماية الكاملة للمدنيين، والحفاظ على أرواحهم، وفتح ممرات إنسانية لإيصال المساعدات الطبية والإغاثية لهم؛ في تأكيد للدور التاريخي المتنامي لمملكة البحرين في دعم القضية الفلسطينية، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والرؤية الملكية الثاقبة في أهمية تحقيق السلام العادل والدائم والشامل الذي يرسخ الأمن والاستقرار والازدهار، والعيش بسلام لشعوب المنطقة.

وقد أكدت القمة «البحرينية – البريطانية»، أهمية تعزيز التعاون، والشراكة الاستراتيجية بين البلدين، والدعم البرلماني لكل الاتفاقات الثنائية) نحو ٣٠ اتفاقية(، والسعي إلى زيادة التعاون البناء، والاهتمام المشترك بالتطورات الإقليمية، لجهة ترسيخ الأمن والاستقرار والسلم الإقليمي والعالمي، وتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي والأخوة الإنسانية، وإعلاء دور الحلول الدبلوماسية في معالجة كل التحديات.

ومن الجدير بالذكر، أن علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، لا يمكن التعامل معها باعتبارها مجرد علاقات رسمية ودبلوماسية بين الدول فحسب، بل إن تاريخ هذه الصداقة، يعكس ما هو أكثر عمقًا من المنظور الإنساني في علاقات العائلتين الملكيتين .وكانت أول زيارة قامت بها الملكة الراحلة «اليزابيث»، إلى البحرين في ١٩٧٩، ومعها الأمير «تشارلز»، في عهد الأمير الراحل –المغفور له بإذن الله– «عيسى بن سلمان»، أما زيارة «تشارلز»، الثانية إلى البحرين فكانت في ١٩٨٦، حين كان وليًا للعهد في إطار جولة خليجية، وكانت زيارته الثالثة في ٢٠٠٧، بعد تولي جلالة الملك، المسؤولية بثماني سنوات، والتقى خلالها جلالة الملك، وسمو ولي العهد رئيس الوزراء الأمير «سلمان بن حمد».

وفي عام ٢٠١٦، احتفلت «البحرين»، بذكرى مرور ٢٠٠ عام على تدشين العلاقات البريطانية البحرينية، وكان ذلك عقب زيارة الأمير «تشارلز»، للمملكة في نوفمبر ٢٠١٦، وعقب حضور جلالة الملك، مهرجان «وندسور» للفروسية في نفس العام، حيث تم تدشين كتاب «تاريخ العلاقات البحرينية البريطانية خلال ٢٠٠ عام»، وامتزجت لقاءات العائلتين الملكيتين بين الرسمية والودية؛ ما ساهم في توطيد العلاقات في مختلف المجالات .

ومنذ توليه المسؤولية في ١٩٩٩، حرص جلالة الملك، على تكرار زياراته لبريطانيا؛ انعكاسًا لعمق العلاقات التي تربط البلدين، وخلال هذه الزيارات أبرمت العديد من مذكرات التفاهم وبروتوكولات التعاون، والاتفاقات، التي غطت العلاقات التعاونية في مختلف المجالات، بدءًا من معاهدة الصداقة بين البلدين في ١٩٧١.

وفيما تعتبر «المملكة المتحدة»، أن اتفاقية التجارة الحرة بينها وبين مجلس التعاون الخليجي أولوية؛ فقد أكد مسؤولون من الجانبين قرب توقيع هذه الاتفاقية .وتسعى «بريطانيا»، بعد خروجها من «الاتحاد الأوروبي»، في ٢٠١٦، إلى تعزيز علاقاتها الخليجية، فيما تسهم زيارة جلالة الملك، في تعزيز قرب الوصول إلى توقيع هذه الاتفاقية .ويبلغ حجم التجارة بين دول «مجلس التعاون»، وبريطانيا ٧٣ مليار دولار سنويًا .وتعزز الاتفاقية هذه التجارة، حيث تضيف إليها نحو ١٦٪، وتسهم بنحو ١٠٢ مليار دولار؛ تعزيزًا للاقتصاد البريطاني على المدى الطويل، فيما يعد مجلس التعاون، سابع أكبر شريك تجاري لبريطانيا، وتشمل الاتفاقية مجالات السلع والخدمات والاستثمار.

وفي حين بلغ حجم التجارة البريطانية – البحرينية السنوي، نحو ٥٠٣ مليارات دولار، فقد أنشأت العديد من الشركات البريطانية الرائدة مقارًا لأعمالها في البحرين، مثل) يونيليفر، وديوليت، وارنست آند يونج، واستاندرد تشارترد، واتش اس بي سي، وبي دبليو سي(، التي أطلقت «مركزًا إقليميًا»، للخدمات في البحرين .وفي يوليو العام الماضي، وقع البلدان، مذكرة تفاهم، بشأن استثمارات استراتيجية من القطاع الخاص البحريني إلى المملكة المتحدة، بقيمة ٣٠١ مليار دولار، وهذه الاستثمارات ستكون من خلال صندوق الثروة السيادي «ممتلكات»، وانفستكورب، ومجموعة «جي اف اتش» المالية، وشركة إدارة الأصول.

وأثناء زيارته للمملكة عام ٢٠٢٣، شهد نائب الملك، سمو ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء الأمير «سلمان بن حمد»، توقيع عدد من مذكرات التفاهم، شملت الاقتصاد الرقمي، والتنوع البيولوجي، والتلوث البحري، والتدريب، وتعزيز التعاون في المجال المصرفي، وإطلاق خدمات فحص اللؤلؤ والأحجار الكريمة، وخدمات إدارة الأصول المالية .وفي نفس الزيارة منح «المملكة المتحدة»، صفة الشريك المعتمد للمركز العالمي لخدمات الشحن البحرية والجوية في البحرين، وإنشاء مركز للخدمات الإقليمية لشركة «بي دبليو سي» الشرق الأوسط، وإنشاء ستوديو لمشاريع التكنولوجيا المالية في البحرين، وإنشاء منصة استثمارية لإدارة أصول سكن الطلاب في المملكة

المتحدة، التي تنظر إلى البحرين، باعتبارها نقطة الدخول المثلى لاقتصاد خليجي، يزيد حجمه عن ٢ تريليون دولار.

وفي المجال الأمني، وعلى هامش «حوار المنامة»، العام الماضي، وقع القائد العام لقوة دفاع البحرين، مع رئيس الأركان بالقوات المسلحة البريطانية، إعلان نوايا مشترك؛ بهدف تطوير التعاون العسكري بين البلدين .وفيما تعتبر المنامة، «المملكة المتحدة»، حليفًا استراتيجيًا، يتوافق كلاهما على الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، واحترام السيادة، وتبادل المصالح، فقد حضر نائب الملك سمو ولي العهد رئيس الوزراء الأمير «سلمان بن حمد»، مراسم توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي بين البلدين في أكتوبر٢٠١٢، وقعها عن الجانب البحريني وزير الخارجية، وعن الجانب البريطاني وزير الدفاع.

ويعد التعاون في مجال التعليم من أبرز مجالات العلاقات بين البلدين .ووفقًا للسفير البريطاني في المنامة، فإنه من بين كل ٥٠٠ طالب جامعي، طالب يدرس في بريطانيا، حيث تعد الدراسة في جامعاتها أحد الخيارات المفضلة لدى البحرينيين، فيما تدعم الحكومتان، التعاون المشترك في شتى المجالات خاصة التعليم، حيث كانت الخبرة البريطانية في هذا المجال أحد المناهل الرئيسية، التي استقى منها التعليم البحريني، حيث كانت تبتعث خريجي التلمذة المهنية في شركات؛ بابكو، وألبا، وبتلكو وغيرها إليها، لمواصلة تعليمهم وتدريبهم .وتفخر الجامعة البريطانية في البحرين، بانخراط خريجيها فور تخرجهم في سوق العمل، وتقلدهم وظائف مرموقة، وحلت المدرسة البريطانية في البحرين في قائمة أفضل ١٥٠ مدرسة بها.

تتعدد إذن مجالات العلاقات البحرينية – البريطانية، من المجال الاقتصادي إلى المجال الدفاعي والأمني والثقافي، في حرص من الجانبين على صعودها، استنادًا إلى تاريخ طويل لهذه العلاقات، وقيم مشتركة، يعزز هذه العلاقات الزيارات المتبادلة بين المستويات المختلفة في صناعة القرار، وصولاً إلى مستوى القمة، كما يعززها دور سفارتي البلدين .ونشير هنا، إلى ما قام به عميد السلك الدبلوماسي العربي في لندن، سفير مملكة البحرين الشيخ «فواز بن محمد آل خليفة»، قبل زيارة جلالة الملك، الأخيرة، من حفل استقبال لموظفي مكاتب أعضاء «مجلس العموم البريطاني»، بحضور وزيرة السياحة البحرينية، وكلمته في الحفل التي تناولت عمق العلاقات بين البلدين، ما يسهم في تطوير هذه العلاقات، وتفهم أوسع للقضايا التي تناولها جلالة الملك أثناء الزيارة.

٢٠٢٤/١١/١٩

تداعيات فوز «ترامب» على حروب إسرائيل بالشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في يوليو ٢٠٢٤، ألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي، «بنيامين نتنياهو»، كلمة أمام «الكونجرس الأمريكي»، بعد أقل من شهرين من طلب «المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية»، إصدار مذكرات اعتقال دولية بحقه بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، هو ووزير دفاعه – آنذاك – يوآف جالانت، حيث استقبله أعضاء الكونجرس الجمهوريون بحرارة، وقوبل بتصفيق حار ووقوف متكرر .وخلال كلمته، تعهد بمواصلة الحرب في غزة، دون النظر إلى التكلفة البشرية والمادية الباهظة، التي يعاني منها الفلسطينيون.

وعليه، فمن غير المستغرب أن يرحب «نتنياهو»، وحكومته بالدور الذي سيقوده «دونالد ترامب»، وأعضاء الحزب الجمهوري في الحكومة الأمريكية القادمة، ابتداءً من يناير٢٠٢٥، حيث مثّل فوزه في الانتخابات الرئاسية، إلى جانب استحواذ الحزب الجمهوري على أغلبية مجلس الشيوخ، وتفوقه العددي في مجلس النواب، «ديناميكية تشريعية»، مهمة يمكن أن توفر لإسرائيل دعمًا سياسيًا، واقتصاديًا، وعسكريًا أكبر لحروبها واعتداءاتها بجميع أنحاء الشرق الأوسط، في مقابل ضغوط أقل من «واشنطن»، للحد من الخسائر المدنية، وتقويض الاستقرار الإقليمي.

ووفقًا لتقييم «ستيفن والت»، من «جامعة هارفارد»، فإن إخفاقات «جو بايدن»، و«كامالا هاريس»، في إنهاء الحرب في غزة، ومحاسبة إسرائيل على ما تسببت فيه من مآسٍ إنسانية؛ كانت لها تأثيرات واضحة في نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وأدى ذلك إلى ابتعاد الناخبين عن الحزب الديمقراطي .ومع ذلك، حذر من التفاؤل بتحسن الوضع مع قدوم «ترامب»، مشيرًا إلى أنه قدم لنتنياهو «كل ما يريده» خلال ولايته الأولى .ومن المتوقع أن يواصل تقديم الدعم الكامل له، ويمنحه «الضوء الأخضر»، لاستمرار عمليات التوسع، والاستيطان في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك الطرد أو الاستئصال المحتمل للفلسطينيين من المناطق التي تسعى إسرائيل إلى ضمها.

ومع توقع العديد من المحللين، أن تؤدي عودة «ترامب»، للبيت الأبيض إلى تجدد التوترات العالمية، بما في ذلك تصعيد الحرب التجارية مع الصين، وزيادة الضغوط على أعضاء حلف شمال الأطلسي، لتعزيز إنفاقهم الدفاعي، واستئناف حملة «الضغط الأقصى» على إيران؛ فإنه من المرجح أن يعزز الدعم الأمريكي العلني لإسرائيل، دون النظر إلى تداعياته على القانون الدولي الإنساني .وخلال فترته السابقة بين ٢٠١٧ و٢٠٢١، تفاخر بأنه «دافع عن إسرائيل كما لم يفعل أي رئيس من قبله»، كما اتخذ قرارات غير مسبوقة، مثل نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، واعترافه بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان، التي احتلتها إسرائيل من سوريا عام ١٩٦٧، مما أثار انتقادات واسعة، نظرا لكونه خرقًا لمواقف دولية ثابتة تجاه هذه القضايا.

ومع اتخاذه سلسلة من الخطوات، التي ساهمت في دعم إسرائيل على حساب القضية الفلسطينية، مثل «إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية» في واشنطن، و«خفض مستوى البعثة الدبلوماسية» في فلسطين، بدمجها مع السفارة الأمريكية في إسرائيل، وإعلانه أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، لا تخالف القانون الدولي في موقف غير مسبوق؛ بدا واضحًا أن هذه القرارات تهدف إلى تقويض الجهود الدبلوماسية لإقامة دولة فلسطينية

مستقلة .ونظرًا لهذا السجل المؤيد بشدة لإسرائيل، فليس من المستغرب إعراب ٦٧٪ من الإسرائيليين ممن استُطلعت آراؤهم عن سعادتهم بإعادة انتخابه مرة أخرى.

وفي هذا السياق، أشار «بول داير»، من «مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية»، إلى أن «الصفقات» التي ستُعقد مع «إدارة ترامب»، خلال فترة ولايته الجديدة، ستتيح لإسرائيل «تأثيرًا كبيرًا في أجندة الرئيس المنتخب، خاصة فيما يتعلق بطموحاته السياسية في المنطقة» .وينطبق هذا بشكل خاص على أي مسعى دبلوماسي تقوده الولايات المتحدة لإنهاء الحروب في غزة، ولبنان .وعلى الرغم من تصريحاته المتكررة، بشأن نيته إنهاء هذه الحروب، بما في ذلك أمام القيادات الإسرائيلية والفلسطينية، فقد أوضحت «كيلي آبلز»، و«فرانسيس فينال»، في صحيفة «واشنطن بوست»، بأنه «لم يقدم خطة واضحة لكيفية تحقيق ذلك».

ووصف «روبرت بيشيل»، من «مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية»، نهجه في التعامل مع القضايا الإقليمية، بأنه «شخصي للغاية ومُرتجل»، مشيرًا إلى أنه يولي ثقة عمياء– وغير مبررة إلى حد كبير – في قدرته على تحليل المواقف، واتخاذ القرارات، والتفاوض على الحلول، ولاحظ «والت»، أنه وحلفاءه في الحزب الجمهوري «لن يتأثروا بالخسائر المأساوية التي يواجهها الأبرياء في غزة، ولبنان، والضفة الغربية المحتلة»، مؤكدًا أن أولويتهم تكمن في إنهاء الحرب في غزة «بشروط إسرائيل» .وأضاف «ستيفن كوك»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، أن هدفهم هو «الوصول إلى تسوية تحقق مصالح إسرائيل بالدرجة الأولى».

من جانبها، أوضحت «لوسي ويليامسون»، من شبكة «بي بي سي»، أنه لا توجد «ضمانات»، بأن الرئيس الأمريكي القادم «سيمنح نتنياهو كل ما يريد»، فيما يتعلق باستمرار الحرب في غزة، والمستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية .ومع ذلك، يرى «كوك»، أنه من غير المرجح أن تمارس «واشنطن»، ضغطًا على إسرائيل لإنهاء الحرب، بل من المرجح أن تمنحها مزيدًا من «المرونة»، لإنهاء الصراع بما يصب في صالحها، ما يعني استمرار معاناة الفلسطينيين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن «إدارة بايدن»، قد قدمت أكثر من ٢٢ مليار دولار من التمويل والشحنات العسكرية لإسرائيل منذ أكتوبر ٢٠٢٣ .وأشار «كوك»، إلى أن «الكونجرس»، الذي يهيمن عليه الجمهوريون، وإدارة ترامب المقبلة في البيت الأبيض، سيلغي أي حظر حالي على التحويلات العسكرية الأمريكية إلى إسرائيل، بما في ذلك القنابل شديدة الانفجار التي تم استخدامها في تدمير غزة .وبينما أظهرت استطلاعات شبكة «سي بي إس» في يونيو ٢٠٢٤، أن أكثر من ٦٠٪ من الأمريكيين) منهم ٤٠٪ من الجمهوريين(، يرون أنه لا ينبغي للولايات المتحدة إرسال مزيد من الأسلحة إلى إسرائيل، فإن أعضاء الحزب الجمهوري في مجلس النواب، جددوا «دعمهم الثابت لإسرائيل»، وأكدوا أنهم سيواصلون الموافقة على نقل الأسلحة، طالما استمرت الحرب.

وعلى الرغم من أن «إدارة بايدن»، تعرضت لانتقادات بسبب تورطها في تدمير إسرائيل المنهجي لقطاع غزة والتسبب في معاناة ملايين المدنيين الفلسطينيين، وعرقلة سبل عيشهم؛ فإن غياب أي اهتمام إنساني حتى من قبل «إدارة ترامب»، المستقبلية؛ يظهر بوضوح من خلال تصريحات مرشحيها وقادتها المحتملين .وعلى سبيل المثال، في مكالمة هاتفية في أكتوبر ٢٠٢٤ بين مرشح الرئاسة –آنذاك– ونتنياهو، أكد «ترامب»، دعمه لرئيس الوزراء الإسرائيلي، بأن «يفعل ما يجب عليه فعله»، فيما يتعلق بالحروب في غزة، ولبنان، دون قلق من ردود الفعل من «واشنطن» .كما نقل السناتور الجمهوري «ليندسي جراهام»، الذي كان حاضرًا في المكالمة، أن ترامب «أُعجب» بالهجوم الإسرائيلي على «حزب الله» في سبتمبر، و«أعرب عن إعجابه بعملياتهم العسكرية، وما قاموا به».

وهناك عنصر آخر يجب الإشارة إليه، وهو أن عودة «ترامب»، إلى البيت الأبيض؛ ستعزز مسعى «نتنياهو»، للبقاء في السلطة .وأشار «جيسون بيرك»، في صحيفة «الجارديان»، إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بعد أن مر بعاصفة من الانتقادات الشعبية؛ بسبب الإخفاقات الاستخباراتية، التي أدت إلى هجوم حماس المفاجئ في ٧ أكتوبر٢٠٢٣، وتجاهل الإدانة الدولية لتدمير غزة، وأخيرًا إقالة «جالانت»، من مجلس الحرب، وإبعاد صوت معارض رئيسي لخططه طويلة الأمد للفلسطينيين؛ فإن «هذه المواقف المعززة حديثًا»، قد لا تُقارن مع ما قد يقدمه «ترامب»، وهو مؤيد أقوى لإسرائيل من بايدن؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى تكثيف إسرائيل قصفها للبنان، وإطالة أمد تدمير غزة، وزيادة تفاقم الكارثة الإنسانية هناك.

ويعد وصول «ترامب»، إلى الرئاسة، مع سيطرة الحزب الجمهوري على الكونجرس؛ بمثابة النتيجة المثالية للتحالف اليميني المتطرف في إسرائيل بعد انتخابات ٥ نوفمبر ٢٠٢٤ .ومع مرور «بايدن»، بفترة من الضعف السياسي، يبدو أن ما تبقى من تأثيره على السياسة الإسرائيلية قد تلاشى .فإسرائيل، كما يعتقد مؤيدو الحرب فيها من السياسيين والعسكريين، يعرفون أن إدارة أمريكية جديدة ستتولى السلطة في غضون ثلاثة أشهر، وهو ما يعني أنه سيتم إزالة أي تظاهر بالمعارضة تجاه انتهاكات حقوق الإنسان، وخرق القوانين الدولية التي تحدث حاليًا.

وفي تقييم «والت»، فإن سمعة «ترامب»، كرجل أعمال، قد تجعل البعض يظن أنه «صانع سلام عظيم»، يسعى إلى إبرام «صفقة كبيرة»؛ إلا أن الحقيقة هي أنه، «نظرًا لافتقاره للصبر، أو القدرة على إجراء مفاوضات حقيقية»، فإن أي محاولة دبلوماسية تقودها الولايات المتحدة لإنهاء الحرب في مسار لا يدعم إسرائيل، ستكون في النهاية «غير مجدية» .

وأشار «كوك»، إلى أنه إذا سُمح لإسرائيل بإنهاء حروبها بالطريقة التي تراها مناسبة، فسيؤدي ذلك إلى مزيد من الضحايا الفلسطينيين، مضيفا أن حلفاء «نتنياهو»، الذين يسعون لدعم من واشنطن لتحقيق أهدافهم قد لا يكتفون بذلك، بل قد تشمل خططهم عمليات تهجير قسرية لملايين الفلسطينيين، في حال توفرت لهم التغطية الدولية .

وفي مثل هذه الحالة، فإن الاستقبال الذي لقيه «نتنياهو»، في وقت سابق من هذا العام في «واشنطن»، والتصريحات التي أدلى بها السياسيون الجمهوريون، دعما لإسرائيل في حربها وفق شروطها، يشير إلى قبول كبير لهذه السياسة، وإمكانية دعمها بشكل غير مشروط.

٢٠٢٤/١١/٢١

تعيينات «ترامب» الجديدة تدعم إسرائيل وتفاقم الأوضاع في غزة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خلال حملته الانتخابية، اكتسب خطاب «ترامب»، جاذبية بفضل تعهده بإنهاء الحرب في غزة، والتخفيف من معاناة المدنيين الفلسطينيين، وهو ما شكل «تناقضًا واضحًا»، مع ما وُصف بـ«اللامبالاة، وعدم التحرك»، من جانب الحكومة الحالية، التي يُنظر إلى «هاريس»، باعتبارها امتدادًا لها .وعلى الرغم من الآمال التي عقدها الناخبون الأمريكيون في جلب إعادة انتخابه السلام إلى المنطقة، من خلال آلية المفاوضات الكبرى، التي بنى عليها سمعته السياسية والتجارية، فقد حذر «ستيفن كوك»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، في أعقاب الانتخابات مباشرة، من أن أي نهاية للحرب الحالية، سوف تجري في نهاية المطاف، «وفقا لشروط إسرائيل».

وتأكيدًا لهذا التوجه، استهل «ترامب»، اختياراته للمناصب العليا في الأمن، والدبلوماسية ضمن إدارته المقبلة بأشخاص معروفين بتأييدهم القوي لإسرائيل، وسجلهم الحافل بالخطاب العنيف المناهض للفلسطينيين، وتبنى خطاب تحريضي، مماثل لما يردده سياسيون إسرائيليون متطرفون، ينكرون الهوية الفلسطينية، ويدعون إلى السيطرة العسكرية الإسرائيلية الكاملة، وتوسيع الاستيطان غير القانوني في الأراضي المحتلة .فيما أثارت هذه التعيينات سلسلة من النقاشات، حول أهلية هذه الشخصيات لتولي مهام حساسة على الصعيدين السياسي والعسكري في الإدارة المقبلة، رغم عدم امتلاكهم الخبرة الكافية.

وفي حين ركز الإعلام الغربي على التعيينات المحلية المثيرة للجدل، التي أجراها «ترامب»، مثل تعيين الملياردير «إيلون ماسك»، بوزارة جديدة للكفاءة الحكومية، أو تعيين عضو الكونجرس المتشدد «مات غيتز»، في منصب المدعي العام؛ فقد أشار «نيري زيلبر»، في صحيفة «فاينانشال تايمز»، إلى «ابتهاج اليمين المتطرف الإسرائيلي باختياراته، لوزيري الخارجية والدفاع، ومبعوث الشرق الأوسط، وسفير واشنطن لدى إسرائيل، وهم جميعًا «مؤيدون أقوياء» لحكومة «بنيامين نتنياهو»، الائتلافية المتطرفة، ولحروبها على غزة ولبنان.

وفي طليعة هذه الشخصيات، يأتي «ماركو روبيو»، عضو لجنتي العلاقات الخارجية والاستخبارات بمجلس الشيوخ، الذي اختاره «ترامب»، ليكون وزيرا لخارجيته في يناير٢٠٢٥ .ووثق «ليو ساندز»، و«كارين دي يونج»، في «واشنطن بوست»، كيف أن «روبيو» – الذي وصف ترامب سابقا بـ«المحتال» – قد بنى هويته السياسية حول

دعم الإطاحة بالحكومات الاستبدادية في أمريكا اللاتينية، وأظهر دعمه القوي لحرب إسرائيل على قطاع غزة– التي أسفرت عن استشهاد أكثر من ٤٣٠٠٠٠ فلسطيني، ٧٠٪ منهم من النساء والأطفال – ووصفها بأنها تُدار «بالاستبصار والعدالة»، وتعهد بدعم تدمير حماس، بغض النظر عن الكلفة البشرية والمادية، «حتى لا تهدد شعب إسرائيل مرة أخرى» .وعليه، فليس من المستغرب، اعتراضه على وقف إطلاق النار الإنساني في القطاع، ورفض مسؤولية الحكومة الأمريكية عن إنهاء نقل الأسلحة والعتاد إلى إسرائيل لانتهاكها القانون الدولي.

ولعل من المؤشرات على تصرفاته المستقبلية المحتملة كوزير للخارجية، هو موقفه من «إدارة بايدن»، بعد فرضها «عقوبات محدودة ضد منظمة إسرائيلية متطرفة، وفرد واحد بالضفة الغربية في أغسطس ٢٠٢٤، حيث كتب إلى وزير الخارجية الحالي، «أنتوني بلينكن»، منتقدًا الديمقراطيين؛ لاتخاذهم ما أسماه «خطوات لتقويض حليفنا»، مدعيًا أن هذه العقوبات «تفاقم الوضع الحساس بالفعل في المنطقة» .وبشكل أكثر وضوحًا، يظهر دعمه لضم إسرائيل غير القانوني للأراضي الفلسطينية، من خلال الطريقة التي أشار بها في رسالته إلى الضفة الغربية، باسم «يهودا والسامرة»، وهي التسمية التي يستخدمها المستوطنون المتطرفون، بالإضافة إلى مزاعمه بأن الإسرائيليين «يعيشون بحق في وطنهم التاريخي»، بينما تسعى حكومتهم «بشكل ثابت إلى تحقيق السلام مع الفلسطينيين».

يُضاف إلى خطابه المعادي للفلسطينيين، والذي يقوض الاستقرار الإقليمي، العديد من التصريحات التي تدعم الهجمات العسكرية الإسرائيلية ضد «إيران»، ووكلائها في أنحاء الشرق الأوسط، حيث أوضح أن ائتلاف نتنياهو له «حق الرد بشكل غير متناسب»، ضد منافسيه، وأن «محو» قيادة جماعة حزب الله اللبنانية، عبر الضربات الجوية، وعمليات التخريب كان «خدمة للبشرية» .وبصفته مؤيدًا قويًا لحملة ترامب، أكد أن الإدارة الجمهورية القادمة، ستكون «واضحة وحازمة للغاية» في سياساتها ضد «طهران».

وفي إطار تعزيز طموحات «إسرائيل»، في الشرق الأوسط، على حساب الاستقرار والسلام طويل الأمد؛ يأتي تعيين «بيت هيغسيث»، وزيرا لدفاع الولايات المتحدة، وهو من قدامى المحاربين العسكريين، ويشتهر كونه مقدم برامج في قناة فوكس نيوز .وأشار «جيمس فيتزجيرالد»، و«أليكس بوي»، في شبكة «بي بي سي»، إلى أنه قد «ضغط بنجاح على ترامب خلال رئاسته الأولى، ليصدر عفوًا عن الجنود، الذين اتهموا بارتكاب جرائم حرب»، كما أنه دخل البنتاغون دون أن يشغل أي منصب عسكري رفيع، أو منصب سياسي من قبل .فضلا عن كونه متعصبا جدًا ضد المسلمين .وقبل انتخابات ٢٠١٦، حذر من زيادة معدلات مواليدهم في ولايات، مثل «ميشيجان»، واعتبرها قد تغير نتائج الانتخابات، كما أشاد بدعوة «ترامب» في السابق للمنع التام والكامل لدخولهم إلى الولايات المتحدة.

ومثل «روبيو»، لا يمكن إنكار مواقف «هيغسيث»، المؤيدة لإسرائيل .وفي مقابلة مع موقع «جويش برس» الإسرائيلي عام ٢٠١٦، وصف الإسرائيليين بـ«شعب الله المختار»، وبعد مقابلة «نتنياهو»، في مارس عبر شبكة «فوكس نيوز»؛ صرح عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بأن «إسرائيل بحاجة إلى دعمنا».

وبالنظر إلى أن وزيري الداخلية والدفاع يُعتبران من أبرز مستشاري «ترامب»، المؤثرين فيما يتعلق بنقل الأسلحة الأمريكية المستقبلية إلى إسرائيل لاستخدامها ضد الفلسطينيين، ولبنان، وإيران، ودول أخرى في الشرق الأوسط، فإن اختيارهما يعكس تزايد الدعم العسكري الأمريكي المباشر لإسرائيل في حروبها في الفترة القادمة في ظل بقاء البيت الأبيض في قبضة الإدارة الجمهورية؛ على الرغم من أن «إدارة بايدن»، قد أنفقت بالفعل أكثر من ٢٢ مليار دولار في هذا السياق منذ أكتوبر ٢٠٢٣، وفقًا لـ«معهد واتسون للدراسات الدولية والشؤون العامة».

أما فيما يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية المباشرة لـ«ترامب»، مع الشرق الأوسط، فقد أشارت «لارا جيكس»، و«آدم راسغون»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أن اثنين من تعييناته البارزة، تعكسان «قلة أو عدم وجود خبرة رسمية في السياسة في المنطقة»، رغم كونهما من المؤيدين المتشددين لإسرائيل، ومناهضين لحقوق الفلسطينيين . ويُعرف «مايك هاكابي» – الحاكم السابق ولاية أركنساس – الذي تم تعيينه سفيرًا للولايات المتحدة في إسرائيل، بتأييده لبناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة .ورغم تأكيده أنه «لن يصنع سياسات جديدة مغايرة عما يتبناه ترامب»، فإن خطاباته المؤيدة لإسرائيل تشير إلى دعم «إدارة ترامب»، لضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية بشكل غير قانوني.

ومن بين العديد من التصريحات المعادية للفلسطينيين، التي أدلى بها في عام ٢٠٠٨، ادعى أنه «لا يوجد شيء اسمه فلسطين»، وأن هذه الهوية الفلسطينية المزعومة، هي مجرد «أداة سياسية لانتزاع الأراضي من إسرائيل» . وعندما كان مرشحًا في الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري عام ٢٠١٥، وصف «حل الدولتين»، بأنه «غير عقلاني وغير قابل للتطبيق»، وأكد بوجود «الكثير من الأراضي»، في «بقية العالم»، لإقامة دولة فلسطينية، واقترح في المقابل أخذ الأراضي من مصر، أو الأردن، أو سوريا لتحقيق ذلك .

وفي عام ٢٠١٧، أثناء زيارته لمستوطنة غير شرعية في الضفة الغربية، صرح بأنه «لا يوجد شيء اسمه مستوطنات»، و«لا يوجد شيء اسمه احتلال» للأراضي الفلسطينية .وسجلت «هيئة الإذاعة البريطانية»،) بي بي سي(، أنه في العام التالي، قال :إن «إسرائيل تمتلك صك ملكية ليهودا والسامرة»، وهو تعبير تستخدمه إسرائيل للإشارة إلى الضفة الغربية.

وعليه، فبينما لاقت تصريحات وزير المالية الإسرائيلي «بتسلئيل سموتريش»، في نوفمبر، بشأن أن عام ٢٠٢٥، سيكون «عام السيادة» لإسرائيل في «يهودا والسامرة»؛ «إدانات واسعة»، من القادة والدبلوماسيين الأوروبيين والعرب، كخطاب يقوض السلام في الشرق الأوسط؛ فإنه ليس غريبا أن «سموتريش»، رحب بتعيين «هاكابي»،

سفيرا لأمريكا في إسرائيل، ووصفه بأنه «صديق مخلص ومتفاهم»، ومن ثمّ، فإن تعيينه يعزز من طموحات المستوطنين المتطرفين في إسرائيل باحتلال المزيد من الأراضي الفلسطينية بالقوة وضم المزيد من الأراضي الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وهو انتهاك صريح للقانون الدولي .

علاوة على ذلك، فإن اختيار «ترامب»، لمبعوثه الخاص إلى الشرق الأوسط «ستيف ويتكوف»، لا يعزز الثقة في أي عملية سلام متوازنة في المستقبل .ووصفه «جو إينود»، من شبكة «بي بي سي»، بأنه «مطور عقاري»، و«صديق قديم لترامب» .وكشخص لم يشغل أي منصب سياسي، أو دبلوماسي من قبل رأت «جيكس» و«راسغون» أن مؤهلاته لهذا الدور الجديد تقتصر على كونه قد «جمع مبلغًا ضخمًا من المال»، لحملة ترامب الانتخابية، بما في ذلك من ناخبين يهود، كانوا يرغبون في أن تكون الإدارة الأمريكية القادمة، أكثر دعمًا لإسرائيل .ووثقت «نيويورك تايمز»، دعمه القوي لنتنياهو، حيث كان من بين الجمهوريين، الذين حضروا خطابه أمام الكونغرس الأمريكي في يوليو، بينما وصفه ترامب بأنه «صوت يدعو إلى السلام».

وعند تقييمه، إلى جانب شخصيات أخرى متشددة في دعم إسرائيل، تم تعيينهم في مناصب رفيعة في إدارة ترامب الثانية، مثل مستشار الأمن القومي القادم «مايك والتز»، و«إليز ستيفانيك»، سفيرة واشنطن لدى «الأمم المتحدة»؛ ليس من المستغرب، أن يصف «ديفيد هيرست»، من موقع «ميدل إيست أي»، تشكيلة ترامب الوزارية، بأنها «وصفة لحرب شاملة في الشرق الأوسط».

وفي تناقض مع نوايا الناخبين الأمريكيين الذين تخلوا عن «هاريس» والحزب الديمقراطي؛ بسبب فشلهم في وقف التدمير المستمر لغزة من قبل إسرائيل، فإن الإدارة التي يشكلها «الجمهوريون»، تدعم إسرائيل بشكل قاطع، وتهدم آفاق السلام التي وعد بها «ترامب» أثناء حملته الانتخابية، مع وجود مسؤولين فيها، يدافعون عن استمرار الحروب في غزة ولبنان، ويرفضون الهوية الوطنية الفلسطينية، ويدعمون ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة .وعلى الرغم من إصراره، أن اختياراته «تعكس رؤية تقوم على تعزيز السلام من خلال القوة»؛ فإن العديد من المحللين يحذرون من أن تعيين شخصيات تفتقر إلى الخبرات السياسية والأمنية، وتظهر انحيازات واضحة، قد يؤدي إلى عواقب غير متوقعة، ومن ثمّ، قد تشهد الفترة القادمة تغييرات غير محسوبة، وتحديات كبيرة، نتيجة لاختياراته المبنية على الولاء الشخصي، بدلاً من الكفاءة والخبرة الحقيقية.

٢٠٢٤/١١/٢٢

آفاق العلاقات الأمريكية – الخليجية في ضوء عودة ترامب

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع فوز «دونالد ترامب»، وإعادة انتخابه رئيسًا للولايات المتحدة، خلفًا لـ«جو بايدن»، وتوليه مهامه في ٢٠ يناير ٢٠٢٥، توالت تحليلات وتعليقات الخبراء في أوساط السياسة الخارجية، حول الاستراتيجية، التي سيعتمدها الرئيس الجمهوري في توجيه علاقات بلاده مع العالم، سواء مع الحلفاء أو الخصوم .

وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص، تناول «مارك مازيتي»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، طبيعة «المشهد الجيوسياسي»، الذي سيواجهه، مشيرًا إلى أنه سيكون «مختلفًا تمامًا»، عما تركه قبل أربع سنوات، في ظل حروب إسرائيل المستمرة على كل من غزة، ولبنان، وتصعيد المواجهة مع إيران؛ مما يعكس تدهورًا طويل الأمد في مسار السلام والأمن بالمنطقة.

وبالنسبة إلى «مجلس التعاون الخليجي»، فقد أصبحت المواقف الاستراتيجية لدوله مختلفة، عما كانت عليه عندما غادر ترامب البيت الأبيض في يناير٢٠٢١ .وفي هذا السياق، رأى «تشارلز دبليو .دن»، من «المركز العربي للأبحاث»، أن عودة الرئيس السابق، ستعيد على الأرجح العلاقة «النفعية» بين الولايات المتحدة ودول الخليج . وتوقع «بدر السيف»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، أن تسعى الرياض، وأبو ظبي، ودول أخرى خلال السنوات الأربع المقبلة إلى «التعامل» معه، عبر اتباع سياسات تخدم مصالحها الخاصة، وإعطاء الأولوية لأجنداتها الوطنية.

وبشكل واضح، تبدو فوائد انتهاج «واشنطن»، لسياسة خارجية مدفوعة بالمصالح، فيما يخص الصفقات التجارية المحتملة، والتعاون الاستثماري، ومبيعات الأسلحة .ومع ذلك، فإن عودته بما تحمله من توقعات بزيادة الدعم الأمريكي لإسرائيل في حروبها بالشرق الأوسط، وتشديد الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية على إيران، إلى جانب السياسات التجارية، وإنتاج الطاقة التي تخدم مصالح واشنطن الداخلية؛ تثير تساؤلات حول المكاسب الحقيقية لدول مجلس التعاون .وفي هذا الصدد، أشار «دن»، إلى أنه لا يزال «غير واضح»، كيف يمكن لرئاسته أن تحقق «فوائد ملموسة» لهذه الدول.

ووفقًا للباحث، فإنه من المتوقع أن يشهد تعامله الخارجي، الذي ميز فترته الرئاسية الأولى بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، استئنافًا لنهج «نفعي» في العلاقات الأمريكية مع دول الخليج، ويشمل هذا التركيز على «مبيعات الأسلحة، والصفقات التجارية، والتعاون الأمني، ومكافحة الإرهاب»، مع إغفال الجوانب السياسية والدبلوماسية الأكثر تعقيدًا .ورأى «جيفري فيلتمان»، من «مؤسسة بروكينجز»، أن «أي دولة تقدم أفضل الصفقات التجارية»، سواء في التجارة أو الاستثمار أو الأسلحة، «قد تميل السياسة الأمريكية في اتجاهها»، خلال السنوات الأربع المقبلة .وبهذا المعنى، أشار «جورجيو كافييرو»، من مركز «ستيمسون»، إلى أن دولا مثل السعودية، والإمارات، ممن «ربطتهم علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة، خلال إدارة ترامب الأولى»؛ هم «الأكثر تفاؤلاً بشأن فوزه الانتخابي».

وفي الوقت الذي يعتمد فيه على معاملاته؛ لتعزيز المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، عبر مفاوضات، وصفقات طموحة؛ يبقى أمامه فترة محدودة لا تتجاوز أربع سنوات لإحداث هذه التغييرات .وفي هذا السياق، أشار «كريستيان كوتس أولريشن»، من «معهد بيكر للسياسة العامة»، إلى أن دول الخليج تأخذ في اعتبارها النظر إلى المستقبل مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ سنة، بهدف تقييم التبعات المحتملة للانسحاب الأمريكي من المنطقة، وتأثير ذلك على «إعادة تشكيل ميزان القوى في الشرق الأوسط».

وحول تأثير سياساته على دول الخليج، يرى «السيف»، أن نوايا إدارته، فيما يتعلق بالتجارة والطاقة، قد تكون «الأكثر تحديًا» .وعلى الرغم من اعترافه بأن الزيادات المخطط لها في الرسوم الجمركية على الواردات إلى الولايات المتحدة — ما يصل إلى ٢٠٪ من البضائع من دول في جميع أنحاء العالم و٦٠٪ من الصين — سيكون لها تأثير أكبر ضد بكين ودول في أوروبا، فقد حذر من أن دول الخليج سوف تتأثر بالحروب التجارية في الدول الأخرى.

وفيما يتعلق بالطاقة، أشار «دان إيبرهارت»، من «شركة كناري إل إل سي»، إلى أن إعادة انتخابه، «أحدثت تحولاً محوريًا في مشهد الطاقة في الولايات المتحدة»، بعيدًا عن «السياسات المناخية»، لإدارة بايدن نحو «التركيز على تعظيم إنتاج النفط والغاز الطبيعي المحلي» .ومع كون «واشنطن»، بالفعل أكبر منتج منفرد للنفط الخام في العالم، أوضح «السيف»، أن «زيادة الاستكشافات والإنتاج بها ستخفض الأسعار» عالميًا؛ وبالتالي تؤثر في أرباح شركات النفط الخليجية؛ ما يؤثر في برامجها للتنويع الاقتصادي التي تسعى إليها هذه الدول.

وبالنسبة إلى مسائل الأمن والدفاع، سلط «دان»، الضوء على كيف أثبتت رئاسته الأولى، أنها «غير متوقعة» بالنسبة إلى دول الخليج، مع «اللامبالاة العامة»، من جانب الجمهوريين تجاه هجمات سبتمبر ٢٠١٩، التي استهدفت منشآت النفط السعودية، والتي قوضت بشكل خاص الثقة في «واشنطن»، كشريك أمني .ومع ذلك، فمنذ يناير ٢٠٢٥ فصاعدا، أثار «تشيب آشر»، الضابط السابق في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، كيف يمكن لهذه الدول أن تجمع بين «إمكانية تقاربها مع إيران، وبين نواياها «لمتابعة الالتزامات الأمنية بقوة مع واشنطن» .وفي حين رأى «مازيتي»، أن «الرياض»، على وجه الخصوص، «قد تدفع إدارة ترامب المقبلة إلى إبرام اتفاق دفاع رسمي، من شأنه أن يلزم بلاده بالدفاع عن المملكة إذا تعرضت للهجوم»؛ فقد رأى «دن»، أن دول مجلس التعاون، لا ينبغي أن تتوقع أي «التزام حازم» من الإدارة الأمريكية القادمة، حتى «في حالة المواجهة مع إيران».

وإلى جانب فشل عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين، سلط «برايان كاتوليس»، و«أثينا ماستوف»، من «معهد الشرق الأوسط»، الضوء على كيف أن السياسة والإجراءات ضد إيران، «ستهيمن على الأجندة الإقليمية للإدارة الأمريكية المقبلة»، ومع تقييم «دن»، بأنها «من المرجح أن تميل إلى سياسات نتنياهو، التي تدعم «نهج أمريكي عدواني تجاه إيران، وبرنامجها النووي، بما في ذلك إمكانية العمل العسكري»؛ توقع «فيلتمان»، أن تظل دول الخليج ملتزمة «بخفض التصعيد مع طهران»؛ نظرًا لأنها «ليس لديها أي ثقة بشأن الضمانات الأمنية الأمريكية».

ومن بين الديناميكيات الإقليمية الأخرى التي قد تسعى إلى تعزيزها «الإدارة الأمريكية»، القادمة، هو توسيع «اتفاقيات التطبيع في المنطقة» .

وفي حين أشار «السيف»، إلى أن الرئيس الأمريكي المقبل «من المرجح أن يعود إلى هذه الاتفاقيات»، كجزء من سياسة خارجية مستمرة؛ تهدف إلى تعزيز مصالح بلاده على المدى الطويل؛ فقد رأى «أولريشن»، أن «أنصاره الذين يعتقدون أنهم قادرون على استكمال ما بدأوه، يسيئون فهم الموقف تمامًا»، مضيفًا أن «هذا سيصبح واضحًا بسرعة كبيرة».

وفي هذا الصدد، أشار «السيف»، إلى أن طموحات «ترامب»، ومستشاريه، قد لا تتماشى مع مطالبات دول المنطقة، بما في ذلك «السعودية»، بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لغزة، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة كـ«شرط أساسي»، لأي مفاوضات مستقبلية بينهما، مضيفا أنه «من المنطقي»، أن تحاول هذه الدول إقناعه «في وقت مبكر»، بأهمية هذه المتطلبات الضرورية، مؤكدا أن هذا من شأنه أن «يثبت أن طموحاته في تقديم صفقة سلام قد تبدو مستحيلة في الوقت الراهن».

على العموم، في ضوء إشارة «جريجوري أفتانديليان»، من «المركز العربي»، إلى «الطبيعة المتقلبة لترامب»، بمجرد عودته إلى السلطة؛ من المتوقع أن تؤثر سياساته في مجالات التجارة والاقتصاد والأمن في المنطقة بشكل كبير؛ وفي هذا الصدد، تمت الإشارة إلى تعليقه في أكتوبر٢٠٢٤، بأن «أفضل رد أمريكي على التهديدات الإيرانية هو «الضرب النووي أولًا، والقلق بشأن البقية لاحقا»، وعليه، علق «السيف»، بأن «دول الخليج «أفضل حالًا في الاستمرار في تعزيز استقلالها الذاتي، والمصالحة الإقليمية»، بغض النظر عن أي إغراء أو ضغط لدفعها إلى العودة عن هذا المسار.

٢٠٢٤/١١/٢٨

ردود الفعل الغربية على مذكرات الاعتقال الصادرة ضد «نتنياهو» و«جالانت«

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد نحو ستة أشهر من طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان إصدار مذكرات اعتقال دولية بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير دفاعه– آنذاك –يوآف جالانت، بتهم ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، بحق المدنيين الفلسطينيين في غزة؛ أعلنت لجنة من كبار قضاة المحكمة أواخر نوفمبر٢٠٢٤ مسؤوليتهما الجنائية المباشرة عن استخدام التجويع، كأسلوب من أساليب الحرب، إلى جانب القتل والاضطهاد؛ والعديد من الجرائم ضد الإنسانية.

ووصف جوليان بورجر، وأندرو روث، في صحيفة الجارديان، القرار بأنه الأكثر أهمية، للمحكمة في تاريخها الممتد ٢٢ عامًا .وبعيدًا عن الأهمية الرمزية، لإصدار المساءلة الدولية، ضد حكومة ظلت لعقود بمنأى عن النقد والعقاب من قبل حلفائها– وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، وبريطانيا، وألمانيا، وفرنسا –فإن التأثير العملي لقرارها لا يزال غير محدد.

ومن المتوقع أن ترفض واشنطن، الحكم .ومع استجابة إدارة بايدن، ومسؤولي الحزب الجمهوري على الفور بترديد الاتهامات الإسرائيلية– التي لا أساس لها من الصحة –للمحكمة بمعاداة السامية؛ رأى آرون ميلر، من مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، أن القرار وضع في الاعتبار نهج إدارة ترامب القادمة، التي تحتقر بالفعل المحكمة، والأمم المتحدة، وستحمي نتنياهو شخصيا من المساءلة الدولية أكثر مما فعلت حكومة بايدن .

ومع غياب الزعامة الأخلاقية والسياسية الأمريكية لدعم القانون الدولي، رأى أنتوني دوركين، من المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، أن الامتثال لقرار المحكمة، وصمودها أمام التهديدات العقابية، يُشكل اختبارا للمبادئ الأوروبية .وبالرغم من إعلان بعض الحكومات الغربية، دعمها للحكم، وتأكيدها تنفيذ أوامر الاعتقال حال كانت في وضع يسمح لها بذلك؛ فمن الجدير بالملاحظة، كيف كان رد حكومات بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، غامضا وغير ملتزم؛ ما أدى إلى تقويض قدرات، وإجراءات ليس فقط المحكمة؛ لكن أيضًا جميع المؤسسات القضائية الدولية المستقلة الأخرى.

وفيما وصفت مجلة الإيكونوميست، الحكم بأنه كارثة دبلوماسية لإسرائيل، اعترف فرانك جاردنر، من شبكة بي بي سي، بأنه ضربة كبيرة لمكانتها الدولية .وأعلن ثلاثة قضاة في الجنائية الدولية، الأسباب المنطقية للاعتقاد بأن نتنياهو، وجالانت، حرما السكان المدنيين في غزة عمدًا وعن علم من الوسائل الضرورية لبقائهم على قيد الحياة، بما في ذلك الغذاء، والماء، والدواء، والكهرباء، والوقود .واستشهدت الإيكونوميست، بأن قرار المدعي العام الرئيسي، لإصدار مذكرات الاعتقال ضدهما قد تعززت، مع تواصل الوضع الإنساني المتدهور في غزة، وتحذير الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان، تكرارًا من قطع المساعدات عن ملايين المدنيين خلال الأيام الأربعين الماضية.

من جانبها، علقت ليلى السادات، المستشارة السابقة بـالجنائية الدولية، على حكم المحكمة على اثنين من كبار المسؤولين الحكوميين الإسرائيليين، بأن ذلك يأتي على عكس الأفراد من الرتبة الأدنى، بالنظر إلى حجم الجرائم التي ارتكبوها .وسلطت بلقيس جراح، من منظمة هيومن رايتس ووتش، الضوء على أهمية هذه الأحكام في رفض التصور القائل بأن بعض الأفراد فوق القانون الدولي .

ومع دعوة المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية، بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانشيسكا ألبانيزي، لإصدار أوامر اعتقال، بحق مزيد من المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين؛ أعربت جراح، عن أملها في أن يسهم ذلك في دفع المجتمع الدولي، لمواجهة الفظائع، وضمان العدالة لجميع الضحايا، مؤكدةً أن قدرة المحكمة على الوفاء بتفويضها بشكل فعال لمحاسبة حكومة إسرائيل على ما ارتكبته بحق المدنيين الفلسطينيين في غزة؛ ستعتمد على استعداد الحكومات لدعم العدالة، بغض النظر عن مكان ارتكاب الانتهاكات، أو هوية مرتكبيها .

من جهته، أشار دوركين، إلى أن إصدار أوامر اعتقال مثل هذه سيُحدث ضغوطًا سياسية كبيرة على المحكمة الجنائية الدولية .وسيكون هذا الضغط أكثر حدة من جانب الولايات المتحدة .ووصف جو بايدن، قرارها بـالشائن، وأكد أن حكومته ستظل دائمًا مع إسرائيل ضد أي تهديدات لأمنها .وبالنظر إلى الطريقة التي دافعت بها إدارته عن حروب إسرائيل، رغم الخسائر البشرية الفادحة والأضرار المادية، وتراجعها عن تهديدها بقطع المساعدات العسكرية لها، ما لم تُزود مساعداتها الإنسانية إلى غزة– وهو ما لم تفعله إسرائيل –فإن هذا الموقف المتكرر لا يعد مفاجئًا، ولا يُتوقع أن تتخذ واشنطن، أي تدابير جدية لوقف، أو معاقبة المحكمة.

وفي حال تولى دونالد ترامب الرئاسة في يناير ٢٠٢٥، كتب بورجر، وروث، أن نتنياهو، يمكنه أن يتوقع المزيد من الدعم القوي، في حملته ضد الجنائية الدولية، مشيرين إلى فرض البيت الأبيض، في عهده، عقوبات على مسؤولي المحكمة، وعائلاتهم؛ بسبب التحقيق في جرائم الحرب الأمريكية في أفغانستان .علاوة على ذلك، تلقت الهجمات ضد القضاة والمدعين العامين وموظفي المحكمة، دعمًا من كبار الجمهوريين في الكونجرس الأمريكي . وهدد رئيس مجلس النواب، مايك جونسون، بالفعل بـرد قوي، ضد ما يزعم أنه تحيز معاد للسامية، من جانب المحكمة .وعلق زعيم مجلس الشيوخ، جون ثون، بأن الأولوية القصوى، بالنسبة له ستكون إعادة فرض مزيد من التشريعات التي تطبق العقوبات الاقتصادية، وحظر السفر ضد موظفي المحكمة وأقاربهم.

وفي مواجهة حملة الإكراه، والترهيب المتصاعدة التي تشنها واشنطن دعما لإسرائيل؛ فإن دور الدول الـ١٢٤ الموقعة على نظام روما الأساسي للمحكمة، أمر بالغ الأهمية .وفي حين أوضح بورجر، وروث أن نتنياهو، وجالانت، أصبحا الآن معرضين لخطر الاعتقال، إذا سافرا إلى أي من الدول الموقعة، فإن هذا ليس أمرا حتميا

ينبغي أن نتوقعه، كما يتضح من الطريقة التي تم بها الترحيب بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين– الصادر بحقه أمر اعتقال دولي –في منغوليا في سبتمبر ٢٠٢٤ على الرغم من أن الدولة المضيفة عضو في الجنائية الدولية .

وكما كتب دوركين، باعتبارها داعمة تاريخية للمحكمة وسيادة القانون الدولي؛ فإن جميع الدول الأوروبية– حتى الأكثر تأييداً لإسرائيل –يجب أن توضح أنها تدعم المحكمة، كهيئة قضائية مستقلة، وأنها ستنفذ أوامر الاعتقال .ومع تصريح رئيس السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، بأن الدول الأعضاء يجب أن تنفذ أوامر الاعتقال؛ فمن الجدير بالملاحظة، كيف سارعت حكومات إيطاليا، وإيرلندا، وبلجيكا، وهولندا، إلى التأكيد بأنها ستعتقل نتنياهو، وجالانت، إذا سافرا إلى بلدانها.

على الجانب الآخر، وصف رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان قرار المحكمة بأنه تشهير كامل، ودعا نتنياهو لزيارة بودابست .ورغم أن دعمه لنتنياهو ليس مفاجئًا، إلا أن الصمت النسبي من قبل الحكومات الغربية الكبرى تجاه إصدار الجنائية الدولية أوامر اعتقال، بحق المسؤولين الإسرائيليين، يعد مصدر قلق كبير بشأن موقفها الداعم.

وفي المملكة المتحدة، أثارت رئيسة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم، إميلي ثورنبيري، من حزب العمال كيف أنه إذا جاء رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى بريطانيا فإن التزامنا بموجب اتفاقية روما، هو اعتقاله بموجب مذكرة الجنائية الدولية، وأن القيام بذلك ليس مسألة تقبل الشك، حيث إن بريطانيا مطالبة بذلك لأنها ضمن أعضاء المحكمة .ومع ذلك، أكد المتحدث باسم رئيس الوزراء كير ستارمر، فقط أن بلاده ستفي بالتزاماتها القانونية، فيما يتعلق بمذكرات الاعتقال .وعندما سُئلت مباشرة، رفضت وزيرة الداخلية البريطانية إيفيت كوبر، أن تقول ما إذا كان سيتم اعتقال نتنياهو أو جالانت، إذا زارا المملكة المتحدة .

وبالمثل، رفضت وزارة الخارجية الفرنسية، تأكيد أنها ستعتقل المسؤولين الإسرائيليين، وأصدرت بدلاً من ذلك، بيانًا غير ملزم، بأنها ستتصرف بما يتماشى مع قوانين المحكمة، في حين علقت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك، أن حكومتها تفحص مذكرات الاعتقال حتى الآن.

ونظرًا إلى إدانة هذه الحكومات بشكل قوي لحرب روسيا على أوكرانيا، ودعمها بحماس للمحكمة الجنائية، لإصدار مذكرات اعتقال ضد بوتين، وكبار مسؤوليه، بتهم ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية؛ أكد دوركين أن تنصل الدول الأوروبية الآن من المحكمة، بعد تحميلها إسرائيل المسؤولية، سيؤدي إلى تقويض مصداقيتها، مضيفا أن هذه الدول يجب أن تستعد الآن لمواجهة هجوم أمريكي ضد المحكمة، من خلال تأكيد رفضها أي ضغط سياسي، عليها وعلى مسؤوليها .

ومع ذلك، فإن توقع اتخاذ هذا الإجراء من الحكومات الغربية، التي دعمت بشكل علني حرب إسرائيل في غزة، والهجمات ضد المدنيين الفلسطينيين في الفترة الماضية، وتمسكت بموقف الولايات المتحدة، يكشف عن تضحيتها بأي مواقف أخلاقية، كانت تدافع بها عن القانون الدولي، وحقوق الإنسان، حيث أصبحت تتواطأ في الدمار الذي لحق بغزة وبقية الأراضي المحتلة.

ونظرًا إلى عدم وضوح النوايا الكاملة لبعض كبار الموقعين على نظام روما، بشأن مذكرات الاعتقال بحق نتنياهو، وجالانت؛ فإن تأثير قرار المحكمة في محاسبة إسرائيل على ما اقترفته بحق المدنيين الفلسطينيين يبقى غير معلوم .ومع تعهد نتنياهو، بعدم التوقف عن قصف واحتلال الأراضي الفلسطينية، فإن المعاناة ستستمر .وفي ظل تأكيد واشنطن، استعدادها لتزويد إسرائيل بالوسائل اللازمة لتفاقم هذا الدمار؛ فإن إشارة دوركين، إلى أن الحكومات الأوروبية تتبع سياسة تجنب الاتصال غير الضروري، مع الحكومة الإسرائيلية، تظل استجابة غير كافية، خصوصًا بعد أن تم الحكم على كبار مسؤوليها بارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين الفلسطينيين.

٢٠٢٤/١٢/٢

هدنة مؤقتة أم وقف دائم لإطلاق النار في لبنان؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

وافق ائتلاف اليمين المتطرف بقيادة بنيامين نتنياهو على اتفاق وقف إطلاق النار مع حزب الله بلبنان، بوساطة أمريكية فرنسية وذلك في ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٤، مُنهيًا ثلاثة عشر شهرًا من المواجهة مع العدو الصهيوني عبر الحدود، حيث تصاعدت المواجهة عقب شن الجيش الإسرائيلي عدوانًا بريًا وجويًا في أول أكتوبر، مكررًا اعتداءاته السابقة أعوام ١٩٧٨ و١٩٨٢ و٢٠٠٦.

الاتفاق ينص على وقف الأعمال العدائية لمدة ٦٠ يومًا، وأن ينسحب مقاتلو حزب الله لمسافة ٤٠ كيلومترًا من الحدود الجنوبية للبنان مع إسرائيل، مقابل انسحاب جيشها من أراضيه، وأن وقف إطلاق النار هذا يتوافق مع قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ الذي أوقف حرب عام ٢٠٠٦.

وأقر جوناثان بانيكوف، من المجلس الأطلسي، وعدة أكاديميين غربيين بأن الاتفاق يمثل «هدنة» لأكثر من مليون لبناني أُجبروا على ترك منازلهم تحت وطأة العدوان الإسرائيلي، وأصدر المحللون أيضًا تحذيرات بشأن احتمال نجاح مثل هذا الهدنة على المدى الطويل، وذلك بعد إعلان الحكومة الإسرائيلية باحتمال شن المزيد من الهجمات ضد لبنان، تدعمها الإدارة الأمريكية رغم أنها عضو في لجنة مراقبة تنفيذ شروط الهدنة.

وفي تقييم «دانييل بايمان»، من جامعة جورج تاون، فإن حزب الله تضرر كثيرًا جراء «سلسلة الهجمات الإسرائيلية، بما في ذلك تفجير أجهزة الاتصال بحوزة عناصره في سبتمبر، فضلاً عن مقتل أمينه العام، حسن نصر الله في نفس الشهر، إلا أنه أقر بقدرة الحزب على استهداف إسرائيل بالصواريخ والمسيرات.

ويرى بلال صعب من المعهد الملكي للشؤون الدولية، أن وقف إطلاق النار لا يعادل «انتصارًا دائمًا لإسرائيل» بسبب عدم تدمير قدرات حزب الله كُليًا على الرغم من تقليصها وإضعافها.

وأكد أن المواطنين الإسرائيليين أنفسهم «متشككين» في تأكيدات حكومة نتنياهو بأن «خطر» صواريخ حزب الله أصبحت «تحت السيطرة»، وخاصة مع تذكر إخفاقات أجهزة الاستخبارات والأمن الإسرائيلية في استكشاف الهجوم الذي شنته حماس في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ .وفي حين تمكن قرابة ٦٠ ألف إسرائيلي تم إجلاؤهم من المناطق الحدودية مع لبنان للإقامة إلي أماكن أخرى بالبلاد، فإن مئات الآلاف من سكان لبنان الذين يرجعون إلى ديارهم الآن لم يتأت لهم مثل شبكات الأمان هذه، وبالإضافة إلى حملة القصف الإسرائيلية التي أودت بحياة أكثر من ٣٥٠٠ مدني وتشريد أكثر من ٢٠١ مليون، يقدر البنك الدولي أن كُلفة الأضرار والخسائر الاقتصادية بلبنان تتجاوز ٥٠٨ مليارات دولار، وبالتالي عرقلة ما وصفه كلوي كورنيش وريتشارد سلامة، من صحيفة «فاينانشال تايمز» بـ«انتعاش متواضع كانت تحياه الشركات اللبنانية عقب أربع سنوات من الأزمة الاقتصادية الطاحنة».

فمع الاتفاق على وقف إطلاق النار الآن ونجاحه في يومه الأول، استقبل المحللون بحذر ادعاء جو بايدن، الرئيس الأمريكي ونظيره الفرنسي، إيمانويل ماكرون بأن هذا الاتفاق «سيخلق الظروف لاستعادة الهدوء الدائم والسماح للسكان في كلا البلدين بالعودة بأمان إلى ديارهم»، محذرين من فشل الهدنات السابقة في الإبقاء على الأمن طويلًا، حيث أشار صعب إلى أن قرار الأمم المتحدة رقم ١٧٠١ لعام ٢٠٠٦ «دعا إلى اتخاذ كل الأمور الصحيحة»، بما في ذلك نشر قوات حفظ سلام دولية كقوة «اليونيفيل» بجنوب لبنان مقابل انسحاب الجيش الإسرائيلي، لكن القرار فشل بسبب عدم الالتزام به، حيث «دأبت إسرائيل على انتهاك سيادة لبنان ومجاله الجوي»، وفي المقابل، «سارع حزب الله إلى إعادة تسليح وبناء بنية تحتية عسكرية عريضة»، في حين «حصلت قوات حفظ السلام الدولية على تفويض رمزي فقط» .وفي إشارة إلى أن شروط اتفاق وقف إطلاق النار في نوفمبر ٢٠٢٤ «لا تختلف بشكل كبير عن ١٧٠١»، فقد تساءل صعب عما إذا كانت قوات حفظ السلام الدولية «ستكون أكثر فعالية هذه المرة»، وكذلك عما إذا كانت الحكومة اللبنانية ستتلقى بالفعل الدعم المالي اللازم من الحكومات الغربية) الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة (لنشر قواتها جنوب البلاد، معترفًا بأنه إذا لم تتلق مثل هذا الدعم، فإنها لن تتمكن من تحمل تكاليف القيام بذلك.

كما رفض صعب فكرة «فرض آلية مراقبة أكثر قوة» من قبل الولايات المتحدة وفرنسا، بحجة أن هذا لن يكون «عاملاً حاسمًا أو قويًا» في جلب الاستقرار الطويل الأجل إلى لبنان، وخاصة أن إسرائيل مازالت تحتفظ «بضوء أخضر من الولايات المتحدة» لمهاجمة لبنان «متى رأت ذلك ضرورياً ودون ردع من أحد».

وفيما يتصل بالتداعيات الإقليمية الأوسع نطاقا المترتبة على قبول وقف إطلاق النار، أفاد صعب أن هذا يمثل «نكسة استراتيجية» للنظام الإيراني في طهران، بعد أن نجحت الحكومة الإسرائيلية في منع النظام الإيراني ووكلائه في تطويق جيشها من خلال القوة .وفي حين أشار بانيكوف بأن النظام الإيراني «ربما يدعم بهدوء الاتفاق» كوسيلة لإنهاء هجمات إسرائيل ضد وكيلها الرئيسي في المنطقة، فقد علق قائلا إن «إيران بقبولها الاتفاق تخاطر بعدم القدرة على إعادة بناء قدرات حزب الله بنفس السهولة التي فعلتها بعد حرب ٢٠٠٦» وبالتالي «تقويض هيكل الردع الإقليمي الخاص بها» ضد إسرائيل وداعميها .

ولكن في تقدير بايمان، فإن وقف إطلاق النار في لبنان لن يؤدي فقط إلى «مضاعفة» طهران لدعم حزب الله لإعادة بناء قوته داخل لبنان وقدراته على مهاجمة إسرائيل مستقبلا، بل من المرجح أيضًا أن نرى إيران «تعزز دعمها للحوثيين في اليمن»، لاسيما في ظل الاعتراف بأن تلك الجماعات التي تعطل ممرات الشحن في البحر الأحمر كانت ولا زالت تمثل «ضربة قوية» لكل من إسرائيل ورعاتها الغربيين .وعلاوة على ذلك، فقد تأمل «بايمان» أنه مع تدهور وكيلها الرئيسي في لبنان وكشف أوجه القصور في آلية ردعه الصاروخي ضد إسرائيل خلال الأشهر العديدة الماضية، فإن هذا الأمر يزيد من «حوافز طهران لتطوير سبل الردع النهائية لديها» – «الأسلحة النووية»، وهو الأمر الذي من شأنه أن يزعزع توازن الأمن في المنطقة برمتها .

وعلى الرغم من التوصل إلى اتفاق مؤقت لوقف إطلاق النار في لبنان، إلا أنه لا توجد مثل هذه النتيجة في الأفق في غزة .لقد أشارت جينا أبركرومبي وينستانلي، بالمجلس الأطلسي، أن وقف إطلاق النار في لبنان يعني «أن هناك الآن مساحة لإلقاء نظرة أخرى على غزة»، ولكن إتش إيه هيلير، بالمعهد الملكي للخدمات المتحدة، رد بأن إنهاء العنف في لبنان «لا يعني شيئا بالنسبة لغزة» ولا يجعل من توقف الأعمال العدائية من الجيش الإسرائيلي ضد غزة «أكثر احتمالا».

وفي حين أن بانيكوف قد أشار أن وقف إطلاق النار في لبنان «يكسر حدة الترابط والتعاون بين حزب الله وحماس»، وأضاف صعب أن حزب الله «تخلى بشكل أساسي عن حماس» ومعه «مفهوم الترابط الاستراتيجي بأكمله، على الأقل في الوقت الحالي»، فإنه مع ذلك تبقى هناك عيوب في الدبلوماسية الغربية، لإنهاء معاناة ملايين الفلسطينيين داخل غزة والضفة التي ما زالت مستمرة .وقد أشار ناثان جيه روبنسون، رئيس تحرير مجلة كرنت آفيرز، أن دبلوماسية إدارة بايدن لم تحاول إنهاء الحرب في غزة، بل سمحت لحكومة نتنياهو بارتكاب جرائم صارخة ضد السكان المدنيين، وبينما أوضح الرئيس الأمريكي، أن وقف إطلاق النار في لبنان يمكن أن يسهل لصفقة مماثلة في غزة، فإن حقيقة أن دونالد ترامب سيعود إلى البيت الأبيض في أقل من شهرين على رأس

إدارة جمهورية ستدعم نوايا الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة لضم الأراضي الفلسطينية وربما تصعيد معاناة المدنيين داخل غزة والضفة تعني أن نتنياهو سيتجاهل على الأغلب مطالب الرئيس «بايدن» المنتهية ولايته، تمامًا كما فعل مرارًا وتكرارًا خلال الأشهر الثلاثة عشر الماضية.

وعلى العموم فإنه سواء كان اتفاق وقف إطلاق النار في لبنان سيصمد أم لا، فإن هذا يعتمد بشكل أساسي على نوايا نتنياهو وحكومته، ومع تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي «بالرد» بقوة «على أي خرق» لشروط الاتفاق، فمن المتوقع أن تستمر إسرائيل في عدوانها على لبنان .ورغم أن «بايمان» كتب أن قيادة حزب الله تُركت في «حالة من الفوضى» و«شوهت» «هيبتها» باعتبارها أحد أذرع إيران في المنطقة، فإن الحقيقة تظل أن حزب الله قادر على ضرب شمال إسرائيل والتي كانت السبب المُعلن لغزو نتنياهو في بداية أكتوبر .

٢٠٢٤/١٢/٣

خصوصية النموذج البحريني لريادة الأعمال

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

ينطوي مفهوم التنويع الاقتصادي، في السياسة الاقتصادية البحرينية على توسيع قاعدة القطاعات غير النفطية، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي؛ بهدف تقليص الاعتماد على الثروة النفطية، التي تُعد في النهاية موردًا ناضبًا، كما يشمل أيضا تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، حيث اتجهت السياسة الاقتصادية إلى حصر النشاط في هذا القطاع، مع قيام الحكومة بدور المنظم، وذلك وفقًا لما نصت عليه رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ .

ولتعزيز دور القطاع الخاص وتوسيع نطاقه، انتهجت الحكومة سياسة الحرية الاقتصادية، ووفرت العديد من الحوافز لدعم نمو هذا القطاع، كما فتحت أمامه المشروعات والمشتريات الحكومية ليتولاها؛ ما أسهم في تعزيز مكانته في الاقتصاد الوطني .ومن أبرز المبادرات التي أطلقتها الحكومة منذ عام ٢٠٠٠، النموذج البحريني لريادة الأعمال، والذي يهدف ليس فقط إلى دعم القطاع الخاص بشركات جديدة، بل أيضًا مكافحة البطالة من خلال تمكين الشباب من الجنسين لإطلاق مشروعات مدرة للدخل يمكن تطويرها مع مرور الوقت.

ومع تحقيق البحرين نجاحا ملحوظا، في هذا النموذج على مدى قرابة ربع قرن؛ صرح الرئيس التنفيذي للمنتدى العالمي للاستثمار في الشركات الناشئة، في ٢٠ نوفمبر، بأن المملكة لديها جميع المقومات، التي تؤهلها لتصبح عاصمة عالمية للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، مؤكدا أنها تعمل على بناء منظومة اقتصادية متخصصة؛ لتعزيز ريادة الأعمال والابتكار في المنطقة.

وفي الفترة من) ١٩ – ٢٠(، نوفمبر، استضافت البحرين المنتدى العالمي للاستثمار في الشركات الناشئة، برعاية ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء، سمو الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، بمشاركة ٦٠ شركة، وأكثر من ٤٠٠ من كبار المسؤولين والخبراء، وأصحاب الأعمال من المملكة، و٤٢ دولة من دول العالم .ويعد هذا المنتدى، من أبرز المؤتمرات الدولية المختصة في مجال ريادة الأعمال، ويتيح فرصا لتبادل الأفكار، وأفضل الممارسات والخبرات، وإقامة الشراكات الاستراتيجية بين المستثمرين من كافة أنحاء العالم، فضلاً عن جذب الاستثمار .وتُعقد هذه النسخة للمنتدى في البحرين والوطن العربي لأول مرة، وتم تنظيمها بالتعاون بين المؤسسة البحرينية لريادة الأعمال، ومكتب الاستثمار العالمي للشركات الناشئة.

وتُعد المؤسسة البحرينية لريادة الأعمال أول مؤسسة من نوعها في المنطقة، تعنى بزيادة رقعة العمل الريادي، والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من خلال تشجيع الشباب والنساء على وجه الخصوص في بداية وتطوير أعمالهم التجارية الخاصة، وقد نشأت هذه المؤسسة في عام ٢٠١٩، ضمن مؤسسات المجتمع المدني .وفي السنة الأولى لقيامها وقعت اتفاقا للتعاون في مجال ريادة الأعمال، مع صندوق العمل تمكين.

ويتكون النموذج البحريني لريادة الأعمال من خمس خطوات، هي الإعداد والتمكين وتقديم المشورة، والربط التكنولوجي، والربط المالي، والاحتضان، ومن ثم برامج النمو .وتُسمى الخطوات الثلاثة الأولى ما قبل الاستثمار، والمرحلتان الرابعة والخامسة ما بعد الاستثمار .وقد تم تطوير هذا النموذج، وترسيخه بالتعاون بين وزارة الصناعة والتجارة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو .وطبقًا لفعاليات المؤتمر العالمي لريادة الأعمال ٢٠١٩، الذي استضافته المملكة، الذي تم فيه تخريج الدفعات من ٩٤ – ١٠٤ من برنامج تنمية رواد الأعمال، وتحفيز الاستثمار النموذج البحريني؛ فإنه حتى هذا العام، كان قد تم تطبيق هذا النموذج في أكثر من ٥٢ دولة حول العالم.

ومنذ انطلاق هذا النموذج في عام ٢٠٠٠، قدم المساندة والدعم، لما يفوق الـ٨٠٠٠ رائد أعمال، نتج عنه إيجاد ٢٠٠٠ مشروع جديد في مجالات متعددة ومتنوعة، وباستثمارات تفوق ٢ مليار دولار، ما نتج عنها إيجاد ١٧٥٠٠ فرصة عمل .ووفقا لرئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا، التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يونيدو؛ فقد أضيف إلى الدول التي تطبق النموذج البحريني، ٧ دول جديدة؛ ليصبح العدد الإجمالي ٥٩ دولة في ٢٠٢٤.

علاوة على ذلك، امتدت مبادرات النموذج البحريني إلى ما أطلق عليه مشروع أولمبياد المدارس للابتكار، وأصبح يطبق في أغلب مدارس البحرين الثانوية .وشهد العام الحالي ٢٠٢٤ تخريج فوجين من جامعة البحرين، تم تدريبهما على النموذج البحريني لريادة الأعمال، وتم العمل في هذا الشأن أيضًا مع جامعات أخرى مثل :)الجامعة الأهلية، الجامعة التطبيقية، الجامعة الملكية للبنات، والجامعة الأمريكية .(ويقوم الكادر الجامعي،

بتأهيل الطلاب، كما يوجد لدى وزارة التربية والتعليم، ٤٠٠ مدرس معتمد في ريادة الأعمال والابتكار، فيما طلب البنك المركزي، من كافة بنوك البحرين، رفع مخصص القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من جانبه، حرص المجلس الأعلى للمرأة، على الاستفادة من توجه السياسة الاقتصادية البحرينية، لدعم ريادة الأعمال؛ فأطلق برنامج ريادات لدعم رائدات الأعمال البحرينيات، بالتعاون مع تمكين، وبنك البحرين للتنمية؛ لتقديم تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية، لمساعدتهن على تأسيس أعمالهن وتطويرها واستدامتها، وأنشأ بنك البحرين للتنمية، مجمع ريادات؛ لتشجيع رائدات الأعمال، وسد الفجوة بين الجنسين.

ويعد صندوق العمل، تمكين، أحد أهم المؤسسات الداعمة لرواد الأعمال في البحرين، بمجموعة واسعة من البرامج والخدمات؛ كالتدريب، والتوجيه، والتمويل، والدعم التسويقي .وفضلاً عن ذلك، فإن لدى البحرين، العديد من الحاضنات، التي تقدم لرواد الأعمال، مساحات عمل مشتركة، ودعما فنيا، وتسويقيا، وتوجيها من قبل خبراء في مجال ريادة الأعمال، كما تعد استارت أب البحرين، منصة رائدة، للشركات الناشئة، توفر لهم الفرصة للتواصل مع المستثمرين والشركات، والحصول على الدعم اللازم لتطوير أعمالهم.

وتمتلك المملكة، أكثر من ٣٤ مسرعا وحاضنة، ومساحات عمل مشتركة؛ تحفز الابتكار، ونمو الأعمال الحديثة . وتعد الحاضنة، التي أنشأها بنك البحرين للتنمية، في ٢٠٠٣، أول حاضنة متنوعة في المنطقة، كما تشجع وزارة الصناعة والتجارة، إنشاء الحاضنات والمسرعات، من خلال إصدار التراخيص المناسبة، وتوفير الشروط والأحكام اللازمة لنشاطها.

ولحفز المواطنين على ريادة الأعمال، والمشاركة في التنمية الاقتصادية الوطنية؛ تماشيًا مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، أطلقت المملكة، في ٢٠١٥، جائزة البحرين لريادة الأعمال، متضمنة ٧ فئات) :المؤسسات متناهية الصغر، المؤسسات الناشئة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الوطنية ذات الطابع الدولي، جائزة المؤسسات ذات الأعمال المستدامة، جائزة رائدة الأعمال المتميزة .(

وتعد الجائزة، بمثابة برنامج وطني رائد، في تحفيز أصحاب الأعمال البحرينيين، وتشجيع الابتكار، وتنمية ثقافة ريادة الأعمال، كما أطلق المجلس الأعلى للمرأة منذ عام ٢٠١١، مبادرة امتياز الشرف لرائدة الأعمال البحرينية، وأطلقت رئيسة المجلس سمو الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة من عام ٢٠١٠ المحفظة المالية لدعم وتمويل النشاط التجاري للمرأة البحرينية، وقبل ذلك في ٢٠٠٦، كان إطلاق المشروع الوطني للأسر المنتجة المنزل المنتج الذي تطور إلى مشروع خطوة في ٢٠١٤.

ولعل نجاح النموذج البحريني لريادة الأعمال هو ما جعل المفوض السامي للمنتدى العالمي للاستثمار في الشركات الناشئة، في جنوب إفريقيا سواني ماندلا، تصرح لدى حضور هذا المنتدى في المنامة بأن تجربة البحرين في دعم ريادة الأعمال، نموذج، يمكن لجنوب إفريقيا أن تتعلم منه، فيما أشادت بما حققته المملكة، في تمكين الشركات

الناشئة والشباب .ومن أحدث المبادرات التي تسهم في تحفيز رواد الأعمال، تنظيم صادرات البحرين بالتعاون مع بنك البحرين للتنمية، ما أسمته مسابقة كأس الأعمال الإبداعية لعام ٢٠٢٤، التي تمثل منصة مميزة تتيح لرواد الأعمال فرصة استعراض أفكارهم الريادية المبتكرة على الساحة الدولية .

وفي ظل الدور المحوري للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي؛ غدت المؤسسات الناشئة، أحد المكونات الأساسية لمسارات النمو الاقتصادي .وقد أدرك المجتمع الدولي هذا الدور، عبر تخصيص ٢٧ يوليو من كل عام، يوماً عالمياً، لهذه المؤسسات، باعتبارها قوة دافعة للإبداع والابتكار.

من جانبها، تولت الحكومة البحرينية تعزيز هذا القطاع، بإنشاء مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في يوليو ٢٠١٧؛ بهدف تطوير نظام ريادة الأعمال، وزيادة مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني .وأكدت وزيرة التنمية المستدامة، نور بنت علي الخليف، أن المجلس وضع خطة عمل طموحة؛ تهدف إلى رفع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٥٪ بحلول عام ٢٠٢٦، وهو ما يعكس دورها المحوري في التنويع الاقتصادي، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية، فضلاً عن خلق فرص عمل جديدة .وتشكل هذه المؤسسات حاليًا حوالي ٩٣٪ من إجمالي المؤسسات التجارية في المملكة .ووفقًا للخطة التي تضمنت ٤٤ مبادرة؛ بلغت نسبة الإنجاز حوالي ٦٨٪ حتى منتصف عام ٢٠٢٤، مدعومة بمشروعات الحاضنات والمسرعات التي حققت نسبة إشغال تجاوزت ٨٣٪.

ولعل نجاح البحرين في بناء هذا النموذج المبتكر، وتحقيق إنجازات ملموسة، جعله نموذجًا مرتبطًا باسم المملكة، وأحد أبرز أدوات قوتها الناعمة، التي تجمع بين التأثير الإيجابي، ونشر نموذجها الريادي على المستوى الإقليمي والدولي.

٢٠٢٤/١٢/٦

دور البحرين الريادي في تطوير الذكاء الاصطناعي وتقليل مخاطره

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

على الرغم من أن العالم يشهد تحولًا رقميًا سريعًا في مختلف القطاعات الاقتصادية، من التصنيع إلى الرعاية الصحية إلى التعليم، نتيجة التقدم الهائل في استخدام الذكاء الاصطناعي؛ مما أثار تفاؤلًا كبيرًا حول إمكانيات تحسين الكفاءة والإنتاجية في مرحلة تاريخية أشار إليها بعض المراقبين الغربيين بـ«الثورة الصناعية الرابعة»؛ إلا أنه يظل هناك قلق متزايد بشأن القدرات الضخمة، التي تمتلكها هذه التقنيات، والمخاطر المرتبطة بها إذا تم استغلالها بطرق غير مسؤولة.

وكما أوضحت شبكة «بي بي سي»، يسمح الذكاء الاصطناعي «للحواسيب بالتعلم، وحل المشكلات تقريبًا، مثل الإنسان» .ويتم ذلك عبر تمكين أنظمة الحواسيب بتحليل كم هائل من المعلومات، وتحديد الأنماط، ثم تنفيذ المهام المطلوبة التي تتراوح من تجميع التقارير إلى حل المشكلات، وإنشاء صور ومقاطع فيديو ليست حقيقية، ولكنها تحاكي المحادثات والأصوات البشرية .ويُعرف الأخير باسم «الذكاء الاصطناعي التوليدي» الذي يستخدم المحتوى الموجود لإنشاء صور وأصوات، ونصوص ومحاكاة جديدة تمامًا، وأضحى منتشرًا بشكل كبير منذ إطلاق منصة «شات جي بي تي» في نوفمبر ٢٠٢٢.

وعلى الرغم من وجود أبرز رواد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بالولايات المتحدة، مثل) شركة ابل، واي بي ام، ومايكروسوفت، وإنفيديا، وأمازون، وغيرها العديد(؛ إلا أن «نيك ستودر»، من شركة «أوليفر وايمان جروب»؛ قد رأى أن منطقة الخليج من «المناطق القليلة» بالعالم، التي «أظهرت حماسًا أكبر للتكنولوجيا» .وسجل «فينسنت كارشيدي»، و«محمد سليمان»، من «معهد الشرق الأوسط»، كيف تسعى «السعودية»، و«الإمارات» على وجه الخصوص بنشاط إلى «تطوير أنظمة بيئية للذكاء الاصطناعي» .وفي حالة البحرين، أشارت «فاريا نصر الدين»، و«كارا ستروكمان»، من مركز «ويلسون»، إلى أن «المملكة أكدت نفسها مركزا رائدا للتكنولوجيا المالية»، بالوجود كـ «بوابة» لبقية منطقة الخليج؛ ما «جعل ابتكاراتها التكنولوجية، وتنظيمها مؤثرين بشكل خاص».

وليس هناك خلاف على ما يجلبه الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي من فوائد اقتصادية، بما في ذلك بالشرق الأوسط، وعالميًا .ووفقًا لتحليل شركة «برايس ووتر هاوس كوبرز»، «يُمكن لتقنياته أن تسهم بحوالي ٧.١٥ تريليون دولار في الاقتصاد العالمي بحلول ٢٠٣٠) وهو أكبر من إجمالي الناتج المحلي للصين والهند مجتمعين(، وفي الشرق الأوسط من المتوقع أن تضيف ٣٢٠ مليار دولار إلى الاقتصاد الإقليمي بحلول نهاية العقد الحالي».

وباعتبارها من أوائل المستثمرين في الذكاء الاصطناعي، تبدو دول الخليج المستفيد الأبرز من هذا النمو الاقتصادي . وبحلول عام ٢٠٣٠، يُتوقع أن تسهم تقنياته المتقدمة بنسبة ٤٠.١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للسعودية، بينما ستسهم بنسبة ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات .ورأى «كلون كيتشن»، من «معهد أمريكان إنتربرايز»، أن تخصيص الرياض لـ٤٠ مليار دولار للاستثمارات في الذكاء الاصطناعي «يجسد دفع المنطقة لتصبح رائدة في المجال»، معترفًا بأن مثل هذه الجهود نحو التنويع الاقتصادي هي «جزء من استراتيجية أوسع للحد من الاعتماد على النفط».

وفيما يتعلق بالبحرين، أثارت «إيرينا تسوكرمان»، من شركة «سكارب رايزنج»، كيف يمكن الصعود إلى منصات التجارة الإلكترونية «المعتمدة على الذكاء الاصطناعي»؛ من «توسيع قطاع التجزئة بشكل كبير»، عبر «تسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية للشركات المحلية»، وبالتالي تعزيز الإنتاج المحلي، و«تقليل الاعتماد على عائدات النفط».

ومع ذلك، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي يجلب أيضًا العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية . وعلى الصعيد الاقتصادي، ورغم التوقعات بالنمو الناتج عن هذه التكنولوجيا؛ تسود حالة من عدم اليقين بشأن تأثيرها المستقبلي في سوق العمل .وعلى سبيل المثال، في الإمارات، يستخدم ٧٤٪ من العمال، «الذكاء الاصطناعي التوليدي»، في أداء بعض المهام مرة واحدة على الأقل أسبوعيًا، وهي نسبة تتجاوز بكثير المتوسط العالمي البالغ ٥٥٪ .ومع ذلك، يعرب ٨٢٪ من الإماراتيين عن مخاوفهم بشأن تأثير أدوات الذكاء الاصطناعي في مستقبل وظائفهم .وبيّن «ستودر»، أن الفجوات في التدريب، و«حواجز الشركات غير الكافية»، بشأن استخدام تقنياته؛ تشكل مخاطر للشركات بالخليج؛ من فقدان البيانات والمعلومات المضللة، إلى الاحتفاظ بالكفاءات.

من جانبه، وصف «كيتشن»، الذكاء الاصطناعي، بأنه «سلاح ذو حدين»، ورأى أن «التبني السريع لتقنياته في الخليج، «متشابك بشكل متزايد مع التوترات الجيوسياسية العالمية»، وخاصة بين الولايات المتحدة والصين . وأوضح «كارشيدي»، و«سليمان»، سعي الدولتين إلى «التفوق في مجالاته وأدواته؛ ليس فقط على بعضها؛ لكن أيضًا على بقية العالم، حيث تستغل «واشنطن»، قبضتها المهيمنة على البعد التقني لقوة الذكاء الاصطناعي»، بينما تضاعف «بكين»، جهودها «لتجنيد نخبة من العلماء المدربين بالخارج» .وعن تأثير هذه الديناميكية بشكل مباشر على دول الخليج– بما في ذلك البحرين – وثق الباحثان كيف فرضت الدولتان، ضوابط تصدير عقابية، وتدابير تنظيمية ضد بعضهما على «نطاق غير مسبوق»، ولعل أبرزها قرار «إدارة ترامب»، الأولى في مايو ٢٠١٩، بحظر تزود شركات الاتصالات الأمريكية بمعدات أجنبية الصنع، لأسباب تتعلق بالأمن القومي.

وفيما يخص تطبيقاته في البحرين، فقد تم استخدامها في عدة مجالات، من بينها الأمن الوطني .ومنذ عام ٢٠١٩، تم التعاون مع شركة «إس آر تي مارين سيستمز» البريطانية؛ لتعزيز المراقبة البحرية من خلال دمج الرادارات، وأنظمة الدوائر التلفزيونية المغلقة، وزاد هذا التكامل من قدرة الضباط على متابعة أعمال المراقبة والتنبيه، وأسهم في إنشاء ما وصفه الرئيس التنفيذي للشركة، «سيمون تاكر»، بـ«حلقة من الفولاذ»، حول البحرين لحمايتها من التهديدات المعادية .وفي القطاع الزراعي، تم استخدامه لمراقبة أكثر من ٢٥٠ ألف شجرة نخيل، فيما ساعد هذا النظام الباحثين في تقدير الإنتاج المتوقع لكل شجرة، واكتشاف نقاط الضعف البيئية، باستخدام التصوير عبر الأقمار الصناعية.

أما في مجال التخطيط الحضري، فقد استفاد «مكتب المساحة والتسجيل العقاري» في البحرين من البيانات المأخوذة من شبكة الأقمار الصناعية «سكاي سات» الحالية، التابعة لشركة «بلانيت لابز»، والمتخصصة في تصوير، وإنتاج صور عالية الدقة للمملكة .وتُستخدم هذه البيانات للتحقق من صحة تصاريح البناء، مما يعزز من عملية التخطيط للمدن الذكية .وأشاد الرئيس التنفيذي للشركة، «ويل مارشال»، بتقدم البحرين في هذا المجال، وتحديدا نظام الكشف عن التغييرات، ومخالفات البناء باستخدام الذكاء الاصطناعي، موضحا كيف يمكن للحكومات

استخدام الأنظمة الذكية، وأتمتة المشروعات؛ لتوفير الوقت والموارد؛ وبالتالي تعزيز مبادرات التخطيط الحضري، حيث يقدم هذا النظام حلولًا تقنية جاهزة، ونهجًا متطورًا للإدارة الحضرية الحديثة.

وبحسب «نصر الدين»، و«ستروكمان»، فإن البحرين، كجزء من استراتيجيتها الشاملة للذكاء الاصطناعي، تستفيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ لتعزيز تقنياته في مجالات متعددة، مثل الصناعات المالية، والتكنولوجية، والاتصالات، والطاقة، حيث كانت من أوائل الدول في العالم، التي وضعت إرشادات لشراء أدواته لمؤسساتها، وفقا لما أكده «المنتدى الاقتصادي العالمي»، و«مركز الثورة الصناعية الرابعة بالإمارات»، فضلا عن إنشاء الحكومة «إطارًا قانونيًا»، لحماية الخصوصية الفردية، مع تأكيد الاستدامة البيئية والشمول، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا لأغراض السلام والأمن، مثل مكافحة الجوع والفقر والأمراض.

وفي مجال الأمن السيبراني، تم تبني عدة قوانين من قبل البحرين، مثل قانون الجرائم الإلكترونية لعام ٢٠١٤، وقانون الاتصالات والمعاملات الإلكترونية، وقانون حماية البيانات الشخصية لعام ٢٠١٨ .وكلها تكمل أحكام القانون المدني لعام ٢٠٠١ .كما يتضمن «مشروع قانون الذكاء الاصطناعي»، الذي وافق عليه مجلس الشورى في أبريل ٢٠٢٤ – ويحتوى على ٣٨ مادة– إنشاء هيئة تنظيمية جديدة، وإجراءات لتعويض الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، مع فرض عقوبات مالية على المخالفات القانونية.

وبالنسبة إلى القطاع المصرفي الوطني، أشار «مركز ويلسون»، إلى أن نظام «إي والت بنفت باي»، يسهم بشكل كبير في تسهيل المدفوعات، عبر المحفظة الرقمية الوطنية، والحسابات المصرفية الشخصية .ويدعم هذا النظام كل من المساعد الرقمي «فاطمة» من بنك «أيه بي سي» في البحرين، والمساعد الرقمي «بيتك أسيستنت» التابع لبنك «أيه اس بي» للتمويل .فيما أصدر «بنك البحرين المركزي»، توجيهات تنظيمية تخص التمويل الرقمي، تشجع المؤسسات المالية على تبني أدوات الاستشارة الرقمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

وفي خطوة أخرى، أنشأ «بنك البحرين المركزي» في عام ٢٠٢٠، «أول منصة رقمية شاملة للتكنولوجيا المالية في المنطقة»، خاصة به، تحت اسمFinHub ٩٧٣ .وأوضحت «نصر الدين»، و«ستروكمان»، أن هذه المنصة توفر «فرصًا للشركات الناشئة، والشركات التقنية الراسخة»؛ للتعاون مع المؤسسات المالية في قضايا الذكاء الاصطناعي . وتتيح هذه البيئة «اختبار الحلول في بيئة رقابية»، مما يسمح للشركات بتطبيق الاختبارات الفنية والتنظيمية على ابتكاراتها قبل التوسع بشكل آمن.

بالإضافة إلى ذلك، استضاف «مجلس التنمية الاقتصادية»، بالبحرين في أكتوبر الماضي، أعمال النسخة الثانية لمنتدى مستقبل التكنولوجيا المالية ٢٠٢٤، بالتعاون مع مؤسسة «إيكونوميست إمباكت»، بمشاركة خبراء تقنيين وماليين من مؤسسات مرموقة، مثل مورجان ستانلي، فيزا، بنك أيه بي سي، ويلز فارجو، وشبكة حلول التنمية

المستدامة التابعة للأمم المتحدة، وحضرها ١٧٠٠ فرد، حيث تم مناقشة استخدامات الذكاء الاصطناعي التوليدي في القطاع المالي، بالإضافة إلى التعاون لمواجهة التهديدات الإلكترونية، مثل القرصنة .

وفي إطار سعيها إلى تعزيز دور الذكاء الاصطناعي على الصعيدين الإقليمي والدولي، تولت البحرين موقعًا رياديًا في هذا المجال .ففي مارس ٢٠٢٤، اجتمع مندوبون من ٦٠ دولة، وتم اختيارها مدة عام – إلى جانب «الولايات المتحدة، وكندا، والبرتغال، والنمسا» – لقيادة مجموعات العمل الخاصة، بتنظيم استخدام أطر السلامة لتقنيات الذكاء الاصطناعي في الأنظمة العسكرية والأمنية؛ تمهيدا لعرض اقتراحات تلك الدول قبل «مؤتمر الذكاء الاصطناعي العالمي الثاني» في عام ٢٠٢٥ .وفي أغسطس، استضافت «النسخة الرابعة من المنتدى العربي للذكاء الاصطناعي»؛ مما يعكس اهتمامها الكبير بتعزيز هذه التكنولوجيا في المنطقة.

واستعدادًا للدور المتزايد للذكاء الاصطناعي في أماكن العمل، اتخذت «المملكة»، خطوات ملحوظة لتحسين قدرات القوى العاملة على استخدام هذه التكنولوجيا، من خلال التعليم، والمؤهلات المهنية، حيث تعاون صندوق العمل «تمكين»، مع «مايكروسوفت»، و«بوليتكنك البحرين»، لإطلاق «أكاديمية الذكاء الاصطناعي»، التي تقدم شهادات مهنية للخريجين، في حين تعاونت «جامعة البحرين»، و«تمكين»، مع «أمازون ويب سيرفيسز»(AWS) (؛ لتأسيس «مركز الابتكار السحابي»، الذي تضمنت مشروعاته تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجالات مختلفة، مثل)تحسين تخصيص الموارد في المطارات، ومراقبة أمراض النباتات، ودعم مهام وزارة الأشغال وشؤون البلديات، والتخطيط العمراني، باستخدام روبوت محادثة مخصص .(وفي «منتدى الاستثمار في الخليج»، نوفمبر ٢٠٢٤، أعلن «تمكين»، تعاونا جديدا مع «أمازون ويب سيرفيسز»، وهو برنامج وطني لتأهيل القدرات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي.

ووفقا لـ«ستودر»، فإن الذكاء الاصطناعي، إذا تم استخدامه بحكمة، يمكن أن يكون أداة قوية لتحسين الأداء في مختلف القطاعات .ولإطلاق إمكانياته بالكامل، يجب على الحكومات والشركات، توفير التدريب والبروتوكولات اللازمة، لضمان استعداد القوى العاملة لمستقبل يعتمد بشكل أكبر على هذه التكنولوجيا.

ومن الواضح أن هذه العملية جارية بالفعل في البحرين، التي تتخذ خطوات متقدمة في دمج الذكاء الاصطناعي في مسائل الخدمات المصرفية، والتكنولوجيا المالية، والأمن القومي، والزراعة، وتخطيط المدن، من بين أمور أخرى . ومع وضع أساس تنظيمي قوي، أشارت «نصر الدين»، و«ستروكمان»، إلى أنها «لا تلعب دورًا رائدًا» في تنظيم الذكاء الاصطناعي فحسب؛ بل إنها «تحدد قواعد اللعبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، بطريقة لن تؤدي، إلا إلى ترسيخ مكانتها، باعتبارها «مركزًا للتكنولوجيا المالية في المنطقة» وبالتالي المساعدة في تسهيل المزيد من الابتكار، والنمو الاقتصادي في السنوات القادمة.

٢٠٢٤\١٢\١٢

شهادة تاريخية لفرانشيسكا ألبانيز حول الإبادة الجماعية بغزة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خلال مسار الحرب الإسرائيلية التي استمرت اثني عشر شهرًا ضد غزة، والتي أسفرت عن استشهاد عشرات الآلاف من الأشخاص، وإلحاق أضرار مادية بمليارات الدولارات، والتي اعتُرف بانطوائها على إجراءات الإبادة الجماعية ليس فقط من قبل جماعات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية، ولكن أيضًا من قبل لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، وفي سياق التغطية الإعلامية الغربية ربما كانت «فرانشيسكا ألبانيز» – المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة – هي المدافعة الأبرز عن حقوق الإنسان للفلسطينيين، والمواجهة الأولى لوسائل الإعلام ذات التحيزات المؤيدة لإسرائيل.

فكثيرًا ما فندت «ألبانيز» الروايات الإسرائيلية التي تحط من قدر الشعب الفلسطيني وتحاول تبرير العنف الشديد والقمع الذي تعرضوا له من قبل جيشها، وفي ٤ ديسمبر ٢٠٢٤، أتيحت «لألبانيز» فرصة التحدث في «مناقشة» عبر الإنترنت استضافها مركز «روتجرز للأمن والعرق والحقوق بكلية الحقوق جامعة روتجرز في نيوجيرسي» حول حرب إسرائيل ضد غزة، حيث تمكنت من شرح الإبادة الجماعية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني بالتفصيل، ودور القانون الدولي في إنهاء هذا العنف.

وفي افتتاحها للحدث، أوضحت «سحر عزيز» مديرة مركز روتجرز للأمن والعرق والحقوق، كيف أن مركزها هو «الأول والوحيد للحقوق المدنية في كلية الحقوق الأمريكية؛ حيث يجري البحوث والدعوة والتعليم العام بشأن «الحقوق التي تؤثر بشكل متباين على المجتمعات المسلمة والعربية والفلسطينية وجنوب آسيا في الولايات المتحدة وكذلك في الخارج»، وأن هذا يمتد إلى كيفية «إهانة الفلسطينيين وحرمانهم من المساواة ونبذهم باعتبارهم إرهابيين»، وبسبب هذا الدور الأكاديمي المهم، أشارت «عزيز» إلى أن المركز «غالبًا ما يتعرض للهجوم من قبل جماعات المصالح الخاصة المؤيدة لإسرائيل والسياسيين وغيرهم من الجماعات التي تعارض حرية التعبير والحرية الأكاديمية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بإدراج وجهات النظر الفلسطينية».

بدأت «ألبانيز» تعليقاتها بعد ذلك، بالتركيز على «الواقع» في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو الوضع الذي وصفته بأنه «مروع حقًا»، ونددت بكيفية «تدمير إسرائيل لغزة في أربعة عشر شهرًا» بهجماتها المتكررة من البر والبحر والجوي، حيث «دمرت كل شيء» بما في ذلك جميع البنية التحتية المدنية، ومواقع التراث الثقافي، وحولت القطاع إلى «أرض قاحلة ترزخ تحت الأنقاض، غير صالحة للحياة البشرية»، كما فندت ألبانيز رقم ٤٠ ألف شهيد والذي تستشهد به وسائل الإعلام الغربية عادة، وأشارت عوضًا عنه إلى أن هجوم إسرائيل أدى بالفعل إلى مقتل أو إصابة أو دفن «ما لا يقل عن ١٦٠ ألف فلسطيني» تحت الأنقاض، مع «إبادة» عائلات بأكملها من خلال حملة العنف العشوائي.

وأكدت «المقررة الخاصة» أن قتل الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ أكتوبر ٢٠٢٣ زاد «عشرات المرات» عن المتوسط السابق مدة ٢٠ عامًا، بما في ذلك مقتل ١٧٠ طفلًا، وحملات اعتقال جماعية من قبل إسرائيل للأطفال والأكاديميين والمدافعين عن حقوق الإنسان، حيث يواجه هؤلاء الأشخاص الآن «الحرمان والتعذيب والظروف البائسة»، كل ذلك دون توجيه تهم قانونية أو محاكمات .

وأقرت «ألبانيز» بتنفيذ إسرائيل «أكبر عملية استيلاء على الأراضي منذ ثلاثين عامًا» مستنكرةً كيف تُرك قادتها، وفي مقدمتهم «بنيامين نتنياهو»، «بلا مساءلة أو محاسبة» ما مكنهم من الإعلان عن المزيد من الضم، والمزيد من التدمير للمنازل والممتلكات، في حين أن المجتمع الدولي – وخاصة الدول الغربية التي تدعم إسرائيل اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا – «لا يتصرف وفقًا لالتزاماته بموجب القانون الدولي» لوقف هذه الانتهاكات والفظائع .وبالرغم من اعترافها بأن هذه الظاهرة «ليست جديدة»، إلا أنها قد أكدت أنه منذ بداية القصف الإسرائيلي لغزة كان هذا «غير مسبوق» في «حجمه وانتشاره وخطورته»، وتابعت أن الفكرة المفترضة بين الحكومات الغربية بأن إسرائيل ترتكب أعمال الإبادة وجرائم الحرب في الأراضي المحتلة باعتبارها «متنازع عليها» هي «رمز للإفلات من العقاب الذي حجب وكتم محنة الشعب الفلسطيني لعقود من الزمن».

وفي معرض ردها على رفض الحكومات الغربية إدانة إسرائيل على ما اقترفته من أعمال إبادة جماعية بحق الفلسطينيين، سلطت «ألبانيز» الضوء على اتفاقية عام ١٩٤٨) المعروفة باسم اتفاقية الإبادة الجماعية(، والتي تصف هذه الجريمة بأنها «جريمة محددة للغاية» تنطوي على إلحاق ضرر شديد عمدًا بنية التدمير المادي لشعب بأكمله»، مؤكدة أن الاتفاقيات الدولية قد أوضحت أركان جريمة الإبادة بما لا يدع مجالًا للشك، كما أعربت عن أسفها على أنه في ٢٠٢٤ ينبغي أن يكون من السهل «تحديد مثل تلك الجرائم ومنعها ووقفها»، بيد أن صناع السياسات في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وأماكن أخرى «يرفضون مواجهتها».

وتحدثت «ألبانيز» باعتبارها خبيرة في القانون الدولي ومدافعة عن حقوق الإنسان إلى الدول الغربية، مشيرة إلى الكيفية التي أعلن بها القادة والمسؤولون الإسرائيليون نيتهم ارتكاب إبادة جماعية قائلة «لا يمكننا أن نحوّل أعيننا عن ذلك» بل «علينا أن نواجه ونعاقب» وتابعت بأن تلك النوايا لا يمكن السماح لها «بالتخفي وراء تشويه مفاهيم القانون الإنساني الدولي» من خلال تبني مصطلحات مثل «الدروع البشرية، وأوامر الإخلاء، والمناطق الآمنة، والأضرار الجانبية» باعتبارها كلمات ترمي إلى تعتيم فهم مفهوم الإبادة والجرائم التي ارتكبها قادة إسرائيل وجيشها.

بعد هذه التعليقات، سألت الأستاذة «سحر عزيز» مضيفتها عن سبب اعتقادها بأن إسرائيل لا تزال قادرة على ارتكاب المزيد من الفظائع ضد الشعب الفلسطيني، ولماذا – على حد تعبيرها – الغرب يعتبر «راضيًا» عن فشله في وقف هذا حتى الآن؟ وردًا على ذلك، أشارت «ألبانيز» إلى كتابات الأستاذ المشارك «راز سيجال» من جامعة ستوكتون، والدكتور «لويجي دانييل» من جامعة نوتنغهام ترينت، حول «حالة الاستثنائية التي تتمتع بها

إسرائيل من قبل المجتمع الدولي منذ إنشائها» والتي استمرت بسبب «العنصرية المتأصلة» وكراهية الإسلام التي يحملها صناع السياسات والمسؤولون الغربيون «الذين لا يرون» الناس خارج نطاق أوروبا وأمريكا الشمالية «كبشر متساوين» .وتوافقًا مع هذه التصريحات، سلطت «عزيز» الضوء على «الاستعارات العنصرية الشائعة جدًا والسائدة والمقبولة» في الدول الغربية ضد مواطني الشرق الأوسط، خاصة حينما يتعلق الأمر بالاتهامات الزائفة بمعاداة السامية في أوروبا خلال أوائل القرن العشرين .

وبعد أن تم الانتقال إلى الأسئلة الموجهة إلى «المقررة الخاصة» من قبل جمهور هذا الحدث، والتي كان أكثرها شيوعًا حول ما الذي يمكن القيام به في وقت يشعر فيه المجتمع الدولي «بالعجز» و«الإحباط» من قبل ساستهم ووسائل الإعلام تحدثت «ألبانيز» عن شعورها «بالإعجاب» بالمحتجين من الطلاب والأكاديميين والمدافعين الحقوقيين في مئات الجامعات الغربية لإظهارهم أن هناك أشخاصًا داخل الغرب لا يزالون يواصلون دعم القانون الدولي وحقوق الإنسان .وتحدثت عن نفسها قائلة :إنه على الرغم من كونها شخصًا تابعًا للأمم المتحدة و«أكثر أمانًا» بسبب الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها، إلا أنها ستنتقد تصرفات إسرائيل دفاعًا عن حقوق الإنسان للفلسطينيين «مهما كان الأمر»؛ لأن «النضال من أجل العدالة هو شيء يستحق العيش من أجله»، وأنه من المهم ترجمة مشاعر الغضب والقلق والخوف «إلى عمل» نحو «مرحلة جديدة» .ومرة أخرى، أشارت «عزيز» إلى الإدراك المتزايد في الولايات المتحدة، وخاصة بين الأجيال الشابة، لكيفية «عدم تطبيق الحقوق التي يتمتعون بها على الورق على أرض الواقع»، وأن بعض الطلاب يمكنهم «الاختلاف كما يحلو لهم دون عواقب» بغض النظر عن الإساءة التي يسببونها، في حين يتم معاقبة المتظاهرين الفلسطينيين والمسلمين والعرب، إلى جانب أولئك الذين يدعمونهم، أو طردهم من وظائفهم، أو إخضاعهم لاتهامات جنائية بسبب الدفاع عن حقوق الشعب في غزة.

واستمرارًا للحدث، تساءلت «عزيز» بعد ذلك عن سبب عدم تمكن الأمم المتحدة من تطبيق معايير القانون الدولي لوقف الإبادة الجماعية، فضلًا عن منع محاولات حكومة «نتنياهو» لقطع عمليات الإغاثة التابعة للوكالات الإنسانية مثل «الأونروا» .وأجابت «ألبانيز» بأن الحرب الإسرائيلية قد هددت «فعاليات وصلاحيات» ليس فقط الأمم المتحدة بل أيضًا «النظام الدولي ككل»، وفي مقابل ذلك أكدت الحرب أن الولايات المتحدة كانت «القوة الرائدة» التي تقف وراء هذا التدهور خلال السنوات العشرين الماضية، وبالتالي، خلصت إلى أن النظام الدولي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية أثبت أنه «وسيلة لممارسة قوى الإمبريالية» بما في ذلك «الإمبريالية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة»، وبالتالي فإن هذا النظام غير فعال في وقف انتهاكات القانون الدولي من قبل دول مثل إسرائيل؛ لأن الولايات المتحدة تستطيع أن تقرر «الانسحاب» منه كما يحلو لها، متجاهلة قرارات مجلس الأمن ومستخدمة حق النقض ضد القرارات التي لا توافق عليها.

وإضافة إلى هذه الدلالات، أشارت «عزيز» إلى حالة «هدوء» المجتمع القانوني الدولي بشكل ملحوظ في إدانته لإسرائيل والولايات المتحدة أثناء الحرب ضد غزة، فضلًا عن فشله في الدفاع عن الخبراء القانونيين والأكاديميين ونشطاء حقوق الإنسان الذين انتقدوا هذا الأمر .وفي محاولة لتفسير هذا، أثارت «عزيز» كيف أن أي انتقاد

لإسرائيل في الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، من الممكن أن يتم إعادة تعريفه «بشكل منحرف ومغلوط» على أنه أمر معادٍ للسامية.

على العموم، كان هذا الحدث الذي نظمته كلية الحقوق بجامعة روتجرز في ديسمبر ٢٠٢٤ والذي استضافته الأستاذة «سحر عزيز» عبارة عن مساحة نادرة للخبراء في القانون الدولي لمناقشة كيف تعرف تصرفات إسرائيل ضد الفلسطينيين في غزة على أنها إبادة جماعية وفقًا للمعايير المنصوص عليها في القانون الدولي، وكيف فشلت الدول الغربية بشكل فادح في الوفاء بالتزاماتها تجاه هذه القوانين وقوانين حقوق الإنسان، فضلًا عن تحديد وتسليط الضوء، على التحيزات المتأصلة ضد الفلسطينيين من قبل صناع السياسات والمسؤولين الغربيين الذين قرروا عمدًا دعم تصرفات إسرائيل على الرغم من علمهم بأنها تتعارض مع القوانين الدولية .وحتى هذه النقطة على وجه الخصوص، كانت «ألبانيز» على حق عندما أشارت إلى أن النظام الدولي الذي ساعدت الولايات المتحدة في إنشائه هو نظام تستطيع الولايات المتحدة أيضًا تجاهل انتقاداته متى شاءت، وبالتالي فإنه لا ينبغي أن يكون مفاجئًا لبقية العالم، بما في ذلك الدول الغربية الأخرى، أن يفلت حليفها الأول في الشرق الأوسط من العقاب جراء ارتكاب أفظع الجرائم وأكثرها صدمة ضد الإنسانية في غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢٠٢٤/١٢/١٣

اتجاهات الاستثمارات الخليجية في البحرين

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يشكل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أبرز ملامح السياسة الاقتصادية البحرينية، التي نجحت في توفير مناخ استثماري جاذب وميسر، يتميز بسهولة أداء الأعمال، وانخفاض تكاليف وإجراءات بدء النشاط، ومن ثمّ، فقد وجدت «الاستثمارات الخليجية» في المملكة مبتغاها، وخاصة مع توافر أمان الاستثمار والمستثمر، وارتفاع العائد، وتشريعات مستقرة، وسعر صرف ثابت للعملة، يتيح للمستثمر التخطيط لمشروعاته، وعمالة مؤهلة ومدربة، منخفضة الكلفة، وتناغم ثقافي قائم على وحدة اللغة، والإرث المشترك، والروابط القوية بين مجتمعات الأعمال الخليجية .

وعليه، فبينما ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين في نهاية ٢٠٢٣، ليصل إلى ما يقارب حجم الناتج المحلي الإجمالي) أكثر من ٤٣ مليار دولار(؛ فإن استثمارات الدول الخليجية الثلاث) :الكويت، والسعودية، والإمارات(، تصل نسبتها إلى ٦٩٪ من هذا الرصيد، بأسبقية الكويت ٣٦٪، تليها السعودية ٢٣٪، والإمارات ١٠٪، واتجهت هذه الاستثمارات إلى كافة أوجه النشاط الاقتصادي، خاصة القطاعات غير النفطية،

كالسياحة والصناعة والخدمات المالية والخدمات اللوجستية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي تتجه لأن تكون القطاعات القائدة للاقتصاد البحريني.

ووفقًا لـ«هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية»، بلغ رصيد الاستثمارات الكويتية في البحرين بنهاية عام ٢٠٢٢، أكثر من ١٠ مليارات دولار، تركز معظمها في القطاع المالي، تلاه العقاري، والسياحي .وفي إطار «الخطة الاستراتيجية البحرينية» – ضمن خطة التعافي في قطاع السياحة – شهدت «المملكة»، زيادة كبيرة في عدد السياح الكويتيين، حيث بلغ عددهم في عام ٢٠٢٢ نحو ٣٠٠ ألف سائح، مقارنة بـ٧٤ ألف سائح في ٢٠٢١، بنسبة نمو بلغت ٣٠٢٪ .كما بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي ٥٠٠ مليون دولار في نفس العام، فيما تعمل نحو ٥٠٠ شركة ومؤسسة كويتية في البحرين، ويمول «الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية» أكثر من ٣٠ مشروعًا في المملكة، بكلفة إجمالية تقدر بملياري دولار.

وفي ٢٠٢٣، جاءت الكويت تاسع أكبر سوق تصدير للبحرين، ويخدم تدفق الاستثمارات الكويتية إلى المملكة؛ «اللجنة العليا المشتركة» بين البلدين، والتي يترأسها وزيرا خارجية كلا الجانبين، وتوقيع أكثر من ١٥ اتفاقية ومذكرة تفاهم بينهما، فضلاً عن الاتفاقات المعقودة بين غرفتي التجارة والصناعة في البلدين.

وفيما تنشط «وزارة التنمية المستدامة»، و«مجلس التنمية الاقتصادية البحريني»، في جذب الاستثمارات إلى القطاعات التي غدت تقود الاقتصاد، خاصة قطاعات الخدمات المالية واللوجستية وتكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى قطاعي الصناعة والنفط والغاز؛ فقد تمكنت المملكة في الربع الأول لعام ٢٠٢٤، من تأسيس أول بنك رقمي في الخليج، وجذب استثمارات لتصنيع الرقائق الإلكترونية؛ لتكون الأولى في ذلك في المنطقة ككل.

ويعد دور الاستثمارات الكويتية في القطاع الصناعي البحريني؛ «حيويًا واستراتيجيًا»، حيث يُعتبر المستثمر الكويتي من أبرز المستثمرين في هذا القطاع بين دول الخليج، خاصة في صناعات الحديد والصلب، والألومنيوم، والبتروكيماويات، كما يُعتبر بنك «بيت التمويل الكويتي»، أكبر مطور عقاري داخل المملكة، وهو شريك استراتيجي في تطوير المناطق الصناعية .فيما تساهم شركة «صناعة الكيماويات البترولية الكويتية»، بنسبة ٣٣٪ في شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات، التي تأسست في ١٩٧٩، وهي نسبة متساوية مع شركتي «سابك» السعودية، و«بابكو» البحرينية، كما شاركت «مؤسسة الخليج للاستثمار الكويتية»، مع شركة «تيكاي» الكندية للغاز الطبيعي المسال، وشركة «سمسونج جي آند تي» الكورية، في مشروع مرفأ البحرين للغاز الطبيعي المسال بتكلفة ٦٧٠ مليون دولار.

وفي قطاع السياحة، تستثمر شركة «الخليج القابضة الكويتية»، في مشروعات بارزة، مثل «فيلامار»، في مرفأ البحرين المالي، ومشروع «داون تاون العرين»، ضمن مشروع العرين التطويري، كما نقلت الشركة أعمالها إلى البحرين، مكتفية بمكتب تمثيل في الكويت .وفي القطاع المالي، حققت المؤسسات الكويتية، مثل «التمويل

الكويتي»، «الكويت الوطني»، و«البحرين والكويت» نجاحات كبيرة، حيث تجاوزت الميزانيات التي تديرها المصارف الكويتية في البحرين ٨٠ مليار دولار .كما أسهم «بنك البحرين والكويت»، في تأسيس مشروعات كبرى، مثل «درة البحرين»، و«ديار المحرق»، بالإضافة إلى تمويل العديد من مشروعات الإسكان والتنمية، مثل «مزايا»، و«واحة بيتك الصناعية»، حيث يسهم نشاط هذه الشركات في البنية التحتية والعقارات والتجارة، مع ما يزيد على ٦٤ رحلة طيران أسبوعيا بين البلدين.

ومنذ عام ٢٠١٨، اتجهت الحكومة الكويتية، ممثلة في «الهيئة العامة للاستثمار»، و«مؤسسة التأمينات الاجتماعية الكويتية»، إلى تعزيز حضورها الاستثماري في البحرين من خلال شراء حصص ملكية في بعض البنوك والشركات البحرينية التي تتمتع بأداء تشغيلي ومالي جيد .شملت هذه الاستثمارات؛ شركات مملوكة لصالح «الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي البحرينية» والمدرجة أسهمها في بورصة البحرين، مثل «البنك الأهلي المتحد البحريني»، و«شركة أصول لإدارة الاستثمارات»، و«بنك سيكو الاستثماري»، و«بنك البحرين الوطني»، و«بنك البحرين الإسلامي»، و«بنك البحرين والكويت»، و«شركة التسهيلات العقارية»، و«بتلكو للاتصالات»، و«مجموعة الخليج للفنادق»، و«دلمون للدواجن والصناعات الغذائية» .

ومن الجدير بالذكر، أن الحكومة الكويتية كانت تمتلك ١٨،٨٪ من مجموعة «البنك الأهلي المتحد البحريني» .وفي خطوة استراتيجية، اتجه «بيت التمويل الكويتي»، و«البنك الأهلي المتحد البحريني»، نحو الاندماج لتكوين كيان مصرفي عملاق، يمتد نشاطه إلى مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا .وقد تم هذا الاندماج قانونًا في ٢٢ فبراير ٢٠٢٤، مما يعكس تطورًا مهمًا في العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

أما الاستثمارات السعودية في البحرين، فقد شهدت تطورات بارزة في الآونة الأخيرة، حيث وقع «صندوق الاستثمارات العامة السعودي»، و«ممتلكات البحرين القابضة»، في مارس الماضي «مذكرة تفاهم»؛ تهدف إلى توسيع فرص التعاون، وتعزيز الاستثمارات السعودية في البحرين، من خلال تقديم حزمة من المزايا والحوافز .وجاءت هذه المذكرة، بعد تأسيس «الشركة السعودية – البحرينية للاستثمار»؛ بهدف استثمار نحو ٥ مليارات دولار في قطاعات واعدة، مما يعكس الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

وتنشط الاستثمارات السعودية في قطاعات؛ الخدمات المالية، التأمين، الصناعة، الخدمات المهنية والعلمية، تكنولوجيا المعلومات، وتجارة الجملة والتجزئة .ويأتي «قطاع الخدمات المالية»، في المقدمة بنسبة ٦٨٪ .وفي إطار خطة التعافي الاقتصادي، يسعى «مجلس التنمية الاقتصادية»، إلى توجيه الاستثمارات إلى القطاعات ذات الأولوية . وفي الوقت الحالي، تحتضن البحرين نحو ٥ آلاف شركة سعودية، و٢٠ ألف مواطن سعودي، يمارسون أنشطة اقتصادية، و١٩ ألفا يملكون أسهمًا في بورصة البحرين، و٩١٤٤ يملكون عقارات.

على الجانب الآخر، بلغت الاستثمارات البحرينية في السعودية نحو ١٠ مليارات دولار، وفقًا لتصريحات وزير الاستثمار السعودي «خالد الفالح»، في الاجتماع الاستثنائي لمجلس الأعمال البحريني السعودي في نوفمبر؛ ما يجعل البحرين تحتل المرتبة الثامنة بين أكبر المستثمرين في السعودية؛ ما يعكس درجة عالية من التكامل الاقتصادي بين البلدين .وكما كان لجسر الملك فهد، دوره الاستراتيجي في هذا التكامل؛ فإن ما يعززه مشروع جسر الملك حمد الموازي والمدرج ضمن مشروعات خطة التعافي الاقتصادي ٢٠٢٢ – ٢٠٢٦، وفي توجه لتعزيز السياحة في الاقتصاد البحريني، يجري الآن الترويج للسعودية والبحرين كوجهة سياحية واحدة.

علاوة على ذلك، بلغ حجم التجارة بين البلدين في ٢٠٢٣، نحو ٩٠٣ مليارات دولار، وشهدت الصادرات البحرينية إلى السعودية، زيادة بنسبة ٤٤٪ خلال خمس سنوات، مقابل ارتفاع صادرات السعودية إلى البحرين بنسبة ٥٪ .وتتصدر السعودية قائمة الشركاء التجاريين للبحرين، فيما تعتمد مصفاة البحرين على النفط السعودي عبر خط الأنابيب المشترك، ويتقاسم البلدان إنتاج حقل «أبو سعفة» النفطي، حيث تصدر «أرامكو» حصة البحرين منه.

وتأتي «الإمارات»، في المرتبة الثالثة من حيث الاستثمارات الخليجية في البحرين، حيث بلغ رأس المال المسجل من قبل مستثمريها حتى أكتوبر ٢٠٢٤، حوالي ٤٨٥ مليون دينار بحريني، مع تسجيل ١٨٤٦ شركة إماراتية في السجل التجاري، وامتلاك ٨١٢ مستثمرًا عقارات في البحرين .وتشمل القطاعات الجاذبة للاستثمارات الإماراتية؛ الخدمات المالية، الصناعة، النقل، والخدمات اللوجستية .

وفي أكتوبر ٢٠٢٤، نظمت سفارة الإمارات في البحرين، ملتقى للترويج للاستثمار لتعزيز الفرص المشتركة، بينما بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ٣,٢ مليارات دولار في عام ٢٠٢٣ .وتعزز العلاقات الاقتصادية لقاءات القيادات، إذ شهد عام ٢٠٢٢ وحده ١٢ لقاءً وقمة بين قادة البلدين .كما تعمل «اللجنة العليا المشتركة»، التي تأسست عام ٢٠٠٠، على تعزيز التعاون، وقد شهدت التجارة غير النفطية بين البلدين، زيادة بنسبة ٩٢٪ بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٢٢، ما جعل الإمارات ثالث أكبر شريك تجاري عالمي للبحرين.

في المقابل، بلغت الاستثمارات البحرينية في الإمارات ٢٠٦ مليارات درهم بنهاية ٢٠٢٠ .وفي فبراير ٢٠٢٤، وقع الجانبان، اتفاقيتين لتشجيع وحماية الاستثمار، وتجنب الازدواج الضريبي؛ ما يعزز تدفق الاستثمارات الإماراتية . ويبرز قطاع السياحة، كأحد أهم مجالات الاستثمار الإماراتي، حيث تصدرت البحرين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ٢٠٢٠ في الاستثمار السياحي، بفضل مطورين، مثل «إعمار العقارية»، و«إيجل هيلز» .وفي إطار الشراكة الصناعية التكاملية بين الإمارات والأردن ومصر والبحرين؛ أعلنت شركة «إيه دي كيو» الإماراتية في يونيو ٢٠٢٣، عن استثمار ١٠ مليارات دولار لدعم مشاريع الشراكة.

وإذا كانت الدول الخليجية الثلاث، الكويت والسعودية والإمارات، قد استحوذت معًا على النسبة الأكبر من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين؛ فإن المشهد لا يكتمل دون الإشارة إلى دور كل من «قطر»، و«سلطنة عُمان» .ومن المتوقع أن يؤدي استئناف العمل على مشروع جسر البحرين – قطر، إلى تعزيز تدفق الاستثمارات القطرية إلى المملكة، حيث سيسهم في زيادة حركة المسافرين والتجارة والاستثمارات المشتركة، على غرار الدور الذي يلعبه جسر الملك فهد بين البحرين والسعودية، خاصة مع إطلاق التأشيرة الخليجية الموحدة، وتكامل هذا الجسر مع جسر الملك فهد .

أما على صعيد العلاقات مع سلطنة عُمان، فقد مثّل تأسيس «الشركة البحرينية العُمانية للاستثمار القابضة»، «خطوة مهمة»، في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، بما يتماشى مع «رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠»، و«رؤية عُمان ٢٠٤٠» .وتدعم هذه الجهود «اللجنة البحرينية – العُمانية المشتركة»، برئاسة وزيري خارجية البلدين، في ظل حجم تجارة متبادلة، يتجاوز ٥١٨ مليون دولار، ووجود ٨٧٦ شركة بحرينية تعمل في السلطنة . كما يعزز التعاون بينهما توقيع ٢٤ اتفاقية ومذكرة تفاهم .وتأتي هذه المسارات الثنائية، ضمن إطار الهدف الاستراتيجي الأكبر، وهو تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية الشاملة.

٢٠٢٤|١٢|١٤

سياسات ترامب الاقتصادية تجعل الدولار مصدر عدم استقرار عالمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أثارت إعادة انتخاب «دونالد ترامب»، رئيسًا للولايات المتحدة، بدءًا من يناير ٢٠٢٥، «جدلًا واسعًا»، بين خبراء الاقتصاد حول تداعياته العالمية، وكان أبرز هذه التداعيات الارتفاع السريع لقيمة الدولار الأمريكي .ووصف «ستيفن إنجلاندر»، من مصرف «ستاندرد تشارترد»، الرئيس العائد بـ«المحرك الكبير لسعر الدولار».

وفي أعقاب فوزه، سجل «جو رينيسون»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، كيف ارتفع سعر الدولار في اليوم التالي للانتخابات، «بأكبر قدر له منذ سنوات»، واستمر بالارتفاع عدة أيام تالية .ورأت «هيلين جيفن»، من «مونيكس يو إس إيه»، أن «إدارة ترامب»، تعني بالنسبة إلى الولايات المتحدة؛ «مزيدًا من الإنفاق، ودفعة اقتصادية، وحواجز إضافية للتجارة الدولية؛ وهي العوامل التي تمثل مجتمعة تعزيزًا للدولار» .ومع احتمالية فرض «البيت الأبيض» –بدعم الجمهوريين في الكونجرس– تعريفات جمركية كبيرة على المنافسين الاقتصاديين؛ حذّر «ديفيد لوبين»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، من أن السياسات الاقتصادية لترامب قد تجعل الدولار الأمريكي «قويًا للغاية»، ما يجعله مصدرا لعدم الاستقرار العالمي.

ومع تسجيل صحيفة «نيويورك تايمز»، انخفاضات ملحوظة في قيمة العملات الرئيسية، مثل) اليورو، والين، والجنيه الإسترليني، والرنمينبي(، مقارنة بالدولار منذ إعلان فوز ترامب، وتحذير «لوبين»، من أن مستقبل الدولار، يمثل «موقفًا خاسرًا» للاقتصادات الأخرى، سواء الحليفة أو المناوئة لواشنطن؛ تبرز إحدى التبعات المحتملة لفوزه، في تسريع وتيرة إزالة الدولرة عالميًا، حيث تواجه هذه الاقتصادات الهيمنة المالية الأمريكية بشكل متزايد.

وعلى الرغم من الزخم المتزايد الذي اكتسبته جهود إزالة الدولرة الدولية في السنوات الأخيرة، ومناقشتها بشكل رئيسي في اجتماع مجموعة «البريكس» في أكتوبر ٢٠٢٤ – التي تمثل نحو ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و٤٢٪ من الاحتياطيات الأجنبية – فقد أكد «سام بوكر»، و«ديفيد ويسل»، من مؤسسة «بروكينجز»، أن الدولار الأمريكي لا يزال «العملة المهيمنة عالميًا» في مجالات الاحتياطيات الأجنبية، والاقتراض، والمدفوعات، والتجارة.

وفي الوقت الذي أشار فيه «صندوق النقد الدولي»، إلى تراجع دور الدولار لصالح العملات غير التقليدية في احتياطيات النقد الأجنبي العالمية؛ فقد أكد أيضًا أنه لا يزال «العملة الاحتياطية الأبرز» عالميًا .ووفقًا لـ«مجلس العلاقات الخارجية»، فقد استحوذ في عام ٢٠٢٣ على حوالي ٦٠٪ من احتياطيات النقد الأجنبي، متفوقًا بفارق كبير على أقرب منافسيه، مثل اليورو) ١٩٫٨٪(، والين الياباني) ٥٫٥٪(، والجنيه الإسترليني) ٤٫٩٪(، والرنمينبي الصيني) ٢٫٦٪ .(وأوضحت «دائرة أبحاث الكونجرس الأمريكي»، أن الدولار شارك في نحو ٩٠٪ من جميع معاملات أسواق الصرف الأجنبي، حيث يُعتبر «ملاذًا آمنًا» للمستثمرين خلال الأزمات الاقتصادية العالمية.

من جانبه، أشار «لوبين»، إلى أن الدولار الأمريكي شهد انخفاضًا بنحو ٣٠٪ بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١١، قبل أن يتعزز بشكل كبير في السنوات اللاحقة، بفعل الأزمة المالية التي عصفت بالاتحاد الأوروبي، وتباطؤ الاقتصاد الصيني، ليصل إلى «مستوى أعلى من أي وقت مضى منذ عام ١٩٨٥» .ووفقًا لصحيفة «نيويورك تايمز»، فقدت معظم العملات الرئيسية قيمتها أمام الدولار خلال عام ٢٠٢٤، بما في ذلك تراجع الين الياباني بنسبة ٩٪، وانخفاض البيزو المكسيكي بأكثر من ١٧٪.

ومع فوز «ترامب»، بولاية ثانية، وسيطرة الجمهوريين على مجلسي النواب والشيوخ؛ توقع مصرف «جي بي مورجان»، أن يسجل مؤشر الدولار «ارتفاعًا إضافيًا»، بنسبة ٧٪ في الأشهر المقبلة .ويرتبط هذا التوقع بالسياسات الاقتصادية التي يعتزم تنفيذها، وأبرزها تخفيض الضرائب المحلية، وزيادة التعريفات الجمركية على الواردات الأجنبية.

وعلى الرغم من تأكيد «لوبين»، أن ترامب أبدى تفضيلًا لسعر صرف أضعف لدعم تنافسية الصادرات الأمريكية، وتقليص العجز التجاري؛ فقد أشار «رينيسون»، إلى أن الاقتصاديين يرون أن سياساته التجارية والضريبية؛ ستؤدي إلى نتائج معاكسة، مما يعزز قوة الدولار مقارنة بمنافسيه.

وفي شرحه لهذا الأمر، أوضح «لوبين»، أن فرض «واشنطن»، تعريفات جمركية على شريك تجاري، يؤدي عادةً إلى تراجع قيمة عملة ذلك الشريك في أسواق الصرف الأجنبي، مما يعوض جزئيًا تأثير ارتفاع الدولار الناتج عن تلك التعريفات .وعلى سبيل المثال، انخفض اليوان الصيني بنسبة ١٠٪، بعد فرض إدارة ترامب الأولى، قيودًا تجارية على «بكين»، عام ٢٠١٨ .وفي المقابل، توقع محللو «بنك باركليز»، أن الدولار قد يصل إلى التكافؤ مع اليورو، إذا نفّذ ترامب تعهده بفرض تعريفات جمركية بنسبة ٦٠٪ على الواردات الصينية، و١٠٪ على جميع الواردات الأخرى.

وبالإضافة إلى سياسته التجارية، أشار إلى أن نوايا الرئيس الأمريكي القادم، بتمديد التخفيضات الضريبية بعد عام ٢٠٢٥، تشير إلى «تخفيف أكثر استدامة للسياسة المالية الأمريكية» .وبما أن تعزيز الاقتصاد الأمريكي، من شأنه أن «يخلق ضغوطًا تضخمية»؛ فإن الأسواق المالية العالمية «تتوقع ارتفاع أسعار الفائدة إلى مستويات أعلى مما كانت عليه»، ما قد يؤدي إلى تعزيز قوة العملة الأمريكية .ومع تأكيده أن هناك «قدرا كبيرا من المساحة» للدولار «للاستمرار في الارتفاع»، في ظل ضعف الاقتصادات الصينية والأوروبية حاليًا؛ فقد حذر من «الخطر» المتمثل في أن يؤدي الدولار –المبالغ في قيمته بشكل واضح– إلى «عدم استقرار مالي عالمي»، من خلال تأثيره في «خفض نمو التجارة العالمية، وتقييد قدرة البلدان النامية على الوصول إلى الأسواق الدولية، وجعل من الصعب على البلدان التي ستضعف عملاتها إبقاء التضخم تحت السيطرة».

وفي ضوء هذا السيناريو، اعترف «رينيسون»، بأن البلدان الأخرى –بما في ذلك الاقتصادات المتقدمة في أوروبا وآسيا، والنامية في مجموعة البريكس– ستتخذ «إجراءات لمقاومة»، هيمنة الولايات المتحدة الاقتصادية المتزايدة . واستجابة لسياسات «ترامب»، التجارية خلال فترته الأولى بين) ٢٠١٧ و٢٠٢١(؛ فرضت «الصين»، تعريفاتها الجمركية الخاصة على الصادرات إلى واشنطن، كما توقع أن تقوم «الصين»، و«اليابان»، بتقديم دعم مباشر لعملاتها، إذا فرضت الإدارة الأمريكية القادمة، ضغوطًا مالية إضافية.

وعلى الرغم من بقاء الدولار العملة المهيمنة على الاحتياطيات العالمية؛ فقد انخفضت نسبته من ٧٠٪ في عام ٢٠٠٠، إلى ٥٩٪ في عام ٢٠٢٤ .وأشارت «كارولين دي جرويتر»، في مجلة «فورين بوليسي»، إلى أن إعادة انتخاب «ترامب»، والسياسات الحمائية المتوقعة، قد زادت من الحديث حول إزالة الدولرة، أو تقليص الاعتماد على الدولار؛ «لحماية سياسات الدول الأوروبية، وشركاتها من التجاوزات المتجددة من جانب «واشنطن» .ورغم توضيحها، أن تعزيز «الدور الدولي»، لليورو، يتطلب «اتحاد أسواق رأس المال الأوروبية، وميزانية محددة لمنطقة

اليورو، وإصدار المزيد من السندات الأوروبية» – وهي أمور «تتعارض مع نوايا» الحكومة الألمانية الحالية – فقد أكدت أن الأحداث الأخيرة «أعادت القضية بالتأكيد إلى الطاولة»، بالنسبة إلى صناع السياسات الأوروبيين.

ومع تسارع الجهود نحو تقليص الاعتماد على الدولار من قبل البلدان حول العالم؛ أشار «لوبين»، إلى أن «المخاطر الناشئة عن الدولار المبالغ في قيمته»، قد تصبح أكثر وضوحًا في «النصف الأخير من ولاية ترامب الثانية» .ومع ذلك، خلص إلى أن أي إجراء من إدارته بهدف إضعاف الدولار، أو خفض قيمته – سواء من خلال فرض ضوابط على رأس المال، فيما يخص شراء الأصول الأمريكية من قبل الأجانب، أو التدخل في سياسات الاحتياطي الفيدرالي– «سيضر بمصداقية النظام المالي الأمريكي بشكل خطير»، فيما توقع عدم اهتمام ترامب كثيرًا، إذا أصبح الدولار مصدرًا لعدم الاستقرار المالي العالمي».

وأشار «رينيسون»، إلى أن الدولار الأمريكي الأقوى، «يجعل شراء السلع الأجنبية، والسفر إلى الخارج أرخص بالنسبة إلى الأمريكيين»، لكن الشركات الأمريكية المصدرة قد تصبح «أقل قدرة على المنافسة»، مقارنة بنظيراتها الأجنبية .وقال نائب الرئيس الأمريكي الحالي «جيه دي فانس»، أمام الكونجرس في عام ٢٠٢٣؛ إن دور الدولار كعملة احتياطية عالمية مفضلة، كان بمثابة دعم «للاستهلاك المتزايد للبلاد من الواردات غير المفيدة» .

ومن هنا، قد تتجاوز نوايا إدارة «البيت الأبيض»، القادمة الرغبة في التأثير في التغييرات طويلة الأجل في وضع الدولار في التجارة الدولية، لتشمل أيضًا فرض تعريفات جمركية لحماية الشركات المصنعة الأمريكية المحلية.

٢٠٢٤/١٢/٢٠

هل تستطيع «أوبك بلس» تلبية الطلب المتزايد على النفط عام ٢٠٢٥؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع اقتراب نهاية عام ٢٠٢٤، أصدرت المؤسسات الغربية الرائدة والمعلقون على سوق الطاقة العالمية توقعاتهم لعام ٢٠٢٥ وما بعده .وفي وقت يشهد فيه سعر النفط الخام هبوطا نتيجة ضعف الطلب في آسيا، ومع تأثير التوترات الجيوسياسية المستمرة في الشرق الأوسط على رفع الأسعار بشكل طفيف؛ لم يكن قرار مجموعة «أوبك بلس»، خلال اجتماعها النصف السنوي لوزراء الطاقة في أوائل ديسمبر٢٠٢٤ بالإبقاء على تأجيل التخفيف التدريجي لتخفيضات الإنتاج السابقة حتى أبريل ٢٠٢٥ مفاجئًا للمراقبين الغربيين.

وفي تقييم تيم كالين من معهد دول الخليج العربي، فإن توقعات سوق النفط العالمية في ٢٠٢٥، ستشكل تحديًا لأعضاء أوبك بلس، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي .ومع ذلك، رأى أن احتمالية فرض عقوبات أكثر

صرامة، على صادرات النفط الإيرانية من قبل إدارة ترامب، الثانية التي ستتولى في يناير المقبل، قد تخلق مساحة لزيادة الإنتاج، من قبل دول أخرى داخل المجموعة.

وقبيل اجتماع وزراء طاقة أوبك بلس، في الخامس من ديسمبر ٢٠٢٤، أوضح كالين، أن القرارات الصعبة التي سيتعين على المجموعة التعامل معها الآن وفي المستقبل تأتي على خلفية ضعف نمو الطلب العالمي على النفط، مقارنةً بما كان متوقعًا في السابق، بالإضافة إلى الاستمرار في زيادة العرض من دول خارج التحالف .

وأظهرت أحدث توقعات وكالة الطاقة الدولية، تحقق فائض عالمي من النفط يبلغ حوالي ٩٥٠ ألف برميل يوميًا في ٢٠٢٥، مع نمو الطلب على النفط بمقدار ١٫١ مليون برميل يوميًا، ليصل إلى نحو ١٠٤ ملايين برميل، مع تحسن زيادة متوقعة في العرض تقدر بحوالي ٩٠١ مليون برميل يوميًا، ليصل إلى إجمالي ٩٠١٠٤ ملايين برميل يوميًا، كما تتوقع أن ينمو العرض بمقدار ٥٠١ مليون برميل يوميًا من الدول غير الأعضاء في أوبك بلس، مثل الولايات المتحدة، وكندا، والبرازيل، والأرجنتين، وجيانا .فيما أجرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تقييمات مماثلة مشيرة إلى أن ٩٠٪ من الزيادة المتوقعة في إمدادات النفط، التي تبلغ ٦٠١ مليون برميل يوميًا، ستأتي من دول غير الأعضاء في كل من أوبك بلس، وأوبك، مع زيادة قدرها ٢٠١ مليون برميل يوميًا من الموردين خارج أوبك بلس.

وبالتالي، يُعتبر من التوقعات الواقعية، أن تستمر زيادة إمدادات النفط من المنتجين خارج أوبك بلس في تلبية، أو تجاوز النمو في الطلب العالمي على النفط في ٢٠٢٥ .وفي هذا السياق، يرى كالين، أن سوق النفط العالمية، قد تواجه صعوبة في استيعاب الإمدادات الإضافية الكبيرة من دول التحالف دون أن يؤدي ذلك إلى تراجع ملحوظ في الأسعار.

وفي حين تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، أن يبلغ متوسط سعر خام برنت حوالي ٧٤ دولارًا للبرميل في ٢٠٢٥؛ فقد أعلنت مؤسسة مورجان ستانلي توقعاتها بمتوسط ٧٠ دولارًا للبرميل في النصف الثاني من العام المقبل، كاستجابة مباشرة لزيادة الإنتاج المتأخرة من أوبك بلس .وفي هذا السياق، أشار كالين إلى أنه حتى التوقعات الأكثر تفاؤلاً من أوبك، تشير إلى أنه لن يكون هناك مجال كبير للتحالف لزيادة الإنتاج في ٢٠٢٥، دون المخاطرة بتراجع أسعار النفط من نطاقها الحالي الذي يتراوح بين ٧٠ و٧٥ دولارًا للبرميل.

علاوة على ذلك، من المتوقع أيضًا أن يتأثر سوق الطاقة العالمي في عام ٢٠٢٥، بكيفية تعامل إدارة دونالد ترامب القادمة، مع كل من الإنتاج المحلي الأمريكي للنفط، والسياسة الدولية الأمريكية تجاه الموردين الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك دول منطقة الشرق الأوسط .وأشارت تسفيتانا باراسكوفا، من موقع أويل برايس، إلى كيف أن فريقه يستعد لإجراء تغييرات جذرية في قطاع الطاقة الأمريكي بدءًا من اليوم الأول، من توليه منصبه، أبرزها تسريع عمليات الحفر والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة .

وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يحظى التركيز على الغاز الطبيعي المسال، بالأولوية في قرارات السياسة الأمريكية؛ فقد أشار وارن باترسون، من شركة آي أن جي جروب، إلى كيف ستوفر رئاسة ترامب، القادمة مزيدًا من اليقين لصناعة النفط الأمريكية، وتقنع كبار المنتجين بالاستثمار في البنية التحتية لخطوط الأنابيب .

وفيما يتعلق بالمستقبل القصير والمتوسط الأجل لصادرات النفط في الشرق الأوسط؛ فقد صاحبت عودة ترامب، توقعات بأنه سيعيد السياسة الأمريكية إلى موقف الضغط على إيران .ورغم انتقاد العديد من المعلقين الغربيين لهذه السياسة، مثل دانيال برومبرج، من المركز العربي، الذي وصفها بأنها من غير المرجح أن تحقق النتيجة المرجوة المتمثلة في إجبار طهران على التخلي عن برنامجها النووي المتقدم؛ فقد أكد كالين، كيف ستغير هذه السياسات حسابات أسواق النفط في عام ٢٠٢٥ وما بعده من خلال الحد من وصول صادرات طهران إلى السوق الدولية، وخاصة الدول الآسيوية التي تعد أيضًا من بين أكبر مستوردي النفط من دول الخليج .

وكما ورد في تقرير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية، عن صادرات النفط والمنتجات البترولية الإيرانية لشهر أكتوبر ٢٠٢٤، ارتفعت صادرات طهران اليومية من النفط الخام من حوالي ٤٠٠ ألف برميل يوميًا في عام ٢٠١٩، إلى أكثر من ٤٠١ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢٣، على الرغم من أن روبرت بيركنز، من شركة ستاندرد آند بورز غلوبال؛ أشار أيضًا إلى تباطؤ هذه الصادرات في خريف ٢٠٢٤؛ بسبب تصعيد طهران للهجمات ضد إسرائيل.

وعليه، فقد أشار باترسون، إلى أن فرض ترامب عقوبات صارمة على صادرات النفط الإيرانية، قد يؤدي إلى خسارة محتملة لأكثر من مليون برميل يوميًا من المعروض في أسواق النفط، وهو ما اعتبره إجراء سيؤدي إلى محو الفائض الذي نتوقعه حاليًا حتى عام ٢٠٢٥، مما يستدعي من جميع المؤسسات إعادة تقييم توقعاتها لخام برنت .وعلق كالين، على أن العقوبات الأمريكية الأكثر صرامة ضد طهران قد تفتح المجال أمام أوبك بلس، لزيادة إنتاجها في عام ٢٠٢٥، مشيرًا إلى أن السعودية ستكون في وضع جيد بشكل خاص للتدخل وتعزيز صادراتها، مع كون الصين السوق الرئيسية لصادرات النفط الإيراني.

وفي حين توقعت الوكالة الدولية للطاقة، ووكالة معلومات الطاقة الأمريكية، وأوبك، أن يرتفع الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠٢٥ بنحو مليون برميل يوميًا، وهو ما يقوده زيادة في الإنتاج من قبل الدول غير الأعضاء في أوبك؛ أكد كالين، كيف يمكن أن تؤثر العقوبات الأمريكية المستعادة والإضافية ضد صادرات النفط الإيرانية على إنتاج أعضاء أوبك بلس، وتغيير موقفهم حيال ترددهم الحالي في تخفيف تخفيضات الإنتاج، وأن تكون مؤثرة على دول الخليج، التي ستستفيد على الأقل في الأمد القريب من خلال سد فجوة هائلة في الطلب على النفط من آسيا.

وبعيدًا عن هذه الديناميكية، شدد المراقبون الغربيون على أن عودة الإدارة الجمهورية إلى البيت الأبيض، تعتبر عاملاً مؤثرًا، للغاية في التجارة والجغرافيا السياسية .ومع عودة ترامب، التي تَعِد بتغييرات كبيرة في تجارة

الولايات المتحدة وسياستها الخارجية، أشار باترسون إلى أن التنافس التجاري المتزايد من المرجح أن يوفر رياحًا معاكسة لأسعار الطاقة، وخاصة إذا تداخلت تجارة الطاقة في التوترات المتزايدة بين واشنطن، وبكين .من ناحية أخرى، فإن أي خفض لتصعيد العنف في الشرق الأوسط، من شأنه أن يخفف من المخاطر الكبيرة تجاه أسواق النفط والغاز.

على الجانب الآخر، حذر كالين من أن أي ضوء أخضر من البيت الأبيض لإسرائيل لضرب إيران مرة أخرى قد يتبعه رد فعل من الأخيرة بمهاجمة منشآت النفط في المنطقة، أو تعطيل حركة الشحن والملاحة وهي الإجراءات التي أقر بأنها ستؤثر سلبًا على صادرات النفط الخليجية، وتؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط .

وبالتالي، سيكون عام ٢٠٢٥ مليئًا بالأحداث بالنسبة لدول الخليج، وبقية أعضاء مجموعة أوبك بلس، وكذلك لجميع الدول المصدرة والمستوردة للنفط الخام والهيدروكربونات، وسيتضمن بلا شك العديد من العوامل الديناميكية، التي ستؤثر على تغيرات الأسعار، لكنه يفتقر إلى مسار واضح نحو استقرار السوق على المدى الطويل.

٢٠٢٤/١٢/٢١

قراءة في كتاب «المرأة البحرينية في عهد حمد.. حصاد ربع قرن»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بالتوثيق والرصد والتحليل جاء كتاب «المرأة البحرينية في عهد حمد ..حصاد ربع قرن»، الصادر عن المجلس الأعلى للمرأة، بالتعاون مع مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة المعظم مقاليد الحكم، ويتناول مسيرة صعود المرأة في مختلف الأصعدة على مدى ٢٥ عامًا، وهو الصعود الذي تحقق لها برؤية إصلاحية شاملة، ودعم مباشر من جلالته، متوجهًا لتأسيس دولة ديمقراطية حديثة، ينعم فيها المواطن بكل حقوقه الإنسانية، وفق أفضل المعايير الدولية، بعد أن جعل المرأة شريكًا أساسيًا في البناء الوطني على قدم المساواة مع الرجل، فكانت عضوًا في صناعة ميثاق العمل الوطني وتفعيله، وترجمت مواد هذا الميثاق، التي تضمنها الدستور في ٢٠٠٢ المنظومة الشاملة لكل حقوقها، ومن ثمّ، كان انضمام البحرين وتصديقها على اتفاقية مناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة السيداو في نفس هذا العام، ومبادرة جلالة الملك بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة .

وجاء التنفيذ الجاد والصادق والمبادر من سمو الأميرة سبيكة بنت إبراهيم، قرينة جلالة الملك، رئيس المجلس الأعلى للمرأة، منذ قيام هذا المجلس كمؤسسة رسمية، اكتسبتها الحركة النسائية البحرينية، ليكون المؤسسة

المرجعية لكل مؤسسات الدولة فيما يختص بشؤون المرأة، ويعمل بتعاون وثيق مع هذه المؤسسات، سواء كانت حكومية أو خاصة أو مؤسسات مجتمع مدني .

وبرؤية استراتيجية واضحة، وبمشاركة فاعلة مع جميع الأطراف، سعى المجلس، إلى تحقيق أهدافه عبر مرحلتين؛ مرحلة تمكين المرأة البحرينية؛ سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، والتي امتدت من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٢، ومرحلة نهوض المرأة بنفسها بعد ذلك، حتى غدت اليوم تتمتع بكل حقوقها المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومشارك بفاعلية في كل مجالات البناء الوطني على قدم المساواة مع الرجل؛ عكس هذا الالتزام مؤسسات وتقارير دورية، يأتي في مقدمتها لجان تكافؤ الفرص، والمرصد الوطني للتوازن بين الجنسين، بالإضافة إلى التقرير الدوري الذي يرصد واقع هذا التوازن، ويعمل على دعمه وتعزيزه باستمرار.

يشتمل الكتاب على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول، توضح المقدمة مكانة المرأة في المشروع الإصلاحي للملك، والتي ظهرت ملامحها في تعيينها في مجلس الشورى) ٤ سيدات عام ٢٠٠٠(، وفي المؤسسة الدبلوماسية) سفيرة لدى باريس في ١٩٩٩(، وصولاً إلى تشكيل لجنة إعداد ميثاق العمل الوطني) ٦ سيدات في هذه اللجنة(، ولجنة تفعيله)سيدتان(، ومن ثمّ، صدور الدستور البحريني المعدل في ٢٠٠٢، وإنشاء المجلس الأعلى للمرأة، وانضمام المملكة إلى اتفاقية السيداو، وتوالي انضمامها وتصديقها إلى الصكوك والاتفاقيات الحقوقية ذات الصلة بالمرأة.

فيما تناول التمهيد بدايات مشاركة المرأة في الحياة العامة منذ مستهل القرن الماضي، حتى تم منحها حق التصويت في الانتخابات البلدية في ١٩٢٦، والتحاقها بالتعليم النظامي في ١٩٢٨، ومن ثم مجالات العمل في التعليم، والصحة، والإعلام، والعمل الدبلوماسي، والتجارة، والعمل في القطاع الخاص، كعاملة وسيدة أعمال، والمجال القانوني كمستشارة قانونية ومحامية، والشأن الاجتماعي، وإنشاء جمعيات نسائية تعنى بشؤون المرأة والطفل، كما كانت مشاركتها في استفتاء عروبة البحرين في سبعينيات القرن الماضي .

وجاء الفصل الأول :فتح الآفاق نحو مجتمع حضاري داعم للمرأة البحرينية، انطلاقًا من رؤية جلالة الملك ومبادئ ميثاق العمل الوطني، ومواد الدستور، والصكوك، والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة، ليتناول البنية التشريعية العادلة والضرورية لدعم وتثبيت كل حقوق المرأة، وفي مقدمتها الأمر السامي بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة، الذي وضع تطوير التشريعات لجهة إكسابها حقوقها، على قاعدة المساواة وتكافؤ الفرص في مقدمة أولوياته الاستراتيجية .وبتنفيذ هذه البنية وإعمالها على أرض الواقع أمكن لها أن تكتسب في فترة وجيزة ما حققه غيرها في مجتمعات غربية متقدمة في عقود طويلة وبعضها يزيد.

واشتمل هذا الفصل على مبحثين، تعرض الأول، للمنطلقات والركائز الأساسية لبناء البحرين الحديثة الداعمة لحقوق المرأة مع بداية تولي جلالة الملك المسؤولية، تلك التي أقرتها الشريعة الإسلامية، وميثاق العمل الوطني والدستور، والتشريعات الوطنية، والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها وصادقت عليها المملكة، وأمكن

لهذه المنطلقات تثبيت حقوق المرأة، وأكدت سيادة القانون، وكفالة الدولة المساواة التامة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات والحريات، وأعطت لحفظ كيان الأسرة ودور المرأة فيها وضعًا خاصًا، حيث وجهت المُشرع إلى مراعاة تحقيق التوفيق بين واجبات المرأة الأسرية، وممارساتها الحقوقية وأدائها لواجباتها في المجتمع .

فيما تضمن الثاني، قراءة تحليلية في الحقوق والضمانات الدستورية المتاحة للمرأة ومكنتها من نيل كل حقوقها، وتصنيف هذه الحقوق طبقًا للأدبيات السياسية المتعارف عليها) :الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(، وقد أفرد الدستور بابًا كاملاً لهذه الحقوق) الباب الثالث(، كما جاءت هذه الحقوق في مواضع أخرى في هذا الدستور، لينطلق المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع مؤسسات الدولة في وضع الاستراتيجية الوطنية لنهوض المرأة البحرينية في ٢٠٠٥، وبناءً عليها تتولى خطط تنفيذها، فيما تناولت الحقوق السياسية) :حق المشاركة السياسية، والتصويت، والترشح للانتخابات النيابية والبلدية، والحق في تكوين الجمعيات والنقابات، وحرية الرأي والتعبير، والحق في التقاضي والمحاكمة العادلة، والحق في حماية الأسرة، والحق في إدارة الشأن العام .(وتناولت الحقوق الاقتصادية) :الحق في العمل، والحق في إدارة الأعمال، والحق في الملكية .(أما الحقوق الاجتماعية فقط تناولت) :التعليم، الرعاية الصحية، السكن، والضمان الاجتماعي.(

وفي الفصل الثاني :المجلس الأعلى ..حجر أساس لعمل مؤسسي وشراكة وطنية تعكس المشهد الحضاري للبحرين الحديثة، تم تناول البعد المؤسسي وبعد الشراكة الوطنية في صعود المرأة البحرينية، حيث جاء المجلس كأحد أهم مكونات المشروع الإصلاحي للملك، ليجعل للعمل النسائي كيانا مؤسسيا رسميا، هو المرجع لكل مؤسسات الدولة في كل ما يتعلق بالمرأة، ويؤسس صناعة التغيير الإيجابي نحو مجتمع يحمل رسالة حضارية لتحقيق المساواة والتوازن بين الجنسين.

وجاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث، تناول الأول، الدور البارز لسمو الأميرة سبيكة بنت إبراهيم قرينة جلالة الملك في صناعة التغيير من التأسيس حتى الريادة، والبدايات الأولى لمشروع المجلس، وقراءة في الأمر السامي بإنشائه، وتشكيله في دورته الأولى، ودلالات تشكيله واختصاصاته، ومنهجية العمل وآلية إعداد الخطة الوطنية وأولويات التنفيذ وإعداد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة، وانطلاق مرحلة التمكين ٢٠٠٧ – ٢٠١٢، وتدشين النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في برنامج الحكومة، وتقييم الخطة الوطنية لتنفيذ استراتيجية النهوض بالمرأة ٢٠٠٧ – ٢٠١٢، والخطة الوطنية للنهوض بالمرأة ٢٠١٣ – ٢٠٢٢، ومنهجية إصدار توصيات المجلس وآليات المتابعة والتنفيذ، والتشاركية كمنهج صناعة وتنفيذ التوصيات، ومبادرات سمو الأميرة سبيكة لدعم وتمكين المرأة، وما اشتملت عليه من جوائز.

أما المبحث الثاني :الشراكة الوطنية ..عامل رئيسي لتغيير القناعة نحو مجتمع يحمل رسالة حضارية داعمة للمرأة، فقد تناول ثلاثة محاور) :الشراكة الوطنية، وآليات التشبيك، وتفعيل التعاون المجتمعي(، تناول الأول

الملكية الوطنية لمفردات الخطة الاستراتيجية، والنموذج الوطني الذي يعزز هذه الملكية في ضوء مخرجات مؤتمر احتياجات المرأة في التنمية في نوفمبر ٢٠١٠، وتقييم مرحلة التمكين، ووضع الخطة الجديدة، والمؤتمر الوطني الثاني للمرأة البحرينية ٢٠١٣، وتقييم المرحلة الانتقالية ودمج خطة نهوض المرأة في برنامج عمل الحكومة، والموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة، ومتابعة تنفيذ سياسة التوازن بين الجنسين، والنموذج الوطني للتوازن بين الجنسين، وإدماجه في الخطة الاستراتيجية ٢٠١٩ – ٢٠٢٢، أما محور التشبيك فشمل آليات التشبيك مع السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، ولجان تكافؤ الفرص والعضوية في اللجان والمجالس الوطنية، وتناول الثالث الاتحاد النسائي البحريني، واللقاءات التشاورية وإنشاء لجنة التعاون، ولجنة الشباب .

وجاء المبحث الثالث تحت عنوان :المرأة البحرينية من التمكين إلى التقدم والريادة ..سياسات تواكب ركب المستقبل، وتناول إدماج خطة نهوض المرأة البحرينية ٢٠١٣ – ٢٠٢٢ في مسار العمل الحكومي، نتيجة حضور المجلس ومشاركته في الملتقى الحكومي السنوي، وورش العمل التحضيرية لبرنامج عمل الحكومة، والنموذج الوطني للتوازن بين الجنسين، وآليات الحوكمة لتطبيقات تكافؤ الفرص، وآليات التنفيذ، والتقرير الوطني للتوازن بين الجنسين.

أما المحصلة على أرض الواقع فقد وثقها الفصل الثالث :إنجازات الواقع في تنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية وأثرها الإيجابي في المجالات التنموية ..مكاسب العهد، الذي تناول هذه المكاسب في المجالات المختلفة في أربع مباحث، الأول للمكاسب السياسية، والثاني للاقتصادية، والثالث للاجتماعية، والرابع للعلمية والثقافية، وعلى صعيد المكاسب السياسية، المرأة في السلطة التشريعية ومشاركتها في الانتخابات النيابية والبلدية من ٢٠٠٢ – ٢٠٢٢، والمرأة في المراكز القيادية ومواقع صنع القرار في مجلسي النواب) رئيسة مجلس النواب (والشورى، والمرأة في السلطة التنفيذية ومواقع صنع القرار، والمرأة في المناصب الوزارية، والعمل الدبلوماسي والأكاديمي والسلطة القضائية، وعلى صعيد المكاسب الاقتصادية كانت مشاركتها في سوق العمل، وفي القطاعين العام والخاص، والمشروعات الداعمة للمشاركة الاقتصادية لها، ومؤسسات تمويل هذه المشاركة، والمرأة في القطاع المالي والتكنولوجيا المالية، والمرأة البحرينية كسيدة أعمال والمبادرات الداعمة للمشاركة الاقتصادية للمرأة، وعلى صعيد المكاسب الاجتماعية للمرأة جاء تعزيز جودة حياتها من خلال التشريعات الداعمة للاستقرار الأسري، وحقوق المرأة المطلقة كالنفقة وحضانة الأطفال والسكن وحمايتها من العنف، والاستقرار الأسري وآلياته، والرعاية الصحية ورعاية المسنات، والمشاركة الرياضية، وتناول المبحث الرابع صعود المرأة البحرينية في مجال التعليم بفروعه ومستوياته، وما ترتب عليه من صعودها الثقافي وإبداعاتها الفنية والأدبية، وموضوعات الاحتفال بيوم المرأة البحرينية من ٢٠٠٨ – ٢٠٢٤، ثم عرض للدراسات والبحوث الداعمة لصعود المرأة البحرينية.

وجاء الفصل الرابع :تميز البحرين في عقد الشراكات الإقليمية والدولية في كل ما يخص المرأة، حيث أخذ المجلس الأعلى للمرأة، يعمل على نشر التجربة البحرينية، كنموذج في خدمة الإنسانية، يحتذى به في مجال تمكين وتقدم المرأة وضمان حقوقها، وتناول هذا الفصل في مبحثين؛ الشراكات الإقليمية والدولية، التي تعكس

دبلوماسية سمو الأميرة سبيكة في ترجمة الدور الريادي للمملكة في دعم تقدم المرأة، ثم التزامها في تنفيذ الاتفاقات والمعاهدات الدولية، حيث تناول الأول، الحضور الفاعل والمبادر لسمو الأميرة سبيكة بنت إبراهيم، رئيسة المجلس على الصعيدين الإقليمي والدولي، وما ترتب عليه من تمثيل المرأة البحرينية في المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، والمشاركات الخارجية لسموها واستقبالها الوفود الدولية .فيما تناول المبحث الثاني، التزام البحرين بتنفيذ اتفاقية السيداو، ومنهاج عمل بجين، فضلاً عن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقات حقوق الطفل وذوي الإعاقة، واتفاقات منظمة العمل الدولية والمواثيق الإقليمية، وتقديمها تقارير دورية بشأن متابعة التنفيذ، كما تناول الاتفاقات الخارجية ومذكرات التفاهم الداعمة لنشاط المرأة.

وختامًا، فإن هذا الكتاب يضع بين يدي الباحثين والأكاديميين، وصناع القرار توثيقًا لمسيرة تنموية استمرت نحو ربع قرن في أحد أهم مسارات العمل الديمقراطي، وهو صعود مشاركة المرأة دون تمييز وعلى قدم المساواة في كل مجالات العمل الوطني، في رؤية تنموية تجعل صناعة التنمية في مجتمع يصبو إلى التقدم، وليدة المشاركة المتساوية لكل المواطنين في المجتمع بغض النظر عن جنسهم أو انتمائهم الديني أو المذهبي، أو مرجعيتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية، ويعد هذا التوجه أحد أهم تجليات الاستثمار في البشر الذي عدته رؤية جلالة الملك أفضل صنوف الاستثمار.

٢٠٢٤/١٢/٢٤

المشهد الإقليمي في الشرق الأوسط عقب انهيار نظام الأسد

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أشار «فالي نصر»، من جامعة «جونز هوبكنز»، إلى إجماع الأكاديميين والخبراء الغربيين، ومراكز الفكر الرائدة في واشنطن، ونيويورك، ولندن؛ بأن أحداث النصف الثاني من عام ٢٠٢٤، التي بلغت ذروتها بانهيار نظام بشار الأسد في سوريا خلال ديسمبر، قد أذنت ببداية فصل جديد في تاريخ الشرق الأوسط .

واعتبر العديد من المعلقين سقوط نظام الأسد «نكسة استراتيجية كبرى لإيران»، حيث تزامن ذلك مع تراجع ملحوظ في نفوذ حزب الله في لبنان؛ نتيجة حملة القصف والغزو البري التي شنتها إسرائيل .كما كشفت المواجهات المتبادلة بين إيران وإسرائيل على مدار العام عن عجز الدفاعات الجوية والقدرات الصاروخية الإيرانية في التصدي للهجمات .وعلّقت «لينا الخطيب»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، على الانهيار الواضح لمحور المقاومة الإيراني، مشبهة سقوط نظام الأسد بسقوط الحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩، معتبرة ذلك «زلزالاً يضرب النظام الإقليمي».

وعلى عكس التوقعات التي تأمل أن «تمهد هذه الأحداث لفترة من السلام والاستقرار في المنطقة»؛ حذر «نصر»، من أن «السيناريو الأكثر ترجيحًا»، هو «تصعيد المنافسة الإقليمية» .وفي مقال نشرته «سوزان مالوني» بمجلة «فورين أفيرز» في ديسمبر ٢٠٢٤، تحت عنوان «الوضع الطبيعي الجديد الخطير في الشرق الأوسط»، أشارت إلى أن الصراع العسكري بين إيران وإسرائيل، قد أدى إلى «تحول زلزالي»، أرسى ما وصفته بـ«توازن دقيق للفوضى» في المنطقة، حيث بات الاستقرار هشًّا إلى حد كبير.

وبينما واجهت إيران العديد من النكسات، وازدادت جرأة حكومة «بنيامين نتنياهو»، اليمينية المتطرفة، بتدميرها لغزة، وتنفيذ هجمات على لبنان، وصولاً إلى غزو سوريا– وهو ما وصفته «سوزان مالوني» بأنه جعلها «أقوى من أي وقت مضى»– فقد أشارت الباحثة إلى استمرار اعتبار كل طرف تهديدًا «وجوديًا ومتأصلًا» للآخر، مما يجعل خطر اندلاع صراع شامل بينهما، «أمرًا قائمًا».

وفي ظل هذا الوضع الجيوسياسي الهش في الشرق الأوسط، تبرز عودة «دونالد ترامب»، إلى السلطة في واشنطن، كتطور يحمل تداعيات مهمة .وأشار «بول سالم»، من «معهد الشرق الأوسط»، إلى أن «النظام الإقليمي الذي تركه في عام ٢٠٢١ يختلف جذريًا عن المشهد الذي سيواجهه عند عودته في يناير ٢٠٢٥» .وبينما يستعرض الباحث السيناريوهات القريبة المحتملة، التي تشمل «تصعيدًا عسكريًا» بين إسرائيل وإيران قد «يخرج عن السيطرة»، أو اندفاع طهران لتطوير «سلاح نووي»، كوسيلة ردع نهائي ضد المزيد من الهجمات؛ ترى «مالوني»، أن على ترامب «اغتنام الفرصة لإبرام اتفاق إقليمي»؛ لتجنب كارثة محتملة في المنطقة.

وفي تحليلها للأحداث، أوضحت أن التصعيد الإسرائيلي في عام ٢٠٢٤، الذي شمل استهداف القدرات العسكرية لحزب الله في لبنان، والاستيلاء على أراضٍ سورية في ديسمبر، بالإضافة إلى الغارات الجوية المكثفة على إيران في أبريل وأكتوبر باستخدام الصواريخ والمسيرات المسلحة؛ أدى إلى دخول «الحرب» بين إسرائيل وإيران إلى «مرحلة جديدة» .وعليه، ارتفعت ليس فقط احتمالات اندلاع صراع شامل بين الطرفين، لكن أيضا دخول قوى خارجية، مثل الولايات المتحدة، وهي النتيجة التي سيكون لها «تأثير مدمر على المنطقة والاقتصاد العالمي» .

ويتزامن هذا التهديد مع تقييمات المراقبين الغربيين، بشأن تعرض إيران لضعف شديد في الأشهر الأخيرة .وعلقت «سنام فاكيل»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، بأن الأحداث الأخيرة كشفت عن «نقاط الضعف الاستراتيجية والعسكرية لطهران» .وأضافت «إيلي جيرانمايه»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، أنها تمر بـ«لحظة حساب»، فيما يتعلق بقوتها ونفوذها الإقليميين في المستقبل» .ووفقًا لتقييم «الخطيب»؛ فإن «تداعيات انهيار الأسد»، واستهداف وكلاء إيران في لبنان، تعني أن «الضعف المفاجئ لطهران، التي كانت أصلاً مترنحة، يزيد من احتمالية تشكك وكلائها المتبقين في موثوقية راعيهم».

وبينما أشارت «الخطيب»، إلى أن تتابع الأحداث الأخيرة سيؤدي حتمًا إلى «نهاية النظام الإقليمي الذي تهيمن عليه إيران»؛ فقد أكدت «مالوني»، أن النظام الإيراني «يمكنه تجاوز العديد من النكسات والأزمات الكبرى» على مر تاريخه، بفضل «مرونته غير المسبوقة»، خاصة أن أسرار نجاحه تكمن في «براعته في ممارسة كافة أشكال العدوان تحت أي ضغوط»، و«استعداده للتلاعب والمراوغة لفترات طويلة ضد خصومه»، وقدرته على «التراجع أو التحول في مواقفه وتحركاته حسب الضرورة»، وامتلاكه «القدرة على نشر موارده واستغلال شبكة علاقاته المحدودة بشكل محنك»؛ مما يمكنه من تنفيذ «هجمات»، ضد منافسين أكثر قوة.

وفي هذا الصدد، أشارت «جيرانمايه»، إلى أن إيران تظل «قوة إقليمية»، تمتلك «خيارات تمكنها من المضي قدمًا»، وأن بإمكانها «التمسك بتأثيرها وتكثيف جهودها في إعادة بناء محور المقاومة بمنظور طويل المدى»، مضيفة أن المسؤولين الإيرانيين قد يفكرون الآن بشكل أكثر جدية في «اتخاذ قفزة مكلفة»، من كونها دولة لا تزال على عتبة النووية، إلى دولة تمتلك أسلحة نووية .واعترفت «مالوني»، بأن هذه الخطوة تمثل وسيلة تحمي بها نفسها ضد كل من إسرائيل والولايات المتحدة، مع اعتقادها بأن ذلك سيؤدي إلى «موجة أوسع من الانتشار النووي» في الشرق الأوسط وخارجه.

وعلى مدى السنوات الأربع المقبلة تعتبر عودة «ترامب»، عاملاً مؤثرًا في تحديد نتيجة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط .وفي رأي «مالوني»؛ فإن نهجه «المزعج للغاية» في العلاقات الخارجية «قد لا يكون أفضل وصفة لاستقرار المنطقة» .ومع ذلك، رأت أن هذه قد تكون «اللحظة المناسبة للفوضى غير التقليدية وغير المتوقعة وغير المقصودة»، التي يُتوقع أن تجلبها إدارة البيت الأبيض القادمة.

ومع استعداده لدخول البيت الأبيض، من المتوقع أن يستعيد «ترامب»، سياساته العدوانية ضد طهران .وأشارت «مالوني»، إلى أن فريق الرئيس المنتخب من كبار مستشاري السياسة الخارجية، مثل وزير الخارجية «ماركو روبيو»، ومستشار الأمن القومي «مايك والتز»، «لن يبالوا كثيرًا بالعواقب المحتملة»، جراء المحاولات المستمرة للحد من قدرات الحوثيين في اليمن، والميليشيات الشيعية في العراق، محذرة من أن هذا قد يؤدي إلى انتقام هذه الجماعات من المصالح الأمريكية في المنطقة .وفي الوقت نفسه، أشارت «جيرانمايه»، إلى أنه إذا أعطى «الضوء الأخضر»، لإسرائيل لشن ضربات مسلحة ضد المنشآت النووية الإيرانية؛ فإن «الرموز داخل المؤسسة الإيرانية»، التي تدعو إلى تسليح البرنامج النووي؛ ستكتسب قاعدة دعم قوية، ما من شأنه أن «يؤدي إلى إطلاق فصل جديد من الصراع في الشرق الأوسط».

ومع ذلك، اعتقدت «مالوني»، أن سياسات ترامب تجاه الشرق الأوسط، قد تكون «أكثر عقلانية»، مما يتوقعه الكثيرون، ولن تصل إلى «المواجهة الصارمة» مع خصوم الولايات المتحدة وإسرائيل .ومع تعهده بإنهاء الحرب في غزة– رغم أنه لم يحدد كيفية أو نتائج ذلك– أشارت الباحثة إلى أن تحقيق هذا الهدف، يتطلب «استراتيجية أكثر تعقيدًا من مجرد مهاجمة إيران ووكلائها» .وفي تفسيرها لهذا الرأي، لفتت إلى أن «الأدوات الاقتصادية

والسياسية التي استخدمتها إدارته الأولى ضد إيران بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، وعلى رأسها العقوبات الاقتصادية على صادرات النفط؛ ستكون «أقل فعالية» بدءًا من عام ٢٠٢٥ فصاعدًا، خاصة أن «شبكات التهريب التي تتيح للنفط الإيراني الوصول إلى الصين، أصبحت أكثر تعقيدًا وصعوبة في مواجهتها من خلال فرض العقوبات وحدها» .

وعلى الرغم من أن «مالوني»، خلصت لاحقًا إلى أن ميل الجمهوريين في واشنطن، إلى «استعراض العضلات الأمريكية»، إلى جانب «ولع ترامب بعقد الصفقات»؛ قد يسهم في تحقيق بعض النجاحات في سياق التوترات الحالية في الشرق الأوسط؛ فقد اعترفت أيضًا بأن مثل هذه النتيجة لن تؤثر على الوضع الراهن للخصمين الرئيسيين في المنطقة؛ فإيران ستستمر في «الانغماس في العداء تجاه كل من إسرائيل والولايات المتحدة»، بينما سيواصل نتنياهو «الاستفادة الاستراتيجية من النهج العسكري»، مع تحقيق مكاسب سياسية داخلية، ما يجعله غير مهتم بأي مفاوضات من شأنها أن توفر المزيد من الوقت لأعدائه.

وعلى الرغم من تقديم خبراء، مثل «الخطيب»، و«نصر»، تحليلات جيدة، حول «نظام إقليمي جديد يتشكل مع انهيار نظام الأسد في سوريا»، ما قد يعكس ضعف القوة والنفوذ الإيراني في الشرق الأوسط على المدى الطويل؛ فقد أشار «جريج كارلستروم»، من مجلة «الإيكونوميست»، إلى أن الوضع سيظل على ما هو عليه حاليًا، موضحا أنه «في نهاية المطاف، ستحدد الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل ما سيحدث في الشرق الأوسط»، ما يفرض على البلدان داخل المنطقة وخارجها مراقبة التطورات «بقلق»

٢٠٢٤\١٢\٢٧

رؤية غربية لأهداف الخليج الطموحة في تحول الطاقة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بمكانة رائدة في قطاع الطاقة العالمي، إذ تمثل نحو ٢٠٪ من الطلب العالمي اليومي على صادرات النفط الخام .وفي ظل التحول العالمي نحو الطاقة المتجددة النظيفة والمستدامة، تبنت دول الخليج هذا التوجه، كجزء أساسي من خططها الاقتصادية طويلة الأجل، مستثمرة مليارات الدولارات بشكل جماعي في تطوير مشاريع توليد الطاقة المتجددة.

وإلى جانب الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح، تحتل الطاقة الشمسية الصدارة بين مصادر توليد الطاقة المتجددة . وبفضل الموقع الجغرافي والمناخ المميز لدول الخليج، يشير مراقبو قطاع الطاقة، مثل كارين يونج، ولي تشين سيم، من معهد الشرق الأوسط، إلى المزايا الكبيرة التي تتمتع بها المنطقة في هذا المجال .

وفي تقييمهما لمشهد الطاقة الشمسية في المنطقة، أشارت الباحثتان إلى التناقض بين الأهداف الاستراتيجية والظروف المواتية للطاقة الشمسية في الخليج، ومستوى التوسع الفعلي، لهذا المصدر الحيوي للطاقة .ولتجاوز هذه التحديات، قدّمتا عدة توصيات، أبرزها إجراء تعديلات تنظيمية يُعتقد أنها ستُحسن الكفاءة وتُسهم في تقليل العوائق المتبقية أمام التوسع الكبير في توليد الطاقة الشمسية، في جميع دول مجلس التعاون الخليجي.

وفيما يتعلق بالمشهد الحالي للطاقة الشمسية في الشرق الأوسط، وخاصة الخليج العربي، ورغم استفادة المنطقة من موارد الطاقة المتجددة بمستوى يفوق المتوسط العالمي؛ إلا أن إنتاجها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لا يزال متأخرًا، مقارنة ببقية العالم، حيث يمثل إنتاج المنطقة ٩٠٠٪ فقط من إجمالي توليد الطاقة المتجددة بالعالم في ٢٠٢٣ .

ومع تحديد كل دولة من دول الخليج مواعيد لتحقيق أهداف طموحة للانبعاثات الصفرية الصافية، وأهداف نسبية لخفض انبعاثات الكربون، وزيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي إنتاجها من الطاقة، مثل)تقليل الانبعاثات بنسبة ٣٠٪ بحلول ٢٠٣٥، ورفع مساهمة الطاقة المتجددة إلى٢٠٪ على الأقل بحلول ٢٠٣٠ في حالة البحرين، إلى جانب الاعتماد على توليد الهيدروجين، والطاقة الكهرومائية، وطاقة الرياح، والطاقة النووية(؛ تظل الطاقة الشمسية، واحدة من الوسائل الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف الطموحة.

ووفقًا للتصنيف العالمي الأخير لـإمكانات الطاقة الكهروضوئية حسب البلد، الصادر عن برنامج المساعدة على إدارة قطاع الطاقة، تتمتع المنطقة بإمكانات مميزة في مجال الطاقة الشمسية، حيث احتلت سلطنة عُمان، المرتبة السادسة عالميًا، والسعودية، السابعة، والإمارات، الرابعة عشرة، وقطر، الثالثة والعشرين، والبحرين، التاسعة والعشرين، والكويت، الحادية والأربعين .وبالإضافة إلى هذه الظروف المناخية المواتية، أشارت يونج، وسيم، إلى امتلاك المنطقة أراضي صحراوية متاحة، أو منخفضة التكلفة لإنشاء محطات الطاقة الشمسية على نطاق واسع، فضلاً عن ظروف تمويل مواتية من الشركات المملوكة للدولة.

وعلى الرغم من أن روبن ميلز، من جامعة كولومبيا، قد أشار إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي، تمثل حاليًا ٧٠٠٪ فقط من توليد الطاقة الشمسية عالميًا، فقد وصفت كل من يونج، وسيم، الإمارات بأنها الاستثناء من اتجاه الأداء الضعيف، استنادًا إلى تحقيقها نصف طاقتها الشمسية المتوقعة، وتفوقها على نظيراتها الخليجية في توليد ٤٪ من الكهرباء المتجددة في عام ٢٠٢١، فضلًا عن امتلاكها أكثر من ٦٠٪ من إجمالي القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة في المنطقة، وحوالي ٧٠٪ من استثمارات الطاقة المتجددة .وبحلول عام ٢٠٥٠، من المتوقع أن ترتفع حصتها من إنتاج الطاقة النظيفة) بما في ذلك الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة النووية(، إلى ٤٤٪ من إجمالي إنتاجها.

وكما أوضح الباحث فإن الطلب على الكهرباء في منطقة الخليج يهيمن عليه استخدام المباني، وخاصة لتكييف الهواء في الصيف، مما يجعل الألواح الشمسية وسيلة واضحة لتعزيز إنتاج الطاقة خلال هذه الفترة من العام . وعلى الرغم من تأثر كفاءة هذه الألواح بدرجات الحرارة المرتفعة؛ فإن هذا يتم تعويضه بطول اليوم في فصل الصيف، فيما تسعى دول المنطقة باستمرار لافتتاح المزيد من محطات الطاقة الشمسية الجديدة .

وفي هذا الصدد، أشار ميلز، إلى كيف تمكنت البحرين– على الرغم من مساحتها المحدودة– من الوصول إلى ٥٧ «ميغاواط» من الطاقة الشمسية المركبة بنهاية ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن تشهد قريبًا مشروعًا جديدًا للطاقة الشمسية؛ يهدف إلى توليد ٧٢ «ميغاواط»، بمنطقة الصخير؛ مما سيعزز من قدرتها على إنتاج الطاقة المتجددة.

وفي سياق التوسع العالمي لقطاع الطاقة الشمسية المتجددة، يبرز الاستطلاع الذي أجرته شركة بيرو فيريتاس، عام ٢٠٢٣ على ٨٠٠٠ خبير دولي في مجال الطاقة، والذي أظهر أن ٩٨٪ من المشاركين اعتبروا أن القضايا التنظيمية، تشكل العائق الأساسي أمام توسيع استخدام الطاقة الشمسية .وبالتالي، وضعوا أهمية لهذا العنصر تفوق العناصر المتعلقة بتحديد المواقع المحتملة للتوليد) ٥٠٪(، والتخوفات المتعلقة بمرونة سلسلة التوريد) ٣٤٪ .(

وفي حالة دول الخليج، فبالرغم من التحسينات التي طرأت على اللوائح الإقليمية، والقضايا التنظيمية، والتي جعلت قطاع الطاقة المتجددة في المنطقة أكثر جذبًا للمستثمرين خلال السنوات الأربع الماضية؛ إلا أن يونج، وسيم، أشارتا إلى وجود عوامل مؤسسية وسوقية وفنية وثقافية، إضافة إلى تحديات البنية التحتية، التي حالت دون ارتفاع نسبة توليد الطاقة الشمسية، بما يتناسب مع إمكانات هذه الدول حتى الآن .وعلى سبيل المثال، أوضحتا أن السعودية، وسلطنة عمان، لديهما بالفعل جهات إصدار معتمدة ومعترف بها عالميًا لشهادات الطاقة المتجددة القابلة للتداول، في حين بدأت البحرين برنامجًا تجريبيًا لإصدار هذه الشهادات اعتبارًا من ديسمبر٢٠٢٤ .ومع ذلك، لم تتوفر هذه المنتجات حتى الآن في الكويت أو قطر .أما في الإمارات، فمن المتوقع أن تسهم التعديلات التنظيمية الأخيرة، التي تقلل الحد الأقصى للسعة المركبة للألواح الشمسية على الأسطح المتصلة بالشبكة الوطنية، في إبطاء وتيرة التوسع اللافتة التي حققتها دبي حتى الآن في مجال الطاقة الشمسية.

وبناءً على ذلك، قدمت يونج، وسيم، عدة توصيات لتحسين البيئة التنظيمية لتوليد الطاقة الشمسية في منطقة الخليج، والتي تتضمن الحاجة إلى تنفيذ سياسات موحدة على مستوى الدولة؛ لتحفيز انتشار الطاقة الشمسية، وأبرزها تبسيط ودمج عمليات تقديم الطلبات والموافقة على مرافق الألواح الشمسية الجديدة، حيث تؤكدان أن هذه الخطوة ستقلل من الوقت والجهد المطلوبين للتعامل مع عديد من المؤسسات ذات مستويات الحوكمة المتداخلة نوعًا ما، وتحد من تأخير المشروعات.

وفيما يتعلق بشبكة الكهرباء الإقليمية المتصلة في المنطقة، والتي تديرها هيئة الربط الكهربائي، لدول مجلس التعاون الخليجي؛ دعت الباحثتان إلى تعزيز الاستثمارات في هذا المجال؛ لتمكين الشبكة من استيعاب وتوزيع الأحمال العالية من مصادر الطاقة باستخدام تقنيات إدارة الشبكات الحديثة، وأشارتا أيضًا إلى أن الخطط التي تهدف إلى الربط مع الدول المجاورة، وتسهيل تجارة الكهرباء عبر الحدود بشكل أكثر كفاءة، قد تحقق فوائد كبيرة للمنطقة، بما في ذلك توفير ما بين ١٧ و٢٥ مليار دولار، وتقليل الطلب على استهلاك الطاقة بما يصل إلى ٣٣ «جيجاواط».

من جهة أخرى، حثت الباحثتان دول الخليج على أن تكون قدوة، عبر إلزام تركيب الألواح الشمسية على المباني العامة المؤهلة، بالإضافة إلى تحسين بيئة العمل للمطورين من القطاع الخاص من خلال توجيهات سياسية واضحة، وحوافز مالية، ودعم تنظيمي .وفي المقابل، اقترحتا التخفيض التدريجي للدعم الموجه للوقود الأحفوري، ما يتيح لمصادر الطاقة المتجددة، كالألواح الشمسية، فرصة للتنافس بشكل عادل على فرص الاستثمار المتاحة حاليًا .

وعلى الجانب التقني، واستمرارا لجهود كل من منصة معهد مصدر للطاقة الشمسية في الإمارات، وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية؛ اقترحتا إنشاء مراكز أبحاث شمسية مخصصة للابتكار والتكيف، واختبار تكنولوجيا الطاقة الشمسية للظروف المحلية، مع التركيز بشكل خاص على تحسين الكفاءة، وخفض التكاليف، وتسويق تقنيات إعادة التدوير، وتوسيع عمر المنشآت الشمسية.

إلى جانب هذه التوصيات، أشار ميلز، إلى أنه في حالة البحرين، ومع استهدافها توليد ٢٠٪ من الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٣٥، فإن الجمع بين زيادة الألواح الشمسية الموزعة على الأسطح، ومرافق الطاقة الشمسية العائمة؛ سيسهم في تعزيز استغلال إمكانات الرياح البحرية، فيما سيكون الاستثمار في محطات توليد الطاقة في بلدان الخليج المجاورة، ضروريًا، لتحقيق مثل هذا الهدف .وبحسب الباحث، فإن تحقيق دول الخليج لأهدافها الطموحة في صافي الانبعاثات الصفرية، وزيادة توليد الطاقة المتجددة خلال العقود المقبلة؛ يتطلب تسريعًا كبيرًا في وتيرة التنمية الحالية .وينطبق هذا بشكل خاص على تطوير قطاع الطاقة الشمسية، حيث دعا إلى زيادة الاهتمام الحكومي، وفتح المجال أمام مشاركة أوسع من القطاع الخاص.

على العموم، أشارت يونج، وسيم، إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تمر بنقطة محورية في رحلة تحول الطاقة؛ لأن تسخير إمكانات الطاقة الشمسية الهائلة في المنطقة، يمكن أن يحقق أمن الطاقة على المدى الطويل، والاستقرار البيئي، والتنويع الاقتصادي في آنٍ واحد، وأكدتا أن توصياتهما– المذكورة أعلاه –تهدف إلى إنشاء إطار عمل يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، مع مراعاة الظروف الفريدة لدول مجلس التعاون الخليجي.